



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
رئاسة الجمهورية
المجلس الأعلى للغة العربية



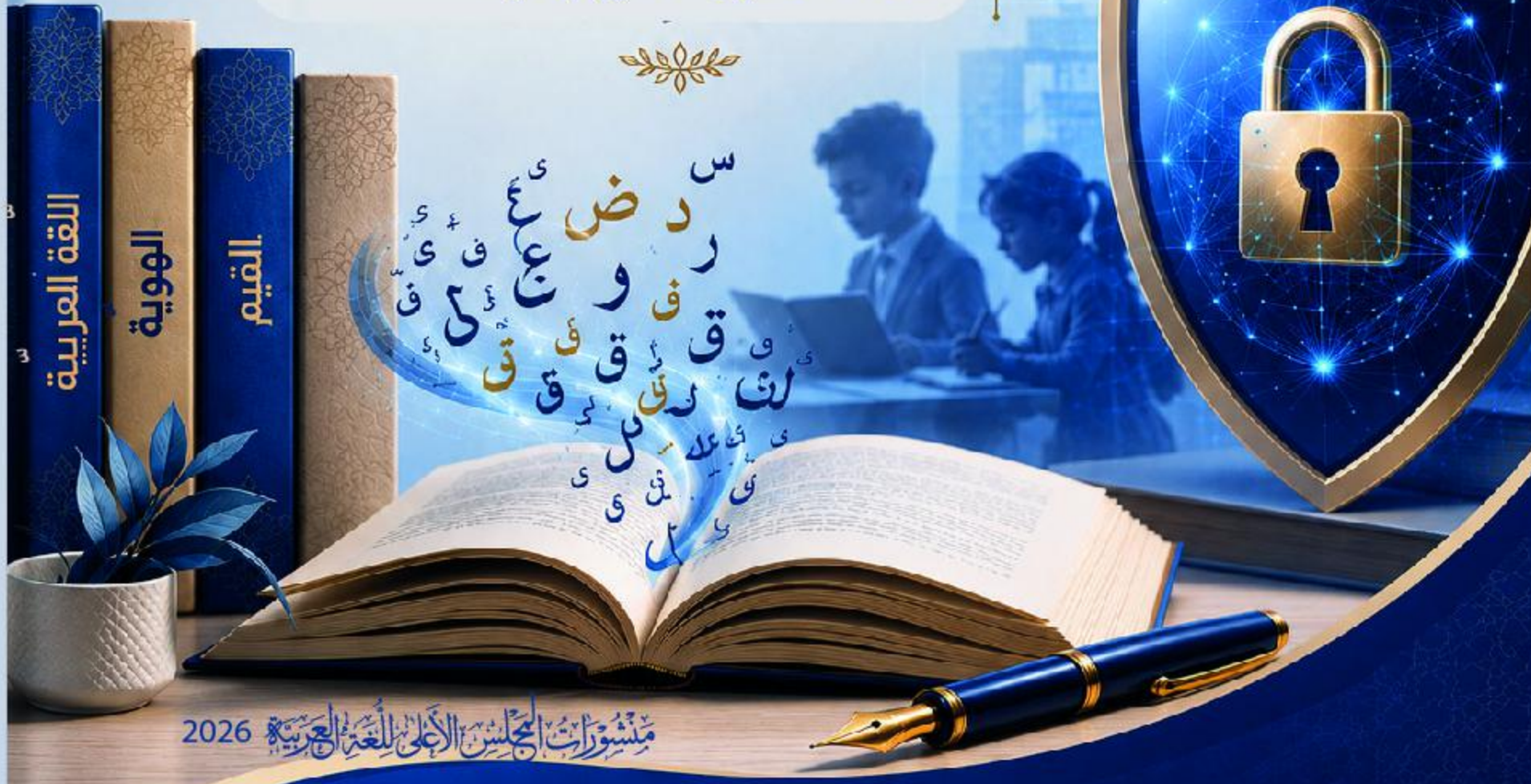
قضايا الأمن التربوي

من

قضايا الأمن اللغوي



الأستاذ المميز: صالح بلعيد



مَشُورَاتُ المَجْلِسِ الأَعْلَى لللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ 2026



تعزيز اللغة



صون الهوية



بناء القيم



تربية واعية



قضايا الأمن التربوي من قضايا الأمن اللغوي



إنه كتاب في التربية واللغة، وهي ثنائية تشكل الأداة الأساس للتعليم والتواصل ونقل المعارف، وهي التي تضع ملمح المتعلم الذي تتصلق مواهبه في المدرسة، وتتطور مهاراته الأربع: السماعية+ القرائية+ الحوارية+ الكتابية، وبمحمول استعمالي لغوي (اللسان الحامل للمعارف التربوية). وفي هذا يتنزل الكتاب الحامل لأحد عشر (11) كتاب (Eleven in one/ Onze en an). وهذه هي التقنية التي نريد ترسيخها في الباحثين الذين نرجو أن يعملوا على العيش التربوي والعلمي مع المعاصرة، لأن هذا الجيل هو جيل اللويحات والمحمولات والحواسيب، وهذا ما يقوم عليه المجلس الأعلى للغة العربية في مشاريعه وفي استمراريته المتجددة وفقاً للمستجدات.

52 شارع فرانكلين روزفلت الجزائر
ص.ب. 575، ديدوش مراد، الجزائر العاصمة

الهاتف 023 48 72 78

الفاكس 023 48 72 72

الموقع الإلكتروني www.hcla.dz

2026

موبيليس
معا، نصنع المستقبل

الخطوط الجوية الجزائرية
AIR ALGERIE



قضايا الأمن التربويّ

من

قضايا الأمن اللّغويّ

الأستاذ المميّز: صالح بلعيد

الأستاذ المتميّز: صالح بلعيد

قياس الصّفحة: (17X24)

عدد صفحات: 413.

الإيداع القانوني: السّداسي الأول 2026.

الرّدّمك: 978-9931-298-38-0

منشورات المجلس الأعلى للغة العربيّة 2026.

الفهرس العام

الصّفحة	عنوان المُحاضرة
05	المُقَدّمة العامّة
15	الإصلاح التّربويّ والتّردّي اللّغويّ
43	مقام اللّغات في ظلّ الإصلاحات التّربويّة
93	التّخطيط اللّغويّ المنشود
101	الواقع اللّغويّ الجزائريّ، واقتراح تخطيط لغويّ بديل
121	اللّغة العربيّة والإرادة السّياسيّة -من أجل تمكين العربيّة في جميع المجالات-
167	السّياسة اللّغويّة والتّخطيط اللّغويّ: الواقع والمأمول/ الاستفادة من التّجارب النّاجحة
189	الأُمم الحيّة أمم قويّة بلغاتها -العبرة من التّجارب النّاجحة-
223	اللّغة العربيّة الماضي المَحمود والمستقبل المنشود
143	أمن اللّسان من أمن لغة الأُمّة -دور التّعليم والإعلام في تحقيق أمن اللّغة العربيّة-
263	كيف نستثمر في اللّغة العربيّة؟
309	تكنولوجيا التّعليم والعملية التّعليميّة
331	مُهدّدات الأمن المعلوماتيّ، وسُبُل الحماية
367	دور المُنظّمات القطريّة والإقليميّة في التّعريب
411	تعليم العربيّة للناطقين بغيرها -اقتراح خطّة تعليم-

المقدّمة العامّة

أقدّم هذا الكتاب الموسوم (قضايا الأمن التربويّ من قضايا الأمن اللّغويّ) ويحتوي على سلسلة مُحاضرات/ كلمات كنتُ ألقيتها خصيصاً تحت مسمّى (التّربيّة والتّعليم واللّغات). وكانت هذه الكلمات/ المحاضرات شتاتاً في بعض الأوراق، وبعضها نُشرت في مجلّات، أو في حوليات الجامعات، أو في مجلّات المَخابِر. ويسعدني أن أقدمها -للقارئ/ للباحث- منشورة ورقياً لصالح المجلس الأعلى للّغة العربيّة، وعبر موقعه www.hcla.dz والكتاب مُتاح للتّحميل بالمجان وبتقيّة شفرة الاستجابة السّريعة QR مع ما فيه من كُتب ذات العلاقة لأعمالي الخاصّة، وبذات التّقنيّة.

هي كُتب في كتاب أقدمها هدية وعربون ووفاء لهذا المجلس الذي نثر خميرة الحراك العلميّ، ورأينا فعل الخميرة ظاهراً في منتوجه ومشاريعه، وعبر كلّ الوزارات والهيّات الوطنيّة، ومع المجامع العربيّة والمجالس العليا، ومختلف الشّركاء والشّركات والمنظمات المدنيّة والجمعيات الثّقافيّة، وجمعيات حماية اللّغة العربيّة في كلّ الوطن العربيّ. إنّه المجلس الأعلى الذي تعلّمنا منه وعبره أشياء كثيرة، والفضل يعود إلى جميع مُسيريّه مَهما كان مَوقع كلّ واحد.

إنّ الكتاب ثمرة جهد خاصّ؛ أقدمه للمجلس الأعلى للّغة العربيّة بما للمجلس من نيل هذا الاستحقاق؛ تقديراً لجهدّه في الرّفْع من سويّة اللّغة العربيّة في ازدهارها، وتعميم استعمالها، والتّرجمة منها وإليها، وما للمجلس من مُتابعين ومُنافحين ومُتطوّعين، وإلى كلّ من يخدم ويهتمّ بالشّأن العامّ، وخدمة المجلس من الشّأن العامّ، واللّغة العربيّة من الشّأن العامّ. وفي مثل هذا الوَقت الذي تعرف اللّغة العربيّة الازدهار والتّعميم؛ نحتاج أن تتضافر جهودنا في تقديم أفكار صناعة الحاضر والمستقبل، في مشاريع الاستثمار في تطوير العربيّة بما لها من بعض الثّغرات التي نعالجها جميعاً، وبخاصّة في مشاريع الاستثمار في رجال المستقبل الذين يُصنعون في المدرسة عبر التّربيّة، واللّغة المشتركة، ومن خلالها نطوّر آلياتنا في مختلف مواقعنا، والتّربيّة هي التي تصنع رجل التّطوير، ورجل التّطوير يصنع محتوى لغته التي بها يكون له مستقبل ومكان ومحتوى. ولهذا ندعو كلّ الجزائريين إلى تقديم أفكار النّجاح

في مدرسة الجودة التي تكون واجهاتنا في الحاضر وفي المستقبل، والتربية والتعليم عماد التقدّم، فإذا نجحت المدرسة وتحققت فاعلم بأنّ المجتمع يعيش الألفة والانسجام والرّاهية.

ويعود سبب جمع هذه الكلمات/ المحاضرات إلى إيماني بأنّ الجزائريّ يحتاج أن يُبنى بناءً جيّداً في المدرسة وفي مرحلة القاعدة، وأنّ التّعليم مشروع لصناعة العقل النّير الذي تبنيه المدرسة. ولذا؛ كان عليّ أن أربط قضايا التّربية بقضايا اللّغة في مجرى مترابط هو تحسين جودة التّربية واللّغة والثّقافة، وما يتبع من البحث والتّأليف والعمل الثّقافيّ. وكان هذا هيّ الكبير منذ طفولتي، وأنا أبحث عن موقع لغتي في مواكبة العصر؛ باعتبارها وعاءً للهويّة والذاكرة والحضارة. وكان اهتمامي مُنصباً أكثر حول قضايا الأمن اللّغويّ الذي يُبنى وينطلق من المدرسة في تحصيل وتعزيز وترسيخ تعميم استعمال اللّغة المشتركة (العربيّة الفصيحة) ولا بديل عنها، ونحن نقرأ عن تلك النّجاحات الأماميّة التي لم تكن إلّا باللّغة الوطنيّة المشتركة. ولهذا كنت مُنشغلاً بالبحث في منجزات أعمال المؤسّسات ذات العلاقة على غرار الجامعات اللّغويّة، وأنجزت أطروحتي في متابعة أشغال الجامعات اللّغويّة العربيّة الأربعة (4)، كما ارتبطت أفكارني بالمشروعات المعرفيّة الكبرى مثل المعجم التّاريخي، والموسوعة العربيّة الشّاملة في العلوم والآداب والفنون والأعلام، وموسوعات ذات العلاقة باللّغة العربيّة في معاجم ألفاظ الحياة العامّة، في راهنها وفي مستقبلها، وقد انتصرت وتماهيت للعلوم الإنسانيّة؛ لأنّها هي التي تُوجّه المجتمع، وتغرس قيم الإنسان الحضاريّ والمسير النّاجح، كما كنت أديم النّظر في تدبير أمور البحث العلميّ والتّطوير التّكنولوجي، والمنصّات الآليّة، وكلّ ما هو من مستعجلات الواقع اللّغويّ التّقني؛ باعتبارها تبني جسوراً تصل الماضي بالمستقبل، وتعمل على النّقل السّلس للعلوم، وعلى الازدهار وتسريع عجلة التّنميّة الاقتصاديّة، وهي من العلوم الضّروريّة؛ علوم الدّين والدّنيا والمستقبل. كما أمنت بأنّ الثّقافة ليست ترفاً، بل ضرورة؛ وأنّ ملاحظة أفكار الحاضر تحتاج إلى ثقافة واسعة، وأنّ الثّقافة هي توسيع مدارك الفرد في الرّبط البيّنيّ بين العلوم، وأنّ الكتاب الورقيّ/ الورقيّ ليس أقلّ أهميّة من أي مشروع ربحي، بل هو مشروع ربح معنويّ أكثر مردود واستدامة، وأنّ صاحبها

لا يموت في المعنى المجازي. ولذلك ظلّ العمل الدائم - من أجل قضايا الأمن التربويّ من قضايا الأمن اللغويّ يلاحقني، وخدمة اللّغة العربيّة فرض عَيْنٍ عليّ، وأجتهد ما وسعني الوقت والجهد والصّحة أن أعطي للّغة العربيّة كلّ ما بصرتُ به من أفكار، وأظللّ حارس تراثها وحاضرها ومستقبلها، وأتابع عوامل تطویرها. وهذا ما جعلني لا أغفل عن خدمة العربيّة العالیّة، وأواصل مسیرة السّابقين في إضافة لبنات تخصّني كباحث ومُثَقَّف، بمأثور درّسناه (إن أحسنَ اللاحق فإنّ الفضل للسّابق). وباعتباري أكاديمياً مؤمناً بأنّ الأمم تُبنى إنسانياً بالكلمة التّحسينيّة وبالكلمة العلميّة وبالكلمة الوعظيّة، كما تُبنى مادياً بالحجر طوبه طوبه، وكذلك اللّغة المُشتركة تحتاج أن تُبنى بناءً قوياً في المدرسة، وأنّ المدرسة هي التي تُعلي مقام اللّغة، وهي التي تعمل على صيانتها بالإضافة والإبداع والنوعيّة، وبذلك يُصان معها تاريخ الأمة، وتاريخ الحضارة العربيّة الإسلاميّة، وعبرها الحضارة الشّرقیّة بما لها من خصوصیات. أمّة ذات حضارة تليدة كان لها الماضي المُغدق، ونراها الآن تعيش الحاضر المُقلِق والذي يحتاج أن يُرمّم لِئیل المقام في المستقبل، وهناك تحدّيات كثیرات في مستقبل اللّغات المنتجة للعلم، وكيف لنا الدّفع بلغتنا لحاضر الوقوف بالندیة للعولمة والبقاء بالإبداع والدّكاء، ولمستقبل الاعتراف فقط بلغات العلم.

هي سلسلة محاضرات أكاديميّة متخصّصة بانتقاء دقيق بين: التّربيّة واللّغة؛ بعضها ألقيتها في الوطن، وبعضها خارج الوطن، وكلّ محاضرة/ كلمة تحمل تاريخ إلقاءها. وأفيد القارئ بأنني لم أتصرّف فيها، وأبقيت على أصالتها كما كانت في أوّل كتابتها. وسوف يجد القارئ تكراراً لبعض المقول، وهناك تأكيد مكرّر لبعض النّقول؛ وهو مقصود، وأحياناً يجد الباحث نفسه يُعيد قراءة الفكرة التي ذكرت بمراجع أوليّة، ثمّ يجدها مرّة أخرى بمراجع وإضافات جديدة، وهذه سنّة التّطویر في البحث، وأحياناً يجدني القارئ أعيد الحديث عن التّجارب النّاجحة وهي من متطلّبات البحث والموقع والزّمن، وهي لا تُنقص من قيمة التّكرار المفيد. كما يلمس القارئ بعض المسكوكات التي يكثر دورانها في الكتاب، وقد فرضتها تلك المُناسبات التي وُجّهت لي الدّعوات لإلقاء المحاضرات في ذات المَوَاضيع المُتقاربة. ولهذا سيقراً القارئ كثرة استعمال =. أهميّة التّنميّة الاجتماعيّة بالتّنميّة البشريّة. قوّة الأمة بقوّة لغتها. عظيمة الدّولة

في مركزية لغاتها الأم، لا في اللغات الأجنبية. لا رُقِي ولا تقدّم لأمة إلا بقوة غلبة لغتها. التجارب الناجحة. القرار السياسي. لم يثبت أنّ أمة تقدّمت باللّغة الأجنبية. التجارب الناجحة للدول المتقدّمة كانت باللّغة الأم. الرّفاه العام لا يحصل باللّغة الأجنبية. نعم للغات الأجنبية بمقتضى الاستفادة منها، لا بمقتضى لغة الهوية. اللّغة/ اللّغات الأمّ مستوجبات التّرقية والتّطوير. لا بديل ولا خيار لنا إلا في الاستثمار في: التّربية والتّعليم؛ يعني الاستثمار في اللّغة العربيّة. هناك مسكوكات مؤكّدة هذه المحاضرات، وهي: اللّغة العربيّة ضروريّة بما لها من مقام ومركز وماضي وحاضر ومُستقبل: لغة أمّ+ لغة أمة+ لغة الدّين+ لغة الدّساتير العربيّة+ لغة أجنبيّة أولى لدى المُستعربين والمُسلمين+ لغة العلم+ لغة الحضارة الإنسانيّة+ لغة التّفنّن+ لغة المُستقبل+ لغة الأمل+ لغة التّواصل العالميّ+ لغة أُمميّة+ لغة العطاء قبل الأخذ+ لغة يتواصل فيها الحاضر بالماضي+ لغة الانسجام الجمعيّ+ لغة الإدارة+ لغة الخوارزميات+ لغة بيت الحكمة+ لغة الشّعر ديوان العرب+ لغة الطّب والهندسة وال عمران والفنون+ لغة المصالح المُرسلة/ لغة الدّنيا...

ويعود تاريخ إلقاء هذه المُحاضرات بين أوائل سنة 2000، إلى آخر مُحاضرة سنة 2015م، وهي من المُحاضرات/ الكلمات التي لم تُطبع في كتاب مستقلّ. وأما الكلمات التي جاءت بعد 2016م، فقد نالت مواقعها مطبوعة في إضبارات منشورة من قبل المجلس، وهي في مُجلّداتها التّسعة (9). ومع كلّ ما ذكرت أطرح على نفسي السّؤال التّالي، لماذا لم تُطبع هذه المُحاضرات/ الكلمات بعد مضي زمن كبير على بعضها ويتجاوز العقدين؟ وهذا ما أتصوّره من زملاء يعلمون أنّي جمعت وطبعت كلّ أعمالِي، ونالت الواقع والمواقع، إلاّ هذه المُحاضرات/ الكلمات التي أحجّمتُ عن طبّعها في حينها، وأقول الآتي:

1. بالفعل أحجّمتُ عن طباعة هذه الكلمات لأتّها جاءت تنتقد الإصلاحات التّربيّة التي بدأت نتائجها تظهر بدءاً من السّنة الدّراسيّة 2003-2004م. بمسعى إصلاح اللّجنة الوطنيّة لإصلاح المنظومة التّربيّة.

2. لا أبخس النتائج التي وصلت/ أوصت بها اللجنة المعيّنة، بقدر ما أرى أن التوصيات لم تكن محلّ العموم، ولكن النتائج ظهرت في التطبيق هزيلة.

3. جاءت إصلاحات هذه اللجنة المختارة والمعيّنة بعد تجميد (المجلس الأعلى للتربية) في مايو 1999م، والمنتخب في ثلثين / 3/2 والرّبع الباقي يمثّل المنظّمات ذات العلاقة بالتربية.

4. لا أريد أن أفهم أنني أنتقد تجميد (المجلس الأعلى للتربية) كوني عضواً منتخباً ممثلاً لجامعات الوسط، بل لأنّ هذا المجلس قدّم أعمالاً قيّمة في مجال إصلاح المنظومة التربوية بتجاوز عتبة المرحلة القاعدية. وفي بداية شهر مايو 1999م، كنا فتحنا ملفّ إصلاح التّعليم العالي، وللأسف توقّف المجلس عن أداء دوره، واستُبدل باللجنة الوطنية للإصلاح المنظومة التربوية، وذهبت أعمال المجلس هدراً، ولا ندرى هل استفادت اللجنة المعيّنة من اقتراحات ميدانية، ومن دراسات ومقاربات ولقاءات، وملتقيات جهوية كبرى، ومن منجزات كنتُ أسهمت فيها بقوة في اللجنة التي أنتمي إليها، وهي اللجنة الأولى (لجنة التربية والتعليم).

5. أنتصر للنتائج الأولية والمقترحات التي صُغناها في المجلس الأعلى للتربية مع كلّ الأعضاء، وكاد ملفّ الإصلاح أن يرفع إلى صاحب القرار، ونحلّ المنظومة التربوية وملفّ اللّغات بشكلٍ علميٍّ توافقيٍّ، ومبني على مراحلٍ ترابعية، بما استفدنا من تجارب الأمم في هذا المجال، مع ما قدّمناه من أفكارٍ نيرة. ولكن للأسف، ذهبت ثلاث (3) من البحث والتّقصي وإجراء الدّراسات الميدانية في الهدر. ولذلك أنتصر أن تنظر السّلطة في أمر إعادة تشكيل (المجلس الأعلى للتربية) باعتباره الدّولة الضّابطة / Etat Régulateur حيث يكون له قوّة تحكّم في أعلى هرم في الدّولة؛ ينأى عن الرّؤى والأفكار التي تخلّ بالنّسق الجمعيّ، ويعتمد ما يخرج عن الدّستور والثّوابت والمرجعيات والمراجع العلمية والتّجارب النّاجحة. أنتصر لتأسيس المجلس الأعلى للتربية الذي يكون مؤسّسة تشريع ومراقبة ومتابعة، وأنّ الوزارات المعنية أجهزة تنفيذية ضمن دستور ومرجعيات وطنية وتاريخية وحضارية ودينية، وأنّ اللّغات لها مقامها حسب مراتبها وتاريخها، والتّفعية العلمية من اللّغات الأجنبيّة.

6. إصلاحات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية لم تكن ميدانية، وقد وقع التكتّم عن مُجرباتها، ومن خلال جلساتها تغيّر رئيسها العالم اللّسانيّ (عبد الرّحمن الحاج صالح) وكان من اللّسانيين المنظرين الذين يحمل نظريّة لغويّة نسقيّة فلسفيّة، وعضو المجمع، وخبير دوليّ في اليونسكو والألكسو، وله سمعة علميّة عالميّة، واستُبدل بمجموعة إداريين ناجحين في التّسيير، ولكن ليسوا بأصحاب مشاريع تربويّة، ولا من الأكفيا في علم النّفس. إن الأستاذ (الحاج صالح) كان يعتمد على النّظريّة النّسقيّة الفلسفيّة، ولهذا جدير بقيادة الإصلاح التّربويّ، وأتذكّر أنّنا عندما كنّا نقرأ مادة الفلسفة كان الأستاذ في الثّانويّة يردد علينا مقولة "الفلسفة أمّ العلوم" وبعد ذلك تبين أنّ للفلسفة دوراً مهمّاً في بناء الفكر العلميّ، وتطوير الإبداع، وهذا مآظهر لنا من الاكتشافات التي كانت من نتائج التّفكير الفلسفيّ الدّقيق، والتّساؤل العميق بخصوص الكون وما يحيط بالإنسان من مخلوقات. ولهذا يستدعي الإصلاح التّربويّ الاعتماد على نظريّة نسقيّة تربويّة فلسفيّة؛ تنطلق من تركيز النّظر في الأبعاد الاجتماعيّة والأخلاقيّة للإنسان، وهي التي يقع الاعتماد عليها في تنمية الوعي بقيم المسؤوليّة، وتطوير المجتمع، وهذا يعني بحاجة إلى فلسفة تبني الحوار، وحارب الانغلاق، وتحترم الاختلاف والسّماع للرأي المضاد. ولهذا؛ فإنّ الإصلاح التّربويّ يحتاج إلى أرضيّة فلسفيّة رياضيّة، كان يتسلّح بها أستاذنا (الحاج صالح) وهو يحاضر على الإبداع الرّياضيّ لدى الطّفل الذي يكتشف بنفسه آليات الرّبط اللّغويّ بين الأشياء ومن خلالها يفهم الواقع، ويعمل على تغييره بدل الاكتفاء بملاحظته. ولهذا؛ نرى ضرورة اعتماد نظريّة فلسفيّة تؤطّر هذا الاصلاح التّربويّ ضمن روح العلوم وتبني المنهج البينيّ الذي يؤدي إلى التّجدّد والإبداع، وهذا من مؤكّدات (كانط/ Kant) في قوله: "إنّ الفلسفة تعلّم الإنسانيّة فنّ العيش على وجه المعمورة". وبالفعل الفلسفة أمّ العلوم، والرّياضيات أبو العلوم، واللّغة جامعتهما.

7. إصلاحات اللجنة الوطنية للتّربيّة لم تكن محلّ إعلام وتعميم، بل كانت نتائجها شبه مغلقة في يدّ فئة ضيّقة. وفيها الانتصار للغات الأجنبيّة (الفرنسيّة) من مطالبة تنزيلها إلى السّنة الثّانيّة ابتدائيّ.

8. أحجمتُ عن جُمع تلك المحاضرات/ الكلمات، رغم أنّها كانت توزَع في كلّ الأماكن التي تُلقى فيه. إلى جانب أنّي من النَّاس الذين يُقرّون بالاختلاف، ولكن في المسألة اللّغويّة المسائل واضحة، وأنّ التّضحّيّة بأولادنا لا يقبله أحد. وقد قلتُ ما أقلقني بالقوّة النّاعمة. وكان الجوّ العلميّ آنذاك لا يسمح بمخالفة الرّأي، ولو أنّي كنت مقتنعاً بما أعرف من بعض أعضاء اللّجنة، فهم جيّدون وصادقون في خدمة مشروع الإصلاح التّربويّ، ولكن تمرير تنزيل اللّغات الأجنبيّة (الفرنسيّة) للسّنة الثّانية عصف بالمخرجات، وما تعرفه المنظومة في التّردّي اللّغويّ، والنّزول الشّاقولي للمستوى يجعلك تنظر نظرة أخرى لهذا الإصلاح، ونقول عنه إنّهُ إصلاح فاشل.

9. هي مدوّنة جاءت من واقع يلمس ويرى التّدهور في المنظومة التّربويّة، وبدراسات ميدانيّة، وباستبانات وبتحليل ومصادر، واعتماد التّجارب النّاجحة... فقلت نقدم المطلوب، ونقترح ما يدخل في المواطنة اللّغويّة، وما يبني أولادنا على صون الذاكرة، ونشدان الحداثة. وهي مدوّنة من تجربة شخص مارس التّعليم الابتدائيّ فالمتوسّط والثّانوي والجامعيّ، وله أفكار في ميدان التّدريس، وبالإضافة إلى منجزات مرجعيّة في اللّغة ومناهجها. وعضو في خمسة مجامع عربيّة، وخبير دوليّ في اليونسكو والألكسو، وله جوائز عالميّة.

10. هي مدوّنة من خبرتي اليوميّة، وباعتباري نخبة، سوف أحاسب عن عدم الإسهام في بناء المجتمع بما بصرت به من أفكار النّخبة العضوة في المجتمع، وغير المنكفئة على نفسها، وهي نخبة قيادة المشاريع، وصاحب حوكمة كان عليه أن يكون حاضراً في مثل هذه المشاريع الإصلاحيّة.

11. رفعتُ الإحجام عن جُمع وطبّع تلك المحاضرات/ الكلمات بعد هذا التّأجيل نظراً لوجود شغف الاهتمام بالمواطنة اللّغويّة التي يقودها صاحب الحوكمة في إيلاء ميدان التّربيّة والتّعليم أولى المشاريع، وأنّ العربيّة والمازيغيّة لغات رسميّة ووطنية، وكلّ لغة بوظيفتها، وأنّ الجزائر الجديدة متفتّحة على ربح رهان المستقبل بالخصوصيّة الدّينيّة

والمرجعية الوطنية والتاريخية والحضارية والانتماء العروبي، والحضارة الشّرقيّة، وكسب ميدان المستقبل في الأخذ بالإنكليزية، وأنّ التقانة والرّقمنة رهان موقع الجزائر آفاق 2030م.

12. رفعت الإحجام، وقلت إنّ من مهامي الآن الإدلاء للتّاريخ بما صدحت من أجله من ضرورة الاستثمار في التّربية واللّغات؛ بمنظور رُفَع الطّابوهات، وكلّ المُضايقات كي نستفيد من بعضنا في مشاريع خدمة الوطن، كلّ من خلال موقعه. والحقّ يقال، بأنّ الملفّ الذي ورد لنا بخصوص (فقر التّعلّم) قدّمنا فيه أفكاراً لأصحاب القرار عبر عقد ندوات جهويّة: شرق+ غرب+ جنوب، ولم نكمل عقد لجنة الوسط.

13. وأمام هذا التّطوّر في ميدان (فقر التّعلّم) فقد شكّنا لجنة متخصصة لعلاج الأمر، وخلصت اللّجنة إلى اقتراح بدائل نوعيّة، مع تلمّس مختلف الحلول التي تكون في صالح منظومة جزائريّة حديثة. وأسهمنا باقتراح مشروع (منظومة التّربية والتّعليم والتّكوين للجزائر الجديدة). ويمكن الاطلاع عليه من خلال QR الذي هو أمامك



14. أن الأوان أن تكون المحاضرات الانتقاديّة محلّ نظر الباحثين، وأن تُنزل منزلة وقتها/ قياس الماضي على الماضي. ومن خلالها يمكن أن نستشفّ بعض أفكارها في ما ننشده من بناء جيل حديث يعيش التّطلّع للمستقبل، ويرى التّطوّر الحاصل في بعض البلاد التي بدأت

نهضتها حديثاً، وتطوّرت. أليس من حقنا أن نكون أحسن، وأن نضع رجالاً في الأصالة ورجالاً في الحداثة، وسيكون لنا مستقبل زاهر، وهذا ليس صعباً، ونحن نشهد تلازماً ومتابعة بين منتجي الأفكار وصاحب القرار

إنه كتاب في التّربيّة واللّغة، وهي ثنائيّة تشكّل الأداة الأساس للتّعليم والتّواصل ونقل المعارف، وهي التي تضع ملمح المتعلّم الذي تتصقّل مواهبه في المدرسة، وتتطوّر مهاراته الأربع: السّماعيّة+ القرائيّة+ الحواريّة+ الكتابيّة، وبمحمول استعمال لغويّ (اللّسان الحامل للمعارف التّربويّة). وفي هذا يتنزّل الكتاب الحامل لأحد عشر (11) كتاب= (Eleven in one/ Onze en an).

وهذه هي التّقنيّة التي نريد ترسيخها في الباحثين الذين نرجو أن يعملوا على العيش التّربويّ والعلميّ مع المعاصرة، لأنّ هذا الجيل هو جيل اللّويحات والمحمولات والحواسيب، وهذا ما يقوم عليه المجلس الأعلى للّغة العربيّة في مشاريعه وفي استراتيجيته المتجدّدة وفقاً للمستجدات.

وعبر أربع عشرة (14) مَقالة: سيجد الباحث عدّة علميّة في مجال ربط النّهضة التّربويّة الحديثة ذات الجودة العاليّة بالنّهضة اللّغويّة والتي عرفها العربيّة أيام ربط المال والعُصبة والقرار السّياديّ، وكان ذلك من أسباب النّجاح، وبذلك سادت العربيّة ونالت موقعها في مئة وأربعة وستين (164) لغة في العالم، بمعناها تعولمت وأعطت أكثر مما أخذت، وكان لها الماضي المغدق في مختلف العلوم، وحصل لها السّبق وقيادة الحضارة الشّرقية، بل استفادت الحضارة الغربيّة المسيحيّة في فتوحات الثّورات العلميّة في العالم.

هي مَقالات في شكل بحوث ودراسات ميدانيّة، طرحت أمام الجامعيين في مختلف المحال الأكاديميّة، ونالت الصّدق الإيجابيّ، وفيها بحوث عبّر نرفعها إلى البحتة والمُهتمين وأصحاب الشّأن، ونقول للجميع: إنّ اللّغة العربيّة تُنادينا جميعاً= أصحاب الحكمة والحكامة والعمالة في عمل جماعيّ علميّ منهجيّ، وإلى ربط القول بالفعل، وبقاعدة القوّة النّاعمة/ الأمل الذي يتحقّق بالعمل، وكلّ ذلك يحتاج جهود الباحثين للعمل والتّفاعل والتّفاؤل، ومسح كلّ

ما يدعو إلى التّينيس والتّبخيّس، واستنكار ربط كلّ عمل بالمستحيل، والخروج من استدعاء مبرّرات الوهن والفسل من البداية، وإصباح ذرائع الفَقْر اللّغويّ التي تسدّ عمليات التطوير.

كتاب علميّ يربط حاضر دولتنا بما يجب أن تستثمر فيه؛ وهو ميدان التّربيّة؛ حيث أقامت الدّول النّاهضة مشاريعها على الاستثمار في هذا الميدان؛ لأنّ الطّبيب والمعلّم والمهندس والقاضي والمسير والوالي والوزير والرئيس... كلّهم من صناعة التّربيّة. وفي التّربيّة تُصنع قوّة اللّغة المشتركة التي تقوي الانتماء والتّفاهم والمستقبل.

هو كتاب أهديه لكم جميعاً، والجزائر تحتفل بالذّكري الرّابعة والسّتين (64) لعيد الاستقلال، ذكرى الانعتاق، ذكرى تقرير المصير، ذكرى عريزة على كلّ الذين ينشدون الحرّيّة، ذكرى مليون ونصف من الشّهداء الذين رفعوا البارود والرّناد، وقالوا لفرنسا العدو، ارحلي بالقوّة، ونحن لها ولا يفلّ الحديد إلّا الحديد، وبكلّ يدٍ مُضرجة بالدمّ قطفنا الاستقلال. وها نحن مع هذا الجيل نرافقه وهو يحتفي بأمانة الشّهداء في ظلّ الانتصار؛ انتصار لقسماً، انتصار للعربيّة، انتصار لله أكبر، انتصار لعهد ثورة أربعة وخمسين. ونأمل من هذا الجيل أن ينتصر للّغته الجامعة، وينتصر لأخذ العلوم، ويتفتّح على تعدّدية لغويّة مُضيّفة، وأن تكون بالمصلحة التي تعود على تطويرنا وتطوير لغتنا، والسّباق يقوى ويحمي، فالعُهد على الشّباب الطّامح الطّافح، ولا شكّ أنه سيكون (خير خلف لخير سلف). والانتصار الآن للنّون والقلم وما يسطرون، وأنّ الإبداع والمهارة واللّويحة والسّباق التّقاني هو الشّاهد، فهل أيّها الشّباب أنتم مُستعدون وجاهزون؟ لا شكّ أنكم جاهزون، فهبّا برهنوا على قوّة بصيرتكم في الرّفيع من سويّة لغتكم العربيّة بما بصرتكم به من أفكار، والجزائر تريد منكم الانتصار والعلو والارتفاع.

الجزائر في: 05 جويليّة 2026م

الأستاذ المميّز: صالح بلعيد.

الإصلاح التربوي والتربوي اللغوي

المُقدِّمة: إنّ الإصلاح التربويّ في كلّ بلاد العرب مَطْلَب جماهيريّ حادّ، فكما تُطالب الجماهير العربيّة بالتّغيير السّياسي، تُطالب بتغيير المَنظومات التّربويّة بعدما عرفت المَدارس العربيّة الرّداءة، وعاشت التّأخّر العلميّ، وانتكس كلّ ذلك في المُستوى اللّغويّ، ممّا سبّب الهُدْر وتفسّي الأُمّيّة، الأمر الذي جعل المُهتَمين يقولون: أوقفوا نزيف السّقوط الذي تعرفه المَنظومات التّربويّة العربيّة، واعملوا على تقديم صفاتٍ علاجيةٍ مُستعجلة، وهذا بالقيام بإصلاحات جادة، بدل التّرقيعات السّطحيّة، ودهن الأورام لفترات مؤقّته، ووضع المَساحيق المُسكّنة، وهذا فِعْل الإصلاحات القديمة التي لم تؤتِ أكلها بصورة دائمة.

بالفعل حصلت بعض الإصلاحات التّربويّة، ولكن في مُجملها فوقيّة، ومُفتقدة للمعايير العلميّة المَبنيّة على القواعد الرّاشدة، والمُستندة إلى نظريات علميّة تربويّة؛ الأمر الذي يشكّل عدّة اختلالات على مُستوى نجاعة الأداء التّربويّ والعلميّ، فلم تصلِ الدّول العربيّة إلى الإصلاحات المَرجوبة، ولا حافظت على تلك القواعد القديمة التي تُلقن بها المُتون، ولا أمكنتِ الطّالب الرّصيد المَضمون، وتعرّت التّربيّة العربيّة في كلّ الفنون، ومن هذا التّعثر تحوّل الحديث إلى ضرورة إصلاح التّعثر، ومُراجعة هفوات التّأخّر، وتصحيح أخطاء التّبعض، أو تصحيح الإصلاح.

ولقد شهد الأصدقاء والأعداء والمُختصّون بتعثر مَدارسنا العربيّة؛ وهذا عبر تلك الإصلاحات التي لم تقم على استراتيجيّة ناجعة، ولا على مَفهوم عمليّ وواقعيّ، ولا على نظريات مَبنيّة على الشّمول والامتداد في الزّمان، والامتداد في المكان، والاستناد على نظريّة علميّة، وقبول التّكّيّف، ولا استطاع المُريدون إنتاج الأفكار التي تقدّم لصاحب الحلّ والعقد استصدار القرار، ويضاف إلى ذلك أنّ الإصلاحات التّربويّة في مُعظمها لم تعتمد على الثّقافة الوطنيّة المَبنيّة على سيادة الثّقافة العلميّة، ولا على نظريات من واقع حال البلاد العربيّة، فاعتمدت نظريات مستوردة من واقع لا يعاني أزمات، إلى واقع مُهزئٍ مَوْبُوء بالصّعوبات، ولم

تنظر الإصلاحات للمدرسة على أنّ لها مَسْؤُولِيَّةً تحريريَّةً تجاه القيود والجهل والفقر والأميَّة، باعتبار المدرسة تُعطي الحد الأدنى من التفكير والنقد والاختيار الحرّ، وتُربّي في المواطن روح التّواجد والمواطنة، وقول (لا) في حال الخطأ، ولم تعمل المدارس العربيَّة على صيغة التّواصل بين الأجيال، ولا غدّت في المُتمدرسين قبول الرّأي النّاقد، وما يتبع ذلك من روح التّواصل مع الآخرين؛ بالاستماع للرّأي المُخالف، ولا قبول الرّأي المضاد... ولذلك يمكن أن نقول: إنّ المدارس العربيَّة تكون قد أعطت العلم إلى حدّ ما، دون أن تُعطي/ تُعلّم الأدب والتّربيَّة، وبدا تعثّرت الإصلاحات التّربويَّة، ومَسّت كلّ القطاعات، فشلت مفاصل الدّول العربيَّة في مناحي الحياة؛ فتراها تجري وراء التّجارب والإصلاحات، ولم تستطيع أكثر الدّول العربيَّة الوصول إلى بناء منظومة تربويَّة مُعاصرة، تجمع بين الأصالة والحداثة في منظومة مُتوازنة تعطي العلم والتّربيَّة والأدب، ولذا أن الأوان لمراجعة تلك الإصلاحات، والنّظر في التّفريطات، التي مَسّت كلّ الهُويات، ومنها الهُويَّة اللّغويَّة التي هي أمن عامّ، فلا أمن مائي دون أمن لغويّ، ولا أمن عسكري دون أمن لغويّ...

تقول الدّراسات الجادّة بضرورة إعادة النّظر في ما رسّخته المنظومات التّربويَّة العربيَّة من طغيان الفكر الغيبيّ، ووهم التّنظير، وعبادة الخطاب الماضيّ، واعتماد ما يشلّ الفكر... وحصل هذا بفعل تلك الإصلاحات التي تنظر للتّربيَّة والتّعليم على أنّه قطاع غير خدماتي وغير مُنتج وعقيم، فلا ترى الفائدة من تغييره، فهو خارج الأطر والمضامين. ونحن نجهل بأنّ تقدّم الأمم يُقاس بمقدار ما تنتجه المدرسة من معارف؛ وما تتّسم به تلك المعارف من أصالة وجدّة وابتكار، وما تحمله من فكر يعمل على انسجام تربويّ ولغويّ؛ يعمل على لُحمة مُجتمعيَّة تُسود فيها المواطنة قبل المذهبيَّة.

يجب العِلْم بأنّ المدرسة هي سفينة المُجتمع نحو برّ الأمان، فكيف حصلت (فنلندا) على الرتبة الأولى في التّقَدّم التّربويّ والعلميّ؟ لم يكن ليحصل لها ذلك، لو لم تهتمّ بالمدرسة، وبالعدالة الاجتماعيَّة، وهو بلد انمّحت فيها الأميَّة، وانعدم المرصّ، فلم يكن ذلك ليحصل في بلد الماء والأشجار، وفي بلد لا يملك البترول والغاز، ولكنّه حصل بفضل الاستثمار في التّميَّة البشريَّة، فأضحّت (فنلندا) رقماً راقياً تُضرب به الأمثال في التّرقية البشريَّة. وما يقال

عن (فنلندا) يقال عن (إيسلندا) ويمكن أن نعطي مثلاً لبلد آخر وهي (كوبا) وهي جزيرة مُنعزلة؛ كان الجهل والمرض والفقر يفتكّ بأهلها، ولكنّها تجاوزت كلّ هذا بالاستثمار في التّميّة البشريّة، وبذا حصّلت الرّتبة الأولى عالمياً في مجال الطبّ، فأصبحت (كوبا) الآن تصدّر الأطباء المُتخصّصين، وكبار الجراحين إلى البلاد الرّاقية، ولم يكن يحصل ذلك لو لم تستثمر في التّربيّة والتّعليم، دون الحديث عن العمّلاق (ماليزيا) وبلد (اليابان) والنّمّر الآسيويّ (كوريا الجنوبيّة) وهذه الأخيرة ترتّب في الرّتبة التّاسعة في الاقتصاد العالميّ، وتنافس الآن (الولايات المتّحدة) في صناعة التّانوتكنولوجيا. دول قديمة وعريقة في الحضارة، استثمرت في البشر، فلم تعرف التّخلف، وأخرى حديثة كانت مُتخلفة، فخرجت من التّخلف بفعل استثمارها في المدرسة، وحصل لها التّقدّم والرّقيّ. إذاً يقع الرّهان حالياً على الاهتمام بالتّربيّة والتّعليم رهان تتسابق الأمم فيه؛ بغية الوصول إلى الجودة والفعاليّة لرجال القرن الحادي والعشرين، دولٌ تعمل على صنع مدرسة مُواطنة تؤمن بالعلم وتعمل من أجله، دولٌ تقيم مدرسة تقضي على التّعصّب والأمراض والانحرافات والعنف، وكلّ ما يجعل البلد تمكّه الأزمت، فهل يُمكن أن يحصل في واقعنا العربيّ؟

من المعلوم أنّ الحراك العربيّ في اتجاه إحداث التّغيير في المنظومات التّربويّة مطلب جماهيريّ جديد يعمل على التّثوير، وعلى بناء مدرسة مُعاصرة تعمل على التّغيير في الدّهنيّات؛ بحيث إنّ صيرورة كلّ تنمية قوية مُستديمة تتطلّب تعبئة الرّأسمال البشريّ الذي يجب أن يكون مُتعلّماً وصحياً، ويقبل الدّخول في مُجتمع المعرفة، وهذا لا يكون خارج المدرسة، ولكنّها مدرسة مُعاصرة، ولهذا بدأت الدّول العربيّة الآن تعي الدّور الجديد للمدرسة وهو إنتاج المعرفة، وإعداد النّشء للقرن الحادي والعشرين؛ قرن التّفاعل الدّاتي، قرن المُقاربات التّربويّة العامّة على التعلّم الدّاتي وعلى مدى الحياة. ولكن مع رفع مطالب الإصلاح التّربويّ، والدّعوة إلى مدرسة عربيّة حديثة، هناك عقبات كثيرة في الأخذ بأسباب نجاح الإصلاحات التّربويّة، التي تتوزّعها أطراف متنافرة في الرّأي والتّوجّهات، أطراف مُتخمة نائمة لا تريد الإصلاح، وأطراف تابعة تعتمد على استيراد المنظومات التّربويّة، ففي ظلّ هذا الوضع هل يُمكن أن تنجح الإصلاحات أو مطالب التّغيير لدى شعوب الدّول العربيّة التي دبّت فيها

الهزيمة من شحوم الرّيع والخزينة، وممن هم في مراكز الديمومة، وسفينة العرب توقفت عن الإبداع في محطة الإقلاع، ولم تعد تجدي نفعاً في تغيير السائد، وفتح مغاليق الحاضر المارد، وآسف أن أقول: لا تنفع إصلاحات تربوية تناول وصفاتها بالتفسير، دون أن يطرأ عليها التطوير والتغيير، ولا يرصد مسارها التقرير، ولا يتتبع عوامل سيادتها التبرير، لأنه لا يتلمس الواقع المرير، ولذا قد يعدم التغيير.

إنّ القرن الواحد والعشرين/ XXI يسعى للجودة في التربية والتعليم لنقل المجتمع من مجتمع القبيلة إلى مجتمع المعلومات؛ مجتمع تكون فيه المدرسة عاملة على مواطنة إيجابية تنحو في اتجاه بناء التلاحم الإنساني، وتستوعب اللحظة الكونية التي نعيشها، والاعتراف بجميع الرموز اللغوية والثقافية والتاريخية والوطنية والمساواة بينها، والاتجاه إلى مستقبل يُغذي مواطنة لغوية تُؤمن بالأبعاد المحلية، وتنتفح على المعارف والقيم العالمية. ومن هنا فالشرعية والديمومة والبقاء أن تكون للإنسان بما هو إنسان من حيث ما يكتنزه من معارف، لا إلى الإنسان باعتباره صاحب الأصول والفضول وأصحاب النفوذ، فهل يمكن أن نعي هذا قبل خوض ميادين الإصلاح التربوي، وأنّ أهل الميدان قبل أهل الثقة، وهل يمكن لمدارسنا أن تربي مفاهيم التسابق للأفضل. وبذا تأتي مهمة مدرسة الإصلاح في الوقت المعاصر للرفع من مستوى المعارف وربطها بقيم الانفتاح، وتحديث المجتمع بما يستجيب لكل المرجعيات الرسمية. فالمدرسة العربية الآن بحاجة إلى تدبير جديد؛ يبدأ من إعادة النظر في الرؤية التي تنظر بها إلى المعارف والقيم المحلية والوطنية والكلية، والتفتّح على مكاسب ومُنجزات الحضارة الإنسانية وتكريس حب المعرفة، وطلب البحث والمساهمة في تطوير العلوم، وتنمية الوعي بالواجبات والحقوق والتربية على المواطنة، وممارسة الديمقراطية، والتشبع بروح الحوار، وقبول الاختلاف، وترسيخ قيم الأصالة والحدّات، والتفتّح على التكوين المنيّ المستمر... فهل تُحقّق هذا مدارسنا العربية، أو تعمل الإصلاحات التربوية على تحقيق هذا في برامجها.

إنّ مدارسنا بحاجة إلى إصلاح جوهري؛ يعمل على تطوير رأس المال البشري، وهذا هو الناقص فيها؛ فلم تعد مدارسنا سوى بؤر لإشاعة إعاقات وتناسل حلقات الإخفاق، وهذا ما

جعل تقارير التنمية البشرية تُشير على العرب بضرورة إعادة النَّظر في منظوماتها التربوية "إنَّ ثمة اتفاقاً واسع النطاق على أنَّ النظم التربوية في العالم العربي بحاجة إلى تحسين، إذ يذكر تقرير البنك الدولي الصادر في العام 2008 أنَّ هناك فجوة بين ما تقدّمه أنظمة التربية في البلدان العربية وحاجات التنمية وأهدافها. كذلك فإن تقرير التنمية البشرية العربية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام 2002 يشدّد على أنَّ هناك أدلة على تدهور نوعية التعليم في المنطقة... ويحثّ بلدان العالم العربي على التفكير المُعمّق في كيفية تنظيم التعليم على نحو أفضل لضمان التطوّر المُستدام للقدرة على المنافسة في اقتصاد عالمي مُتغيّر ومُتطوّر¹". فإذا كان الحال هكذا، فهل من المأمول أن يحدث التغيّر والتفعيل داخل هذه المنظومة وفي ظلّ الوضع المجتمعي الذي لا يعطي ربع الميزانية التي يعطها للكرة؟

ومنظومتنا التربوية في الجزائر واحدة من تلك المنظومات العربية التي عرفت الشلّل والانحدار والهزال في المخرجات مُنذ الإصلاحات التي بدأت في أواخر التسعينيات حتى سنة تكريس الإصلاحات الجذرية في 2003م، التي يزداد الخطرُ يكبرُ سنةً بعد سنة، ويظهر الفسادُ في شريان المُجتمع بفعل نقص الاهتمام بالتنمية البشرية التي عمادها المدرسة؛ فالمدرسة عندنا لم تعد جاذبة، ولم تفلح في تربية الطّفل: عنفٌ في المدارس، عنفٌ في الملاعب، غشٌّ في الامتحانات، فقدانُ الاحترام للمعلّمين والأولياء، شلّلٌ في الإيرادات، البحث عن الرّيح السّريع، فقدان المناعة في التّأثير والانقياد لمن غلب، وفي تنفّس شبابنا التّعَب، وحلم المعلّم الإضراب، واختزال عمله في رفع الأجور... بله الحديث عن جودة التعليم التي لا وجودَ لها. فالمدرسة أصبحت لا تلقن التّلميذ إلا الكميّة القليلة من المعلومات، بفعل تزايد العطل والراحات؟ فتلميذنا لا يقرأ إلا 18 أسبوعاً في السّنة، في الوقت الذي يقرأ التّلميذ في العالم بين 34 و 36 أسبوعاً في السّنة وعتبتهم البرنامج الكامل، لا عتبة الثّلاثي الأوّل والثّاني² كما هو

¹. أحمد أوزي "المدرسة والتكوين ومتطلبات بنا مجتمع المعرفة" مجلة المدرسة المغربية. المغرب: 2012،

المجلس الأعلى للتعليم، العدد 4/5 ص 112.

². ينظر جريدة الخبر ليوم: 20 أفريل 2013، ص 7 (مواضيع البكالوريا من الفصلين الأوّل والثّاني). العدد،

عندنا، ويتوقف تلاميذنا عن التدريس في نهاية أفريل من كل سنة. فإذا وقفنا في رقم 18 أسبوعاً نستخلص ما يلي:

18 أسبوعاً = من أصل 52 أسبوعاً = ثلث السنة للتدريس.

18 أسبوعاً = يساوي 3 أشهر وزيادة زمن التدريس = 16 درساً في كل حصّة.

18 أسبوعاً - 52 = 33 أسبوعاً للراحة = 33 درساً ضائعاً.

33 أسبوعاً = 8 أشهر راحة.

18 أسبوعاً ليست كاملة، وينقص منها: التخفيض في حصص رمضان + غيابات المعلم + أيام الامتحانات + إضرابات... فماذا يدرس التلميذ؟ ودون تعليق كبير، فإن منظومتنا القديمة يكون التلميذ في المدرسة من سبتمبر إلى نهاية جوان، ومع هذه الإصلاحات التربوية دامت العطل فعاشت، فهل هذا هو المطلوب من الإصلاح؛ تكريس العطل في العطل؟ ويضاف إلى هذا الهزال، ذلك الضغط الذي يمارسه التلميذ على الإدارة، وتلك الإضرابات التي يقوم بها المعلمون لنيل حقوقهم، ونقص أستاذ مواد أساسية وعدم وجود مدرسي اللغة الفرنسية في الجنوب... إصلاح في هدر اللغات، والتقليل من الواجبات، وكثرة الطلبات. إنها فوضى حاصلة في إصلاح مُتعثّر، إصلاح أتى بالفشل الذريع؛ فتعطل الجهد في صورة عكسية إصلاح تربوي مصدر كل الخسائر؛ لأنّ التعليم في الأساس هو التدبير الجيد في كل دوليب الدولة، فاختلفت الأزمنة في هذه الإصلاحات التي لم ترب التلميذ على التربية والأدب، ولا على اغتنام الوقت، فأين الوقت من ذهب. وإذا كانت المدرسة ترخص هدر الوقت، وتمدد العطل، فأين ذلك المعلم أو المسير الذي يكون أحرص على الوقت واستدراك التأخير. وإنه لم يعد معلم الإصلاحات ذلك المعلم القنوع الذي يعمل في الظلام دون كلام، فمعلم الإصلاحات لا يسبق الشأن العام على الخاص، وكلامه لا يخرج عن المطالبة بالحقوق قبل الواجبات، وتفكيره في الراتب والمردوديات، فلم تحصل المواطنة للطرفين، فضعف الطالب والمطلوب، وتدهور المستوى، وزاد الضعف على الضعف، واشتعل الفساد، والفساد في المنظومة التربوية أشد فتكاً.

ويظهر الفسادُ في الكتاب المدرسي؛ ومدوّنتي في هذا القول كتاب اللّغة العربيّة وكتاب التّاريخ؛ كتابان يجعلان المُتعلّم شبهً ببغاوي لا يفهم أيّة لغة، ولا يدرك تاريخ بلاده، ولا يستطيع أن يكون مثل الشّامبازي في التّقليد، كتابان مليّان بالشّوائب؛ يُقدّمان مادة النّصوص الأدبيّة والتّاريخ بخيستين والحضارة العربيّة الإسلاميّة رخيصة، والسّكوت عن تاريخنا القديم، وفعل الحركات الوطنيّة، ويقفان عند حدود ضيقة، وكأنّ الجزائر حديثة العهد في امتلاك العربيّة، وأنّ تاريخها ليس من الماضي، أو أنّ الماضي من سقط المتاع، وهذا بخس للثقافة الوطنيّة، ولتلك الانتفاضات النّضاليّة، وما عرفته الدّول المازيغيّة الثلاث عشرة (13) من تطوّر وحضارة. وأضيف إليهما كتاب التّربيّة الإسلاميّة الذي لا يمجد الدّين، ولا يجلّ الحديث الشّريف، ويُسقط كلّ مفردات يرى فيها ما يشير إلى الإرهاب، وكأنّ الدّين الإسلاميّ إرهاب، وهل نحن في دولة لائكيّة متعاب. كتاب سطحيّ بسيط لا يعمل على تحريك التّفكير، ولا يحمل قارئه على التّدبير ومفرداته من كلام العامّة وخطب الجمعة، وبه أخطاء ظاهرة. كُتبتا المدرسيّة بها مجموعة من التّبخيّسات نالت أعراض المنظومة التّربويّة، فلم تعطِ المتعلّمين حقّهم من أن يعرفوا بأنّهم مازيغيّون عرب مسلمون ولهم تاريخهم الحافل القديم، فأين مستوى تقوية الوعي بالذّات الجزائريّة؟ وأين المواطنة في صورتها العامّة؟ ومن ذلك فإنّ آليات الإفساد تكبر بإتقان، وتقدّم آليات الانتصار التي تُعني صاحب القرار. كُتبتا التّربويّة كسولة؛ تعتمدا الدّولة دون منافسة، وليس لها حقّ إبداء الرّأي في صنّاع الكتب، ولا في أشخاص عينتهم، أو في لجان نصّبها، وكلّ لجنة لا تسير وفق رغبات المسؤول؛ تُستبدل بلجنة مُواليّة فهذه هي الخرافة والسّرّاب في أرض بقيعة لا تمطر إلّا الأتّعاب.

وإذا أتينا إلى التّسيير؛ فنجد حذف التّعليم التّقني الذي هو عماد التّصنيع، بدعوى أنّ هناك وزارة التّعليم والتّكوين المهنيين، وهذا غرور في غرور، أليس كلّ دول العالم فيها التّعليم التّقني في المرحلة المتوسّطة وفي الثّانويّة، ويوجّه له أفضل التّلاميذ، والأدهى من هذا أنّ التّلاميذ الذين يوجّهون إلى التّكوين المهني عندنا من المطرودين، ومن ضعاف التّلاميذ، والذين لا مستقبل لهم لأنّهم فاشلون في التّعليم العامّ فهل يفلحون في التّمهين. دون الحديث عن تلك الآلات المستوردة بالعملة الصّعبة، ويأكلها الصّدأ قبل الاستعمال، بل ترمى في مقبرة

القصدير، فلا محلّ لها في التّعليم العامّ. وسوء التّوجيه يظهر في أنّ كلّ التّلاميذ يذهبون إلى العلوم، كأنّنا نعدّ لمعركة التّطبيب أو لخوض البيولوجيا التّووية التي تحتاج إلى جيوش من الطّلبة، أليس هذا انتحار معلن لمنظومتنا. وإذا تحدّثنا عن المناهج التّربويّة؛ فنجدها عروشاً مسندة؛ تجسّد التّخلف في البرامج المدرسيّة بمفردات لا علاقة لها بالواقع، وبنصوص مصطنعة منسوخة من الشّابكة، فغاب النصّ الأصيل، وحضر النصّ الهزيل، نصوص لا تترك للتلميذ حرية القرار أو التّفكير، فقد أبعدته عن الأصالة، ولم تمكّنه المعاصرة؛ فبقي التّلميذ تائهاً ولّهاناً، لا يعرف مقامه فأصبح حيراناً. إصلاح لم يرقّ للمستوى الشّكلي، بله الحديث عن مستوى المضمون، ولمسنا بدماع البرهان مدى المفارقات الكبيرة بيننا وبين جيراننا في بناء المناهج وفي ما يحمله من مواد، وما يعطيه للمتعلّم من معارف. أليس من العيب على امتداد أربعة عقود، تمّ اقتراح إصلاحات كانت في مجملها صالحة، وعادت على أجيالنا بالفلاح، ولم تؤدّ إلى الكارثة رغم ما فيها من مشاكل تربويّة، ونقص في الوسائل المطلوبة، وكان ذلك في ظروف التّهيئة والبدائية، فما أصعب البداية، ولكن في لحظات التّقدّم المعاصر، وفي الألفيّة الثالثة التي نجد فيها إمكانات هائلة وأجهزة متطورة، نعود القهقري بسرعة عجيبة، ونتراجع عن المكتسبات القبلية، فأين الخلل يا ترى؟

وإنّي لستُ في صدد تسويد وضعية الإصلاحات التّربويّة في مجال الهدر العامّ، بل إنّ عدم التّحكّم اللّغويّ أسوأ، فإذا نظرنا إلى الواقع اللّغويّ؛ فنراه مرأً، وأنقل للقارئ بعض المشاهد الحزينة لا من النّظريات؛ لأنّ النّظرية في أصلها تحمل التّقيض والشكّ، بقدر ما أعتدّد الواقع والثّابت علمياً، وبعض ما أقول مستخلص من دراسات ميدانيّة، ومن خلال كوني مدرساً للغة العربيّة منذ سنة 1984، وولّي تلميذ كذلك فلم أشهد ذلك الانحدار اللّغويّ إلّا مع دفعة الإصلاحات التي عتبت الجامعة سنة 2011م، وهذا في ولاية تُعدّ الأوّل في مستوى النّجاح في البكالوريا، ويعني أنّ ولايات أخرى تسونامي لغويّ حقيقيّ. ضعف لغويّ في اللّغات الثّلاث، لا يستطيع الطّالب كتابة جملة صحيحة، دون الحديث عن الفرق بين العدد والمعدود، والأمر أدهى عندما تُطالبه بكتابة عريضة ما، فلا يدري كيف يكتب حتى البداية... كوارث لغويّة لا يمكن تعدادها، ونحن نقول: إنّ نسبة النّجاح في البكالوريا 70% وأنّ عدد الحاصلين على

درجة (امتياز) تجاوزَ خمسة آلاف (5000) أليس هذا تضليل وخرافة، أو هذا هو نجاح الإصلاحات. كان عليّ كباحث أن أقول الحقيقة التي هي مُرة، ولكن عسى أنّ التّقدّ البناء يعمل على التّغيير، وأنّ الأمم التي تقبل التّقد هي التي تنجح في الإصلاحات. وفي ذات الوقت لا يجب تعليق فشل الإصلاحات التّربويّة على مشجب وزارة التّربيّة، رغم أنّها تتحمّل النّسبة الكبيرة من الفشل، ولكن إذا كانت وزارة التّربيّة تملأ القرية من فوق، ووزارات أخرى تثقها من تحت، فأنتى للقرية أن تملأ! إذاً كان يجب أن تكون الإصلاحات شأن كلّ الوزارات، والمجتمع المدنيّ بكلّ فئاته، لأنّ المرضَ الذي سرى في المدرسة كانت مصادره متعدّدة، دون الحديث عن تلك المتطلّبات الشّرسة للعولمة المتأسّسة على تنافسيّة قويّة إغائيّة، وهناك رأس المال البشريّ غير مؤهل وغير قادر على الخلق، فالمجتمع بكلّ مؤسّساته في وضع غير مريح، وبدا كانت التّربيّة في وضع متدهور، بل في مرحلة نذير بالخطر، ولا يمكن أن ننكر أنّ التّدهور الذي ينخر هذه المنظومة بدا شرساً منذ تعدّد النّقابات، التي اختزلت مطالب المعلّم في رفع الأجور دون توقّف، نقابات تشعل التمرّد، ولا تطالب بتحسين الفعل التّربويّ ولا رفع المستوى العلميّ، ولا الاهتمام بالتّلميذ الصحيّة والعلميّة والثّقافيّة، فنجد بعض النّقابات ترهن أولادنا لمستقبل مجهول، باغتنام الأوقات العصيبة للإضراب، وتساهم على رفع الأجور باتّخاذ التّلميذ رهينة... فالوضع التّربويّ عندنا يعيش الخطر، فما العمل؟

وإزاء الوضع الخطير لا بدّ من منطوق مغاير أو جديد؛ حيث نبدأ الحديث عن مهمّة الإصلاح التّربويّ التي هي مهمّة الجميع، وذلك يتطلّب تضافر جهود الجميع، فالإنسان لا يكون إلّا بالتّربيّة كما قال (إيمانويل كانط / Emmanuel Kant) "إنّ الإنسان لا يمكن أن يصبح إنساناً إلّا بواسطة التّربيّة إنّه ليس سوى ما تجعل منه التّربيّة" فالوضع المعاصر يقتضي إصلاح الإصلاح La réforme de la réforme إن لم نقل إصلاح يقتضي عقلنة المدرسة Repenser l'école وإنّه ينبغي ألا يكون الإصلاح من أجل الإصلاح، وبخاصّة أنّ قطاع التّربيّة والتعليم قطاع مركزيّ؛ يمتاحُ منه كلّ المواطنين؛ فنجاحه إصلاح لكلّ المجتمع.

- مواطن الخلل في الإصلاحات: ينصّ بند الإصلاحات في ميدان لغات المدرسة الجزائريّة على: ترقية اللّغة العربيّة/ الرّفيع من مستوى أداء الفرنسيّة/ الاهتمام بالمازيغيّة. وسأقف

وقفات نقدية في هذه اللغات وكيف حصل الانتكاس اللغوي في إصلاحات 2003. ومهما قلت فإنه لا يمكن الحديث عن مقام اللغات الوطنية في مدرسة تعاني أزمات متلاحقة في تدهورها؛ تدهور أدى إلى اليأس داخل منظومة مريضة بعد ما يقرب من عقدين من التجارب الفاشلة، فطالها يدُ العبث والتجارب المستوردة، وبعضها كانت قديمة وبعضها وقع التراجع عنها في بلاد المنشأ، ونحن لا نزال نطبل لها بالمزممار ونرقص على انهزامنا المنهار، وفي عدم تمكّنا بناء نظرية للإصلاح التربوي المسوار. ولهذا وقع التراجع عن مكتسبات قديمة، فأُعيبت العربية، وسكت عن المازيغية، وقوي نفوذ الفرنسية. فلم يتمكن الإصلاح من إعطاء الوضع المريح للعربية ولا للمازيغية، بل أولاهُ لتعليم الفرنسية التي تنال مساحات يومية على حساب العربية والمازيغية، ومع كل ذلك فإن الفرنسية بقيت مركزية لا تغادر مدارس المدن، وبقي تلاميذ الجبال والجنوب دون معرفة الفرنسية التي هي قدرهم رغباً عنهم.

1. اللغة العربية: هي اللغة الأم، ولغة الانسجام المجتمعي، واللغة الرسمية دستورياً، لغة عملت الدولة على إقامة المؤسسات التي تعمل على ترقيتها، فهي رأسمال الجزائريين، فلا تأهيل لهم بدون تأهيلها والتّهوض بها وبمكانة ألسن الهوية الوطنية والأجنبية. وكان علينا العمل على تجديد متنها وتطوير أدوات البحث والتعليم والتّهوض بمكوناتها، وتثمين الذات العاملة على المتون اللغوية، والعمل على الترجمة منها وإليها، والعمل على استصدار الدعم السياسي؛ لأنّ الدعم المجتمعي ثابت ولا مناقشة في خصوص العربية في المجتمع الجزائري. إنّ إصلاح 2003 يقتضي رد الاعتبار إلى العربية، والرفع من مردوديتها وجعلها لغة الجودة، لكن نرى الكفاية اللغوية عادت للغة الأجنبية التي أنزلت من السنة الرابعة ابتدائي إلى السنة الثانية، ويستبدل الإصلاح الرموز العربية باللاتينية، ويعدّم الإشارة إلى تعريب العلوم في الجامعة ويقدم لنا منهجية العمل "بلسانية متوحشة تنتج الأمية" فهل نطلق على هذا الإصلاح إصلاحاً، وهو يفترس اللغات الوطنية افتراساً. إصلاح يعمل على تمكين هيمنة الفرنسية كلغة عمل وتواصل ويختزل إصلاح العربية في ترقيتها؛ كأنها لغة متخلفة، فالتخلف

¹ -Moatassime Ahmed, dialogue de sourds et communication langagière en Méditerranée.

في عدم العمل فيها وبها، والتخلف لا يكمن في اللغة بقدر ما يكمن في أهلها. فكيف يمكن للتلميذ التحكّم في سجلين لغويين مختلفين، وهو يعتبر أبواب المدرسة، وفيها منافسة غير شريفة؛ منافسة تدعو إلى تفضيل اللغة الأجنبية على اللغات الوطنية. وتنصّ أكثر الدراسات والبحوث الميدانية القديمة والمعاصرة بأنّ التلميذ عليه أن يحتكم إلى الصّورنة الشكلية للغة في السنوات الأربع من الدراسة بحيث: يقرأ. يكتب. يعبر. يحاور. يعدّ، وهذا عبر إغماس لغويّ في لغته الرّسميّة، ثمّ يمكن أن يتعلّم أكثر من لغة. وإن لم يكن هذا، فمثالنا على ذلك الدّول المتقدّمة G8 التي تعلّم اللّغات الأجنبية بعد أربع/ خمس سنوات من دراسة اللغة الأمّ، وبعضها تؤخّرها إلى المرحلة الإعداديّة، ولا نكتفي بهذا، بل تتيح الدّول المتقدّمة لوليّ التلميذ قائمةً من اللّغات الأجنبية التي يختارها، ولا تُفرض عليه لغةً أجنبيّة واحدة. ألا يكفي هذا حجة لتأخير تدريس اللّغات الأجنبية؛ حفظاً لمتن اللغة العربيّة، أم أنّ السّعودية/ الأردن نماذج على هذا التّقديم في السنّ، فنسأل هل السّعودية/ الأردن من الدّول المتقدّمة؟ وما هو التّفدّم الذي أحرزناه؟ وفي أيّ مجال؟ ألا يجوز أن نقيس على فرنسا. كوريا. اليابان. أمريكا. بريطانيا. الثّينام...

إصلاح تربويّ لم يحصل الجهر فيه باعتماد الفرنسيّة التي هي لغة الخفاء والقرار، والعربيّة لغة المظهر والشّكل، فلم يحصل الحسم في المسألة اللّغويّة "... والحسم جذرياً في التّوجّه في الاختيار اللّغويّ، إما اعتماد لغة أجنبيّة- فرنسيّة، وجعلها الوسيلة الأساس للتّواصل الشّكلي والمؤسّساتي والتّحصيل العلميّ، وهذا الخيار لم يعد وارداً في ظلّ ما تعانيه الفرنكفونيّة من تراجع، وعدم القدرة على رفع تحديّ التنافس اللّغويّ العالميّ. وإما تقويم العربيّة وتمكينها من فرض نفسها كلغة رسميّة فعليّة، وليست فقط شكلية للبلاد في الإدارة والتّعليم، دون إهمال اللّغات العالميّة طبعاً، وفي مقدّمها من الآن فصاعداً الصّينيّة ثمّ الهنديّة؛ اللّتان من شأنهما أن تفتحاً للمتلقّين آفاقاً واسعة في المستقبل القريب"¹. أليس من حقّ المواطن على الدّولة أن تضمن حقوقه اللّغويّة وحقوق لغته الأمّ؛ فتحميها وتؤهلها، وهي مسألة ديمقراطية تعمل بها كلّ الأمم الحيّة، أليست اللغة الوطنيّة استقراراً نفسياً وطمأنينة

1. أحمد الحارثي "الأمازيغيّة وحقوق الإنسان" مجلة نوافذ. المغرب: 2011، العدد 49-50، ص 77.

واعترافاً بالذات. إنّه إصلاح تربويّ جزائري لا يتبىّ النظرة الأفقيّة للمجتمع، بل يتبىّ نظرة عموديّة بغية الوصول إلى تنخيب المجتمع: نخبة مركزيّة وجماعة الدهماء والغوغاء، وهذا ما يعود بنا إلى سياسة الكولون، ولعهد مضى. واعتباراً لكلّ هذا، فالدولة الجزائريّة مطالبة بوضع تخطيط يُنزل اللّغات الوطنيّة المنزلة الأعلى، وتكون اللّغات الأجنبيّة على الخيار، فلا تُفرض على المجتمع الجزائريّ لغةً من اللّغات هي الأولى أو الثانية، وهذا ما تفعله الأمم الحيّة.

وإنّ الدولة الجزائريّة مطالبة بحماية اللّغة الوطنيّة من كلّ حملة عدائيّة أو كلّ ما يؤدّي إلى إضعافها ونبذها، وكلّ ما يقلّص من تواجدها أو ما يجعل اللّغة الأجنبيّة أفضل منها، وعلينا الخروج من هذا الوضع التّربويّ السّلبّي غير المريح؛ الذي تُفضّل فيه الفرنسيّة على العربيّة، كما تُفضّل الفرنسيّة على كلّ اللّغات الأجنبيّة مهما كان علمها وتقدّمها. إصلاح رغم ما أُثير حوله من جدل وقلقل واضطرابات واعتصامات، فالدولة عازمت على تطبيقه مهما كان، فطبقت الإصلاح الفاشل، فَمَن تضرّر؟ هل تضرّر أولاد النّخبة والقبيلة؟ بالطبع لا؛ لأنّ أولادهم يدرسون في الخارج، ومن بقي في الدّاخل يدرس منهاج فرنسا، ويُمْتحن في برنامج فرنسا، ويف بلد تونس كما حصل ذات وقت.

وأمام هذا الوضع الذي لم يُنزل العربيّة منزلتها؛ فإنّها في نزول وانحدار، وينضاف إلى ذلك بعض المنغصّات المتراكمة من مثل: الحاجة إلى معاجم عصريّة ومتنوّعة المواد والأهداف والأساليب. الحاجة إلى كتب قواعد عصريّة. علاج مسألة غياب التّشكيل. طريقة تعليم وتعلّم جدّاب. نقص في التّرجمة والتّأليف. اضطراب في المصطلح. ضعف إدارة المسألة اللّغويّة. ضعف المؤسّسات اللّغويّة. عدم وجود إرادة سياسية واضحة. تقصير المجتمع في حماية لغته. العداء للعربيّة والتّحامل عليها. غياب القرار السّياسي. ضعف الخطط التّربويّة النّاجعة. ضعف لغة الإعلام وشيوع الأخطاء اللّغويّة... وهذه النّقاط التي كان يجب أن يعالجها الإصلاح، وبأخذها في باب التّخطيط، وفي هذه النّقاط الهامّة يركّز العالم (الفاسي الفهري) على مسألة التّخطيط اللّغويّ التي هي الدّواء النّاجع إذا ما وقع التّخطيط الفعّال في المسألة اللّغويّة، وبه يعود رونقُ العربيّة إلى مجده، ويتزامن ذلك بالقضاء على جملة المتاعب التي أعاقَت العربيّة عن اللّحاق قائلًا: "إنّ حصيلة المتاعب جرّاء عدم التّخطيط يعود إلى:

1. ضعف إتقان اللّغة العربيّة لدى المتعلّم، وضعف نوعية تعليمها، وضعف الوسائط الموظّفة في الأنشطة التّربويّة المُرتبطة بها، مما يترتّب عنه ضُعب اكتساب المهارات والمعارف، وضعف مردود التّعليم بصفة أعمّ؛

2. عدم توفّر لغة عربيّة شاملة، تغطي مختلف أسلاك التّعليم (بما فيها العالي والتّقني والأولي) وتوظف في مختلف المواد والأنشطة؛

3. تعثّر المتعلّم في المراحل الأولى من التّمدرس ناجم عن صعوبة الانتقال من لغة البيت (الدّارجة المغربيّة أو المازيغيّة) إلى لغة المدرسة (العربيّة الفصيحة) وعدم العناية بتطوير طرائق الدّعم اللائقة تلافياً لسلبات الازدواجيّة اللّغويّة؛

4. عدم توفّر المدرس اللائق للّغة العربيّة الملمّ بالجديد من طرق التّعلّم والتّعليم الجذّابة؛

5. عدم توفّر الكتاب المدرسيّ والوسائط التّربويّة الملائمة¹.

هذا برنامج تخطّطي، كان الأجدر أن نعمل من أجل إصلاح متين يوفّر للغات المدرسة الضمان الأمتل للانتشار دون صعوبة. وأرى الإصلاح في مجال اللّغات يعني:

- تعزيز المواطنة اللّغويّة بإيلاء اللّغات الوطنيّة المكانة الأولى في التّدريس؛

- تمكين المتعلّم القدر الكبير من الرّصيد المعرفيّ الذي يفهم ويعدّ ويتحاور ويكتب بلغته؛

- الإفادة من اللّغات الأجنبيّة على أساس أن تضيف إلى لغاتنا ولا نُضاف فيها؛

- جعل التّلميذ يتأقلم مع السّجل اللّغويّ الأجنبيّ، واستثمار ذلك في نقل المعارف الجديدة؛

¹. أزمة اللّغة العربيّة في المغرب، ط5. الرّباط: 2010، دار الكتاب الجديد المتّحدة، ص 17.

ولهذا رأينا تلك المغالطات في الإصلاح التربوي الذي لم يَقم على تخطيط سياسة لغوية واضحة، ولا على تخطيط تربوي مرن، فيمرّ سريعاً على متون اللغات الوطنية، ويركّز على لغة أجنبية واحدة، فطفح الكيل، وفسد الميزان، وما أصبح للغة العربية مكان، فهل لا يمكن استدراك ما مرّ؟ يمكن استدراك ما مرّ بالوقوف عند مكان النقص، الذي يكون بحسن التدبير، ومراعاة آليات العصر، والدفع بالعربية نحو تحقيق حقول لم تصلها بعد، من مثل التعريب الشامل. وكان يجب على الإصلاح التربوي أن يُراعي تلك المنغصات المتوارثة، ويغفل النظر في الجانب الشكلي، ولا يعمل على إسكات المتعلمين بدخولهم جميعاً للجامعات، ونحن نشكو فقراً في طلاب لا يتقنون كتابة طلب التوظيف، ولا ملء الصّكوك، علماً أنّ فرنسا وهي أقوى منّا علماً واقتصاداً، فعدد طلابها الآن مليون ونصف (1500000) من أصل ثمانين (80) مليون مواطن، والجزائر في جامعاتها الآن مليون وأربعمئة (1400000) طالب من أصل أربعين مليون (40) مليوناً من السّكان، فكيف يمكن تفسير هذه الظاهرة؟ فهل يمكن للكثرة والكم أن يعمل على إنتاج النخبة التي تنتج وتصنّع وتدير البلاد، لا يمكن ذلك أبداً، فلا بدّ من مراعاة النوع والتقليل من الكمّ لتحصل الترقية المجتمعية. إنّ الاتكال على الكمّ أن يكون في المرحلة الابتدائية فقط، وهي لا بدّ من دخول كلّ طفل إلى المدرسة ليقرأ ويحسب ويُحاور ويلتخصّ. وأما في المراحل اللاحقة أن تحصل المنافسة، وكلّما واصلنا إلى المستوى الأعلى يقلّ العدد، وهذه هي القاعدة العلمية التي تعطي النخبة والمتعلم الجيد، وقائد مسيرة الغد. وهكذا فإنّ واقع الإصلاح يقول العكس، فمن الضّحية؟ الضّحية ليس فرداً واحداً، بل نجد أجيالاً من الضحايا الذين يصنّفون بين الأميين والمتعلمين. وكلّ هذا لا نعدم التّغيير للأفضل في الأداء، بل يمكن أن يحصل الاستدراك بتوفير إطار قانون وتنشيط مدارس تربوية فاعلة ومعلّمين أكفّاء، واعتماد وسائل حديثة، وبرامج نوعية، وإيجاد مراكز بحث تربوية فاعلة؛ لتحقيق الجودة في إنتاج الأبحاث التربوية والأدوات الضرورية للتسيير التربوي، وقيام تخطيط لغوي هادف يحدّ من الاختلالات اللغوية الأساسية.

2. المازيغية: لا ننكر أنّ مكتسباتٍ دستوريةً تحققت خلال العشرية الأخيرة؛ من حيث

توفير الشّروط القمينة لتحقيق القانون المؤسّساتي للمازيغية، بإقامة محافظة سامية، فقد

نقلت المازيغية من التهميش إلى صلب التعليم، وكان وجودها في الإعلام السّميّ والبصريّ فتحاً عظيماً، كما حدثت دينامية التدوين التي نقلت الصورة الشّاهية الرّائلة إلى صورة البقاء والديمومة والتّواصل... وهذه خطوات هامة كفيّلة بالحفاظ على هذا الإرث المهّدّ بالانقراض. ومع هذا فإنّ الإصلاح التّربويّ لعام 2003م همّشها؛ فلم يعمل على الانتقال بالمدرسة إلى بناء مدرسة مواطنة تعترف بكلّ المكوّنات اللّسانية والثّقافية، من مدرسة في الجزائر إلى مدرسة جزائريّة، ولذلك كان أداء المازيغية ضعيفاً وهزلياً كأنّها لغة أجنبيّة، وتعليمها عن طريق وسيط أجنبيّ، وبطرائق تدريس اللّغات الأجنبيّة، وأنّ استعمالها محدود، ومختصّها من المعدوم، فلذا لم يتحقّق بند الاهتمام بالمازيغية ولا يمكن الرّفْع من مردوديتها. وكان يجب أن يكون الإصلاح التّربويّ مُندجماً مع الخطاب المازيغيّ في إطار العمل الجمعيّ الذي ينظر للمسألة اللّغويّة من باب الحقوق؛ على أنّ الهويّة المازيغية عنصرٌ من عناصر الحقّ في تلقّي لغة الأمّ، والبحث عن الذات وسط رياح الهيمنة الثّقافية والإيديولوجيّة، وإعادة الاعتبار لتراثنا الذي يهدّده الانقراض، كي لا يُطرح سؤالٌ من نكون كلّ مرّة.

ولطّي ملف المازيغية لا بدّ من مقارنة عقلانيّة وتاريخيّة، والإقرار بتلك الأخطاء التي ارتكبت في حقّ المازيغية: من منع استعمالها وتدريبها، وقمع الحركات المنادية بتدريسها. ويؤسّف له أنّ الإصلاحات التّربويّة تعاطت مع المسألة بصورة العدمية والطّوباوية، فلم تفكّ مسألة الخطّ الذي تكتب به، بل تركت المجال للخيار والمفاضلة، والنّتيجة واضحة، فنرى أنّ الإصلاح في مسألة الكتابة أعطى الخطّ الأخضر للفرنسيّة لاحتواء المازيغية. كما لم تشر الإصلاحات إلى تلك المزايدة التّاريخيّة التي يتّخذها البعض على أنّها مجال للأخذ أو للابتزاز، كأنّ المازيغية خاصّة ومحدودة وهي ضمن حقوق مهضومة لأقلية محقّورة، فنعطي لهم مطالهم الثّقافية، وعليم السّكوت. وإنّ الإصلاح التّربويّ لم يحتو المسألة في التعميم التّدرجيّ، بل كرّس مبدأ التّخصيص اللّغويّ والجهويّة والتّبسيط للمسألة، ولم ينظر للمسألة من بابها العريض؛ على أنّ المسألة تهّم المجتمع الجزائريّ في كليته، فترك الفجوة الدّاعية بالخصوصيّة الثّقافية الجزئية، وهو عمل ينطوي على مخاطر الانزلاق نحو التفكّك

والانغلاق، ولم يخرج الإصلاح من خطاب إحياء السلف الصّالح، وإسقاط الماضي على الحاضر، واجترار بقايا القبيلة، والمغالاة في تمجيد خصوصية النموذج التاريخي واللّغوي... وعلى ضوء هذا واصلت الإصلاحات في التعاطي مع المازيغية على أنّها مسألة ثقافية بالمنظور الضيق؛ فلا تستدعي إلاّ المنظور التّراثي أو الثقافيّ أو الرقص الشّعبيّ وفتل الكسكسي، وبعضاً من التّاريخ المعتمد على بقايا التّخلّف، وهذا هو إحياء المازيغية. ويؤسفني أنّ الأمر لا يكمن في هذا الوصف، فالمسألة تستدعي المعالجة السياسيّة الجريئة والمتبصرة والمفتوحة على المستقبل، والتّوفيق بين حاجيات الوطن الشّاسع والعولمة المتوحشة وإكراهاتها، وبين مستلزمات الحفاظ على الدّات والهوية الثقافيّة. وكان يجب الوعي بمسألة المازيغية لأنّها تشكّل الإرث الكبير للدّول المغاربية، والاهتمام بها اهتمام بالتّاريخ والوحدة والتّراث:

1. إنّها مُعطى تاريخيّ تضرب جذوره في أعماق التّاريخ والحضارة المغاربيين؛

2. إنّها تشكّل عنصراً أساسياً في الثّقافة والإرث المشترك بين كلّ مكوّنات الوحدة الوطنيّة بلا استثناء؛

3. إنّها تمثّل إحدى الرّموز اللّغويّة والثّقافيّة والحضاريّة للشّخصية الوطنيّة؛

4. إنّ التّهوض بها ركيزة في مشروع المجتمع الديمقراطيّ الحداثي التي تتطلّع إليه الدّول المغاربيّة؛

5. إنّ العناية بها مسؤولية وطنيّة؛

6. وأخيراً فإنّه يتعيّن أن تفتح الأمازيغية على العالم المعاصر لتحقيق شروط ازدهارها وديمومتها"¹.

¹ أحمد بوكوس، مسار اللّغة الأمازيغية، تعريب: فؤاد ساعة. الرّباط: 2012، منشورات المعهد الملكي للثقافة

ولذا فالمسألة المازيغية كان يجب أن تُعالج في إطار توافقي ننأى بها عن التدريس لساعات قليلات وعن البحث في حكايا الجدّات، وجمع المدوّنات، وإقامة المؤسّسات، فالإصلاح اعتبرها معالجةً جزئيةً كفيلاً بتغيير النظرة القديمة، وهذا علاج قد لا يدوم كثيراً، أو هو علاج جزئي مُسكّن إلى حين، أو هو تجميل مؤقت، وسوف يأتي وقت نزول المساحيق، وتظهر الحقيقة، فماذا نحن فاعلون؟

إنّ المازيغية كان يجب أن تُعالج تربوياً وسياسياً، وهذا هو البرنامج الكفيل بالعلاج الواقعي، تربوياً بتهيئة لغوية في معجمها وفي تعليمها وفي تعميمها، وسياسياً ألا تدخل في المعالجة التجزئية الكفيلة بتحويلها إلى بؤرة توتر اجتماعي، فلا نريد أن تحصل عندنا بلقنة وطنية، فعلمتنا التجارب بأنّ أمثال هذه المسائل تُعالج في إطار الحوار والحكمة والوحدّة والشفافية والديمقراطية، كما علمتنا الحياة أنّ مسألة الإلغاء أو الفرض مآله الإخفاق، وأنّ عدم نزول الملف اللغوي للعامة مآله الفشل، وكفينّا فشلاً من التعريب النازل من الأعلى، وتمّ في ظروف مجهولة، ووقع تجميده من أعلى. ونؤكّد بأنّ الملف اللغوي لا تحلّه إلاّ الحكومات المنتخبة والشريعة، فلا لتوطيد سلطة بوليسية، ولا للقمع والكبت، وتمييع المسألة إلى غد مجهول، أو إلى حاكم يأتي بعدي، أو السكوت عن قضايا عميقة إلى زمن لاحق، فالتسويق فتيل وحرب قادمة، فلا لشراء السكوت عن المطالبة بالحقوق. وإنّي متحفّظ من تلك التصرفات المخلة بالوحدة الترابية، وهذا في ما يطبّق في إطار مغلق مناقض لهويتنا الإسلامية. ولهذا إنّ عُولجت المازيغية في إطار شمولي؛ بالتركيز على القواسم المشتركة التي تجمع مكّونات الوطن؛ وباعتماد الشريعة التاريخية والجغرافية والدينية والسياسية والإقرار بها لغة وطنية، ولمّ لا تكون لغة رسمية، يمكن أن نقول إنّنا دخلنا مرحلة الأمان، ولا يدخل البلد في حرب اللغات، ولا في الاقتتال بيننا في محال اللغات، فكيف يقتتل الجزائريون بمجرد أن يعترف بعضهم ببعض، فكيف نقتل بعد ترسيخ المساواة اللغوية، بل إنّ الاعتراف بالمازيغية هو تغيير في الدّهنيّات؛ لأنّها ليست مجرد لغة، بل هي قيم ثقافية تميّز بنزعتها الإنسانية وبميلها للحرية والمساواة والكرامة والمازيغية منظومة ثقافية هوياتية مستقلة

مُتجدّدة في بلاد تامزغا، وهي المُحدّد المركزيّ لهُوية الجزائر ومظهر خصوصيته الحضاريّة وقد تفاعلت مع مكوّنات العربيّة والإسلام.

أؤكّد المسألة لأنّها من الخطورة بمكان، ومن السّيء الذي لا يستقرّ عليه الأوان، بأنّ المازيغيّة من الأفضل أن تُعالج في إطار احتواء ذلك الخطاب التّحامي على كلّ ما هو عربيّ، ذلك الخطاب الذي يقدّم صورة مُشوّهة للفتح الإسلاميّ؛ خطاب يسكت عن كلّ ما هو فرنسيّ، ويمجّد الرّموز القديمة من مثل: ماسينيسا/ يوغرطة/ نوميديا/ يوبا/ الكاهنة/ كسيلة... والسّكوت عن طارق بن زياد/ يوسف بن تاشفين/ المهدي بن تومرت/ المختار السّوسي/ الأمير عبد القادر/ عبد الحميد بن باديس... نريد أن تُعالج المسألة في إطار ردّ الاعتبار للمازيغيّة في خطّها التّفيناعي، وإن لم يكن فيكون الخطّ العربيّ هو البديل، وتغيير ذهنية تلك الحركات الإقصائيّة التي تنظر إلى الحضارة المشرقيّة على أنّها عقيم والحضارة الغربيّة بديل، فتُضفي على الغرب مشروعية الاحتواء، وهو نوع من التّقصير في الإصلاح التّربويّ الذي لم يقدّم المناهضة المطلوبة لامتصاص المفاعيل السّلبية لزمن كان ذات مرّة، وأبقى على تمجيد فعّل فرنسا اليعقوبية التي تعمل لصالح الاحتواء، وبقي المعرّبون سلبيين ينظرون للمازيغيّة على أنّها العدا والتّجزئة، أليست معرفة المازيغيّة زيادة في معرفة اللّغات؟ وما دام الأمر في زيادة فهو جيّد؛ لأنّه لا يدخل في النّقصان. ويقول أحمد بوكوس: "إذا سلّمنا بأنّ اللّغة الأمازيغيّة لغة وطنيّة، وأنّها تعبّر عن مُكوّن أساسي للهوية الوطنيّة، وأنّ تعلّمها حقّ غير قابل للتّصرّف، حينئذ يصبح إدماجها في التّعليم فرضاً خاصاً على أساس الوعي والمسؤولية، وهذا الإدماج قابل لتصوّرات مختلفة، والتّصوّر الذي أقترحه يرتكز على أربعة مبادئ: التّعميم والإجباريّة والشّمولية والتّوحيد"¹. إذا فالمسألة المازيغيّة لا يكفي أن يكون التّعامل معها على أنّها مُعطى مدرسي أو ثقافيّ، بل هي أعمق، بعيدة الأغوار، ممتدّة الجذور، وأراها تجيب عن تلك السّياسة الفرنكفونيّة التي تسعى لاحتواء الدّول المغاربية، وخلق بؤر بدعوى المحافظة على الهويّة اللّغويّة، وخلق معركة بين دعاة العربيّة ودعاة المازيغيّة، لتجد

¹ "الأمازيغيّة والمنظومة التّربويّة" مجلة نوافذ. المغرب: 2002، عدد مزدوج 17-18 يتناول (المسألة

الأمازيغيّة في المغرب) ص 75.

اللغة الفرنسية نفسها البديل اللغوي المفضل. ولهذا لا يجب التعامل مع المسألة بالحرمان اللغوي؛ لأنّ الحرمان يُولد التطرّف، ولا بالتفاضل اللغوي، بل بالعدل بينهما في العطاء، حتى يتبيّن الأفضل، وكذا في إنزال المقام بشرط العلميّة والإنتاج، فلا يجب أن يقع تحريم لغة من باب تفضيل لغة "عندما يجد نفسه محروماً من سلطة الكلمة؛ فإنّ نظرتّه إلى العالم هي التي تصبح غير مكتملة، كما أنّ السّلطة التي يمكن أن يمارسها على أبناء العالم تصبح ضعيفة ومحدّدة بشكل كبير"¹. وهكذا فرغم الصّحوة اللغويّة المازيغيّة فإنّ المؤسّسات الوطنيّة لمّا تدخلها هذه اللّغة، وبقينا نعيش صراعاً لغويّاً بفعل لغة النّخبه (الفرنسيّة) التي تنتج النّخب الحاكمة في بلاد المغرب، وتساعد على قمع اللّغات الوطنيّة، فمتى ينصفُ التاريخ العمق الثّقافيّ الجزائريّ المبني على المازيغيّة كتراث وطني، والعربيّة كلغة حضارة وعلم؟ ومتى تستفيق تلك النّخبه من وحشيتها الإقصائيّة؟

3. اللّغة الفرنسيّة: سيكون حديثي في هذه النّقطة عن الاستعمار اللغويّ الذي ما يزال يعشعش في أذهان بعض فئات المجتمع الجزائريّ، وبخاصّة النّخبه النّاطقة بلغة واحدة، وهي الفرنسيّة الساحرة؛ لأنّ (النّخبه) مُغلقة على لغة واحدة، ولا تنظر للعالم إلّا من زاوية هذه اللّغة، فكأنّ العالم مختصر فيها ولا يبقى إلّا بها. فلقد افتقدت نخبتنا المفرنسة الهويّة اللغويّة، ولبست لباسَ الغير علّمها تكون، وهو بخس ذاتي فتسعى بكلّ قواها للانفصال عن الأصالة. نخبتنا تفضّل الهجرة والاهتجار؛ لأنّ الغرب أغراها، فتركب بواخر الموت لتنقلها إلى الضّفة الأخرى، والآخر يسحرها، وتستأجر لغته وتترجاه أن يقبل، فأصبح الأجنبيّ يُملّي ما يُريد، ونقبل دون مناقشة ما يُريد، ولا نرى إلّا بعين الآخر. لقد افرنجج لسائنا في المتجر وفي المقهى، واستُلبت نخبة النفوذ والقرار وأصحاب رؤوس الأموال... فحصلت أزمةٌ في المواطنة اللغويّة؛ فالأزمة أزمة ألسن، وأزمة الفرنسيّة المعبودة، فكيف نتدبّر الأمر؟

¹ مريم الدّماني "المسألة الأمازيغيّة، لماذا وكيف؟ مجلة نوافذ. المغرب: 2002، عدد مزدوج 17-18

يتناول (المسألة الأمازيغيّة في المغرب) ص 80.

إن تملك اللغات الأجنبية حتمية ثقافية وعالمية، والوسيلة إلى ذلك هو تعلمها والترجمة منها وإليها فلا مجال للرّفص في قبول اللغات الأجنبية، وما هو مطروح هو الاستيعاب والترجمة، وهو سبيل إلى استيعاب ثقافات أخرى خارج الفرنسية، مع فرص للتمكّن أو للتّرك والتّهديب، فإن نكونُ تَبَعاً فتلك هي المشكلة، فنحن مغلوبون على أمرنا بتغلب لغات الغير، فلغاتنا تَسْقُطُ بضعفنا وانهرامنا في نحل الأجنبيّ وتقليده في زيّه ومأكله ولباسه، وأما لغته فنحن لها من العابدين، وبها نعمل على سقوط لغتنا؛ لأننا من التّابعين، وكما قال ابن حزم الأندلسي: "إنما يفيد للغة الأمة وعلومها وأخبارها قوّة دولها ونشاط أهلها. وإنّ اللغة يسقط أكثرها بسقوط أهلها ودخول غيرهم عليهم". وهكذا تضعف اللغة جرّاء وضعها كلفة دونية في السّوق اللّغويّة، وذلك ما يُسهم في تغيير بنياتها الصّوّاتيّة والصّرفيّة والمعجميّة، فلم نعمل بصيغة النّفعيّة كما يعمل الآخرون، فتملّك اللّغات عند الغربيين تُعني التّرجمة، وتملّك اللّغات عندنا تعني التّبعيّة، وتلك هي المُصيبة التي لا نعلم بها.

علينا أن نتدبّر أمر لغاتنا بالبحث في بعث النّفس في برامجنا ومشاريعنا، وإدخال الحماس إلى باحثينا وطلابنا، وأن نعيّ بأن إقامة المعرفة تحتاج إلى الاستفادة من التّجارب المتراكمة، وهذه سمّة الحضارة وفي ذات الوقت يجب العلم بأن العودة إلى الأصل هي الصّواب، بل ذلك ما يحقّق الانسجام، ولذا كان السّبيل الأوفى في هذا المجال التّضييق من حالات عنف الإدارة والمؤسّسات والتي تخلق نوعاً من الدّعوة إلى التّخلي عن اللّغة الأمّ، والتّعامل التّفضيلي للغات الأجنبية، بل واشتراط امتلاك الفرنسيّة في التّوظيف، وذلك عبارة عن موت غير معلن للغات الوطنيّة، ووضعية ناتجة عن استصغار اللّغات الوطنيّة بفعل سكوت الدّولة عن تصرّفات ممثليها في الإدارة، وعن تلك القرارات الرّمزية باسم الدّولة، وهذا ما يلمس في ممثلي دولتنا في الخارج من اشتراط إتقانهم الفرنسيّة، دون اشتراط التّحكّم في العربيّة، بل واشتراط على ممثلي الدّول الأجنبية إتقانهم الفرنسيّة، وفي التّعيينات المحليّة والخارجيّة التي لا ينظر إلى المُعرب مهما أوتي من قوّة لغويّة في العربيّة، بل التّأشيرة هي امتلاك الفرنسيّة دون غيرها من اللّغات الأجنبية. وهذا عبارة عن تَلَف تدريجيّ للغات البلد، وهذا ما لا تقوم به الأمم الحيّة، ونحن نعلم بأن إتقان لغة البلد فرض عين وليست فرض

كفاية، فكيف بمسيّر جزائريّ وفي بلد الجزائر لا يعرف من لغته إلاّ (السّلام عليكم) ويتعزّر لسانه في لغته، أليست هذه هي الغربة اللّغويّة أو المنفى في الوطن. وقد يسأل القارئ ما دخل هذا في الإصلاحات التّربويّة؟ نجيبه بأنّ الإصلاحات التّربويّة لعام 2003م لم تعزّز لغات البلد، بل فضّلت اللّغة الأجنبيّة، لما أعطتها من مقام وذلك ما جعل المسؤول عندنا يقع في أخطاء لغته دون اهتمام يُذكر بينما يتحقّق ويتحرّز ذلك المسؤول من الوقوع في أخطاء الفرنسيّة، فسوف تُشنّ عليه حرب قائمة، وهذا ما يقرأه في دروس الفرنسيّة، بأنّ الخطأ عيب وشيمة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإنّ الإصلاح لم يفتح على التّعّد اللّغويّ الأجنبيّ، فحصر نفسه في الاهتمام بالفرنسيّة فقط، ونظرَ إليها على أنّها اللّغة العلميّة والعالميّة التي يقطر منها العلم دون غيرها من اللّغات، ومن لا يعرف الفرنسيّة فلا يعرف العالم. وهذه نقطة الضّعف في الإصلاح التّربويّ الجزائريّ، الذي تناسى أنّ الفرنسيّين الآن يتحوّلون إلى الإنكليزيّة، وأنّ الفرنسيّة مهذّدة في الاتّحاد الأوربي، وأنّ حدودها مستعمرات فرنسا القديمة، وفي العالم العربيّ لا تتعدّى بلاد المغرب دون ليبيا، والتّواصل بها شبه محدود، وهي لغة غير عولميّة، فلم لا نخرج من شرنقة الفرنسيّة إلى التّفّتح على لغات الأقطاب؛ وهي كثيرات، ولغات لها من العلم الكثير، ولم لا نخطّط لأجيال متعدّدي اللّغات الأجنبيّة، لا أحادي اللّغات. أليس متعباً أن نجد أقسام التّرجمة لا تخرج من لغتين أجنبيّتين، أليس من العيب ألا نجد في بلادنا من لا يعرف ولا لغة شرقيّة؟ أليس من الهزيمة ألا نتواصل مع أهل الحضارة المشرقيّة بسبب عدم إتقاننا الإنكليزيّة؟ ومن هنا لو أنّ الإصلاحات أكّدت أهمية التّحكّم في العربيّة، وتكون الإشارة إلى التّحكّم في إحدى المازيفيّات باعتبارها من لغات البلد، بل واستعمالهما من الضّروريّ وليس من الخيار، والأجمل من هذا أن تكونا حاضرتين في كلّ المجالات، وبذلك تتعزّز صلابة الصّرح الهويّاتي للوطن، وهذا ما تمثّل في تلك الثّنائيّة القديمة دون مشكلة تُذكر، وهو تنوّع لغويّ قديم ترك مزج اللّغتين وتناوبها واقتراضها وتداخل أصواتها، فكانت ظاهرة اتّصال حقيقيّ في المشهد اللّسانيّ الجزائريّ، والآن لا مفرّ منها.

إنّ العربيّة+ المازيفيّة لغاتٌ وطنيّة متساكنة مُتصاهرة؛ كلّ أخذت وظيفة بما تحمله من علم ودين، فلم يحصل القهر أو الفرض، ولكن معرفتنا للّغة الأمّ (العربيّة) ضعيفة

فنتدرّج لنكون بدون لغة Nilingue إذ تقلّص حجمها في الاستعمال وفي الإعلام وفي الجامعة، وحصل تفضيل لغة أجنبية عليها وتقلّصت وظائفها الإدارية. ومعرفتنا بلغة أمّ (المازيغية) كانت أضعف أو هي معرفة سلبية بفعل عوامل نفسية في المقام الأول، وبفعل التوجيه السلبي في عدم الإقرار بثقافتنا كمُعطى احتشامي على أنّها لغة بربرية لا فائدة منها، ثمّ حصلت هيمنة الفرنسية على وضعنا اللغويّ، فذلك ما زاد الغربة غربة. فلم نكن مثل الشعوب المتقدّمة التي تمتلك اللّغة الكونية للوصول إلى المعارف الكونية، والتحكّم في اللّغات الوطنية التداولية Lingua franca للتواصل البيئيّ من حجم كبير؛ حجم اللّغة الأمّ أو لغة المنشأ Mother tongue فغفلنا ما يتعلّق بالسيادة والكرامة والمواطنة، وتناسينا بأنّ توظيف اللّغة الجامعة (العربية) عملة صعبة؛ فكلمّا وقع استعمالها وقع عليها الطلب، وجنى أصحابها الفوائد المادية، مثل الإنكليزية التي تجني لأصحابها ما يفوق 12 مليار دولار سنوياً، وفوائد انتشار الإنكليزية تدرّ على معلّمها أموالاً كبيرة. وهكذا ما يزال ربيعنا فرنسيّاً؛ فيلقّ من الإعلام الفرنكفونيّ الذي تجاوزت عدد صحفه 40 صحيفة وهو يمجّد كلّ ما هو غربيّ، فكيف يمكن أن يقع إصلاح تربويّ أمام عنف فرنكفونيّ يريد إخضاع كلّ السّاكنة لمنطق لغته فقط، وهذا نوع من التّجريد من المواطنة، يجرّد النّاس من لغتهم ويهدم ثقافتهم، فاستفحلت الفرنسية بعد استقلال الدّول المغاربية، بل أصبحت عندنا إيديولوجية تسعى لتحقيق مصالح استعمارية وتوسّعية ثقافية واقتصادية بغرض الإلحاق والسيطرة، والتّمكين للفرنسية في غير موطنها ومحاربة اللّغات المنافسة لها، فكأنّ الفرنكفونية عائدة بقوة لضرب جذورها عندنا. أليس هذا نوع من أسباب الأزمة؛ أزمة في اللّغات الوطنية، أزمة في التّعليم والإدارة والاقتصاد؛ أزمة حقوق لغوية مغيبّة، ودستور لا يُطبّق، أزمة في خطاب مُعلن وسياسة مُخالفة مبطنّة... فإلى أين المصير؟ بالفعل لم يحصل ما كان مُنتظراً من الإصلاح التّربويّ، غياب الجودة والتّجاعة، تلاميذ يجهلون كلّ اللّغات، فما هو الإصلاح المنشود؟

. ما هو الإصلاح المنشود؟ لا نعدم أن تعود المنظومة التّربوية إلى عصرها الذهبي، وهذا لا يكون عن طريق قرارات وزارية أو أمريات، بل أن تتأسّس حياة وطنية مشهود لها بالكفاءة العلميّة، ومن الذين خدموا مراحل التّعليم إلى الجامعة، ومن الباحثين الجادين

الذين لهم وزن علمي في الدّاخل والخارج، هيئةً وطنيّةً جزائريّةً الانتماء، تجمع بين الأصالة والحدّاث، ولها بعد وطني تحتكم إليه. ولهذه الهيئة صلاحية اقتراح تخطيط سياسة لغويّة، وتخطيط تربويّ عامّ، ترفعه للقيادة السّياسيّة التي تقترح النّصوص الكفيلة بالتّطبيق. ويكون من مهام هذه الهيئة الحسم في وضعيّة اللّغات، والاستدلال بوظائفها حسب مقامها، وفيها يحصل:

- تحسين تدريس اللّغة العربيّة؛
- التّحكّم في المازيغيّة؛
- إتقان اللّغات الأجنبيّة.

وبهذه الأوّلَى الخطوة يمكن أن نقول: إنّنا نعمل على ترسيخ مدرسة جزائريّة تعمل على تثبيت الهويّة الجزائريّة الحضاريّة، والوعي بتفاعل وتكامل روافدها، ومن ثمّ يحصل نقل المعرفة والقيم للأجيال. وإنّه كلّما تقدّم التّعليم باللّغة الوطنيّة ارتقى المجتمع إلى سلّم المدنيّة وإلى مجتمع المعرفة، وكلّما تقدّم التّعليم باللّغة الوطنيّة، حقّق تنميةً بشريّةً جيّدةً، وكلّما وقع الاهتمام بالمدرسة تُعطي لنا مجتمعاً حديثاً ديمقراطياً متشبّثاً بأصالته، وهذه عهدتنا نحن الكبار، لأنّ التّعليم هي سياسة يمارسها الكبار تجاه عقول الصّغار.

ودعوني أغانر الحديث عن دور الهيئة الوطنيّة، لأمرّ إلى اقتراح خطّة وطنيّة شاملة لفعل الإصلاحات التي أراها في هذه المقترحات:

أولاً: التّخطيط اللّغويّ: يمسّ التّخطيط في هذا المعطى ثلاث مراحل:

- مرحلة التّخطيط الاستعجاليّ؛ وهذا لوقف نزيف الانحطاط، بمراجعة عامّة للنقاط السّود التي تنخر المنظومة التّربويّة، بدءاً من إعادة الاعتبار للباكالوريا، وما يؤدّي إلى المستوى اللّغويّ الرّفيع.

- مرحلة التخطيط على الآماد الثلاث: الآني والمتوسّط والبعيد. وفيه تتدرّج القضايا حسب أهميّتها بمراجعة عميقة في: تكوين المعلّم. وضع منهاج تربويّ متين. بناء كتاب مدرسيّ يستجيب للمعاصر. وضع قواميس لغويّة حديثة.

- مرحلة التخطيط البعيد، وعلى مدى الجيل، وفيها يحصل استدراك النّقائص، وتقويم الأخطاء وتصحيحها، بل التّراجع عن مواطن الضّعف، وتقوية مواطن القوّة، وفيها أيضا يحصل الفصل بين لغات المدرسة؛ بإنزالها تراتبياً وفق الأبعاد العلميّة والحضاريّة والتّاريخيّة والنّفعيّة، وكلّ ما يتعلّق ببناء لغويّ منسجم في إطار تكاملي. وفي هذه النّقطة لا نعدم التجارب النّاجحة التي قامت بها أمم قبلنا، ونجحت في تخطيط لغويّ، وما عادت المشاكل تُطرح إذا وقع احترامٌ متبادلٌ ومتكاملٌ بين اللّغات الوطنيّة في إطار التّخصّص والوظيفة.

ثانياً: طرح ملف الإصلاح التربويّ للمناقشة العلنيّة: أليس من المواطنه أن يُطرح الإصلاحُ التربويّ طرحاً وظيفياً يُستحضر فيه ما هو استعجاليّ، وما هو على المدى المتوسّط، وما على المدى البعيد، طرحٌ يتناول مسألة توصيل المعرفة التي تشكّل الهدف المباشر والوظيفة الأولى لعملية التّعليم، طرحٌ يعمل على التّفكير في كيفية إعادة الجاذبيّة للتربيّة والتّعليم، طرحٌ يمسّ أطراف عملية الإصلاح = المعلّم + ولي التّلميذ + المنهاج. فهل نزل ملفُ الإصلاح التربويّ إلى القاعدة؟ لم يحصل هذا، وكان الأمر من فوق بتنصيب لجنة وطنيّة على المقياس، بعد حلّ المجلس الأعلى للتربيّة المنتخب في ثلثين من أعضائه، وقد عمل الكثير من مجالات الإصلاح كتنظير، فلم توضع دراساته محلّ التّطبيق؛ وحلّ قبل أن يستكمل ملف التّعليم العالي. والغريب أنّ اللّجنة اعتمدت أعمال المجلس فما الداعي لحله، واعتماد النّتائج التي توصّل إليها. مجلس استبدل بلجنة معيّنة صاغت البرنامج الإصلاحي دون أن تقوم بتجريبه الجزئيّ أو إخضاعه للتّقييم فحصل التّطبيق بالقوّة (طبّق أو طبّك) لجنة إصلاحات طبخت طبخةً غربيّةً في بلد عربيّ إسلاميّ دون فتح نافذة لخروج رائحة الطّبخ، فتمّ العمل في سرّيّة تامّة، دون معرفة أعضاء اللّجنة نوع الإصلاح (عيونهم مفتوحة دون مُشاهدات

واضحاً) لجنة على المّقاس في إطار توجّهات عفوية من أجل مناقشة قضية مفصلية في المجتمع، وتقتضي الكثير من التّعقّق والتّسيق بين كثير من الأطراف. ولهذا فإصلاح اللّجنة الوطنيّة أضرّ بأجيال، وبقطاع التّعليم بصفة خاصّة، ويعني هذا الإصلاح التّضحية بكلّ المجتمع، فكان إصلاحاً تلفيقياً مرتجلاً؛ يعتمد الكّم لا الكيف، يستنزف البترول دون مردود. إصلاح تلفيقي نظراً ل:

.هبوط المستوى اللّغويّ إلى الأسفل؛

.اكتظاظ في الأقسام؛

.غلق المعاهد التكنولوجية؛

.نقص المؤطّرين؛

.حرمان المتخرّجين من التّوظيف؛

.ضآلة المناصب والتّباري عليها بالآلاف؛

.هزّالة المخرجات؛

.ضعف البحث التّربويّ.

ثالثاً: إصلاح الإصلاح: في هذه المرحلة يكون العمل بإصلاح جديد يستجيب للتّحدّيات الرّاهنة، فنحن بحاجة إلى إصلاح تربويّ يمنح التّلميذ سجلاتٍ لغويةً تراتبيةً: العربيّة في المقام الأوّل، والمازيغية في الرتبة الثانية بتعدّد لهجاتها، واللّغات الأجنبيّة بتعدّدتها وحسب النّفعيّة الحاضرة والمستقبلية. الفرنسيّة في الحقوق/ الإنكليزيّة في الإعلام الآلي/ الإسبانيّة والبرتغاليّة في علوم البحار/ اليابانيّة في صناعة النّانو/ الكورية في صناعة المحرّكات/ الألمانيّة في الفلسفة والديداكتيك/ اللّغات الشّرقية في التّراث/ الرّوسية في الصّناعات الثّقيلة... لا يعني هذا وجود تعددية لغوية همجية، بل أن تكون لكلّ هذه مساقات في التّعليم الجامعيّ بخصوص الاستفادة من لغات الأقطاب، وفي مراكز البحوث، وبخاصّة في أقسام التّرجمة التي نروم الخروج من تدريس: الفرنسيّة + الإنكليزيّة فقط، وهذا وصولاً إلى رفع مجموعة من التّحدّيات التي أجملها في ما يلي:

. هل المدرسةُ تنتج المعرفةَ، أم إنَّها تعيد إنتاجَها عبر تحويلها أو استقطابها لمضامين

في اللِّغات الأخرى؟

. هل مدرستنا عبر إصلاحاتها يمكن أن تثمرَ معارفَ العصر؟

. وفق أية معايير يمكن تقويم هذه المعارف؟

. كيف يتأتَّى لبلادنا من خلال مدارسها وجامعاتها كسب رهان الانخراط الفاعل في

مجتمع المعرفة؟

. كيف لنا العملُ على جعل لغاتنا الوطنيَّة لغات العلم، في الوقت الذي تُهدد بالانقراض

خلال القرن الحالي¹؟

. كيف لنا أن نُؤسس لجامعات وطنيَّة معياريَّة ذات التَّصنيف العالميِّ ♥، ولها براءات

اختراع، وفيها أساتذة من ذوي الكفاءات المبرِّزة، ومن الحائزين على الجوائز العالميَّة؟

. كيف لنا إعداد مدارس عليا، وثانويات كفاءات، تعمل على إنتاج المُبدعين والمُخترعين

والمُسيِّرين، وكبار العلماء المرَّجعيين؟

. كيف لنا أن نسترشد أمور التَّخطيط الذي يعتمد المُواطنة قبل الانتماء، أهل العلم

والاختصاص قبل أهل الثِّقة، التَّباري لخدمة الشَّأن العامِّ؟

. كيف لنا التَّحكُّم في آليات العصر، وجعل لغاتنا تقف نداءً للغات العولمة، والإنتاج بها

وفيها؟

¹. ينص تقرير اليونسكو الصَّادر في ديسمبر 2012 بأنَّ 300 لغة سوف تنقرض خلال القرن الحادي والعشرين، وأكثرها من اللِّغات الأفريقيَّة. ونعلم بأنَّ العربيَّة+ المازيغيَّة من تلك اللِّغات التي يُهددها هذا الانقراض. فما هي الوصفة الإصلاحيَّة والعلاجيَّة التي تُفند هذه المقولة؟

♥ يؤسف له أنَّ الجامعات الجزائريَّة تترنَّح في ذيل التَّرتيب العالميِّ. وهذا ما استقرَّ عليه التَّصنيف الذي أعدته مجلة تايمز للتعليم العالي 2013، فأحسن الجامعات الجزائريَّة اعتلت الرتبة 2185 وأدْرَج التَّصنيفُ جامعة (منتوري) بقسنطينة التي جاء ترتيبها في المرتبة 2185 عالمياً، في ما جاءت جامعة (أبو بكر بلقايد) بتلمسان في المرتبة 2273 عالمياً، واحتلت جامعة (العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين) المرتبة 2935، وهي الجامعة التي تحتلُّ ثالث أحسن جامعة على التَّراب الوطنيِّ. ع/ جريدة الخبر، العدد 7050، بتاريخ: 20 أفريل 2013، ص 5.

رابعاً: المراجعة والتّقويم: ما أحوجنا إلى سياسة الحقيقة، وإلى الصّدح والجهر بقول (لا) للاعوجاج و(نعم) للمراجعة (لا) للتّراجع، وإتّه لا يجوز تعميم الإصلاح التّربويّ إلاّ بعد تجربته على مساحة ضيّقة وأبان عن نجاحه. وفي هذه النّقطة يمكن أن يقَع الخلاف بيننا في إنتاج الأفكار وفق الأرضيّة المعرفيّة لكلّ منا، ولكن يجب أن نضع الهدف واحداً، وسنتباري في تحقيقه عبر مسارب متنوّعة، فكلّ له طريقه ومنهجه، وهذه سمّة الاعتراف والتّكامل البيئيّ. لا بدّ من هدف مشترك نعمل جميعنا للوصول إليه (تحقيق المواطنة اللّغويّة) والهدف المشترك يُستقى من الثّوابت الوطنيّة، ومن الدّستور الذي يكون الحكمم والفيصل، وإلاّ سيتعثر المشي مرّة أخرى، وسنحتاج إلى إصلاح إصلاح الإصلاح. كلّ هذه الأشياء تتكامل وظائفها من خلال تمفصلها الفعّال لضمان الشّعارِ الوطنيّ والذي أضحي مرفوعاً نحو بناء مدرسة النّجاح والجودة: فزريد مدرسةً جزائريّة تعمل على تجسيد المواطنة اللّغويّة التي يحسّ فيها المواطن أنّه في بلده، ويخاطب بلغة بلده، مدرسة تعمل على زرع الثّقة في النّفس، مدرسة مستقلة في التّفكير والممارسة؛ تُعمل العقل، وتُعتمد النّقد، وتُتمنّ الاجتهاد، وتُقيم آليات التنافس، وتُعمل على الوعي بألية الزّمن والوقت كقيمة أساسيّة في اللّحاق بالركب.

الخاتمة: في الحقيقة إنّ إصلاح المنظومة التّربويّة يرتبط بإصلاح المجتمع، فالرّهان على التّربيّة رهان وطنيّ استراتيجيّ؛ تنطلق منه التّوجّهات الكبرى لإحداث نقلة نوعيّة، فكان يجب أن تُحظى المدرسة بالإجماع الوطنيّ، وتُصبح مشروعاً مجتمعيّاً يقتضي إصلاحاً حقيقيّاً، وتُسهّم في ذلك الإصلاح كلّ فعاليات المجتمع، ويكون إصلاحها التّربويّ مقدساً مثل الدّستور. إصلاح لا يعث به العابثون، بل يحرس عليه كلّ الفاعلين، ويظلّ إصلاحاً مُنفتحاً يُترجم واقع المنظومة التّربويّة وسيرورة مستمرة للأجيال، ويحدّد قيم العيش المشترك والانتماء الجمعيّ بكلّ اللّغات الوطنيّة، وبما تحمله من المُواطنة من أبعاد، بالإضافة إلى تلك التّوجّهات السّياسيّة والاختلافات المنهجيّة، ولا تظهر فيه آثارُ الحاكم، ولا استراتيجيّة حزب سياسيّ أو اتّجاه ما، وينأى الإصلاح خارج الاضطرابات والسّلطة، ويُحظى بيد المختصّين، وتوضع له قواعده ولا يحيد عنها أحد. فالمطلوب إصلاح تربويّ نسعى جميعنا لتحقيق الهدف

المشترك، وهو إنزال لغاتنا منزلتها اللائقة، ولا يكون هذا إلا بإصلاح يعمل على تنشئة مدرسة تتحلّى بقدرات معرفيّة؛ تُنتج فرداً قادراً على الاختيار، يتكيّف مع الواقع، ينشد الحرية والديمقراطية راطية، ويقبل النقد والرأي الآخر، ويستوعب القيم الكونية.

وأريد أن أختتم دراستي هذه بالإشارة إلى سكوت النخبة الوطنية على هذا الوضع المتردي والمؤسف، وبخاصة النخبة المعرّبة، التي عليها العول والتعويل في الكتابة والتغيير، ولكن يبدو أنّها نامت على الوعود العرقوبية، والتطمينات التنويمية، قبل أن تتمكن من استئناف مشروعها، وربّما دخلت محراب الهرولة، وراء المنافع العابرة. وإني افتقدت سماع شخصيات مسكونة بهم اللغة العربية، ويبدو لي أنّه دبّت فيها الهزيمة، وأفقدتها الفساد اللغوي المبني والمعنى، وما عادت تطيق المأوى، وبعضها دخل في بيتها لسان الرومان، فأوقع بينها الشنآن، فسكتت عن الوضع بما كان، ولم تستطع اللّف ولا الدوران، وما حرّكت إصبعها بأضعف الإيمان. ويؤسفني كلّ هذا، فقد لمست بعض الحقائق لمس اليد، ورأيته رأي العين، وأحسسته إحساس المعاينة اليومية، فالزّمان تغيّر، والوضع تبدّل، وما عاد يفيد الوعظ إذا لم يصاحبه الوعي. أين أنتم يا من أفنّوا بياض نهارهم في سواد الحرف المشكول، أين الأصالة من الرّيف والخلق من الانحراف، فهل أغراكم الحال، على ما وصلنا إليه من المحال؟

مقام اللّغات في ظلّ الإصلاحات التّربويّة

المقدّمة: أسّهدف من خلال هذا المقال تقديم دراسة وصفية تحليلية نقدية في مقام اللّغات في الجزائر في ظلّ الإصلاحات التّربويّة التي اعتمدها وزارة التّربية الوطنيّة بدءاً من السّنة الدّراسيّة 2004/2003 والنّظر فيها بالتّحليل من حيث رايها ومأمولها؛ أي بين الممارسة والفعل (الوجود بالقوّة والوجود بالفعل) فماذا قدّمت وزارة التّربية الوطنيّة للّغات المدرسة الجزائريّة من خلال برنامج الإصلاحات، وكيف هي أبعاد الممارسات اللّغويّة في الوقت الرّاهن، وما هي التّنظرات العلميّة في لاحق من الزّمان، وما هي النّظرة المستقبليّة التّفاضليّة والمقاميّة بين اللّغات، وما هو مقام اللّغة الأمّ/ اللّغة الوطنيّة/ اللّغات الأجنبيّة في ظلّ الإصلاحات الحاليّة... تلك هي الأفكار التي أبّغني تقديم التّنظرات العلميّة من خلال هذا المقال الذي أزعّم أنّه ذو مضمون علميّ؛ يعالج الممارسات اللّغويّة في منظومتنا التّربويّة من خلال الواقع الإصلاحي المعاصر، ويقدم نقداً علمياً بعد تشخيص الواقع اللّغويّ الذي تعمل المدرسة الجزائريّة على ترسيخه.

وسأقدّم الدّراسة التّراتبيّة الأفقيّة لواقع لغويّ مدرسيّ، وأعالج هذا الواقع بإنتاج أفكار تخصّ التّربيّة اللّغويّة لممارسات لغويّة منشودة، وهذا بتصحيح بعض الممارسات اللّغويّة في لغات المدرسة؛ باعتبار المدرسة هي التي تعمل على ترسيخ الهرم التّراتبيّ اللّغويّ المقامي والتّكامليّ، كما أنّها تجسّد السّلطة اللّغويّة في الواقع وفي ما يجب أن يكون عليه الواقع. وسوف يقع التّأكيد على الطابع الإشكاليّ للمسألة المبحوثة بتسليط النّظر في الإصلاح التّربويّ الذي يؤسّس لمراجعات ومراهنات وتموضعات فكريّة جديدة، والنّظر فيه من المحصول التّهائيّ الذي وصل إليه في طوره الأوّل، بعدما عتبت دفعة الإصلاحات باب الجامعة. وسوف أحرص على أن يشكّل هذا العمل مساهمة في بلورة مشروع نقديّ تأسيسيّ يطمح إلى بناء منظور تربويّ أصيل ومعاصر في مقام وموقع اللّغات في التّربية والتّعليم وفي المحيط، إضافة إلى تكريس وعي نقديّ بمختلف المشكّلات والطّروحات والخطابات ليؤسّس لفهم عميق ومعرفة مؤصّلة كما غرسها فينا السّلف الصّالح الذين نقلوا لنا الكثير من المعارف أصيلة، ونقلوا علوماً أخرى مكّيّفة. وفي آخر المطاف بعد الوصف والتّشخيص، سوف أعطي العلاج المنشود، وأحسب

أنّه تریاق یعمل علی التحدیث، لأنّه وصفة نوعیة ببدیلة بغیة الوصول إلی الجودة اللغویة فی التربیة والتعلیم.

وهكذا فللحدیث عن مقام اللغات فی واقعنا الجزائری لا بدّ أن نحسب حسابنا لهذا الرّاهن الذی أعطی للغات مقامات متباينةً وأحياناً متضاربة، وقد تجسّد بالفعل الشّرخ الصّارخ بین الاستعمال والقواعد، بین اللغة الأمّ واللغة الوطنیة، بین اللغة الأمّ واللغة الأجنبیة، بین مختلف الوزارات المكلفة بالتعلیم، بین المؤسّسات الوطنیة ذات العلاقة بالثقافة والتربیة والّتی تنظر إلی اللغات نظرات مختلفة، وهذا یعود إلی سوء تدبیر السیاسة اللغویة، وإلی عدم تخطيط لغوی یراعي مختلف الألسنة الّتی یتّلاخی بها الجزائريون، والعهدة فی هذا أنّ المجلس الوطنی الاقتصادی والاجتماعی/ CNES الذی یفترض أن یعالج هذه المسألة؛ باعتباره أداة من أدوات الدّولة المكلفة بالتخطيط ودراسة الواقع، كان علیه تقدیم اقتراحات وحلول وتوصیات للحكومة ویشرع للتخطيط اللغوی مثلما یشرع للمخططات التّنمیة، فإنّه لم یشرع للغات، ولم یتعرّض فی دوراته لموضوع التخطيط اللغوی، كما لم یربط الترقیة اللغویة بالترقیة البشريّة والّتی لا تكون بغير اللغة الوطنیة حسب ما أكّده التجارب النّاجحة. ونرى هذا الجهاز لم یقدّم أو لم ینتج أفكاراً تخصّ التّنمیة اللغویة ولم یخطّط للغات فی لاحق من الزّمان، وكنا نأمل أن ینیر الحكومة فی هذا المجال، لغياب وزارة التخطيط وهی الوزارة الّتی یعتمد علیها فی التخطيطات بصفة عامّة عند الدّول المتقدّمة، وهنا نجد الفجوة الأولى فی مسألة الإصلاحات الّتی لم تمر علی هياكل قاعدیة فی ذات الشّأن، كما لم تولّ الحكومة ملف اللغات أهمیة، أو ربّما كان فی منظورها أنّها نصّبت مؤسّسات للغة العربیة والمحافظة السّامیة للأمازیغیة، فالمسألة تعود إلی صلاحیة هذه المؤسّسات، والحكومة تُنجز خطاباتها وجلساتها بلغة فرنسیة وبخطاب متذبذب ومتردّد ومزدوج، علماً أنّ المسألة اللغویة فی المنظور العلمی لا تحتاج إلی تردّد ولا إلی ازدواجیة فی الخطاب والعمل بخطاب آخر، بل تحتاج المسألة اللغویة إلی وضوح تام ووفقاً لمراسیم الدّولة، وهذا هو الخطاب الواضح الذی یجب أن یظهر فی العلن وفی التّطبيق، مع المحافظة علی آلیات التّطوير للتّحسین فی لاحق من المخطّطات. فمن أهمّ واجبات الدّولة تدبیر الوضع اللغوی عبر:

1. تنمیة اللغة أو اللغات الوطنیة؛

2. إيجاد حلّ متوازن للعلاقة مع لغات الأقلیات الدّاخلیة إذا اقتضى الحال؛

3. تنمية اللّغة الإنكليزيّة بوصفها لغة التّواصل الدّولي والبحث العلميّ والتكنولوجي

المتقدّم؛

4. تنمية اللّغات الأجنبيّة الأخرى بقدر ما تمثّله من منفعة في العلاقات مع الدّول القريبة

أو الصّديقة¹.

ولكن هذا كلّه لم يتجسّد لأسباب كثيرة، وما يجب العلم به أنّه لم تقم حضارة في أيّ بلد باللّغة الأجنبيّة، ولنا تجارب قديمة وحديثة بأنّه ما أفلحت البلاد التي اعتمدت اللّغة الأجنبيّة لغة رسميّة أو لغة مداوات عامّة، ففي إفريقيا - على وجه الخصوص - عيّنات كبيرة، فدول لم تخرج من التخلّف ولن تخرج ما دامت تراهن على أنّ تقدّمها يكون بلغة المستعمر أو باللّغة الأجنبيّة، بينما العكس حدث بقوة، وهذا ما أبانته الدّول التي اعتمدت على لغاتها وطوّرتها وخرجت من التخلّف، وأمثلة كثيرة ناجحة في آسيا. ولذا أوكدّ مرة ثانية بأنّه من المستحيل تحقيق نمو دائم إن لم يكن مبنياً على أساس نهضة لغويّة وثقافيّة باللّغة الوطنيّة في المقام الأوّل، وهذا ما لم تستوعبه بعض الجهات الموسومة عندنا بالتّخبة، وكذلك بعض المسؤولين في دولتنا. فلا ننسى أنّ اللّغة الوطنيّة (الرّسميّة) أداة تواصل وامتلاك السّلطة وممارستها ووسيلة لهيكله المجتمع، لأنّها خزّان للرّموز والقيم الجماعيّة وعنوان للهويّة، فكان لا بدّ للحاكم السياسيّ أن يعمل على المحافظة على هذا الخزّان بوضع لغويّ مركزيّ مستنده اللّغة الأمّ، وبتعددية لغويّة ترانبيّة. فالجزائر الدّولة/ الأمة ترتبط بالوطن العربيّ/ الأمة العربيّة، ومفهوم الأمة ليست تجميعاً لشعوب أو خليطاً من الأعراق المشتتة، بل أمة لها كيان قديم، وكذلك كناً، فلهذه الأمة حقّ الخيار اللّغويّ، وقد وقع على اللّغة العربيّة وقصّل فيها الأجداد، فلا يمكن ولا يجوز التّراجع، ولكن يصحّ المراجعة، أضف إلى ذلك أنّ الشّعب الجزائريّ مسلم ودين الدّولة الإسلام، ولغة الإسلام العربيّة، وهذا كافٍ للفصل في مركزيّة اللّغة الأمّ (العربيّة).

إذاً الجزائر أمة ودولة مركزيّة بلغة رسميّة واحدة منذ الفتوحات الإسلاميّة لشمال

أفريقيا، وبتراتب لغويّ خاص: لغة رسميّة (عربيّة) منذ عهد عمر بن عبد العزيز؛ أي في بداية

100 للهجرة ← لغة وطنيّة (المازيغيّات) وكانت لها وظائف تواصلية عادية، وليست بلغة

1. عبد السلام الشّداددي "الوضع اللّغويّ المغربيّ بين إرث الماضي ومقتضيات الحاضر" مجلة المدرسة

المغربيّة. المغرب: 2011 المجلس الأعلى للتّعليم، العدد الخاصّ بـ (اللّغات في المدرسة المغربيّة) ص 47.

السّيادة والإدارة ← لغات أجنبيّة، وقد تعدّدت (إسبانيّة/ تركيّة/ فرنسيّة) مع فترات ومقامات كلّ واحدة، وقد بقيت آثارها إلى الآن. الجزائر دولة أمة نمت فيها التعدّدية اللّغويّة بشكل تراتبي علميّ وفق بنيان دم المجتمع وتطلّعاته وتاريخه. ومن هنا كان يجب الفصل بين السّلطة والدّولة الوطنيّة (الأمة) فالسّلطة زائلة، والدّولة الأمة باقية، فالمواطن يتعامل مع السّلطة بمفهوم الدّولة الأمّة، وهذا هو الرّهان الذي يجب أن نربحه، ومن الحكمة تطوير السّلطة إلى الدّولة الأمّة لبناء مؤسّسات تحافظ على المكتسبات وتسائر الأحداث ولا تزول بزوال المسيرين. ولكننا في واقعنا نجسّد قوة السّلطة التي تتعامل مع الحدود الدنيا الضيّقة، ومع واقع متهرئ، فإذا حدث شغب/ مظاهرات تستظهر السّلطة ورقة حالة الطّوارئ، وتوقف العمل بالدستور، وتلغي كلّ أشكال الديمقراطيّة إلى غير رجعة أحياناً؛ لأنّ نظرتنا ضيّقة جداً، فالسّلطة عندنا لها الأمر والنهي، والمؤسّسات تخضع لأوامر السّلطة، وهنا المفارقة بيننا وبين الدّول المتقدّمة؛ فبريطانيا تقدّمت بالإصلاحات التي قدّمتها منذ القرن السّادس عشر/ XVI، وجسّدت فيها قوة الدّولة البريطانيّة التي لا تغيب عنها الشّمس، وجسّدت قوة اللّغة الإنجليزيّة التي أصبحت لغة علميّة عالمية لا يعلى عليها في الوقت الحالي، وأنّ فرنسا تحضّرت منذ الثّورة الفرنسيّة التي جسّدت قوّة العاقبة Jacobites في أتهم أمة فرنسيّة بلغة فرنسيّة موحّدة، وهي لغة جزيرة فرنسا، وجسّدها جول فيري Jules Ferry بما استخدمه من علميّة وسلطة وإجبار. وعملت الحكومات الفرنسيّة على استبعاد كلّ اللهجات إن لم نقل مَحْوِها، وأنّ الآسيويين منذ اهتمامهم بقضية التّعليم ووطنيّة الثّقافة خرجوا من التخلّف، وبنوا أمجادهم بلغاتهم التي لا محيد عنها في تجسيد الوجود والهويّة... وهذه الأمم المتحضرة لم تُعد النّظر في ما خطّطه القديما لأنّهم كانوا يستهدفون بناء الدّولة الأمّة، ويخطّطون للمستقبل وفق أداء الواجبات وأخذ الحقوق؛ بشريّة الديمقراطيّة التي تتبع من الدّولة الأمّة.

إنّ الدّولة/ الأمّة هي الدّولة القويّة وهي التي تعمل على تجسيد اللّغة الواحدة لا لغات كونفدرالية جهوية، والهدف هو لغة واحدة لمجتمع واحد، فالوحدّة في التّوحد اللّغويّ التّراتبي، وهذا ما تفعله الدّول المركزيّة التي لها السّيادة، ومن هنا فنرى الأمم المتقدّمة في العصر الحاضر تُولي لغاتها القومية في التّربيّة والتّعليم كلّ الأهمية بغية عدم الوقوع في التّشّتت، فاللّغة المشتركة (اللّغة الرّسميّة) هي التي تُعتمد في التّعليم وفي الإعلام وفي الإدارة،

وهذا كفيلا بخلق الانسجام الجماعي، أضف إلى ذلك أن المجتمع الذي لا ينجز نهضة في بلده بلغته الأم لا يجاري العولمة، ولا يطوّر نفسه، ويبقى يعيش على هامش الحضارة، فهو مجتمع حكّم على نفسه بالتبعية والاستبعاد. وأنّه لا سبيل جديد للمحافظة على الاستقرار الاجتماعيّ إلاّ باللّغة الوطنيّة الجامعة فقط، فجميل أن يتحكّم الإنسان في لغتين أو أكثر شرط أن تكون اللّغة الأمّ هي الأساس، ثمّ تأتي اللّغة الثانيّة/الثالثة... إذا كانت لغة العلم المعاصر، ولكن الانسجام دائماً يعود إلى اللّغة الأمّ "... المحافظة على الاستقرار اللّغويّ بين مجموعة الفئات التي تنتمي إليها الأمتة، وتسجّل به تراثها وتزداد الحاجة إلى المعايير كلّما كبرت الأمتة واتّسعت رقعتها الحضاريّة وامتدّ بها الرّمان"¹. وهكذا يعدّ التدبير اللّغويّ/التربويّ للغات (التّخطيط) انشغالاً يفرض راهنيته المستمرة، ومن ذلك نرى الدّول المتقدّمة لا تسمح بالتعامل بغير لغاتها، بل تعمل على خدمة وإعلاء لغتها بما أتت به من جهد، عكس ما نراه ونسمعه عندنا بأنّ اللّغة الأجنبيّة أكثر من ضرورة؛ لغة غنيمة حرب/ مكسب نعتزّ به/ الفرنسيّة لغة راقية لا مفرّ منها... وهذا بدعوى أنّ اللّغة الرّسميّة الآن (العربيّة) لا تُنتج العلوم والمعارف، فلا بدّ من اعتماد اللّغات المنتجة للعلوم أو الناقلة للعلوم، وبخاصّة اللّغة الفرنسيّة. وآخرون يرون أنّ عدم إغماس اللّغة العربيّة في مجال العلوم والتّقانات يجعلها دائماً متخلّفة، ولا تكون لها مؤهلات لولوج عالم التّنميّة، إضافة إلى سوء الاختيار السليم للغة الأجنبيّة العلميّة قصد ملاحقة العصر، فلم نتبن اللّغة المشعّعة لعلم العصر، حيث إنّ العالم ينظر للغة الأجنبيّة بما تعطيه من ريادة وعلميّة وملاحقة الجديد، وبما تقدّمه من منفعة للغة الوطنيّة، وهذا ما لم يحصل عندنا منذ الاستقلال؛ لأنّ لغة الاستعمار هي الباقيّة.

1. نعمة رحيم العزاوي، مناهج البحث اللّغويّ بين التّراث والمعاصرة. العراق: 2001، منشورات المجمع

العلمي، ص 146.

لمزيد من الاطلاع حول الموضوع، يمكن مسح كتابنا (في المواطنة اللغوية وأشياء أخرى...) من خلال QR



1. تحديد المصطلحات ذات العلاقة بمجال اللغات: قد يسأل القارئ ما جدوى التعرّض للمصطلحات ذات العلاقة بالموضوع؟ فأقول: إنّ تحديد المصطلحات هي القاسم المشترك بين المرسل والمخاطب، فتحديد للمصطلحات هو الذي يزيل الإبهام، على أنّ المفارقات تحصل في أننا نأخذ المصطلحات ولا نعطي لها مداليلها على غرار ما تنصّ عليها المعاجم في أصولها اللغوية أو الاصطلاحية، وعلى ما يُعطى لها من محتوى ومستوى ومقام مثلنا مثل العالم المتقدم. وعندما تتحدّد المصطلحات تتحدّد الوظائف والواجبات والمهام في كلّ لغة، ولا يحصل الضيّم من قبل لغة على لغة؛ رغم أنّ المساواة بين اللغات عبث؛ لأنّ المساواة بين اللغات تحدّدها وظيفة اللغة أو السياسة اللغوية التي يجب أن تتجاوز الصراعات والتوترات لضمان التوافق العقلاني حول مستقبل الأجيال فالدولة الناظمة Etat régulateur على عاتقها مهمة إنجاز السياسة والتخطيط اللغويين لاعتبارات تتعلق بالحفاظ على التطابق بين السياسة اللغوية ومراعاة التجانس الاجتماعي، وربط تلك السياسة المتبّعة بالمجال السياسي والاقتصادي، بغية وضوح الصّورة وهيكله الحقل اللغوي، وتحديد وظيفة كلّ لغة، مع تحديد تدرّجها في القوانين وفي التدريس وفي الإعلام.

1/1. اللغة الرسميّة: هي اللسان الموجّد، والذي ينصّ عليه الدّستور، ويقوم عليه الخطاب الرّسّي، وهذا اللّسان له مساحات كبيرة في التّربيّة والتّعليم، وفي الإعلام، وفي

الإدارة، وفي الخطاب الرّسمي، وفي الدّعاية والإشهار. وهو اللّسان الموحد والناطق بأجهزة ومؤسسات الدّولة عامّة. والحقيقة إنّ اللّغة الرّسميّة هي ماوى الوجود في الشّخصيّة والتّميّز والانتماء. وتكون اللّغة الرّسميّة مُلزمة بإيجاد ووضع آليات تطويرها؛ حيث تُحيطها بمجموعة من المؤسسات، كما تقدّم لها أرمادة قانونيّة تعمل على ترقيتها وتمديدتها بأساليب التّمو وبالمصطلحات الجديدة، وتعمل الدّولة على تعميمها والعمل بها في كلّ دواليها، وتمثّلها في وطننا اللّغة العربيّة.

2/1 اللّغة الأوّلي: هي التي يُمكن لها في مشاعر القلوب وأحاسيس النّفوس قبل أن تنطق بها الألسنة في الأفواه، وفي العادة هي اللّغة العلميّة التّواصلية بمقاماتها الرّفيعة، وليست تلك اللّغة التي يحتكّ بها الصّبي في مراحل نموّه، وتكون اللّغة الأوّلي هي اللّغة الرّسميّة في العادة أو لغة أمّ. وفي هذه النّقطة إذا نظرنا إلى ما تعرّفه القواميس؛ فإنّ العربيّة هي اللّغة الأوّلي باعتبارها اللّغة الأمّ (الأوّلي) التي يتعلّمها الطّفل في المدرسة، وهي التي تحمل المقامات العليا، وهي لغة العلوم التي طوّرها الإسلام إلى لغة بفضل المنتج العلميّ والأدبي الذي حملته من سالف الزّمان، وما تزال تُطعم بمزيد من العلوم المعاصرة. ولا يصحّ - على أكثر الآراء- أن نطلق مصطلح (اللّغة الأوّلي) على لغة أمّ باعتبارها لغة المشاعر الأوّلي التي يجسدها الاحتكاك العائليّ بالصّبي إلّا لاعتبارات ضيقّة، أو لاعتبارات غير علميّة، وإذا كانت كذلك فتُطلق عندنا على المازبيغيّات أو الدّوارج.

3/1 اللّغة الأمّ: وترجمتها بالفرنسيّة La langue mère وهي اللّغة الرّسميّة الجامعة، وسُميت باللّغة الأمّ بصيغة (الصّفّة) على أنّها جامعة للسان كافة أفراد القطر الواحد، وتمثّلها في وطننا اللّغة العربيّة. والعربيّة تتجاوز القطر الواحد إلى أقطار الوطن العربيّ، وبعض البلاد الإسلاميّة هي لغة ثانيّة، وكذا في إسرائيل. وتكتسب اللّغة الأمّ وفق نمطين:

1. لغة عامّة يتعلّمها الفرد في بيته للتّواصل العاديّ (مكتسبة):

2. اللّغة العلميّة: يتعلّمها في المدرسة، وهي رأس المال البشريّ والتي تؤدّي إلى نمو اقتصادي.

واللغة الأم: هي اللغة الأولى التي يتعلّمها الطّفل في بيئته، ووسيلة التّعبير الأولى في الصّيغة الأدبيّة والتي تمكن المتعلّم من الاندماج اجتماعياً.

4/1. لغة أمّ: وتُسمى لغة المنشأ (جاءت بصيغة الإضافة) وترجمتها باللّغة الفرنسيّة La langue de la mère وهي تلك اللّغة التي يسمّعها الطّفل في بيته ومنشئه، ويتمّ التّفاعل معها، وفي العادة فإنّ هذه اللّغة لها صوّر خصوصيّة وذات نطاق ضيّق، وقليل ما تكون لغة أمّ هي اللّغة الرّسميّة، بل يمكن أن تكون اللّغة الوطنيّة. ولغة أمّ عندنا متعدّدة فهناك المازيغيّات والدوارج. ويمكن أن تكون لغة أمّ هي مستوى من مستويات اللّغة الرّسميّة مثلما هو موجود عندنا في الدّوارج العربيّة.

5/1. لغة المنشأ: هي تلك اللّغة التي ينشأ عليها الصّبي في فترة صغره وشبابه، ويطلق عليها لغة أمّ، وفي تعريف آخر ذلك النّمط اللّغويّ المكتسب من البيت، ومن التّفاعل الاجتماعيّ الضيّق، وقد تكون لغة المنشأ اللّغة الرّسميّة، وفي أكثر الحالات تكون لغة شفاهيّة وغير مكتوبة، كما يمكن أن تكون العكس، ولا فرق ظاهر بين لغة أمّ ولغة المنشأ.

6/1. اللّغة الوطنيّة: هي اللّغة التي تستخدمها أغلبية/أقلية من الأفراد داخل أمة واحدة، وفي الغالب هي لغة شفاهيّة، ويمكن أن تكون مكتوبة، ولكّتها ليست اللّغة المستعملة من الهيئات الرّسميّة. وفي حالة اعتراف الدّولة باللّغة الوطنيّة ليست مُلزّمة باستخدام تلك اللّغة في إدارتها وفي مؤسّساتها أو العمل على تعميمها، وعلى الدّولة واجب حمايتها وتعزيزها وتسهيل استخدامها في مناطقها. وفي واقعنا اللّغويّ فإنّ اللّغة المازيغيّة هي اللّغة الوطنيّة بامتياز، وقد أقرّ بها في الدّستور المعدّل سنة 2004، وهي لغة تدرّس الآن في بعض الولايات الوطنيّة، ولها مقامها الخاصّ كلغة طبيعيّة بخصائصها ومواصفاتها اللّغويّة، ويعمل المدرّسون والمختصّون الآن على تهيئتها وتطويرها بالتدرّج، ولها وظائف اجتماعيّة في بعض الجهات الوطنيّة. ويمكن أن يطلق عليها مصطلح (اللّغة المحليّة) باعتبارها لها صوّر خاصّة محليّة، ويتمّ التّواصل بها في إطار محليّ وضيق.

7/1. اللهجة: لغة باعتبارها تمثّل مجموعة من الرّموز تُستعمل للتّواصل بين الأفراد، وشكلاً من التّعبير المحلي، بل هي مستوى من المستويات اللّغويّة للغة العليا في الأصل، إلا أنّ التّخفيف فيها والاختلاس جعلها تنزل من مقام الانقباض/ التّشخصن إلى مقام الأنس/

الألفة، ولها مميّزات ومظاهر بسيطة تجعلها في بعض الأحيان أكثر قبولاً إلى الاستعمال من الفصحى. وهي اللّغة المشتركة إلى حدّ بعيد، وتستعمل في الوظائف اليومية وفي الخطاب الحميميّ، وليس لها البعد العلميّ والرّسنيّ. واللّهجة عندنا لهجات، فهي دوارج وطنيّة تلتقي في كثير من الاستعمالات، وتختلف في بعض الأداءات والتكلمات المحليّة من منطقة لأخرى. ويمكن أن يطلق عليها اسم اللّغة المحليّة إذا أخذت صورة خاصّة مميّزة على غرار اللّهجات الأخرى.

8/1 اللّغة الأجنبيّة: وتسمى اللّغة الثنائيّة، وهي في التعريف العامّ كلّ لغة متعلّمة بعد اللّغة الرّسميّة تهدف في أصلها إلى تمكين المتعلّم معرفة الآداب والعلوم والتفتّح العالميّ، واكتساب المصطلحات الفنيّة والعلميّة والمهنيّة. وفي واقعنا اللّغويّ فإنّ اللّغات الأجنبيّة ما بقي فيها إلّا تجميع لغويّ خليط Juxtaposition يُراكم اللّغات بدون تحديد مكانة كلّ لغة ووظيفتها داخل الهندسة التي تراد للتعدّد اللّغويّ¹. ومن هنا نرى التّعليم خصوصاً يعاني من التذبذب الذي يحيط بلغة التّعليم وتعليم اللّغات، ولذا فإنّ اللّغات الأجنبيّة يُعني في واقعنا المعاصر اللّغة الفرنسيّة لا غير.

9/1 الإصلاح التّربويّ: يعني الإصلاح التّربويّ مجموعة الإجراءات التّشريعيّة والتنفيديّة التي تتّخذها الدّولة لأحداث تغييرات إيجابيّة في مجال التّربيّة والتّعليم، بمسوّغات التّهوض بالمستوى التّعليمي أو لمسايرة المستجدات، أو تغيير نمط المنظومة القديمة، أو تهيئة الشّروط الموضوعية للعمليّة التّربويّة. وقد يفرض الإصلاح التّربويّ داخلياً حالة تهلل النّظام التّربويّ، أو خارجياً حالة فرض نمط عولمي بخصوص مسايرة التّطوّرات العالميّة التي تحصل في مناهج التّلقين. وعلى العموم فهو نوع من العلاج Réforme في إطار مشروع تغيير وتطوير النّظام التّربويّ في إطار عمليّة الابتكار، ويتمّ مشروع الإصلاح باستثمار المحيط وأخذ الإمدادات عنه وتديريها وفق البنيات التّصوريّة التي ينظر إليها من خلال مخرجات التّعليم

1. رحمة بورقية "التعدّد اللّغويّ بين المجتمعيّ والسّياسي" مجلة المدرسة المغربيّة. المغرب: 2010،

المجلس الأعلى للتّعليم، العدد 3.

وصولاً إلى المردودية التي يحققها الإصلاح¹. وهكذا تعتمد كل الأمم على تبني الإصلاحات بشكل عام، ومنها الإصلاح التربوي الذي ينال حصّة كبيرة باعتبارها القاطرة التي تقود إصلاحات القطاعات الأخرى.

والخلاصة من هذه التعاريف أنّ في الجزائر لغات متعدّدة، بمعنى إنّنا مجتمع متعدّد متكامل ببنيات لغويّة تراتبيّة، فنجد لغات أربع متعايشة في واقعنا، رغم الفرّنة المتوحّشة التي تضرب أطنابها في الواقع، ولكن نقرّ بأنّنا مجتمع تعدّدي لغويّ وفق بنيات ونظام وضعه المستعملون لهذا التعدّد، وكان علينا مراعاته في التّخطيطات اللّغويّة ووفق التّطوّرات المعاصرة، ودون المساس بمعتقدات الشّعب وتمسّكه بهذا التعدّد الذي يُعلي فيه مقام اللّغة العربيّة "... فاللّغات الأربع موجودة، وتنقسم بين الشّرعية والسّلطة من جهة، وبين القداسة والتّدينس من جهة أخرى. وهي تعيش في الوقت نفسه مستويات مختلفة من الصّراع بين الشّفاهة والكتابة، وينبغي أن نضيف أنّ السّلطة تقسم هذه اللّغات إلى أقسام (بالمعنى المعروف في علم الرّياضيات) إنّ هذا الوضع المعقّد يجعل واقع الحياة في الجزائر يدفع بالمواطن الجزائريّ إلى استخدام أربع لغات، وإلى معايشة أربع ثقافات، واتّخاذ أربعة مواقف ذهنية مختلفة حتى يتمكّن من أن يعيش بشكل متكامل داخل بلد واحد"². وفي هذا التعدّد الحقيقيّ لم يحصل احترام مقام اللّغات بشكل يراعي ذلك التّرتيب الذي كان قبل الفترة الاستعماريّة، حيث حصلت كثرة من التّقاطعات في وظائف اللّغات، كما حصلت محاكاة سلبيةّ التي هي الأخذ دون العطاء، وإنزال اللّغة الأجنبيّة المحلّ العالي في المحيط، وهذا أفقد التّوازن اللّغويّ الكائن وأحدث خلخلة في البنيات العقليّة، فكان فيه الحنين الفكريّ أو الولع بالغريب المستملح إلى لغة الكولون.

1. لمزيد من التّوضيح ينظر: عبد اللّطيف الفاربي وآخرون، معجم علوم التّربية مصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك ط1. المغرب: 1994، مطبعة التّجّاح الجديدة، مادة Référent

1. سليمان بن عيسى "الفرانكفونيّة العربيّة كمستقبل آتي"، تر: جيهان عيسوي، ضمن خطة (المشروع القومي للتّرجمة) ط1. القاهرة: 2005، المجلس الأعلى للثقافة، كتاب: الفرانكفونيّة العربيّة دراسات وشهادات، العدد 790، ص 29.

ومن خلال هذه التعاريف حصلت الإصلاحات التربوية التي حاولت تحسين الوضع اللغوي بالاهتمام باللغات في صورها الحية، ذلك ما عملت الإصلاحات التربوية منذ 2003، فهل نجحت في مبتغاها، أم حصل الانتكاس؟ ذلك ما سوف نعالجه في ما يأتي من الكلام.

2. الواقع اللغوي في الجزائر: سأنقل الواقع اللغوي من خلال المشاهدات والأفكار والملاحظات والآراء التي نقلتها من المحيط، ومن الشيء المسموع ذي الثقة المعتدة؛ بغية تحقيق مجموعة من الأهداف التربوية والمعرفية والاجتماعية لتصحيح هذا الواقع الذي لم يعرف النقلة المأمولة، ولم يكن في مستوى ما يُضخّ له من سيولة مادية لوزارة التربية الوطنية، وعلى وجه الخصوص يُدفع بـ 30% من الميزانية العامة سنوياً والنتائج ضعيفة من حيث الكيف والنوع، وازداد سنوياً نزولاً في أننا لا نتحكّم في اللغات، فهل نزلت علينا لعنة بلبله الألسن، أو نحن نعيش عصر الضعف في حلّة معاصرة، ومن هنا يمكن أن نطرح السؤال التالي: هل يتحكّم الجزائريون في لغة تجعلهم يُعرفون بها على غرار الشعوب الأخرى؟

من المُجمَع عليه بأنّ الإجابة عن هذا السؤال تكون كما يلي: لا يملك الجزائريون لغة تميّزهم، بل يملكون هجيناً لغوياً، كما ثبت أنّهم لا يتحكّمون تحكّماً جيّداً في لغات المدرسة مقارنة مع دُول الجوار، بل وصل الأمر إلى حدّ المناداة إلى حلول استعجالية لتدارك الوضع قبل استفحاله، بأنّ الطّالِب الجزائري لا يعرف أيّة لغة، فهذا أمر خطير جداً، وهناك ضعف كبير في لغة التدريس (العربية). وإنّ التلميذ الجزائري يحمل مسبقاً خليطاً لغوياً من العربية والمازيغية والكلمات الأجنبية والكلمات المهاجرة، والمدرسة لم تستطيع تهذيب ذلك الخليط لتجعل المتلقي يميّز بين كلمات كلّ لغة، ويتعرّف على الأصول اللغوية، وعلى الفروع، وليتواصل بعد ذلك بلغة معيّنة بعيداً عن الاحتكاكات اللغوية، وليرتقي بأيّة لغة في إطارها الخاصّ وضمن منظومتها النحوية والدلالية، فهل أولت الإصلاحات التربوية لعام 2003م إصلاح هذا الأمر؟

وعوداً إلى ملامسة الواقع اللغوي في الجزائر سوف أنقل مقام اللغات الموظّفة في واقعنا التربوي واللغوي والاستعمالي كما هو وباقتضاب، ويلاحظ القارئ أنّي أفردتُ مقاماً خاصاً باللّغة الفرنسيّة، ولم أدرجها ضمن اللّغات الأجنبيّة، وقد يتساءل هل الفرنسيّة ليست لغة أجنبيّة؟ وأقول له عندما يحضر التبعض اللساني في البلاد المتخلّفة مثل بلدنا، تبقى لغة

الاستقطاب هي السائدة، إضافة إلى مفاعيل الاستخدام اللامتكافئ للغات على المحيط، فتنتقل اللغة الأجنبية من المقام الأدنى إلى المقام الأعلى، وتلك هي سمة الانحدار والتبعية، وهذا ما هو ملاحظ في واقعنا بكلّ أسف. والمهمّ في هذا المقال سوف يقع التركيز على لغات المدرسة؛ لوجودها في الواقع التكلّمي الوطني:

1/2. اللغة العربية: إنّ العربية اللغة الرسميّة ولغة التعلّم والثّقافة الرسميّة، وكان من وظائفها: التّواصل الضّروريّ، والتّعبّد الشّرعيّ، والتثقيف الوطنيّ، والتّماسك الاجتماعيّ، والاندماج الثّقافيّ، والتّواصل الدّوليّ¹. ووفي جزائر ما قبل الاستعمار كانت العربية هي اللّسان المشترك، وكانت رأسماليّاً لسانياً لدى النّخبة، وتدهورت الحمولة الرّمزيّة والحضاريّة لها في فترة العصر العثماني، فوقع لها التّحنيط، وبقيت في أقبية التّكايا والكتاتيب الدّروشيّة، كما حوصرت ومُنعت في الفترة الاستعماريّة بقانون فرنسيّ جائر، وعدّها لغة أجنبيّة في وطنها، إلّا أنّ الحركة الوطنيّة عملت على تثبيت وبقاء قوامها عن طريق مدارس جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريّين الذين زرعوا العربية في كلّ قرية جزائريّة عبر تأسيس مدارس أو زاويا أو كتاتيب كلّها تعمل على تدريس القرآن وأصول العربية، ولذلك لم تعرف الجزائر الفرنكفونيّة إبان تلك الفترة الغاشمة إلّا بعد الاستقلال.

وبعد الاستقلال بُدلت جهود جدّ عالية، بل نالت الاستحسان العالميّ في فترة التّعريب وبرنامج محو الأميّة، وفي التّجنيد الذي حصل لإعادة الهويّة اللّغويّة، وهذا ما حصل بالفعل والقوّة في السّتينيات والسّبعينيات وحتى فترة الثّمانينيات بفضل التّعريب الذي جعله العربية لغة المعارف المدرسيّة والجامعيّة، وكان التّعريب يستهدف تصحيح وضع لغويّ سادت فيه لغة الاستعمار هيمنة بتحجيم اللغة الوطنيّة والماريغيّة، وليس التّعريب إقصاءً للغات العلم بتاتاً. ولقد أقيمت للعربية مؤسّسات عملت على إشعاعها مثل المجلس الأعلى للغة العربية والمجمع الجزائريّ للغة العربية، إلّا أنّ بعض هذه المؤسّسات عبارة عن هياكل ليس إلّا، وأنّه لوحظ في السّنوات الأخيرة نوع من التّآكل في مجال ما تقدّمه من خدمة للعربية، وفي مجال العلوم لا شيء، أضف إلى ذلك أنّ هذه المؤسّسات لم تنقل العربية إلى مجال العلوم، وساهم

1. محمد الأوراعي "لغة التّدريس والتّمودج التّنموي: أية علاقة؟ مجلة مركز الدّراسات والبحوث الإنسانيّة

والاجتماعيّة بوجدة. المغرب: 2010، سلسلة أيام دراسيّة (1) ص 51.50.

المحيط العامّ في أنّ العربيّة لا تجعل متعلّمها وأهلها في مصاف الحكام، وسهّمتها في سوق الشّغل خاسر، ومرتبها الاجتماعيّة متدنية، فضغف الإقبال عليها، وتعلّمها في شعب العلوم من قبل الرّهان على حصان خاسر. وبذا نرى أنّ العربيّة ليست بخير، وليست لغة سيادة فعلية؛ حيث الخطاب السّياسي نعم للعربيّة لغة وطنيّة ورسميّة، ونعم للغة الفرنسيّة استعمالاً وتوظيفاً؛ فهو خطاب متذبذب مهزوز، ويحتاج إلى الصّرامة والقرار والظهور بمظهر الشّجاعة والقطع الفصل، فلا جدوى من قرارات لا تُتابع ولا تنال مكانها.

وتبقى العربيّة ثروة إنسانية، وقد استفادت منها الكثير من اللّغات، وإنّ اندثارها يعني ذهاب أهمّ مورد من الموارد المغذية للّغات الإنسانيّة، وتحتاج الآن إلى إصلاح في قواعدها وأدبها وخطّها، وتعالج التّحدّي الدّخلي المتمثّل في البعد النّفسي لدى أهلها الذين يتعلّقون باللّغات الأجنبيّة بديلاً عنها، والتّحدّي الخارجيّ المتمثّل في العولمة التي تريد ابتلاع كلّ اللّغات والثّقافات الضعيفة، والعربيّة من قبيل تلك اللّغات الضعيفة؛ ضعيفة من قبل أهلها الذين لم يولوها ما كان يجب أن تولى كلغة رسميّة ووطنيّة للدّول العربيّة، ولا يدرّسون بها العلوم، وخلقوا لدى متعلّمها مركّب نقص بأنّها ليست لغة علم، وهذه أمّ العقد، فلو أنّنا تجاوزنا هذه العقدة لحلّت قضاياها التي ما نزال نتداولها منذ أربعينات القرن الماضي.

2/2. اللّغة المازيغيّة: من المعروف أن الهويّة الجزائريّة تحمل أبعاداً كثيرة، وهويتنا مازيغيّة عربيّة أفريقيّة أندلسيّة تركيّة فارسيّة متوسّطيّة، فإذا كانت المازيغيّة قد عرفت إقصاءً في الماضي وخلال الاستعمار، فإنّ المرحلة الحاليّة تستدعي إعادة الاعتبار فلا بدّ أن يكون للمازيغيّة بعداً كبيراً كلغة تراث ولغة أجداد ولغة لها حمولة ثقافيّة لبلاد تامرغا الواسعة ولـ14 دولة مفترضة، ولها امتداد جغرافيّ يصل إلى 5 مليون كلم مرّبع، فكان في هذا العصر الانتقال بالمازيغيّة من حالة المؤسّس إلى حالة المؤسّس لتحصل للمازيغيّين استمراريّة ثقافيّة وتربيّة بين المدرسة والوسط الاجتماعيّين، ويحدث الشّعور بتحقيق المصالح الرمزية والمادية، وتنمو المشاركة في البناء الوطنيّ، وهذا ما تنصّ عليه الحقوق العالميّة في المادة 26 على:

"1. لكلّ شخص الحقّ في التّعليم بلغته، وينبغي أن يكون التّعليم في مراحل الأوّلي والأساسيّة باللّغة الوطنيّة، ويكون مجاناً وإلزامياً، ويعمّم التّعليم الفني والمهني؛

2. يجب أن تستهدف التّربية بناء شخصية الإنسان إنماء كاملاً، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريّات وتنميّة المفاهيم والتّسامح والصّداقة بين جميع الشّعوب والجماعات العنصريّة أو الدّينيّة¹.

إنّ للمازيغيّة حقّ الوجود والرقي، وإنّ المطلب اللّساني مطلب شرعيّ يدخل في المواطنة اللّغويّة، وفي إطار الحقوق الثّقافيّة، والمازيغيّة لغة وطنيّة ذات أصول طبيعيّة تحتاج إلى تصحيح أوضاعها الدّراسيّة، وتخليصها من عنكبوت الفرنسيّة، ومن الخطّ اللاتيني الذي تتبنّاه وتدافع عنه بعض النّخبة الجزائريّة عنوة وأعتبره نوعاً من الديكتاتورية اللّغويّة. فالمازيغيّة لا تنتمي إلى حضارة اللاتينية، ولا إلى نظام فونولوجيتها فلا ينبغي أن تكون تابعة للفرنسيّة، ونعلم أنّها عاشت متعايشة متكاملة مع العربيّة بحروف عربيّة وبمضمون مازيغيّ، فما اشتكت واحدة من الأخرى، فكانت كلّ واحدة تكمل الأخرى، ولكلّ واحدة مقام ووظيفة. فلقد عربّ الإسلام كلّ من طارق بن زياد وموسى بن نصير، وعبد الرّحمن بن رستم، ويوسف بن تاشفين، وابن تومرت، وابن خلدون، وابن رشد، وغيرهم من رجال الدّين والدّنيا الذين أبدعوا بالعربيّة وفي العربيّة، وخلال قرون التّلاقح التي سادت فيها ثلاث عشرة دولة مازيغيّة (13) وحصل التّكامل وامتدّ النّشاط وما عرفت الصّراع اللّغويّ بتاتاً.

تعيش المازيغيّة في الوضع الرّاهن مجموعة من المضايقات والإكراهات، بدءاً من تعدديتها؛ فالمازيغيّة مازيغيّات واصطناعيات على غرار اصطناع لوي لازار زامنهوف في لغة الإسبرنتو؛ حيث أوصلت بعض الأبحاث الصادرة عن الأكاديمية البربرية حروفها إلى أكثر من 44 صوتاً، فهذا عائق من العوائق الأولى فلا توجد لغة لها الكمال الخطي، إضافة إلى صعوبة جمع تراثها ومعيّرتها، ووضع قواعدها، وإنتاج المصطلحات، وتحديثها، وتخليصها من يدّ السّياسيين ومن بعض اللّسانيين الواهمين، الذين يرون أنّ اللّغة العربيّة هي التي أخذت مواطنة المازيغيّة؛ فكان يجب أن تزول العربيّة لبقاء المازيغيّة، ولا خطر على المازيغيّة من الفرنسيّة. فهؤلاء الواهمون أضحت منطلقاتهم طوباوية تتبنّى تأهيل المازيغيّة على حساب إقصاء العربيّة، وتحمل هذه المنطلقات الخطاب الدّفاعي الإقصائي بدّل جعل المازيغيّة تستوطن كحضارة وثقافة ولغة جزائريّة قديمة في كيان الجزائريّين كلّهم عبر التّعليم

1. قرار الجمعية العامّة للأمم المتّحدة، بتاريخ 10 ديسمبر 1948م.

والتثقيف والإبداع الفني والإعلام، وجعل الجزائريين يتصالحون معها عن طريق التّسامح اللّغويّ، لا عن طريق مخطّطات الاستعمار التّفرقة القديمة والحديثة، والبقاء عند ذلك للغة الاستعمار، وهذا ما يكشفه الخطاب الاستعماريّ القاضي بتحقيق مخطّطات تقسيمية عن طريق الفصل بين العرب والبربر، بإذكاء النعرة اللّغوية "سوف تنحت اللّغة الفرنسيّة لنفسها مكانة واسعة في المجتمع البربري الذي لم يتقدّم فيه تعليم العربيّة على حسابنا... إنّ العربيّة عامل من عوامل الإسلام؛ لأنّ هذه اللّغة يتمّ تعلّمها بواسطة القرآن بينما تقتضي مصلحتنا أن نطوّر البربر خارج إطار الإسلام، ومن الناحية اللّغوية علينا أن نعمل على الانتقال مباشرة من البربرية إلى الفرنسيّة... هؤلاء السكان يمكنهم، بل يجب عليهم في وقت قصير أن يصبحوا فرنسيين لغة وروحاً... بعد الغزو العسكري هناك أسلحة جديدة أي اللّغة والفكرة الفرنسيّتان، وهما اللتان سوف تدخلان الحلبة، وتقودان عندئذ المعركة الجديدة... إنّ الغزو الروحي يتطلّب قروناً من الجهود وعديداً من الأجيال، فحيّ على العمل المتواصل في بلاد البربر، وحيّ على فتح المدارس"¹. ويبقى هذا شاهداً على أنّ الفرنسيّة تُشكّل لنا أخطبوطاً مميتاً، وسوف تعمل على إشعال الفتنة بين العربيّة والمزيغيّة لتبقى لها الرّيادة، وإنّ غداً لناظره قريب.

لماذا ندرّس المازيغيّة؟ جاء تدريس المازيغيّة عبر مجهودات سياسية، وعبر نداء المنظّمات والشخصيات وعبر نضال كبير عرفته بعض المناطق الوطنيّة، إضافة إلى أنّ المازيغيّة لغة وثقافة جوهرية في عمق الشّعب الجزائريّ، فهي لغة أمّ لكثير من المناطق الوطنيّة، ومن حقّ تلك المناطق تدريس وتعليم لغتهم. ولقد عرفت المازيغيّة مراحل حياة جديدة بعد أحداث الثّمانينيات في الرّبيع المازيغيّ، ونتج عن ذلك الإقرار بمواطنتها وتأسيس المحافظة السّامية للأمازيغيّة، وإدراج تدريسها في بعض المناطق، ويندرج كلّ هذا في إطار مواكبة الإصلاحات التي تعرفها الجزائر، ومنها الإصلاح التّربويّ، ثمّ أصبحت المازيغيّة لغة وطنيّة في الدّستور المعدّل بعد ذلك، وما يزال الطّلب على أن تكون لغة رسميّة. ويجب العلم

1. محمد الأورغي "لغة التّدريس والتّمودج التّنمويّ: أية علاقة؟ مجلة مركز الدّراسات والبحوث الإنسانيّة والاجتماعيّة بوجدة. المغرب: 2010، سلسلة أيام دراسيّة (1) ص 66.

بأنّ التّدريس باللّغة الوطنيّة يعمل على تأصيل الهويّة القوميّة، وحماية الخصوصية الثقافيّة، وتعزيز التكافل الاجتماعيّ وتحقيق التّناميّة البشريّة.

3/2 اللّغة الفرنسيّة: إنّ الفرنسيّة: لغة التّعليم والاقتصاد والإدارة، عاشت على حساب العربيّة بصفة مؤقتة، وأضحت دائمة وأصبحت لغة الهيمنة بفعل انحصار العربيّة وابتعادها عن العلوم الحديثة. فأصبحت لغة التّرقّي الاجتماعيّ، ولغة النّخبة الوطنيّة المسيّرة، وحصل لها تقديس لا مثيل له، فهي لغة غنيمة حرب الباقية، وباقي اللّغات الأجنبيّة ذاهبة. وإنّ الواقع الاقتصاديّ لوظيفة الفرنسيّة يضعها في موقع السّلطة، كما أنّ النّخبة الوطنيّة الأحادية اللّغة حملتها إلى مجالات الأعمال والاقتصاد، وجعلتها علامة على التّميّز الاجتماعيّ، فهي لا يشهّر لها لأنّها مرتبطة بخطيئة الاستعمار، ولكنها فرضت نفسها داخل هذا التّعّدّد، ونالت الصّدارة، وهذه الصّورة يحصل تكريس دونيّة العربيّة ودونيّة المازيغيّة. وأما قول بعضنا الانفتاح على الثقافات واللّغات فهو كلام على كلام، والمقصود منه الانفتاح على مزيد من توسّع الفرنكفونيّة في بلد غير فرانكفونيّ. ولا يعني هذا أنّنا ضد التّعّدّد اللّغويّ، فبلدنا متعدّد اللّغات، والتّعّدّد اللّغويّ جميل وجيّد؛ فوراء كلّ لغة حضارة وثقافة، ولا يشكّل ذلك عقبة كأداء في سبيل نيل المقامات إذا وقع حسن التّدبير والتّخطيط اللّغويّ والبعد عن المصادفة.

4/2 اللّغات الأجنبيّة: في الحقيقة إنّ مقياس التّعّدّد اللّغويّ يكاد يقتصر عندنا على معيار مقام الفرنسيّة، في الوقت الذي أصبحت فيه السّوق العالميّة للّغات أكثر تنوعاً، فبات الحديث عن اللّغات الأجنبيّة في واقعنا لا يدور خارج لغة فولتير/ لغة خطيئة الاستعمار/ لغة غنيمة الحرب... وهذا ما رسّخته النّخبة الفرنسيّة المتنفّذة بأحاديثها اللّغويّة في واقعنا المعاصر، فلا تنظر للعالم إلّا من خلال اللّغة الفرنسيّة فقط، فحصل تغييب تام للّغات الشّرقية، وعندما أقول اللّغات الشّرقية أقصد بها تلك اللّغات التي تفاعلت معها العربيّة في القديم، وما يزال تراثنا يتجسّد في الفارسيّة والأوردية والعبريّة والتّركيّة، فلا نجد لها مقاماً في جامعاتنا ولم تخطط الدّولة الجزائريّة لهذه اللّغات في إقامة أقسام لتدريسها، وأين مقام اللّغة اللاتينيّة، وأين اللّغة الإسبانيّة التي تنتشر بتوسّع وباستمرار لاستعمالها في كلّ القارات، أين الألمانيّة التي تستعمل بقوة في التّربيّة والتّعليم، فلا تناطحها لغة من اللّغات في علم الدّيداكتيك... وهكذا فاللّغات الأجنبيّة عندنا تجمعها اللّغة الفرنسيّة وكفى، والغريب أنّنا

نتشبت بالفرنسيّة وهي محصورة ومهدّدة في بلادها، ولا ينطق بها في العالم إلا 160 مليون من السّاكنة، وفي زمن العولمة أصبحت مهدّدة بالقوّة في بلادها وفي ما وراء البحار من اللّغة الإنجليزيّة التي تسيطر على كلّ القنوات، وعلى مجال الإعلام والمال والصّناعة. فالفرنسيّة تنتحر يومياً، ونحن عازمون على إنقاذها بدل خوض غمار العولمة باختيار لغة العالم كلغة أجنبيّة معاصرة.

والخلاصة لا يوجد تعدّد لسانيّ للّغات الأجنبيّة، بل هناك لغة واحدة مفروضة ضمن ازدواجيّة مزعومة وهي ازدواجيّة متوحّشة كما وصفها الباحث جولبير گرانگيوم¹. وكان يجب الفصل في هذه النقطة بأنّ العلم تطوّر، وأنّ العلوم لا ترشّح فقط من اللّغة الفرنسيّة، فلا يجب تغيير اللّغات الكبرى التي تمثّل الثقافات الأكثر حيويّة أو التي تتكلّمها البلدان التي ترتبط بالجزائر، فلا بدّ من اعتماد مقارنة جيوسياسيّة الحاملة للعلاقات الثقافيّة بين ضفتي حوض المتوسطّ دون التّسامح في التّوازنات اللّغويّة العالميّة التي تنال فيها الإنجليزيّة مواقع متقدّمة. صحيح هناك إكراهات وصعوبات الخروج من نطاق شرنقة الفرنسيّة، ولكن تستدعي الضّرورة أخذ هذه الإكراهات بعين الاعتبار، والمشكل كيف نعمل على تديرها دون إدارة ظهرنا لها والعمل على الحدّ من تداعياتها وأثارها السلبية، فنحن أمام نزعات متوسّطيّة وهي: Mondialisme /Européanisme /Francophonie. وتشير الدّراسات المعاصرة بأنّ الفرنكفونيّة طال الزمن أو قصر فهي متقدمة وغير منتجة وليست لها أبعاد مستقبليّة، والأورباوية: مكلفة بفعل التّعدّد اللّغويّ الكثير الذي يستدعي جيوشاً من التّراجمة وأبعادها سياسيّة واقتصاديّة أكثر ممّا هي لغويّة. والعالميّة: وفيها منزع العلم المعاصر، والمورد العلميّ الذي تديره الإنجليزيّة بما يمكنه من أكثر من 80% من الاتّصالات ووسائل الإعلام "ينبغي إذن ببلدان المغاربية في إطار هذه السلسلة من الإكراهات الخارجية استكشاف طريق ثالث بعدما تبين أنّ طريقيّ النزعة الفرنكفونيّة والنزعة الأورباوية في التّهاية غير مأمونيين، ويتعلّق الأمر بمنظور النزعة العالميّة. غير أنّه ليس من الأكيد أنّ هذا المنظور أكثر ضماناً بالنسبة

1. ينظر: جلبيير گرانگيوم: اللّغة والسّلطة والمجتمع في المغرب العربيّ، تر: محمد أسليم، ط1. المغرب:

1997، دار الفرابي للنشر.

للمنظورين السابقين لكون هذا الأخير يبقى بدون شك أكثر إثارة للجدل¹. وهذه الأخيرة (العالمية) لها مساوي، ولكن لها محاسنها؛ حيث تدخلك في عالم متقدّم تستفيد من التكنولوجيات الحديثة، ومن هنا كان علينا أن نختار لغة التطور الذي تعرفه الألفية الثالثة، ونخرج من لغة تعرف التقهقر باستمرار حتى داخل الأورباوية. وتعود بيّ القراءات إلى تلك الحادثة الهامة عندما سُئل بسمارك سنة 1898م هذا السؤال: ما هو الحدث الحاسم الذي شهده العصر الحديث؟ فأجاب قائلاً: إنّ الحدث الحاسم الذي شهده العصر الحديث هو تكلم سكان أمريكا الشمالية اللّغة الإنجليزية، وأتأسّف عن عدم تكلمهم الألمانية. وها هو الحدث يتكرّر الآن، فإنّ تعلّم الإنجليزية حدث العصر، ولا بدّ منها، فأين مقامها في الإصلاحات؟ وإنّ إعادة إدراج الفرنسيّة في النّظام التّعليميّ بدل الإنجليزيّة بعد تجربة قصيرة من اعتماد اللّغة الإنجليزيّة² كان فيها نوع من التّسرّع، بل ومن القرار الجائر الذي لم يخدم السّياسة التّربويّة، والمسألة لا تخلو من سياسة فرنكفونيّة، بل ومن هيمنة لغويّة عفا عليها الزّمان. وإنّه لن نكون خائفين من العولمة إذا خرجنا من نطاق الفرنكفونيّة ودخلنا نطاق الكوسموبوليتيّة وهي إطار تاريخي لحوار الثقافات وأسلوب حياة والطّريق الأمثل للرّقي ولتحصيل المعارف، فالوقت حان للاستفادة من تبادل الأشياء والأفكار والتغيّرات الاجتماعيّة المعاصرة ومن الثقافات المتعدّدة في أبعادها الكونيّة؛ أي المتعدّدة بعيدين عن الهيمنة الفرنسيّة، بحوار يتيح لنا التّفاهم والدّقة المتبادلة مع مختلف الثقافات؛ وبخاصّة الثّقافة العالميّة، وهذا للمضي معاً نحو أسى الغايات، وبناء علاقات جديدة ومصالح مشتركة بما يدرّه عالم العولمة الآن.

ومن خلال هذه الصّورة للواقع اللّغويّ بدأ يظهر الاهتراء؛ بسبب الازدواجيّة غير المتحكّمة، والتي لا يرتاح إليها المواطن البسيط؛ حيث الفرنسيّة الحاملة لأفكار التّنوير (الحرية، المساواة، الإخاء) تأخذ بألباب بعضنا، تحاول أن تكون عامل خلق النّخبة الجزائريّة التي تجعلنا مرتبطين بفرنسا لغويّاً، وهذا من شأنه أن يخلق الانقسام بين الأجيال

1. أحمد معتصم "اللّغات المغربيّة في مواجهة التّفوّق الثّقافيّ الأورومتوسطيّ" مجلة المدرسة المغربيّة.

المغرب: 2011، المجلس الأعلى للتّعليم، العدد الخاصّ (اللّغات في المدرسة المغربيّة) ص 69.

2. Rabeh Sebaa "L'Algérie et la langue française, un imaginaire linguistique en marche"

prologues, été 1999 pp 6- 11²

والمجموعات والقطاعات الاجتماعية، وتجسد التعارض بين الذين يتقنون العربية والذين يتقنون الفرنسية، مع ما ينجز من عقد وحقد وعداء بسبب المكانة غير الطبيعية التي فرضها مقام الفرنسية على اللغة الأم. والواقع أن إتقان الفرنسية ينظر إليه من جهة على أنه مصدر فخر ووسيلة يؤكد بها الفرد فاعليته وانتماءه إلى العصر، على أنه من جهة أخرى سمة تظهر المرء في أعين البعض بمظهر المشتاق إلى عهد الاستعمار، في الوقت الذي أصبحت الفرنسية محل انتقاد في العالم وعلى مستوى أوروبا ليس فقط لاعتبارات إيديولوجية بل لأسباب تتعلق بالمرودية والفعالية.

3. الإصلاح التربوي لعام: 2003/2004 وموقع لغات المدرسة: إن الإصلاح سنة كونية

ووسيلة من وسائل التجديد، والإصلاح قد يعني إلغاء القديم، وقد يعني التجديد في بعض فروع، وقد يعني الترميم الكلي/ الجزئي، ولا يكون الإصلاح إلا حالة وجود فراغ، أو تهمل النظام التربوي، فيأتي الإصلاح ليسد الفراغ، ويبني من جديد بناءً متيناً أحسن من القديم، ويبيّن عن مردودية فضلى لها صفات التميز. وهكذا درجت الأمم على أن تقوم على إصلاح قطاع التربية والتعليم؛ باعتباره القاعدة لإصلاح المجتمع فالمجتمع يبني ويُعلّم من المدرسة. جاء الإصلاح التربوي استجابة لتلك التعديلات التي اعتمدها النظام التربوي القديم، وكانت غير كافية في ظلّ نظام سريع يعيشه العالم بشكل لا يعرف الحدود، ومن الطبيعي أن تحصل الإصلاحات ويُعاد النظر في نظامنا التربوي وفق مقاربات معاصرة ومضامين تراعي هذا الحراك العالمي، والجزائر ضمن هذا الكون الذي يعرف هذا المخاض السريع. وكذلك جاء الإصلاح التربوي استجابة للوضعية المعاصرة التي تستدعي إعطاء نفس جديد للمنظومة الاجتماعية عن طريق المدرسة، وعلى إثر حلّ المجلس الأعلى للتربية، وكان يشكّل القاعدة العريضة من المجتمع الجزائري، وقد تكون ديمقراطياً وشملت أطرافه كلّ الحساسيات والشخصيات والفعاليات، وأنتج هذا المجلس أفكاراً معتبرة في مجال ربط المدرسة الجزائرية بأصالتها وفق مستحدثات المعاصرة وضمن الأبعاد الوطنية والتاريخية والحداثيّة، وقدّم اقتراحات توصف بالمهمّة إلا أنها لم تر النور، ونصبت على غرار لجنة الإصلاح المعينة والتي قدّمت صورة مخالفة للمجلس الأعلى للتربية في الطرح الهيكلي للمنظومة التربوية، رغم أنّ المضمون كانت أفكارها من مَصوغات المجلس الأعلى للتربية. وهذه اللجنة انتكس دورها في صورة أشخاص قدّموا تقريراً إصلاحياً سمي بإصلاح (ابن زاغو) الذي وقع الاحتجاج عليه بقوة من

المجتمع المدنيّ باعتباره يريد صياغة مجتمع جزائري صناعي وفق معايير نمطيّة رأها هؤلاء المصلحون أنّها تجعل المجتمع الجزائريّ معاصراً أحبّ أم كره. ومع كلّ هذا لا ننكر أنّ الإصلاح التّربويّ أعطى المقام للغات وفق مصطلحات زئبقية غير محدّدة، ونصّ على:

1. تحسين تدريس اللّغة العربيّة؛

2. التّهوض بالمازيغيّة؛

3. الرّفح من جودة الفرنسيّة.

وبروح تحليلية نقدية إصلاحية، أرى أنّ استعمال مصطلحات: تحسين. التّهوض. الرّفح من المصطلحات التي تستعمل في البحث عن الجودة، وهذا شيء جميل أباركه لو تجسّد في الميدان، ولكيّ مبتسر منه لأنّ المتجسّد غير ذلك، فالكلمات الثلاث عبارة عن فزاعات جوفاء لا تحمل مداليل الجودة التي تتطلّب وضع خطة ذات أهداف وغايات، وتتطلّب نشدان الأفضل في كلّ شيء، فالجودة هي طلب التحسين والتّطوير المستمرين، والجودة في صناعة محتويات الكتاب المدرسيّ، وفي المعلّم المطبّق للكتاب، وفي المسيّر الإداري، والجودة في جعل المتعلّم ابن القرن الحادي والعشرين. ومفهوم الجودة لا يتعارض والأصالة التي ضد التقليد والابتدال، والشّيء الأصيل الذي يستمدّ خصائصه من ذاته وليس من شيء آخر ويمثّل القدرة على التّفكير المتّسم بالابتكار، كما يمثل محكّ عدم الشّيع والمهارة. ففي الواقع نجد الخطب في الظّاهر يسيراً، ولكن كلفه غير يسير، فلا سارت الإصلاحات في طريقها المطلوب لتحقيق: التّحسين والتّهوض والرّفح، ولا بقيت الأمور على القديم لنقول: إنّنا لم نصلح التّربية بعد. فمن أخطر القضايا أن يتعلّق شعار التّلاميذ والطّلاب بقولهم: الشّهادة للجميع والعمل لمن يستطيع، وأن يتدخّل أولياء التّلاميذ في تسهيل الانتقال والنجاح للجميع، وأن يعتب الولي باب المدرسة فقط عند سحب المنحة أو في حالة رسوب ابنه، أو إذا أعاد السّنة، وأن الدّولة في كلّ هذا تحسب حسابها وتضع هدفها الكمّ لا النّوع.

نعم أبارك الإصلاح التّربويّ عندما يُبنى على التّفكير في التّمنيّة البشريّة في إطار التّكفّل بهذا الأمر من قبل كلّ القطاعات، وهذا ما نطمح إليه، بل هي السّمة الكبرى التي يرفعها مصطلح الإصلاح التّربويّ، وأبارك الإصلاح الذي يتطلّب القطيعة مع السّلوكات النّفعية. ولذا فيحتاج الإصلاح إلى صياغة مقاربات تتّسم بالشّجاعة وإرادة التّغيير العميق للأشياء، ويربط ذلك بواقعنا الاجتماعيّ دون نسيان ما يربطنا بالنّظام الكوني ونحن طرف فيه، والعمل على

استنبات ثقافة جديدة لها ارتباط بالأصالة، وتكريس ثقافة القيم والمفاهيم والشراكة والانفتاح والتحاور والمنافسة واحتضان التمايز اللغوي، ويربط كل هذا بالإبداع الذي هو وسيلة في إحداث النقلة النوعية التي يحتاجها المجتمع. وهذا لتحقيق مفهوم الجودة التي تعمل على إنتاج النخبة العاملة على التثوير والتغيير. وسأقف بعض الوقت في هذه المسألة لأكرر القول بأن الجودة تستدعي التفتح على الوسائل الحديثة، وتستدعي برامج جديدة تتماشى وأحداث العصر، وتستدعي فهم واضح للثقافات المحيطة بنا، والمعاملة بالندية والاندماج دون الدوبان، فأين برامج تحديات العولمة، وأين ثقافة الحرية وتجسيد قيم التواصل، لماذا ما تزال برامج الإصلاح تؤجل الجديد إلى أجل غير مسمى، لماذا بقيت عيوننا في الماضي ولا تنظر للمستقبل، فهل نبقى نحتكم للمصادفات ونترك التخطيط؟... ومن وراء هذا أريد أن أضع من يمه الأمر أمام الواقع بضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية عبر المدرسة التي تحتاج إلى عقلنة Repenser l'école؛ لأنّ مدرستنا قديمة ومتجاوزة فيتعين علينا تحديثها. ومن هنا رأيت إلى جانب هذا الإصلاح بعض مظاهر الفشل، بعضها له علاقة بالجانب اللغوي والبعض الآخر في طبيعة التربية ككل.

4. مظاهر الفشل في الإصلاح التربوي: لا ننكر أنّ المدرسة الجزائرية قد حققت منجزات جدّ متقدّمة في نسبة التّمدّس، وفي مجانية التّعليم، وفي المساعدات الاجتماعيّة التّربويّة للفئات الهشّة، وفي تقليص التّباين بين الرّيف والمدينة، وفي ارتفاع تمدّس البنات، وفي ديمقراطيّة التّعليم، وفي عدد الموارد البشريّة، وفي المناصب المستجدة سنويّاً... منجزات تفوق الحصر، إلى جانب إرساء لبنات حكاية جديدة غير مركزيّة استجابة لمقتضيات لسانية وجغرافية، ومع ذلك هناك ثغرات وتعثّرات ما تزال قائمة، وهي من النقائص التي أحلتّ بنجاح عمليّة الإصلاح التي كان يفترض أن ينتقل فيها التّلميذ إلى مرحلة اكتساب لغويّ بامتياز مع انتقال لغويّ بفارق وإدراك، كما يجب أن يكون عليه الإصلاح وفق المعايير الدوليّة، فنحن واقع جديد أن نكون أو لا نكون، فإنّ نُحدث إصلاحاً ولا نرقّع ممزقاً. ولكن بكلّ أسف لم تحدث النّقلة المطلوبة، ولم يكن التّحكّم اللّغويّ قائماً بقدر ما تجسّدت مظاهر التّراجع عمّا كان عليه الوضع قبل الإصلاحات، ويمكن أن نسميها بمظاهر الفشل، وتتمثّل في ما يلي:

1/4. غموض خطاب الإصلاح: إنّ خطاب الإصلاح في حدّ ذاته كان بعيداً عن مدارك المعلمين، ولذا فإنّ إمكانية تحقّقه في الواقع كانت صعبةً، بل إنّ عمليّة التّعقل لنصوصه ومقارنته غير واضحة، وحتى يصل خطاب الإصلاح التربويّ إلى كافة المعنيين لا بدّ أن يتّصف بالوضوح بعيداً عن لغة الخشب والأحاجي والألغاز والمراسم والأوامر. فلقد غيّب خطاب الإصلاح أسئلة الأزمة: أزمة الضعف اللّغويّ وهي أزمة عدم التمكن لأية لغة من لغات المدرسة، أزمة إعداد المدرّس الكفاء، أزمة طرائق التلقين التي لا تزال عتيقة. لقد غيّب خطاب الإصلاح التربويّ التحدّيات المعاصرة، وقزّم التحوّلات الحضاريّة، فلا نسمع فيه إلاّ خطاب على خطاب دون رؤية سوسولوجيّة، خطاب يخلو من نظرية فلسفيّة علميّة يستند إليها، خطاب دون تقديم رؤية ومستلزمات الإصلاح التربويّ المنشود، فلم يقع التّركيز على رهانات العصر ومرحلة العولمة والثّقافة السّياسيّة الكونية إنّهُ خطاب ترفيع في ثوب مرقّع.

وإنّ هذا الغموض أسال كثيراً من المداد، وكان على المصلحين التربويين أن يُنزلوا الخطاب الإصلاحي إلى القاعدة لمناقشة أوضاع التّعليم في مختلف المستويات، وبخاصّة عقد الندوات والاستشارات على نطاق واسع، وإلاّ يعدّ إصلاحاً مفروضاً من القمة وعلى القاعدة التّطبيق ودون مناقشة. ومن هنا كثيراً ما نتساءل هل نبعت آليات الإصلاح من الدّات الوطنيّة ومن الخصوصيات؟ وهل هو نابع من نابع من القاعدة أو من النّخبة المتعاليّة؟... وأنظر مثلما ينتظر المجتمع الجزائريّ أن يكون الإصلاح التربويّ المنشود من واقعنا؛ إصلاح ينقلنا من مرحلة تحقيق الدّات إلى مرحلة اكتشاف الدّات وتقويمها "... مرحلة بناء لاستراتيجيّة فعّالة تعتمد على الانتقال من مرحلة المبادئ إلى مرحلة البرامج، ومن مرحلة الخطب إلى مرحلة الخطط"¹ إصلاح يقف على أسس أصيلة؛ يُربي فينا مظاهر الاعتزاز بتراثنا وحضارتنا، إصلاح ذو منهجية متكاملة يغيّر المتعلّم إلى وضع أكثر جدّية وواقعية، وبإمكانه التّفاعل مع الطّروف المستجدة التي برزت مع التّداعيات الحديثة، إصلاح لا يقلعنا من جذورنا ولا يربي فينا الرّيبة والشك في مورثونا... هذه مجموعة من التّحقّقات التي يمكن تسجيلها على إصلاح لم يناقش في القاعدة، ولم تظهر فيه مؤلفات تربويّة أو منافحات أو

1. عبد القادر بخوش "العولمة وأثرها في الثّقافة الإسلاميّة" مجلة المجلس الإسلاميّ الأعلى. الجزائر:

2005، أعمال ندوة (العولمة وأثرها في الثّقافة الإسلاميّة) المنعقدة في 1210 ماي 2004، ص 302.

مرافعات تجعل المواطن أو المختصّ تكون له الكلمة التي يدلي بها في مثل هذا الملفّ المهمّ وهي جزء من المواطنة التي تعطي للجمهور حقّه في الإدلاء بمستقبله ومستقبل أولاده.

2/4 عدم ربط التّمنية المستديمة بالتّمنية البشريّة: للحدث عن التّمنية المستديمة نربط ذلك بتنمية أطر هذه التّمنية والتي تعود في أصلها إلى التّعليم، فتتمية التّعليم أو التّمنية التّربوية هي مشروع يتحقّق من خلال علاقة تبادليّة بين التّمنية والتّعليم، وعليه لا بدّ أن نوّكد جوهر القضية بأنّ التّقدم العليّ لا يكون دون تنمية بشرية وعمادها التّربية والتّعليم. ولكي تحدث أية تنمية لا بدّ من امتلاك التكنولوجيا والاهتمام باستخدام الموارد البشريّة في توظيف تلك التكنولوجيا، ولا بدّ كذلك من امتلاك المهارات ودوافع السّلوك الإنتاجي الذي يأتي عن طريق التّعليم النّظامي، وكلّما زاد استثمار بلد ما في التّعليم كان اقتحامه لأسباب التّمنية أسهل واليسر. وبالتالي فبلدنا يستثمر ميزانية كبيرة في التّربية، لكن اقتحامه لميدان العلم ضعيفاً، فأين الخلل؟

يعود الخلل في رأيي إلى هذا النّظام التّعليمي الذي لم يقدّر الاهتمام فيه بالتّربية والتّعليم في شكله التّكامليّ ولم يكن التّعليم شأناً مهمّاً، ولم يربط ذلك بمختلف المشاريع التّنموية ولا بمختلف الوزارات ولا بالمؤسّسات، ولم يعالج التّعليم علاجاً وافياً من قبل المجتمع، بل لم يشترك المجتمع في علاج ضعف مردودية التّعليم. وهذا ما خلق في داخله فجوة في أنّنا لم نعلّم أولادنا احتياجات الحاضر، كما لم نعلّمهم مواجهة احتياجاتهم، فلم نبن بئى جديدة للتّعليم المستمرّ، ولم نضع المناهج التّفاعلية لتنمية قدرات تنافسية، ولم نهئ معلماً جديداً لأدوار جديدة، ولم نقوم التّقويم المستمرّ لتعلّم مستدام. وبذا لم نستثمر في التّمنية البشريّة، وحالياً تفرض علينا المستجدات مراجعة نظمنا التّربوية، وتحديث مؤسّساتنا الجامعيّة، ومخابر بحوثنا، وإعادة تحديد أهدافها، وتعبئة مواردها، والإبداع في الآليات الكفيلة بتحقيق منظومة تعليميّة فاعلة؛ منظومة ذات جودة وكفاءة إنتاجية "وهذا الفهم التّنمويّ والمستقبليّ للتّعليم العربيّ يجعلنا نبدأ من الآن في التّفكير والتّخطيط للمستقبل التّعليميّ حتى نتفادى الأزمات التي ستمرّ بالمنظومة التّعليميّة، وحتى لا نجد أنفسنا مضطّرين فجأة لإحداث تغييرات لا مفرّ منها في نظمنا التّعليميّة، وبدون سابق تخطيط. فخياراتنا الاستراتيجية تتحدّد منذ اليوم وإن لم نبدأ من اليوم في عمليّة تقويم المنظومة التّعليميّة والتّخطيط الاستراتيجي لها؛ حيث لا يزال أمامنا فسحة من الوقت للاختيار بين القرارات

والبدائل المتاحة لنا الآن بسهولة، فإنّ التغيّر سوف يفرض علينا سواء أردنا أم لم نرد، وتصبح كلّ محاولاتنا غير مجدبة، ونفاجأ - مهما حاولنا- بالوصول إلى نقطة الكارثة¹". وعليه فإنّ الإصلاحات نظرت إلى التّربيّة مفصولة عن القطاعات الأخرى، بل مفصولة عن التّكوين المهني، وعن التّعليم العالي، وهذا هو الخلل العامّ في أنّ تنميّة التّعليم لا يحصل دون تنميّة المجتمع. فتنميّة المجتمع هو تنميّة المعرفة وامتلاكها، وتنميّة المجتمع هو الانتقال من المستهلك إلى المنتج، وهذه نقطة هامة مغيبّة في إصلاحنا التّربويّ.

3/4 عدم الفصل في لغة التّدريس: الملاحظ في هذه النّقطة أنّ هناك قطيعاً بين التّعليم الأوّلي والتّعليم الجامعيّ، وغياب التّصوّر الواضح بين التّربيّة والتّكوين والتّعليم المهنيين؛ حيث لم يقع الفصل في لغة التّدريس في المرحلة الجامعيّة، فالتّلميذ يتكوّن بلغة، ويجد لغة جديدة في محيطه الجامعيّ والمهنيّ، وذلك ما يجعله يصطدم بعراقيل لغويّة أثناء التّحصيل العلميّ لمواد الدّراسة، بل لاحظنا طلاباً كثيرين يرغبون في مزاولة العلوم، لكن اللّغة العربيّة لا تسعفهم في هذا المجال، ممّا ينتكسون ويعودون إلى المواد الإنسانيّة لأنّها معرّبة. وفي هذه النّقطة أعرج على ظاهرة غريبة وهي كتابة الرّموز من اليسار إلى اليمين، فهذا أمر لا علميّة فيه، فالرّموز كانت تتماشى مع رمزية خط اللّغة العربيّة وعومل بها منذ ما يزيد عن أربعين سنة دون مشكلة، والآن في إطار الإصلاح نكتشف الخطأ، ولست أدري أين الضرر؟ ولكن الضرر في أنّ المتعلم يكتب من اليمين إلى اليسار، ولما يأتي لكتابة الرّموز يغيّر التّمط، كما أنّ الرّموز المتفق عليها في العربيّة لا يعني أنّها غير صالحّة: س/ ص/ ج/ جب/ جبتا... فما الضّرورة إلى تغييرها، فهل لنكون عالميين، وهل فعل الدانماركيّون هذا، وهل غير المجريّون اصطلاحاتهم، وهل قلب الثينتاميون موازين أولادهم العلميّة، وهل سار اليابانيون في هذا التّمط العالميّ... أمم صغيرة بسيطة تقلّد الأمم المتقدّمة وتأخذ عنها، ولكن تعطي دائماً للّغاتها صبغتها، وتحترمها، فلا تجرّدها من خصوصياتها.

وفي مقام آخر يتبيّن فشل الإصلاح التّربويّ في أنّ السّلطة تعمل بسياسة النعامة، ففي العلن مع التّعريب، وفي السرّ مع التّفرنيس، مع العربيّة باعتبارها لغة رسميّة لها قيمة

1. ضياء الدّين زاهر، التّعليم العربيّ وثقافة الاستدامة. القاهرة: 2003، المكتبة الأكاديميّة، سلسلة

(كراسات المستقبل) ص 63.

قصوى في ما تحمله من مقدّس، ولكثّها أقلّ قيمة حسب المبدأ الوظيفيّ؛ وهو مبدأ السّلطة الفعلية الذي منح للفرنسيّة تلك المكانة، هذه اللّغة (الفرنسيّة) التي لها فئات بورجوازية جديدة نقلتها إلى محل الصّدارة في الإرادة والاقتصاد. فلغة الرمز والسياسة والتّاريخ والإرث كلام قاله المعريّون ذات يوم، في خطاب منافحات عن الهويّة العربيّة والانتماء للعروبة، خطاب لازم مراحل التّعريب، وعرف هذا الخطاب ليونة مع أوائل الثمانينيات بظهور الحركات البربرية التي تنادي برفع الظلم عن مواطنة المازينيّة على اعتبار أنّ مواطنتها سلبتها اللّغة العربيّة، فهو خطاب طوباوي لا قيمة له الآن أمام اكتساح الفرنسيّة للوضع اللّغويّ. وإيّ مع ضرورة الحسم في المسألة اللّغويّة، فلن يتمّ إصلاح في ظلّ سلطة مرنة، فكّل الشعوب حسمت أمر اللّغة، ما عدا الدّول العربيّة والجزائر منها، فليس من اللازم أن لا يوجد قرار لازم، وهو في الحقيقة استمرار للتخلف والتبعية والجهل؛ لأنّ القرار الصّارم يترك الشعب يهتمّ بمسائل أخرى، بدل أن ندور حديثه وتفكيره في لغات المدرسة.

ويأخذني هذا الكلام للقول بأنّ لغة التّدريس في المرحلة الأولى محسومة، رغم التحجيم الذي تعرفه هذه اللّغة في تخفيض السّاعات، ولكن المرحلة الجامعيّة لم تفصل فيما الإصلاحات، بل لم تعرف الجامعة الإصلاحات العميقة اللهمّ نظام LMD الذي اعتُمد كوصفة علاجية دون دواء شافٍ. نظام جيّد في بيئة هزيلة، ودون إمكانيات، نظام عالمي واختياري، وعندنا نظام إجباريّ ودون مبهّدات أرضية، ودون فهم لمحتوياته وكيفية مسامرة الواقع لكلّ الحراك الجماعيّ الذي يفترض أن يصاحب كلّ إصلاح، وإنّه النّظام كلّ متكامل، فأى فجوة في مصلحة من المصالح تكون عواقبه على المصالح الأخرى. والمهمّ أنّ الإصلاح أغفل استعادة العربيّة لمكانتها في العلوم، وهذا يعني تكريس مبدأ الازدواجيّة المتوحّشة، وهي ازدواجية غير متكافئة، وهذا يرسّخ غلبة الفرنسيّة بقوة، علماً أنّ ارتباط فرنسا بفترة قهريّة بالنسبة إلينا لم يعد مرغوباً في الفرنسيّة إلاّ عند النّخبة، أضف إلى ذلك أنّ الفرنسيّة في الوقت الحاضر ليست محلّ إغناء، بل هي عامل توترات، والدّعوة إلى النخبويّة باسم التّفنّح الذي يأتيها في تلك الشّعارات التي تحملها قفازات عدوّ الأمم.

4/4. استثناء الضّعف اللّغويّ العامّ: كان يفترض أنّ الإصلاح التربويّ يقدّم للمتعلّم التحكّم الجيّد في القراءة وفي الكتابة وفي الحساب، وفي التّحكّم اللّغويّ، وهذا في المرحلة الابتدائيّة، ولكن هذا لم يحصل، فلديّ عيّنة من طلاب الدّفعة الأولى للإصلاح وهي دفعة

2010/2011م التي عتبت الجامعة العام الماضي فلم أرَ دفعة ضعيفة لغويًا منذ سنة 1985 مثل هذه الدفعة. دفعة لا تتحكّم في أيّة لغة بتاتاً، ولا تحمل التأهيل الجامعي المطلوب، بل أتساءل أحياناً: كيف حصل هؤلاء على شهادة البكالوريا؟ وحرام على الذين أجازوهم في هذا المستوى المتدنّي، ولكن قد يعذرون لأنّ الأوامر تقول: علينا أن نرفع نسبة النجاح. إنّ الضّعف اللغويّ مستشريّ بقوة في هذه الدفعة، وهذا ما دلّت عليه كتاباتهم وأبحاثهم، والغريب أنّ هذه العينة من ولاية هي الأولى في نسبة النّجاح في البكالوريا على المستوى الوطنيّ، بله الحديث عن الولايات التي لها نسبة دنيا. فلقد لاحظتُ الرداءة والقصور المستمرين خلال السّنة، وما استطاع الطّلبة أن يتحسّنوا لأنّهم يفتقرون إلى قاعدة لغويّة التي كان يفترض أن يكتسبها في المرحلة الابتدائيّة. والحاصل من هذا هزّالة المُخرجات التّعليميّة مقارنة بدول الجوار؛

وهذه النّقطة تثير في كلاماً آخر للحديث عن تدنّي المستوى اللغويّ، فله أسبابه الكثيرة، والسبب المباشر هو افتقار الكثير من المعلّمين إلى الزاد اللّساني، ومن هنا نرى القصور في طرائق التّلقين وفي عدم متابعة الجديد، والقصور في مسائل التّقويم، ويطلب من الإصلاحات التّربويّة أن تعدّ لنا معلماً له القدرة على الكتابة الصّحيحة، وله من المعارف العامّة القدر الكافي، معلماً مستخدماً للمهارات اللّغويّة كتابة واستماعاً ومنمياً للحسّ الجماليّ والتّفكير التّقديّ، وكاشفاً للمواهب الأديبيّة، وعاملاً على تنميتها، وهذا كلّ جيّد ولكنّه يتطلّب النظرة العلميّة الجادة لبناء معلّم في مستوى الحدث؛ لأنّ سيرورة الإصلاحات لا تكون بمعلّم فاقده للزاد المعرفي أو بمعلّم فاشل. فتحتاج الإصلاحات التّربويّة إلى معلّم متمكّن من مادته، متمكّن من مهارة التّواصل بلغته أولاً، وبإحدى اللّغات الأجنبيّة ثانياً، معلّم له من المعارف العامّة، متمكّن في تكوينه من فنّ انتقاء الطّرائق والأساليب ضمن ما يستدعيه الحال والمقام والمستوى، مركّز على الجوانب التّطبيقية. معلّم يجيد استعمال التّقنيات المعاصرة، معلّم يقف على راهن الشّابكة، يسبح فيها ويعوم، ويعود بدرر وقيمة مضافة لما يعطيه للتلميذ بشكل يلاحق العصر... فأقول: أنقذوا مدارسنا من مُخرجات هزيلة.

5/4. غياب الحديث عن تنوع لغات التعلّم والبحث التربوي: تحدّث الإصلاح عن الرفع من قيمة اللّغة الفرنسيّة فقط، وأعتقد أنّ الإصلاح لم يكسب القيمة المضافة كونه حجّم

نفسه في لغة واحدة، ويكون بهذا قد جسّد التّزاكات الجزئية التّافهة على حساب الرّهانات المنتظرة، كما جسّد الانغلاق على حساب الانفتاح على الكون بجميع قيمه الإيجابية ولغاته. فتنبّي اللّغة الفرنسيّة فقط لغة يقع الاهتمام بها على حساب لغات العلم لا يعني أنّ الفرنسيّة سوف تنقلنا إلى مصاف أهلها، بل نحن نبقى نحن، ولا يمكن أن نكون فرنسيّين، فإذا لم نبدع بلغتنا، فلا يمكن أن نبدع بلغة الأخر، وننسى أنّ الفرنسيّة لها المقام منذ الاستقلال في محيطنا وواقعنا، فماذا قدّمت لنا؟ نحن في عصر نحتاج إلى الانتماء الإيجابي، انتماء نفعيّ معاصر، اللّغة الفرنسيّة سلعة ضيّقة، فالفرنسيّ يبيعك سلعته بلغته، والأمريكي يبيعك ذات السلعة بغير لغته، وقواعد الاقتصاد تقول: نبيع بلغة المستهلك. الفرنسيّون يخاطبون الشّعوب بالفرنسيّة فقط، وعلمهم أن يفهموا، والإنكليز مثلاً يخاطبون الشّعوب التي استعمروها بلغتهم الوطنيّة، استعمالنا للفرنسيّة استعمال نخبويّ، فالغلاف اللّغويّ الأجنبيّ له تأثير، فما هو الغلاف الأمثل لنا. لا أقول: إنّنا منهزمون وعلينا أن نحتمي بلغة علميّة أجنبيّة، ربّما يكون هذا، ولكن علينا أن نختار التّعدّد اللّغويّ النّفعيّ وهو الأمثل لنا ولأولادنا وللتّفتح العالميّ، فكفانا قوقعة في لغة لا يتكلّمها في العالم أكثر من 160 مليون، وعلينا أن نفهم أنّ العالم تتجاوزه لغات العلم المعاصر ولغات العلم المعاصر لها مواصفات ومواقع في المنتج العليّ والأدبيّ والفنيّ، وكان علينا اختيار الأفضل، وكان علينا أن نكون مثل العالم الذي يستعمل الآن اللّغة الإنجليزيّة كونها لغة العلم المعاصر بلا منازع فالإنكليزيّة لها السّيادة في الالكترونيات و 80% من صفحات المواقع المتوقّرة على الشّابكة مكتوبة بالإنكليزيّة، كما أنّ لها مواقع حسّاسة بصفتها اللّغة الرّسميّة لكثير من الشّعوب والدّول خارج بلادها، ولها المقام العليّ الذي لا تتوقّر عليه أية لغة أخرى، "وفي هذا المجال تحتلّ الإنكليزيّة المرتبة الأولى، فهي اللّغة الوحيدة بين جميع اللّغات العالميّة التي تستخدم لغة رسميّة في قارات العالم كافة؛ حيث يبلغ عدد الدّول التي تستخدم اللّغة الإنجليزيّة لغة رسميّة في تسعة وخمسين (59) دولة، وهو أكثر من ضعف عدد الدّول التي تستخدم اللّغة العالميّة الثّانيّة

وهي الفرنسيّة، إذ يبلغ عددها 28 ثمانية وعشرين دولة¹. أما أن لنا أن نختار الجيد واللازم لواقعنا اللّغويّ ولمستقبل أولادنا في اندماجهم العولمي. ويقودني هذا للحديث عن لغة البحث العلميّ، فهي نفس الشّيء، حيث إنّ البحث العلميّ كان يجب أن يستزرع باللّغة الوطنيّة، ولا مانع من الاقتباس باللّغات الأخرى بعد استيعابها في لغتها الأصليّة، بل إنّ مردود التّربيّة في الوطن العربيّ يبقى ناقضاً إذا لم يتحكّم المختصّ في اللّغة الألمانيّة؛ باعتبارها لغة الدّيكتيك بلا منازع. وبات حريّاً أن ننقل العلوم في ميدان البحث التّربويّ من هذه اللّغات في المقام الأوّل، بغية توطئتها باللّغة الوطنيّة، وتلك سمة الأخذ والعطاء بين اللّغات. والمشكلة التي نعانها نحن نأخذ عن تلك اللّغة التي تأخذ أو تترجم، فيأتي إلينا العلم متأخراً، فبعدها يترجم إلى الفرنسيّة، نترجمه عن الفرنسيّة على اعتبار أنّها الوسيط، ولا بدّ أنّ العلوم تمرّ عن طريقها، وهنا العقدة التّفسيّة التي نعانها، وبذا ضاع البحث التّربويّ في أصله وفي اللّغة المنقول إليها.

6/4. عدم إغماس التّلميذ في المعلوماتيّة: فيلاحظ أنّ التّلميذ لم يعامل علمياً ومنهجياً ومضموناً بأنّه ابن العصر، وابن الآلات المعاصرة، فلم يتحقّق وجود الحدّ الأدنى من مشاهدة هذه الآلات في مدرسته، بل عند معلّمه الذي ما يزال يستعمل الأدوات القديمة والتي عفا عليها الزّمان². فمدرستنا الجزائريّة التي أجهز عليها الخطاب الرّسميّ بأنّها تمتلك أدوات: الكبتار، الشّابكة، آلات العرض، آلات التّصوير... خطاب استهلاكيّ لا غير، فمدرستنا، ما تزال تعتمد على السبورة والكراريس والكتب التي أقضت مضاجع التّلاميذ، والواقع في المحيط غير ما يدرّس في المدرسة، وفاقد الشّيء لا يعطيكه. ألم يحن الوقت للخروج من التّاريخيّة المجسّدة لعصر الضّعف، فهل ما نزال في عصر الأتراك؟ ودون وضع التّلميذ في محيطه الاجتماعيّ المعاصر يكون فاقداً للثقة في مدرسته وفي معلّمه؛ حيث المفارقة قائمة بين

1. محمود السّيد، اللّغة العربيّة "واقعاً وارتقاءً". دمشق: 2010، وزارة الثّقافة، منشورات الهيئة العامّة السّورية للكتاب، ص 2019.

1. ينظر مقال "الرّهانات التّربويّة للمدرسة الجزائريّة المعاصرة" مقال ألقى في كلية الآداب والفنون، بجامعة مستغانم: ملتقى حول: الإصلاح البيداغوجي والبرامج التّعليميّة في الجزائر من الوحدة المفاهيميّة إلى الممارسة الصّفيّة، مستغانم: 2221 أفريل 2009.

الواقع وبين ما يشاهده من دعاية وما يراه في الإعلام من وسائل مذهلة، فشتان بين القول والفعل.

7/4. نسبة كبيرة من الأمية في المجتمع الجزائري: لا تطوّر ثقافي واجتماعي حيث تنتشر الأمية، وحيث يسود الجهل فئات كثيرة من المجتمع، فكيف يمكن أن ينجح الإصلاح في ظل وجود أكثر من سبعة (7) مليون أمي جزائري من أصل 36 مليون، وهنا كان لا بدّ أن يدق ناقوس الخطر بأن أي إصلاح لا يمكن أن ينجح إلا في ظلّ هبة لغوية وطنية عامّة، يكون فيها المواطن يفهم ما يسمع ويقرأ، فنقص تأطير محو الأمية، وغياب تقديم مشاريع لمحو جهل هذه الشريحة يُنقص من فعاليات الإصلاح التربوي، فئة كبيرة لها ارتباط بأولادها ومجتمعها. وكان على وزارة التربية في هذا المجال أن تقوم بالتوازي مع الإصلاحات على إصلاح أوضاع الأهل اللغوية في تقليص نسبة الأمية عبر مشاريع وطنية كبرى، ولجان محلية مساعدة، وعبر كلّ مدرسة تكون هناك أقسام مسائيّة للقضاء على هذه الآفة، وتحصل المتابعة والتقييم الحقيقي؛ لأنّ وجود أقسام افتراضية على مستوى كلّ المدارس ليس حقيقة، وحتى إن وُجدت هل هي ذات جدوى وفعالية، وهل لها مُخرجات واقعية. وإنّه لا يجب أن نقفز فوق تلك النسبة المرتفعة من الأمية؛ وبخاصة عندما نعلم أنّ نسبة الأمية في النساء أكثر من الرجال، رغم أنّ عدد الطالبات في الكليات أكثر من الطلاب، والمهم في كلّ هذا أنّه يجب شنّ حرب كبيرة على الأمية لأنّ التعليم هو التحرّر وهو الاستقلال والتحرّز، وعلينا طرح مشاريع مستعجلة قابلة للتحقيق لقطع تزايد الأمية، فلا توجد مواطنة بوجود الأمية، ولن تخرج النخبة من شعب متخلف، ولن يحصل التطوير إلا عن طريق التعليم.

8/4. نقص تكوين مواطن ببناء: من المعروف أن المدرسة تنتمي إلى وزارة التربية؛ أي إن الوزارة تعطي التربية (العلم) والعلم في ذات الوقت (تعلّم الأدب والسلوك) فإذا لم يكن العلم مقروناً بالتربية، فما الفائدة منه؟ وإنّ أنبل مهمّات المدرسة تربية التلاميذ بما توفّره من فرص التأهيل والتغيير والتحسين والتحلّي بالسلوك القويم، وتنميّة مواقف العيش مع الآخرين، والاحترام المتبادل وربط العلاقات، فماذا قدّمت المدرسة للحدّ من ظاهرة العنف؟ وماذا أسست في مجال العلاقات بين أفراد الجماعة التربوية؟ وماذا قدّمت من منظومة القيم؟ فهل المدرسة ذهب عنها إشعاعها التربوي والثقافي المؤثّر في محيطها بشكل إيجابي؟ لماذا لم تبق المدرسة أداة للرقي الاجتماعيّ المجسد لقيم التفاهم والحوار واحترام الآخر؟

وما يلاحظ في السنوات الأخيرة أنّ ظاهرة العنف مستفحلة بشكل قوّي، تلاميذ يعنفون ويثورون ويكسّرون ويغشّون بالقوّة، معلّمون تجرّدوا من مسؤوليّة التّربيّة، فيرون أنّ الأوّلياء مسؤولون عن هذا الأمر، الأوّلياء يرمون بالكرة على المدرسة وأحياناً على الدّولة، والدّولة تلعب دور رجل الإطفاء، فتحاول إرضاء الجميع بالتّنازلات، بوضع عتبة للدّروس بتخفيض البرنامج إلى ثلثه أو يزيد، المهمّ ألا يخرج الطّلبة في مظاهرات والمهمّ أن يبقى التّلميذ وديعاً، فالانتقال مضمون والنجاح شبه مضمون... ولست أدري هل يعرف المعنيون أنّ تلاميذ يضرّبون معلّمهم، وهل يعلمون بأنّ ظاهرة الغشّ بالعنف قائمة في كثير من مدارسنا وفي الامتحانات الرّسميّة، وهل يسمعون بأنّ مختلف الممنوعات بدأت تعتب مدارسنا... أين الحزم التّربويّ؟ أين التّكوين على المواطنة والتّنشئة الاجتماعيّة البناءة؟ أين تكوين المواطن المحبّ لبلده؟ أين التّربيّة الدّينيّة والإسلاميّة التي تحثّ على الحبّ والتّحابب والمعاملة بالحسنى؟

وإذا تحدثت عن العنف المدرسيّ، فأعزو الفشل في هذه النّقطة إلى البرامج المدرسيّة التي لم تزرع فكرة المواطنة، وفكرة الحوار والسماع للرأي الآخر، والعيش بسلام مع كلّ النّاس مهما اختلفت رؤاهم ودياناتهم فالمدرسة لم تفلح في تعليم نبذ العنف، ولم تفتح آفاق التّلاميذ على ممارسة الانتماء وحمل الشّأن العامّ، كما لم ترسخ ثقافة القانون وسيادة المؤسّسات، وهذا يعود لعدم احتواء الكتاب المدرسيّ لمفردات التّربيّة على المواطنة، ثمّ مسألة تجسيدها على أرض الواقع، فنحتاج مدرسة معاصرة تعمل على التّربيّة على المواطنة والتي تعني:

"تربيّة على ثقافة الواجبات قبل المطالبة بالحقوق؛

تربيّة على حقوق الإنسان والديمقراطيّة عبر منهجية شاملة تربط بين الفكر والوجدان

والأداء؛

. تربيّة على التّعاطف والمشاركة المجتمعيّة والغيريّة والمحبة والعدالة والتّواصل

الاجتماعي والتّفاعل الإيجابي؛

تربيّة على ثقافة التّسامح والحوار والسّلام؛

تربيّة على المبادرة وخلق فرص جديدة لا على التّكيّف مع البيئة فقط؛

تربيّة على الأسلوب العلميّ والتّفكير النقديّ في المناقشة والبحث عن الوقائع والأدلة؛

تربّية على المشاركة في تحمّل المسؤولية، وعلى الشّعور بالمسؤوليّة تجاه حقوق الأفراد والجماعات؛

تربّية على تماسك المجتمع ووحدة الوطنيّة، والعمل المشترك؛
تربّية على التحلّي بالتفأؤل تجاه مواجهة التّحدّيات، ومحاولات التّيسيس والتّثبيط،
وغرس روح الانهزاميّة؛

تربّية على عزة النّفس وكرامتها وقوّة الإرادة¹.
وكان على الإصلاح التّربويّ أن يعالج الكثير من القصور عن طريق صياغة برنامج قابل للإنجاز في مفرداته البسيطة، وإن كانت هذه المسألة مرتبطة بتنسيق الجهود مع كثير من المؤسّسات، ولكن للمدرسة شأن كبير فيها.

9/4 هجرة الكفاءات: تدفع الدّولة أموالاً كبيرة من أجل تعليم الفرد، فما إن يتخرّج إلّا وتدور في ذهنه فكرة حزم الأمتعة والتوجّه إلى المطار للهجرة إلى الخارج. فلو أنّ المدرسة كانت ناجحة في تبليغ رسالتها في غرس حبّ الوطن من الإيمان، وغرست فيه أسس آيات التقديس لِعَلّمه ولخدمته والتفاني عليه، ولا يفكر الطّالب في كيفية الحصول على فئزا إلى كندا أو فرنسا وهو في مرحلة الثّانويّة، كذلك لا يطالب بتخفيض مدّة الخدمة الوطنيّة، وهذا فشل ذريع تعرفه المدرسة الجزائريّة؛ لأنّها لم تزرع فيه فكرة خدمة الوطن، ولم تربّ فيه الحمية الوطنيّة، فحصل السّخط ممّا هو وطنيّ في كلّ القطاعات، بل ومن كلّ منتج وطنيّ. فالمدرسة هي أساس بناء المجتمع، فإذا صلحت المدرسة يصلح المجتمع، ويصحّ العكس كذلك.

10/4. استيراد الأفكار والنّظريات دون تكييف، ال وربّما دون فهم: إنّ العلم ملك للمستعمل، والعلم والنّظريات لا موطن لهما، ولكن يجب العلم كذلك بأنّ الأفكار والنّظريات مرتبطة بأشخاصها وبيئتها ولغتها، وأنّ استيرادها ليس مانعاً حالة ما تمّ التعرف على صلاحيتها في المجتمع المقبل على التّطبيق عليه، وإذا كانت تصلح للبيئة التي يتمّ التّطبيق عليها. وليست ضد استيراد الأفكار والنّظريات بقدر ما أريد التّركيز على مسألة التّكييف

¹ محمود السّيد، دراسات تربويّة. دمشق: 2010، وزارة الثّقافة، منشورات الهيئة العامّة السّورية للكتاب،

والفهم؛ فهو العامل الحاسم في نجاح أية فكرة مستوردة. ثمّ ما الداعي إلى استيراد فكرة أجنبية إذا كانت هناك أفكار وطنية ملائمة، ولكن الأسف أننا ما نزال في دائرة المغلوب مولع بالغالب في أفكاره ونظرياته ولغته، فنملك روح القبول للأجنبي وبالأجنبي لأنه أجنبي. وفي هذه النقطة كان عليّ تقديم فكرة عن استعصاء تطبيق المقاربة بالكفاءات نظراً لعدم فهمها بشكل لائق. جميل جداً أن نسترد النظريات أو الأفكار النيرة، وجميل كذلك أن نخضعها لخصوصياته، والأجمل أنه عندما نسترد فكرة/ نظرية من بلد من البلاد أن نوفر لها ذات الشروط التي وجدت بها في بلدها، ونفس الظروف المناخية والعقلية كي تنجح، ولكي لا ننفخ في الرماد. ولكن للأسف أنه نستورد أفكاراً ونحاول تجزئتها ثمّ نتراجع عنها، بل لا نوجد لها نفس الشروط التي أبانت عن نجاحها في بلدها، ومن هنا نقع دائماً في تجارب وراء تجارب، ونتراجع عنها بعد تطبيقها، ونقول: إن التجربة فاشلة. والأدهى أن بعض التجارب لا نتركها تعمّر كثيراً، ثمّ لا نعمل بطريقة نفعيّة حيث تقع التجربة على مجتمع ضيق فإذا أبانت عن جوانب إيجابية تُعمّم؛ وإلاّ كان العكس فإن أثرها سيكون محدوداً.

110/4. عدم فهم المقاربة بالكفايات: منذ إصلاحات 2003 تمّ اعتماد المقاربة بالكفاءات كركيزة منهجية وألية للمناهج الجديدة، بعد أن كان العمل بالمقاربة بالأهداف في سابق هذا الوقت. إنّ المقاربة بالكفايات يعني رهان الجودة في التعليم؛ مقارنة نعتدها حالياً أكثر الدول؛ لأنها أبانت عن مُخرجات مقبولة من خلال البرامج التعليمية القابلة للملاحظة والقياس، وأنها تجزئ المعرفة إلى أهداف تربويّة عديدة، وهذا لم يتحقّق في المقاربة بالأهداف التي تركز في التّقييم على منتج التعليم بدل الاهتمام بسيرورة العمليات الفكرية المقاربة "كيفية دراسة مشكل أو معالجة أو بلوغ غاية... وترتبط بنظرة الدّارس إلى العالم الفكري الذي يحبده فيه لحظة معيّنة وترتكز كلّ مقارنة على استراتيجية للعمل"¹. لذا من المستحسن أن يتمّ اعتماد المقاربة بالكفاءات لتمكين المتعلّم أدوات التعلّم مدى الحياة بالتركيز على قدراته، وهي من الرّهانات الجوهرية المعاصرة وهي معرفة التّصرّف -Savoir agir. والمقاربة بالكفايات من الكفاية التي تعني القدرة؛ وهي إمكانية شخص ما، وتعبئة

1. عبد اللطيف الفاربي وآخرون، معجم علوم التربية مصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك، ط1.

المغرب: 1994، مطبعة النجاح الجديدة، سلسلة علوم التربية 109. ص 21.

مجموعة مندمجة من الموارد من أجل حلّ وضعية داخل وضعيات. والمقاربة بالكفايات تتطوّر انطلاقاً من:

◀ وضعيات Situations

◀ التّصرّف الكفاء L'agir compétent

◀ ذكاء الوضعيات Intelligence des situations

لقد اعتمدت وزارة التّربية الوطنيّة المقاربة بالكفايات بوصفها مدخلاً أساسياً للإصلاح التّربويّ في عمليّة مراجعة مناهج وبرامج المواد الدّراسيّة، وهي اختيار تربويّ يستند إلى نظام متكامل ومندمج من المعارف والخبرات والمهارات والتي تتيح للمتعلّم ضمن وضعية مركّبة إنجاز المهمّة والتصرّف السليم بشكل ملائم وصولاً إلى الحلّ المنشود أو إلى حلّ تتطلّبه الوضع "لقد اختارت وزارة التّربية مرجعيّة تعتبر جديدة بالنّسبة إلى ما هو معمول به اليوم، سواء في بناء البرامج أو في ممارسات القسم؛ حيث اختارت المقاربة بالكفاءات على غرار عدة أنظمة تربويّة أخرى في العالم قصد إعطاء نفس جديد وتغيير بعض الممارسات وتجديدها لمواكبة التّطوّر السّريع للعالم"¹ ورأت فيها مقاربة للاندماج في عالم جديد؛ عالم المنافسة واقتصاد السّوق، وكسب رهان التّقدّم عن طريق غرس ثقافة الاقتدار لدى المتعلّم، وإكسابه معارف تتّسم بالجودة والملاءمة. هذا جيّد، فمتعلّم اليوم يُطلب منه مساهمة الأفضل والأجود، ويطلب منه التّخطيط للمواقف، والعمل بطريق المشاريع والانشغال بالبحث عن حلول لمشاكل.

إنّ هذا العصر استدعى تكييف المناهج مع متطلّبات العصر، واستدعى اعتماد المقاربة بالكفايات التي لا تعني التّراكم المعرفي بقدر ما تركز على إعادة تنظيم مستمرّ للمكتسبات السابقة حتى تصبح المعارف الجديدة قابلة للإدماج، وهذا ضمن "تدبير مواقف التعلّم، وتطوير الاستعداد، وتدبير تدرّج المكتسبات وإشراك المتعلّم في مختلف الأعمال، والعمل بطريقة المجموعات، ومواجهة الواجبات المهنيّة، والتّواصل مع أولياء الأمور،

1. بوبكر خيشان وآخرون، دليل المعلّم (اللّغة العربيّة) ط3 معدّلة. الجزائر: 2009، الديوان الوطنيّ

للمطبوعات المدرسيّة ومنشورات الشّهاب، ص 5.

وتوظيف الآليات المعاصرة، وتدريب التّكوين المستمر¹. ولكن هل استطاع الموجهون والمعلّمون فهم آليات المقاربة بالكفايات؟ من الصّعوبات التي واجهتها هذه الفئات عدم الفهم الجيّد لهذه المقاربة، وقد حصل تباين في أداء المفتشين والتّربويين لها، كما أنّ التّغيير في المقاربة بالأهداف إلى المقاربة بالكفايات كان جيّداً حيث يجب أن يحصل تغيير في المناهج وفي الكتاب المدرسيّ، وكذلك أن تكون للمدرس كفاية معرفيّة بالكفايات، وأن يُشرك في هذا التّغيير، على أنّ كلّ إصلاح غير مدعوم من المعلّمين يمكن أن يتعرّض للرّفص أو للنقص. فلا يجب أن نخاف الحقيقة من أن نقول: هناك صعوبات لتطبيق المقاربة بالكفايات، ونشهد بأن العمل على فهمها قائم من قبل المدرسين، والعمل على تطبيقها يدفع بالمدرسة الجزائريّة إلى وضع إيجابي.

210/4. عدم تجسيد مهارات التعلّم الذاتيّ: إنّ عدم فهم المقاربة بالكفايات أدّى إلى عدم تجسيد مهارات التعلّم الذاتيّ الذي هو أساس التعلّم المستمرّ مدى الحياة، وهو من الأشياء التي تتطلّبها عمليّة التّناميّة البشريّة، ويستلزمها العصر ضمن المقاربات بالكفايات. وإنّه من المؤسف أنّ مدرستنا في ظلّ الإصلاحات لم تغرس حبّ المطالعة والقراءة الحرّة والاعتناء بالمكتبات المدرسيّة، كما لم تستطع أن تركز على اكتساب المهارات اللّغويّة التي تعطي للحفظ مقامه، وللتذكّر والاسترجاع مقامهما، وهذا ليس على حساب اكتساب المهارات اللّغويّة، فلا بدّ أولاً من المراس والمران اللّغويّ، وتطبيق المعرفة لتكوين العادات اللّغويّة، ثمّ يأتي الحفظ الذي هو نوع من التّرسّيخ، ولا يعني الحفظ من أجل الاسترجاع دون فهم كما كان في الطرائق التّلقينيّة القديمة، وهذا كلّه أقبر ولم ترتع في جوانبها التّطبيقية في مدرسة وطنيّة جديدة مبنية على أسس معاصرة.

2. مجموعة من الأساتذة والباحثين، مجلة علوم التّربيّة، ط1. المغرب: 2007، مطبعة النّجاح الجديدة

بالدار البيضاء، العدد الخاصّ (التّدرّيس بالكفايات بهان على جودة التّعليم)

لمزيد من الاطلاع على ما له علاقة بالموضوع، يمكن مسح QR لكتابنا الموسوم (مقاربات منهجية).



11/4. تقديم تدريس الفرنسية إلى السنة الثانية: أتحّد عن تعلّم اللّغة الأجنبيّة في المدرسة الجزائرية لا عن تدريس اللّغة الأجنبيّة وهي صورة عن غربتنا الحضارية، فتعلّم اللّغة الأجنبيّة عندنا كان قائماً في التّعليم الأساسيّ في السنة الرابعة، وهذا تجسيد لأكثر الآراء التربويّة العلميّة المعاصرة التي ترى ضرورة تأخير تعلّم اللّغات الأجنبيّة بحجّة أنّ التّلميذ يتطلّب منه أربع أو خمس سنوات يقضيها في تعلّم لغته حتى يتمكّن من السيطرة على آلياتها النّحوية، وعند ذلك يمكن له أن يتعلّم لغات أخرى ولا حرج في ذلك. وهذا يعني أنّ اللّغة الثانية لا تدخل الضيم على اللّغة الأولى (الرّسميّة) ولا يقع التّلميذ في انقسام لغويّ أو خليط نطقي أو كتابي بين نظامين مختلفين. وأثبتت الدّراسات المعاصرة أنّ تعلّم اللّغة الثانية في المرحلة الأولى تعمل على الانجراف اللّغويّ؛ حيث يتمّ بعد مدّة التخلّي عن خصائص اللّغة الأمّ؛ لأنّها لم تؤخذ أخذاً جيّداً، فيتمّ التداخل اللّغويّ، ويكون ذلك على حساب اللّغة الأمّ

دائماً¹. وخوف الوقوع في هذا الأمر وجدنا أمماً متقدّمة تؤخّر تعليم اللّغات الأجنبيّة إلى مرحلة ما بعد الابتدائيّ بناء على التجارب التي أبانت عن سوء تقديم تعلّم اللّغات الأجنبيّة، وهذا ما لمسناه في أكثر الدّول. وفي إصلاحنا التربويّ المعاصر يُزحج الفرنسيّة من السّنة الرّابعة إلى السّنة الثّانية، ثمّ يرفعها إلى السّنة الثّالثة، ودون سابق إنذار، بل دون دراسات جادة مدعّمة بنظريات أبانت عن ذلك التقديم.

ويجب العلم بأنّ الجزائر في وضعها الرّاهن نجد التّلميذ لم يستوعب نظام لغته الأوّليّ، ونضيف له نظام لغة ثانية وثالثة (المازيغيّة) أليس هذا تشويشاً على ذهن التّلميذ الذي أصبح لا يتقن أية لغة، بدليل الدّفعة الأوّليّ للإصلاحات والتي عتبت الجامعة عامّ 2012م فليس لها في الجانب اللّغويّ إلّا القليل. وإنّته من الضّروريّ تأخير تعلّم اللّغات الأجنبيّة إلى ما بعد السّنة الثّانية، وبخاصّة مع تعلّم المازيغيّة، وهذا ما أكّده الأبحاث الجادة على أنّ تعليم اللّغات الأجنبيّة في سنّ مبكّرة يؤثّر سلباً على تعلّم اللّغة الرّسميّة وثقافتها، وأنّ التّعلّم الوافد يحمل أبعاداً نفسيّة واجتماعيّة وأثراً لها مقام في نفس المتلقي، ومنها التّشويش الدّهنيّ والنّفسيّ واضطراب الهويّة والاعتراب الاجتماعيّ، كما "كشفت دراسات عن نتائج وخيمة حالة ما إذا درس التّلميذ في المرحلة الابتدائيّة بغير لغته، فيتكوّن عنده:

1. تنمية الشّعور بقصور لغته؛
2. ضمور الشّعور بالهويّة؛
3. الهيمنة والتّبعيّة الثّقافيّة؛
4. الاعتراب الثّقافي؛
5. تثبيت التّمايز الطّبقيّ وتهديد التّماسك الاجتماعيّ؛
6. تدنّي مستوى التّحصيل الدّراسي².

1. بشير أحمد سعيد+ أحمد أحمد التّويصري، مصطلحات علم الأصوات عند علماء العربيّة والمحدثين، نقد ومقارنة. ليبيا: 2004، دار الكتب الوطنيّة بينغازي، ص 3428.

1. ينظر: نادية يوسف كمال، التّعليم باللّغات الأجنبيّة في المرحلة الابتدائيّة. الإمارات العربيّة: 2001، منشورات جمعية حماية اللّغة العربيّة، سلسلة أبحاث لغويّة (1).

ونسلم بعض الكلام ممن يدافعون عن تقديم اللغة الأجنبية ضارين أمثلة من دول عربية مثل الأردن والسعودية، فنقول لهم: إنَّ المقارنة جيّدة لو كانت من دول متقدّمة، فهل البلدان متقدّمان، فإذا جاز القياس على الدّول العربيّة فنقيس على تونس أو سورية أو السودان، وهي من البلاد التي حصلت الرتب الجيّدة في تقرير التّنميّة البشريّة لعام 2009م. بل إنَّ تونس احتلت الرتبة الأولى عربيّاً، ويجوز القياس على الدّول الأوربيّة التي تؤخّر تعلّم اللّغات، إضافة إلى تنوع واختيار اللّغة المرغوب فيها ضمن قائمة باللّغات المتقدّمة، ويضاف إلى ذلك أن يكون القياس في كلّ شيء، فأمثال تلك الدّول تقدّم أولاً اللّغة الإنكليزيّة، ثمّ تضع قائمة إضافيّة باللّغات العلميّة ولولي التّلميذ حريّة اختيار اللّغة المرغوب فيها.

12/4. تخفيف الحجم السّاعي: من المبرّرات التي رأتها وزارة التّربيّة في مجال التّخفيف السّاعي الأسبوعيّ للمواد الدّراسيّة أنّ التّخفيف له نجاعة هامة قصد تقليص التّلميذ من الضغط "في إطار مواصلة إصلاح المناهج التّعليمية قصد تحقيق نجاعة قصوى... بغرض إحداث انسجام شامل بين المضامين المقرّرة في المناهج والتّوقيت المخصّص لها... اعتماد حصص ذات 45 دقيقة ضماناً للفعالية واحتراماً لقدرات الاستيعاب لدى التّلاميذ"¹ كما أردفت بمجموعة من التحليلات وهي:

إحداث انسجام عام وعقلنة في شبكة المواقيت؛

. تخصيص فضاء زمني ضمن التّوقيت الأسبوعي لأنشطة المعالجة البيداغوجيّة والدعم في التّعليم الابتدائيّ؛

. ضبط التّوقيت المخصّص للدراسة الفعلية في الفصول الدّراسيّة الثلاثة؛

. اعتماد حصص ذات 45 دقيقة بدلاً من حصص ذات 60 دقيقة ضماناً للفعالية وتجنّباً

للرتابة والملل واحتراماً لقدرات الاستيعاب لدى التّلاميذ؛

. تخصيص 15 دقيقة يومياً للتّربيّة الخلقية سيحدّد مضمونها لاحقاً.

وقد أردف هذا بشبكة استعمال التّوقيت التّخفيفي كما يلي².

2. مراسلة وزارة التّربيّة إلى مديريات التّربيّة الولائيّة، بتاريخ: 4 جوان 2008م.

1. قرار رقم 17 مؤرّخ في 20 جوان 2011، يتضمّن إقرار موادّ التّعليم والمناهج التّعليمية لمرحلة التّعليم

الابتدائيّ.

السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	المواد التعليمية
8سا و15د	8سا و15د	9سا	11سا و15د	11سا و15د	اللغة العربية
3سا	3سا	///	///	///	اللغة الأمازيغية
4سا و30د	4سا و30د	3سا	///	///	اللغة الفرنسية

وهذا جيد حالة ما إذا كانت في كل حي سكني حديقة الأطفال يرتادها أطفال ما بين السنة الثالثة إلى الرابعة، وحالة ما إذا كان التعليم التحضيري إجباريا من السنة الرابعة إلى السنة السادسة، ولكن إذا لم تتوفر شروط بقاء التلميذ في مدرسته يتعلم باستمرار، وهي القاعدة الأمّ للمقاربة بالكفايات، فليس من الضروري أن ننقص لهم الحجم الساعي. فلقد درسنا ودرّسنا 30 ساعة في الأسبوع. وما كان ذلك كافياً في الوقت الذي لم تكن هناك انشغالات العصر، فكيف الحال الآن بتخفيف يعود لفائدة أشياء لا تخصّ دراسته. ولا يعني هذا أن نشغل التلميذ كلّ الوقت، بل أن نمكّنه التعليم المستمرّ والذاتي عن طريق توفير تلك الشّروط الموضوعية التي لم تعمل المدرسة الجزائرية على تحقيقها؛ نظراً للكّم الهائل من المتمدرسين.

ولكن لو نقف وقفة حسابية لهذا التقليل لنرى كم أسبوعاً يدرسه التلميذ، فنرى أنّه يدرس ما يلي:

2. أسبوعان من شهر سبتمبر؛
4. أسابيع من شهر أكتوبر؛
3. أسابيع من شهر نوفمبر. علماً أنّ هذه السنة (2011) حُذف أسبوع من العطلة السابقة؛

3. أسبوعان من شهر ديسمبر؛
3. أسابيع من شهر جانفي؛
4. أسابيع من شهر فبراير؛
2. أسبوعان من شهر مارس؛
4. أسابيع من شهر أفريل؛

1. أسبوع من شهر مايو.

فيكون العدد الإجمالي: 26 أسبوعاً من أصل 52 في السنة. أي يدرس التلميذ عندنا نصف السنة فقط، دون التفصيل أكثر في أنّ 26 أسبوعاً هي افتراضية؛ حيث إنّ شهر رمضان تتقلّص فيه الحصص إلى نصف السّاعة. وأنّ الامتحانات تأخذ ما تأخذ من هذه الأسابيع، دون حساب التأخير وغيابات المعلّمين والعطل الدّينيّة والعطل الوطنيّة، وغلق المدارس قبل يوم أو يومين في الانتخابات، والاجتماعات، وأيام التّكوين، وزيارات المرضى الأقرباء في المشافي، والتوقّف في بعض المناطق في الجنازات، وعبادة الأقرباء نهراً جهاراً... فنرى أنّنا نكرّس العطل في العطل، ونزيد تمديد العطل. فهل بعد هذا نجد المدرسة الجزائريّة على غرار المدارس الأجنبيّة؛ حيث نجد الياباني يدرّس 40 أسبوعاً في السنة، والفرنسيّ 36 أسبوعاً، والأردني 34 أسبوعاً، والسّعودي 34 أسبوعاً، وإذا حدث أو وقع تأخير أو غياب فهناك المستخلف، وهناك التّعويض المتأخّر أو المسبق، فنحن لا نعمل بهذا بتاتاً، فمدارسنا أشبعت عطلاً... وتأمّلوا فإنّنا بعيّدون عن أمثالنا من الجيران في هذا المجال، ومع ذلك نقول: علينا أن نقلّص من الحجم السّاعي، ونقلّص من المواد، ونحدّد العتبة، فهل فكّرنا في كيفية التعويض، وهل عملنا مرة واحدة على تدريس البرنامج، وهل أقمنا مقابلة بيننا وبين غيرنا من المنظومات التّربويّة. ولا أخفي الجزائريّ أنّ هذا العمل ليس فيه العلميّة ولا فيه المصداقية، ولا فيه التّخفيف على التلميذ. نعم نخفّف على التلميذ الذي أناطت به حمولة كبيرة من المواد أو الأشغال، فكيف نخفّف على الذي لم يتحمّل ثقلاً!

وبصراحة فإنّ التلميذ في المرحلة الابتدائيّة حسب هذه الإصلاحات تنتهي دروسه صباحاً على السّاعة الحادية عشرة، وينتظر الأكل، فهل يوجد الأكل في كلّ مدارسنا، وهل تتحكّم المدارس في عدم إخراج التلاميذ للشوارع. وينتظر حتى السّاعة الواحدة، ثمّ يستأنف دروسه المسائيّة إلى غاية الثّانيّة والنّصف، ثمّ ينتهي يومه. فأين يذهب بعد ذلك؟ صحيح إنّ المصلحين فكّروا في تشغيل التلميذ بين الوقتين، وفي المساء بتشغيله في الترفيه العلميّ أو الأدبيّ أو الرّياضيّ. ولكن صرحاء مع أنفسنا، فإنّ المدرسة تتخلّص من التلاميذ بانتهاء الوقت، وإن حدث أنّه وُجد نشاط فأيّ نشاط؟ ولست أدري هل يتحرى المسؤولون الواقع وهل يسمعون لشكاوى الأولياء، وأنا أسمعهم بأنّ الدّولة تريد التخلّص من أولادنا، فمن يأتي بالأولاد في هذا التّوقيت والأولياء في عمل... وهل يرون ما تعانیه الأمهات من رمي المدارس

للتلاميذ إلى البيوت، وهل يدري القائمون بأنّ هذا الفعل قد يكون جيّداً بعد أن تجرى تجربة ضيقة في ولاية واحدة، فإذا أبان عن نجاح يعمل على تعميمه، فأى قرارات تتخذ، وأي قوانين تستورد من بلد وتطبّق على بلد... ولست أدري أين الخلل في النظام القديم، فهو مثالي وجيّد، بل نظام علميّ يمكّن التلميذ من الحدود الوسطى في كلّ شيء فهل نصلح بهذا الضياع؟

هل فكّرنا في كيفية التّقليص من كثرة الفروض والامتحانات؟

هل فكّرنا كيف نجعل مدرستنا تشتغل في شهر مايو وفي شهر جوان بشكل عادٍ؟

هل فكّرنا كيف نجعل شهر رمضان مثله مثل الأشهر الأخرى؟

هل فكّرنا كيف تنطلق الدّروس انطلاقاً عادية دون المقدمات الطّويلة؟

هل فكّرنا في جعل مدارسنا تشتغل تحت أيّ ظرف طبيعيّ؟

هل قارنا أنفسنا بغيرنا في هذا المجال؟

تلك وخزات ضميريّة لمن يرومون التّقليص في وقت لسنا بحاجة إلى تقليص، بل نحن في حاجة إلى تدعيم. أولادنا بحاجة إلى التّعليم في كثير من الأحوال، بحاجة إلى تكثيف الجهود وتنويعها، بحاجة إلى حملات متتالية في كلّ الأوقات لاستدراك التّأخير، بحاجة إلى تهيئة المدارس أن تشتغل في الحرّ وفي البرد وفي اللّيل، وعلى صاحب القرار أن يوجد الأرضية لذلك، وما ذلك بعزيز على دولتنا دولة الخيرات.

13/4. تكرار إعادة السّنوات: تلعب الإصلاحات على أنّ التّلميذ عليه أن يقرأ وجاز له

أن يعيد السّنة لأكثر من مرة، والمهمّ أن يبقى التّلميذ الفاشل/ الرّاسب في المدرسة علّه ينجح أو ينتقل، دون التّفكير في التّوجيه الصحيح في مبدأ الأمر، أو توجيهه إلى المهن أو إلى الحياة المدنيّة أو إلى قطاعات أخرى. فمن المهازل الكبيرة أن نجد في بعض الثّانويات أساتذة بعمر يقرب كثيراً إلى عمر الطّلاب، لأنّ قانون الثّانوية يسمح للتّلميذ بتكرار الإعادات مهما بلغ به العمر، وهذا غير طائل في المنظومات التّربويّة العالميّة. جميل أن نعطي الفرص لأولادنا في تكرار السّنة مرة واحدة لبعض الذين عثروا، أما أن تكون قانوناً مكتسباً، فهذا مخلّ بأداء عمليات التّربيّة والتّعليم.

تعليق: صحيح لا يمكن أن نعلّق كلّ هذا الفشل أو هذه المشاكل على المدرسة وحدها،

ولكن تتحمّل المدرسة الجزء الكبير منها، فالمدرسة هي العلامة البارزة على النّجاح أو الفشل

مثلما يوجد لدى الأسيويين الناجحين، إلا أنّ مسؤولية الفشل تساهم فيها سلسلة من القطاعات، بشكل من الأشكال. وهكذا يتطلب الإصلاح تفعيل كلّ الوزارات والقطاعات، وضرورة تدخل القطاع الخاصّ في التّمويل وإنقاص التكلفة عن كاهل الدّولة وضمان تشغيل متخرجين بدون تأهيل، وضرورة انخراط الآباء والمسؤولين والأئمة ومختلف الشّرائح في تفعيل حراك المدرسة. ومن هنا نقرّب أنّ المدرسة الجزائية ليست على ما يرام، ومؤشرات المشهد التّعليميّ يشير إلى أنّ أوضاع المدرسة ليست في مستوى التّطلّعات. وإنّ الإصلاح التّربويّ من رهانات العصر، ولا بدّ أن يكون، ولا بدّ من تغيير نمط النّظر إلى منطلق المادة الدّراسيّة وإلى تدبير الكفايات المرتبطة بالمادة الدّراسيّة في العمق والشّمول والتّوازن، ولا بدّ من المسالمة عند الضّعف، والمسايفة عند القوّة، وليس حكم المسايفة ناسخاً لحكم المسالمة، بل كلّ منهما يجب امتثاله في مكانه وفي سياقه، يعني لا بدّ من الحزم والصّرامة.

وفي هذا المجال أضيفُ بندياً يتعلّق بضعف النّظام التّربويّ من داخله، حيث نجد الكثير من المعلّمين المتقاعدین يتوجّهون بعد تقاعدهم إلى أعمال تجارية أو رعية لا ترتبط بتاتاً بما له علاقة بالتّعليم؛ مثل التّدريس في المدارس الخاصّة/ التّعاقد مع الشؤون الدّينية/ فتح مكتبة/ قرطاسيّة/ التّفرّع للبحث وإنتاج المعارف التّربويّة... وجدت أنّهم يحملون أفكاراً غير تلك التي كانوا يعلّمون أثناء العمل، فليس همّه البحث أو الاستمرار في التّخصّص وإنتاج المعرفة في الميدان الذي قضوا فيه اثنين وثلاثين (32) عاماً يلبسون المئزر الأبيض، ويدعون إلى التّحلّي بصفات النّبيل، وعدم الوقوع في تفاهات المال، والمثاليّة في الانضباط، وكثرة العزف على خدمة الوطن... معلّمون في حالة يرثى لها، تراهم في ترهل كأنّهم عجز غابرون مكتهلون في شباههم، لا يهتمّهم إلاّ العطل والحساب للوقت الذي يدخل فيه الراتب، فلا يهتمّهم أمر التّلميذ بتاتاً، والحمد لله فهم ليسوا كُثراً، ولكنّهم مؤثرون في المحيط التّربويّ، بل يعملون على إسباغ الرّداءة على القطاع التّربويّ. وهذا كلّّه ترجمه الحمولة الثّقافيّة التي كانت المدرسة تعطّيها له وهو متعلّم ومعلّم؛ فقناعاتهم الحاليّة غير قناعاتهم الماضيّة، والغريب أنّ متقاعدين في الوزارات الأخرى يورثون أماكنهم أبناءهم حبّاً فيها وفي مهنتهم، وإنّ عملوا بالسّاعات الإضافيّة يعملون في نفس القطاع الذي تقاعدوا منه. وهذا كلّّه يعني أنّ الإصلاح لم يسهم في غرس حبّ المهنة، وحبّ تقديس العلم ومهنة المعلّم، ومداد العلماء الذي يُقاس بدم الشّهداء، وأين:

قَمْ للمعلّم وَقَه التَّبجِيلَا
أرأيتَ أشرفَ وَأجلَّ من الذي

كَأَد المعلّم أن يكونَ رسولاً
يُبيّن أنفساً وَعُقُولاً؟

وأرى هذا القول ما هو إلا شعار، فإن أصحابه يردّدونه ويعزفون عليه، ويطبّقون شيئاً آخر، فمن مطبّات المناهج الدّراسيّة المعاصرة أنّها لم تنشغل بعمق المسائل الرّوحيّة، بل بقيت تعمل على التّرفيع في هامش الأمور، وتنظر للعلوم فقط بصورة برّاقة على أنّها كلّ شيء، وبذلك كانت تقدّم حلولاً عجفاء في ظلّ غياب استراتيجيّة صحيحة تربط بين المادة والرّوح. وأمام هذا الأمر الجلل، فالمدرسة الجزائريّة بهذه الوضعيّة في خطر، فالحقّ أقول: إنّ المستوى اللّغويّ الذي كانت عليه في السّبعينيات أفضل بكثير ممّا هي عليه الآن، فهل يدري المسؤولون أنّنا نكوّن أميين في كلّ اللّغات، وهل يعلم من يهّمه الأمر أنّ التّدهور يزداد سنوياً، وهل نعلم بأنّ أبناءنا يتخرّجون من الثّانويات فلا يعرفون كتابة رسالة، أو ملء صكّ بريديّ، وهل ندري أنّنا ندري بهذه النّقائص، وندري أنّنا على شفا جرف هاو، ونحن لم نعمل على إنقاذ المدرسة التي هي وجه البلد، وهل وهل وهل... فهل من حلول تنقذ المدرسة الجزائريّة من الخطر؟ ذلك ما بصّرت به من خلال إنتاجي لبعض الأفكار الاستعجاليّة أو الحلول الإجرائيّة والتي أراها صالحة لوقف تدهور الوضع إلى ما هو أخطر، وإليكموها:

5. الحلول؟ إنّ هذه الاختلالات ما هي إلاّ أعراض إشكاليات أعمق تستدعي من الوزارة ومن المختصّين الانكباب عليها ودراستها بعمق، ذلك أنّ الإصلاح يتطلّب تشخيصاً دقيقاً، وفي ضوء التّشخيص تتحدّد مكان الخلل؛ والذي يتعيّن الانتقال إلى الفعل باتّخاذ تدابير لازمة لإعطاء نفّس جديد للإصلاح. إصلاح يقوم على المشاريع والنّتائج لا على المراسم والقرارات العموديّة، وجعل التّعليم واحتياجاته في قلب الإصلاح، واعتماد نظريّة نسقيّة فلسفيّة لاحتواء الظّاهرة التّربويّة من جميع أبعادها؛ لأنّ الفلسفة همّها التّفكير في الغايات، ومن هنا فالنّظريّة اللّغويّة تعمل على مقارنة الاتّجاه الفرديّ والاجتماعيّ والإنسانيّ، وهذا ما تقوم به الدّول المتقدّمة والتي لها تجارب ناجحة في وضع هرم للّغات المستعملة في المدرسة والمحيط. ومن هنا أطرح هذه الأفكار التي أنتجتها من خلال التّجارب النّاجحة للأمم المتقدّمة.

1/5. تسيير المرحلة الاستعجاليّة: من الضّروريّ تديير مرحلة استعجاليّة مدّتها لا تزيد عن ثلاث سنوات (3) بوضع برنامج سريع لوقف التّدهور، برنامج قابل للإنجاز في ظرف وجيز،

يكون خطوة أولية نحو تسليط الضوء على كافة أبعاد المنظومة، وسدّ الفجوات كي لا تتسع، وردّ الاعتبار لمهنة التّعليم، وترسيخ المسؤولية المشتركة، وتأهيل نظام التّوجيه مع المتطلّبات التّنمويّة، وإعادة تقوية البرنامج بتكثيف التّدريس. فكان لا بدّ من حلول استعجاليّة لما يلي:

. جعل المدرسة شأن كلّ المواطنين؛

. معالجة ظاهرة الهدر المدرسيّ؛

. القضاء على الاكتظاظ؛

. التّسريع في إدخال تدريس المعلوماتيّة؛

. معالجة غيابات وكفايات المدرسين؛

. مراجعة تقنية للبرامج؛

. بناء الجسور بين التّربيّة والتّعليم وقطاعي: التّكوين المهني والتّعليم العالي.

هي أشياء استعجاليّة تعالج بصورة سريعة، وخاصّة عندما نبحث بصيغة ديمقراطية مع من يهّمه الأمر مسألة المدرسة التي هي امتداد عميق للوطن وهي منّا وفيها، وشأن الجميع. نبحت أمر المدرسة التي هي قاسمنا المشترك، ومن وراء ذلك نجعلها قادرة على الإسهام في بناء مواطن مستعدّ لولوج الحياة المهنيّة على أكمل وجه.

2/5. تديبر مرحلة التّصحيح العميق: وهي مرحلة لا تقلّ عن عشر (10) سنوات فبعدها

تكون المدرسة شأن الجميع، يمكن للمدرسة الاستفادة من المؤسّسات المحليّة الموجودة في المجتمع، ويمكن لها جعل بعض المقرّرات المدرسيّة ومشاريع المدرسة مرتبطةً ببيئة المجتمع المحليّة وحاجاته، يتمّ فتح ملف المنظومة التّربويّة للمناقشة وإبداء الرّأي والاستماع للمعنيين، وتنصيب لجان إعادة الاعتبار للمدرسة، وفيها تعالج جودة المدرس/ جودة الكتاب/ جودة المخرجات/ جودة البرامج... إصلاح شامل للّغات المدرسة من الدّاخل بمراجعة الآليات الدّاخلية، وطرائق التّلقين، والاتكال على تهيئة مدرس ناجح الذي هو عماد مدرسة جزائريّة ناقلة للعلوم رافدها الأصالة والحداثة. كما يتمّ في هذه المرحلة التّعرّض إلى قضايا التّقويم، والوقوف عند الهنات التي تحتاج إلى محو نهائي، والعمل بالقطيعة مع التّصرّفات غير المهنيّة، حيث تعطى القيمة العلميّة للشّهادة، ويُستعاد فيها المستوى العلميّ في الدّاخل والخارج للطّالب الجزائري، وتطمح إلى نيل الرّيادة. ونشير بأنّ في هذه المرحلة يقع

التركيز على الترجمة من اللغات المتقدمة؛ وهذا لإغناء اللغة العربية، والعمل على النهوض بها بشرياً واقتصادياً واجتماعياً، والعمل على أن تنال المازيغية مقامها الوطني كلغة وطنية لها مقامها، وفيها يتم تكثيف الخرجات العلمية لجمع تراثها، والعمل على معيخته وتقعيده وإنتاج المصطلحات، كما يقع الفصل في هذه المرحلة على الترتاب اللغوي الأجنبي بوضع شبكة للغات الدولية حسب المتطلبات العلمية المعاصرة، وغض النظر عن لغة الاستعمار على أنها لغة غنيمة حرب لا يُستهان بها، هذا كلام لا يجب أن يقال إلا إذا أثبتت هذه اللغة الجانب العلمي فيها، لأننا نخطط لأجيال لاحقة، دون التفكير في الخصوصيات أو في المناصب، فنريد التجرد من الأنانية؛ لأنّ المسألة اللغوية لها أبعاد مستقبلية فيجب التخطيط الدقيق دون إكراه، ودون ماض. ولكن لا نكون إقصائيين للغات الأقطاب، فالعلم اليوم تتقاسمه اللغات من حيث: التقنيات/ علوم البحار/ علم الترجمة/ الديداكتيك/ السياحة/ الآداب/ السياسة/ التراث العالمي/ الصناعة الثقيلة/ علوم البيئة... فكل اللغات نحتاجها في اختصاصها وفي المسألة التي لها السبق والعمق. ولا يعني هذا أن نجعل المدرسة الجزائرية سوقاً للغات أو للترجمة، بل أن يكون التحكّم أصلاً للغة العربية، وألا نبقي عاجزين عن تدريس أو الترجمة من لغات الأقطاب المعاصرة، فلا نضطرّ إلى استقدام مترجم من تركيا إذا زار بلدنا وزيراً تركيًّا.

3/5. تنظير مرحلة التخطيط على المدى البعيد: وهي مرحلة أخيرة يكون فيها التخطيط للجيل القادم؛ ومدتها لا تتجاوز خمساً وعشرين سنة (25) وهي عمر الجيل، وفي هذه المدة يكون التلميذ قد خُطت ملامحه الكبرى في لغته ومنصبه ودوره في الحياة العملية، ووظيفته الاجتماعية. ولا مانع من المراجعة في بعض المسلمات عن طريق قبول التكييف، وهي سمة يجب أن تتجسّد في أفكارنا ونظرياتنا، فالإنسان ليس نمطياً ثابتاً، بل هناك مستجدات يجب أن تراعى. وما دام أنّ المرحلة لها نفس طوِيل، فإنّه ليس من العيب استكناه بعض المعالم العصرية من النظريات التربوية الغربية أو الآسيوية، ويكون العمل بطريق التكييف بناء على ما تعرفه خصوصياتنا الدينية والحضارية والتعدّد اللغوي المجسّد في واقعنا، وأمر استنساخ بعض النظريات ليس جريمة، بل هي من تلاحق الأفكار وتبادل المنافع بين الشعوب، فكذا كانت اليابان تعمل في مبدأ الاهتمام بالتنمية البشرية، وعن طريق استنساخ بعض الأفكار

سنت لنفسها منهجيات ونظريات أصبحت مثلاً في التقدّم الصنّاعي في والتحكّم في ميدان التربيّة، ونرى الياباني نموذجاً في التوازن بين الأصالة والحداثة.

4/5. تأسيس لاعتماد نظرية لغوية: إنّ المعيارية هي النظرية الأقرب إلى واقعنا اللغويّ، وإلى لغتنا وهي التي تبني في المتعلّم قواعد التّفكير الصحيح والمنهج السليم، ومن ركائزها: الأصل . الشمول . الإطلاق . الإيجاب . التكيف. وهي فكرة فلسفيّة أصيلة هدفها أنّ اللّغة ما يجب أن يتكلّمه النّاس وليست ما يتكلّمه النّاس بالفعل¹ فاللّغة معايير تُراعى. وإنّ المعيارية ترتبط بالنّحو والتّراث، وهدفها استخلاص القوانين وصياغة الأنظمة، وتصلح للّغات التّاريخيّة التي لم تنقطع عن تراثها، ومن محاسنها:

- ربط الأنماط المعاصرة بالقديمّة؛
- ارتباطها بالأصول؛
- قبولها التّكيف؛
- صلاحها لكلّ اللّغات؛
- مرونتها مع الطّروف والمستجدّات؛
- لها امتداد زمني.

ولماذا اعتماد النظرية المعيارية؟ لأنّ هذه النظرية هي الأقرب إلى اللّغات الطّبيعيّة من حيث البحث في أصولها وفروعها، ثمّ إنّ هذه النظرية تبحث في الرّصيد المعرفيّ وتستقي منه القواعد، وهذا يصلح للمازغيّة، كما أنّ هذه النظرية تعتمد على الرّصيد المعرفيّ للّغة من اللّغات، وهذا موجود في العربيّة التي لها امتداد يتجاوز 17 قرناً، ويستدعي من المتعلّم استيعاب الكثير من هذا الرّصيد عن طريق الحفظ ممّا يكوّن في المتعلّم الرّصيد اللّغويّ القديم الذي يجعله يتأقلم في مختلف المقامات والمناسبات، وهذه النظرية هي التي تكوّن التّلقين الأصيل للّغات في اعتمادها على الأصول قبل الفروع، ثمّ كيفية التّوسّع اللّغويّ بناء على المقبول منه لغة والمرفوض (المستعمل والمهمّل) وكان لا بدّ من الخروج من هذه المشكلة أن نجعل من الأصالة اللّغويّة العمود الفقريّ للارتكاز عليه لاحقاً، ثمّ الانفتاح على العالم المتقدّم دون الرّكوع لهيمنة اللّغويّة؛ حيث يتمّ العمل بالتّفعيّة المعاصرة والمصلحة المتبادلة. وإنّ التّظرية الخليليّة الحديثة للأستاذ

1. كمال بشر، دراسات في علم اللّغة. القاهرة: د ت ص 56.

(عبد الرحمن الحاج صالح) يمكن أن تكون الركيزة الأساس في التطوير اللغوي من حيث اعتمادها على:

1. الوضع والاستعمال؛

2. الباب؛

3. المثال؛

4. الأصل والفرع؛

5. الانفصال والابتداء؛

6. اللفظة والعامل¹.

وإنّ هذه النظريّة هي التي تعالج مبدأ اللغات من حيث المفاهيم الكبرى التي بنيت عليها من الأصل والفرع/ القياس/ المثال/ الوضع والاستعمال/ التمييز بين الوحدات اللغويّة السليمة عن الوحدات اللغويّة غير السليمة/ الوحدات التي يبدأ بها/ الوحدات التي لا يُوقَف عليها/ مستويات الكلام/ العوامل/ الأحكام... كما أنّ هذه النظريّة أبانت عن رفع المستوى اللغوي للمتعلّم من خلال التجارب التي أجريت على طلاب يدرسون العربيّة والفرنسيّة والإنكليزيّة، وتحتاج إلى تطبيقها على المازيغيّة، ولا شك أنّها سوف تُبين عن نتائج ناجحة مثلما نجحت في تطبيقها على اللغات السّابقة الدّكر. ويضاف إلى ذلك أنّ النظريّة لها متعلّقات باللّغة بما فيها خطّها، حيث لا بدّ من الحديث عن أمر الخطّ الذي توظّفه لغات المدرسة الجزائريّة، فالعربيّة لها خطّها، والمازيغيّة لها خطّها، والفرنسيّة لها خطّها، فالخطّ هو الرمز الحامل لتلك اللّغة، ولا يصلح خطّ لغة للغة أخرى، والشّيء الذي أريد تأكّيده هو الجانب الفّني؛ لأنّ الطّلاب عندنا لا تفهم خطوطهم، فالمدرسة رفعت يدها عن تعليم الخطّ. علماً أنّ الخطّ هو اللّسان بلا لسان، ونلاحظ سوء استخدام الخطوط؛ فلا تمييز بين الإطالة والاستقامة، ولا بين متشابه الحروف... خربشات لا تُقرأ، كتابات تحتاج إلى صاحبها ليشرّفها، ولا يعني هذا أنّي أدعو مدرستنا للاهتمام بتكوين أمثال: ابن مقلّة أو حامد الأمدي أو ياقوت المستعصي أو ابن البوّاب أو سيّد إبراهيم أو محمد راسم... بل أدعوها أن تتعلّم التّلاميذ

¹ صالح بلعيد، مقالات لغويّة. الجزائر: 2004، دار هومة للطبع والنّشر والتوزيع، ص 7861.

تحسين كتاباتهم وقراءتها قراءة صحيحة، ومراعاة الخصائص الشكلية للخط الذي يجسّد اللغة، علماً أنّه منذ غيّب تدريس الخطّ ضاع جمال كتابة اللّغات.

5/5. اعتماد تراتب عموديّ لسانيّ وطنيّ: بناء على التّفريق بين اللّغة الرّسميّة واللّغة الوطنيّة واللّغة الأجنبيّة، كان لا بدّ من اقتراح تراتب لسانيّ وطنيّ وفق المعايير الدّولية التي تنصّ على ضرورة إنزال اللّغة الرّسميّة المكانة الأولى، ثمّ اللّغة الوطنيّة في المقام الثاني، وأخيراً اللّغات الأجنبيّة. ولماذا هذا التراتب؟ إنّه من المؤسّس أن نقول: بأنّ المدرسة هي العمود المضيء في المؤسّسة، فإذا أظلم هذا العمود باتت المؤسّسة في الظلام. والمؤسّسة الاجتماعيّة في هذا النّظام هي اللّغة الجامعة، ثمّ اللّغة الوطنيّة، ثمّ اللّغات الأجنبيّة (بصيغة الجمع) خوف أن يقع الاحتكار في لاحق من الزّمان، كما هو الآن احتكار/ هيمنة الفرنسيّة، ولهذا فاقتراحي يكون وفق التّالي:



ولتوضيح هذا الترتاب العموديّ اللسانيّ أفيد القارئ بأنّه من الضّروريّ إمعان التفكير في وظائف اللّغات، وهو ضمان شروط نجاح تعدديّة لغويّة جامعة بين مقتضيات المحليّة ومتطلّبات الانفتاح، فيحتاج هذا التّعّد إلى تدبير عمليّ علميّ يأخذ في الاعتبار الأبعاد الحضاريّة والتاريخيّة والمعاصرة:

العربيّة: كلّ الأمم تضع سلامة اللّغة الأمّ هي الأساس؛ حيث تضع لها علامة أو مُعامل أعلى يقع الاهتمام بها وفيها، والرّاسب في الجانب اللّغويّ راسب مهما حصل من العلامات، وهكذا يفعل الألمان والفرنسيّون. فمن الضّروريّ الاهتمام باللّغة الأمّ (العربيّة) باعتبارها لغة رسميّة لها صفة الرمز والعلم وتوّلّى لها العناية في التّدريس في كلّ المراحل وفي مراكز البحوث والدراسات المتقدّمة، ولا يعني الانغلاق على الثقافات الأخرى، ولكن أن تكون لها السّيادة باعتبارها لغة الجميع والقاسم المشترك، وهذا المقام حصلت عليه بفضل مزاياها التّاليّة: أداؤها لوظيفة التّواصل في كلّ الميادين، أداؤها لوظيفة التّربية والتّكوين، أداؤها لعمليّة الإعلام، أداؤها لخصائص التّثقيف، جمعها وشملها الوطنيّ والعربيّ في وحدة وانسجام، كلّ ذلك يجعل منها اللّغة التي تعمل على التّناغم المجتمعيّ وعلى أنّها لغة الانسجام التّقافيّ والسّياسيّ لبناء كيان وطنيّ قويّ ومتماسك. ومع ذلك تحتاج إلى:

◀ التّفاد إلى مصادر المعرفة؛

◀ الحاجة إلى استيعاب المعرفة؛

◀ الحاجة إلى التّطوير الدّاخلي.

المازيغيّة: تملك المازيغيّة مواطن القوّة ومؤشّرات الحدّثة والانفتاح، وهي لغة وطنيّة يكون لها امتداد لدى ناطقيها وساكنيها، وتعمل على التقارب بين لغة المدرسة ولغة البيت. وأنّ تدريسها يكون مبنياً على أسس واقعية تنطلق من نظرة شاملة لمكوّنات المجتمع الجزائريّ المتعدّد اللّغات والمنصهر مع الثقافات المجاورة في إطار من التّسامح والتّعّد، وهي السّمة البارزة للجزائريّين. المازيغيّة لغة ليست إجباريّة في التّعليم، ولها ساعات إضافية، وكان من الضّروريّ أن يقع الاهتمام بالثقافة المازيغيّة في ميدان البحوث والإعلام، وتكون لغة مستعملة لدى المؤسّسات الوطنيّة، ولا تحتاج إلى مُترجم في مناطقها. وهذا ما يجعل منها الكيان الحاضر في أنّها لا تستغل من الأطراف التي تريد لعب دور السّياسة في أنّ المواطن الجزائريّ يعيش الغربة اللّغويّة في وطنه.

. اللغات الأجنبية: أن يكون التفعيل الحقيقي للغات ضمن ترابطة لغوية أجنبية أخذاً بالمنفعة الوطنية، في أنّ الإنكليزية خيار عالمي واستراتيجي لا محيد عنه. ثمّ أن يكون الخيار اللغوي في أنّ الاستفادة تكون من مختلف اللغات، فلا نستثني بالخصوص اللغات الشرقية، ولا نستخف من الإسبانية، ونهمل اللغة الألمانية، وعلينا أخذ العلم من الصينية، ومن الضروري الاستفادة من البرتغالية، وعلينا نشدان العلم من الروسية، ولا ندع اللغة الإيطالية... وعلينا دائماً أن نكون نفعين بمراعاة المصالح اللغوية المرسله، كما نعمل على مراعاة التغيرات التي تأتي على اللغات بين الحين والآخر؛ حيث اللغات تعوم أحياناً وتتقهقر في أحيان أخرى.

. الخاتمة: من وراء هذا المقال أستهدف ضرورة مراجعة صيغة الإصلاحات (إصلاح الإصلاحات) لا التراجع عنها، ومن الضروري كذلك تدبير التفكير في الحمولة اللغوية الأصلية التي يجب أن يحملها التلميذ من الدراسة الابتدائية، وهذه الحمولة اللغوية كان يجب أن تزداد نمواً في المرحلة المتوسطة/الإكمالية، وتكتمل في المرحلة الثانوية، فما أن يعتب الجامعة إلا ويجد العدة جاهزة للتواصل والكتابة والتحدث والانتقال اللغوي من لغة لأخرى دون عائق لغوي، ودون إدخال الكلمات الأجنبية في أماكن لا يستدعيها المقام. وبذلك يمكن أن يعود لنا صفاؤنا اللغوي، ونصبح نملك استعمال اللغات استعمالاً مقبولاً إن لم أقل جيداً. وهذا هو الهدف من الإصلاح التربوي الذي هو تقديم علاج وتطوير النظام التربوي وفقاً لآليات المعاصرة ولبنيات الاندماج والاتساق لتحقيق مردود أفضل من السابق.

ومن وراء هذا فأرى؛ ضرورة زيادة مساحة عدد الساعات التي تستخدّم العربية في وسائل الإعلام لترسيخ ملكات النمو اللغوي والمهارات اللغوية والقدرة على الإبداع لدى السامعين والمتعلمين، وعلى وسائل الإعلام بثّ الوعي في نفوس الناس وإقناعهم بأنّ العربية لا تقلّ أهمية عن غيرها من اللغات التي يعتزّ بها أهلها ويستعملونها في تدريس العلوم. وإنّ التعلم بالعربية لا يدعو إلى الانغلاق وعدم التفتّح على علوم اللغات، وأنّ التعليم باللغات الأجنبية يؤثر في طرائق التفكير والتعبير، فهل نخرج من مركب النقص إزاء ثقافة الآخر، ونعكف على خدمة لغتنا رمز الوحدة والتنمية. وإنّ الإصرار على التعليم بالأجنبية يعني الحرمان من الحقّ اللغوي ومن المواطنة اللغوية ومن الشعور بالهوية. كما أنّ اللغة المازيغية هي عملتنا التي لا يمكن الاستغناء عنها، فلا بدّ من ترقيتها عبر النزول إلى الميدان لجمع تراثها، والسعي إلى

استعمالها في وسائل الإعلام دفعاً بها نحو القبول الوطني؛ على أن تكون أختاً للعربية لا عدوة ولا ضرة، كما لا ننغلق على لغة أجنبية واحدة، وذلك ما يجعلنا تبّعاً، وهذا أمر مشين لنا، فالمجال اللغوي مفتوح أمام اللغات في مختلف الاختصاصات، فنكون نفعيين وجادين؛ حيث مصلحتنا فثمة اللغة الأجنبية المنشودة.

.المقترحات:

.وضع سلمٍ تراتبيٍّ وطنيٍّ لمقام اللغات: عربيةً فمازيغيةً ثمّ اللغات الأجنبيةّة؛
.الاهتمام بالمازيغية ترقية وثقافة، وتدريبها ضمن أرومتها اللغوية: السامية الحامية؛
.إدراج مادة الترجمة من وإلى العربية في كلّ الاختصاصات؛
.تدريس مادة المصطلحات بالعربية في الفروع العلمية؛
.إدخال تدريس مادة المعلوماتية بالعربية في المدرسة؛
.العمل بالنفعيّة اللغوية في تعلّم اللغات الأجنبيةّة؛
.اختيار اللغة الأجنبيةّة في الابتدائيّ من قبل الأولياء؛
.التنوع في تدريس اللغات في المراحل الجامعية بناء على الاستحواد اللغويّ للغة الأقطاب.

كتابي الموسوم (الاهتمام بلغة الأمة) – العبرة من الفرنسيين- ولمزيد من المعلومات يمكن قراءته عبر شفرة الاستجابة السريعة QR.



التَّخْطِيطُ اللِّغَوِيُّ الْمُنْشَوْدُ[♥]

إنَّ التَّخْطِيطَ فِي بُعدِهِ العَامِّ يَمَثَلُ حِجْرَ الزَّاوِيَةِ فِي كَلِّ الدَّوْلِ بِمَا فِيهَا الدَّوْلُ المَتَقَدِّمَةُ حيثُ تخضع كَلِّ القِطَاعَاتِ وَالوِزَارَاتِ لِمُخَطِّطِ مَدْرُوسِ مَبْنِيٍّ عَلى أَهْدَافٍ لِتَحْقِيقِ غَايَاتٍ، وَفِي ذَاتِ الوَقْتِ يَكُونُ التَّخْطِيطُ وَسِيلَةً مِنْ وَسَائِلِ تَرْشِيدِ وَعَقْلَنَةِ التَّوَقُّعَاتِ، وَوَسِيلَةً إِصْلَاحٍ وَتَجْدِيدٍ؛ فَأَنَّ تُخَطِّطُ يَعْنِي أَنْ تَتَصَوَّرَ المَسْتَقْبَلَ، وَتَنْظُرُ بِعَمقٍ فِي كَلِّ آيَاتِهِ: مِمَارَسَةً وَاضِحَةً، النَّظْرَ فِي طَرَائِقِ التَّنْفِيزِ اسْتِحْضَارِ الآلِيَّاتِ وَالوَسَائِلِ المَطْلُوبَةِ، التَّنْفِيزِ وَالتَّقْوِيمِ وَالمِرَاجَعَةِ؛ وَيَعْنِي كَلِّ ذَلِكَ رِيسْمَ السِّيَاسَةِ الوَطَنِيَّةِ، مَتَبَوِّعَةً بِخَطِّطِ تَنْفِيزِيَّةٍ مَحْكَمَةٍ، وَبِتَهْيِئَةِ الإِجْرَاءَاتِ التَّابِعَةِ لِلخَطَّةِ. وَهَكَذَا يَكُونُ التَّخْطِيطُ نَشَاطًا مَحْوَرِيًّا مُنْدَمَجًّا ضَمِنَ المَبَادِئِ السِّيَاسِيَّةِ العَامَّةِ لِلدَّوْلَةِ بِمَسْتَوِيَّاتِهِ الأَرْبَعَةِ: المَعْيَارِيَّ الإِسْتِرَاطِيجِيَّ الإِجْرَائِيَّ التَّنْفِيزِيَّ، وَيَأْخُذُ طَابِعًا مُؤَسَّسَاتِيًّا، وَيُشَارُ إِلَيْهِ فِي الدَّسْتُورِ.

إنَّ التَّخْطِيطَ مَجْمُوعَةٌ التَّدَابِيرِ وَالإِجْرَاءَاتِ وَالقَوَانِينِ وَآلِيَّاتِ الإِعْلَامِ، وَاتَّخَاذِ القَرَارَاتِ، وَالمِرَاقَبَةِ الَّتِي تَوْفِرُ السَّيْرَ الحَسَنَ لِمُؤَسَّسَةٍ مَا أَوْ لِمَنْظُومَةٍ مَعْيَنَةٍ بِغِيَّةِ تَحْقِيقِ أَهْدَافٍ مَعْيَنَةٍ، وَيَتَعَلَّقُ فِي غَالِبِ الأَمْرِ بِالتَّخْطِيطِ الإِسْتِرَاطِيجِيَّ وَاسْتِشْرَافِ المَسْتَقْبَلِ "يَتَمَيَّزُ التَّخْطِيطُ الإِسْتِرَاطِيجِيَّ بِكَوْنِهِ يَنْطَلِقُ مِنَ القَاعِدَةِ عِبْرَ آيَاتِ دِيمُقْرَاطِيَّةٍ لِلإِشْرَاقِ وَالتَّشَاوُرِ مِنْ أَجْلِ تَحْدِيدِ الحَاجَاتِ وَضَبْطِ الأَوَّلِيَّاتِ وَهُوَ يَسْعَى بِذَلِكَ ضَمِنَ المَقَارِبَةِ الإِسْتِبَاقِيَّةِ المَعْمُولِ بِهَا فِي الدَّرَاسَاتِ المَسْتَقْبَلِيَّةِ إِلَى تَجَاوُزِ الحَاجَاتِ الأَنِيَّةِ وَالمُزَافِيَّةِ الرَّاهِنَةَ لِرِصْدِ حَاجَاتِ المَجْتَمَعِ المَسْتَقْبَلِيَّةِ فِي مَجَالِ التَّرْبِيَّةِ وَالتَّكْوِينِ، وَكَذَا مَوَاصِفَاتِ مَوَاطِنِ الأَجْيَالِ القَادِمَةِ عَلى المَدَى المَتَوَسُّطِ وَالبَعِيدِ"¹. وَأَمَّا التَّخْطِيطُ اللِّغَوِيُّ -الَّذِي يَقَعُ التَّرْكِيزُ عَلَيْهِ- فَهُوَ تَخْطِيطُ يَنْظُرُ فِي اللِّغَاتِ بِحَسَبِ المَقَامِ الهُويَاتِيَّ وَالحَضَارِيَّ وَالعِلْمِيَّ لِلغَاتِ المَسْتَعْمَلَةِ فِي بِلَدٍ مِنْ

[♥].الكلمة التي أُلقيت في افتتاح الملتقى الدولي حول: التَّخْطِيطُ اللِّغَوِيُّ. جامعة تيزي- وزو في: 3

ديسمبر 2012م.

¹. محمد الفاتحي "نحو أسس متينة للحكامة المحليَّة في التَّربِيَّةِ وَالتَّعْلِيمِ" مجلة عالم التَّربِيَّةِ.

المغرب: 2012، العدد 20، ص 55.

البلاد؛ حيث يُنزل كلّ لغة مقامها بتدبير سيادة اللّغة الرّسميّة في المقام العالي، ثمّ اللّغة الوطنيّة في المقام الثّاني، وأخيراً اللّغات الأجنبيّة بحسب ما تقتضيه المصلحة الوطنيّة والتّفعية الأنيّة، وما تحمله كلّ لغة من حمولة علميّة. كما يشمل التّخطيط اللّغويّ وضع سياسة لغويّة واضحة الهدف؛ تُسهم في تنفيذها المؤسّسات التّعليميّة والإعلاميّة والإداريّة بإنجاز استراتيجيّة وطنيّة تقضي على التّخالف لا على الاختلاف؛ باعتماد اللّغة الأمّ التي لا تخضع للمناقشة إلّا في قضية المنهجية التي تعمل على ترفيقها "التّخطيط من بين التّدابير التي تلجأ إليها السّلطات العموميّة من أجل الحسم في قراراتها، فهو من أدقّ الأدوات وأهمّها دلالة على سياسة الدّولة واستراتيجيات عملها"¹. ومن التّخطيط اللّغويّ يأتي التّخطيط التّربويّ الذي يتعلّق بمجال التّنميّة البشريّة؛ لأنّ ميدان التّربيّة هام وهو صانع الأجيال، حيث يتموضع النظام التّعليمي في المجتمع بشكل أوسع ويأخذ بُعداً متقدماً؛ باعتباره من الأسس التي تنبني عليه ثقافة المجتمع؛ لأنّ اللّغة مفتاح التّنميّة البشريّة وقلب عمليات التّغيير.

وأما التّخطيط التّربويّ يتعلّق بقطاع التّربيّة والتّعليم والتّكوين، وهي من أكبر القطاعات العموميّة ومن المرافق الضّخمة الذي تستثمر ميزانية هائلة؛ حيث يُخطّط لها بالتهيئة والإعداد واعتماد المقاربات والمناهج لإرساء حكمة مؤسّسية داخل المنظومة الاجتماعيّة وفي مختلف المشاريع التّنمويّة، وهذا مقابل حزمة الحوافز والدّعامات في إطار تكامل إرادة الدّولة مع المجتمع، وخلق مناخ الثّقة بين الأسرة والمدرسة، ومدّ جسور المصالحة بين المدرسة والمجتمع؛ حتى تكون مدرسة عرفانيّة قادرة ذات جودة ومردوديّة، وأن تثبت سلطتها المعرفيّة ومكانتها الاعتباريّة كمؤسّسة للتّنشئة، وكبوابة المجتمع بكلّ ما يحمله من أفكار ومعتقدات.

إنّني في هذا الموقف لا أريد أن أحاضر في محور ما، بل أوكدُ اختيارنا للموضوع بأنّه يتعلّق بالسيادة الوطنيّة؛ ويعني البحث في الهويّة اللّغويّة أو المواطنة اللّغويّة/La

¹. محمد السّوالي، السّياسات التّربويّة الأسس والتّدبير، ط1. بيروت: 2012، الدّار العربيّة للعلوم

citoyenneté linguistique التي تتطلب منا تخطيطاً يُعطي اللّغة الأمّ المقامَ العالِي؛ فلا تنميّة ولا مجتمع المعرفة إلاّ باللّغة الأمّ، وهذا ما أبانته التجارب النّاجحة، كما تقتضي الضّرورة العلميّة والتّأسيس المعقلن وضع الأمور في نصابها؛ بالابتعاد عن الإقصاء أو النّظر بالازدراء إلى اللّغة الرّسميّة على أنّها من سقط المتاع، أو هي لغة عفا عليها الزّمان، أو النّظر إلى اللّغة الوطنيّة على أنّها لغة أحفورية فلا يمكن أن نُحيي الموتى، والتّعلّق بالأجنبيّة على أنّها لغات الخلاص من التّخلف. ومن هنا يطلب منا الواقع اللّغويّ الجزائريّ المكاشفة وإعلان الحقيقة وتقديم الحلول من خلال برامج ومشاريع واستراتيجيات مُمكنة وحيوية لهاتين اللّغتين (العربيّة والمزيغيّة) وإنّ الموكول لهم بتدبير أمر اللّغات يُطلب منهم التّخطيط والتّدبير والتسيير على قاعدة الإقناع والمشاركة الجماعية والمبادرة في أكبر خطّة لتكسير الفواصل والحدود بين اللّغات: اللّغات الوطنيّة متخلفة/ واللّغات الأجنبيّة متقدّمة وعليها العول، وهذه أكذوبة كبرى، كما لا بدّ من كسر نخبويّة الثّقافة وثقافة الصّالونات واحتكار المعرفة من قبل فئات صغيرة، ولا يحصل هذا إلاّ بممارسة الدّيمقراطيّة التّعليمية على قاعدة بناء مجتمع المعرفة الذي يرتكز في ما يرتكز على المواطنة اللّغويّة. ولذا أيّها الحضور بات حريّاً بنا الابتعاد عن المزايدات الإيديولوجيّة، وعن التّعصّب الأعمى المُقيت والبُعد عن عقدة الأجنبيّ، أو ما يسمّى بظاهرة الاستتباع، فلا بدّ من مصاحبة الفعل للقول، وهذا هو المخرج، وأكبر عمل نقدّمه للغاتنا هو العمل والبحث العلنيّ الذي يعمل على تطويرهما، دون مزايدة أو تعصّب.

يمكن العودة إلى كتابي (السياسة اللغوية وموقع لغة الأمة) بِمَسَحِ QR الذي يظهر لكم في الورقة.



ومن خلال موقعنا نقول: لسنا من أولئك الذين يقولون ولا يفعلون، أو من أولئك الذين يرفعون الشكاوى، وممن يصفون العربية على أنها تعيش مؤامرات، ويضخمون الأمور دون بذل أية جهود للتّهوض بها وفرضها، ولا من الذين يقصون اللغات الأجنبية، بل ندعو إلى التّحكّم فيها بقوة؛ فمن تعلّم لغة قوم أمن شرهم. ولكننا من الذين يريدون تخطيطاً منشوداً غايته وضع كلّ اللغات المستعملة في بلدنا في محالها وبحسب تراتبيتها في المجتمع، وبحسب المرجعيات الوطنيّة والأبعاد العلميّة والحضاريّة والتاريخيّة، وفعل الأجداد، والاحتكام دائماً إلى الدّستور والنصوص القانونيّة.

إنّ التّخطيط اللّغويّ المنشود هو الاستفادة من اللّغات الأجنبية (في صيغة الجمع) كلّ لغة بما تحمله من حمولة علميّة، والعلم الذي تنفرد به، والترجمة من كلّ اللّغات، وبخاصّة لغات العصر ولغات الأقطاب العلميّة، وذلك يعني ضمان جودة التّعليم الذي يؤدي إلى وجود مؤسسات تعنى بترجمة الكتب العلميّة والدّوريات والموسوعات إلى العربيّة، ويعني ذلك كذلك ترجمة الأدب العالميّ. التّخطيط اللّغويّ المنشود لا يعني الانقطاع عن الخارج، ولا بدّ من الانتفاع بآلياته ومناهجه ووسائله المعاصرة والانتفاع من الشّابكة، ومن محرّكات البحث المتطوّرة، ومن منتج الميكروسوفت، وصخر، والعالميّة، ومؤسّسة باسم،

والمنظمة العالمية للتقييس ISO ومنظمة Infoterm في قرصوفيا. والتخطيط اللغوي المنشود يجب أن يستفيد من الإمكانيات المعاصرة السمعية والبصرية التي تعدّ من الوسائل الفعالة لجعل العربية ذات أبعاد اجتماعية تؤهلنا لخوض غمار العولمة التي لا ترحم الضعفاء ولا لغة الضعفاء، بل تزيد الضغوط والإكراهات على لغات العالم المتخلف، وهذا يستدعي منا ضرورة توليد المصطلحات، والتوجه نحو مجتمع المعلومات وتسريح وتيرة إيجاد وتطوير بنية تحتية لإدارة المصطلح العلمي توليداً ونشراً، وإقامة مرصد لغوية تعمل على التنمية اللغوية، وتزيد في تخطيط الاستراتيجية الكبرى لمسيرة التخطيطات المستقبلية "العولمة تزيد الضغوط على ضرورة استخدام هذه المصطلحات، فإذا لم تستجب لغة ما لاعتماد المزيد من المصطلحات الجديدة، فإن أهمية تلك اللغة تنقلص تاركة المجال لغيرها من اللغات التي اعتمدت تلك المصطلحات الجديدة"¹. إذاً لتكون اللغة حية كان عليها أن تستجيب لآليات المصطلحات المعاصرة، وأن تترجم ما يمكن ترجمته من اللغات كي يكون لها مقام في اللغات الحية. إن التخطيط اللغوي المنشود طموح لا يمكن أن يتحقق إلا بتجسيد تخطيط لغوي متكامل به نستطيع إصلاح أوضاعنا اللغوية؛ وأول الأعمال الإصلاحية أن يتم حل إشكال الوضع اللغوي دون عزل السؤال الثقافي والاقتصادي والاجتماعي عن قضية الأمن اللغوي الذي لا يكون إلا باللغة الأم؛ فاللغة الأم هي تناسق المجتمع والمحافظة على الديمومة، وبذلك نضمن أن يكون الهمم جماعياً لا خطاب النخبة المنبئة عن المجتمع، أو لغة الأكاديميين الذين لا يرون الواقع إلا بمنظور نسبي أو من منظور افتراضي. نريد تخطيطاً لغوياً ينطلق من الواقع اللغوي؛ ويعتمد البحوث العلمية الموضوعية التي ترصد نبض الأمة ومتطلبات تنميتها وتحديثها، وللوصول إلى ذلك لا بدّ من التعبئة المؤسسية بدل العمل الفردي، ولا بدّ من تضافر جهود العلماء والباحثين، والعمل الدؤوب الذي لا يعرف الملل أو الكلال. نريد تخطيطاً علمياً يُنزل العربية منزلتها العليا؛ فهي رصيد ثمين للجزائريين، ولا تأهيل لهم دون تأهيلها والتهوض بها ولا بدّ أن يتجدد متنها وتتطور أدوات

¹. محمد زكي خضر "خطة مرجعية لمشروع مرصد اللغة العربية" مجلة اللسان العربي. الرباط:

البحث فيها وأدوات تعليمها ويتجدد مدرسوها. التّخطيط المنشود هو ذلك الذي يُنزل المازيغية مكاتّها الوطنيّ على أنّها الهويّة التي يجب أن تُصان ويُعمل على تطويرها وتعليمها وتعميمها.

إنّ التّخطيط اللّغويّ المنشود هو ذلك الذي يحافظ على الفرنسيّة باعتبار ما لها من وجود في واقعنا اللّغويّ، ولكن ليس بمفهوم الفرّنسة Francisation والانغلاق عليها دون اللّغات الأجنبيّة، فالفرنسيّة لغة العلم بما تقدّمه من فائدة على أن نخدمنا لا أن نخدمها فلها ربّ يحميها، ولا بدّ من تخطيط واضح يكون فيه "إقرار سياسة لغويّة واضحة وعادلة وإعادة موقع الفرنسيّة بين السّن الانفتاح انطلاقاً من الموقع الذي تشغله كلّ واحدة منها في المشهد اللّغويّ الكونيّ ومدى قدرتها على إدخالنا فعلياً في نادي مجتمعات العلم والمعرفة"¹ كما يقول الفاسي الفهري، وأقتطف قول: (هنري كوبالت/Henri Cobalt) الذي قال: إذا كانت اللّغة الفرنسيّة قد رغبت باسم الكونيّة الثّقافيّة في أن تقصي اللّغة البروطونيّة واللّغة الأوكسيسطانيّة واللّغة الفلامانيّة واللّغة الألزاسيّة واللّغة الباسكيّة أو اللّغة الكورسيكيّة فسيتربّ على ذلك أنّه باسم كونيّة أكبر سيكون من حقّ اللّغة الإنجليزيّة أن تقصي اللّغة الفرنسيّة مثلما يمكنها أن تقصي كلّ اللّغات التي ما تزال حيّة، بأنّها اللّغة النّافعة بينما لا تزال لغتنا غير نافعة². فحقيق بنا إعادة النّظر في التّراتب الذي نُنزل فيه مقام اللّغات الأجنبيّة وبخاصّة إذا كانت اللّغة تعيش مضايقاتٍ من قبل لغة العولمة التي هي الإنجليزيّة في هذا الوقت، وفي لاحق من الهيمنة اللّغويّة ستكون اللّغة الألمانيّة هي اللّغة الثّانيّة في صفّ لغات العولمة، ولا ننسى أنّ اللّغة الصّينيّة الآن تسري في الكرة الأرضيّة سريان النّار في الهشيم، فكلّ ستّة (6) أفراد في الكرة الأرضيّة فيهم صينيّ واحد، والعدد يتضاعف. ومن هنا كان على

¹. ع/ محمد وحيد "أساسيات الخطاب اللّسانيّ عند عبد القادر الفاسي الفهري: مجلة اللّسان

العربيّ. الرّباط: 2012م، مكتب تنسيق التّعريب، العدد 68، ص 160.161.

². محمد بن موسى "دور المؤسّسات الجامعيّة في النهوض بقضايا التّعريب، نموذج معهد الدّراسات

والأبحاث للتّعريب في المغرب" مجلة اللّسان العربيّ. الرّباط: 2010م، مكتب تنسيق التّعريب، العدد

65، ص 169.170.

المخططين أن يأخذوا هذه المعطيات في تعلّم هذه اللّغات الأجنبية والاستفادة من علومها؛ وبخاصّة ونحن نعمل على التّخطيط للأجيال اللاحقة، فمن حقّهم أن يتحكّموا في لغات العولمة في المقام الأوّل.

وهكذا عن طريق التّخطيط اللّغويّ العلميّ تهض اللّغات الوطنيّة بهوض المكوّنات الأساسيّة في آية خطّة لغويّة، وتنبي على الافتراضات والخيارات التي تشكّل القيم الكبرى للسياسة التّربويّة المتّبعة والغايات والأهداف المنشودة. ويكون التّخطيط اللّغويّ المنشود مُجدياً إذا ارتبط بالمشاريع الكبرى والمعايير المتعلّقة بالقطاع، ولا يمكن للتّخطيط التّربويّ أن ينجح إلاّ إذا دُعّم بغطاء ماليّ جيّد، مع الدعم والسند التّشاركي الذي يتطلّبه من القطاعات الأخرى، ومن القطاع الخاصّ كذلك، وأن يعتمد نظرية لغويّة وتربويّة أثبتت نجاعتها في التّطبيق، ولها البعد الشّمولي والمدّ الزّماني والمكاني، ويكون لها المريدون الذي يعملون على تكييف النظريّة وقت ما تتطلّبها الحاجة، ويسلك التّخطيط منهجاً إسقاطياً تبعاً لفرضيات مُعمّمة مصحوبة بأفكار نوعية وتوقّعات عدديّة، ويعتمد تقنيات المحاكاة أو القياس.

هذه كلماتي عن التّخطيط اللّغويّ المنشود، وليست مؤسّسةً على اعتبارات عاطفيّة، بل قائمة على اعتبارات علميّة وواقعيّة وذريعيّة، لأنّي أعلم أنّ المرحلة التي نمرّ بها صعبة؛ حيث يستقوى الإعلام بما يذيعه من معلومات باللّهجات، ويمثّل حقلاً مهمّاً من الحقول التي يجب أن يشملها التّخطيط اللّغويّ لما له من تأثير بالغ على المتلقي في الوقت الحاضر، وإنّ الفضائيات والشّابكة أصبحتا اليوم وسائل إعلام وتعليم في الوقت نفسه، ولذا تتطلّب منا التّخطيط الذي يردم كلّ الفجوات، ويلبّي سوق الشّغل، ويجب عن الأسئلة التّالي: كيف يمكن أن نجعل من الإجراءات والترتيبات المتّخذة من أجل تطوير التّعليم مراحل تنفيذيّة؟ وكيف نمكّن اللّغات الوطنيّة التّمكين الفعليّ في التّعليم بكلّ مراحلها، وفي الإدارة وفي المالية وفي الإعلام؟ وكيف نستفيد من التّجارب النّاجحة، ونتفادى الوقوع في الفشل؟ كيف نقدّم وصفات تخطيطيّة معاصرة تُخرج لغاتنا من التّخلف؟ كيف يمكن أن يكون للغاتنا موقعٌ في الخريطة اللّغويّة العالميّة؟

هذا ما نروم أن يجيبَ عنه هذا الملتقى من خلال هذه الكفاءات التي جاءتنا من مختلف
جهات الوطن، وأستشرفُ الأملَ في وجوهها، ولا شكَّ أنّها تحملُ الكثيرَ من الحلول
والمقترحات، وهذا مُبتغانا ومُرامنا، والله من وراء القصد ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم
ورسوله والمؤمنون﴾ والسلام عليكم.

الواقع اللغوي الجزائري، و اقتراح تخطيط لغوي بديل ♥

.المقدمة: تلعب اللغة دوراً حيوياً في كلّ مجتمع؛ كونها وسيلة التعبير والتواصل والوجود، وهي السّـلطة من خلال العلاقات التي تُحددها القوانين، وأداة توحيد الأمة فكراً وسياسياً، ورمز للهويّة الفرديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة والتّوجّهيّة، ومدوّنة لحفظ الحضارة وإيصال المعرفة. واللّغة مرتبطة في المقام الأوّل بالشّخصيّة، وبواسطتها تتميّز الأشياء وتحدّد، كما تعدّ اللّغة الوجه الحقيقيّ لكلّ تواصل وطنيّ أو رسميّ بين أفراد المجتمع، ومن هنا تعطي الدّول الرّاقية القيمة العلميّة للغاتها لتبقى محلّ التّداول في الدّاخل والخارج، وتعطي الدّول النّامية كلّ الأهميّة للغاتها بغية تطويرها فقط كي تبقى محافظة على هويتها. من الثّابت بأنّ شمال أفريقيا تفاعل عبر الزّمان مع الفاتحين المسلمين، ولم يحصل الصّراع اللّغويّ أن سجّل، كما سجّل في مسألة الحكم، ودامت الفتن والحروب أكثر من سبعين سنة، وبعد ذلك حدث تفاعل إيجابيّ بين العربيّة الوافدة واللّغة الوطنيّة بشكل أخذت فيه كلّ لغة وظيفتها الطّبيعيّة. وأما في واقعنا الحالي فنشهد بعض الغليان اللّغويّ في المسألة اللّغويّة، كأن ندافع عن الفرنسيّة باعتبارها غنيمة حرب، ولغة فرضت نفسها فلا يمكن التخلّي عنها، ولا نعطي الأهميّة التي تستحقّها اللّغة الرّسميّة، ولا اللّغة الوطنيّة، ولا الإنجليزيّة باعتبارها لغة العالم. وهذا كلّ من أثار التّدمير النّفسيّ للفرنكفونيّة المتمكّنة فينا. ومع هذا فنرى اللّغات تتعايش، ولكلّ منها ميادين تختصّ بها، ونحاول إثارة الفتن في المجال اللّغويّ، والأمر لا يعدو أن يكون مصدر قلق للمجتمع بإثارة مشاكل واهية، وقد يصدّقها ضعاف النّفوس، ولكن ما هي درجات استعمال كلّ واحدة؟ وكيف يمكن ترتيبها في واقعنا الحالي؟ وما هي السّياسة اللّغويّة المنشودة تجاه هذا التّعّدّد والخلط اللّغويّ؟

ومع كلّ ما يمكن أن يقال، فإنّ الواقع اللّغويّ يلاحظه الدّارس في المشهد الثّقافيّ وفي البنية الاجتماعيّة، ويقرّ بوجود نوع من التّنافر محوره اللّغة المستعملة واللّغة الموظّفة والتي نشهد فيها شرحاً بين التّنظير والتّطبيق. فاللّغة العربيّة لغة رسميّة كما تؤكّدها الدساتير

♥. بحث أعدّ لملتقى جامعة سكيكدة حول: اللّسانيات والواقع اللّغويّ. أيام: 2 و3 ماي 2009.

والمواثيق، وقانون استعمال العربية رقم 05.91 المؤرخ في 6 يناير 1991 في المادة الثانية من الفصل الأول والذي ينص على أن "اللغة العربية مقوم من مقومات الشخصية الوطنية الراسخة، وثابت من ثوابت الأمة، يجسد العمل بها مظهراً من مظاهر السيادة، واستعمالها من النظام العام" على أن هذه المبادئ السليمة شعارات غير مطبقة بالكامل، وهذا ما عمل على إفراغها من محتواها "وفي ظلّ هذا الوضع يعود الجدل في أوساط النخبة بين الفينة والأخرى إلى قضية الهوية والانتماء في علاقتهما باللغة، وتنفجر من حين لآخر تلك القنابل الموقوتة التي زرعها الاستعمار القديم والجديد على درب البناء الوطني والمسيرة القومية، وذلك على شكل صراعات تحركها توجهات لغوية وثقافية متباينة، أو في صورة سياسات تريبوية تغرب الأجيال الناشئة عن مكانها تارة وزمانها تارة أخرى"¹. وهذا الوضع يؤدي إلى التشكيك في الهوية الوطنية من قبل هذه الأجيال، وإلى ظهور نغرات عرقية واتجاهات متطرفة، وهذا لتجاهلنا المسألة اللغوية التي تعمل على الانسجام المجتمعي لمشاغل نراها أهم "إنّ الانشغال بالاقتصاد والسياسة والقانون والأمن لا ينبغي أن يتناسى اللغة وأمنها؛ باعتبارها رافعة اقتصادية وتنموية، علاوة على كونها وعاءً ثقافياً للخصوصيات الفاعلة. وإنّ اللغة العربية مهددة في وجودها وبقائها أكثر من أيّ وقت مضى، وقد أريد لها خصوصاً أن تعاني من الإضعاف والموت البطيء في وقت تعمل الجهات المعادية للعروبة والإسلام على إضعاف العرب والمسلمين في جميع الواجهات، وعلى رأسها هزمهم في هوياتهم وخصوصياتهم وإرادتهم العربية والإسلامية"². والحقيقة إنّ عدم تطبيق القوانين في المسألة اللغوية أدّى إلى انعكاس سلبي على الهوية والانتماء، فبرزت ظاهرة تغريب الثقافة الوطنية بشكل مقلق؛ حيث تبدو ملامحها في تهميش اللغة العربية واحتلال الفرنسية المجالات الحيوية، وهنا تضع الفرد الجزائري أمام خيارات صعبة، وهذا ما أبرز مشكلات استصعاب العربية، وتراجع تحصيل

¹ عبد اللطيف عبيد "المسألة اللغوية في المغرب العربي جذورها وأثرها في تشكيل الهوية وتحديد الانتماء" مجلة الجامعة المغربية. ليبيا: 2007، منشورات الجامعة المغربية، العدد 2، ص 20.

² عبد القادر الفاسي الفهري "دعم اللغة العربية تعزيز للهوية القومية والتنمية المجتمعية" مجلة الثقافة. تونس: 2004 مجلة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، عدد خاص (دور الثقافة العربية في الحفاظ على الهوية) ص 165.

الطلاب فيها بسبب تعلّم المواد العلميّة بالفرنسيّة؛ باعتبار الفرنسيّة لغة النجاح والترقي في السلم الاجتماعيّ على حساب العربيّة.

ولذا فإنّ هذا الوضع الخطير يعطي لنا خريطة لسانیّة تتوضّح فيها درجة استعمال اللّغات في الجزائر ليس متماثلاً، فالدرجات الجزائريّة تهيمن على السّوق الشّفويّة، وتحقّق تواصلًا بين المجموعات اللّغويّة المختلفة؛ والعربيّة الفصيحة واللّغة الفرنسيّة لا تستعملهما إلاّ أقلية من المثقفين، والمازيغيّة مازيغيّات؛ وهي شتات لها مناطقها النّافذة وتأديّاتها المختلفة التي لا تتفاهم مع بعضها البعض. ومن هذا التّقسيم يمكن إجمال الوضع اللّغويّ الجزائريّ كما يلي:

1- اللّغات ذات الانتشار الواسع: العاميّات أو الدّارجات العربيّة، وهي متنوّعة، ولكّنها تتحكّم إلى قواسم مشتركة.

2- اللّغات المحليّة: المازيغيّة بمختلف تأديّاتها ولهجاتها.

3- اللّغات الكلاسيكيّة: العربيّة الفصيحة واللّغة الفرنسيّة.

وبتعبير آخر فإنّنا نجد الخريطة التّعبيريّة للجزائر تميّزها ثلاث لغات متعايشة: المازيغيّة بأداءاتها المختلفة، واللّغة العربيّة بنوعها (الفصحى والدّارجة) واللّغة الفرنسيّة. وإنّ هذا التّرتيب قائم على الأساس الكرونولوجيّ والجغرافيّ لا غير.

وهكذا فالطفل الجزائريّ يكون مزوّداً بنسق لغويّ خليط: عربيّة دارجة أو مازيغيّة، فإذا انتقل إلى الحضانة فإنّه يواجه بلغة فرنسيّة مخلوطة بعاميّة أو مازيغيّة، ثمّ ينتقل إلى المدرسة ليجد لغة جديدة وهي العربيّة الفصحى، وقد يوظّف المعلّم العاميّة في تلقين دروسه، وتراه يواجه الازدواجيّة Diglossie أو التّلاثيّة، مما قد يشكّل له عقدة في نموّه اللّغويّ والمعرفيّ والفكريّ، وربّما يخلق له اضطرابات نفسية، ومن هنا يرى بعض المربين بأنّه يجب تلافي إدخال نماذج لغويّة متباينة في هذه السنّ، أي تلافي تدريس لغات أخرى ليست من ذات المكتوب في المرحلة الأولى؛ فالتّلميذ عندما يتعلّم مثلاً ثلاثة أشكال من صوت واحد مثل: L / || يواجه صعوبة في التّمييز بينها، وخاصّة عندما يتعلّم مختلف التّغيّرات علمها؛ في أوّل الكلام وفي وسطه وفي آخره، وأنواع الخطوط التي تلحق كلّ حرف، فيحدث له خلط بينها.

اللّهجات المحليّة					اللّغة				
الشّلمحية	التّوارقية	الشّنوية	الميزابية	الشّاوية	القبايلية	الفرنسيّة	الدارجات	العربيّة	مجال الاستعمال
*	*	*	*	*	*	*	*		العائلة
	*	*	*	*	*	*	*		الأصدقاء
				*	*		*	*	الدين
			*		*	*		*	التّعليم
		*	*	*	*	*	*	*	الوسائط
						*	*		العمل
						*		*	الحكومة

وهناك من يرى غير هذا؛ ف(أندرسون Anderson) مثلاً يرى أنّ تعلّم لغة هي تعلّم مهارة، فالإنسان له قدرة على تعلّم مهارات مثل قيادة السيّارة أو التّرحلق أو لعب الدّومينو أو مهارة الكتابة على الكيّتار. والمهارات لا تتداخل في ما بينها لأنّ لكلّ واحدة منها برمجيّاتها. فالمتعلّم للغة جديدة مثله مثل الذي يقود السيّارة، فأولّ مرّة يرتعش ويخاف، ثمّ تصبح عمليات القيادة آليّة، وكذلك اللّغة تصبح بعد مدّة آليّة وطبيّعة في لسان المتعلّم. ورجوعاً إلى مقامات استعمال هذه اللّغات، نرى بشكل قريب هذا التّوزيع:

وبالنّسبة للطّفّل الجزائريّ الذي يعيش في البيئة الشّاسعة للوطن، فهو إما أحادي اللّغة وثنائيّ التّاديّة: عربيّة دارجة + عربيّة فصحي. أو ثنائيّ اللّغة: عربيّة دارجة (عربيّة فصحي) + فرنسيّة. أو ثنائيّ اللّغة: مازيغيّة + عربيّة دارجة (عربيّة فصحي) أو ثلاثيّ اللّغة: مازيغيّة + عربيّة دارجة (عربيّة فصحي) + فرنسيّة. ويعدّ المازيغيّون في المغرب العربيّ حقيقة متعدّدي اللّغات، بما فيهم الأميون؛ لأنّ التّعدّد يعود للكلام دون المؤهّلات اللّغويّة والخصائص الفكريّة،

والازدواجية ثابتة مع الطفل قبل سنّ التّمدرس، وبحكم هذا نراه يعيش في سوق لغويّة ليبرالية.

وأمام ما نعيشه، فلدينا لغتان أمّ، فهل هاتان اللّغتان تدرّسان بشكل جيّد في المدرسة والجامعة؟ إنّ اللّغة الأمّ رقم 2 قد وقع الاهتمام بها لحدّ ما، وأقيمت لها مؤسّسات تعمل على ترفيتها، ومع كلّ ما قدّم لها فهي تعيش ضعفاً فادحاً على مستوى الأداء السّليم، وهذا ضمن معطيات حضاريّة مؤقتة، أضف إلى ذلك التوزّع القومي العربيّ الذي يعمل بتؤدّة من أجل تطوير هذه اللّغة، وضمن معطى شرقي قادم من مصر؛ وهو التّسامح اللّغويّ الذي لعبت فيه اللهجة المصرية عبر فضائياتها، وساهمت فيه الفضائيات اللبنانية، وعملنا على مسخ لغويّ يزيد الفجوة بينها وبين الدارجات، دون أن ننسى الخطورة التي تهدّد العربيّة في الخليج العربيّ الذي سيأتي حين من الدهر فتبحث فيها عن العربيّة فلا تجدها تماماً، وهذا بوجود العمالة الأجنبيّة بقوة والمربيات الأجنبيّات اللاتي يعملن على التّدوير اللّغويّ في بيئة الخليج، وهذا كلّه يعطي للّغات الأجنبيّة حقّ دخول ألفاظها إلى المتن اللّغويّ العربيّ، ويزاد إلى ذلك غزو اللّغات الأجنبيّة أسواق الاستعمال العربيّ بمختلف منتوجاتها ومغرياتها الإشهارية، دون الحديث عن العولمة اللّغويّة التي تطرح كلّ اللّغات التي لا تصلح لمتطلّبات العالم المتقدّم ثقافياً أو تجارياً وسياسياً، والعربيّة منها. وأما المازينيّة في الجزائر فنلعم أنّها دخلت حديثاً إلى منظومة التّعليم، بحجم ساع محدود، وفي بعض ولايات الوطن، وإنّ وضعها لأكثر من متدهور، وتعيش ردود فعل من بعض الرّافضين تدرّسها، علماً أنّ الاعتراف بها شيء لا غبار عليها.

1. التّعّد اللّغويّ بالجزائر، وأثره على النّسيج الاجتماعيّ: إنّ الوضعيّة اللّسانيّة السّائدة بالجزائر تتميّز بالتّعّد اللّغويّ، فهي تتضمّن إلى جانب اللّغة العربيّة (اللّغة الرّسميّة للبلاد) كلا من اللّغتين: المازينيّة والفرنسيّة، وقد نتجت هذه الوضعيّة عن ظروف تاريخيّة، وعن اختيارات سياسية فرضتها ظروف انتشار الإيديولوجيّة القوميّة، وترسيخ النّمودج الفرنكفونيّ وسياسة الانفتاح الخارجيّ¹. والتّعديديّة غير الازدواجيّة لأنّ هذه الأخيرة تعني: "قدرة الفرد على التكلّم بمستويين للغة ما داخل مجموعة لغويّة بحيث يعتبر الأوّل فصيحاً

¹ - عبد السلام خلفي، اللّغة الأمّ وسلطة المأسسة، ص 3.

والثاني عامياً¹. وهذا ما لا ينطبق على الوضعية اللغوية بالجزائر، إذ لا تشترك اللغات الثلاث الموجودة بها في جذور واحدة كما تشترك العامية مع العربية الفصحى أو الفرنسية مع اللاتينية. والمتأمل للخريطة اللغوية للجزائر يصادف تعدداً لغوياً مشوباً بازدواجية خاصة، ويلاحظ وجود لغات ولهجات متعددة، لكل واحدة منها دور وظيفي معين. وإنّ المقتصر على استعمال إحدى اللغات المتعايشة بالجزائر قد يحتاج في غالب الأحيان إلى مترجم ليتواصل مع غيره من المواطنين، فإذا غادر أمة من أسرة ريفية قريته ليستقر بإحدى القرى في الجنوب مثلا، سيكون من الناحية اللسانية، بمثابة المهاجر عن وطنه، إذ سيحتاج لفك العزلة اللسانية عن نفسه، إلى بذل جهد ثقافي من أجل اكتساب القدرة على التواصل داخل الوسط اللغوي الجديد، وهذه الوضعية اللغوية ليست جديدة ولا وليدة الأوضاع الحالية.

لا شك في أنّ آثار هذه التعددية تتجلى في سوء التحصيل العلمي والثقافي من المدرسة، حيث يجد الطفل نفسه أمام لغات جديدة عن لغته الأم التي كان قد عرف منها رصيذاً معتبراً، وبدل أن يبذل جهوده في محاولة اكتساب معارف جديدة، يبذلها في إرهاق مهاراته وتكريسها لاستيعاب تراكم ودلالات ونحو وصرف اللغات الجديدة، بينما يكون في الوقت ذاته ساهياً عن الجانب التركيبي والدلالي في لغته الأم. ولأنّ التعددية اللغوية لدى الطفل عامة تشكل عقدة في نموّه اللغوي والمعرفي والفكري والنفسي، حاولت عدة مدارس لغوية من بنوية وتوليدية وغيرهما من الاتجاهات اللغوية مع هذه الظاهرة، فاقترحت حلولاً مختلفة باختلاف اتجاهاتها والمبادئ التي اعتمدها؛ فالاتجاه البنوي نادى بضرورة عزل اللغة الأم عن اللغة الثانية؛ لأنها تعرقل تعلمها، بينما يركّز الاتجاه التوليدي على الاعتماد على اللغة الأم في تعلم اللغة الثانية. ولو كانت السياسة اللغوية الجزائرية قد اعتمدت أحد المنهجين، أو أنها أعطت لكل لغة مكانتها، ووضعت لغة واحدة للتواصل بين الجميع، وتكون مستعملة في التعلم في كل أطواره، ومنعت اللغة الأجنبية من تجاوز اللغات الوطنية، لجعلت من هذا التعدد اللغوي نعمةً يُستفاد منها، فمن باب الكرم الإلهي أن تكون للفرد أكثر من لغة، ولكن إذا وظفت كل واحدة منها في موضعها، إذ لا يوجد ما يستوجب على العربي توظيف اللغة الفرنسية ليسأل عربياً مثله عن الوقت، أو عن موعد وصول الطائرة... ولكن السياسة اللغوية المتبعة بالجزائر جعلت من هذه النعمة نقمةً عملت على إعاقة التطور الثقافي وتعطيل النمو الاقتصادي، ليس هذا فحسب، بل أصبح التعدد اللغوي يتسبب في تصدع المجتمع ويهدد

¹ - عبد الكريم غلاب، من اللغة إلى الفكر، ص 37.

استقرار واستمرار وجوده، كما حدث في تشكسلوفاكيا ويوغسلافيا والاتحاد السوفياتي الذي انقسم إلى دويلات مستقلة، لأن البلدان التي لا توجد فيها لغة مشتركة يكون فيها الانسجام الداخلي ضعيفاً، وفعالية هذه اللغة المشتركة وحدت الألمانيتين الفدرالية والديمقراطية، وذلك للارتباط الشعور اللغوي بالشعور الوطني، ثم "إن شبكة الروابط القائمة بين اللغة والمجتمع يزداد تعقيدها كلما ارتقت الدراسة صاعدةً انطلاقاً من التفرد* في اتجاه التعدد اللغويين، لأن التفرد اللغوي يشكل الوضعية الأنسب للفطرة الجمعية¹". واللغة أصلاً هي الضامن الأساس لاستمرارية هوية الجماعة، إلى جانب الدين، لكن واقع الجزائر يظهر فشل هذين المقومين في توحيد شمل الجزائريين؛ إذ أدى تغير الأنساق اللغوية المتعايشة بالجزائر إلى إعاقة اللسان وغموض في التصورات الذهنية وانتشار الثقافة اللفظية وتفكك المجتمع الواحد إلى طوائف قبلية تتبادل الإكراه والضغطة.

وهكذا نرى بأننا نعيش تعدداً لغوياً، والسؤال المطروح هل التعدد اللغوي يحل مشاكلنا اللغوية؟ لا شك أن استعمال لغة واحدة في البيت والشارع والمدرسة لهو المثال، وهذا غير موجود حتى في الإنكليزية؛ فإنكليزية أمريكا تختلف بعض الخلاف عن إنكليزية بريطانيا، كما أن العصر يطرح علينا جملة من التحديات، فهل يمكن تسوية سياسات لغوية مبنية على دولة واحدة ووطن واحد ولغة واحدة. إن التعدد اللغوي في الجزائر يفرض نفسه أكثر من ذي قبل، ويمثل الاختيار الأمثل بالنسبة للنخبة، ولكن ما هو التعدد المنشود. ولقد تحدث Fishman عن أصناف الازدواجية أو التعددية وحصرها في ثلاثة نماذج أساسية، وهي:

- ◀ النموذج التعويضي المرحلي الذي يرمي إلى إدماج الطفل في الثقافة السائدة.
- ◀ النموذج الذي يرمي إلى الاحتفاظ باللغة المستضعفة.
- ◀ نموذج الإثراء وهدفه هو توسيع آفاق الفكر والعاطفة عند المتعلم.

*- التفرد اللغوي المقابل العربي للفظ الأجنبي Unilingue، وهو يصدق على الوضعية اللغوية المتميزة باستعمال أهل البلد للغة واحدة للتعبير بطلاقة ويسر تامين عن تجاربهم العلمية والوجدانية في مختلف المجالات.

¹- محمد الأورغي، التعدد اللغوي "انعكاساته على النسيج الاجتماعي" سلسلة منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 36. الدار البيضاء: 2002، مطبعة النجاح الجديدة، ص 17.

فإذا كان العنصر الأخير الذي يعمل على الإثراء فهو مقبول وتعمل به كثير من البلدان، وكما يقال: جميل أن نتعلّم اللّغات التي تثرى لغتنا وتنمّيها، ولكن ليس على حساب لغاتنا الوطنيّة، أن نقبل بالازدواجيّة غير المتوحّشة كما قال جولبير گرانگيوم، وهي ازدواجيّة بقاء اللّغة الأجنبيّة أجنبيّة، أضف إلى ذلك ضمان المحصّصات الإنية من هوية واحدة ولغة رسميّة تعلق ولا يُعلّى عليها، ولغة أجنبيّة يُفاد منها. وتفادي كلّ المشكلات التي تسبّبها الثنائيّة اللّغويّة من الغربة اللّغويّة والصّراع الثّقافيّ، ومشاكل التّعليم والاتّصال؛ لأنّ هناك تعدّدت لسانية قاتلة ومهلكة ومتوحّشة، تعمل على فصل الطّفّل عن هويّته، فيقع فريسة أفكار معاديّة لكلّ ما هو وطنيّ بدعوى العصرية "الخطر في الثنائيّة المفبركة في التّعليم، مع لغة أجنبيّة ينظر إليها المتعلّم على أنّها لغة التّقدّم والرّقي الثّقافيّ والعلميّ، فتكون النّتائج سلبية على هوية المتعلّم، وطاقاته التّعبيريّة والإدراكيّة والنّفسيّة، والخطر كذلك في محيط ثنائي اللّغة مع امتيازات اجتماعيّة وتشغيليّة واضحة للثنائيين، فتصبح اللّغة الأجنبيّة مرجع الثّقافة والرّقي العلميّ والثّقني، والمقياس لكلّ ما هو من مرتبة عالية"¹.

يقال عن الجزائريّين بأنّهم مزدوجو اللّسان، وهذا صحيح، بل هو سمّتهم وإرادتهم القويّة والتّاريخيّة لمعرفة اللّغات الأجنبيّة، ويبدو أنّ هذه الإرادة ورثناها عن أجدادنا حيث تقاطعت على ألسنتهم مختلف اللّغات التي استقرّت في شمال إفريقيا، ولكن لا يعني هذا تسامحهم في اللّغة الأمّ، ولم يحصل ذلك في زمن من الأزمان، وما سجّل عليهم التّاريخ أن قهروا العربيّة أو الأمازيغيّة، بل كان لديهم التّسامح اللّغويّ تجاه اللّغات الأجنبيّة فقط.

لقد أبانت تجارب البلدان المتّزنة في الازدواجيّة ضرورة الاهتمام في المقام الأوّل باللّغة الأمّ، وإتقانها جيّدًا، وهذا بعد الإغماس اللّغويّ الجيّد "والتّعدّد اللّغويّ يجب أن يسبقه إغماس لغويّ للطّفّل في اكتسابه اللّغة الأمّ لتلافي الانعكاسات السّلبية للازدواجيّة، والشّروع في تعليم اللّغات الأجنبيّة في سنّ لاحقة متأخّرة (ابتداء من الثّانيّة عشرة، أو التّاسعة في

¹ - عبد القادر الفاسي الفهري "ملكة اللّغة العربيّة في وضع الازدواج والتّعدّد" مجلة قضايا استعمال اللّغة

العربيّة في المغرب. الرّباط: 1993، مطبوعات الأكاديمية الملكيّة المغربيّة، ص 87-89.

أحسن الظروف)¹. وهذا ما أكدته سترن: ليس هناك دليل نفسيّ على أنّ التعلّم المبكّر للغات الأجنبية يؤدّي إلى نتائج أفضل من تأخيره بعكس ما هو معتقد، فإمكان الفرد أن يتعلّم لغة أو لغات أخرى بعد إتقان لغته الأمّ، وذلك في إطار مناهج تختلف باختلاف الأهداف المتوخاة من تعليم اللّغات الأجنبية الأخرى وتعلّمها. كما أنّ التّعّدّد ذو كلفة اقتصادية. فلقد أبانت تجارب البلدان التي مرّت بهذه المرحلة أنّ البلد النّاجح هو البلد القويّ اقتصادياً والقويّ في التّرجمة البشريّة والآليّة. وفي مقام آخر ثبت ثبوتاً قاطعاً بأنّ الازدواجيّة تؤثّر سلباً على كثير من الصّعد، فالتّجانس اللّغويّ عامل تقدّم ونجاح، كما أنّ البلاد المُجزأة لغويّاً بلاد فقيرة دائماً² ولا جدال بأنّ عدم التّعّدّد أفضل من التّعّدّد، وأنّ "التّفرد اللّغويّ له انعكاساته الإيجابية على النّسيج الاجتماعيّ³ فهو باب يسدّ كلّ الفتن، وهذا ما نلاحظه في كثير من الدّول بدءاً من فرنسا وأمريكا وإنكلترا. ويجب أن نعرف بأنّ التّعّدّد له مساوئه التي يمكن إجمالها:

- ◀ التّأثير السّلبّي على الأنساق العقديّة والتّفكّك الاجتماعيّ.
- ◀ ضعف المستوى التّعليمي نتيجة الخلط الذي يحدث أحياناً ويؤدّي إلى التّشوّت الذّهنيّ، والتّباس في المفاهيم وعسر في الكلام.
- ◀ الكلفة الاقتصاديّة الكبيرة التي لا يمكن أن تتحمّلها ميزانية الدّولة، وينجرّ عن ذلك تحمّل المواطن كلفة تدريس أولاده بالمقابل، فينتج التّسرّب المدرسيّ، وتنفّش الأميّة.
- ◀ الفوضى اللّغويّة التي ربّما يكون سببها إلى الهروب من اللّغات الأمّ، والالتجاء إلى اللّغة الأجنبية كبديل لحلّ المشاكل اللّغويّة.
- ◀ التّأثير السّلبّي على الوحّدة الوطنيّة، وقد يخلق دعوة الكونفدراليات الجغرافيّة اللّغويّة.

¹- عبد القادر الفاسي الفهري، اللّغة والبيئة. المغرب: 2003، منشورات الرّمن، مطبعة النّجاح الجديدة بالدار البيضاء، رقم 18، ص 19.

²- فلوريا كولمباس، اللّغة والاقتصاد، ترجمة: أحمد عوض، مجلة عالم المعرفة. الكويت: 2000، ص 48.

³- محمد الأوزاعي "التّعّدّد اللّغويّ وانعكاساته على النّسيج الاجتماعيّ" مجلة جامعة محمد الخامس، ط1. الرّباط: 2002م، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، رقم 36.

◀ التمييز بين اللغتين: لغة النخبة/ لغة الدّهاء، وهذا يؤدي إلى إضعاف المناعة الثقافية، والتكتل الوطني، حيث ويظهر الخلاف، فيرقي الأتباع معززين بما يحملون من لغة أجنبية، ومهمّش المحليون كما تُهمّش لغتهم.

◀ التجارب التي عاشتها كثير من البلدان فلا هي تقدّمت بلغة غيرها بعدما انسلخت من لغتها وبحكم التعدّد اللغويّ حصلت التبعيّة اللغويّة، وهي أساس التخلّف السّمولي، وهذا ما يلاحظ على الدّول التي أبدلت لغتها بلغات أجنبيّة: الإنكليزيّة في بنغلاديش وزامبيا ونيجيريا، والفرنسيّة في السينغال والتّيجر وتشاد وتونس... كما أنّ يوغسلافيا وكندا وسويسرا والهند وبلجيكا لم تعرف تقدّماً مقبولاً بحكم ازدواجيتها مثل البلدان الأحادية اللّغة، وما كان يصلح لكندا مثلاً ليس من الضّروريّ أن يصلح للجزائر.

◀ الازدواجيّة تعتمد على التّرجمة في المقام الأوّل، فهل يمكن للبلدان المتخلّفة مسابرة الجديد؛ أليس ذلك هو الطّريق الذي يعمل على ظهور الثّقافة اللّفظيّة، وضياع البحث العلميّ الأكاديميّ.

◀ التعدّديّة في كثير من الأحيان تكون عشوائية، تعدّد متشابه يعيد نفس الأمور بلغتين مختلفتين، فما الفائدة من اعتماد ضربين مكرّرين، وهنا يقع التّشّت الحقيقيّ، فيذهب ذهن التلميذ/ الطّالب دائماً إلى التّرجمة لا إلى إدراك المفاهيم.

وهكذا نعلم أنّ الازدواج اللّغويّ له صعوباته وأخطاره التي تمسّ محاسنه، ثم هل أنّ تعلّم لغة أجنبيّة يمكن التحكّم فيها مثل أهلها، وهل البلدان التي اتّخذت الفرنسيّة لغة ثانية أو رسميّة تقدّمت، والبلدان التي اتّخذت الإنكليزيّة حلّت مشاكلها. إنّ الازدواجيّة لا تخرجنا من تخلّفنا، فنحن نعيش ازدواجية منذ بعثنا للوجود، وبقينا متخلّفين، وما الفائدة من التحدّث بالكريول Le créole ولا تخدمنا في جانبها العلميّ.

وأمام هذه المشاكل كلّها، يبقى الحلّ الأكثر نجاعةً للتقليل من حدتها والحدّ من فعاليتها، والتّخفيف من سلبية آثارها على النسيج التّربويّ والثّقافيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ، هو إعادة النّظر في السياسة اللّغويّة، والتّفكير في بديل مفادها توفير الحظوظ بين جميع اللّغات الوطنيّة والاهتمام بها على حدّ سواء، والحدّ من هيمنة اللّغة الفرنسيّة بإحلال اللّغات الوطنيّة محلّها، وذلك بالتّرجمة والتّأليف في الموضوعات التي تحتكرها الفرنسيّة، لنشر

المعرفة وتقريبها وتطويرها، وسيؤدّي ذلك إلى تجنّب التّفكّك الاجتماعيّ، والتّخلّص من العديد من الأفات الاجتماعية، والتّقاليد المستهجنّة، والإعاقة اللّسانية وهذه الأهداف التي يجب أن تستهدفها السّياسة اللّغويّة لاحقاً في وطننا. فما هي السّياسة اللّغويّة المقترحة؟

2. السّياسة اللّغويّة المقترحة: نحتاج في المقام الأوّل إلى التّفريق بين اللّغة كهُوية، واللّغة كأداة فالمجتمع الجزائريّ يحتاج إلى تقوية اللّغة العربيّة (الهويّة) من خلال دعمها بكلّ الوسائل الممكنة؛ لأنّ العربيّة ليست أداة فقط، بل هُوية تسهم في توسيع مدارك التّلميذ العقليّة والفكريّة وتقوي الشّعور بأصالته؛ لأنّ اللّغة هي تعبير عن الفكر قبل أن تكون وسيلة للتّواصل، هذا من جهة، ومن جهة، اللّغة كأداة فنحن بحاجة إلى تعدّد لغويّ يراعي المحيط العالميّ، ويراعي المنفعة الوطنيّة للغتنا، بالأخذ من اللّغات التي نستقي منها العلم. وبعد هذا نحتاج إلى تخطيط لغويّ يعطي لكلّ لغة مكانتها من حيث:

- ◀ العربيّة لغة عالميّة ورسميّة؛
- ◀ المازينيّة بأداءاتها/ بلجاتها لغات وطنيّة ورسميّة؛
- ◀ الفرنسيّة لغة أجنبيّة وتُعامل على أساس الاستفادة منها لا غير؛
- ◀ اللّغات الأجنبيّة الأخرى من الضّروريّ الانفتاح عليها.

إنّ رصد الواقع الاجتماعيّ ورصد مختلف التّغيّرات الطّائرة على الاستعمال اللّغويّ يجعلنا نقدّم اقتراحاً يمكن أن يساعد في الإصلاح اللّغويّ الذي تنشده البلاد، انطلاقاً من المؤثّرات الاجتماعية والثّقافيّة والاستعماريّة، ولذا نقترح سياسة لغويّة تراعي مقام اللّغة الرّسميّة (اللّغة العربيّة) واللّغة الأمّ (المازينيّة) واللّغات الأجنبيّة (في حالة الجمع) وهذا من جملة ما تستهدفه التّناميّة اللّغويّة؛ حيث تعمل على إحداث تغيّرات محدّدة في الحياة اللّغويّة، وتحدّد الهدف العامّ بقرار سياسيّ، ولا يمكن تصوّر خطة لغويّة دون اتّخاذ السّلطة الوطنيّة قرارات واضحة تحدّد بموجبها السّياسة اللّغويّة، وهذه القرارات ينبغي ألاّ تجهل طبيعة الحال والعوامل الاقتصاديّة والثّقافيّة والاجتماعيّة (في الوطن) وفي المجموعة اللّغويّة الكبرى (الانتماء العربيّ الإسلاميّ). وهذا التّصوّر بصرت به من خلال الدّراسات التي أجريتها مع طلابي، وكذلك ما كنت أدافع عنه ذات وقت في المجلس الأعلى للتّربيّة، فقدّمت تصوّراً

للسّياسة اللّغويّة في الجزائر، في إطار السّياسة التّربويّة التي يمكن رسمها على المدى البعيد، ويمكن التّذكير بركائزها:

أولاً: فتح حوار وطنيّ شامل حول السّياسة اللّغويّة/ التّربويّة:

ثانياً: ضبط موقع اللّغة الرّسميّة في الخطاب الرّسميّ:

ثالثاً: كيفية الاهتمام باللّغات المحليّة:

رابعاً: تدريس اللّغات الأجنبيّة:

تعطي السّياسة اللّغويّة كلّ الأهمية للتّخطيط اللّغويّ الذي يعمل على تطوير اللّغات الوطنيّة في الكيانات الحديثة النّشوء، ولذلك تولى المجتمعات الحديثة تنمية اللّغة القوميّة وتقنينها، كما يعمل علم الاجتماع اللّغويّ على تحديد هذا الجانب لأنّ "موضوعه التّنوع اللّغويّ في المجتمع الواحد، وغايته تخطيط السّياسة اللّغويّة بطريقة موضوعيّة ووسائل علميّة"¹ وإنّ تخطيط السّياسة اللّغويّة يحتاج إلى:

1- جرد الحاجيات بمسح الأولويات.

2- تحديد الأهداف القريبة والمتوسّطة، ثمّ البعيدة.

3- تجنيد الوسائل لتحقيق الأهداف.

وإنّ السّياسة اللّغويّة هي مجموعة من الخيارات الواعيّة القائمة بين اللّغة والجانب الاجتماعيّ، ويردّفها التّخطيط الذي يضع الخيارات قيد التّنفيذ²، وأروم أن تقوم على المقوّمات التّالية:

1- تعميم استعمال اللّغة القوميّة.

2- نشر اللّغة القوميّة في العالم لتكون رافداً يسهم في الثّقافة العالميّة.

¹ - على الفاسي، الجامعة والتّعليميّة. الرّباط: 2002، سلسلة المعرفة للجميع، العدد 27، ص 157.

² - Jean-Louis Calvet, La guerre des langues et des politiques linguistiques Paris: 1987 Payot

3- تعليم اللغات الأجنبية في مدارس الأمة.

4- تنظيم الترجمة من اللغة القومية وإليها.

5- توحيد المصطلحات التقنية¹.

يعدّ التخطيط التربوي جزءاً من السياسة اللغوية، فهو يعمل على حلّ المشكلات التربوية في إطار شمولية التخطيط العام، وضمن المطابقة بين الأهداف والمواد المتاحة، وتحريّ مضامين الفعاليات بغية تحديد الأهداف الكبرى لمنظومة التربية "هو عملية التوجيه العقلاني للتعليم في حركته نحو المستقبل عن طريق إعداد مجموعة من القرارات القائمة على البحث والدراسة، تمكيناً لهذا التعليم من تحقيق الأهداف المرجوة منه بأنجح الوسائل وأكثرها فاعلية وكفاية في استثمار الوقت والجهد والمال"². ويحصل فعل التخطيط بين السياسي الذي يطرح التوجّهات الكبرى، ضمن مرجعية وطنية وعالمية، وبين أهل الاختصاص الذين يضعون تصوراً شاملاً في مشروعهم يلبي الطموحات الكبرى للأمة، وعند ذلك يمكن للسياسي أن يخضع المشروع للتطبيق، حيث يؤشّر على المشروع، أو يعتبره مجرد استشارة. كما تعدّ الدراسات اللغوية التقابلية وما توصل إليه علم اللغة التطبيقي من أهم أدوات البحث في تقنين السياسة اللغوية والتي منها وضع برامج تعليم اللغة القومية أو الأجنبية. وإلى جانب هذا، فترسم السياسة اللغوية من الواقع والمرجعيات الحضارية والتاريخية واللسانية؛ حيث تنصبّ مداورات المختصين على دراسة هذه المعطيات في إطار من الحرية وتغليب النزاهة والمصلحة العامة. وأمام ما نعيشه من وضع لغوي متميّز فنرى أنّ ثلاثية لغوية فرضت نفسها، ويجب أن نضمن لها أرضية التواجد ضمن المعطيات السياسية والتاريخية والعلمية التي نتحكّم إليها، وهذه الثلاثية اللغوية هي نتيجة الازدواجية الملاحظة على مستوى الأداءات وعلى مستوى التدريس الرسمي. وبغية تجسيد هذه الثالوث،

¹- علي القاسبي، الجامعة والتنمية. الرباط: 2002، سلسلة للمعرفة للجميع، العدد 27، ص 160.

²- هيئة الموسوعة السورية، الموسوعة العربية، ط1. سورية: 2002، مؤسسة الصالحاني للطباعة،

رأيت تحديد الخطوط الكبرى التي تصون وترقي هذا الثالوث ضمن المعطيات الحضارية والتاريخية والمعاصرة.

إنّ الازدواجية اللسانية/ اللسانية لا خطر عليها، فهي طبيعية كأنّ لا تنقرض، ولا يمكن التحكم فيها، ولا يستطيع المخطّطون اللسانيون الحدّ من مساحتها، بل عليهم دراستها وتحليلها واستخراج البنات المتداخلة لفهم هذه الآلة العجيبة، وهي اللّغة الطّبيعية. وأما التعدّدية أو الثنائيّة اللّغويّة، والتي تكون أحياناً رسميّة فلها محاذيرها الكثيرة، ومن هنا يستشار أهل الرّأي عند تحديد السياسة اللّغويّة. وإنّ تنظيم مجالات استعمال اللّغات الأمّ أو اللّغة المحليّة بصورة موضوعية عادلة يستلزم تخطيطاً يضع التّصوّر الكامل للحركة اللّغويّة للغة المنشودة داخل طبقات المجتمع بفئاته المتنوّعة والمراحل التي تحتاجها كلّ فئة، وكيفية اختيارها، والمادة اللّغويّة التي تقدّم لها ووسائل تقديمها، وطبيعة الإجابة اللّغويّة التي سيصل إليها متخرّج كلّ مرحلة من مراحل التّعليم، وصدق حاجة المجتمع لتعلّم لغة أجنبيّة. فهل الازدواجية شيء مفيد؟ أودّ أن أشير إلى أنّ الازدواجية لها وجه جيّد، كما أنّ لها أوجهاً غير جيّدة، ولكن نحن الآن ضمن واقع تعدديّ، فما العمل؟ إنّ تخطيط سياسة لغويّة تعتمد الاهتمام باللّغة المشتركة ضرورة قصوى وهو اختيار لا بديل عنه، ولا يعني به قهر لسان من الألسنة الوطنيّة. وإنّ اللّغات الوطنيّة كُنّا قد أوضحنا أمرها بضرورة التّفحّح عليها والعمل على رقيها، وتدرّيسها فيجب أن يكون فرض عين في مناطقها. وأما اللّغة الأجنبيّة فلها شأن آخر.

ولقد بات من المسلم به أنّ الثنائية اللّغويّة في وطننا لا تخضع لمعايير موضوعيّة في اختيار لغة التّعليم، وإنّما تعكس المصالح السياسيّة والإيديولوجيّة المتصارعة في ثقافة الغد للجزائر، وهذا ما سوف يضرّ لاحقاً بالانتماء وظهور الطّبقية المجتمعيّة، وهذا ما أبانتّه الدّراسات الميدانيّة التي أجريت في هذا الشّأن¹، علماً أنّ واقعنا يمتاز ببعض المعطيات التي يجب أن نلّم بها، وهي: وجود اللّغات المحليّة، وارتباطنا بالعالم العربيّ والإسلاميّ والأفريقيّ والمتوسّطيّ، وما للغة الفرنسيّة من أثر في المجتمع الجزائريّ، أضف إلى ذلك ما تفرضه

¹. ينظر دراسة محمد أحمد الرّعي "ازدواجية اللّغة ووحدة الثّقافة في الجزائر" مجلة المستقبل العربيّ.

التّحدّيات المعاصرة من أنّ التّفنّح على اللّغات بمنهج براغماتيّ أكثر من ضروريّ؛ لأنّ اللّغات تفتح لنا آفاق الإطّار المحليّ إلى الخارج والعالميّة بغية استكناه حضارات الشّعوب وعلمها وتقدّمها، ويستحسن الاطّلاع على علومها بلغاتها أفضل من ترجمتها، فالترجمة مهما تكن راقية فهي ناقصة. إنّ اعتماد اللّغات الأجنبيّة هي فكّ العزلة اللّسانية عن المجتمع والتّواصل مع غيره، ومن يتفّتح على غيره يخرج من فقره. وأمام هذا تعتمد الشّعوب في تخطيها اللّغويّة على اللّغة الأجنبيّة حسب الحاجة إليها، وتعبّر عن تصوّر وطموح المجتمع، والقيم الحضاريّة والمحليّة للمجتمع، وتنتقى بصورة خاصّة، بعدما يناقش الجميع أمرها.

3. الأخذ بمبدأ النّفعيّة في تدريس اللّغات: إنّ مبدأ النّفعيّة يقتضي اعتماد عناصر

اللّسانيات التّطبيقيّة في هذا المجال، وهي:

1/3. البراغماتيّة: اعتماد ما هو وظيفيّ.

2/3. الانتقائيّة: القيام بعمليات اختيار وظيفيّة على ضوء معايير التّجاعة والمردوديّة.

3/3. الفعاليّة: إيجاد الوسائل التّربويّة الأكثر فعالية في تعليم لغات المنشأ واللّغات

الأجنبيّة، وذلك بانتقاء المتون الوظيفيّة الملائمة.

وإنّ كلّ سياسة لغويّة وثقافيّة موجّهة نحو التّقدّم، تستدعي اعتماد النّفعيّة التي نضمن فيها حقوقنا اللّغويّة والثّقافيّة؛ فاعتمادنا لغة أجنبيّة تخدمنا كما تخدم لغتي الأمّ، كما نفرّق بين لغة انفتاح وتطلّع وبين لغة هيمنة. فالعالم الآن يتقاسمه قطبان ثقافيّان: الفرانكفونيّة والكمنويلثيّة. فأيّ لغة تعتمد؟ الفرنسيّة أم الإنكليزيّة. يجب أن نقرّ ونكون صادقين مع أنفسنا، فنحن نخطّط لما سيكون الجيل القادم، على فرض سنوات 2035، فما هي المتغيّرات اللّغويّة التي ستحصل في هذه العشريّات القادمة، وما هي ملامح ابننا الذي يدرس، وما هي اللّغة المهيمنة. لاشكّ أنّ من أراد دخول الحضارة فليتعلّم الإنكليزيّة؛ فقطب الفرانكفونيّة يتضاءل، ونجم الفرنسيّة يخبو، فلمّ لا نحسن الاختيار. وبودّي تأكيد مسألة تعليم اللّغة الأجنبيّة لتثبيت بعض الأمور، وهي إنّ تعليم اللّغات الأجنبيّة عامل مهمّ، ولكن كان يجب في البداية أن نكون على بينة من خصوصيات تعلّم اللّغة الأجنبيّة في جوانب ثقافيّة وسياسية واجتماعيّة، فتجب الإجابة عن النقاط الأسئلة التّاليّة:

. ما الهدف من تعليم اللّغات الأجنبيّة؟

. من يجب عليه تعلّم اللّغات الأجنبيّة؟

. متى يبدأ تعلّم اللّغة الأجنبيّة؟

. ما هي اللّغة الأجنبيّة المختارة؟

* إنّ الهدف من تعليم اللّغة الأجنبيّة يرمي إلى مجموعة من الاعتبارات، ومنها كسر الحواجز الثّقافيّة بين حضارته وحضارة اللّغة الهدف، وإشاعة روح التّسامح، وإقامة تفاهم عالمي، أضف إلى هذا أنّها تساهم في توسيع مدارك التّلميذ العقلية، وتدريّه على الاستيعاب المتواصل للمعرفة. فجميل أن نتعلّم اللّغات الأجنبيّة، لكن ليس على حساب اللّغات الوطنيّة، ومن هنا نادى بعض المهتمين بتعليم اللّغة الأجنبيّة وبعدم تعليمها للصّغار خاصّة؛ إذ إنّ التّأثير وإن كان ليس ظاهراً إلا أنّ آثاره ستظهر على الشّكل التّالي:

- تقليل أهمية اللّغة الأمّ عند الطّلاب.

- إمكانية تأثير اللّغة الأجنبيّة على اللّغة الأمّ لغويّاً.

- إحساس الطّلاب بالرّغبة في التّمكّن من اللّغة الأجنبيّة¹.

* وأما من يجب عليه تعلّم اللّغات الأجنبيّة؟ فهنا الإشكال الذي نعيشه في الجزائر؛ فإنّ التّخبة الجزائريّة والمتنفذين في الدّولة ينادون بالتّعريب، ولكنهم لا يعملون له بشكل علني، بل يحبذون أن تبقى الإدارة والعلوم تدرّس بالفرنسيّة. وهنا من واجب الدّولة أن تعمل على تهيئة وإتاحة الفرصة للجميع في تعلّم اللّغة الأجنبيّة بطريقة علميّة منهجية منظمّة؛ يستهدف من ورائها التحكّم المتقن في اللّغة المتعلّمة، وهذا بعد الحصول على القدر الكافي في اللّغة الأصل، والتي لا يمكن التّغاضي عنها كأساس يناله الجميع، وأما تعلّم اللّغة الأجنبيّة

¹- إبراهيم عبد العزيز أبو حيمد "السّن المناسب لتعليم اللّغات الأجنبيّة" مجلة الدّراسات اللّغويّة.

السّعودية: 2000، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة، المجلّد الثّاني، العدد الثّالث، ص 215.

يكون لغرض نفعي لا غير "يتعلّم فيها اللّغات الأجنبية لأغراض إجرائية وظيفيّة، بعد أن يكون قد ضلع في لغة هويّته وفكره وثقافته بصقّة كافية لا تعيق نحوه"¹.

* وأما متى يبدأ تعليم اللّغة الأجنبيّة؟ فقد أبانت أكثر الدّراسات بأنّ الطّفل يجب أن يستوعب في المقام الأوّل النّسق اللّغويّ الصّحيح والكافي للغة، ويأخذ الرّصيد اللّغويّ الذي يمكّنه القراءة والكتابة والعدّ، فلا مانع بعد ذلك أن يأخذ اللّغة الأجنبيّة الأولى. ويرى بعض علماء النّفس أنّ الدّماغ البشريّ مهياً لتعلّم اللّغات حتى سنّ العاشرة، وبعد هذه السنّ فالدّماغ يفقد مرونته وقابليته للتعلّم، كما تقتضي بعض المعطيات الاجتماعيّة أنّ تعلّم اللّغة الأجنبيّة في سنّ مبكرة حيث يكون المجتمع ثنائي اللّغة فقط، وفيه لغات عرقية عديدة، والحاجة وليدة لتوحّد الأعراق. والمثال على ذلك ما يلاحظ في الكندا ذي الثنائي اللّغة الفرنسيّة والإنكليزيّة. علماً أنّ تعليم لغة أجنبيّة تختلف ثقافتها وحضارتها عن ثقافة وحضارة المتعلّم فذلك ما يحمل في طيّاته خطراً كبيراً، ولكن المهمّ في كلّ هذا هو أن نعمل على تعليم اللّغة الأجنبيّة في المرحلة الأساسيّة، باعتبار هذه المرحلة المناخ الصّافي وتتساكن فيه أكثر من لغة. وأعود لتأكيد المسألة بأنّ دراسات جادة أبانت بأنّ مسألة تدريس اللّغة الأجنبيّة يجب أن تبدأ بعد أن يستوعب التلميذ اللّغة الأمّ والتي يجب أن تخصّص لها الفترات الأولى فقط، كي لا يحصل التصادم اللّغويّ أو الانفصام الشخصي².

* وأما ما هي اللّغة الأجنبيّة المختارة؟ لا يجب أن نكون نكرة في العالم، ونبقى ننشد ملكة اللّغة الفرنسيّة في الوقت الذي تجاوزها الزّمان، فلنكن نفعيين، رغم ما للفرنسيّة من

¹ - عبد القادر الفاسي الفهري "اكتساب اللّغة العربيّة والتعلّم اللّغويّ المتعدّد" مجلة الدّسانيات. الرّيّاط:

1999، منشورات معهد الدّراسات والأبحاث للتّعريب، المجلد 4، العدد 1-2.

² - Alya Baffoun, Le rôle du langage dans le développement psychogénétique : contribution à l'étude du choix de langue d'enseignement, in revue Tunisienne des sciences sociales 10 eme année. Tunis : 1973.

علم، ولكن لا أَرغب أن ينتج عن ذلك تهجين لغوي¹ يؤدي بلساننا إلى التَّبعية وإلى الانعكاسات التَّفسيّة أو الهيمنة التَّقافيّة. فما دامت التَّفعية لا تعترف إلاّ بالملموس فلم لا نتَّبِع الملموس، ولم لا نتَّبِع لغة العصر والمستقبل، ولا يعني هذا أن نستبدل لغة أجنبيّة بلغة أجنبيّة أخرى، بل أن نستبدل أدباً بعلم، وأن نستبدل لغة راقية بلغة أرق، أن نستبدل لغة السّياحة والعمّور بلغة المال والبنزسة، أن نستبدل باريس بلندن، فما المانع؟

وفي آخر المطاف لا يسعني إلا تأكيد بعض الأمور، وهي:

- 1- ضرورة التّسليم بالازدواجيّة اللّغويّة، وهو واقع ملموس: عربيّ - مازيغيّ.
- 2- ضرورة تركيز الأبحاث اللّغويّة في التّداخلات بينها وبين العربيّة الفصحى.
- 3- المستقبل للغة العربيّة الفصحى، فواجبنا الاهتمام بها: سياسيون وعلماء.
- 4- العربيّة الفصحى هي المرشحة لبلوغ الهدف.
- 5- لنا لغة واحدة، لا لهجات متعدّدة، وهذه الوحدّة تُسهّل علينا تطويرها إذا صدقت النّيّات.
- 6- السّعي لوضع أطلس لغويّ مغاربيّ ومن باحثين مغاربيين.

.الخاتمة: رغم ما للتّعدّد اللّغويّ من مزايا، إلاّ أنّ الجزائر يعيقها في اعتماده هذا التّعدّد اللّغويّ الذي أضحي واقعا، فلا مفرّ منه، وللحدّ من سلبيات هذه الظّاهرة، علما أن تعيد النّظر في السّياسة اللّغويّة بأن تضع لكلّ لغة وظيفتها ومكانتها، إذ لا تتعدّى الواحدة على الأخرى، وأن تعمل على تنمية الوازع الوطنيّ حتى لا تهيمن اللّغة الأجنبيّة على اللّغات الوطنيّة بحكم أنّ الإنسان هو الذي يسيطر على اللّغة وليس العكس، وكذا الإصرار على توافق الحظوظ بين اللّغات الثلاث، والاهتمام بتعليم اللّغات الأمّ قبل كلّ شيء لما لها من تأثير فعّال على تعلّم اللّغات الأخرى. ومع ذلك فنحتاج إلى تجنّب التّفكيك الاجتماعيّ، وهذا لا يحصل دون لغة موجّدة وهي العربيّة، والتّخلّص من العى الحضاريّ للفرنسيّة، فهي مستودع النّعرات والآفات الاجتماعيّة، فنحتاج إلى استعمال اللّغة العربيّة في مختلف المجالات لنزع الإعاقات اللّسانيّة، وإلى تفرّد لغويّ منفتح يتشكّل محتواه: "أولاً من العربيّة بصفتها لغة وطنيّة وهي التي تكون مؤهّلة دون سواها من اللّهجات المحليّة واللّغات القبليّة

¹- عبد القادر الفاسي الفهري "ملكة اللّغة العربيّة في وضع الازدواج المتعدّد" مجلة قضايا استعمال

اللّغة العربيّة في المغرب. المغرب: 1993، مطبوعات الأكاديمية الملكية المغربية، ص 172.

لأداء الوظائف الاجتماعية الخمس: الوظيفة التَّعبديَّة، ووظيفة التثقيف الوطني، ووظيفة الانسجام الاجتماعي ووظيفة الاندماج النطَاقِي، ووظيفة التَّواصل الدَّولي. وثانياً: من بين بعض اللُّغات العالمية فرض عين، وبعضها فرض كفاية، وغايتنا منها شفض خيرة أصحابها في الصَّناعية، والتَّعرّف على مقدار سهمهم في الثَّقافة الإنسانيَّة المشتركة. ولتثمر هذه الوضعية اللسانيَّة يلزمها إحلال اللُّغة الوطنيَّة محلَّ اللُّغات الأجنبيَّة في كلِّ مظاهر الحياة، وتعويض تعريب القوائم بأخر حي؛ لينبني رصيد المعجم بالتَّعريب، ويرفع من مستوى الثَّقافة بالترجمة، ويزيد من عمق الفكر بالتَّأليف بالعربيَّة في موضوعات تحتكرها اللُّغات الأجنبيَّة¹.

وأعود لأختم القول بأنَّ كلَّ الشُّعوب التي تقدّمت لم يحصل أنَّها اختارت التَّعدّد اللُّغوي في سياساتها اللُّغويَّة، بل اعتمدت على لغاتها وطوّرتها، وبها بحثت في مختلف العلوم، ونالت المراكز الحساسة واعتمدت اللُّغات الأجنبيَّة على أساس أن تخدم لغتها الأمّ، وتخدم الجانب العلمي في بلدها، ولا تكون بديلاً عن اللُّغة الوطنيَّة في الاستعمال، ولا في التَّدريس، ولا في المؤسَّسات العامَّة والخاصَّة.

يمكن الاستفادة في هذا الموضوع من كتابي (هكذا رقيّ الفرنسيون لغتهم؛ فهل نعتير؟) وهذا بمسح هذه الشُّفرة Q



¹. محمد الأوزاعي، التَّعدّد اللُّغويّ انعكاساته على النَّسيج الاجتماعيّ. المغرب: 2002، منشورات كلية

الأداب والعلوم الإنسانيَّة، سلسلة بحوث، رقم 36، ص 175.174.

اللغة العربية والإرادة السياسيّة -من أجل تمكين العربيّة في جميع المجالات-

.المقدّمة: أبدأ هذا البحث بما أنشده الباحث الشّاعر محمود أحمد السيّد في اللّغة العربيّة، حبّاً وتعلّقاً وتاريخاً وهويّة، ويعدّ اللّغة همزة وصل بين الوجود الإنسانيّ على الأرض، وعلاقته باللله وبما يحيط به من عوالم وأزمنة، إذ يقول:

إني أحبّك كي أبقى على صلة بالله، بالأرض، بالتاريخ، بالزمن
أنتِ البلاد التي تُعطى هويتها من لا يحبّك يبقى دونما وطن

ويمكن أن نضيف إلى هذه الجوهرة الشّعريّة قول الشّاعر عبد الله الهامي الذي يقول:

أيا لغة القرآن أنتِ حياتنا ومرأتنا في ما نقول ونعمل
ورثت كنوز الأرض علماً وحكمة فما لغة في الأرض إياك تعدل

ومن خلال هذه المنافحات نذكّر بما تعطيه اللّغة (الأمّ) للشّخص من تميّز؛ من حيث مقوّمات الهويّة والتاريخ والأصالة، ويمكن أن نضيف قول من يقول: إنّ فاقد لغته فاقد لكلّ شيء، ومن لا يحبّ لغته لا يمكن أن تقبله اللّغات الأخرى؛ لأنّه عاقق، والعاقق لا وطن له ولا دين.

وهكذا يأتي هذا البحث للحديث عن موقع اللّغة العربيّة من خلال الفعل السياسيّ، ونعني به دور القرار السياسيّ في مجال تعميم استعمال اللّغة العربيّة في الوطن العربيّ، وهل القرار يكون الحلّ الشّافي للعربيّة المنشود تواجدها في مختلف المواقع الحسّاسة في دواليب الدّول العربيّة، إذا أقدم السّياسيون على تجسيد هذا القرار. كما يقدّم البحث جملة اقتراحات إجرائية لتمكين العربيّة في جميع المجالات الحيويّة، ويدعو إلى ضرورة تقويم المعوّج في الوضع اللّغويّ في الوطن العربيّ بصفة عامّة، وإلى تغيير المنهجيات التي ركنت إلى الأمر الواقع؛ لأنّ المسألة اللّغويّة ترتبط بالأجيال اللاحقة، وبضرورة تخطيط لغويّ/سياسيّ

لما يجب أن يكون عليه واقع السياسة اللغوية في الوطن العربيّ على الأمد البعيدة. ومن هنا يقترح الخطوات الهادفة لإخراج أولادنا وأحفادنا من الخروج من عنق المسألة اللغوية بأمان.

وإني استهدف أمر اللغة العربية التي لا يجب أن يبقى ملفها مفتوحاً كما فعلت الشعوب المتحضرة، فكل دولة عالجت الوضعية اللغوية بفتح باب الحوار التريوي، وأغلقت الملف بعد استكمال الاستشارات بالعودة إلى المرجعيات والأبعاد الوطنية التي لا تراجع فيها، ومن هنا؛ فإنّي أستهدف غلق الملفّ التريوي اللغويّ السياسيّ بعدما حصلت كلّ الدّول العربيّة على استقلالها، وجسّدت في دساتيرها وموائيقها اللغة العربية لغة رسميةً أحادية وبشكل صريح. ونحن العرب لسنا في موقع الاستشارات في مسألة بُتّ فيها منذ زمان بالحوار، والاختيار الحرّ وبالتراضي، وذلك ما تقرّه دساتيرنا وموائيقنا في كلّ دولة عربيّة.

إنّ المقالة ليست في رفض اللّغات الأجنبيّة، بل أريد ممّن تاقت نفسه وترقّت أن يسعى إلى نيل اللّغات؛ فيعتكف ويعلك أكثر من لغة، وكلّ لغة بإنسان، والتحكّم في اللّغات مكسب عظيم، وآية من آيات الله ﴿ومن آياته خلق السّماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم﴾ الروم 22. وإنّ المقالة تنوي الوقوف على الواقع العربيّ المهزوز لغويّاً وتحاول إعادتها إلى واقعها وحجمها، وإنزال كلّ اللّغات الموظّفة في الوطن العربيّ حيث يجب أن تنزل، ويكون الاعتراز باللغة الوطنيّة في المقام الأوّل لما لها من خصوصية تتعلّق بالهويّة والشخصيّة الوطنيّة في كامل أبعادها "إنّ المجتمع الذي لا ينجز نهضته في بلده بلغته الأمّ لا يتفاعل مع العولمة، ولا يجري التّطوّر في الاقتصاد والعلوم والفنون، ويبقى على هامش الحضارة الإنسانيّة، ولا يسهم فيها، بل أكثر من ذلك يحجب التّطوّر عن لغته ذاتها ما دامت بعيدة عن الاستخدام في المجالات الديناميّة المتطوّرة والمغيّرة باستمرار مثل العلوم والفنون والاقتصاد"¹. وهذا هو المطلوب من هذا البحث الذي حاولت المسك بأطرافه في مختلف الدّول العربيّة وربطته بمسألة الإرادة السياسيّة التي أراها خاتم سلميان، أو كن فيكون.

¹ عزمي بشارة "تحويل الصّراع على اللّغة إلى صراع إلى الهويّة". لندن: جريدة الحياة، العدد 16162، بتاريخ:

ويؤدّي بي إلى المرور على بعض المتعلّقات ذات العلاقة باللّغة العربيّة؛ ملتصقاً بأبعادها الكبرى، وأصنّفها حسب التّرتيب التّالي:

1. اللّغة الوطنيّة (الأمّ) عند الشّعوب المتحضّرة: لقد عزّزت كلّ الشّعوب مكانة لغتها الرّسميّة، وأنزلتها الدّرجة العليا بين اللّغات الوطنيّة واللّغات الأجنبيّة، فعزّزت الشّينام وفنلندا وهنغاريا ومالطا واليونان وكوريا... لغاتها الوطنيّة، وجعلت التّعليم بها في جميع مراحلها؛ وفي كوريّة الكوكب العلميّ المعاصر يجري التّعليم بالكوريّة، وفيها تُضخّ أكثر من 100 قناة باللّغة الكوريّة الفصيحة، ويجمعها قانون المحافظة على اللّغة الكوريّة، والعمل على ترقّيها/ تطويرها، وعند الألمان أنّ أفضح جريمة هو أن يتخلّى الألمانيّ عن لغته وأنّ مُعامل اللّغة الألمانيّة أعلى من كلّ المواد، ومَنْ لم ينجح في مادّة اللّغة الألمانيّة يعيد السّنة، كما لا تمنح الشّهادة لضعيف في اللّغة الألمانيّة. ولقد فعل الإندونوسيون فعلاً ناجحاً عندما استبعدوا لغة المستعمر (الهولنديّة) من التّداول، وعادوا إلى لغة تجمّعهم وهي (الهباسا) لغة البلد، ونجحوا أيّما نجاح، وهي الآن من نمور آسيا العملاقة... ولتكن لنا العبرة في فرنسا، فإنّ الفرنسيّين يعتبرون لغتهم الإسمنت الذي يجمعهم ويوحّد شتاتهم، فالفرنسيّة وحدها دون غيرها من اللّهجات المحليّة ولا من اللّغات العالميّة، ولقد وضعوا للفرنسيّة قوانين صارمة جداً لدرجة أنّهم فرضوا العقوبات على كلّ من تسوّّل له نفسه المساس بها، بل هناك عقوبة تؤدّي إلى السّجن، وهذا نتيجة شغفهم الكبير بحبّ الفرنسيّة "إنّ للبعد التّاريخيّ في اللّغة رقم خاصّ عند الفرنسيّين، وهم المعروفون بشغفهم بكلّ ما يتعلّق باللّغة وأشياءها"¹ وما يعرف عن الفرنسيّين أنّهم يعاقبة Jacobites نفعيون تجاه لغتهم الفرنسيّة التي فرضوها فرضاً وهي لغة جزيرة فرنسا، بغرض استبعاد كلّ اللاتينيّة واللّهجات المحليّة، وشعارهم مربوط باستبعاد الكنيسة عن العلم، واستبعاد اللاتينية واللّهجات عن التّرقّيّة والاستعمال. ولا تفوتنا حادثة طريفة سجّلها جاك شيراك / Jaques Chirac في مؤتمر أوروبيّ بخروجه من مؤتمر مستنكراً خطاب ممثّل فرنسا الذي ألقاه بالإنجليزيّة، والرّئيس شيراك المعروف بحبّه

¹. الكلمات المسافرة، Marie Treps، تر: منصور نجم حُدَيْفي. دمشق: 2008، مركز التّعريب والتّرجمة

للفرنسيّة؛ وهذا الحبّ الطافح للفرنسيّة ليس جديداً، فكان مثله في ذلك الرئيس Mitterrand ميطران الذي كان يدافع عن Usage de la langue française عبر العالم، أي استعمال الفرنسيّة، وشيراك يدافع عن حسن استعمال الفرنسيّة *La belle usage de la langue française* وعلى ذكر الفرنسيين نذكر حادثة وزيرة في حكومة ساركوزي جمعت (مفرده جَمَعَ في النّحو) كلمة (Banal) على (Banaux) وتشنّ عليها الصّحافة حملة على تلك الإساءة للشّعب الفرنسيّ، فكيف الحال بوزيرة فرنسيّة تجهل قواعد اللّغة الفرنسيّة، فما كان عليها إلا أن اعترفت بالخطأ وصحّحته في التّلفاز، ثم اعتذرت للشّعب الفرنسيّ. وبكلّ أسف نرى بعض مسؤولينا/ مثقفينا إذا أخطأ في اللّغة الأجنبيّة يعتذر ويبيدي أسفاً، أما أخطاؤه المتكرّرة بالعربيّة لا تهّمه، بل يتبجّح بذلك، ويقول: أنا لا أفهم العربيّة/ المهمّ الفهم، واللّغة وسيلة. وهكذا تبدو الغرابة في أمر البعض أنّ التّعبير الخاطئ ينظر إليه على أنّه أمر ليس معيباً، ولا يقدّم شيئاً ولا يؤخّر. وفي بلد (الفردوس المفقود) الذي يعطينا درساً مهمّاً في الاهتمام باللّغة القشتالية دون غيرها، رغم الإقرار بالمحلّيّة نراه لا يُنزل اللّغات المحلّيّة أدنى مقام في الرّسميّات "وفي إسبانيا اجتمع أعضاء البرلمان بعد انتخاب (خوسيه لويس تاباتيرو) رئيساً للحكومة الإسبانيّة في 14 آذار 2004 تحت قبة البرلمان، وحاول ممثلو إقليم قطلونيا استعمال اللّغة المحلّيّة، غير أنّهم فوجئوا بالرفض الشّديد من (مانويل مارين) رئيس البرلمان الذي منعهم من استعمال اللّغة المحلّيّة لما تمثّله من خطر من شأنه أن يهدّد اللّغة الإسبانيّة الرّسميّة، وقد استشهد رئيس البرلمان بالمادّة الثالثة من الدّستور الإسبانيّ التي تنصّ على أنّ اللّغة الإسبانيّة هي اللّغة الرّسميّة التي ينبغي لجميع أبناء الشّعب استعمالها"¹. كما لنا في اليابان مثلاً صاخراً وهي تئنّ بكلّ جروحها، ولكن لم تقبل المساس بما له علاقة باللّغة، فقبلت كلّ شروط الاستسلام من مثل "... تغيير الدّستور، وحلّ الجيش، ونزع السّلاح... إلخ، وقد قبلت جميع تلك الشّروط ما عدا شرطاً واحداً لم تقبل به، وهو التّخليّ عن لغتها القوميّة في التّعليم، فكانت اللّغة اليابانيّة منطلق نهضتها العلميّة

¹ محمود أحمد السّيد، اللّغة العربيّة وتحديات العصر. دمشق: 2008، وزارة الثّقافة، الهيئة العامّة السّورية

والصناعية¹". ولنا أن نعتبر بالقدسية التي يعطيها المقدونيون لغتهم البسيطة جداً جداً، وينطق قلة قليلة، ولكنهم يعتزّون بها أيما اعتزاز، كما لنا المثل الحيّ في الأتراك الذين يقدّسون لغتهم أيما تقديس، ولا يهتمّون باللغات الأجنبية، فمن الصّعوبة أن تجد مترجماً يتقن الكثير من اللغات حتى في الأماكن السّياحية التي يفترض وجودهم بالقوّة، وهم لا يُؤلّون اللغات الأجنبية أيّة قيمة بل يتركون السّائح يتعلّم لغتهم، وهذا ما يتجسّد في جاليتهم التي تقرب إلى 3 ملايين تركي، فهم لا يتقنون الألمانية بقوّة، ويدرسون لغتهم في المهجر، بل يدفعون أموالاً كبيرة على مدرسي اللّغة التّركيّة، وهمّهم في كلّ ذلك مسألة سيادة اللّغة التّركيّة بين أولادهم وهم في المهجر، وهي وسيلتهم للاندماج في المجتمع التّركي في لاحق من حياتهم، بل هي بلدتهم وبيتهم وهم في المهجر، وهم يقروّون في ذلك بأنّ لغة أيّة قوم هي تلك اللّغة التي بها يُفكّرون، فلا يفكّرون بلغة الأمّ ثمّ يجرون عمليّة التّرجمة الدّهنيّة إلى اللّغة الموظّفة بدعوى أنّها لغة العلم، فلم كلّ هذا العناء. وفي هذا المقام يمكن أن نقول: إنّ كبار العلماء الغربيين والذين يتقنون اللّغات الأجنبية، لا يكتبون بها، بل يكتبون بلغاتهم الأمّ؛ حيث يضيفون العلوم إلى لغاتهم عن طريق التّرجمة من تلك اللّغات التي يتقنونها، فهم لا يريدون الانتقال إلى تلك اللّغات، بل ينقلون العلم إلى لغاتهم، وهذه سنّتهم منذ أن فهموا دور اللّغة القوميّة في التّمنيّة البشريّة.

2. اللّغة العربيّة (الأمّ) والإرادة السياسيّة العربيّة: إذا حاولنا تشخيص الوضع اللّغويّ في أوطاننا العربيّة؛ فإننا نرفع العلم الأحمر للخطورة اللّغويّة التي نراها تحدق بنا، ونحن مستمرّون في مسالمة أوضاعنا ونراها بمنظار احتقاريّ صغير، وللأسف إنّ بلاد المغرب نالت فيها الفرنسيّة ما لم تنله أيام الاستعمار؛ فالوضع غير مريح ومؤسف وخطير؛ حيث يسود شعور بالدونيّة لمتعلّم العربيّة، ومن أوضح مظاهر عدم ترسيخ الاعتزاز بالعربيّة شيوع استعمال الفرنسيّة وبأخطاء ورتانات، دون الحديث عن الدّواليب الإداريّة التي تسير بالفرنسيّة، وكثير من الاتّفاقيات والقرارات والمجالس التّنفيذيّة تكتب بالفرنسيّة كأنّنا في هايتي أو في مدغشقر، وتأسّيس الجرائد المكتوبة بالأجنبيّات والتي يفترض دستورياً أنّها

¹. محمود أحمد السّيد، اللّغة العربيّة وتحديات العصر، ص 168.167.

موجهة للجاليات الأجنبية، كما هو في عُرف الدّول المتقدّمة، وتخدم تلك الجاليات وللأسف في البلاد المغربية تخدم تلك الجرائد السّاكنة، فتعرض قضاياهم، وتروّج لسلعهم، وهذا كلّه يعمل على إنقاص قدر العربيّة، علماً أنّ بلد الجزائر بالخصوص قد ربط الكفاح السّياسيّ ضد الاحتلال بالعمل على نشر اللّغة العربيّة كمكوّن رئيس للوطنية الجزائرية، وهذه فلسفة الحركات الوطنيّة منذ قرون، وربّما لا تبعد الأحزاب المغربيّة الأخرى في هذه الدّول من الدعوة إلى الأخذ بالعربيّة وتربّطها بالاستقلال الوطنيّ. وفي دول الخليج نشاهد التّسابق لفتح الفضائيات النّاطقة بالأجنبيّات، ونجد اشتراطهم إتقان اللّغات الأجنبيّة في التّوظيف. في هذه البلاد نجد الهنود ينشرون لسانهم في بيوتهم، ويربون أولادهم بلسان غير عربيّ. وهؤلاء الهنود يبنون لهم العمارات، ولكنّ السّاكنة قد لا يدرون بأنهم يخربون لهم الإمارات، فيأتي وقت يضيّعون عليهم الدويلات. وإنّه ممّا يؤسف له حيث نشاهد أعمدة شامخة (أبراج) في الصّحاري دون أن تشتمّ العربيّة فيها، فأكثر من ثلاثين (30) معهداً في بلد خليجيّ لا تدرّس العربيّة، بل أصبح الوضع حرجاً في بعض أقسام الأدب العربيّ حيث يُمنع استعمال العربيّة في الاجتماعات، فهم ينساقون انسياقاً وراء الإنكليزيّة التي لا يتحكّمون فيها. وفي مطار دولة خليجية يكون الإعلان عن وصول الطّائرة أو مغادرتها باللّغة البنغاليّة أولاً، ثمّ العربيّة في المرتبة الثّانية، وأحياناً تبحث في هذه البلاد العربيّة عمّن يعرف العربيّة فلا تجده إلاّ بصعوبة، وكأنّك في الهند أو في باكستان أو في بنغلاديش أو في الفلبين، وإذا كنت لا تتقن الإنكليزيّة فتبيت في العراء... فيا أهل الخليج أناديكم، أين مبدأ لغتي وطني، ألا تتعظون من سنغافورة التي كانت تابعة لماليزيا، ولما كُتّر فيها النّاطقون بالإنكليزيّة بفعل الجاليات المتوافدة، جرى استفتاء واختارت الأغلبية الاستقلال عن ماليزيا، إضافة على اختيار لغة البلد الإنكليزيّة. إنّنا لسنا في مقام التّخويف، بل يجدر بنا التّنبية إلى خطورة الوضع في أنّ الشعوب الآن تنادي الأمم المتّحدة للتدخّل لصالح الفئات القليلة العدد لصالح حماية لغات الأقليات، فكيف الحال إذا كان في صالح لغة الأغلبية؛ لأنّ دول الخليج تعمّرها الفئات الأجنبيّة الكثيرة العدد، ألا يأتي يوم تنادي هذه الأغلبية (الأجانب) بالحقوق الثّقافيّة، وبحقّ اللّغة الأمّ للهنود (اليدّ العامّلة) ألا يمكن لهذه الفئات الوصول إلى موقع القرار، ويلحقوا

أنفسهم بدول آسيا، ألا تتصوّرون أنّه يمكن أن تصبح هذه البلاد إمارات هندية في أراضٍ عربيّة، وكلّ شيء ممكن. وما بقي في المشرق إلّا سوريّة الشقيقة التي حققت دورها الرياديّ والعرويّ، والعربيّة فيها ظاهرة للعيان في علمائها ومؤسّساتها ومستوى طلابها ولا يتطلّب ذلك أرقاماً، ولكن سورية وحدها لا يمكن أن تفي الغرض والطّموح والأمل ما لم تعضد بدولة مصر على وجه الخصوص؛ لما تملك مصر من رصيد علميّ وبشريّ، وأراها القاطرة التي تجرّ الدّول العربيّة، ولكن هذا قد لا يحصل، فما العمل؟

وإذا وقع تركيزي في هذه المسألة؛ فأعني لا بدّ من تجسيد كلام الله في سلوكنا كي يعيننا الله على التّغيير ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بَقِيَ بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يَغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ وأقصد بهذا ممثلينا في الاتّحادات البرلمانيّة الأجنبيّة وفي المنظمات الأجنبيّة الذين لا يحترمون العربيّة، ولا يستعملونها، فما الفائدة، فأين التّميّز والخصوصية، وأين مقام اللّغة العربيّة من خلال الممثلين الذين يحترمون لغاتهم بتوظيفها، وبخاصّة اللّغات الستّ التي أقرّها الأمم المتّحدة من لغات العالم، فلها مترجمون ينقلون، فنجد أغلبية ممثلي الدّول العربيّة لا يستعملون العربيّة بتاتاً في تدخّلاتهم، ومن هنا نتابع آخر ما تقوم به إدارة الأمم المتّحدة تحويل معظم المترجمين إلى مصالح أخرى، وبعضهم يحالون على التقاعد المسبق؛ لأنّ العربيّة أصبحت لا تستعمل في المحفل العالميّ من قبل الممثلين للدّول العربيّة. وهكذا يمكن تصوير خطورة هذا الأمر والذي نصفه بالكارثة التي نريد الاستمرار فيها، بدل أن نعمل على التّغيير، فأين مبدأ حسن التّغيير يا عرب! وأين النّخوة والعروبة! وأين مبدأ التّمثيل الحقيقيّ للشّعب الذي يقدّس لغته!

يبدو لي بأنّ المسألة اللّغويّة في وطننا العربيّ يجب أن تتبنّاها جامعة الدّول في دورة استثنائية تعالج فيها أمر استصدار القرار السّياسيّ، الذي يمكن أن يكون إذا توقّرت النيّة الحسنة لدى أولي القرار ومن هنا فإنّ مسألة الإيمان والإرادة السّياسيّة وجه جديد للحسم الجديّ في القرار، وهو أسّ جملة الحلول التي تتبعها الخطوات الإجرائيّة للمتّمكن اللّغويّ في مختلف المجالات، ولكن "مما يؤسف له أنّ ذاكرة الشّعوب العربيّة ضعيفة، وأنّ القرارات التي تبذل فيها الجهود تنسى بمجرد أن يجفّ مدادها، فلا نستفيد منها في شيء، ففي

هذا المجال هناك توصية من اليونسكو بجعل اللّغة القوميّة لغة التّعليم في مراحلها كلّها، وهذا لا يخصّ العرب وحدهم، بل يعني شعوب الأرض قاطبة، مما دعا واضعي قوانين الجامعات العربيّة على النصّ أن تكون اللّغة العربيّة لغة للتعليم فيها، إلّا أنّ هذا النصّ أُجل التّطبيق في بعض الكليات¹. وهذا هو الأمر الهام في نظري إذا استطاعت جامعة الدّول العربيّة استصدار القرار المُلزم في دورة من دوراتها لعلّ الأمور تنقلب إلى الصّواب.

لمزيد من تعميق البحث في السّياسة اللّغويّة، يمكن العودة إلى كتابي (لماذا نجح القرار السّياسيّ في الثّيتنام، وفشل في...) وعليك مسح الشّفرة فقط QR



إنّ العربيّة أصبحت المنظار الذي يرى فيه الشّخص العربيّ العالم من حوله، ولكن هذا المنظار تلوه الضّبابية للوضع الذي وصلت إليه من الضّغوط النّاجمة من طغيان اللّغات الأجنبيّة، فتواجه تحدّيات صعبة نظراً للحملة التي تشهّرها العولمة على الإسلام، وعلى لغة الإسلام الأولى، ومن هنا فإنّنا نشاهد الوضع اللّغويّ لا يزال يعاني القصور في مختلف المقامات والسّياقات، وتفاقم إطلاق التّسميات الأجنبيّة والعاميّة على المحال التجاريّة، ونسمع العاميّة الهجينة تسري كالنّار في الهشيم على لسان بعض المذيعين، ومعدّي البرامج،

¹ عوض بن حمد القوزي "حصار الضّاد" محاضرة أُلقيت في مجمع اللّغة العربيّة. دمشق: 2003، ملتقى

(اللّغة العربيّة في مواجهة الخطر) أيام 23.20 أكتوبر 2003.

وفي المسلسلات والمسرحيات، دون الحديث عن كثرة الأغلط التي يرتكها المعلّمون في المدارس، بلّغ الحديث عن القصور في عمليّة التعبير اللّغويّ، وفي تمثّل المقروء وإدراك ما وراء السّطور. وأريد أن أشير إلى ضرورة تحديد المسؤوليّة في هذا التردّي، فألفت النّظر إلى ضرورة التّكامل بين الحاكم والنّخبة؛ فالحاكم كان عليه يستمع إلى منتج الأفكار، والحاكم يصنع القرار، ومن هنا لا أدعو إلى مدينة فاضلة تحكم فيها السيّدة (اللّغة العربيّة) كما لا أنشد المدينة الفاسقة لكّي أروم المدينة الفاعلة بفئاتها ورعاها وخيارها، فلا أنكر فكرة التّضاد في اللّغة الوطنيّة، ولكنّ التّضاد المقبول يتعلّق بالمنهج والطّريقة وبالسلوك العلميّ والعملّي لتأدية الأفضل، فيقبل الجميع بالمراجعة، ولكنّهم لا يقبلون التّراجع، كما يؤمنون بالتّطوير لا بالتّجديد، فنعم للحضارة، لا للّعَى الحضاريّ.

وانّه كان لزاماً على من يهّمه الأمر أن يكون قدوة في الاستعمال والاحترام، ولا يحصل ذلك إلّا أن نعيش العربيّة في رياضنا ومدارسنا وجامعاتنا، وفي مناهجنا وشوارعنا وإعلامنا، واهتمامنا باللّغات الأجنبيّة لا يكون بديلاً عن أولوية العربيّة "وقد كان للسياسة وشخصية الحاكم نصيب في الحفاظ على اللّغة أو في فسادها. وهكذا عرف عن المأمون مثلاً تشدّد مع كتابه ومعاونيه وعمّاله في أمر اللّغة وسلامتها من اللّحن. وقد روى لنا (ياقوت الحموي) أن (إسحاق بن إبراهيم المصعبي) حاكم مدينة بغداد على عهد المأمون قد اضطرّ بسبب لحن وقع منه في حضرة الخليفة أن يتعلّم القواعد على النّحوي هشام بن معاوية¹". فوّلي الأمر له دور فعل الخميّة، فبه يزع ما لا يزع بالقرآن، يقول الرئيس بشار الأسد "أنا مهتمّ بتطوير نفسي في اللّغات الأجنبيّة، وأتحدّث بطلاقة بعض اللّغات، ولا توجد لديّ مشكلة، ومتحمس لهذا الشيء، ولكنني في الوقت نفسه حريص على اللّغة العربيّة. وأول سؤال أسأله بعد كلّ خطاب: ما عدد الأخطاء اللّغويّة التي وقعت فيها؟ قبل أن أسأل عن مضمون الخطاب. علينا أن نركّز بشكل مستمرّ على هذا الموضوع في كلّ خطاب، ننسى الكثير من الأفكار ولكن لا

¹أحمد الحمو "حول واقعنا اللّغويّ في الماضي والحاضر" مجلة مركز دراسات الوحدة العربيّة. بيروت: 2005
(اللّغة العربيّة أسئلة التّطوّر الدّاتي والمستقبل) سلسلة كتب المستقبل العربيّ (46) ص 150.149.

أحزن ولكن إذا كانت هناك أخطاء لغويّة فمع كلّ خطأ أشعر بالخجل¹. وإنّ الحاكم العربيّ مطلوب منه إبداء صدق النّوايا في العمل على تحسين وضع العربيّة عن طريق:

.التّطبيق الفوري لتعميم استعمال العربيّة وعلى مراحل؛

.إنشاء لجان المتابعة؛

.إرداف ذلك بالقرار السّياسيّ.

ولا يبقى الأمر في هذه النّقطة، وعليه أن يبادر إلى تحكيم سلطة العِلْم التي تعطي الثوابت القيمة المضافة، والعودة إلى النّخبة في أخذ القرار، وكذلك تفعل الأمم المتحضّرة "وفي الأشهر القليلة الأولى من تسلّم الرّئيس باراك أوباما منصبه الجديد، تصرّف وبسرعة عالية ليضع العِلْم في مركز اتّخاذ القرارات المتعلّقة بسياسات التغيّرات المناخية وبالطاقة وبالرعاية الصحية وتمويل الأبحاث. فقد ألغى السياسات التي لم تعطِ العِلْم حقّه من الأهمية، وعيّن مواهب علميّة متميّزة - من ضمنها- الفيزيائي (شو) و(هولدرن) وعالمة البيئة البحرية (لودشينكو) والخبيران في الطبّ الحيوي (قارموس) و(لاندر) في مراكز عليا. وفي الشّهر 3 من سنة 2009 ألغى الرّئيس (باراك أوباما) الحظر المفروض على التّمويل الاتّحادي لأبحاث الخلايا الجذعية الجنينيّة، وطلب إلى المعاهد الوطنيّة للصحة وضع قواعد جديدة. وفي تعهّد أعلنه بالإصغاء إلى ما يقوله العلماء، وبخاصّة عندما تكون الظروف غير مواتية. وأصدر في آن معاً أوامره برسم سياسات لصون الاستقامة العلميّة وتوحيّ الوضوح والشفافية في رسم السّياسات². وإذا ذكرنا الرّئيس أوباما يعني تأسياً بمن يستشير النّخب الوطنيّة في أمر القرار، بل يستعين بهم على توضيح الرّؤى والأبعاد الكبرى للوطن الأمريكيّ في مشاريعه، وهذا ما لم يحصل في مجتمعاتنا العربيّة؛ حيث عشنا مرحلة التّعريب في بعض البلاد العربيّة التي حصل فيها القرار دون التّخطيط والعودة إلى من يهّمه الأمر، فكانت وضعيات غير سليمة في الوطن

¹. ع/ محمود السّيد "المدرّس إعداداً وتأهيلاً" مجلة مجمع اللّغة العربيّة. دمشق: 2008، مجلة المجمع، المجلّد الثّالث والثّمانون، الجزء الرابع، ص 789.

². مجلة العلوم، الكويت: مؤسّسة الكويت للتقدّم العلميّ، المجلّد 25، العددان: 255.256، ص 11.

العربيّ جرّاء التّعريب الأفقي، ومع ذلك نظر إليه المثقفون/ النّخبه على أنّه مسألة علاقة تحوّل المجتمع من مجتمع تابع إلى مجتمع مستقلّ فباركوه، ومن مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج فقبلوه، ومن مجتمع الموات إلى مجتمع الحراك فدافعوا عنه، وكان يعني في نظرهم كلّ ذلك أنّ التّعريب هو تعريب الإنسان تعريباً فكرياً مثل الإيمان، والذي يعطي السّيادة للغة العربيّة على الوطن العربيّ في جميع مجالات الحياة؛ تعليماً وإعلاماً وتواصلأً، و "تصوّرنا بأنّ التّعريب هو الوسيلة المثلى لتوطين العلوم، إذ إنّنا حين نعلّم شخصاً بلغته نكون قد نقلنا العلم إليها، وأما إذا علمناه بلغة أجنبيّة فنكون قد نقلنا الشّخص إلى تلك اللّغة" ولكن كلّ هذا لم يتجسّد إلّا بعضه، فأخفق مشروع التّعريب بسبب غياب الاستشارة العلميّة من قبل المختصّين وحصل تدنّي مستوى التّعليم، وتأخير في وضع المصطلحات، وعدم ملاحقة ثورة المعرفة، وعدم العمل على تفعيل العربيّة من داخلها بتحريك أنماط الأدبية والعلميّة، وتسبّب في عدم حصول التكامل بين التّعريب وتوطين العلم وإنتاج التّقنية، وتعثّرت حركة التّعريب، فخاب القرار السّياسيّ لعدم تماشيه مع ما يجب أن ينتهج من تصحيح الأوضاع اللّغويّة الدّاخليّة والخارجيّة، ولغياب متابعة القرار السّياسيّ مثلما تتابع وزارات الدّاخليّة العرب تطبيق كلّ القرارات الصّادرة عن وزراء الدّاخليّة العرب بكلّ سلطة وردع "إنّ الإخفاقات العربيّة التي لحقت بالتّعريب ولما تزل تجعله متعثّراً الخطى تعود إلى غياب القرار السّياسيّ أولاً، ومن ثمّ عدم تطوير منهجية صحيحة واحدة في طرائق العمل، وعدم استيعاب الإمكانيات الحقيقيّة للغة العربيّة، أو عدم تفعيلها والإفادة منها، وبخاصّة الاشتقاق والنّحت والتركيب المزجي، وأخيراً ذلك الانهيار والاطمئنان إلى المادة المكتوبة باللّغة الأجنبيّة الذي لا يمكن تفسيره إلّا بالتّصاغر والرّكون إلى التّبعيّة الحضاريّة المنتجة"². وكما أخفق

¹. مروان المحاسني "التّعريب في سورية" مقال ألقى في ندوة التّعريب الحادي عشر. الأردن: 2008، في رحاب مجمع اللّغة العربيّة الأردني 6.12 أكتوبر 2008.

². رياض قاسم "قومية الفصحى والمجتمع تحديات الحاضر والمستقبل" مجلة مركز دراسات الوحدة العربيّة. بيروت: 2005 (اللّغة العربيّة أسئلة التّطوّر الدّاتي والمستقبل) سلسلة كتب المستقبل العربيّ (46) ص 191.

التَّعْرِيبِ فِي ظِلِّ غِيَابِ مِتَابِعَةِ تَطْبِيقِ الْإِرَادَةِ السِّيَاسِيَّةِ، وَضَعْفِ سِيَاسَةِ تَنْفِيزِيَّةِ لِتَعْمِيمِ الْعَرَبِيَّةِ، حَصَلَ انْتِكَاسٌ وَخِيْبَةُ فِي التَّرْجَمَةِ وَفِي التَّدْرِيسِ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَغَابَ الْحُلُّ.

وَإِنَّ تِلْكَ الْإِخْفَاقَاتِ الَّتِي عَرَفْنَاهَا فِي الْقَرْنِ الْمَاضِي تَعُودُ لِسَبَبٍ وَاحِدٍ وَهُوَ أَنَّنَا لَمْ نُوَلِّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ مَا يَجِبُ أَنْ نُؤَلِّيَهَا، فَلَمْ نُؤَكِّدْ مَسْأَلَةَ اللُّغَةِ بِأَنَّ الْأُمَّةَ الَّتِي تُضَيِّعُ لُغَتَهَا لَيْسَتْ أُمَّةً، وَلَا تَسْتَحِقُّ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهَا لَفْظُ (الْأُمَّة) عِلْمًا أَنَّ التَّوَاصُلَ بَيْنَ الْأَجْيَالِ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَحْقُقَهُ إِلَّا اللُّغَةُ الْأُمَّمُ، وَمَتَى انْقَطَعَتِ الْأُمَّةُ عَنِ مَاضِيهَا لَا يَكُونُ حَاضِرُهَا وَلَا يَأْتِي مُسْتَقْبَلُهَا، وَمِنْ هُنَا فَإِنَّ مَسْأَلَةَ التَّعْرِيبِ أَعْنِي بِهَا الْإِنْتِقَالَ مِنَ التَّوَصِيَّاتِ وَالْإِقْتِرَاحَاتِ إِلَى فِعْلِ الْقَرَارَاتِ الْإِلْزَامِيَّةِ، فَاللُّغَةُ لَا تَحْتَاجُ إِلَى مَجَامِلَةٍ أَوْ إِلَى الْحُلُولِ الْوَسْطِيَّةِ، وَلَا إِلَى التَّسْوِيفِ وَالْجِدْوَلَةِ، فَمَا أَنْ تَكُونَ أَوْ لَا تَكُونَ، وَهَكَذَا نَجَحَتِ الْأُمَّمُ الَّتِي أَخَذَتِ الْأُمُورَ بِالْجِدِّ وَالْقَرَارِ وَمِتَابِعَةُ التَّطْبِيقِ.

وَإِذْ أَثَرَتِ قَضِيَّةُ التَّعْرِيبِ وَوَصَفَتْ وَاقِعَهُ بِالرَّدِّيِّ، فَلَا يَعْنِي ذَلِكَ مَسْحَ مَجْرِيَّاتِ التَّعْرِيبِ الَّتِي عَرَفْنَاهَا فِي تِلْكَ الْمَرْحَلَةِ، بَلْ هُنَاكَ إِشْرَاقَاتٌ تَحْتَاجُ أَنْ تَعْتَمِدَ الْآنَ، كَمَا لَا أَعْنِي بِهِ الْإِنْكَمَاشَ وَلَا الْإِنْغَمَاسَ وَلَا الذُّوْبَانَ فِي الْآخِرِ، بَلْ أَعْنِي تَمَيُّزَ الْعَرَبِ بِمَوَاصِفَاتِ تَخْصُ الْهُيُوتِ وَالْإِنِّيَّةِ ضَمَّنَ حَضَارَةِ إِسْلَامِيَّةٍ لَهَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُحَدَّدٌ، أَضْفَ إِلَى ذَلِكَ بِأَنَّ مَسْأَلَةَ التَّعْرِيبِ فِي بِلَادِ الْعَرَبِ تَعْنِي إِهْنَاءَ سِلْسَلَةِ الْهَيْمَنَةِ وَتَسَلُّطِ اللُّغَاتِ الْأَجْنِبِيَّةِ، وَتَعْنِي كَذَلِكَ رَفْعَ الْحَجْرِ عَنِ تَعْمِيمِ اسْتِعْمَالِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ. وَلَكِنِّي أَتَصَوَّرُ قَضِيَّةَ التَّعْرِيبِ فِي الْخَارِجِ بِأَنَّهَا مُتَّصِلَةٌ بِتَفَاعُلِ الْحَضَارَاتِ كَمَا كَانَتْ عِنْدَ سَلْفِنَا الصَّالِحِ؛ حَيْثُ حَصَلَ تَعْرِيبٌ تَفَاعُلِيٌّ فِي جَوْ مِنْ السَّلْمِ وَالرِّضَى فِي أَغْلَبِ الْأَحْيَانِ؛ بِحَيْثُ حَصَلَ تَأْثِيرٌ وَعِطَاءٌ وَأَخَذٌ دُونَ إِدْخَالِ ضَيْمِ اللُّغَاتِ الْأَجْنِبِيَّةِ عَلَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمِنْ هُنَا فَارُومُ عِلَاجِ الْأَمْرِ بِوَصْفَةِ الْأَجْدَادِ؛ أَيِ بِالْعُودَةِ إِلَى الْأَصْلِ الْأَصِيلِ فَفِيهَا مِصْلِحَتُنَا "إِنَّ مِعَالِجَةَ قَضِيَّةِ التَّعْرِيبِ تَتَضَمَّنُ أَيْضًا بَعْدَ الْوَفَاءِ بِمِطْلَبَاتِ تَغْيِيرِ النَّفْسِ الْمُبَادِرَةِ لِلتَّفَاعُلِ مَعَ الْآخِرِ بِثِقَةٍ بِالْقُدْرَةِ عَلَى هَذَا التَّفَاعُلِ الْحَضَارِيِّ عَلَى أُسَاسٍ مِنَ النَّدِيَّةِ وَبِرَغْبَةٍ فِي الْإِنْفِتَاحِ عَلَى هَذَا الْآخِرِ وَتَبَادُلِ الْعِطَاءِ الْحَضَارِيِّ لَهُ وَالْأَخْذِ الْحَضَارِيِّ مِنْهُ، انْطِلَاقًا مِنْ مَعْرِفَةِ جَوَانِبِ قُوَّتِهِ وَضَعْفِهِ، وَمِنْ الْإِدْرَاكِ بِأَنَّ عَصْرَ عَوْلِمَةِ الْكُوكِبَةِ يَفْتَحُ آفَاقًا رَحْبَةً

للتفاعل على مختلف الصّعد ومن وعي المرحلة التي تعيشها اليوم حضارة الغرب بخاصّة¹ ومن هنا يجب علينا إدراك أبعاد التعريب الذي يعني إكساب رهان النديّة وملاحقة العصر، والزيّادة في العمران والقوّة والقدوة الحسنة والتفاعل الاجتماعيّ والانسجام الواعي في ظلّ وطن واحد وأمة واحدة.

3. اللّغة العربيّة والاستسلام للأمر الواقع: يدخل الحديث عن اللّغة العربيّة في ما نسمعه من مثل هذا الكلام: العربيّة لغة فقيرة لا تنتج بالعلم/ لن تقوم للعربيّة قائمة لارتباطها بالدين/ الوضع اللّغويّ للعربيّة بخير فنترك الأمر على ما هو عليه/ للكعبة ربّ يحميها، كما للغة العربيّة قرآن يحميها/ العود الصّلب إذا قوّمته تكسر/ ليس لنا أفضل ممّا عليه الحال/ اللّغة مسألة شكلية، المهمّ هو التّواصل... أقوال نسمعها عند الحديث عن العربيّة (اللّغة الأمّ) فهي مدعاة للزّكون والاستسلام والتّبعيّة، وهي أقوال يقولها المنتفعون من الوضع اللّغويّ الحالي الردي، فمن خلال ما نستهدفه من خلال هذا العمل ندعو إلى تغيير هذا الواقع بالنّسبة للأجيال اللاحقة، وهذا ما يمكن أن يتمّ عبر مراحل زمنيّة مع الأجيال القادمة، ولا نسعى إلى خلق التّعرات أو محاسبة الماضي، أو المراجعة عن فعل الأجداد، وفي ذات الوقت لا يجب أن نستسلم إلى الأسباب التّاريخيّة التي دعت بعضهم يند القيم الإيجابيّة التي عملت على تقدّم أوطاننا، وأيقظ القيم السلبية التي تدعونا إلى الرضوخ للأمر الواقع، والسّير في منوال الموروث الاستعماريّ، ومن هنا كان علينا تحرير الفكر العربيّ المعاصر من إرهاب الفكر الإقصائيّ الدّاعي: إبقاء الحال على ما هو عليه الحال؛ لتهميش العربيّة، وعدم تدريس العلوم بها، وحرّيّ بنا العمل على تغيير هذا الخطأ؛ فالدعوة إلى التّغيير للأفضل فرض عين على كلّ مواطن غيور، والتّنبية إلى أهمية التّكفّل بالقضيّة اللّغويّة واجب علينا -نحن العرب- جميعاً، وخاصّة بالنسبة للمسائل التي وقع الفصل فيها منذ زمان، وهي ثابت من الثوابت، فكيف نقفز على ثوابت فُصل فيها.

¹. أحمد صدقي الدّجاني "قضية التعريب في ضوء سنن التّفاعل" مجلة الأكاديميّة الملكيّة المغربيّة

(الأكاديميّة). الرّباط: 1998، العدد 14، ص 129

تعلن عن شخصيتها، وهكذا الاتحاد الأوروبي الذي توحد، وما فرط بلد من الاتحاد في لغته ابداً؛ لأن اللغة هوية كل قوم. كما تؤكد الدراسات المعاصرة أنّ التنمية البشرية لا يمكن أن تتم إلا باكتساب المعارف والعلوم باللغة القومية، وما سجل التاريخ أنّ أمة/ بلداً تحضرت بلغة أجنبية، ويشهد ذلك أمة الهند التي ننظر إليها على أنّها أمة صناعية ومنتجة للقنبلة الذرية، ولكنه ليس تقدماً؛ حيث الفقر المدقع يصل عندها إلى أعلى مراتبه لغياب العمل باللغة الوطنية الموحدة، فلم تعمل الإنكليزية (الرسمية) على حلّ مشاكل الهند؛ لأنها كانت تعمل على تشحين الإثنيات وخلق الطبقات. فمن هنا؛ فاللغة الوحيدة التي تعمل على الانسجام الاجتماعي؛ هي اللغة القومية/ الوطنية؛ لأن اللغة القومية هي وعاء الفكر، وبها يتوصّل الإنسان إلى الإبداع وإلى الخروج من الفقر والتبعية، وهي لغة العلاقات الاجتماعية التي بها يعبر عن دواعيه، وهي لغة التآسي والتلاقي والأفراح والأحزان، ولن تقوم لغة أجنبية مقامها في التعبير عن هذه الخصوصيات التي لا تحملها اللغات الأجنبية؛ لأنّها اصطناعاً، واللغة الاصطناعية عرضية متغيرة، ولا تعبر عن التواصل الاجتماعي. وللأسف نرى تبعية لغوية عندنا، وأصبحت عقدة نفسية بفعل الانهيار الزائد عن اللزوم بالإنكليزية/ الفرنسية، فخلق في أنفسنا عدم الإيمان بقدره العربية، وترانا نهيم في وادي الإنكليزية/ الفرنسية، فكأنهم المنقذ من التخلف، أليس هذا اغتراباً نفسياً هجيناً؟! حيث انتهى بنا إلى استلاب ثقافي حقيقي، وولد نظرة دونية للعربية وأبعدنا عن هويتنا وحضارتنا وتاريخنا، بل وقف حجرة أمام الارتقاء بأنفسنا وبلغتنا، علماً أنّ الدراسات والأبحاث الاجتماعية تؤكد أنّه لا تتم الترقية العلمية والمدنية إلا عبر بوابة اللغة العربية الفصحى، أما كفانا ملاحقة تقليد النموذج الغربي الذي لم يقُدنا إلى الإبداع، ولا حرّزنا من التخلف الاقتصادي.

لقد ربطت -في هذا البحث- اللغة العربية بالإرادة السياسية، لأنّ العقدة والمشكلة التي تعاني منها العربية تكمن في النية العلمية لدى النخبة، وفي الإرادة السياسية لدى المسؤولين لحلّ هذه المسألة وعندما نقول العربية أعني بها تلك اللغة التي أكرمها الله بكلمه، وحصل التفاضل بينها وبين اللغات الأخرى بالاكتساب، فهي جزء من ماضينا التليد، وهي نطق الأجداد الذين نحى ذكراهم بنطقها واستعمالها، فتحتمل إلى تمتين الحاضر

بالماضي؛ فَفَقَطَعْنَا تلك الصَّلَة مضرّة ومعرّة، فالماضي تراث والتراث فينا وهو متحرّك، وإنّه لواجب علينا تحقيقه وتحسينه وتدريبه بالبعد عن نظرية قتل الأب. ولا يدورنّ في البال صحة ما يُتداول عند بعض من النّخبة العربيّة، من مثل مقولة كاتب ياسين (اللّغة الفرنسيّة غنيمة حرب) فالغنيمة هنا تختلف عندما تكون لغة فاتح أصيل، ولغة مستعمر دخيل، لغة عربيّة قُبِلت بالتّراضي بما تحمله من عودة إلى الأصل، وما تحمله من دين إسلاميّ حنيف، ولغة فرنسيّة تحمل في ذاتها صفة الغزو والاستعباد، "قال لعبيدي ♥ مذكراً بما قاله كاتب ياسين من أنّ اللّغة الفرنسيّة هي غنيمة حرب بأنّ قول ديب [ياسين] ما هو في الحقيقة إلّا رؤية الأشياء بعيون الحاكم، فحتى وإن كان هذا صحيحاً... فعلى الأقلّ لا يجب تعميم الحياء على كلّ الجزائريّين ممن يستعملون اللّغة العربيّة، والسؤال الحقيقيّ هو الذي يقودنا إلى ضرورة معرفة الأسباب الحقيقيّة وراء مثل هذه المواقف لأدبائنا، إذ سنكتشف بأنّ تلك الفئة هي ممّن تجد مصلحتها في استعمال اللّغة الفرنسيّة، وهذا دليل أيضاً على تحوّل الظّاهرة الثقافيّة إلى الظّاهرة الاقتصاديّة"¹. وهنا لبّ القصيد إذ يكون القصد من خدمة الأجنبيّات لغرض نفعيّ ضيق، ألا يمكننا مَحْو هذه الأسطورة، فهل لا يحيا المغاربة بدون الفرنسيّة؟ وهل يموت أهل المشرق العربيّ إذا أفرطوا في عدم الأخذ بالإنكليزيّة؟

إنّ مقولة (كاتب ياسين) فرضتها أوضاع ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وأما الآن يجب إعادة النّظر في مآلها؛ لأنّها تصنّف اللّغات الوطنيّة في الدّرك الأسفل، وتُبقي الفرنسيّة لغة الهيمنة، ولكن بعد تكوين هذه الأجيال بالعربيّة ليست صالحة تلك الكذبة المخادعة، ولا محلّ لها لكي تعيش العربيّة وضعها بأمان في أوطانها. وصدق (هوشي مينه) عندما قال: لا انتصار لنا على العدو إلّا بالعودة إلى ثقافتنا القوميّة ولغتنا الأمّ، كما أنّ المحافظة على الاستقلال لا يكمن في إخراج المحتلّ، بل في مقاومة ثقافة المحتلّ. ومن خلال هذا لا يعني رمي

♥. إطار عال في علم المعلوماتيّة، تعرّب بسرعة، وأسّس شركة بروكام أترناسيونال المتخصّصة في خدمة الإنترنت والمعلوماتيّة، ويخدم العربيّة بعلم وذكاء، وباستخدام التّقنيات المعاصرة.
¹. الجمعيّة الجزائريّة للدّفاع عن اللّغة العربيّة، 15 سنة من النّضال في خدمة اللّغة العربيّة. الجزائر:

2005 الميزان للنّشر والتّوزيع، ص 302.301.

لغة المحتلّ في البحر، بل نهتمّ بها لتخدمنا وتخدم لغتنا، فعلينا تحديد موقعها من التّعليم والاستعمال العامّ والمكان الذي تتداول فيه، وحدودها الصّغرى، أي تحديد نسقها بالذّات في النّظام التّعليمي بالخصوص خارج مقارنتها أو تساويها بالعربيّة كي يحصل الاعتزاز الواجب تجاه العربيّة، ولا يحسّ المواطن بأنّه منفي في وطنه أو لغته، كما قال (مالك حداد) الذي يقرّ بمنفاه أسفاً في استعماله للفرنسيّة دون العربيّة في بلد الجزائر؛ هذا البلد العظيم الذي كان همّ الشّهداء استعادة البلد من المستعمر؛ ولغة البلد وهي لغة القرآن، ولكنّ بعضاً من النّخبة في هذا البلد منساق وراء الفرنكفونيّة التي لا يرى من خلالها إلاّ الفرنسيّة على أنّها سيّدة اللّغات، وهذا ما جعل طه حسين يقول "إنّ المثقفين العرب الذين لم يتقنوا معرفة لغتهم ليسوا ناقصي الثّقافة فحسب بل في رجولتهم نقص كبير ومهين أيضاً"، ثمّ قال عثمان أمين "من لم ينشأ على أن يحبّ لغة قومه استخفّ بتراث أمته واستهان بخصائص قوميته. ومن لم يبذل الجهد في بلوغ درجة الإتقان في أمر من الأمور الجوهريّة اتّسمت حياته بتبدّل الشّعور وانحلال الشّخصيّة والقعود عن العمل، وأصبح ديدنه التّهاون والسّطحيّة في سائر الأمور".

ولقد قرأت عن أشياخي بأنّ اللّغة العربيّة هي التي شكّلت عمقنا الثّقافي والحضاري منذ أكثر من خمسة عشر قرناً، وهي جزء من العلوم الشرعية، بل هي واسطة العقد بيننا وبين ماضيينا وحاضرنا، كما أنّ لها المحلّ الأرفع باعتبارها مقوماً من مقوماتها، فهي وسيلة التّواصل بينهم، وتعمل على توحيد روابطهم، وهي سجلّ مآثرهم ومفاخرهم، ولهذا فهي لغة ليست ككلّ اللّغات، ولا يمكن أن تكون موضع مقارنة أو مساومة في استعمالها، أو التّراجع عنها. وأربط الذي قلته بالإرادة السّياسيّة التي يرمز لها في شخص رئيس الدّولة/ سلطان المملكة/ أمير البلد الذي هو بمثابة القلب في الشّخص، فهو المحرّك، وعن طريقه يزع بالسّلطان ما لا يزع بالقرآن، وقد يلبس الأحكام السّلطانيّة، ويحقّق العدل الذي هو أساس دوام المُلْك. والرئيس/ الملك/ الأمير هو الحارس الشّخصي على الثوابت التي أفسّمت عليها ذات يوم باحترام مواد الدّستور الذي صاغته الإرادة الشّعبية، واللّغة العربيّة ثابت من ثوابت الدّستور في جميع الدّول العربيّة، ولكنّ شتان بين الفعل والتّطبيق، فأيّ مفارقة نعمل على تجسيدها

علانية، فما دامت الدساتير العربية تنصّ على رسميّة اللّغة العربيّة، فما المانع من متابعة ذلك بسلسلة الأوامر والقرارات التّطبيقية، ولكن ذلك لم يحصل، وهذا ما جعلنا نشازاً نفاًراً في ثقافتنا واتّجاهاتنا، فالخلف لم يكونوا في مستوى السّلف، ألاّ يحتاج هذا الوضع إلى تصحيح! ألاّ يحتاج إلى رجّة وتغيير! وما نشاهده في الواقع الرّسمي هو الخطاب المزدوج، ولذا "لن تجرّ السلطات الخاضعة لمنطق الإقليمية على تبني الإصلاح لأنّها تعتمد الازدواجية السياسيّة؛ فهي تحافظ في دساتيرها على اعتماد العربية الفصيحة لتكسب قدراً من الشّرعية أمام جماهيرها، وتفسح المجال لنشر لسان أجنبيّ لتحقيق قدر من التّحديث أمام الآخرين، وتترك الحياة للهجات العامية لتضمن قدراً من الاستغلال الدّاخلي".¹ ومن هنا كان لا بدّ من مغيّرين/ مصّلحين جُدّد يتدبّرون الأمور وفق منظومة اجتماعية؛ حيث يراعون مواطنة المواطنين اللّغوية، ويحترمون خصوصيات الوطن اللّغوية، ويحافظون على كنز الأجداد الذي لا يفنى أبداً، ويفرقون بين الضّروريات والحاجيات، فاللّغات من الضّروريات.

وإنّ اللّغة العربيّة التي نافحت من أجلها ودافعتُ علمياً وواقعياً حول ضرورة استعمالها في مختلف المجالات، وتدرّس العلوم بها في كلّ مراحل التّعليم، تراني اليوم أجد بيانها في قلبي ولا ينطق بها لساني، وتجدني أنطق ما أكون ولم أنطق، ومن خلال ذلك أنسج هذا البحث بالطفرة والوفرة، وأحجم عن المناقحة، وأدعو إلى تغيير/ تصحيح وضع لغويّ، وتمكين العربية في مختلف الوزارات/ المجالات، والكفّ عن التسويق في أمر القرار السياسيّ/ الإرادة السياسيّة الذي طال انتظاره ومحاولة مداواة نفوسنا من النّظرة العليا التي ننظر بها إلى هذا الجبلوت العظيم؛ جبلوت عظمة الإنكليزية/ الفرنسيّة عمّا دونهما من اللّغات، ونحن لا نعلّم بأننا نغرس في تلاميذنا/ طلابنا ضرورة إجادة لغة عملاق الحضارة المعاصرة لا غير، ونرمي لغتنا بكلّ سلبية ملبوسة، وذلك ما جعل البعض ينخدع، بل يصل به الحال بأن يصف العربية بأنّها لغة غريبة عنّا، وصدّق الجهال أقوالهم، فقالوا من بين ما قالوا على غرار ما رواه الأستاذ كمال بشر: إنّ العربية "غريبة عن المجتمع، عسيرة عن الفهم عاجزة عن تثقيف الجماهير، لا تصلح لغة أدبية لتمثيل المسرحيات، ولا تلائم مواقف الحوار، فعزلوها

¹ عبد الله العروي، ثقافتنا في ضوء التّاريخ، ط2. بيروت: 1988، ص 28.

واصطعنوا بينهم وبينها جداراً من الجفاء. دع عنك أولئك الذين أغلقوا الأبواب في وجهها، واستبدلوا بها في تدريس العلوم كالطبِّ والصَّيدلة والهندسة وأمثالها اللُّغة الإنكليزيَّة أو اللُّغة الفرنسيَّة¹. ومع ما يقال، فإنِّي لأَعْلَمُ بأنَّ العربيَّةَ بمثابة البيت الكبير للعرب، فهي تأويهم مع تجريحهم وتقصيرهم لها، فهذا البيت الكبير يأوي الأهل والجيران والأصدقاء والأحباب، ويُتخذ ديواناً تحلَّ فيه كلُّ القضايا، وبيت العائلة الكبير في واقعنا المعاصر هو اللُّغة الأمُّ (العربيَّة) التي هي هُوية الشَّخص العربيِّ وجنسيته.

إنَّ اللُّغة العربيَّة (اللُّغة الأمُّ) هي الوطن، ومن لا لغة له لا وطن له، وإنَّ لغتنا هي وطننا ومسكننا ومستقرنا، وهي حدود عالمنا اللامنتهي في الزَّمان والمكان؛ لأنَّها لا منتهية في الزَّمكانيَّة، دون ذكر ما تحمله من غراء اجتماعيِّ للأمة العربيَّة، وما تحمله من دين لا يسمو عليه دين، وما تبنَّه من حرية وهذا ما جعلنا نستमित ولا نبرحها كي لا نُستعبد، وكذا تفعل الأمم الحضاريَّة التي لا تريد الاستعباد، ويقول شاعر صقلية أخبازيوتيتا "إنَّ الشَّعب يمكن أن تكبَّل بالسَّلاسل وتسدَّ أفواهها، وتشردَّ من بيوتها وتظلَّ مع ذلك غنية، فالشَّعب يفتقر ويستعبد عندما يُسلب منه اللسان الذي تركه الأجداد، وعندما يضيع إلى الأبد" وهكذا فاللُّغة ذاكرة الأمة ومستودع تراثها، وهي غراء صلب وانسجام اجتماعيِّ متين، بل هي "جسرها للعبور من الماضي إلى الحاضر، ومن الحاضر إلى المستقبل، وهي قلعتنا الحصينة للذَّود عن هُويتنا وذاتنا التَّقافيَّة ووحدتنا القوميَّة. وإنَّ في إهمالنا لها اجتثاثاً لشخصيتنا من مسارها التاريخي ومن ثقافة مجتمعنا، فتغدو هذه الشَّخصيَّة دون هُوية ويضيع طابعها وتمَّحي ملامحها"². ومن هنا نفهم بأنَّ اللُّغة وسيلة من وسائل توحيد الأمة فكرياً وسياسياً، أضف إلى ذلك ما تلعبه من دور في التَّنميَّة الاجتماعيَّة والعلميَّة، وإنَّه عندما تضعف اللُّغة العربيَّة فينا من السَّهل أن يضعف أيُّ ارتباط آخر لنا سواء بالنسبة لأوطاننا العربيَّة، وبالنسبة للدين الإسلاميِّ، فمن نكون إذا قبلنا التنازل عن أوطاننا، وقبلنا استبدال لغتنا، ولا شكَّ أنَّ ذلك مفتاح الدَّعوة إلى

¹. كمال بشر، اللُّغة العربيَّة بين الوهم وسوء الفهم. القاهرة: 1999، دار غريب، ص 14.

². محمود أحمد السَّيد "لغتنا الأمُّ العربيَّة الفصيحة" مجلة مجمع اللُّغة العربيَّة. دمشق: 2009، المجلد الرَّابع

والثَّمانون الجزء الأوَّل، ص 14.

استبدال ديننا، فمن يحميننا من الغربة المجتمعية في هذا العالم المعولم الذي لا يقَر إلا بالندية، ولا يحفظ للشخص كرامته إذا افتضح رأيه في آتة ديوث لغوي وديني.

نعود لنقول إن اللغة العربية تشكل جزءاً هاماً من الثقافة العامة للعرب، والثقافة لا تعني مجرد اكتساب العلم والمعرفة، بل تعني التطبع بطابعها وبمواقف الإنسان وآرائه وفكره وطريقة تفكيره وعمله، ولهذا فاللغة يخدمها كل الناس، ولن تقوم بإرادة السماء ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ أو ﴿أذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون﴾ ويجب العلم بأنه من الضروري العمل على تطويرها، ولا نناجح على لغة نحن لا نخدمها، فعلينا الانغماس في أن نبذل بها، ويعضدنا المسؤول السياسي في أن تنال اللغة الوطنية مقامها الذي صادقت عليه الجماهير في الدساتير والمواثيق، ويحترم الإرادة الجماعية "قضية اللغة ليست قضية لغوية، وإنما هي قضية سياسية تفرض تحدياً قوياً على الأمة العربية وخياراً بين البقاء في حالة من التبعية أو النهوض بالحضارة العلمية العربية من جديد لتمكّن الأمة العربية مجابهة تحديات العصر العلمية، وذلك لأن التعريب يجب أن يؤدي إلى توطين العلم وتعريب الفكر والذهنية تفتحاً للمواهب ومساعدة على الابتكار"¹. صحيح إن الله حفظ كلامه، لكن اللغة العربية مهددة وفي خطر، ويقول تقرير اليونسكو لسنة 2005 يقول: إن العربية واحدة من اللغات التي سوف تتراجع في المستقبل، ويرجع السبب إلى أنه منذ بداية القرن العشرين والبلاد العربية تعاني من أزمة في الهوية، وأشار كذلك إلى مجموعة من التحديات التي تواجهها منها الدواجر، وعدم البحث عن آليات فعّالة لنشرها ودعمها، وأشار في الأخير إلى ضرورة تضافر جهود الجميع لإنقاذها. ومن هنا، فنحن لا نسعى ونركن قائلين: للعربية ربُّ يحمها، وهي عبارة يقولها الفاشلون والمنهزمون، ومن بهرهم العمى اللغوي والتبعية اللغوية المطلقة، فكان حقاً علينا الانتصار بعلمية وموضوعية للقيمة المضافة التي تزيدها اللغة الوطنية في الشخص وفي هيبة الدولة، وهذا ما يجب أن يصنعه الحاكم العربي. ولا يعني كل هذا التوقع وعدم الانفتاح على اللغات والثقافات الأخرى، فمن تعلم لغة قوم كان عليه أن يستفيد من

¹ محمود أحمد السيد "معوّقات التعريب في الوطن العربي وسبل تذليلها" مقال لم ينشر. دمشق: 2008،

بحث فُدم للدورة الخامسة لمجمع اللغة العربية السوري.

علمهم، وينقله إلى لغة وطنه، فمن الضروري اكتساب اللغات الأجنبية العالمية الراقية والتي تستفيد منها العربية، ولكن لا تكون اللغة الأجنبية على حساب لغة الوطن؛ أي لا تكون لغة استعمارية مهيمنة، لغة ندوب فيها وتفرقنا شذر مذر، كما لا تكون لغة أحادية، حيث يجب الانفتاح على اللغات بصفة عامة، كي لا تعود الهيمنة بشكل من الأشكال، وأن يكون الارتباط باللغة الأم؛ لأن وجودنا يرتبط بوجود لغتنا، ومن دونها لا تكون الساكنة. فاللغة الأم عنوان وجود الشخص، وهي الفكر في أكثر رموزه الأدائية، وفيها وبها يحصل تبادل الإلزام بين الهوية القومية واللغة الوطنية؛ لأن اللغة الأم تصنع الأفكار وتنقل العواطف؛ حيث إن طموح القوميات ترى أنه في الإمكان أن تكون لغاتها لغة علمية وعالمية، وهذا ليس بعزيز، ولتكن فرنسا أنموذجاً، أليست هي التي أقرت عام 1994م عدم السماح بعقد المؤتمرات العلمية المتحدثة بالإنكليزية على الأرض الفرنسية "كما وضع البرلمان قائمة بالكلمات السود التي يحظر استخدامها في لغة الإعلام والإعلان. وتقف فرنسا في المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) مدافعة عن التعدد الثقافي والتعدد اللغوي أمام القطبية اللغوية الواحدة التي ترفع لواءها الولايات المتحدة الأمريكية؛ وترمي هذه القطبية الواحدة استبعاد الثقافات الأخرى ولغاتها المميزة، وذلك لأنه إذا ما فقد أي شعب استخدام لغته الأم، فإن ذلك سيؤدي إلى طمس ذاتيته الثقافية وفقدانه هويته المميزة"¹. ومع كل ما يمكن أن يضاف إلى هذا القول فإن الاعتراز باللغة الأم (القومية) باب يفتح لنا النديّة، ويجعلنا نعيش الإبداع.

وإنه لا يبقى في مدح لغتنا التي تحتاج في الوقت المعاصر إلى الحضور العلمي، وإلى تلبس العقل الجمعي، ومعالجة عقم المناهج، فكان لا بدّ من ورقة عمل عربية لتمكين العربية في الواقع الاستعماليّ، وإيلاء مهارات الاستماع، ومهارات الكلام، والاهتمام الوظيفي الكافي في مختلف المقامات والسيّاقات؛ فالعربية الآن تسير إلى وضع مأساوي؛ فتحتاج من يجددها وينقدها من التردّي، فقد عمّ الداء، ومرض الأطباء، وأشرف الناس على التراجع على مكتسبات الأجداد، فمسوغنا العامّ كيف نعمل على تمكينها في الواقع الحالي، وننظر في القضايا الاستعجالية، ونعدّ سبل المواجهة وتقديم الحلول؟ هي أسئلة محرّجة أحياناً،

¹ رئاسة الجمهورية العربية السورية، خطة عمل وطنية. الصادرة عن لجنة تمكين اللغة العربية، ص 8.

ولكن يجب أن نجيب عنها جميعاً، فالقضية مشتركة يتحملها الجميع، فمخطئ من يرى بأنّ التّهوض باللّغة العربيّة من عمل اللّغويّين والنّحاة فقط، ولا علاقة لها بالحياة السّياسيّة والاجتماعيّة. صحيح إنّ للّغويّين وللنّحاة جوانبهم الجزئية من صوت وتركيب وجمع للمادة، ولكن للسّياسيين والمجتمع المدنيّ دفع قويّ للاستعمال والتعميم؛ حيث تمكين اللّغة الوطنيّة يرتبط باستخدامها في التّعليم وفي الإدارة وفي المسرح وفي الصّحافة وفي كلّ المجالات، وليس من أمر من ينتج الأفكار وحده، فعلى عاتق الدّولة تقديم كلّ الظروف الضّرويّة والتنّظيميّة والمواد التّقنيّة لإتقانها، كما أنّ تعليمها للمواطن واجب، وهذا عندما تكون هناك إرادة سياسيّة في استعمال اللّغة الوطنيّة¹. وعلى عاتق المواطن مساعدة الدّولة في تحقيق تعميم هذه اللّغة بالتّخلّي عن الأنانيّة، ويعمل كلّ منّا في مكانه بما يعمل على ترقّيها في كلّ جوانبها، ويكون البدء في البحث عن كميّات التّرقّيّة لا غير.

4. اللّغة العربيّة والنّخب الوطنيّة: على النّخب العربيّة الوطنيّة أن تشمّر على ساعدها وتعمل من أجل الحفاظ على الثوابت، وعليها تجاوز الأفكار القلقة، والرؤى المتباينة، والهموم المتباعدة والتّصوّرات المختلفة، والمنهجيّات المتعدّدة، والحكم المسبق على الآخر... وهذا كلّّه للمساهمة في بناء حوار هادف حول القضايا المشتركة من مثل اللّغة الوطنيّة (اللّغة العربيّة) مثلما تفعل الأمم المتحضّرة أضف إلى هذا ما يُنتظر من هذه النّخبة في مجال التّنميّة الشّاملة؛ بتقديم أفكار وبرامج ومناهج وخطط تقدّم لمن يهّمه الأمر؛ بغية الأفضل، وهذا أمر منوط بمسؤولية المثقّف الذي يجب أن ينغمس في الحياة اليوميّة لمجتمعه، لتحقيق وجوده كفرد. وفي المسألة اللّغويّة لا يعدم المثقّفون/ النّخبة من التّحاور في المنهجيّات التي تسلك للوصول إلى تحقيق الهدف الواحد، بسلوك أقرب طريق، فمطلوب من النّخبة التّعامل مع إبداعها ومنتوجها في تعميق الثّقافة الوطنيّة، ومن واجبها تقدير حلّ الأمور اللّغويّة بالنّظر في صعوبات ومضايقات تعيشها اللّغة العربيّة، فهي (النّخبة) طرف فاعل وأساس في عمليّة استعمال اللّغة الوطنيّة، لأنّ المسؤول السّياسيّ في كثير من المسائل

¹ عبد المجيد مزيان "أطروحة الاستغناء عن التّرجمة العلميّة بلغة علميّة عالميّة" مجلة الأكاديميّة. المغرب:

1995م، عدد (التّرجمة العلميّة) ص 241.

اللغوية يعود إلى المختصين، ومن هنا كان عليهم ألا يجمّلوا القبيح، وألا يضلّلوا المسؤول لدواعٍ عَرَضية، بل هم العمد والعمدة في حلّ القضايا اللغوية، وذلك ما نشهده في تعليم المواد العلمية باللغات الأجنبية، فهل مُنعوا من تدريسها بالعربية؟ بل سوّلت لهم أنفسهم وانساقوا وراء تيار يدعو للأخذ باللغات الأجنبية في تدريس العلوم على أنّها المخرج من الأزمة، ولم يكن ذلك صحيحاً، كما على النخبة أن تُنير أولي الأمر بضرورة إيلاء أمر اللغة ما يولى لأمر السياسية، وعن ذلك يكون الحاكم العربي أكثر حرصاً من غيره على اللغة، وربما هذا أحد أخطاء النخبة التي لم تنبه السياسي إلى خطورة الوضع اللغوي، فهو في مرتبة الأمر السياسي سيان لأنّ الوضع اللغوي يؤدي إلى زلزلة أركان الدولة إذا وقع التهاون في شأنه "إنّنا نعتقد أنّ غياب القرار السياسي الحازم هو وراء كلّ هذا العجز وهذا التأخير والتقصير. ويبدو طبيعياً في بلاد تتقدّم فيها الاعتبارات السياسية أية اعتبارات أخرى. وفي هذا المقام فأنا لا ألوم القيادات السياسية، بل ألوم أنفسنا -نحن أنصار التعريب- لأنّنا أخفقنا في أن نجعل التعريب مطلباً سياسياً تعطيه القيادات السياسية ما يستحقه من أولوية¹". ونروم من النخبة العربية العودة إلى معالجة الأمور اللغوية لا إلى هجران اللغة العربية، ونرجو أن يستفيق ضميرنا، ونعمل جميعاً على سدّ الفجوات التي تحتاج إلى علاج، ومنها:

1. دراسة الفتور في الوعي اللغوي.

2. مزاحمة اللغات الأجنبية في الشارع؛

3. مزاحمة اللغة الأجنبية في التدريس؛

4. ضبابية في أهداف تعليم العربية وتعلّمها؛

5. التعدّد والتلوّث اللغوي؛

6. تخلّف طرائق تعليم العربية؛

¹ ممدوح خسارة "التعريب بين القرارات والتوصيات (وجهة نظر)" مجلة التعريب. 1997، المركز العربي

للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، العدد الثالث عشر، ص 27.

7. عدم شغوف المواطن العربيّ بالقراءة؛

8. قلة ما يترجم إلى العربية؛

9. قلة البحوث في اللسانيات التطبيقية...

هي مجموعة الصّعوبات التي يجب علاجها من قبل النّخبة/ المختصّين في المقام الأوّل إذا أعطوا الإمكانيات، وعضدت الدّولة مشاريعهم في هذا المجال، ومن خلالها تخرج أفكار تعمل على تقديم رؤية علميّة من خلال الحوار بين مختلف أقطاب النّخب، والتّحسيس بالمسؤوليّة العظيمة التي تعلق بالكفاءات الوطنيّة العربيّة التي يجب ألاّ تعدم المشاركة الإيجابية في البحث عن الحلول التي تؤدّي إلى التّفاهم مهما بلغ التّباین الفكريّ واللّغويّ. ونعلّق الأمل على الإنتلجنسيا العربيّة/ Intelligentsia التي يجب أن تعمل على التّغيير نحو الأحسن؛ للعيش في مجتمع مدني حراكي يبتغي فِعْل الرّبط بين الأصالة والحداثة، مجتمع يستمع للرأي والرأي المضاد، وقد يقبله وقد لا يقبله، ولكنّه لا يعاديه، بل يدافع عن إذاعته.

5. كذبة اللّغة الفصحى والعاميّة: إنّ اللّغة الفصحى حافظة التّراث وعمود الثّقافة

العربيّة، ولها دور تؤدّيه ضمن بيئتها، كما للعاميّة دور تؤدّيه في حدودها، لكن تتباين الأدوار، فدور الفصحى هي اليد العليا؛ حيث للمحليات أدوار دنيا وانفعاليّة آنية عاديّة، بينما الفصحى لها انفعال مركزي عامّ، وباللّغة الفصحى يتحقّق الوعي بوحدة الأُمّة العربيّة ﴿إنّا أنزلناه بلسان عربيّ مبين﴾ ولكن لم تكن العاميّة عائقاً في تحقيق العلم وتقدّم أيّ بلد "فالإنكليز يكتبون العلم بلغة لا يفهمها عامتهم، ويسمونها لغة علميّة، والعاميّ من الفرنسيين لا يفهم أبحاث رينان في فلسفة العمران، والعاميّ من الألمان لا يفهم ما كتبه شوبنهاور في فلسفة الوجود"¹. ونعلم يقيناً أنّ وجود اللّهجة في العربيّة ليست من نكرات اللّغات في العالم، ولا يقعد بها عن نيل العلم، بل إنّ اللّهجات ما هي إلّا المستوى المتدنيّ من الفصحى، وتعمل

¹ عبد الكريم الأشتر "ضعف الانتماء إلى أهمّ مقومات وحدة الأُمّة وترسخ العاميّات المتباينة بين الأقطار العربيّة" مقال ألقى في المؤتمر الرابع لمجمع اللّغة العربيّة الخاصّ (اللّغة العربيّة والمجتمع) دمشق: 2005، بين 17.14 تشرين الأوّل من عامّ 2005.

كثير من الأمم على التقارب بين المستويين، ولنا المثل الحيّ في اللّغة الفرنسيّة التي لها لغتان فرنسيّتان بدلاً من لغة فرنسيّة واحدة، ومن دون أن ترقى الأوّل إلى مرتبة الثانيّة، أضف إلى ذلك أنّ كلّ اللّغات لها إمكانيات تجاوز الثقافات الشعبيّة إذا وقع الاهتمام بها. ولكننا في الوقت الحاضر نمرّ بمصهر لغويّ تتشكّل من خلاله لغة وسطى، تنحاز إلى الفصحى، وهذا أمر غير مردود؛ لأننا نعلم أنّ هذا المستوى المقبول سينتصر لاحقاً للفصحى، إذا عضدته وسائل الإعلام، فلقد أثبتت التّحرّيات أنّ الجمهور المتابع للمسلسلات الفصيحة أكثر بكثير من المتابعين للمسلسلات الناطقة بالمحكيات/الدّوارج، بمعنى إنّ الفصحى آتية لا ريب وتنال مساحات معتبرة في واقع الاستعمال لكن بتؤدة سلحفاتيّة، وكان علينا ربح الوقت بالسّير في عمليّة تحسين الفصحى فقط، وتضيق الشّرخ بين لغة الكتابة ولغة الاستعمال اليومي. ومن هنا يحصل التأكيد على دور الإعلام وتعزيز ذلك بمدونة القوانين التي تحمي الفصحى كما تفعل الشّعوب المتقدّمة "وإنّ استعمال العاميّة في الإعلام والتّعليم لا يعزّز اكتساب اللّغة الفصيحة، لغة التّواصل المشتركة والأداة السياسيّة في التّميّة البشريّة. ولهذا فإنّ البلدان المتقدّمة تعمّم استعمال لغتها المشتركة في التّعليم والإعلام والحياة العامّة، وتحمّيها بقوة القانون، كما فعلت فرنسا حين سنّت قانون (حماية اللّغة الفرنسيّة سنة 1994م) الذي صدر بمناسبة مرور مائتي عام على قانون حماية اللّغة الفرنسيّة إبان الثّورة الفرنسيّة الذي ورد فيه "يعاقب كل من يوقّع وثيقة بغير اللّغة الفرنسيّة بالفصل من وظيفته وبالسّجن ستة أشهر"¹. وتراني في هذا المقام أنتصر للإعلام في لاحق من الزّمان؛ حيث ألاحظ فيه تحسّناً؛ نتمنّى أن يتنامى وتقوى فيه التّدقيقات اللّغويّة.

6. سُبُل التّمكين: سأحدّث في هذه النّقطة حول المجالات التي يمكن التّعويل عليها في تغيير الوضع اللّغويّ العربيّ إلى الأفضل، وقبل التّفصيل في هذه المجالات يجدر بي توضيح ثلاث نقاط تتعلّق بالوضع اللّغويّ العامّ للعربيّة، وهي:

¹ علي القاسبي، ينظر الرابط <http://www.addustor.com>

تقرأها الآلة، وإنشاء بنوك المعطيات في مختلف التخصصات مصنفة حسب الحقول الدلالية.

ثالثاً: تشجيع الترجمة، وهي الجسر الناقل للثقافات التي سبقتنا والتي نروم منها نقل العلوم إلى لغتنا في الوقت الحاضر وتستدرك التأخير، لكي نعيش الواقع اللغوي في عصره. وإن التجربة التي عرفتها العربية في عصور ازدهارها لم تحصل إلا بفعل الترجمة، ألا تكون لنا نموذجاً يحتذى. ومن هنا يأتي تأكيدنا على إيلاء الترجمة الصدارة لنقل العلوم التي تنتجها اللغات المتقدمة، وهي فعل تقوم به كل اللغات حتى المتقدمة فتأخذ ما تحتاجه من اللغات الأضعف. وهكذا يحصل التبادل المعرفي الذي عن طريقه تنامي العربية بعد الركود الذي تركه الاستعمار بفعل الإقصاء اللغوي للبلاد المستعمرة. ومن هنا فيبدو لي بأن الترجمة في الوقت الحاضر، تحتاج بدورها إلى القرار السياسي وإلى دسترة وتخطيط وبناء مشاريع زمنية، وإلى دعم مادي مغدق لتحفيز المترجمين، وتنسيق الجهود بين المترجمين والمؤسسات العاملة على الترجمة.

وأما ما ينجر عن سبل التمكين فأحاول تحديدها في المجالات التالية:

1/6. مجال التخطيط اللغوي: إن الآمال والطموح تتطلب استراتيجية شاملة متكاملة لجوانب السياسة اللغوية يتولى القيام بها جهاز كبير، وهذه الاستراتيجية تحدد وسائل العمل ومتطلباته، وتشير إلى اتجاهات التخطيط ومسارته بقصد إحداث تغييرات في النشاط اللغوي تمكن بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واستراتيجية معنية بالمستقبل واحتمالاته؛ استراتيجية مرنة تحتوي على البدائل وقابلة للتكيف. وإن تخطيط السياسة اللغوية يعرف عنها أنها تهتم بتخطيط الواقع اللغوي، وتضع استراتيجية خاصة باللغة الرسمية/ اللغة الوطنية، والسياسة اللغوية ترتبط بالوعي بأهمية تنمية اللغة الرسمية التي تحتاج إلى استعمال في كل المجالات، وإلى التأليف بها والترجمة منها وإليها، والتدريس بها وفي ذاتها. وعند بعض الدول نجدها ضمنية مثل أمريكا فهي تخدم لغتها ضمناً وتنفذ بطريقة عقلانية وعلمية، وهي التي لا تدافع عن نشر الإنجليزية خارج أوطانها، بل تنشدها من متعلمين

أجانب الذين يدفعون أموالاً كبيرة من أجل تعليمها، فأصبحت بفضل تقنيات الديدأكتيك لغة سهلة. وهناك تجارب لتخطيط سياسات لغوية ناجحة، ومثال ذلك من التجربة الفرنسية في مجال دعم اللغة الوطنية، وهي تجربة ناجحة، فتعدّ فرنسا من أقدم الدول التي وضعت خطتها اللغوية من أجل وحدة الدولة في العهد الملكي، وكان ذلك في سنة 1539 بصور أمر ملكي باستخدام الفرنسية في القضاء والإدارة وصيانة القوانين واستبعاد اللاتينية واللغات المحلية في تلك المجالات. كما أنشئت الأكاديمية الفرنسية سنة 1635 بوصفها مؤسسة مكلفة بتنفيذ سياسة لغوية هادفة؛ غرضها تهيئة الفرنسية وإنزالها منزلة عليا في التعليم، وعن طريق الدعم تأسست المؤسسات الحامية للفرنسية، وبها تمّ استقرار الوضع اللغوي الاجتماعي. ولم يحصل هذا دون التوظيف والاستخدام الدائم للغة الوطنية بوضع خطة قومية للترجمة، وتقوية استعمال المصطلحات، والعمل على خفض نسبة الأمية. وهناك تجربة اليهود في إحياء لغتهم وتعميمها لتحقيق هوية خاصة، وكانت العبرية هي الجامعة للشثتات اليهودي المتعدد.

مرة ومرات نقول: إنّ اللغة رمز الانتماء وأداة التعليم والإعلام والمحيط، ومن واجب الدولة تنظيمها بسياسة لغوية واضحة وبرؤية مستقبلية، وعندما نقول السياسة اللغوية يعني سنّ القوانين التشريعية التي تخطّط لتهيئة لغوية، وقد تستهدف تقنين استعمال أكثر من لغة على قدم المساواة، ويكون ذلك واضحاً بنصوص قانونية تحدّد للغة ما مواقع استخدامها.

هناك تداخل بين: السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي؛ حيث السياسة اللغوية: موقف رسمي ضمن مبادئ وتوجهات وقرارات تستهدف إقليم الدولة أو الإقليم الخاضع للحكم المحلي أو الكونفدرالي، كما تدخل السياسة اللغوية في باب الحقوق اللغوية "تهدف السياسة اللغوية إلى تشكيل الواقع اللغوي بصورة تناسب الحضارة الحديثة والنظم الجديدة، وتخطّط لبناء العلاقات المنشودة في داخل الدولة وعلاقتها في المنطقة اللغوية وفي العالم. إنّ السياسة اللغوية من شأنها تقليل التناقضات وتيسير الاتصال في داخل الدولة

أو في دول المجموعة اللغوية¹". إذن فالسياسة اللغوية تعني اتخاذ القرار الذي يهدف إلى توجيه مستقبل المتحدثين باللغة، فلها هدف تنموي وهدف المحافظة على التراث "وإذا كان لكلّ تخطيط مقوماته ولكلّ سياسة جوانبها، فإنّ المقومات والمجالات الرئيسيّة لتخطيط السياسة اللغوية تتناول ما يلي:

أولاً: تعميم استعمال اللغة القوميّة في أرجاء الوطن وفي مختلف مجالات التّواصل، لتكون أساساً لوحدة الأمتة الفكرية والسياسية.

ثانياً: نشر اللغة القوميّة في العالم لتشكل رافداً تسهم بواسطته الثقافة القوميّة في مجرى الحضارة العالمية.

ثالثاً: تعليم اللغات الأجنبية في مدارس الأمتة ومعاهدتها لتزودها بأدوات تعارف واتّصال وتعاون مع الأمم الأخرى.

رابعاً: تنظيم الترجمة من اللغة القوميّة وإليها، لتثمين التبادل المعرفي بين الشّعوب.

خامساً: تحديد العلاقة بين اللغة القوميّة وغيرها من اللغات الوطنيّة والمحليّة لضمان وحدة الأمتة الفكرية والسياسية، وتحقيق المحافظة على تراثها الشعبي وتنميته.

سادساً: توحيد المصطلحات التقنيّة، سواء المصطلحات العلميّة والتكنولوجيّة منها أو الحضاريّة والاجتماعيّة².

وأما التّخطيط اللغويّ: آراء ضمن سياسة لغويّة، قد يؤخذ بها وقد لا يؤخذ، وله أربع سمات كما حدّدها محمود فهبي حجازي، وهي:

¹ محمود فهبي حجازي "اتجاهات السياسة اللغوية" مجلة مجمع اللغة العربيّة. الجزائر: 2008، العدد 8، ص 32.

² علي القاسمي "تخطيط السياسة اللغوية في الوطن العربيّ ومكانة المصطلح الموحد" مجلة اللسان العربيّ. الرباط: 1983، مكتب تنسيق التعريب، العدد 23، ص 48.47.

أ. التّخطيط اللّغويّ قصديّ؛ أي له هدف محدّد؛

ب. التّخطيط اللّغويّ له رؤية؛ أي موجّه نحو المستقبل؛

ج. التّخطيط اللّغويّ رشيد؛ أي يتحكّم فيه الصّالح العامّ؛

د. التّخطيط اللّغويّ مؤسّسيّ؛ أي تخطيط له مؤسّسات وتنفذه مؤسّسات¹.

2/6. المجالات الحيوية في الدّول العربيّة: ونقصد بها مختلف المؤسّسات التي تعمل

على ترقية اللّغة، إلى جانب بعض الوزارات ذات الاحتكاك الدّائم بالمجالات المجتمعية، ولها دور في التّأديّة والتّرقية اللّغويّة، وهي:

> وزارات التّخطيط: إنّ وزارات التّخطيط في الوطن العربيّ تخطّط على الأماد الثّلاث: على المدى القصير؛ وفيه يخطّط للحالات الاستعجاليّة، ثمّ المدى المتوسّط ويحدّد بالتّقريب بعشرية من الرّمان، وعلى الطّويل بالجيل كلّه. وفي مجال التّخطيط اللّغويّ في العادة تأخذ الوزارات بالمدى المتوسّط والطّويل، وهذا بعد جراء التّحرّيات والدّراسات الميدانيّة، وعند ذلك تراعيها في مخطّطاتها، بناء على الموارد الماليّة، وفي العادة يكون كما يلي:

. مسح الحاجيات؛

. تحديد الأولويات؛

. استخراج الأهداف؛

. تجنيد الوسائل لتحقيق الأهداف؛

. ضمان الميزانية؛

¹. محمود فهدى حجازي "اتجاهات السّياسة اللّغويّة" مجلة مجمع اللّغة العربيّة. الجزائر: 2008، العدد

. تحديد زمن الإنجاز؛

. المتابعة والتّقييم.

وبعد هذه الدّراسات والتّحرّيات تقوم فرق مختصّة بدراستها، واستخراج ما يمكن التّخطيط عليه في اقتراح قوانين وضمان الميزانيّة، وما ينجرّ عنها من مكملات.

> **المجامع اللّغويّة:** إنّ اللّغات بحاجة دائمة إلى العناية والدّراسة والمتابعة، وهذه الضّرورة الملحّة هي التي أهابت بالأمم المختلفة لتأسيس مجامعها اللّغويّة كي تكون الحارس الرّصين على السّلامة اللّغويّة في خصائص ودقائق اللّغة. وللمجامع العربيّة دور علميّ في قضايا اللّغة العربيّة، ومطلوب منها إنجاز دراسات تتعلّق بتطوّر مناهج تدريس اللّغة العربيّة، وبخاصّة الصّرف والنّحو والإملاء وتأليف مراجع ميسّرة لهذه القواعد، ثمّ الاستفادة ممّا وصلت إليه نظريات علم اللّغة وفروعه الخاصّة، وبخاصّة اللّسانيات التّطبيقيّة، ولا نروم في هذا الأمر إلاّ التّركيز على:

. تكثيف جهوده في وضع المصطلحات وإنجاز القواميس العلميّة؛

. العمل بالتّنسيق مع وزارة التّربيّة على تيسير تعليم العربيّة؛

. التكامل بينه وبين وزارة التّعليم العالي في مدّ العلوم بالمصطلحات العلميّة العربيّة؛

. العودة إليه في قضايا تأصيل المحيط وما يتعلّق بلافتات المحال التّجاريّة والإشهار؛

. التّدخل في تعزيز الهويّة اللّغويّة بتصحيح الأخطاء؛

. استثمار المعلوماتيّة في مجال إعداد المصطلحات؛

. سنّ جوائز وطنيّة لمن يقدم أحسن عمل علميّ باللّغة العربيّة؛

. إصدار قانون يتعلّق بالتّوظيف من ضرورة إتقان العربيّة في مسابقات التّوظيف.

> المجالس العليا للغة العربيّة: تتواجد هذه المجالس في بعض الدّول العربيّة، وهي إلى حدّ ما تقرب في بعدها العامّ إلى مؤسّسات الجامع، إلا أنّ هذه المجالس في القوانين المنشئة لها ترتكز على الجانب السّياسي، فمهامها في العادة: العمل على تعميم استعمال اللّغة العربيّة في دواليب الدّولة، وصفها تقديم الاستشارات لرئيس الدّولة في شؤون استعمال اللّغة العربيّة، وتقديم تقارير حول سير عمليّة التّعميم، ومن هنا لا نطلب من هذه المؤسّسات إلّا التفعيل داخل قوانينها بتقديم الصّورة الحقيقيّة للواقع اللّغويّ، وتقديم المشورات العلميّة للمؤسّسات في حسن توظيف اللّغة، والتّنبه إلى بعض المسائل اللّغويّة التي تخرق الدّستور وقوانين الدّولة. ولا يمنعها هذا من تقديم دراسات أدبية وعلميّة وترجمية ووضع المعاجم، واقتراح بدائل نوعية لفعل التّرقية اللّغويّة في كلّ جوانبها، وإقامة ملتقيات وندوات، وسنّ جوائز تحفيزية حول متعلّقات اللّغة العربيّة.

> وزارات العدل: أن يكون شغل هذه الوزارات السّعي الحثيث لتفعيل منظومة القوانين الخاصّة بحماية اللّغة العربيّة، بالعمل على:

. حماية اللّغة باستعمالها استعمالاً جيّداً من قبل القضاة والمحامين؛

. حماية اللّغة بفرض استعمالها في ملء العرائض؛

. ردع كلّ من لم يحترم منظومة احترام اللّغة العربيّة؛

. استعمال العربيّة في دواليبها وفي مختلف المؤسّسات العامّة والخاصّة، وفي كلّ القطاعات.

> وزارات الدّاخلية: تعدّ وزارات الدّاخلية في الوطن العربيّ من الوزارات النّاجحة في تطبيق القوانين، وما يقرّره الوزراء في اجتماعاتهم يُطبّق فوراً، فلقد تجسّدت وبقوّة في قوانين حماية الثّغور/ الحدود الوطنيّة، كما عملت الوزارات على الحدّ من ظواهر تشين بالمجتمع العربيّ من مثل: احترام قانون السّير/ حزام الأمان/ استعمال الهاتف النّقّال أثناء السّياقة/ مكافحة المخدّرات... ومن هنا فإنّ هذه الوزارات كان عليها أن تشنّ حملة لتنظيف شوارعنا

من ظاهرة تغريب واجهات المتاجر والأماكن العامّة؛ والتي تكتب باللّغة الأجنبيّة الصّحيحة أحياناً، وغير الصّحيحة أحياناً أخرى، وما نشاهده من مختلف اللافتات الحاملة للفظ الأجنبيّ في مكان لا يتواجد فيها الأجانب، وما نراه من إعلانات عن صفاء البيئة ودرجات الحرارة والتي تخاطب الجمهور العادي، والتي يفترض أنّها تكتب بالعربيّة وهذه الظاهرة تستفحل يوماً وبقوّة، وتنال مواقع حسّاسة رغم الصّيحات التي تتعالى تحذيراً من خطرهما، فهي دلالة على انكسار أمة لا أزمة لغة، وهذه الظاهرة توحى للمشاهد بفقر لغة القوم وبالانهار والعى الحضاري والانسلاخ عن الهويّة. صحيح إنّ المجمع اللّغويّ المصري أجاز استعمال بعض الألفاظ الأعجميّة، ولكن عند الضّرورة فقط، وهذا على طريقة العرب في تعريبهم، والضّرورة هنا هي الضّرورة العلميّة عند نقل المصطلحات العلميّة إلى العربيّة، وأما ما نشاهده في المحيط العامّ فيتعلّق بمقام السيّادة ولا دخل له في الجوانب العلميّة، وكلّ لغة يمكن أن تؤدّي دورها التّرويحيّ أو الإخباري، فالأحقّ باللّغة الوطنيّة. وعليه فإنّ وزارات الدّاخلية في مجال اللّغة العربيّة مطلوب منها:

ترسيخ الوعي بأهميّة احترام اللّغة العربيّة، وهي من احترام القانون العامّ؛

الحرص على استعمال العربيّة في المحيط العامّ؛

الترخيص باستعمال اللّغات الأجنبيّة في المناطق السّياحيّة؛

استعمال العربيّة في مختلف دواليب الوزارة؛

إجراء دورات تدريبية لاستعمال الحاسوب بالعربيّة في مختلف مرافق الدّولة؛

تحديث الفعل الإداري بإدخال المناطق المعرّبة في استخراج الوثائق الإداريّة؛

تسهيل فعاليات نشاط المجتمع المدنيّ في مجال المناظرات العلميّة والأدبيّة؛

التشديد في تطبيق القوانين عن طريق الغرامات.

> وزارات التّربيّة الوطنيّة: لا بدّ من التّركيز على التّربيّة والتّعليم، فللمدرسة دور كبير في العمل على تعزيز الانتماء القوميّ والوطنيّ وهو الرّابط الاجتماعيّ والحبل السّريّ الذي يربطنا باللّغة العربيّة فيحتاج أن يتدعّم، وهذا لا يكون إلّا بالوعيّ والمحافظة على الهويّة؛ والمحافظة على الهويّة تعني الأصالة والانفتاح على العالم والأخذ بما ينفع دون الانسلاخ عن الإنية. ومن هنا يتطلّب من المدرسة:

. تطبيق التّشريعات والقوانين التي تحمي اللّغة العربيّة؛

. تعليم النّاشئة اللّغة العربيّة بدءاً من الحضانة، والحرص على استعمال اللّغة العربيّة غير المقعّرة؛

. الدعوة إلى الإكثار من حفظ القرآن الكريم والنّصوص القديمة؛

. تخصيص جوائز للناشئة المتميّزين في استخدام العربيّة؛

. تفعيل المناشط اللّغويّة من إذاعة وصحافة مدرسيّة ومجلات وكتابة الإعلانات واللافتات؛

. إعادة النّظر في محتوى المناهج؛

. ضبط القصور والخلل الموجود في الكتاب المدرسيّ، وخاصّة كتاب النّحو؛

. تشجيع القراءة الخارجيّة بفتح مكتبات المؤسّسات؛

. إجراء دورات تدريبيّة لحسن الأداء اللّغويّ للمعلّمين؛

. الإكثار من البرامج التّلفازيّة الموجهة للأطفال، وتكون لغتها بعربيّة مبسّطة.

> وزارات التّعليم العالّيّ والبحث العلميّ: إنّ للجامعات دوراً مركزياً في وضع أمر اللّغة العربيّة في طريقه السوي، كما يمكن أن تسهم إسهاماً هاماً في نقل العلوم إلى العربيّة، وبذلك يمكن أن تثرى المكتبة العربيّة بالكتب العربيّة المتخصّصة، وخاصّة إذا وقع الطلب على كلّ أستاذ بترجمة أطروحته أو كتاب واحد على الأقلّ في السنّة، ويشجّع على إثرها بالتّرفيّة، وما

أريد التنبية عليه هو عدم جعل مسألة المصطلحات محورية؛ لأنه إذا تغلبت الإرادة السياسية فالمصطلح يظهر بالاستعمال، وهو في الحقيقة متوقّر وبالتخمة. وحتماً بأنّ تعليم العلوم بالعربيّة يتولّد عنه التّأليف والبحث والترجمة بالعربيّة فلا يعدّ التّأخر في وضع المصطلحات عائقاً إذا تحقّق التّعليم العلميّ بالعربيّة. وإنّي أملك معطيات حول التّزيف الذي تعيشه جامعاتنا من الطّلبة الجامعيّين المُحوّلين من الشّعب العلميّة بسبب العائق اللّغويّ؛ يعني عدم إجادة اللّغة الفرنسيّة، وذنهم أنّهم تلقّوا تعليمهم في المراحل السّابقة العلوم بالعربيّة، فهل من المعقول أن ينتقل الطّالب بين عشية وضحاها إلى تلقي العلوم باللّغة التي لا يتقنها "أفلا يحقّ لنا أن نتساءل: لماذا نجح الصّهاينة في إحياء لغتهم العبرية الميّتة، بينما نتعزّر نحن في إحلال لغتنا الحيّة المقام الذي كان لها في العصور الوسطى كلغة علم وحضارة؟ إنّ دويلة إسرائيل يقول د عبد العزيز بن عبد الله قد جعلت من العبرية لغة التّعليم في الطبّ والهندسة والعلوم في الجامعات؛ لأنّها أخذت الأمر بجدّ ووحدت خطّها وعبّأت مائتي خبير لا شغل لهم إلّا تتبّع ما يستجد من مصطلح لعبرنته في الحين، وإصدار مرسوم حكوميّ بالزاميته في التّدريس والتّأليف وباقي أجهزة التّعبير في الدّولة"¹. ونحن لا نقوم بفعل التّخطيط، بل نصدر أوامر فوقية للتّطبيق، دون مراعاة أبعادها، وإذا تعزّر المشروع نعلّق المشكلة على اللّغة العربيّة وهي براء. ومطلوب منّا مداواة هذا الأمر بإنزال اللّغات: الرّسميّة/ الوطنيّة/ الأجنبيّات مكانها المناسبين، والنّظر إليها من منظور أنّ التّميّة البشريّة لن تقوم بلغة الأخر، والعودة إلى من يهّمه الأمر للاستشارة وإجراء التحريات الميدانيّة، واعتماد الجانب العلميّ الأصيل. وعلى الجامعات أن تنفتح على كلّ اللّغات، وتستفيد منها بما يعمل على رفد العربيّة وأرى المطلوب من وزارات التّعليم العالي ما يلي:

التزام أعضاء الهيئة التّدرسيّة استخدام العربيّة السّليمة في التّعليم؛

تعميم استعمال العربيّة في كافة المراحل التّعليميّة، وفي كلّ الاختصاصات؛

¹ عبد الله النفيسي "البُعد السّياسيّ لقضية اللّغة العربيّة" مجلة مركز دراسات الوحدة العربيّة. بيروت:

2005 (اللّغة العربيّة أسئلة التّطوّر الدّاتي والمستقبل) سلسلة كتب المستقبل العربيّ (46) ص 68.

. تفعيل وحدات البحث اللغوية بفتح مشاريع حول من يقدم أحسن عمل في قضايا استعمال العربية؛

. تدريس مادة اللسانيات التطبيقية في مختلف الاختصاصات؛

. إنشاء وحدات بحث في كل جامعة تختص بالترجمة؛

. ضرورة تدريس بعض المواد العلمية ذات التكنولوجيا العالية باللغات الأجنبية؛

. الإكثار من ضروب النشاط اللغوي بالفصحى.

> وزارات الثقافة: لوزارات الثقافة في الوطن العربي قيمة مضافة لما تشكّله من فعل تنشيط الحركة الثقافية، بمعنى العمل على تنشيط اللغة في ذات الوقت، ومن هنا فمطلوب منها تعاضد أنشطتها لتمسّ موقع اللغة العربية في المجتمع، فاللغة منه وإليه، ومطلوب من الوزارات ما يلي:

. تسهيل عملية إلقاء المحاضرات بالعربية حول تنمية الوعي اللغوي والاعتزاز بالهوية؛

. فرض استعمال العربية في المحاضرات التي يدعى إليها الجمهور العريض؛

. العمل على طبع الكتاب العربي بكل أشكاله وأصنافه وأنواعه؛

. سنّ جوائز حول أفضل إبداع باللغة العربية؛

. تخصيص أعياد/ أسابيع تعمل على تدعيم حسن استعمال اللغة العربية؛

. إيصال الكتاب العربي إلى القارئ مدعماً؛

. رفع وتيرة الترجمة من وإلى العربية؛

. تبادل الوفود العربية العلمية والأدبية والفنية، والتكثيف من الأسابيع الثقافية

العربية؛

تفعيل المسرح المدرسيّ، والإكثار من المسرحيات النّاطقة بالعربيّة المبسّطة.

> وزارات الإعلام: لوزارات الإعلام دور هامّ عليها أن تحمل هذا الهمّ لتزِيل عقدة النّقص تجاه انتمائنا وحضارتنا، فمطلوب منها:

. تكثيف المحاضرات العلميّة حول الانتماء الوطنيّ والعروبيّ والإسلاميّ والإنسانيّ، والتّأكيد على الأبعاد الهويّاتيّ؛

. بثّ برامج تلفزيّة تعنى بالعربيّة من حيث سمائها وخصائصها وجمالها، وتقديم روائعها من قبل المختصّين؛

. بذل الجهد في امتداح الفصحى وخصائصها، ومنع العامّيات من المنابر وفي الشّاشات وفي البرامج؛

. تأسيس قنوات عربيّة ناطقة بالعربيّة الفصحى لا غير؛

. رفض كلّ المسرحيات والدّراما والإعلانات الدّارجة؛

. وضع مدقّق لغويّ في كلّ قنوات الإعلام؛

. سنّ جائزة حول أحسن أداء باللّغة العربيّة؛

. العمل على زيادة المحتوى العربيّ في الشّابكة.

> وزارات الأوقاف والشؤون الدينيّة: في الحقيقة إنّ وزارات الأوقاف في الوطن العربيّ تعمل على حسن إتقان العربيّة في إداراتها وفي تعاملها مع المحيط، من هنا لا تعدم تقديم إضافات تحسينية لما هو حسن في هذا الوقت؛ لأنّ اللّغة الفصيحة تجلب المستمعين، كما تجلب المصلين، كما تعمل على تحبيبها في النفوس، ومن هنا فالشّيخ في المسجد له دور الوعظ والوعي بضرورة الاهتمام بلغة القرآن، وهي لغة مقدّسة وبأجر متعلّمها ومعلّمها، وعلى هذه الوزارات أن تعمل على:

. تبيان دور العربيّة باعتبارها لغة القرآن، وضرورة الاهتمام بها والعمل على ترقّيها؛

. التّركيز في الخطب عن الوعظ والوعي بأهمية الحفاظ على الهُويّة اللّغويّة؛

. التأكيد على بُعد اللّغة العربيّة من مُسلّمات بُعد الدّين الإسلاميّ؛

. رفع المستوى اللّغويّ لخطباء المساجد؛

. سنّ جوائز حول أفضل إمام يقدّم دروسه باللّغة العربيّة الفصيحة؛

. تفعيل العربيّة في الزوايا بما يجاري العصر.

> وزارات الصّحة؛ إن المشكلة في أمر المصطلحات الطّبية لا تطرح في الحقيقة متى وضعنا اللّغة العربيّة في الاستعمال، فاللّغة وضع واستعمال، ومع ذلك علينا استكمال مشاريع تعريب المصطلحات التي تنتجها المؤسّسات الأجنبيّة، بل يجب أن نطمح إلى إنتاج ترجمة علميّة، وإلى ووضوح مصطلحات من منتج لغتنا، ولكن يجب أن نضع في الاعتبار المسألة اللّغويّة في الصّدارة، وهي من المقوّمات المعنوية المميّزة والمحدّدة للشخصيّة، ونفكّ عقدة الإصرار على تدريس الطبّ باللّغات الأجنبيّة، فلغتنا أحسن بكثير من اللّغات التي تدرس الطبّ والعلوم بلغاتها دون عقدة، وتعتمد جسر التّرجمة عاملاً من عوامل تعريب المفاهيم. ومن هنا فإنّه يجدر بمن يهتمّه الأمر أن يولي التّرجمة الأهمية الخاصّة بها، بل يصل الأمر إلى الإغداق على المترجمين العلميين، فنحن مجبرون على نقل العلوم بصفة خاصّة من اللّغات المتقدّمة العلميّة، وكان لا بدّ من استراتيجيّة عربيّة للتّرجمة يحدّد فيها ما يُترجم، ومنهجية التّرجمة، واللّغات المترجم منها، وتأسيس جوائز لأحسن التّرجمات الطّبية، ولا ننسى تأسيس خلايا التّرجمة في كلّ جامعة عربيّة.

إنّ موضوع تدريس الطبّ باللّغة العربيّة لا يجب أن يكون موضع مساومة، بل يكون موضع مدارس في الكيفيات والمنهج والطّريقة التي تُعتمد. وهكذا يمكن أن يحدث انسجام اجتماعيّ بين الطبيب وممرضه، فإنّ الخطاب والحوار بلغة مشتركة عامل من عوامل الشفاء، ويؤسفنا في كثير من مشافينا ملاحظة وجود الفصل بين لغة الطبيب ولغة المريض؛ وذلك ما يشكّل عائقاً في عدم شفاء المريض، فهل يعقل أنّ يحصل الهروب من الواقع بأنّ الطّبيب

يخاطب مرضاه بلغة لا يفهمونها، فلمّ نصرف أموالاً في التّحصيل العلميّ بالإنكليزيّة/ الفرنسيّة، ونحن مجبرون من خلال الواقع على استعمال العربيّة، دون النّظر في تلك الدّراسات الميدانيّة التي أبانت عن درجة استيعاب الطّالب بكثرة للدرس أثناء تلقيه باللّغة الأمّ أكثر من اللّغات الأجنبيّة. ومن هنا لا يجب أن يخضع أمر تدريس الطّب وكلّ العلوم للرغبات الفردية أو تتنازع التّيارات، ونعلم يقيناً أن تعلّم كلّ العلوم بالعربيّة هو العلاج الأنفع والذي يفكّ الحصار، كما يزيل فتيل قنبلة موقوتة، قنبلة جيلين: جيل يتحكّم في اللّغة الأجنبيّة، ولا شكّ أنّه مستعدّ للدّفاع عنها، وجيل يتحكّم في لغة وطنيّة، ولا شكّ أنّه يموت عليها، فماذا يحصل يا ترى!

وانّه لو نعود إلى قرارات اتّحاد أطباء العرب، ومجلس وزراء الصّحة العرب، ومؤتمر وزراء التّعليم العرب... نجد كلّ المواثيق والقرارات تدعو إلى التّدريس بالعربيّة، وهذا بدءاً من مؤتمري وزراء التّعليم العالي المنعقدين في الجزائر عام 1981، وفي تونس عام 1983م، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أثبتت التجارب التي أجريت على الطّلبة الدّارسين بالعربيّة أنّهم أكثر استيعاباً للمادة وحفظاً في نجاحهم أمن الذين يدرسون المادة باللّغات الأجنبيّة، دون أن ننسى أنّ مادة الطّب لها علاقة بالمحيط الاجتماعيّ الذي يفترض فيه مخاطبة الممرض لمريضه بخطاب مشترك، وهذا ما تعمل به أكثر من 90% من الشّعوب، عدا العرب وبعض النكرات الذين يدرسون الطّب بغير لغاتهم. ولا نغفل التّدريس الكليّ لمادة الطّب بالعربيّة في سورية التي أثبت طلابها التّفوّق وهم في الخارج، بله الحديث عن فعالية الطّبيب السّوري، والتّجربة المرحليّة التي تعرفها السّودان التي استطاعت أن تتخطّى مجموعة الصّعوبات في المصطلح والكتاب المعرّب، وفي إعداد الهيئة التّدريسيّة، وهي تجربة متّزنة متدرّجة، وسارت على هذه المنهجية:

1. تنظيم زيارات إلى كليات الطّب التي تدرس بالعربيّة؛

2. الحضور المستمرّ والمشاركة في المحاضرات؛

3. تهيئة العدد الكافي من الأساتذة العرب، وخاصة في العلوم الطبية الأساسية وتدريبهم ليستطيعوا التدريس بها عند تخرّجهم؛

4. إقامة الندوات الدورية في التعليم باللغة العربية؛

5. تشجيع مراكز تطوير التعليم الصحيّ على القيام بدور نشيط في إعداد المدرسين باللغة العربية؛

6. تشجيع المدرسين على الترجمة والتأليف وتقديم الدعم الماديّ المجزيّ، والمساعدة على تقديم إسهاماتهم باللغة العربية في المؤتمرات¹. وهكذا يمكن أن نقول إنّ هذه التجربة في لاحق من الزّمان سوف تضاف إلى التجربة الرائدة لسورية النّاجحة في تدريس الطبّ، وكذلك تفعل ليبيا في بعض كليّاتها، وتريد اليمن السّعيد أن تحذو حذو الدّول التي عربّت الطبّ إلا أنّ النّقص في الهيئة التّدريسيّة جعلها تدرس بعض الموادّ بالعربيّة (تعريب جزئي) ونأمل من الدّول العربيّة أن تستفيد من هذه التجارب، وتعضد بكليات تحذو حذوها.

ومن وراء كلّ هذا أرى أنّ المطلوب من هذه الوزارات:

.التنبية إلى أخطار عدم تدريس الطبّ بالعربيّة على الأجيال القادمة؛

.إلزام الأطباء بالعمل باللغة العربيّة في بعدها الميسّر؛

.المتابعة اليومية الجادة لإيجاد الحلول للصعوبات التي تصادفها عمليّة التعريب؛

.ضرورة تدريس بعض المواد الحديثة جداً باللّغات الأجنبيّة؛

.إلزام الجهاز الطّبيّ المساعد لاستعمال العربيّة في محادثاتهم مع المرضى؛

.مواصلة العمل على تعريب المصطلح الطّبيّ؛

¹. عبد الوهاب الإدريسي "تعليم الطبّ بلغة الأمّ (التجربة السّودانية) مجلة اللّسان العربيّ. الرباط:

1997، مكتب تنسيق التعريب، العدد الثّالث والأربعون، ص 100.

.التعاون بين الجامعات العربية التي سار فيها التعريب خطوات جيدة؛

.التعاون مع المنظمة العربية للصحة في مجال إنتاج المصطلحات الطبية؛

.الدعوة إلى إحياء الطب العربي؛

.تشجيع الجمعيات والمنظمات الطبية العربية على عقد اجتماعات يحضرها مختصون

غربيون وعرب لتفعيل عملية تعريب الطب؛

.تفعيل المنظمة العربية للصحة من أجل الوفاء بمهامها في مدّ الأستاذ بالمصطلح

الموحد، والطالب بالكتاب المعرب؛

.سنّ جوائز للأطباء الذين يكتبون وصفاتهم بلغة عربية سليمة.

> وزارات الشؤون الاجتماعية: لهذه الوزارات دور يومي مع فئات المجتمع المدني، ومن

هنا فمطلوب منها:

.بث الوعي الوطني بضرورة الاهتمام باللغة العربية؛

.ملء الاستثمارات باللغة العربية إجباراً.

.الخاتمة: إنّه لتحذوني تلك المقولة: الماضي مثل، والحاضر عمل، والمستقبل أمل،

ولنا في هذا الثلاثي أمل كبير في أننا نستفيد من التجارب الماضية، فنعمل على التغيير،

والحاضر كفيل بأن يعمل على التغيير، والمستقبل أمل أن تعود الأمور اللغوية إلى وضعها

الطبيعي، فهذه الأجيال إن استلب عقلها في هذه المرحلة، فهي مرحلة عرضية. وكان علينا

التنبه إلى الصعوبات والمعوقات الأولى التي تصادف أمر تعميم استعمال العربية إن حصل،

فقد يكون ردّ فعل تجمّع دول الكومنولث، وسيكون عنيفاً من قبل الفرنكفونية، ومن

الفرنكفولية العربية خاصة، فرنسا تنفق الملايير من أجل مدّ لغتها التي تنحسر أمام انتشار

الإنكليزية والإسبانية، وستحصل مساومات وشدّد ومدّد على الترتاب اللغوي في العالم العربيّ

بينها وبين الإنكليزية، كما لا يمكن أن تتسامح فرنسا في دول المغرب العربيّ التي عرفت فيها

الفرنسيّة الازدهار والمدّ، وسيخوّفوننا مرّة أخرى بإسلام فوبيا، وسوف يعلّقون على العربيّة مسألة الإرهاب... ولكن الوطنيّ الحرّ هو من يصدّ سمعه عن التقسيمات التي يريدون من خلالها إعادة التّاريخ إلى مجرى تقسيمات سيكس بيكو، وبذرائع جديدة. ولهذا يجب أن يوقّر في أذهاننا بأننا لا ننكر اللّغات الأجنبيّة؛ فهي نعمة وتوسّع وانفتاح عندما لا تكون على حساب اللّغات الوطنيّة ولكن يجب التأكيد بأنّ أهمّ عامل يوجد في اللّغة الوطنيّة هو عامل الانسجام الاجتماعيّ، والتفاعل الوطنيّ، وخير دليل على ذلك فإنّ الأغاني الناطقة بالعربيّة خير معبر عن ذلك التفاعل، فلا يمكن أن تحقّقه اللّغات الأجنبيّة مهما أبدعت في أساليبها وتعايرها واستعمال أحدث الوسائل الموسيقية، أضف إلى ذلك بأنّ التّنميّة البشريّة لا تكون إلاّ بالديمقراطيّة وبلغة البلد (لغة عموم الشّعب) وعلينا ألاّ نقبل التّبعيّة اللّغويّة فإنّ أسّ المسألة هو أنّ الضعيف يقتدي بالغالb حضارياً، واللّغة الأجنبيّة مثل لغة المستعمر لا تقطر عليك إلاّ بالقشور، وقد جرّبت في كثير من الدّول، ولنا مثل في ما قاله أحمد سيكوتوري (رئيس جمهوريّة غينيا سابقاً): "لقد تعلّمنا نحن المثقّفين الإفريقيين وباللّغة الفرنسيّة وفي مدارس الاستعمار الفرنسيّ تاريخ فرنسا وحروب الغال، وحياة جان دارك، وقرأنا أشعار لامارتين ومسرح موليير، ودرسنا التّنظيم الإداريّ الفرنسيّ، كما لو كانت بلادنا في أفريقيا من دون تاريخ ومن دون موقع جغرافيّ، ومن دون قيم ومن دون أخلاق. وقد قدّم الاستعمار لنا من العلم والثّقافة القدر الذي يرى أنّه يخلق منّا آلات ترتبط مصالحها بجملة الاستعمار. وهكذا تحدّدت طبيعة التّعليم في ظلّ الاستعمار. لقد أراد المستعمرون للمعلّم الإفريقي أن يظلّ في حالة ثقافيّة منحطّة حتى يتخرّج المتعلّمون على يديه أكثر انحطاطاً. لقد أراد الاستعمار للمثقّفين الإفريقيين أن يفكروا بديكارت وبرغسون، ولم يسمح لهم بالتّفكير في قيمهم وثقافتهم وتراثهم الثّقافيّ، لهذا لا يعرف كثير من شبابنا أمثال المناضل الوطنيّ الحاج عمر وأحمد ساموري. وإذا استمرّ الأمر على هذا النّحو فلن نستطيع أن ننهي شخصيتنا التي هي الطّريق إلى النّهضة"¹ وهذا قول سديد قاله مسؤول إفريقيّ كبير، تشبّع بالفرنسيّة من خلال عصاميته فقط، واستنكر ما تعطيه اللّغة الأجنبيّة للأجنبيّ من قشور، وما تقدّم للقارئ

¹ع/ أنور الجندي، معلّمة الإسلام. بيروت: 1980، المكتب الإسلاميّ، ص 509.

إلا صورة نفسها وشخصياتها لا غير، وتحجب عنه ما يمتّ بصلة لتاريخه، كما لا يعطونك من العلم إلا ما تجاوزه الزّمان، ولكن العقدة فينا، فنحن فقدنا الكبرياء الفكرية في لغتنا، وشكّنا في شخصيتنا وذاتنا الثقافية، وترسّخ في ذهننا تلازمٌ بين مفهوم التخلّف الاجتماعيّ والتكنولوجي بالتخلّف اللّغويّ؛ ويعني تخلّف اللّغات الوطنيّة. وهذا في الحقيقة مردود، فكلّ لغة يمكن أن تصبح لغة علميّة متى وقع تضافر جهود الباحثين والسياسيين. وهذا ما يجب على النّخب الوطنيّة أن تعيه جيداً، وتعمل على تبليغه للأجيال.

يمكن للقارئ الاستزادة من كتابي (يزع بالحاكم ما لا يزع بالعالم!) وما عليك إلا مسح

هذه الشّفرة QR.



ويجب ألا يغرتنا ذلك السّراب البقيع التي نجري من خلاله وراء ماء لا يُدرِك، فنقرّ بأنّ أكثر طلابنا الدّارسين باللّغات الأجنبيّة لا يبدعون بها، بل يردّدون القول السّهّل والمكروور عند الإنكليز/ الفرنسيّس، ولم يستطيعوا الإبداع ولا الاندماج في منظومات تلك اللّغات، فنجد أغلبهم يجتزون المعرفة، والمعرفة في الإبداع لا في الاجترار، كما نراهم ناقصي التّكوين وجاهلي بتلك اللّغات، بل يمكن القول بأنّهم مشلولون لغويّاً في الإنكليزيّة/ الفرنسيّة، ولا يستطيعون الكتابة بها جيّداً ولا استعمالها إلاّ بأخطاء. كما أنّ اللّغات الأجنبيّة لم تُخرج بلداً

من البلدان من التّخلف العلميّ ولا الاقتصاديّ، فهل أخرجت اللّغة الإنكليزيّة بلد النّيجر من التّخلف، أو أنقذتها من الصّراعات العرقية، والإنكليزيّة أكثر اللّغات انتشاراً في العالم المعاصر، وهي اللّغة الثّانية أو الرّسميّة للعديد من الدّول غير النّاطقة بالإنكليزيّة، ولغة لها وجود علميّ ورسميّ في العديد من الاختصاصات، وهل حضّرت فرنسا دول أفريقيا بما فيها دول المغرب العربيّ، فكانوا يوهموننا بأداة المعرفة الجاهزة للغة الفرنسيّة، وجاهزية المصانع والتكنولوجيا المعاصرة (مفتاح المصنع في اليد) وسهولة التّبادل اللّغويّ، وعشنا الأحلام الوردية، وكانت كذبة كبرى. وما تحقّق أمر من تلك الأمور التي وعدنا بها ولو خطوة، وما حققناه من خطوات في بعض المجالات غير العلميّة يعود الفضل فيها للغات الوطنيّة. ومن هنا فلا مبرّر علميّ لبقاء تدريس العلوم باللّغات الأجنبيّة إلاّ التّبعيّة المطلقة، ويمكن أن نطرح السّؤال التّالي: هل استطاعت المنظومات التّربويّة في البلاد العربيّة التي تدرّس العلوم بغير العربيّة أن تخرج تلاميذ وطلاباً في مستوى التّلاميذ والطلّاب لتلك اللّغات الأجنبيّة؟ ويمكن أن نجيب بالنفي؛ حيث إنّ مستوى تلاميذنا وطلّابنا متدنّ كثيراً عن النّديّة، ومن هنا ما الدّاعي للتّرّدّد في تعليم العلوم بالعربيّة، ويمكن أن نخرج بها من الأزمة التي نعيشها في اللّغات الأجنبيّة¹. إنّ استرجاع العربيّة لمكانتها يحتاج إلى النّية الحسنة من قبل أولي الأمر، وإلى قرار سياسيّ ملزم، وإلى إرادة سياسة تبدي نياتها في وضع اللّغات في محالها المناسبة لها، كلّ حسب درجاتها في المجتمع، علماً أنّ اللّغة الرّسميّة/ الوطنيّة لا تكون موضع جدال ولا مساومة ولا نقاش، والجدال يكون في التّفاضل بين اللّغات الأجنبيّة. ولا نبقى في حدود الإلزام، بل أن تتلوها سلسلة الإجراءات المتعلّقة بالخطط والمنهجيات والمتابعة والتّقويم. ومن هنا فالعربيّة بحاجة أن ترمي في سوق الاستعمال والذي يجعلها تنشط وتبدع المصطلحات وتتطورّ مجبرة. وتحتاج في الوقت المعاصر إلى مواصلة تدريس العلوم بالعربيّة، ولنا في اليابان الذي استطاع في القرن التّاسع عشر أن يفلت من الاستعمار اللّغويّ، ويطوّر اقتصاده من اقتصاد إقطاعي إلى اقتصاد صناعيّ، باعتماد لغته القوميّة في تدريس العلوم العصريّة، وهكذا أصبحت اليابان عملاقاً تغزو سلعها بلدان أوروبا وأمريكا.

¹ محمد مزالي "تعليم العلوم بالعربيّة" مجلة الحياة الفكرية. دمشق: وزارة الثّقافة السّوريّة، الهيئة العامّة

السّوريّة للكتاب، العدد 2، ص 176.168.

ويجب أن نستفيق من أنّ الوضع اللّغويّ في أوطاننا العربيّة في خطر ويتفاقم باستمرار، فيحتاج الأمر إلى الخروج من التسويف والاتكالية على اللّغات الأجنبيّة، ومن التّنظير إلى إجراءات تؤدّي بنا إلى بناء قرارات قابلة للتّجسيد، فلا نرمي العربيّة بالعجز أو بالصّعوبة، فإذا كانت هناك صعوبة في تعليم العلوم بالعربيّة، فلا يعود للغة العربيّة في ذاتها، وإنّما في القائمين عليها من أولي الأمر (مختصّون وسياسيون) فلا يجب الاستمرار في الخسارة المزدوجة: الضّعف العلميّ والضّعف اللّغويّ وتعليم العلوم بغير العربيّة ليس الخلاص من التخلّف، بل تجسيد لثنائية الضّعف العلميّ والضّعف اللّغويّ، وهو رمز لمقولة: استصحاب حال الوضع والخسارة مستمّرة، ونحن نشمّخ أنوفنا ونكابر كمثّل الحطب الذي يحترق وهو يتقدّم للنّار.

وبودّي توضيح بعض الأمور في هذه التّهاية، فقد يوحى للبعض بأنّي من أولئك الذين ينظرون إلى نصف الكأس الفارغة فقط، فإنصافاً للحقّ أقول: إنّ مسؤولي الدّول العربيّة لا يهينون اللّغة العربيّة؛ فكلّ حاكم دولة عربيّ عمل ما وسعه الجهد، وبِنِسَب متفاوتة، فلا يمكن أن ننكر بأنّ كلّ الدّول العربيّة أنزلت التّربيّة والتّعليم مكانة صداريّة في ميزانياتها، وأنفقت على التّجهيزات الشّيء الكثير، كما جسّدت بعض الدّول مشاريع عملاقة تنتظر الوقت المناسب، وتكون نتائجها على الأمد البعيد. ومن ذلك نرى العربيّة بخير، ونتفائل بها في كلّ من سورية والعراق والسّودان، فهناك اهتمام بالانتماء القوميّ، ونجد فيها الشّحنة العاطفيّة في خدمة العربيّة، كما لا يمكن أن نحجب الخطوات الجبّارة في الجزائر وليبيا واليمن ومصر، وانحسار نسبة الأميّة في دول الخليج؛ فقد انخفضت إلى 35 % سنة 2009 بعدما تجاوزت 70 % في السّبعينيات، بل إنّ دولة البحرين احتفلت منذ سنوات بأخر أميّ أصبح يشقّر الحروف، وكذا الأمر في دولة الكويت، ونعلم بأنّ السّعودية تتحمّل لتعليم العربيّة خارج أوطانها ما لا تتحمّله كلّ الدّول العربيّة مجتمعة، إضافة إلى ما تنفقه على نشر الحرف العربيّ في أفريقيا وبعض بلاد آسيا، وما تبنيه من مؤسّسات دينية في آسيا وأوروبا وأمريكا. ومن هنا لا نعدم الخير في مسؤولينا، كما لا نعدم فيهم الحزم وقت اللّزوم، ويبدو لي

بانّ وقت اللزوم قد أزّف بعدما تهلّهل الوضع وآلى إلى الوراء، بل إلى الرّدة المخيفة، فلا بدّ من قرار يعيد الأمور إلى وضعها الطّبيعي، وكلّ يكيل بمكياله.

وبعني هذا كلّه وجود الاهتمام من أولى الأمر ممّا بترقية اللّغة العربيّة في أوطاننا، وما يلحقه من تبعات اللّغة العربيّة، وهذا ما نلمحه في تلك الإستراتيجيات والمشاريع الكبرى من مثل: مشروع الدّخيرة العربيّة، ومشروع المعجم التّاريخيّ للغة العربيّة، ومشروع موسوعة أعلام العرب والمسلمين، والمدوّنات المحوسبة، والمجمّعات العلميّة العربيّة الكبرى (مجمّع جمعة الماجد للثقافة) دون إغفال ما يقوم به بعض الخيّرين في الخليج من سنّ جوائز على أفضل الإبداعات في مختلف العلوم وفي الشّعور العربيّ. وما تقوم به بعض الشركات الكبرى، وبعض المواقع العلميّة في صالح العربيّة من مثل: باسم، وصخر، والتّراث، وشركة العالميّة... فهناك أمل في التّغيير نحو الأحسن وهناك أمل كبير في هذه الأجيال المعرّبة التي تريد العودة إلى أصولها ولا تريد التّسويق في المسألة اللّغويّة، وهل نكون في مستوى هذا الطّموح الطّافح، وهل يمكننا تجسيد الأمل الذي تعلّق عليه الأمتة العربيّة الأمل للخروج من نفق الاتّهام والرّدة في المسألة اللّغويّة التي لم نستطيع البتّ في أمر بسيط مثلما تجدنا نفترق في المناسبات الدّينيّة؛ فكلّ دولة عربيّة لها وقت خاصّ بأوّل رمضان، ويعيد خاصّ، والكارثة أنّ تاريخ ووقوفنا (الوقوف بعرفات) شذر مذر، فهل من مُصلحين جُدّد يُعيدون اللّحمة العربيّة اللّغويّة إلى وضعها الصّحيح، فهل يتعايش السّياسي مع النّخبة، وهل يقدم المفكر العربيّ على تقديم ورقات التّغيير، ويكون السّياسي في مستوى صنّع ذلك التّغيير؟

السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في الجزائر: الواقع والمأمول/ الاستفادة من التجارب الناجحة[♥].

. المقدمة: إنه لمن دواعي السرور أن أتلقى الدعوة الكريمة من مخبر (السوسيولسانيات وتحليل الخطاب) بجامعة سعيدة، للإسهام بمدخلة حول موضوع مهم؛ وهو (السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في الجزائر بين واقع التعدد، وإشكالية اللغة الأم) هذا الموضوع الذي يفرض نفسه في ساحة البحث في علم الديداكتيك. وتكمن أهميته في الجمع بين موضوعات الساعة، وهي:

1. السياسة اللغوية: موضوع كان عندنا من الطابوهات؛ لأنه يتعلّق بعمل أصحاب القرار، وكنا نحن لا ننتج الأفكار، فهم يختارون، ونحن مطبقون.

2. التخطيط اللغوي: موضوع شغل كلّ الشعوب، بل عملت ما وسعها من أجل وضع ميزان تراتبي لإنزال اللغات مقامها، فشعوب نجحت، وشعوب أخفقت في التخطيط.

3. بلد الجزائر: بلدنا عرف الاستعمار، وورث لغةً أجنبية، وله لغة رسمية، وظهرت الآن ضرورة إعطاء المازيغية مكانتها في ميدان التربية. وفي هذا الوقت هناك مناداة كثيرة بضرورة إعادة النظر في السياسة اللغوية المنتهجة.

4. واقع التعدد: لا نكران أنّ الواقع في الاستعمال ظاهرٌ للعيان، ولكن في الرّسميّ غير ظاهر، فنجد خطابين: خطاب الاستهلاك يناقض خطاب الاستعمال.

5. إشكالية اللغة الأم؛ وهي مُعضلة أخرى، فماذا نعني باللغة الأم؟ اللغة العربية الرسمية، أم الدوّارج؟ أم المازيغيات. وهذه النقطة حساسة جداً؛ نظراً لما تحمله من لبس. وفي الحقيقة فإنّ التعدد اللساني سوف يعمل على هدّ أو دحر اللغة الأم، وتحريكها من موقع الصدارة، أو تنال اللغات الأجنبية بعض مكانتها فتطرح إشكاليات كثيرة.

[♥] محاضرة أُعدت لليوم الدراسي الذي نظّمه مخبر (السوسيولسانيات وتحليل الخطاب) بجامعة سعيدة،

ولهذا، فطرافة الموضوع وحصافته تكمن في كيفية التعامل العملي مع هذه القضايا، والاستفادة من التجارب الناجحة؛ للانطلاق نحو تقديم صفاتٍ علميةٍ آنيةٍ؛ لوضع تقارب عقلائيٍّ مقبول يُراعي الخصوصيات، ويحافظ على المشترك، مع التأقلم مع إكراهات العولمة. بالفعل يمكن أن نعمل على تقديم مقارباتٍ تمزج بين الواقع على راهنه، فهو مرتهل، وبين الطموح الذي ينتظره المُتعلّم من مدرسته ومعلّمه. ذلك ما أروم البحث فيه، وأعمل على تقديم هذه الأفكار، وأرجو أن تكون إسهاماً من إسهامات باحث جزائريٍّ ينشد التغيير، ويحمل الشان العامّ، وعهدي نشدان الأفضل.

إنّ الموضوع أعلاه؛ هو معطى الواقع، يطرح نفسه، ويبحث عن مقام اللغات الوطنيّة ضمن المُتغيّرات التي تفرضها العولمة، والدعوة إلى المحافظة على التعدّدية اللسانية، على أنّها المخرج المعاصر لتمكين اللغات المُوظّفة في البلاد وتبيل إطارها المُناسب، حالة ما يقوم على تخطيط استراتيجيّة عقلانيّة تنمويّة وشموليّة مُتكافئة في مضمار التّخطيط السياسيّ والتربويّ، وذلك بوضع آليات تُراعى فيها متطلّبات المُجتمع، ضمن تلك المُتغيّرات والتوترات الداخليّة، بمراعاة ضرورة الانفتاح على الآخر، وبخاصّة إذا كانت اللغات الوطنيّة فقيرةً، وتعيش مرحلة التهيئة. وبذا تُخطّط كلّ الأمم للغاتها واللغات التي تستعملها، ويدخل ذلك في السياسة اللغويّة. وهكذا تفعل الأمم الحيّة، على مدار زمان بمراعاة الأبعاد الثلاثة: المُستعجل/ السريع، ثمّ المدى المتوسّط، ثمّ المدى البعيد.

وهكذا نعيش -نحن العرب- مخاضاً عسيراً في هذا الوقت، بسبب نقص اعتمادنا على الاستراتيجية العقلانية، ولم تكن لنا التّخطيطات السياسيّة المُحكّمة، ولم يقع الاهتمام باللّغة الاختيار، وهي العربيّة، وبسبب ذلك وغيره فرَضت اللغات الأجنبيّة نفسها لسدّ الفراغ، وقد حملت قهراً وهيمنة، فأصبحت لغات شبه وطنيّة بدل العربيّة. وبقينا نعيش مُضايقات دورية بسبب انعدام/ سوء التّخطيط. وأمام ذلك نتجت تعدّدية لغويّة جديدة، باسم الانفتاح، أو باسم ضرورة تعلّم اللغات الأجنبيّة. ويدّعي البعض بأنّها من متطلّبات العولمة ومواقع الشّابكة، إضافةً إلى ضعفها العامّ؛ بسبب ضعف المعلّم والمنهاج المدرسيّ، وما يتبع ذلك من خلل في طرائق التّلقين. ولكن للأسف، بفعل النكران، وعدم العمل على ترقية اللّغة العربيّة في مجتمعاتنا العربيّة، نراها تعيش مُضايقات كثيرة وكبيرة، فنسمع بعض الأصوات المُنادية بضرورة التغيير في البرامج المدرسيّة، والخروج من الفكر القديم الذي لم

يُثمر على نتيجة، وصاحَبَ ذلك ما يرتفع من ضرورة التَّغيير بناءً على فكر الآخر، وهو أحد شعارات الرِّبيع العربيّ، إضافةً إلى ارتفاع مستوى الوعي الثقافيّ والسياسيّ، والدَّعوة إلى التَّفاعُل مع الآخرين، وضرورة المشاركة في القرار، وفي ظلِّ ظهور القوميات من جديد، وخوف أوروبا من اللُّغة الإنكليزيَّة التي أصبحت تأكل الكثير من اللُّغات، وظهور تلك الدِّراسات التي تُنادي بخطر انقراض ما ينيف عن 500 لغة في هذه الألفيَّة، وهذه مسألة جدَّ خطيرة؛ لأنَّ الدِّراسات أكَّدت انقراض تلك اللُّغات التي لها حضارة وعلم وتاريخ قديم، مثل العربيَّة. ومن وراء هذا، ظهرت فكرة إحياء اللُّغات الوطنيَّة على أساس استعادة الهُويات والقوميات المُندثرة هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى، هناك فكرة الأخذ والعطاء، والمُثاقفة بين اللُّغات؛ للوصول إلى لغات دُنيا مُشتركة؛ تقترب من بعضها البعض؛ لأنَّ آليات التَّواصل تنبذ كثرة اللُّغات، ومن ثمَّ التَّرجمة، وتُسهل للتَّقليل من اللُّغات المُترجم منها، وكذلك العولمة وما تعرفه من وسائل التَّواصل وترغب في تضييق دائرة اللُّغات. وهذا نوع من التَّنميط في لاجِ من الزَّمان، وسعيًّا إلى لغة مُشتركة، ولمَّ لا العودة إلى العزف على لغة الإسپرنٲو/ Esperanto، وهكذا تَقِلُّ المصاريف، ويتوحَّد المجتمع على لغات قليلات. ومع كلِّ هذا وذاك، ما تزال المناداة تَعلو بضرورة التَّفاعُل مع الغير بغية الإفادة والانتفاع، عن طريق التَّعدُّد اللُّغويّ.

وإنَّه لمن المُؤسف كذلك؛ أن يتعلَّم التَّلْمِذ خلال اثنتي عشرة (12) سنة اللُّغة العربيَّة، ومن بعدها يخرج دون إتقانها، ولما يعتبِ الجامعة تَظهر إعاقته اللُّغويَّة واضحةً، فلا يستطيع التكلِّم بعربيَّة فصيحَة؛ بله الحديث عن الفصحى التي هي غائبة، ومن هنا نرى طلابنا في شبه شكِّ بأنَّ هذه اللُّغة تُعاني نقصاً في داخلها، فيعزفون عن تعلِّمها واستعمالها، ويلجؤون إلى اللُّغات الأجنبيَّة "ساعين بذلك إلى تحقيق المناصب العليا، هاملين الأدب والعلوم الاجتماعيَّة؛ لأنَّها لا تفي بالمطلوب في هذا العصر. ليعدَّ ذلك أكبر مُفارقة مُحزنة ومُخزية في آن واحد، حتى أنَّ التَّواصل في الإنترنت لا يتمُّ إلاَّ باللُّغات الأجنبيَّة. لقد غرست عقدة النقص في نفوس هؤلاء، وتكوَّنت لديهم صورة سيئة عن لغتهم العربيَّة مُعتبرين إياها لغة شعر وخيال وليست لغة علم وتقدِّم وحضارة".¹ وإنَّ العربيَّة في هذا الوقت يتطلَّب منها أن تكون لغةً فصيحَةً مُيسَّرةً، ولغة تدريس في كلِّ مراحل التَّعليم، وتُستعمل في وسائل الإعلام بما يجعلها

¹ فاطمة سحام "الفصحى أم العاميَّة، لماذا لا يتكلَّم طلبنا لغة عربيَّة فصيحَة؟" مجلة علوم التَّربيَّة.

أرقى من العامية المُبتدلة وهذا من المأمول، ولكن الواقع ليس كذلك. فتحليل الواقع يستدعي منا تناوله من خلال وظيفة هذه اللّغة، ومن خلال الوثائق الرّسميّة التي لا تشير إلى التّعديدية اللّسانية التي قد تكون مُضعفة للّغات الوطنيّة، ولكن هذا الواقع يجب أن ننظر إليه من خلال وظيفة اللّغات المُستعملة في المُجتمع، وفي الإعلام، وفي الخطاب السّياسي، وفي الوضع الاجتماعيّ لا الرّمزي "وما تكتسبه كلّ لغة من أهمية بالنّسبة للمجموعات التي تتكلّمها، وما يستثمر فيها من مشاعر، وأحياناً من إيديولوجيا، بالإضافة إلى كلّ ما يحدثه تواجد التّعدي اللّغويّ، وتعايش اللّغات في ما بينها من توتر أو صراع جرّاء وجود مدافعين عن لغة دون أخرى، أو بروز رُواد لحركات لغويّة تتوخّى تأهيل اللّغة أو تسعى إلى نقلها من موقع التّهميش إلى موقع السّلطة. وإذا كان بالإمكان تجاوز الخلل الذي قد يحدثه التوتر النّاتج عن التّعدي اللّغويّ والمنطق الاجتماعيّ الذي يضع هَرَميّة بين اللّغات"¹. وأمام هذه الوظيفة الاجتماعيّة للّغات، فإنّ التّعديدية اللّسانية في كلّ العالم العربيّ ليست إرثاً، بل هو موروث استعماريّ، وحالياً يُنظر إليها على أساس ضرورة يفرضها الطّموح لمواجهة التفتّح وضغوط العولمة.

1. تحديد المصطلحات:

1/1. التّخطيط: . خطّ = يخطّ = الخطّ. خطّط = يُخطّ = الخطّة. . خطّط = يخطّط = تخطيط. من فعل رباعي: خطّط. هي مُصطلحات مُتداخلة، ولها بُعد واحد، وهو: مشروع العمل/ الاستراتيجيّة/ الخطوات/ الإجراءات/ الوسائل/ الخدمات... التي تحقّق بها أهداف المشروع. ونجد فيها مُصطلحات مسكوكات من مثل: خطّة عمل/ خطّة الأنشطة/ خطّة التّدرّس/ برنامج الدّراسة/ خطّة التّكوين/ خطّة كيلر... وهذه كلّها تنحوض ضمن برنامج مُنظّم لتحقيق أهدافٍ مُسطّرة، وفق مُقتضيات مُعيّنة. كما نجد أحياناً مُصطلحات تتبادل بينها المعاني من مثل: تخطيط المنهاج . تخطيط التّدرّس . تخطيط الدّيداكتيك . التّخطيط البيداغوجي . تخطيط البرنامج...

¹ رحمة بورقية "التّعدي اللّغويّ بين المجتمعي والسّياسي" مجلة المدرسة المغربيّة. الرّباط: 2011،

المعاهد، المجلس الأعلى للتّعليم، عدد (اللّغات في المدرسة المغربيّة) ص 13.

وكما قلنا، فإنّه تتداخل المصطلحات الكثيرة في هذا المجال، ولكن يقع التمييز بينهما عند الرجوع إلى شروح المعاجم. فنقرأ عن (الخطّة) "مجموعة من التّدابير المُحدّدة التي تتخذ من أجل تنفيذ هدف معيّن، وهذا يعني أنّ مفهوم الخطّة يحدّدها عنصران: أولهما وجود هدف أو غاية نريد الوصول إليها. وثانيهما وضع تدابير مُحدّدة ووسائل مرسومة من أجل بلوغ هذا الهدف، فالذي يُميّز الخطّة هو وجود غاية مُحدّدة، ووجود وسائل أيضاً للوصول إلى تلك الغاية. فالتخطيط إذن هو محاولة علميّة تجريبية للارتفاع بالواقع الذي يعيش فيه الفرد لتحقيق أهداف مُعيّنة في فترة زمنية مُحدّدة"¹.

2/1. السياسة اللّغويّة: هي تلك الفلسفة الكبرى التي يحملها الدّستور أو الميثاق في إطار المُحدّدات الكبرى من: هوية ولغة وحضارة وتاريخ... وهي خلاصة أو مُجمل ما هو ثقافيّ اجتماعيّ سياسيّ اقتصاديّ جغرافيّ في مُكوّنات وروافد المجتمع... وبمعنى آخر هي تلك الأبعاد الكبرى التي تُحدّد فيها الاختيارات السّياسيّة الكبرى المُستمدّة من المرّجعيّات الوطنيّة والحضاريّة والعلميّة، وتوضع في سياسة دستور البلد، وفي موثيقه؛ بغية تحقيق معالم المجتمع الثّقافيّة وانسجامه واستقراره.

وتحدّد السياسة اللّغويّة من قبل سلطة القرار التي تسمدها من سلطة الشعب عن طريق الحوار/ الانتخاب/ الاستشارة... وقد تأتي السياسة اللّغويّة/ التخطيط اللّغويّ عن طريق رجال السياسة/ النخبة/ المؤسّسات المجمعية/ مؤسّسات التنمية البشريّة/ معاهد الدّراسات الاستراتيجيةّة. وفي كوريا الجنوبيّة معاهد تخطيط كبرى يتجاوز عدد الباحثين فيه 70 ألف. والسياسة اللّغويّة في وطننا هي ذلك الاختيار الحرّ الذي حصل في مؤتمر طرابلس؛ بالتّنصيب على الهويّة الوطنيّة المُمثّلة في: العربيّة لغتنا، والإسلام ديننا، والجزائر وطننا. فكانت اللّغة العربيّة هي اللّغة الوحيدة والرّسميّة، وكان الاختيار عن وعي؛ لأنّه عمل على تجاوز الصّراعات والتّوترات التي قد تحصل، وكان ذلك الاختيار ضمانةً للتّوافق الاجتماعيّ حول (اللّغة العربيّة) التي اكتست مشروعيتها التاريخيّة والحضاريّة والعلميّة. منذ الممالك البربرية التي فصلت في المسألة اللّغويّة بالتّراضي، بإنزال العربيّة المحلّ الأعلى على

¹ عبد اللّطيف الفاربي وآخرون، معجم علوم التّربيّة مصطلحات البيداغوجيا والدّيداكتيك،

ط1. الرّباط: 1994، مطبعة النّجاح الجديدة (سلسلة علوم التّربيّة 9-10) ص 268.

المازبيغيات. وكانت تلك المماليك هي الضامنة لهذا الاختيار، بل كانت السّلات الضابطة للاختيار الحرّ، وكان من السهل جعل التّعدّد اللّسانيّ أداةً للتّواصل المجتمعيّ والحضاريّ، والاندماج في الحياة العمليّة، ولكنّهم لم يفعلوا، ومع ذلك لم ينكروا اللّسان المحليّ حيثما دخل الإسلام.

3/1 التّخطيط التّربويّ: هو تجسيد للأهداف الكبرى في السّياسة التّربويّة في برامج تربوية؛ باستخدام الكمّ، وعدد سنّوات التّطبيق، وتحديد الكلفة الماليّة، وتجهيز الإطار البشريّ، وتحديد المؤهّلات العلميّة للمُطبّقين، وتعيين الأجهزة والوسائل. وكذا تحديد المرّامي الكيفيّة تحديداً دقيقاً، لوضع تلك الأهداف الكبرى في السّياسة التّربويّة موضع التّطبيق. وإنّ التّخطيط التّربويّ لا يخرج من المنهاج والمنهج والطّريقة والوسائل والمفردات التي تُوضع في الكتاب، وفي طريقة إعداد المعلمين، والمنهجية التي تُتبع في تبليغ المنهاج... ومن التّخطيط التّربويّ تنبثق موضوعاتُ الدّراسة، وهي كثيرة جداً، ويرفدها (علم اللّغة التّطبيقيّ) وعموده الأساس هو: تعليميات اللّغات. ومن أهدافه:

1. حلّ المشكلات اللّغويّة.
2. تيسير تعليم اللّغات.
3. تصحيح الأخطاء.
4. ترقية الأداء اللّغويّ.
5. حماية اللّغات.

وهذا العلم يبحث في الوسائل التّربويّة والمنهجية لتقنيات تعليم اللّغات البشريّة وتعلّمها من مثل: . أصول التّدريس . وضع النّصوص اللّغويّة . وضع مناهج التّدريس . وضع الامتحانات . علاقة التّعليم بالبيئة الاجتماعيّة... إضافة إلى أنّه يبحث في المكاسب اللّغويّة والتقنيات البيداغوجيّة، وما يستلزم في الإعلام والإحصاء والرياضيات وتحليل المحتوى. وغايته:

.رصد المشكلات التّربويّة؛

.إيجاد الطّرائق والمناهج الكفيلة بحلّها؛

توفير الوسائل اللازمة.

كما يبحث في علوم اللغة من مجالات عديدة، وله طابع اجتماعي، وتحسين مستوى اللغة، وإيجاد الحلول الممكنة لمشاكل المجتمع اللغوية والاتصالية والكتابية، وله استقلالية نوعية رغم أنه يستقي معلوماته من علم اللغة العام "يعتبر مجالاً مُستقلاً من مجالات البحث، ونقطة انطلاقها الوعي بالمشاكل التطبيقية في ميدان تدريس اللغات، وتحليل هذه المشاكل. وعلم اللغة العام هو ينبوع الذي يمد علم اللغة التطبيقية بالمعارف اللسانية، وبطرق البحث ومناهجه؛ قصد تحديد الحلول الممكنة"¹. وإذا جاز لنا أن نضع ترسيمة للعلمين تكون المحصلة كما يلي:

اللسانيات التطبيقية	اللسانيات العامة
تتبع المنهج التجريبي البراغماتي التداولي	تتبع المنهج الوصفي الاستقرائي الوظيفي
تهتم بالكلام والمتكلم	تهتم باللغة وحدها
تعتمد على عدة علوم وتقنيات	مستقلة في موضوعها ومناهجها عن بقية العلوم
ليس لها نظريات ولا مدارس؛ لأنها عملية ميدانية متغيرة	لها نظريات ومدارس
عملية تجريبية	نظرية تجريدية
نتائجها محتملة ومتوقعة بحسب الظروف	نتائجها مضبوطة ودقيقة
تدخل في الصراع وتقدم الحلول وتنتصر وترجح	تصف الصراع اللغوي ولا تتدخل فيه
تنظر إلى اللغة من خلال حاضرها ومستقبلها	تنظر إلى اللغة من خلال ماضيها وحاضرها

¹ المصطفى بن عبد الله بوشوك، تعليم وتعلم اللغة العربية وثقافتها، ط2. الرباط: 1994،

الهلال العربية للطباعة والنشر، ص 34.

ولعلم اللّغة التّطبيقيّ أوجهٌ مُتعدّدة؛ فمن أوجه نشاطه:

.البراغماتيّة: تلبية الحاجات المطلوبة؛

.الانتقائيّة: الاختيار والانتقاء على ضوء النّجاعة؛

.الفعاليّة: انتقاء المتون الملائمة الأكثر تكراراً في التّواصل؛

.دراسة التّدخلات: تأثير لغة المنشأ/ اللّغات الأجنبيّة.

ومجالات علم اللّغة التّطبيقيّ كثيرة، وهي بالتراتب:

1.تعليميات اللّغات.

2.التّخطيط اللّغويّ.

3.لغة الإعلام.

4.الإعلان التّجاريّ، وكيفية التّأثير باللّغة.

5.هندسة الاتّصال.

6.كتابة المعاجم.

7.تصميم النّظم الكتابيّة.

8.مُحاربة الأميّة.

9.النّقد الأدبيّ والتّدوق.

10.التّحليل النّفسيّ.

11.علاج العيوب النّطقيّة.

12.جغرافية اللّهجات.

13.برامج الحاسب الإلكترونيّ ودراسة لغاته.

14.الترجمة الآليّة.

2.أسئلة التّعدديّة: إذأ، وكما رأينا، فإنّ التّعدّد ليس إرثاً، ولم يكن مفروضاً قبل الغزو

الفرنسيّ، بل هو مكتسب في إطار الغزو الاستعماريّ الذي محا اللّغات الوطنيّة، وأبقى على

لغته، وبعد الاستقلال أصبح مكسباً ندافع عنه، ونقول: إنّ الفرنسيّة غنيمة حرب لا تسامح

فيها، بل نقول: إنّ التّعددية اللّسانية هو ضرورة من ضروريات العصر ومتطلّبات العولمة.

وفي وقتنا الحالي هناك دعوات إلى تعددية لسانية/ لغويّة مُصاحبة للتّعددية السياسيّة

والثقافيّة، وتدخل في إطار حقوق الإنسان اللّغويّة/ حقّ الأقليات/ حقّ اللّهجات/ اللّغات

الوطنية/ حماية اللغات من الانقراض/ حق لغة الأمم. ومع ما تحمله التعددية اللسانية من محاسن/ مضار، بل أمام الإجماع والخطر القادم، لا بد أن نطرح أسئلة التعددية، وهي:

. هل التعدد اللغوي قدرٌ لا مفر منه؟

. هل للتعدد منافع، وما هي؟

. هل للتعدد مضارٌ، وما هي؟

. هل هناك تجارب ناجحة، وضمن أية شروط؟

. هل الدول المتقدمة تعمل بسياسة التعددية؟

. هل للتعدد ضوابط، وما هي؟

وإنه يمكن أن تحصل تعددية مندمجة مخططة لها معرفياً وتربوياً ومادياً؛ تُسهم في بناء شخصية المواطن الحديث المُستوعب لمكونات ثقافته المحلية، والمنفتح بثقة على الثقافة العالمية. إضافة إلى النظرة الاقتصادية التي يمكن أن تصحب أية تعددية لسانية، وإنّ الاتحاد الأوروبي المُشكّل من 28 دولة تُصادفه مُشكلة كُلفة الترجمة التي تستهلك نصفَ ميزانية الاتحاد. واقترح الأعضاء إحياء لغة الإسبرنتو أو اللاتينية أو الإنكليزية لاستعمال إحداها في التواصل. ووقع الاتفاق مبدئياً على ثلاث لغات فقط في اجتماع البرلمانين: الإنكليزية+ الفرنسية+ الألمانية. على أنّ الجلسات تُدار بـ 24 لغة، فهي كُلفة كبيرة، ويؤدّي في بعض الأحيان إلى سوء التفاهم. وكمخرج أولي؛ تمّ اقتراح تدريس كلّ دولة عضوة في الاتحاد لغة/ لغتين أوروبيتين في لاحق من الزمان؛ بغية أن يحصل الانسجام بين الأوروبيين، في الوقت الذي كان هذا ممنوعاً في المرحلة الابتدائية على وجه الخصوص، ولكنّ العولمة فرضت نمطاً جديداً، وما كان على الاتحاد إلاّ العمل بالسياسة الجديدة.

3. الوضع اللغوي في الجزائر: يتّصف الوضع اللغوي في الجزائر بالقتامة، وهو ينذر بالانحدار للمستوى الذي وصلت إليه المدرسة الجزائرية، بعد تلك الإصلاحات التربوية في 2003/2004، ولم تحقّق أهدافها، بل انتكست بسبب تلك الحركات العشوائية التي لم تكن في مستوى إصلاحات السبعينيات. ولذلك يُلاحظ الآن الكثير من العدميات، والاختلالات التي مَسّت القاعدة الجماهيرية في مُستواها اللغوي، وهذا بسبب:

. غياب تخطيط لغوي/ سياسة لغوية.

فشل الإصلاحات التربوية لعام 2004/2003.

زيادة هيمنة الفرنسية باطراد لا مثيل له.

استفحال ظاهرة عدم إتقان أية لغة مدرسية/ تدهور المستوى اللغوي.

انكماش العربية في الآداب والعلوم الإنسانية، فأصبحت لا تُنشد في ذاتها.

الإقبال على الفرنسية على اعتبار أنها لغة المستقبل، ولغة العمل والخبز.

شلل المؤسسات العاملة على ترقية اللغة العربية.

مسايرة وسائل الإعلام للرداءة/ فشو الهجين اللغوي.

ظاهرة الفسبحة/ التوترة/ اللويحة/ السمارتفونية/ الشبكية في نشر الهجين، والحرف

اللاتيني.

السرققات العلمية/ الملكية الفكرية دون وازع وضابط أخلاقي.

غياب الاستنكار/ غياب الحلول/ غياب من يحمل الشأن العام.

غياب القرار السياسي الذي يحد من مجموع هذه السلوكات.

فإذا عرفنا هذا الواقع المُمهتري في الجزائر، فهو لا يختلف في البلاد العربية الأخرى، رغم

أننا نجد تفاوتاً بينها. وعلى العموم، عن طريق هذا التشخيص نكون قد عرفنا مواطن الداء،

فهل نملك مواصفات الدواء؟ إن الوصفة تكمن في تبني طريقة تعليمية جديدة؛ تقوم على

تدريس العربية في جميع المراحل التعليمية، واستعمالها في تدريس جميع مرافق الحياة

العامة، واتخاذ القرار المُلزم الذي يكون القاضي الأول في البلاد هو المسؤول عن متابعة

تنفيذ كل القرارات.

وإن مسألة اللغة العربية التي وقع الفصل فيها على اعتبار أنها لغة المدرسة، وإحدى

آليات الاندماج والتماسك الاجتماعيين، غير أنها قد تكون موطناً للتناقض، فهي موحدة

داخل مجموعة ضيقة، وأحياناً لا تكون كذلك، ثم لا ننسى أن عوامل كثيرة تؤثر على قيمة

اللغات الوطنية وتفقد بعض خصائصها؛ بدءاً من السلطة الوظيفية والقدرة التسويقية،

والتواصل العلمي، والمكانة الإدارية، وإنتاج المعرفة... كما تخضع اللغات الوطنية إلى

التحولات السانكرونية أو الدياكرونية، ومن خلالهما تتوضّح خريقتها ومقامها، وأحياناً نرى

الحق مشروعاً، ولكنه يصطدم بمبدأين: الواقعية العلمية والإرث الاستعماري... وأمام هذا

نجد العربية تعيش صراعات مع الفرنسية في بلدها، فقد أخذت مكانتها، هذا من جهة أولى،

ومن جهة ثانية، نرى المُنادين بحقّ المازيغيّات في الوجود والتّدرّيس على أنّها لغات الأجداد وإرثهم؛ علينا الدفاع عنه وإلّا نصبح بلا هوية. ومن جهة ثالثة، هناك من ينعي العربيّة في حياتها، فهي لغة ميّتة، لا تُنتج العلم. فماذا تفعل العربيّة في هذا التناقض الدّاخلي، وأهلها في النّوم مُتنعمون، ولا يأبهون، والكلّ عندهم سواء.

وكان من الأهميّة بمكان، أن يقع الاهتمامُ بترقية العربيّة في المقام الأوّل، وهذا ليس عيباً، وليس صعباً، فهناك وَصُفَات التّرقّيّة التي أثبتت نجاعتها، وفي هذا المجال يقترح الباحث (علي القاسمي) مجموعة من الحلول يراها ناجعةً إذا وضعت موضع التّنفيذ، وهذا على مستوى الوطن العربيّ؛ كون العربيّة اللّغة الرّسميّة لجميع البلاد العربيّة، وهي التي تُعاني حالياً في أوطانها العربيّة، ما عدا (سورية) التي تجاوزت مرحلة الشكّ والمراجعة، وها هي الآن تُخرّج بها أمهر الأطباء والطيارين والعلماء ويتنافسون على نيل الجوائز، ولهم الصّدارة في العالم. ويقول علينا العمل بما يلي:

"استخدام العربيّة الفصيحة المُشتركة في التّعليم بجميع مراحله ومُختلف مُستوياته، وتباين تخصّصاته؛ وبخاصّة في مواد العلوم والتكنولوجيا في التّعليم العالي؛

. اتّخاذ قرار مُلزم بتعريب وسائل الإعلام؛ بحيث لا تستطيع الإذاعات والفضائيات والصّحف أن تستعمل لغة غير العربيّة الفصيحة المُشتركة؛

. تنظيم علاقة اللّغة العربيّة مع اللّغات الأجنبيّة، وتحديد أدوار كلّ منها في الأقطار العربيّة، بما يُجنّب الثّنائية المُفقرّة للغة العربيّة، ويحلّ لغتنا محلّها الطّبيعي في كلّ المجالات؛

. فرض اللّغة العربيّة لغة التّعليم في المدارس والجامعات الخاصّة في البلاد العربيّة، إلّا إذا كانت هذه المدارس والجامعات لأبناء الجاليات الأجنبيّة في بلادنا، وفي هذه الحالة ينبغي أن تكون هذه المدارس لأبناء الجاليات الأجنبيّة وليست لأبنائنا. وأن تُدرّس هذه المدارس اللّغة العربيّة لغةً ثانية؛

. تطوير طرائق أساليب تدريس اللّغة العربيّة في التّعليم العامّ، وتنميّة قدرات التلاميذ على استخدام اللّغة أداة طيّعة للتعبير الوظيفيّ والإبداعي، تحدّثاً وكتابةً؛

العناية باللّسانيات الحاسوبية بحثاً وتطبيقاً وتدرّيساً؛ بما يساعد على استخدام اللّغة العربيّة لدخول مُجتمع المعرفة، وتحقيق التّميّة البشريّة. مع العلم أنّ تحقيق التّميّة البشريّة، والأخذ بأخر مُعطيات العلم والتّكنولوجيا في الإنتاج والخدمات؛ الاهتمام بالقضايا النّظرية والمنهجية في وضع المُصطلحات، وتأليف المعاجم المُختصة والعامّة؛

العناية بالترجمة العلميّة والتّكنولوجية، تمثّياً مع تدريس العلوم والتّكنولوجيا باللّغة العربيّة؛

التّشجيع على إنشاء جمعيات أهلية للعناية باللّغة العربيّة، وتحبيبها إلى المواطنين والناشئة؛

توجيه العناية إلى نشر اللّغة العربيّة للنّاطقين بغيرها من اللّغات في داخل الوطن العربيّ وخارجه¹.

وأما مسألة المازيغيّات فكان لا بدّ أن تنال مكانتها الاجتماعيّة، ولا بدّ من إعادة الاعتبار لها، وما تمّ من قبل القيادة السّياسيّة في أواخر القرن الماضي حول إدماج المازيغيّة لغات وطنيّة، هي خطوة تاريخيّة، ويدخل ذلك في إعادة الاعتبار للكيان الجزائريّ المختلط: مازيغيّ+عربيّ. وكان يجب النّظر للمسألة من زاوية سياسيّة، وتكون مرتبطة باللّغة العربيّة، وتعالج في إطار مُخطّط عامّ للّهوض بالثقافة الوطنيّة وإعطائها الموقع اللائق بها في المجتمع. وفي وقتنا الحالي يصعب الوصول إلى وضع توافقيّ؛ لأنّ الفرنسيّة تقوم مقام العربيّة والمازيغيّة، بل تُشعل النّار على العربيّة عن طريق المازيغيّة على أنّها أخذت مكانتها.

وإنّ المسألة يُمكن أن تُعالج عن طريق الدّولة المركزيّة، وبإشراك المواطنين الفاعلين والنّخبة الوطنيّة بفتح النقاش الوطنيّ في إطار حملة واسعة وطويلة التّفسّ للعلاج موقع اللّغات في بلدنا. ولكن تركنا هذه المسألة للزمن، فلنكلّ زمن معطياته، والدائرة تدور، فماذا يحمل لنا الزمن القادم من مفاجآت؟ ومع كلّ ما يُمكن أن يُقال، فإنّه من باب تأكيد مسألة

¹ علي القاسمي، السّياسة الثّقافيّة في العالم العربيّ، ط1. بيروت: 2012، مكتبة لبنان ناشرون، ص 76-

ضرورة تدير السياسة اللغوية، وهي الخطوة الأولى للتقدم، بدل التذبذب الذي نحن فيه، وهذا ما قامت به كلُّ الدول التي خرجت من التخلّف، فالأحرى بنا أن ننظر إلى قضايا أعلى، بدّل أن نبقى نراوح في الاختيار اللغوي الذي يبقى مُشكلةً عندنا. ومن هنا أرى ضرورة:

1. تنمية اللغة العربيّة الفصيحة بكلّ ما أوتينا من علم.
2. وضع آليات مُعاصرة لتيسير تعليم العربيّة الفصيحة، وإمدادها بأخر المُستجدات الانغماسيّة.
3. تقوية الترجمة من وإلى العربيّة؛ لتقوية التبادل العلميّ مع اللغات العالميّة في أقطابها الكبرى.
4. الاهتمام باللغات الوطنيّة على اعتبار أنّها لغات تراثية؛ تكون رافداً للعربيّة، ولا تكون بديلاً لها أو تُنافسها المكانة العاليّة.
5. تعلّم اللغات الأجنبيّة من أجل الانتفاع منها، والترجمة منها، ومُعاملتها مُعاملة اللغات الأجنبيّة.

وإننا - نحن العرب - بحاجة إلى النهوض باللغة العربيّة في عالم يتجاذبه التّعَدّد اللغويّ، وأولى الأولويات في هذا النهوض هو "تحسين بيئتها العامّة مُجتمعياً وسياسياً واقتصادياً وقانونياً؛ لإعادة الثقة فيها كلغة، ودفع العداة والبخس عنها، وبتّ الثقة في مُتعلّمها ومعلّمها، والعلماء من أهلها، والمشغّلين والمشغّلين بها، ودعم تعريب التّعليم أفقياً وعمودياً. وفي مختلف مناحي الحياة العامّة، وحثّ شركات الإشهار والإعلان على استعمال العربيّة عوض اللّهجات الدّارجة أو اللغات الأجنبيّة"¹. وبهذا يمكن أن تُحدّد معالم السياسة اللغويّة، وتُترجم تلك الاختيارات بصورة جماعية، وفي عمل هادف مُخطّط، بكلّ تلك الهيآت السياسيّة والتشريعيّة والقضائيّة، ومُؤسّسات البحث العلميّ، والبحوث التّربويّة، وكلّ الوزارات.

¹ عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربيّة، بحثاً عن بيئة طبيعيّة، عادلة،

ديمقراطيّة، ناجعة، ط1. بيروت: 2013، دار الكتاب الجديدة المتّحدة، ص 78.

4. محاسن التعدّد اللّساني: إنّ التعدّد اللّغويّ محبوب في أصله، وهذا لتلافي النّمطيّة، وفرض الرأى الأحاد، والفكر الفاسد أو الطّأغي. ولذلك يجمل بالتعدّد أن يفتح على الاستفادة من العطاءات التّواصلية والعلمية والحضارية المتعدّدة اللّغات. ولكن التّنوع يحتاج إلى بناء نماذج لسياسة لغويّة مُحكمة؛ تأخذ بعين الاعتبار المَرَجعيّات الوطنيّة التي تعمل على زيادة لُحمة المجتمع، وتضمن له قوّة الاستمراريّة، وقبول العولمة ضمن الخُصوصية. إضافة إلى:

غنى الأفكار، والاطلاع على آخر الابتكارات والمزيد من التعمّق، والتّفصح على الغير.

. تطوّر اللّغات الوطنيّة، والاستفادة من تجارب ولغات الشّعوب، وإحداث التّوازن والتّعايش السّلمي، والحفاظ على الموروث الثّقافيّ من الانقراض.

كثرة ازدياد عدد الألسنة التي يتقنها الفرد تزيد في جدوى الفرد، وتقلّل من ضرره، وتوسّع آفاقه، وكلّ لسان بإنسان.

تعدّد الألسنة تسهيل الحصول على الوظيفة.

. التّنوع داخل الوحدة فضيلة.

. التعدّد أن يخرج من أفواه الشّعب عن طريق الحوار الوطنيّ.

. رأى النّخبة الوطنيّة.

. البناء على لغة واحدة جامعة.

. الاهتمام باللّغات الوطنيّة.

. الاختيار المستقبليّ للأجيال في اللّغات الأجنبيّة.

. اختيار اللّغة العلميّة ذات الآفاق العلميّة الدّقيقة.

. مراجعة السّياسة اللّغويّة بخصوص اللّغات الأجنبيّة (حيثما وجدت المصلحة فثمّ

شرع الله).

القرار السياسيّ المُلزم، والتزام بما يصدر في الدّستور.

5. التّعدّد اللّسانيّ المنبوذ: كما رأينا، فإنّ للتّعدّد اللّسانيّ محاسنَ، ولكن أحياناً قد يحمل أضراراً ما لم يتنزّل المنزلة التي يجب أن يُوطّر ضمّمها، فتظهر الهيمنة، وبخاصّة في الدّول المتخلّفة التي تسيطر عليها النّخبة ذات الحمولة الثّقافيّة التّابعة للمُستعمر أو للغة التّعالّي، فهنا تظهر الهيمنة بجانب القهر اللّغويّ للغات الوطنيّة، فتعيش على الهامش، فلا هي من لغات الحيّة ليقع الاهتمام بها، ولا هي من اللّغات الميّتة التي تعيش بداية الانقراض. وهذا ما يُلاحظ كثيراً في تلك اللّغات التي هيمنت عليها الفرنكفونيّة، فهي شبه لغات مُندمة في بلدانها، بل جعلتها الهيمنة الفرنسيّة لغاتٍ عتيقةً أصابها الخرف فما عادت تُطلّب من ذويها، وهي سياسة فرنكولونيّة تعمل بها على تدمير الذات الوطنيّة. وهذه نجدها كذلك في الدّول المُتقدمة، حيث تضع المجموعة الحاكمة صورة الهيمنة في فرض لغة واحدة وإقصاء لغات الأقليات، وتتمّ هذه الهيمنة على وجهين: "أولهما من خلال مُوافقة النّاس التلقائية على وجه الحياة الاجتماعيّة التي تفرضها المجموعات المسيطرة. وثانيهما من خلال أجهزة سُلطة الدّولة القاهرة التي تفرض الانضباط على الذين يُعارضون الإيديولوجيّة السّائدة. يمكنك أن تجد أمثلة عن الهيمنة اللّغويّة في عدد من البلدان كالولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا؛ حيث تُحرم الأقليات اللّغويّة من الحقوق السياسيّة، وحيث التّعدّد اللّغويّ مُنتشر، لكنّه لا يُرى بصفة رسميّة في جُلّ وسائل الإعلام الجماهيرية الكبرى والحُكم، ومعظم الخطاب الجماهيري هذه يُنظر إلى إقصائها كما لو كان طبيعياً ولا مفرّ منه"¹. والوجه الثاني ذكر ما للتعددية من منافع، ولها مضار، إلّا أنّها تحتاج إلى تديير. وتكون مُنبوذة حالة ما:

لم تجرِ على تديير الشّأن اللّغويّ؛

لم تُنزل اللّغات الوطنيّة إنزالاً تراتبياً؛

لم تضع حدّاً لهيمنة اللّغات الأجنبيّة؛

لم تضع التّرتاب بين اللّغات الأجنبيّة؛

¹ James W . Tollefson السياسة اللّغويّة خلفياتها ومقاصدها، تر: محمد الخطابي، الرّباط: 2007،

مؤسسة الغني للنّشر، ص 21.

لم يقع الاهتمام بالترجمة؛

لم يُستنبت العلم في اللّغة الجامعة؛

لم يهتم بالتنميّة البشريّة.

6. مضار التّعَدّد: فإذا قلنا التّعَدّد اللّسانيّ المنبوذ؛ يعني هناك مضار للتّعَدّد، باعتباره العامّ يقضي على التّماسك المجتمعي، ويأتي على الإخلال بدولة المركز، ويخلّ بمنظومة Lingua franca والتّواصل الجمعي. وتليه بعد ذلك المُطالبَة بالانفصال، والقضاء على التّلاحم الوطنيّ، وظهور التّعصّب. كما أنّ تعدّد اللّغات انفصام في الشّخصيّة، ويحصل ضعف المستوى على حساب الكيف؛ لأنّ التّعَدّد يركّز على الكمّ لا على النّوع. وكذلك من ناحية المستوى اللّغويّ، نجد لدى الفرد المُتعلّم للغات تحصيله يكون سطحياً، عكس أحادي اللّغة يكون تحصيله عميقاً. إضافة إلى انعدام الأمن اللّغويّ الذي يأتي من خلال نقص التشريعات والتّسامح في الاستعمال، وعدم إيلاء الأهمية للغات الوطنيّة، وغياب الطّرف عن اللّغات الأجنبيّة التي تُنافس اللّغات الوطنيّة. كما تطرح قضية أخرى وهي، ما هي اللّغة العلميّة التي تُعتمد، باعتبار أنّ العلم لا يوجد في لغة واحدة واللّغات أقطاب، فمن أية لغة نُترجم؟ وكم قيمة التّرجمة إذا أخذنا التّرجمة من كثير من اللّغات... وهنا تُطرح قضية هامّة؛ وهي ضرورة استنبات العلم في اللّغة الوطنيّة التي تكفيها صعوبة التّرجمة وكلفتها وتعدّدها، مثل الإنكليز الذين هم مُرتاحون الآن بين الأمريكيين والأوروبيين؛ فككفّهم لغتهم الجري وراء التّرجمة.

7. الملاحظات التي يجب أن تكون في البال:

1. التّعَدّد له مناجي مُتعدّدة.

2. بلاد ناجحة بتعدّد لسانيّ، وبتخطيط لغويّ ناجح.

3. بلاد فاشلة بتعدّد لسانيّ مُتبلبل، في ظلّ غياب سياسة لغويّة رشيدة.

4. التّعَدّد اللّسانيّ في الغالب مُصاحب للتّخلف/ البلبلة اللّسانيّة/ الصّراعات/ الحكم

الدّاتي...

5. القارات المتخلفة قارات يكثر فيها التعدد اللساني: ونلاحظ ذلك في هذا العدد: .
أفريقيا: 2194 لغة/ أمريكا 1060/ آسيا 2304/ أوقيانوسيا 1311/ أوروبا 284.

6 نمو وانتشار اللغات الأكثر بشراً وديناً في الجنوب.

7. نمو وانتشار اللغات الأقوى اقتصاداً في الشمال.

8. اتّجاه العالم نحو التوحيد اللغويّ (الأمركة/ الأنكلزة) حتى ضمن الاتحاد الأوروبي،
يلجأ حالة الضرورة إلى الإنكليزية فقط.

9. التعدد اللساني لا يعني المساواة المتكافئة بين اللغات الموظفة، لا قانونياً ولا
تخصيص أموال.

10. لا توجد تعددية تعني المساواة؛ لأنّ كلّ لغة لها: رمز اعتباري/ جانب حضاري/
تاريخي/ رابط روحي/ تاريخي/ عاطفي...

11. هناك فروق يجب أن تُراعى، فإذا وقعت التسوية؛ فكأننا سَوّينا بين البعوضة والفيل.

12. وضع محاذير في الحسبان، وهي:

. طغيان لغة على أخرى.

. تشجيع لغة على أخرى.

. الكلفة الماليّة.

. الصّراع اللغويّ/ حرب اللغات.

. التوترات الاجتماعيّة بسبب عدم التساوي اللغويّ/ إحداث شرخ مجتمعي/ الصّراع

بين اللغة الرّسميّة واللغات الوطنيّة.

. اللّجوء إلى لغة العدو، وهذه هي النتيجة التي حصلت في كثير من التجارب.

8. دَوْلٌ فُرِضَ عليها التّعدّد: نجد هذه الدّول من الدّول المتخلفة، فبعضها (دول كرتون)

دول تعمل على تركيب الآلات، لا قرار لها، تعيش صراعاتٍ داخليةً في حروب اللغات، غياب

دولة مركزيّة، وبعضها هي عبارة عن أوكار التّجار والرّأسمال العالميّ، وشركات الكارتل، لا

جيشَ يحمّهما، ولا قوّة تنقضها من العدو، فكّلما اشتدّت ظروفها تلتجئ إلى دول الجيران لِتَحْمِهَا. ومنها:

. اللّوكسمبورغ: دوقية لوكسمبورغ/ دولة Cité-Etat بعدد نصف مليون من البشر؛ 40 % أجنب، بلد محصورة بين فرنسا. بلجيكا. ألمانية. لها ضغوط خارجية ومن السّاكنة، فتدرّس 6 لغات، وتنفق 50% من أموالها في المدرسة بسبب هذا التّعدّد.

. سنغافورة: بفعل الهجرات واستقرار التّجار من كلّ جنس، فهي فسيفساء جنسي، يعني فسيفساء لغويّة، فرضت عليها أربع لغات: الصّينيّة. الماليزيّة. التّاموليّة. الإنكليزيّة الموروثّة. فلا هي دولة مُتقدّمة مثل جيرانها: ماليزيا/ الكوريتان/ الصّينيّة...

وهناك دول أخرى لها الوقع اللّغويّ التّعدّديّ، ولها بعض سمات الدّولة المركزيّة، ولكنّها تعيش في التّخلف، من مثل:

. غينيا كوناكري: اختارت 8 لغات وطنيّة، حاولت أن تضعها بدل الفرنسيّة، لم تفلح وعادت إلى لغة المُحتلّ بالأمس.

. بوليفيا، وبوركينا-فاصو. جربتا اعتماد اللّغات الوطنيّة فما أفلحتا.

. جنوب أفريقيا لها إحدى عشرة لغة (11) وطنيّة لم تفلح في صياغة لغة مشتركة، وعادت إلى لغة العدو.

. نيجيريا: اعتمدت 3 لغات: الهوسا+ اليوربا+ الإيجبو من بين مئات اللّغات، لم تفلح وعادت إلى اللّغة الإنكليزية.

. الهند: نصّ دستورها لعام 1949 الأوّل على أن تظلّ الإنكليزيّة لغة رسميّة لمُدّة 15 سنة، ثمّ تحلّ الهنديّة، على أن تختار كلّ ولاية لغةً تراها، واختارت 19 لغة، وعملت بها منذ 1963، وبعد مدّة لم تنجح، وعادت إلى الإنكليزيّة، واختارت فقط اللّغة الجامعة شكلياً وهي Hindi ولكنّها غير جامعة... ونلاحظ على هذه الدّول أنّها دول لها الحكم المحلّيّ، ولم تعرف الأزدهار بالشّكل الحقيقيّ.

9. الدّول المتعدّدة اللّغات: نجد مثلاً بعض الدّول ترسم التّعدّدية في دساتيرها، وتعمل

به من مثل:

.سويسرا: 4 لغات رسميّة مُتساوية: الفرنسيّة+ الإيطاليّة+ الألمانيّة+ الرومانشيّة. وهذه الدّولة لا تمثل لها في أوروبا من حيث عدد اللّغات. فيها 9 لغات وطنيّة، و12 لغة يتلاغى بها في كثير من المعاملات الشّفهيّة. و4 لغات رسميّة إدارية. بلاد فسيفساء، دون شخصية وطنيّة، أو جيش أو قوّة معنوية.

وكان لا بدّ من الوقوف كثيراً في ظاهرة التّعدّدية اللّسانية السّويسريّة، فإذا قرأنا كتاب (Jean –William Lapierre) الموسوم (Le pouvoir politique et les langues) يعقد فصلاً هاماً يوضّح فيه تراجع النزاعات القوميّة الموجودة في البلاد المتعدّدة اللّغات، ويمثّل لذلك بسويسرا. وظهور التّعصّب اللّغويّ القويّ ويمثّل لذلك بفرنسا. ويرى (لبيير) أنّ الدّول الفيدراليّة دولٌ ديمقراطيّة، وتعيش تعدّديّةً تشاركيّةً وهي مُوحّدة بصيغة (الوحدّة في التّنوع). وأما الدّول المركزيّة الموحّدة، فيرى أنّ وجود الأمة الموحّدة يتوقّف على وجود الدّولة، وأنّ الدّولة هي التي تصنع الأمة بتحويل الأفراد المتعدّدين إلى كيان سياسيّ، وأنّ أحسن وسيلة لتوطيد أركان الأمة هو التّوحيد اللّغويّ والثّقافيّ للمُجتمعات الخاضعة لنفوذها. ويخلص إلى هيمنة هذه الدّولة بعدم اعترافها بحقّ اللّغات، وهذا مبدأ مُناقض للديمقراطيّة، وقد تأتي وراءه صراعات لغويّة. ولكن نجد من يقول عكس ما يراه (لبيير) فالباحث (كالفي) يقول: إنّ التّعدّد اللّساني يستوجب حرب اللّغات¹.

.بلجيكا: 3 لغات: الفرنسيّة+ الفلامانيّة+ الألمانيّة.

.كندا: الإنكليزيّة+ الفرنسيّة.

.هولاندا: الفلامانيّة+ الفرنسيّة+ الألمانيّة.

¹ - Jean Louis CALVET, la guerre des langues et la politique linguistique .

. إسبانيا؛ دولة قوية في الاتحاد الأوروبي، ولها صناعة قوية. وبها أقاليم الحكم الذاتي، وكلّ إقليم يدرّس اللهجة المحليّة. إلا أنّ سياستها حكيمة؛ بحيث هناك اللّغة المركزيّة، وهي الإسبانيّة/ القشتاليّة التي تُوحّد الجميع.

وهذه الدّول ليست من الدّول المتقدّمة مئة في المئة، وليست من الدّول المتخلفّة، بل دُول خدمات، وتعيش مجتمعاتها على الخارج وعلى البنوك، وعلى تركيب السيّارات، وعلى الاستيراد، بل هي مراكز عبور للتّجارة العالميّة، وتعيش بمبدأ التّفعية (دَعُهُ يَعْمَلُ دَعُهُ يَمُرُّ) إلا أنّها تعيش الديمقراطيّة في معانها العاليّة، وتعطي للإنسان حقّه. فلا هي من الدّول المتخلفّة، ولكنّها تسير إلى فلك المتخلفين.

وهناك دول أخرى تعمل بسياسة التعدّدية، ولكن لا تُرسم التعدّدية اللّسانيّة في دساتيرها، وهي ما تقوم به كلّ الدّول العربيّة، ومُعظم الدّول الأفريقيّة، وهي من الدّول الفقيرة التي يُعشعش فيها المرضُ بقوة، ولم تبين هذه البلاد البنية التّحتيّة، ويقع فيها التّناحرُ والتّكالُبُ على الحكم أو توريثه للعائلة، وتعيش على الانقلابات، وتنعدم فيها كلّ أشكال الديمقراطيّة، فالغلبَةُ للعسكر والعسكريّة. وأما المسائل اللّغويّة ليست في رزنامة مسؤوليها إلا لضرورات يقتضيها الأمرُ الاستعجاليّ، وغالباً تبقى في لغة المستعمر القديم؛ كما هو في غالب دول أفريقيا، وفي كثير من دول أمريكا اللاتينيّة.

10. التّعدّد اللّساني النّاجح: هو الذي يُبنى على سياسة لغويّة، وعلى تخطيط علميّ تربويّ؛ يبدأ من المدرسة أولاً، مع ما يتبع ذلك تعدّدية مُندمجة، مُخطّط لها معرفياً وتربوياً ومادياً، تُسهم في بناء شخصيّة المواطن المُستوعب لمُكوّنات ثقافته المحليّة، المُنتفح بثقة على العالم، وهذا ما نحَبّب أن يحصل في تخطيط سياستنا الثقافيّة والتّربويّة:

تخطيط سياسة لغويّة: تجنيد كلّ الأجهزة والوزارات؛

التّخطيط على الأماد الثّلاث؛

تخطيط السياسة اللّغويّة؛ بإنزال تراتب لغويّ، فلكلّ اللّغات مقام؛

الأولوية للغة الرّسميّة: لغة الأُمّة/ اللّغة الأمّ؛

عدم الولاء أو التبعية لأية لغة، أو سياسة بلد ما؛

لا إفراط في المرجعيات الوطنية، ولا في الهوية الوطنية، ولا في الدين الإسلامي؛

تفادي الكلفة، وكلّما كانت الكلفة عاليةً، فهي غير مُستحبة؛

عدم الوصول إلى مستوى الهجين اللغويّ الذي يجعل البلد يعيش فسيفساء لغويّة؛

اعتماد الترجمة في حُدود المَعقول، ولا يكون على حساب اللّغات الوطنيّة؛

اختيار اللّغة العلميّة العالية فقط، كلغة أجنبيّة دون غيرها من اللّغات الأجنبيّة؛

يلتجأ إلى التعدّديّة اللّسانيّة إذا يكون سبباً للاستقرار السّياسي أو الثّقافي؛

عدم الوصول إلى بلقنة وبلبلّة الألسنة، أو إلى أسطورة البرج البابلي، وكلّ ما تجاوز الحدّ

انقلب إلى الضدّ.

إذا لم تتوفّر هذه الشّروط؛ تتحوّل التّعصّب إلى النّقمة، ومن المِنحة إلى المِحنة.

الخاتمة: إنّ الدّول النّاجحة في تدبير السّياسة اللّغويّة قليلة جداً، بحيث اتّخذت تلك

الشّروط التي ذكرناها سلفاً في سياستها اللّغويّة، وحصلَ التّوازنُ الجمعيّ، وارتقت بفضل

لغاتها فقط، أما اللّغات الأجنبيّة فكانت من باب الفرض في عصر العولمة، أو بفعل ضغط

السّاكنة في بداية هذا القرن. وهذه الدّول هي: أمريكا+ فرنسا+ بريطانيا+ إسبانيا+ إيطاليا+

اليابان+ الصّين+ روسيا. وهذه الدّول في وقتنا المعاصر انفتحت على اللّغات الأجنبيّة في

تدريسها ولكن بشكل مُقنّن ودقيق، ولكّتها لم تنفتح على اللّغات الوطنيّة/ اللّهجات على

الإقرار بها في دساتيرها. وترى ذلك من مُسببات الدّخول في الفوضى الوطنيّة، فلا قداسةً للغة

الرّسميّة في ظلّ التّعصّب اللّسانيّ الرّسميّ. فالتّعصّب الرّسميّ مهلِكَةٌ كبرى، فيجب الضرب بيد

من حديد على كلّ من يريد الخروج عن اللّغة الرّسميّة، وهذا ما تقوم به فرنسا على وجه

الخصوص، بأنّه لا للغات الوطنيّة، لا للتّعصّب، لا للبلقنة. وهناك دولٌ ناجحةٌ جداً، ولا تعتمد

إلّا لغتها من مثل: 1. كوريا الجنوبيّة لا تعتمد إلّا لغة واحدة. 2. كوريا الشّماليّة. 3. إسبانيا. 4.

تركيا. 5. إيران...

وهذه الأمم تنظر إلى اللغات الوطنية على أنها مقدّسة، فهي ليست أداة للتواصل فحسب، فهي أداة لامتلاك السلطة وممارستها، ووسيلة لهيكله المجتمع، وخزان للرموز والقيم والذاكرة الجماعية، وعنوان الهوية الفردية والجماعية، وقضية اللغة الوطنية قضية الجميع، ومن أمن الوطن. ولهذا يعقدون مؤتمرات كبرى بعنوانين (الأمن اللغوي) في مقابل= الأمن الغذائي/ الأمن العسكري.

يمكن للقارئ أن يعود إلى كتابي (علم اللغة النفسي) وسوف يستزيد توضيحاً أكثر. ويمكن مسح الكتاب من QR.



الأمم الحيّة أمم قويّة بلغاتها العبرة من التجارب النّاجحة .

هو بيان بالعربيّة ومن أجل العربيّة؛ بيان أزعّم أنّه صادق، وأروم من أولى الأُمُر والعزم إعمال العقل والنّظر في المَسألة اللّغويّة بجدّ لأَنَّها أَمُنّا اللّغويّ والأَمُن اللّغويّ لا يقلّ شأنًا عن أَمُنّا المائيّ والغذائيّ والعسكريّ. وكما يقال: إنّه إذا أَمُنّت لسانك أَمُنّت حياضك ومُحيطك، وإذا كان لسانك أعجميًّا؛ فإنّ دارك يدخله الأُجانب بِحُكم القوّة والقانون؛ باعتبار لسانهم يُتداول في مُحيطك، ومن حقّهم أن يرتادوا دارك، وأن يحصل لهم حقّ فرض بعض المُعطيات. ويجب التّفريق من البداية بين تعلّم اللّغة الأجنبيّة، وهو ضروريّ ومُهمّ، وبين التّعليم باللّغة الأجنبيّة وهو شيء مرفوض لدى بعض الأمم الرّاقية، وهذا ما لا تبديها ولا تضعه السّيّاسات اللّغويّة في خطّها في كلّ أقطار العالم العربيّ، كما يجب أن نتوقّف ونتمعّن الآثار السّلبيّة لموجة التّغريب الكاسحة لكلّ المجالات؛ ومنها المجال اللّغويّ، بل والدّاعية إلى رهن اللّغات المحليّة على أنّها من سقط المَتاع، وهنا نقطة الخطورة التي يجب أن نتفطن لها، ونخطّط لِنَيْل المَقام الأعلى للّغة الوطنيّة.

وإنّ مَسألة اللّغة العربيّة تحتاج إلى توعيّة المُواطن بأهميّة لسانه، وما يقدّمه اللّسان العربيّ من سيادة، إضافة إلى أنّ التّنميّة في كلّ بلاد العالم لم تحصل باللّسان الأجنبيّ بتاتًا. فيجب أن ننقل إلى المُواطن العربيّ الحقيقة المرّة بأنّ العرب نكرات بين الأمم، أمّة العرب تقرّ في دستورها على رسميّة العربيّة وتعمل باللّغات الأجنبيّة، أمّة العرب لا تقرن القول بالفعل، أمّة العرب أكرمها الله بلغة كلام العرب فتنكرت للغة تحمل كلام الله. وكان علينا - نحن المُثَقّفين- الوعي والتّوعيّة بأنّ اللّغات الأجنبيّة ثوب مُستعار سيعود يوماً لصاحبه، ولا تُعطي من العلوم إلّا القشور، أو ما عفا عنه الزّمان ولم يصبح من العلوم المَطْلوبة.

لقد حاولت تأكيد تجارب تلك الأمم التي نجحت أيّما نجاح؛ بما رصدته للّغاتها الوطنيّة، وتقدّمت بها، وليس من باب التّكرار، بل من باب الإضافة والعبرة وقطع سبيل التّرّدّد في إيلاء

العربية مكانها العلمي والاستعمالي في أوطانها. ف (الأمم الحية أمم قوية بلغاتها) أمم أخذت بأسباب الترقية والتطوير في لغاتها، فأضحت تحقق نمواً مرتفعاً في الدخل والإنتاجية، مُتخذة اللغة الوطنية قاطرة التنمية البشرية؛ لأنها السبيل الوحيد لتحقيق اقتصاد المعرفة، وعمود اقتصاد المعرفة هو امتلاك الثورة التكنولوجية، ولذا لم تتوان -تلك الأمم- في الفصل السريع في استعمال اللغة الوطنية لغة رسمية ولغة التعامل في كل المجال والمجال، وفي كل المؤسسات والتخصصات، ولم تتكَل على امتلاك الأموال التي توقرت لبعضها؛ حيث رأت أن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى مجتمع المعرفة؛ لأن تقدم الشعوب يُقاس بما يملكه أفراد الأمة من معرفة ومهارات، وما يمتنعون به من صحة، وما يستعملون من اللغة الأم. وإن مجتمع المعرفة هو القادر على تحقيق التنمية البشرية بإيجاد معرفة جديدة وتعميمها ووضعها في خدمة التنمية البشرية، وكل ذلك لا يكون إلا باللغة الوطنية والاعتزاز بها، وتعليم العلوم بها.

وفي هذا الموضوع حاولتُ كذلك تلمس بعض السُّبل -نماذج- التي تنهض باللغة العربية والتي تجعلها مواكبة لمتطلبات العصر، وجعلتها عبراً لنا بعدما وقفتُ على الكثير من الجهود المبذولة لخدمة اللغات الوطنية، ووقفتُ كذلك على الجهود الإصلاحية في مجال تعميم اللغات الوطنية، والتي بذلتها الشعوب الحية لخدمة لغاتها، وصولاً إلى دراسة الفاعلية الفردية؛ والانطلاق منها لدراسة الفاعلية الاجتماعية، وأردتُ أن يكون ذلك عبراً لنا على مستوى مسؤولينا وشعبنا ونخبنا؛ باتخاذ العبرة في كل ذلك، وبضرورة الوعي بأهمية اللغة الوطنية (العربية) "باعتبار أن تحليل الفاعلية هو عملية يفترض أن تكون دائبة ومثابرة تقوم بالكشف على ديناميات بنيات الوعي وتسجيل آليات تفاعلها فيما بينها، وكذلك إمكانات استجابتها لمتطلبات التطور الاجتماعي. هذا إذا شئنا حقاً الاهتمام بمحرضات التقدم والتخلف، وإذا شئنا تفهم العوامل المؤدية إلى النصر أو الهزيمة"¹. وهذه الأمور تُعدّ -في نظري- من فاعليات النشاط الفردي والاجتماعي بُغية التطوير.

¹ عبد الله الساعدي "هوية الهوية" مجلة فضاءات. ليبيا: 2010، العدد الثامن والأربعون، ص 29.

يجب أن نقرّ في البداية بأنّ التّعليم في دولنا العربيّة فاشل في تكوين مُجتمَع المَعرفة؛ بسبب لغة التّعليم في جميع التّخصّصات والبحوث العلميّة لم تكن باللّغة العربيّة، وإنّه ما تقدّمت دولة بلغة غيرها، ولذا كان أحد أسباب تدنيّ المُستوى في بلادنا هو استخدام اللّغات الأجنبيّة استخداماً أساساً بدل العربيّة، وبخاصّة في المَواد العلميّة، وكم ندفع من باهظ الثّمَن ونخسر، ونحن نستعمل اللّغات الأجنبيّة بدل العمل على تعميم استعمال العربيّة التي تُوحّد العرب جميعاً، وهي ماضيها وحضارتنا وحاضرنا، ومُقوم من مُقومات هويتنا إلى جانب الدّين الإسلاميّ. فهل استقوت علينا اللّغات، وركبنا موجة جلد الذّات، والتّظر للغة القرآن بخلفيّة تحقيريّة، ووسّمها بلغة التّخلف والخذلان. يجب العلم بأنّ العرب بدؤوا الحديث عن حركة التّعريب مُنذ ستينيات القرن الماضي؛ حيث "اجتمع مُمثّلو الدّول العربيّة في بنغازي في مايو 1961 في حلقة لدراسة مُشكلات التّعليم الجامعيّ، وصدرت عن هذا الاجتماع توجيهات وتوصيات، لعلّ أهمّها أنّ تدريس العلوم باللّغة العربيّة ضرورة علميّة وقوميّة باعتبار أنّ الفكر الأصيل لا يخلق في الأُمّة إلاّ إذا كانت تتعلّم بلغتها وتكتب بها أيضاً، وأكّد المُجتمعون بالإجماع ضرورة تعريب التّعليم الجامعيّ والعالي، وطلبت الحلقة العربيّة الإسراع في تعريب التّعليم في كلياتها المُختلفة، وجاء في التّوصيّة الخامسة لهذه الحلقة ما يلي: العمل على توفير المراجع باللّغة العربيّة، وكذلك الدّوريات العلميّة، وإصدار المجلّات الخاصّة لنشر مُختصرات عربيّة لكلّ البحوث الأجنبيّة"¹. ولكن ذلك كان حبراً على ورق. ورغم ما أُعطي لموضوع التّعريب من أهميّة مُنذ أكثر من نصف قرن، ولم نصل إلى حلّ ينيهي المُشكلة اللّغويّة. وباتت الضّرورة تفرض علينا الآن تغيير أسلوب عمل، واعتماد خطة مُشتركة بين مُؤسّسات الدّول والمُنظّمات الجماهيريّة التي تقترح وتساعد على التّطبيق. فما هي الحلول المُجدّية بعدما سُدّت الأبواب في وجه اللّغة العربيّة في وقتنا المعاصر أو في عصر العولمة التي لا تقبل إلاّ اللّغات المُنتجة للعلم الملموس، والعربيّة الآن لغة لا تُنتج هذا العلم حالياً، فهل نتركها تنهش فيها الأنياب؟ فما هي الحلول الإجرائيّة لاحتواء المسألة اللّغويّة في الوطن العربيّ

¹ عبد الرّحمن العوضي "التّجربة العربيّة في تعليم العلوم" مجلة اللّسان العربيّ. الرّباط: 1997، مَكْتَب

الذي يتراجع عن لغته، فالمغرب العربيّ تنخر فيه الفرنسيّة نخرًا، والمشرق تعشعشت الإنكليزيّة في تدريس العلوم، ودول الخليج تنتحر فيها العربيّة كلّ يوم؟ فأين الخلل وأين الحلّ؟

أؤكّد ذات المرارة بأنّه مضى نصف قرن، ونحن نشهد انحداراً شاقولياً في المسألة اللّغويّة، فأين يكمن الخلل؟ تردّيات وتراجعات على المستوى الاقتصاديّ، والتّضيق على الحريات الفرديّة والعامّة والإخفاق في الجانب العسكريّ واللّغويّ والأمنيّ، ولم يحث الجانب اللّغويّ على أنّه من الكماليات فالحياة عندنا بلا معنى، أكلّ فنكاحُ فنومٌ فتفريخٌ، وكلّ هذا يساوي مستقبلاً غامضاً، ويبدو لي أنّ كلّ هذا سببه نقص التّربيّة والتّعليم، ونقص الاهتمام بالبشر كأفراد يعون مستقبلهم في ماضيهم وحاضرهم، اقتصادياتنا في أزمة مستمرة لا بل هي في الاتجاه الأسوأ، شعوبنا بدلاً من الانفتاح الفكريّ من أجل التّغيير نراها تهتمّ بالانغلاق على نفسها وتستمرّ في رفض الآخر، معارفنا مُكتنزة ربّما بالمعارف الدّينيّة والمعارف القديمة، ولكنّها فارغة في معارفنا الشّاملة، في معارف التّغيير، ومعارف المُستقبلات...

لا أنكر أنّ مجموعة من الباحثين العرب سعوا إلى تكوين وعيٍ لغويّ عن طريق مؤلّفاتهم، ونشر أبحاثهم في الجرائد والمجالات، وإصدار الروايات التّاريخيّة، وبعض المسرحيات، وسعى هؤلاء الباحثون إلى الكشف عن الروابط القوميّة بين اللّغة العربيّة والتّاريخ والتّراث الشّعبي من جهة، وبين القوميّة والاستقلال والوحدة العربيّة من جهة أخرى، وتنادوا إلى ضرورة استثمار تقنيات الاتّصال المُعاصرة في إنتاج المعرفة وإدارتها ونشرها والتحكّم فيها، والثّورة على الجمود وعلى المَوجود وعلى كلّ ثابت يرفض التّطوير، كما دعوا إلى العناية بالتّراث الشّعبي الذي يُميّزنا عن غيرنا، وضرورة دراسة اللّهجات بغرض استخلاص مواطن انحرافها أو تحوّلها عن الفصحى، والعمل على إعادتها إلى مكانها، ودعوا بقوة إلى استيفاء التّمويل اللازم بُغية تحقيق عدالة الفرص التّعليميّة وتطوير كفاءة الهيئة التّدرسيّة، وتنميّة البحث العلميّ... ولكن كلّ هذا لم يشفع لنا في التّردّي المتواصل، وكان علينا مُواجهة الحقائق بمُنتهى الواقعيّة، ثمّ تحديد الأسباب، والسّعي إلى أولوية الخلق والإبداع، وهما الدّعامتان لتثبيت العقل المُتفتّح الواعي، وكان علينا في كلّ هذا أن نهتمّ بلغتنا العربيّة التي هي باب حلول كلّ

مشاكلنا، بل هي باب الخلق والإحساس بالمواطنة والهوية، وأقصد هنا الهوية الثقافية والتي هي دينامية "وهي تتطور وتتغير بتطور وتغير حياة المجتمع؛ بحيث يُحافظ المجتمع على خصوصياته التي تكون دائماً مبعثاً للفخر والاعتزاز بالانتماء"¹.

نرجو من المختص أن يعود إلى كتابي (محاضرات في قضايا اللغة العربية) ونطلب منه فتح هذه الشفرة QR.



1. العبرة من النماذج الناجحة: قبل الدخول في دراسة التجارب الناجحة، كان علينا الاتعاظ بأن كل اللغات التي عرفت قفزة نوعية ورائها علماء ومُخطّطون ورجال سياسة يصنعون القرار، وأكثر التجارب ورائها مُجتمع مدني له أفكار مستقبلية تعمل على التغيير؛ مُجتمع ينتج الأفكار؛ مُجتمع يهتم الشأن العام، ووراء هذا المُجتمع أجهزة الدولة التي تعمل على تجسيد ما يبدعه العلماء وما يخطّطه السياسيون. وإنّ بعض التجارب اتّعتت من الهزائم التي لحقتها، وعمّلت على تجاوز المحن والإصرار على التطور، وبعض الأمم جرّبت

¹ عابدين الشريف، الإعلام والعولمة والهوية المؤثر والمتأثر، ط1. ليبيا: 2006، منشورات المركز العالمي

لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ص 34.

استعمال اللغات الأجنبية ولم تجن من ورائها إلا الأشواك؛ فغيّرت الاتجاه إلى اللغة الوطنيّة التي هي العمود الصّحيح الذي لا يتزحزح. والعبرة التي يُمكن استخلاصها -نحن العرب- ضرورة الاهتمام بلغتنا العربيّة، إضافة إلى لزوم التّغيير الجذريّ في طريقة النّظر إلى التّطوّر اللّغويّ، والتّعيد لهذا التّطوّر، وضرورة إعادة تقديم اللغة العربيّة لمُتعلّمها وفقاً لتصوّرات جديدة لتقريب اللغة إلى عقول مُتعلّمها وإلى قلوبهم. وفي هذا الوقت نحتاج إلى حوار ساخن وعلميّ حول القضايا اللّغويّة خارج اللغة الوطنيّة، تكون أطرافه من المُهتمين بقضايا التّراث، وعلوم الدّين، ومن النّحاة، ورجال الاختصاص، ورجال الصّحافة، ومُجتمع مدني. كما أنّنا الآن في حاجة إلى جهد قوميّ مُنظّم في المنهجية والإعداد والتّنفيد؛ حيث ينظر إلى العربيّة في جانبها التّعليمي، فتتعلّم اللغة لذاتها وفي ذاتها، وننقل العربيّة من صراع وجود إلى صراع فرض، والتّحليق بها للبعيد بفكّ الشفرات ودخول عالم البرمجيّات والصّناعات بمختلف تخصّصاتها. وعلى العموم؛ فإنّ العبر من وراء هذا أنّ النّجاح اللّغويّ لدى الأمم الحيّة والرّاقية كان بفضل:

1/1. المناهج الحديثة، وبالإرادة التي لا تتواني، وبالرجال المُؤمنين، وبالأفكار النّيرة وبالحكومات الصّادقة، وبالمُخططين الواعدين، وبالاقتصاد القويّ.

2/1. تحصيل الهوية اللّغويّة عن طريق التّحسيس والتّجديد، مع تعاضد مُختلف أجهزة الدّولة في هذه العمليّة لما للدّولة من سلطة وقوانين ردع.

3/1. الحزم والتّغريم؛ حيث صدق العزم والحسم -في دولة عربيّة- في إلزام السّائقين استعمال حزام الأمان في ظرف قياسي، ورأينا كيف احترم السّائقون السّرعة لوجود أجهزة الرّادار، وكيف مُنع الباعة من استعمال الكيس البلاستيكيّ الأسود في زمن قياسي، وكيف استطاعت الدّولة تجنيد 10000 شاب لمناصرة الفريق الوطنيّ خارج بلده.

4/1. النّجاح الذي لَقِيَهُ التّعريب في سنوات المَدّ القومي، نال بعض المساحات التي ترَبّعت عليه اللّغة العربيّة الآن، ولقد حصل في ذلك الوقت تكامل بين القول والفعل، فحصل النّجَاحُ.

5/1. تجارب ناجحة في كلّ من سورية والسّودان، وفي بعض الجامعات في ليبيا واليمن، وفي بعض المَدارس العليا في الجزائر، كان النّصيب المُتداول الآن؛ والذي نفتخر به في بعض المَحال والمَقامات.

وهذه النّجاحات تَمَثّل بعضها في التّركيز على الهُويّة اللّغويّة التي لا تخرج عن العزق واللّغة؛ فالفرنسيّون يركّزون على أنّ الهُويّة تتمثّل في الإرادة والغاية، فلغتهم صانها الحماس، وحمّتها القوانين، وهناك بعض النّجاحات اللّغويّة حصلت في لغات الأمم، فارتقت دون قرار سياسيّ مثل الإنكليزيّة والألمانيّة، ونجاحات أخرى سيّرها القرار السياسيّ، ونجاحات حدث فيها القرار السياسيّ لكتّها مُنيت بالفشل.

2. تجارب الأمم النّاجحة في ترقية استعمال لغاتها في التّنميّة: إنّ الغرض من الوقوف عند هذه التّجارب هو الوقوف عند النّقاط التّالية:

. لا تنميّة اقتصاديّة دون تنميّة بشريّة؛

. لا تنميّة بشريّة دون الاهتمام بالحريات الفرديّة؛

. لا اهتمام بالحريات الفرديّة دون الاهتمام بالبحث العلميّ؛

. لا اهتمام بالبحث العلميّ دون الإغداق الماديّ؛

. لا تقدّم دون استعمال اللّغة الوطنيّة.

. النّتيجة: لا تقدّم نوعيّ دون ترقية اللّغة الوطنيّة. لا تقدّم للعرب دون استعمال اللّغة العربيّة.

كان عليّ أن أتحدث عن بعض التجارب اللغوية الناجحة: لاستكناه مواطن القوّة فيها، بغية فهم واقع الأمور في المسألة اللغوية، وكيف حصلت النّجاحات عند هذه الأمم، وما هو السرّ الذي جعلها تنجح في تعميم استعمال لغاتها، وكيف ارتقت بلغاتها، ولم ترتقِ بلغة غيرها. فإليكم بعضاً من تلك التجارب النّاجحة بصورة مُقتضبة؛ حيث استفضت في بعضها سابقاً:

3. نماذج ناجحة لدول قويّة: أحببت أن أقف في البداية عند تجربة ثلاث دول مُتقدّمة وقويّة؛ وهي نماذج جيّدة في الاهتمام باللّغة الوطنيّة:

◀ نموذج اللّغة الفرنسيّة: إنّ النموذج الفرنسيّ/ التّجربة الفرنسيّة هي تجربة المجتمع الفرنسيّ والحكومات الفرنسيّة المتتالية، فلقد تشبّع الفكر الفرنسيّ باللّغة الفرنسيّة التي هي عظمته وقوّته، فعَمَل ذلك الفكر على أن تكون الفرنسيّة فوق كلّ اعتبار، فلها كلّ التقدير والعظّمة، فأخرجت الثّورة الفرنسيّة الرّجال اليعاقبة Jacobites الذين ثاروا وأرادوا التّغيير، ووصلوا إلى سدّة الحكم، وبالفعل عمّلوا على التّغيير، كما كرّسوا في مجال اللّغة الفرنسيّة الجامعة مَبداً: لغتي هي حياتي. وأريد الوقوف عند اليعاقبة الفرنسيّين الذين حملوا فكر التّنوير للّغة الفرنسيّة، وكان مُنطلقهم الثّوريّ في الميّدان الثّقافيّ إنشاء نظام عام للتّعليم بالفرنسيّة لا غير، ومبدهم المَعروف حمل اللّغات الثّلاث: لا للهجات. لا للّغات المحليّة. لا للهجين اللّغويّ. ولقد وقف اليعاقبة في تجسيد شعارهم: الحرية والإخاء والعدالة بالسّعي لتخليص اللّغة الفرنسيّة من اللّهجات التي لم يستطع الإقطاع فرض لغة أحاد يلتقي عليها كلّ الفرنسيّين. وهذا العمل هو الذي أدّى بالفرنسيّين إلى الاعتزاز بالصفاء المنشود في لغتهم، ولا يرضون بأيّ خدش في لغتهم، ولا في الحديث عمّا يشين لغتهم، بلهّ الحديث عن دور المؤسّسات الثّربويّة التي تعمل جاهدة على الصّفاء اللّغويّ الذي يطبع اللّغة الفرنسيّة بدءاً من المدرسة إلى الجامعة مُروراً في الشّارع، وبما يحيط الفرنسيّ من هويات، فكلّ خطأ يعتبر عندهم تعدّيّة على الهويّة الفرنسيّة. وهذا العمل يعتبر عندهم بمثابة التّحدّي الفرنسيّ المُجمّع عليه؛ بالسّعي أن تكون الفرنسيّة هي الوطن مثلما قال ألبير كامو/ Albert Camus: الفرنسيّة هي وطنيّ، وقال بعده آخرون: اللّغة الفرنسيّة هي روح الأُمّة، ومَتى افتقدت الأُمّة

روحها فقدت وجودها. وهكذا تفعل الأمم المُحِبَّة للغتها، فكم من جمعيَّة، ومن عديد من المؤسَّسات أقامها الفرنسيون من أجل حماية اللُّغة الفرنسيَّة في داخل فرنسا وفي ما وراء البحار، وبنفقات كبيرة جداً، مع إغراءات تشجيعية هامة، وكم من قانون سنَّ من أجل استعمالها دون غيرها، وكلُّ مُتعدِّ يغرم بغرامات ماليَّة، والمهمَّ أن يبقى للفرنسيَّة المُجد والانتشار والاستعمال الجميل. ولا حظوا معي هذه القوانين:

En France, la loi Toubon 94-665 du 04 août 1994 stipule dans son article

premier :

Langue de la République en vertu de la Constitution , la langue française est un élément fondamental de la personnalité et du patrimoine de la France.

Elle est la langue de l'enseignement, du travail, des échanges et des services publics. Elle est le lien privilégié des États constituant la communauté de la francophonie.

L'article 3 stipule : Toute inscription ou annonce apposée ou faite sur la voie publique, dans un lieu ouvert au public ou dans un moyen de transport en commun et destinée à l'information du public doit être formulée en langue française. Cette loi est la traduction concrète du principe constitutionnel selon lequel la langue de la République est le français.

l'article 22 mentionne : Chaque année, le Gouvernement communique aux Assemblées, avant le 15 septembre, un rapport sur l'application de la présente loi et des dispositions des conventions ou traités internationaux

relatives au statut de la langue française dans les institutions internationales.

ثمّ أليست الجمعيّات المدنيّة في فرنسا هي التي فرضت يوماً سنوياً لإجراء (امتحان في الإملاء) يُشارك فيه كلّ الفرنسيّين، وتسند جائزة ذات قيمة عالية لمن لم يرتكب/ يُحدث خطأً في الإملاء، بل إنّ الدّول الفرنسيّة منذ نابوليون كانت تعمل وتناضل من أجل قطب (الفرنكفونيّة) للحفاظ على لغتها ونشرها خارج فرنسا. وإنّ المجتمع المدنيّ في فرنسا كان حريصاً كلّ الحرص على أن تنال الفرنسيّة الموقّع العلميّ والاستعماليّ والانتشاريّ، ويبقى أنّه كان يساعد دولته أيام كانت تضع القوانين، وتُغرّم المواطنين، بل أحياناً يحصل التّهديد بالسّجن، فكانت قوانينها صارمة مُلزّمة على الجميع، كما كانت الجماهير تهبّ رجلاً واحداً في وجه من يُحدث الخطأ في الفرنسيّة، بل يصل الوزير المُخطئ إلى تقديم استقالته من الحكومة[♥]. وكان الإعلام يشكلّ قوة ضغط في هذا المجال، بل كان يلزم المُجتمع المدنيّ في قضايا المُواطنة بصفة عامّة. فرنسا الضّارية والحاميّة على لغتها في عام 1994م تتبّنى الجمعيّة الوطنيّة قراراً ينصّ على عدم السّماح بعقد المؤتمرات العلميّة المُتحدّثة بالإنكليزيّة على الأرض الفرنسيّة، كما وضع البرلمان قائمة بالكلمات السّود التي يحظر استخدامها في لغة الإعلام والإعلان¹، فرنسا التي فتحت عصر القوميات في أوروبا، تعمل على المدّ الفرانكفوني منذ ستينيات القرن الماضي الذي بدأ خارج فرنسا، وقام على أفكار سنغور والأمير سميانوك والحبيب بورقيبة وعبدّه ضيوف، فرنسا التي لا تتوان تحرص على لغتها بسنّ القوانين الحاميّة لها، وبمركزيّة واحدة، تقوم على التّخطيط، وعلى عدم إهدار الجهود الفرديّة، وعدم تكرارها، وتقدّم الأفكار للسّلطة التّنفيذيّة، فرنسا التي تقيم جمعيّات حماية

♥ حدث ذلك في القناة الفرنسيّة TF1 عندما قالت وزيرة الصّحة Ces choses là sont banaux ورصدت الصّحافة الفرنسيّة في صبيحة اليوم خطأ الوزيرة في جمعها كلمة (banal) على (banaux) بدل (banals) وشنت حملات إعلاميّة على وزيرة فرنسيّة لا تتقن لغتها الفرنسيّة حتى اعتذرت أمام الجمهور الفرنسيّ، وصحّحت الخطأ، وقدمت استقالتها لرئيس الجمهوريّة.

¹. الجمهوريّة السّوريّة، لجنة تمكين اللّغة العربيّة، ط1. سورية: 2008، ص 8.

اللغة الفرنسية، وتعمل تلك الجمعيات على أساس أنها جهاز من أجهزة الدولة "وعندما انتهى حُماة الفرنكفونية من تجسيد الظاهرة أمامهم بدؤوا يُشرعون في اتخاذ الوسائل والخطط اللازمة لمعالجتها والاهتمام بها على أعلى المستويات، وكان ذلك على يد الرؤساء بعقد مؤتمرات وطنية وعالمية، وتأسيس مراكز للمدّ الفرانكفونيّ، والمجالس والأكاديميات¹. وكلّ الذي قامت به فرنسا حقّق نجاحاً للفرنسيّة على أنّها اللّغة العلميّة التي يجب أن تسود أوروبا الحديثة، وتعيش صراعاً قوياً مع الإنكليزيّة أيّهما يتصدّر، وهذا المدّ والنّجاح ما كان ليكون لولاً:

.التدقيق الجيّد لتحديد أبعاد المشكلة اللّغويّة الفرنسيّة.

.التّخطيط الجيّد بعد استخلاص الإحصائيات لخريطة اللّغة الفرنسيّة كلغة أمّ، وكلغة أجنبيّة.

.تقديم الحلول النّوعيّة على أساس التّشخيص العلميّ.

والعبرة التي يمكن استخلاصها من التجربة الفرنسيّة هي إعطاء الأولويّة للّغة الشّاملة العامّة التي تجمع كلّ الفرنسيّين، ونحن قد فصلنا في هذا المجال منذ نزول القرآن بلسان عربيّ مُبين شاملٍ لمدوّنة متداولة في القرآن والحديث والأصول الأولى (الشّواهد) وهذه المسألة لا تطرح إذا وقع استبعاد اللّهجات، أو دراسة اللّهجات بغية إعادتها إلى أصولها الفصيحة. وأما مسألة اللّغات المحليّة فتكون خدماً للفصحى، ولا تعلق عليها، أو تنافسها. وإذا وقع الإقرار؛ فإنّ الحزم هو النّاقص، وهو ما أخذه الفرنسيّون أثناء اتّخاذهم الفرنسيّة (لهجة من لهجات اللاتينية) وأرادوا أن يُعيروها، فكان التّشدّد، وحصل أن حورب كلّ

¹. أحمد درويش، إنقاذ العربيّة إنقاذ الهويّة ... تطوير اللّغة العربيّة، ط1. القاهرة: 2006، شركة نهضة

مصر للطباعة والنّشر والتّوزيع، ص 33.32.

الرّافضين لهذه اللّغة مُنذ لويس /XIV؛ الذي أسّس للغة جزيرة فرنسا. فلا بدّ من الحزم في المسألة اللّغويّة، وإلا يأتي العبث الذي لا يؤدّي إلى نتيجة.

◀ نموذج اللّغة الإنكليزيّة: لم تعرف اللّغة الإنكليزيّة ذلك الحماس والدّفاع الضّاري الذي عرفته اللّغة الفرنسيّة؛ فلقد فرضها الواقع العلميّ بحكم علميّها، وبحكم التّسامح اللّغويّ في نحوها وفي خصائصها الصّوتيّة، فهيمنت على الكرة الأرضيّة كلغة علم وصناعة بامتياز. ونشير بأنّ هذه اللّغة كانت عبارة عن لغات مُتباينة، وعرفت المعيار عن طريق الباحثين الذين كانوا يتوجّهون إلى المقاهي والسّاحات العموميّة، ويجرون التّمثيلات النّاطقة بلغة العوام، وباستعمال سرد الحكايات والخرافات أمام المَلأ، وكلّ ذلك باعتماد أساليب التّشويق والتّمثيل بكلّ معانيه لجلب الأطفال. وهكذا لجأ اللّسانيّون إلى جمع التّراث الشّعبي من مُختلف مناطق الوطن، وكان مبدؤهم الأساس هو الاعتزاز بالهويّة الوطنيّة من خلال الفولكلور الشّعبي. فكلمة فولكلور /Folklore تنقسم إلى: Folk ويعني قوم، و Lore تعني معرفة. فتعني الكلمتان معاً علم القوميات، وكان انشغالهم الكبير بما هو مُستعمل لدى عامّة النّاس، وما هو مُشترك، ومن خلال ذلك استطاعوا وضع لغة جامعة؛ تختلف من بلد لآخر فقط في النّطق الصّوتي. وعلى العموم فإنّ اللّغة الإنكليزيّة لغة عالميّة الآن بحكم ما توقّر لها من علميّة وسهولة ووظيفة. ويمكن حصر البناء الأوّل للغة الإنكليزيّة في النّقاط التّالية:

.اتخاذ المّسرحيات أساساً لنشر الإنكليزيّة؛

.التّوجه إلى الأطفال عن طريق التّمثيلات؛

.الاستعمال الفعلي الدّائم للغة بصورة عفويّة؛

.اعتماد اللّغة الوظيفيّة البسيطة؛

.سنّ قوانين تحمي اللّغة المتّفق عليها؛

.إنجاز معاجم عامّة؛

.إنجاز معاجم مُتخصّصة.

والعبرة التي يمكن استخلاصها من هذا أنّ الإنكليز اهتموا بلون أدبي يمتاز بالحركة؛ ويقبل عليه الأطفال، وهو المسرحيات. ونعرف أنّ الأطفال يميلون إلى تقليد المَسرحي في كلامه وتمثيله، بل إنّ لغة المَسرحي أكثر نفوذاً من لغة المُدرّس في قاعة الدّرس، ولهذا كانوا يستهدفون من لغتهم تعويد التّلاميذ على فنّ الإلقاء والتمثيل والاندماج في مجالات الحياة، كما أنّ استثمار لوقت الفراغ وقد أصبح هذا هدفاً تربوياً تعني به المدرسة، وتُخطّط من أجله خططاً مستقبلية. هذا في المَقام الأوّل، ويضاف إلى ذلك أنّ الاهتمام بالمسرحيات والقصص يحصل منها استخلاص الأفكار ومُتابعها بالتحليل والتفسير والوقوف على مدى منطقيتها وتسلسلها، ونقد موضوعها، واستخلاص القيم والمبادئ التي يمكن الاستفادة منها. فماذا نستخلص من ورائه؟ لا شك أنّ العربيّة قد فصل في متنها، ولكنّها تحتاج إلى أمثال هذه المسرحيات لمعايشة الواقع اللّغويّ الحيّ، وتحتاج إلى فنّ القول الذي يتغيّر بتغيّر الحال والمقام والسياق، واللّغة باعتبارها متطورة تقبل الجديد المتوافق مع الأصل، وهذا ما يمكن أن يجدد للغة دمها، ويطعمها بألفاظ حضارية.

◀ نموذج اللّغة الألمانيّة الموحّدة: عرفت اللّغة الألمانيّة ما تعرفه اللّغة العربيّة الآن؛ فهناك العديد من اللّهجات التي تعود إلى مُختلف القبائل الألمانيّة القديمة، وكلّ لهجة لا تفهم من ناطقي اللّهجات الأخرى، لغة ألمانية فصيحة (عالية) ولغة ألمانية (سفلى) ولقد كانت الازدواجيّة في ألمانيّة أخطر خلال القرن التّاسع عشر. ومع كلّ ذلك فقد عملت المدارس الألمانيّة على تجسيد الفصيحة التي سبق للأخوين غريم: يعقوب+ غريم 1785. 1863م، وفيلهلم غريم 1786. 1859م، هذان الأخوان مثلاً في العمل على إثارة الشّعور القوميّ بهويّة الأُمّة¹. لقد سعى الأخوان بكلّ ما وسعهما البحث لتوحيد الولايات الألمانيّة المُختلفة في أُمّة واحدة عن طريق لغة جامعة مُشتركة، فبحثا في فقه اللّغة والتّراث الشّعبي والتّاريخ، وانكبّا على دراسة اللّغة المُشتركة، وما طرأ عليها من تحوّل وتطوّر، وأنجزا قانوناً

¹. علي القاسبي، العراق في القلب، ط1. لبنان: 2010، الدار العربيّة للموسوعات، ص 247.

سمّوه (قانون غريم) وأنتجا فيها وبها المعاجم والقصص ومُختلف أجناس الأدب، وأصبحت لغة التّعليم، وتراجعت اللّغة السّفل¹. كان قانون غريم الصّوتي وسيلة لـ:

.تفصيح العاميّة؛

.تعميم الفصحى.

وفحوى هذا القانون:

.اتخاذ الأصوات المُشتركة لدراستها؛

.استخلاص مَواطن الاتّفاق؛

.سنّ قوانين لغويّة لمَواطن الاتّفاق؛

.إقامة قوانين لغويّة، أو فقه اللّغة؛

.إنجاز معاجم لغويّة.

ومن خلال ذلك أنجز مُعجم غريم للّغة الألمانيّة من خلال تنقّلاتهما عبر ألمانيّة غير المُوحّدة؛ حيث جاب الأخوان ألمانيّة ذات الولايات التّسع والثلاثين (39) وجمعا الحكايات الشّعبيّة من مختلف اللّهجات الألمانيّة المتباينة، وأعادا صياغة تلك الحكايات بلغة ألمانية فصيحة مُشتركة، وأضفيا عليها صوراً فنيّة، ونشرا الحكايات الشّعبيّة المُتواترة. وبعملهما هذا عملا على نشر الوعي اللّغويّ بأهميّة اللّغة الألمانيّة المُوحّدة من خلال لغة ألمانيّة مُشتركة وفصيحة، فالوَحدة اللّغويّة هي التي سهّلت الوَحدة الوطنيّة للألمانيّتين "الوحدة الألمانيّة قامت على أساس وحدة اللّغة، وكذلك الوحدة الإيطاليّة"². وعند سقوط جدار برلين أخرجت ألمانية المُوحّدة عملة ذات 1000 مارك وعليها صورة الأخوين تكريماً لجهودهما في توحيد ألمانيّة. وما يعرف عن الشّعب الألماني أنّهم رفعوا التّحدّي بعد أربع سنوات من الدّمار الذي لحق بهم وبعد هذه السّنوات الأربع رفعوا شعار النّجاح، واشترطوا أن يقوم

¹. ينظر موقع www.wikipedia.org/wilid German-language بتاريخ 20 أكتوبر 2010م.

². مَحمود السّيد "اللّغة والهويّة" مُحاضرة أُلقيت في ندوة الجزائر الموسومة: تعريب التّعليم والتّنميّة

البشريّة. الجزائر: 2010، المجلس الأعلى للّغة العربيّة، 13.11 أكتوبر 2010/

النجاح على العمل والعمل ثم العمل، والمُنطلق يكون باعتماد العلوم التّطبيقية المنتجة للأشياء باللّغة الوطنيّة لا غير. والعمل يبدأ من العلم، والعلم يكون بالقراءة، وانطلقوا في العمل الجادّ والكامل، ورأوا أنّ التّواكل على السّماء لا يعطي الأكل. ولقد اهتمت ألمانيّة ببناء الجامعات ومراكز البحوث، وكانت تقيم مَهْرَجانات الصّناعة، وكانوا يقيمون المَهْرَجانات لكلّ السّواعد والهَمَمِ الوثّابة والأفكار الخلابّة ويكرّمون كلّ مَسْؤُول يعالج القضايا وينتصر للمظلوم، ولكلّ أستاذ يدقّق ويصلح الأفكار والنظريات ولكلّ مزارع يغرس شجرة ويحرث أرضاً. وكانوا يستغلون وقتهم أيّما استغلال وبكلّ حساب، ورفعوا شعار: نأكل ممّا نزرع، ونلبس ممّا نصنع، وكان عندهم عَرَقِ العَامِلِ أَزْكى من مِسْكِ الفاشل.

وممّا يروى عن الشّعب الألماني أنّهم شعب حرّ ونبيل يعبد لغته، يريد التّميّز عن باقي شعوب أوروبا، وكان ينزل اللّغة الألمانيّة منزلة التّقديس في يومياته؛ حيث يقرأ بها، ويقولون: بأنّ حياة الأُمّة تقوم على لغتها وفي لغتها. وفي التّعليم يعطون أعلى المُعامِلات للغة كلغة استعمال وتوظيف وأداء، كما يشترطون الحصول على أعلى نتيجة في اللّغة للانتقال من سنة لأخرى، وممّا يرويه الأستاذ (مولود قاسم ناث پلقاسم) في هذه المسألة قائلاً: "إنّ القضاء الألماني أصدر قراراً برسوب طالبة ألمانيّة كانت قد رفعت دعوى على لجنة الامتحانات بحجّة نجاحها في جميع المواد في الشّهادة الثّانويّة ماعدا اللّغة الألمانيّة، إلّا أنّ المحكمة أكّدت قرار لجنة الامتحانات برسوب الطّالبة وصدر قرار المحكمة ينصّ على أنّه لا شهادة ثانوية مع ضعيف في اللّغة الألمانيّة"¹. وهكذا يرى الألمان أنّ أمة فاقدة للغتها فاقدة لتاريخها ووعيمها، وفي فقد اللّغة فقدان للهويّة والانتماء. وبإليتنا نعتبر بهذا يا أمة العرب ولكن قد يصدق علينا قول الشاعر:

لقد أسمعت لو ناديت حياً
ولو نار نفخت بها أضءات
ولكن لا حياة لمن تنادي
ولكن أنت تنفخ في رماد

¹. إنّيّة وأصالة. الجزائر: 1975، منشورات وزارة التّعليم الأصلي والشؤون الدينيّة.

والعبرة العامّة التي يمكن استخلاصها من هذه اللّغات النّمادج، هو أنّها مالت إلى الاهتمام بلغة الطّفل؛ حيث يقرّ علماء التّربيّة بأنّ الأطفال يميلون إلى سماع القصص والحكايات بمُجرد فهمهم للغة، فالطّفل يشغف بحوادث القصة وما تؤوّل إليه من نتيجة. ويرى رجال التّربيّة بأنّ القصة وسيلة اكتسابيّة لكثير من المَعارف وخصائص الأشياء، إضافة إلى أنّها تعمل على تنمية الثّروة اللّفظيّة والفكريّة وتطوير الملكات التّعبيريّة، بل هي وسيلة من وسائل التّهذيب النّفسيّ والخلقي. ولهذا الغرض اتّخذ الغربيون القصص والمسرحيات والنوادر وسيلة من وسائل التّنميّة اللّغويّة، بل هي التي ترسّخ الملكة اللّسانية في الطّفل في صغره، ويبقى يحتفظ بتلك الأنماط التي لا تفارقه أبداً وهي صورة عفوية للاكتساب اللّغويّ، أو هي الحمام اللّغويّ الطبيعيّ، أو المُمارسة اللّغويّة الطّبيعيّة. كما أنّها تعمل على إطلاق حرية الكلام والخيال، وهذا النّوع ينصح به علماء التّربيّة، ويشترطون أن يحصل فيه:

1. أن يتمّ تعليم الكلام في مواقف طبيعيّة، وخاصّة تلك التي تنشأ في حياة التّلاميذ المدرسيّة، أو تلك التي يستعمل التّلاميذ اللّغة في حياتهم العاديّة. ويمكن إثارة رغبة التّلاميذ في الكلام عن طريق طرح الموضوعات التي تشغل أذهانهم وأذهان الرّأي العامّ من حولهم، أيضاً تلك التي يدركونها أو يحسونها بأيّ شكل من أشكال الإحساس.

2. إنّ الألفاظ مهمّة، لكنّها خادمة للأفكار ومعبرة عنها، ولهذا ينبغي الاهتمام والتركيز على المعنى لا على اللفظ، ويكتسب التّلميذ هذا الاتّجاه من المدرسة نفسه؛ فالمُدّرّس الذي يسكت عندما لا يكون لديه شيء يُعبّر عنه، يجعل التّلميذ يدرك أنّ الاهتمام بالمعنى يجب أن يكون في المَقام الأوّل.

3. ينبغي لفت التّلميذ إلى الموقف والأماكن التي يجب الامتناع فيها عن الكلام كالحال عند قراءة القرآن، وفي المساجد عند الاستماع إلى الخطيب، وفي الحفلات الموسيقيّة، وفي المُستشفيات، وفي المكتبات... إلخ.

4. يجب أن يدرك المدرس أنّ منهج التّعبير بصفة خاصّة ومنهج اللّغة العربيّة بكلّ فنونها بصفة عامّة، كلّها مجالات لفنّ الكلام أو التّعبير الشّفويّ من حوار أو مُناقشة أو تعليقات أو خطب... إلخ.

5. ينبغي أن يدرك المُدرّس أنّ الغرض من التّعبير هو أن يعبّر التلميذ عن أفكاره هو، لا عن أفكار المُدرّس أو غيره من الكبار الذين يتكلمون أمامه في المنزل أو في المدرسة.

6. ينبغي عدم مقاطعة التّلميذ حتى ينتهي من حديثه؛ فالانطلاق في الحديث مهارة ينبغي تشجيعها، ولها الأولويّة في سلّم المهارات الشّفوية، والمقاطعة المُستمرة تحدّ من انطلاق هذه المهارة ونموّها¹. وهكذا نلاحظ مدى الأهميّة التي تعطى للطفل في مراحلها الأولى، ولماذا كان الغربيّون يركّزون على لغة الطفل، أليس هو الرّكيزة اللّغويّة الأساس، أليس الطفل رجل المُستقبل، أليست لغته هي العمود الذي تبنى عليه الحمولة اللّغويّة لاحقاً. والعبرة التي يمكن استخلاصها هو الاستثمار في الطفل، أي الاستثمار في المدرسة، وخلق جيل يؤمن باللّغة العربيّة.

4. نماذج ناجحة لدول كانت مُتخلّفة: سأسرد بعض النّماذج النّاجحة لدول كانت مُتخلّفة في اقتصادها وفي أعلامها وفي لغتها. ولكن الحماس الفيّاض لإحياء اللّغة الوطنيّة، وضرورة العمل على تحيينها واستعمالها، والتّدرّس بها في مُختلف الاختصاصات جعلها تلحق ركب الدّول الحيّة المُتقدّمة، وهذا بفضل إحيائها للغاتها الوطنيّة، وقد تلمسون بعض التّكرار، وهذا مقصود كذلك من باب الاعتبار. وإليكم هذه التّجارب الفدّة التي قد نعتبر من نجاحها:

◀ تجربة دولة الكندا (مقاطعة الكيبك النّاطقة بالفرنسيّة) وهي تجربة مُتميّزة في الدّفاع عن اللّغة القوميّة؛ بمُقاضة المُعتدين على اللّغة، وفرض الفرنسيّة في وسائط

¹. علي أحمد مدكور، تدريس فنون اللّغة العربيّة. القاهرة: 2006، دار الفكر العربيّ، ص 122.

الإعلام، والعمل بالترجمة الفورية في الأشرطة والأفلام، وإسناد الجوائز القيّمة للمتفوقين في الفرنسية كلّ سنة، وعقد المهرجانات الممّجدة للفرنسيّة في كلّ المناسبات العامّة، وتخصيص أسبوع كامل للاحتفاء باللّغة الفرنسيّة، ونصب لوحات في الشوارع تقول: إنّي أحبّ اللّغات جميعاً، ولكيّ أفضل لغتي. بل يصل بمقاطعة الكيبك أن تتشدد أكثر في المسألة لما لهيمنة الإنكليزيّة واكتساحها كلّ المجالات وبذلك يصل بها الأمر بساكني مقاطعة كيبك إلى المطالبة بالاستقلال عن الكندا الأمّ للحفاظ على اللّغة الفرنسيّة، وتفشل في الاستفتاء الذي جرى منذ سنوات، ومع ذلك فإنّها لا تزال تتشبّه تلك المجموعات الناطقة بالفرنسيّة حباً فيها وفي من يستعملها.

◀ وفي سلطنة بروناي يتدخّل المجتمع المدنيّ بقوة لدى السلطان لمنع مُستخدم اللّغة الأجنبيّة من الاحتكاك بالجمهور، وفي كلّ سنة يخصّصون أسبوعاً وطنياً لا يحصل الحديث فيه إلا باللّغة الوطنيّة وفي كلّ الأماكن ودون رقيب، وهذا تطبيقاً لإيمانهم وشعارهم المعروف: اللّغة الوطنيّة إذا لم أمارسها أنا لا يمارسها غيري. وأما اللّافئات والإشهار وكلّ ما يلصق في الشّارع أمام المألا فممنوع باللّغات الأجنبيّة مطلقاً وبصرامة. وهذا ما يقوم به المجتمع المدنيّ من فرض قوة تطبيق القانون. وللمجتمع المدنيّ دور متميّز في هذه السلطنة؛ حيث أعطت الحكومة السّلطات الواسعة للمجتمع في اقتراح برنامج الدّراسة، واقتراح أوقات الدّراسة والعطل السنويّة التي تتغيّر بتغيّر المُستجدات. ونجد المجتمع البسيط في هذه المملّكة يغيّر غيرة كبيرة على لغته التي لم تكن لغة علميّة، ويسعى بكلّ ما أوتي من قوة ومال أن تترجم كلّ الأعمال العلميّة إلى لغته، ويوفد الطّلاب إلى بلدان أوروبا، ويطلبهم بالعودة كلّ عطلة مُتطوّعاً في تقديم ما أتى به من الخارج، وينقل المعلومات الجديدة إلى لغته.

◀ ويمكن الإشارة إلى نموذج آخر ناجح من دولة السّويد، فنجد في هذا البلد المُنظّمات/الجمعيّات المدنيّة تبني علاقة شراكة مع الدّولة؛ حيث تتبادل معها الرّقابة على اللّغة؛ بإبداء النصيحة، وتعمل المنظّمات/الجمعيّات على حماية الأفراد من اللّغات الأجنبيّة، ومن اللّغة الضاغطة (اللّغات العلميّة) وتعمل على إزالة الفساد اللّغويّ في الميدان،

بل تغرم الجمعيّات أصحاب المَحَلّات على ما يبدو من خطأ في واجهات مَحَلّاتهم، كما تعمل بقوة مع وزارة البيئة؛ فاللّغة الملوّثة عندهم مثل البيئة الملوّثة، وهم المغرومون باضرار الطّبيعة، وكذلك يريدون أن تكون لغتهم دائماً خضراء ربيعية مُنتجة، كما تساعد تلك المُنظّمات الدّولة على تقديم الخدمات العامّة والرّعاية اللّغويّة في جانبها المدنيّ عبر التّعليم في البيوت، ومحو أميّة الأجنبيّ، ومُكافحة كلّ أشكال التّلوث الذي يلحق بلغتهم وتقديم إغراءات ماليّة من أجل تعليم السّويديّة، والعمل على إدخال الأجنبيّ في مراكز تحسين المُستوى، بل في التوسّط لدى السّلطات للحصول على منح دراسيّة، والمهمّ كسب زبون اللّغة السّويديّة. وفي السّنوات الأخيرة أدخلوا تعلّم السّويديّة في ضرورة الحصول على الجندسيّة.

◀ ويمكن سرد تجربة ناجحة قامت بها كورية الجنوبيّة، التي انطلقت سنة 1962م وكانت كورية أفقر دولة في آسيا، ولم يتجاوز الدّخل القومي في ذلك العامّ 87 دولاراً، وكانت تعاني من التّخلف، وترتفع فيها نسبة الأميّة، وتفتقر إلى المصادر الطّبيعيّة والمواد الإنتاجيّة اللازمّة لعملية التّنميّة الاقتصاديّة. ومع ذلك فقد انتهجت السّياسة التي أوصلتها الآن إلى الرّيادة، وكانت مُركزاتها ما يلي:

1. الاستثمار الكبير في التّعليم، بإنشاء المؤسّسات التّعليميّة والمهنيّة، وتحسين مواد التّعليم التي تواكب عمليّة التّنميّة الاقتصاديّة، وكلّ ذلك باللّغة الكوريّة لا غير؛

2. بثّ روح الطّموح والمنافسة في التّعليم؛

3. رعاية الحكومة للنّخب والإطارات بالتّشجيع والإغداق الماديّ والمعنويّ.

ولقد حصل كلّ ذلك بفضل العوامل التّالية:

. عامل المؤسّسات التّربويّة؛

. احتكار المؤسسات التربوية من الدولة؛

. عامل القيادة الرشيدة، وسياسة الخطوة خطوة؛

. صياغة سياسات لغوية تنموية رائدة، متعاضدة مع الخطط الاقتصادية؛

. اتخاذ القرارات المناسبة في الأوقات المناسبة؛

. تفعيل أدوات السياسة في مجال التربية والتعليم؛

. الإخلاص والتفاني في خدمة القضايا الوطنية، ومنها اللغة الوطنية؛

. مساندة الشعب والفعاليات الشعبية للسياسات الحكومية.

ويجدر بنا أن نشير بأن اللغة الكورية واحدة موحدة، لا تحوي ثنائية أو ازدواجية، فهناك لغة واحدة مفهومة من الجميع، هي ذاتها في المدرسة والجامعة والشارع والسوق، وهذا ما كان يعبر عن وحدتهم وانتصارهم ومصيرهم المشترك، "فكورية الجنوبية التي كانت في مطلع الستينيات أفقر دولة في آسيا هي اليوم تاسع دولة في العالم، وتحتل الرتبة 28 في تقرير التنمية البشرية بالقرب من دول عريقة كإيطاليا وألمانيا، وكوريا لا تملك ثروات طبيعية كالبتروول والفوسفات، وإنما تستورد ما يقدر بحوالي 256 مليار/ بليون دولار سنوياً من المعادن والطاقة، فيحوّله الكوريون بما يمتلكون من علم ومهارات تقنية إلى معدّات إلكترونية وثلاجات وتلفزيونات وسيارات، يتم بيعها إلى الدول الأخرى بحوالي 288 مليار/ بليون دولار. وهكذا يكون معدل الدخل الفردي أكثر من 20 الف دولار سنوياً ما يضمن للمواطن الكوري حياة تليق بالكرامة الإنسانية"¹.

¹. علي الفاسي "إصلاح الجامعات العربية والتنمية البشرية" محاضرة ألقى في ندوة الجزائر حول: تعريب

التعليم العالي والتنمية البشرية. الجزائر: 2010، المجلس الأعلى للغة العربية، 13.11 أكتوبر 2010م.

◀ ويمكن ذكر التجربة اليابانية، وإنَّ السرَّ في هذه التجربة يكمن في النهوض الياباني من الصفر، فبعدما دمرتها الحرب الثانيَّة، أعادت النَّظر في بناء الإنسان الياباني وفق خصوصياته المُرتبطة بتراث أجداده، وعمَّلت على النهوض بصفة عامَّة؛ باعتماد إدارة يابانيَّة رشيدة وفق الخطوات التاليَّة:

.إدارة الجودة العاليَّة؛

.إدارة التَّعليم بجودة عاليَّة؛

.العمل في فرق؛

.الاهتمام بالفرد الياباني؛

.اعتماد خطط مَربوطة بزمان مُحدَّد؛

.الاستثمار بقوة في التَّعليم، ومن بينها التَّنشئة والتَّربيَّة الاجتماعيَّة والتَّحديث في مَناهج التَّعليم وأنظمة الإدارة. ولقد غدا المعلِّم الياباني يحظى باحترام كلِّ الفئات الاجتماعيَّة؛ لما له من مكانة تعلو الجميع. وأريد الوقوف في هذه النِّقطة، حيث تولي البرامج الحكوميَّة كل الاهتمام بتكوين المعلِّم تكويناً متميزاً، على اعتبار أنَّه من الفئة الأرقى في المُجتمَع من حيث المَكانة الاجتماعيَّة، ومن حيث الرِّاتب الذي يحصل عليه؛ حيث يتعدَّى راتبه راتب الوزير في الحكومة.

من أهمِّ ملامح وخصائص التَّعليم الياباني ما يلي:

1. يستمد النَّظام التربويُّ الياباني أهمِّ مُقوماته من طبيعة مُجتمعه وروح أمته واحتياجات وطنه، ولا يأتي انعكاساً لنماذج تربوية خارجيَّة.

2. يستمدّ النّظام اليابانيّ نهضته الحديثة من جذوره ومُؤسّساته وتقاليده المتأصّلة والقائمة بالفعل ولم يدمّرهما أو يهملها بدعوى قديمها وتقليديتها.

3. يعدّ التّعليم في اليابان خدمة وطنيّة عامّة وواجباً قومياً يتجاوز أيّ جهد فرديّ أو فئويّ خاصّ، وأتّه في مناهجه ومقرّراته وتوجهاته يمثّل عامل التّوحيد الأهمّ لعقل الأمة وضميرها منذ مراحل التّعليم الإلزاميّة الأولى، إذ لا يسمّح فيه بتعدديّة المناهج والفلسفات التّربويّة.

4. لم تأخذ اليابان بالنّزعات الليبراليّة والسيكولوجيّة الغربيّة، بل ظلّت متمسكة بقيم الانضباط الموحد في الفكر والسلوك رغم الضّغط المُعاكس من الاحتلال الأمريكي ورغم النّقد الغربي لها.

5. نقطة القوّة الأساسيّة في النّظام التّربويّ اليابانيّ ليست جامعاته، إنّما معاهده التّقنية المتطوّسة التي تمثل عموده الفقريّ، والممارسة العمليّة التّدريبية هي أهمّ وأبرز واجبات اليابانيّ منذ طفولته عندما يقوم بتنظيف صفه ومدرسته إلى ما بعد تخرجه عندما يبدأ من جديد التّدريب الوظيفيّ في برامج إجباريّة قبل أيّ منصب ثابت، أما الفتاة اليابانيّة فإنّ أهمّ وظيفة لها هي نجاحها في أسرتها؛ فيقدّم لها برامج تربيويّة عمليّة ضمن النّظام التّربويّ الرّسميّ كيف تصبح زوجة ناجحة.

6. استطاعت اليابان أن تجمّع بين شعبيّة التّعليم وأرستقراطيته العلميّة الفكريّة، بمعنى أنّ التّعليم أُتيح للجميع في قاعدة الهرم التّربويّ لتزويد الأمة بالأيدي العاملة المتعلّمة، لكنّه اقتصر في مُستوى القمّة على القلّة المُمتازة عقليّاً والمُتفوقة في مواهبها لتخريج النّخبة القياديّة والقادرة على مُواجهة التّحدّيات.

7. لم تأخذ اليابان ولم تنهر باللغات الأجنبية المتقدمة، وحسّمت معركة اللغة تعليمياً وحياتياً منذ البداية. فمن المعروف أنه لا يمكن لأمة أن تبعد علمياً إلا بلغتها الأمّ، ولا يستمع العالم لأمة تتحدث بلغة غيرها.

8. وفق النظام التربوي الياباني بين مركزيّة التّوجيه ولا مركزيّة التّنفيذ في مُعادلة مُوازنة.

9. تعدّ مهنة التّدريس من المِهَن المُربحة اقتصادياً، فمن بين خمسة يابانيين يتقدّمون لمِهنة التّدريس يفوز واحد منهم فقط بشرف المِهنة وامتيازاتها المَعيشيّة. وقد أدّى ذلك إلى الحفاظ على مستوى نوعي متفوّق للتعليم الياباني، أدى بدوره إلى تنمية نوعيّة العمليّة التربويّة بأسرها.

10. لم تُنسَق اليابان وراء نزعة تحويل الثقافة العامّة للأمة إلى منشط من مناشط الإعلام كما حدث في كثير من بلدان العالم الثالث، بل بقت مهمّة دعم الثقافة العامّة في اليابان من مسؤوليات (وزارة التّربية والعلوم والثّقافة)¹. وتعليقي البسيط على هذه التجربة يتمثّل في أنّ اليابانيين يقرنون كلّ تقدّم علمي لا يخرج عن المَزج بين الأصالة والحداثة، والحداثة لا تعني الانبطاح للغير، بل هو استيعاب لأفكاره مع محالة تكيفها وفق خصوصيات البلد.

◀ ونقرأ عن تجربة رائدة وناجحة كذلك، وهي التّجربة الفيتناميّة؛ فاللغة الفيتناميّة مُقدّسة عند أهلها ولا تحتاج إلى نقاش في توظيفها، بل يفتح ملف مناقشة في كيفية تحسينها، والبحث عن أحسن الطّرائق لتبليغها. ولقد استطاعت دولة الفيتنام خلال عشر سنوات أن تقضي على الأميّة بفضل الخطة التي اعتمدها الحكومة والميزانية المخصّصة للتّعليم والتّدريب الابتدائيّ. كما أنّ الصّندوق المُخصّص للتّعليم الابتدائيّ الذي تبرّع به المجتمع بعامّة والأفراد بخاصّة يعادل الميزانيّة التي خصّصتها الدّولة للتّعليم الابتدائيّ. ولا نغادر التّعليم في

¹. عن موقع Google بتاريخ: 5 جويلية عام 2010.

الفيتنام لنعلم بأنّها انتصرت بالاهتمام بالتربية، وتتخلّص فلسفة التربية والتعليم عند الفيتناميين في:

1. إعلاء قيمة الاستقلال.

2. عدم الخضوع ورفض الاستسلام.

3. عدم تصديق أكذوبة ميزان الغلبة عند الغرب.

لقد كان التعليم في الفيتنام ركيزة أساساً للمقاومة، فالتعليم ليس نظريات فقط، بل مَنهج حياة، وأسلوب مُقاومة وطريقة كفاح. ولذلك عمّلت على استحداث مَناهج التعليم وفق الخطة التالية:

1. إدخال مقرّرات التربية الوطنيّة والعسكريّة.

2. تشجيع البحوث التي تتناول موضوعات الحروب والنضال من أجل الحرية.

3. إدراج موضوعات المواطنة وحقوق الإنسان.

4. التحديث المستمر لطرائق التدريس.

5. توظيف مُختلف الأجهزة المعاصرة والوسائل التقنية في التربية.

6. الإقبال على تعلّم اللّغات الأجنبيّة، وبخاصّة الإنكليزيّة، وليست على حساب اللّغة الوطنيّة.

(هوشي مينه) القائل: لا انتصار لنا على العدو إلا بالعودة إلى ثقافتنا القوميّة ولغتنا الأمّ الفيتناميّة

حافظوا على صفاء لغتكم كما تحافظون على صفاء عيونكم، وتجنّبوا استعمال كلمة أجنبية في مكان بإمكانكم استعمال كلمة فيتناميّة.

◀ التجربة الماليزيّة، وهي المُسمّاة بالتّجربة اللّغز، أو الوصفة الماليزيّة السّحرية. وما يعرف عن تجربة ماليزيا أنّها اهتمّت بالتّربيّة والتّعليم الذي أدّى بها إلى إيجاد فرد بسيط بساطة المُجتمَع الماليزي في أسلوب حياته؛ حتى ارتفع دخل الفرد لأكثر من ستة عشر ضعفاً خلال العشرين سنة الأخيرة. فماليزيا الأمة التي انطلقت في سنوات الثّمانينيات، وكانت تسعى لقيام أمة موحّدة يحكمها الشّعور بالمصير المشترك، بغية بناء مُجتمَع ديمقراطي؛ تسوده الأخلاق والقيّم والاحترام المتبادل، وإلى بناء مُجتمَع علميّ تقدّميّ مُنتج ومُبتكر، مجتمَع يهتمّ بالآخرين وبالشأن العامّ؛ يعمل على المحافظة على البيئة، ويسعى دائماً لتحقيق تنمية شاملة متوازنة بأبعادها التّربويّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة. وهذا كلّ باعتماد العشرة النّقاط المُقدّسة، وتعدّ سرّ نجاح ماليزيا:

1. الاهتمام الكبير بالتّعليم العامّ والجامعيّ والتّقنيّ والمِهنيّ لضمان مُخرجات تليّ متطلبات التّغيير.
2. التّركيز على التّنميّة البشريّة، وزيادة معارف وقدرات ومهارات وأخلاقيات العمل.
3. التّركيز على تهيئة أفراد المُجتمَع لمرحلة التّغيير على تحرير أفراد المُجتمَع من التّخلّف والفقير والامية.
4. إيجاد ثقافة الحوار والتّعايش.
5. فتح المجال للشّراكات والمُستثمّرين الأجنبيّين.
6. التّركيز على الاعتماد على الذات، وعدم التّبعيّة للبنوك الأجنبيّة.

7. السعي الدائم لاكتشاف المواهب وتطويرها، وإيجاد البيئة المناسبة للعمل والإبداع.

8. العمل بالتحفيز والتشجيع والحزم.

9. زرع الولاء والإخلاص في العمل.

10. تحديث الأنظمة والسياسات الإدارية المرنة وتطويرها.

◀ تجربة المجتمع الإسرائيلي الذي أحيا لغته من العدم، ويعتز الإسرائيلي باستعمال لغته في العلوم، بل لا يرى إلا لغته التي هي اللغة الأم لكل البشر، ويجب أن تعطى لها ترسانة من القوانين كي تصبح لغة العالم لشعب الله المختار. كما نجد في إسرائيل جمعية حماية اللغة العبرية تلقى كل التشجيع والحماية القانونية، ولها الدعم المادي الغزير من المهاجرين على وجه الخصوص تشجيعاً للغتهم، كما أنّ فعل المدرسة والجامعة والحكومات المتتالية لا تتسامح في المجال اللغوي بتاتاً، ويربطون وجودهم بوجود لسانهم الذي يعدّ عندهم أفضل الألسنة على الإطلاق، وعلى اليهود في مختلف البلدان العمل به، وعدم احتقاره، والدفاع عنه مادياً وعلمياً وأدبياً. إنّ تجربة إسرائيل خارقة تستحقّ الإعجاب، بل هي معجزة، فكيف تحيا لغة مرّ عليها أكثر من 20 قرناً، فقد ظلت لغة شبه دينية؛ تستخدم في نطاق محدود، ولكن حماسة شبابهم جعلت العالم الكبير (أليعازر بن يهودا) يطلق شعاره "لا حياة لأمة بدون لغة" ودعا إلى إحياء العبرية لدى الأجيال الجديدة. ونالت تلك الدعوة حماساً في نفوس الشباب؛ الذين جعلوها لغة معاملاتهم في كلّ المجالات، فعن طريق ذلك أصبحت اللغة الرسمية، ولغة التعليم والمعاملات. إنّ إحياء اللغة العبرية يعود الفضل في ذلك إلى العالم (أليعازر بن يهودا) منذ سنة 1818م عندما أنشأ أول بيت يهودي تفرض فيه العبرية لغة للتخاطب والحديث في كلّ الشؤون لكلّ أفراد الأسرة. ورغم السخرية التي كان يتلقاها من بعض أصحابه، وحتى من بعض الحاخامات، وظلّ متمسكاً برأيه حتى كوّن أتباعه، وصار أب اللغة العبرية. ولقد عكف على نسج قصص الأطفال بالعبرية، وأنجز مشروع قاموس اللغة العبرية القديمة والجديدة. وأثمرت دعوته على إيقاظ اليهود بإنشاء مدارس حديثة تدرّس كلّ موادها بالعبرية، وتكاثفت

الجهود في إطلاق التسميات اليهودية القديمة على أماكن فلسطينية، وعلى ألقاب عائلاتهم، وهذا كله من أجل تماسك الهوية العربية من خلال اللغة. والعبرة في كل هذا أنّ اللغة العربية أضحت وسيلة التفاهم بين أناس متنوعين الثقافات واللغات المستخدمة، وأنّ الإصرار والعزيمة كان الأساس في إحياء اللغة العربية من العدم، على اعتبار أنّ اللغة هي الوجود.

5. نماذج عربية ناجحة: سأسرد مجموعة نماذج وتجارب ناجحة عرفته البلاد العربية؛ حيث عرفت العربية موقعاً في أعلى هرم الاستعمال، وبدأ التعريب التدريجي بكل علمية، ولكن التجارب لم تستمر فانكسرت النصول، وتراجعت الأقوال، وخابت النوايا، فوصلنا إلى التردّي اللغوي، بل إلى التناهي بهجران العربية على أنّها لغة التآيين والتسايح وليس لها المقام العلمي الذي يجعلنا نؤمن بها تدريس العلوم.

◀ تجربة مصر: ازدهرت تجربة مصر، وظهرت مجلة اليعسوب سنة 1892؛ وهي مجلة طبية كما صدرت مجلة علمية أخرى موسومة (المهندس) بالعربية، وهي مجلة متخصصة وبدأت التجربة المصرية تلفت الأنظار، وأصبحت رائدة في الدول الفقيرة؛ حيث درس اليابانيون هذه التجربة وأفادوا منها في نهضتهم، كما يمكن أن نقول: إنّ سورية أخذت هذه التجربة وعمقتها ونجحت أيما نجاح. وبكلّ أسف هناك شعوب سبقتها مصر في خوض التجربة بزمن كبير، فهم استطاعوا التهوض، ومصر وكلّ الدول العربية لا تزال تعيش التكوّن. وما يؤدي بي التعليق على مسألة الهوية اللغوية في مصر أنّ دعاة التعريب منذ القرن التاسع عشر لم يكونوا عرباً، ولكن كان إيمانهم بقوة هذه اللغة فعملوا على تجسيد التعريب العلمي، بتعريب الطبّ في أبي زعبل "واللافت للنظر والذي يستحقّ الإعجاب أنّه إذا كان (محمد علي) وهو ألباني لا ينتهي لأبّ ولا لأمّ عربيين، ولم تكن العربية لغة طفولته ولا حديثه اليومي، وإن كانت لغته الدينية، كان صاحب التنظير التربويّ كان بعيداً جداً عن الأمّ، وهي العربية في مصر التي يحكمها، كما أنّ صاحب التنظير التربويّ كان بعيداً جداً عن العربية؛ وهو الطبيب الفرنسي (أنطوني برتملي) الذي اشتهر باسم (كلوت بك) 1868. 1793، والذي جاء إلى مصر طبيباً خاصاً ل (محمد علي) سنة 1825م وأسند إليه تأسيس مدرسة

الطبّ في أبي زعبل سنة 1827، فكان رأيه أنّ التّعليم بلغة أجنبيّة لا تحصل منه الفائدة المنشودة، ولا ينتج عنه توطين العلم ولا تعميم فائدته، وأنّ الحلّ العلميّ لديه هو التّعليم بالعربيّة¹. ماذا نستنتج من هذا الحزم؟ نستنتج أنّنا نفتقد في وقتنا الحاضر سياسة لغويّة رشيدة، سياسة لغويّة تعطي لكلّ اللّغات مقامها، كما أنّ ملف اللّغة العربيّة بقي في أيدي السلطة وبين بعض النّخبة المعيّنة، ولم ينزل إلى الطّبقات الشعبيّة، إضافة على غياب الجرأة في طرح هذا الموضوع بالشفافيّة، وقبول الرّأي المضاد والعمل بالمصلحة العامّة. ومن هنا يجب الوعي اللّغويّ بمسألة اللّغة، فإنّ في كلّ التّجارب النّاجحة أسراراً هامّة، ويمكن استخلاص هذه الأسرار في ما يلي:

1. وجود إرادة سياسيّة تحترم الثّوابت والمبادئ الوطنيّة، وتعمل على تحقيقها.

2. الاستثمار في التّمنّيّة البشريّة، وربط ذلك باللّغة الوطنيّة، وبالتّمنّيّة الاقتصاديّة.

3. الاتّكال على الإطارات والنّخب الوطنيّة؛

4. توقّر الإدارة والإرادة النّمودجيّة.

5. معرفة المهارات التّربويّة، والتّأهيل السّريع في ميّدان الاختصاص.

6. امتلاك استراتيجيّة ونظرة مستقبليّة.

7. توقّر الخطّة على الأمد الثّلاث.

8. التدرّج في التّطبيق.

¹ أحمد درويش، إنقاذ اللّغة إنقاذ العربيّة... تطوير اللّغة العربيّة، ط1. القاهرة: 2006، شركة نهضة مصر

للطباعة والنّشر والتّوزيع، ص 106.

9. قبول النّقد والتّراجع عن الخطأ.

10. استمرار التّقويم للتّحسين.

◀ تجربة جهود جمعية العلماء المُسلمين في الجزائر أيام الاستعمار الفرنسي؛ حيث عملت كلّ ما وسعها الجهد في عدم الدّوبان في المجتمع الفرنسي؛ بالاهتمام بالعربيّة وتدريبها وتعميم التّعليم بها، ونشطت في البداية على مُستوى الرّوايا، وتركت لنا تلك الرّوايا ذلك الإرث الذي نعتزّ به الآن وهو عماد التّمسك باللّغة العربيّة. ولدينا عيّنات من دور هذه الجمعيّة التي زرعت العربيّة في كلّ ربوع الوطن، بتعاوض الكشافة الإسلاميّة، فنقلت الهمّ إلى كلّ الفئات المُجتمعيّة، فأصبح للعربيّة حماة دافعوا عنها في الثّورة على المُستعمر الفرنسي وعلى لغته، ويكفي أن نشير بأنّ أكثر من 150 من القادة الكبار في الثّورة الجزائريّة درسوا في كنف هذه الجمعيّة التي زرعت فيهم الوطنيّة باللّغة العربيّة. ولقد استطاعت تلك الجمعيّة أن تعبئ الشّباب الجزائريّ بالوطنيّة، وأسست معهد (ابن باديس) الذي حوى تلك الفئات من الشّباب المُسلم، ولما أقفل المعهد بأمر من فرنسا الذي رأته فيه الخطورة، انتقل المُريدون إلى كلّ من الزيتونة والأزهر لمواصلة التّدريس بالعربيّة لا غير. وبالفعل كانت تلك الفئة المؤمّنة باللّغة العربيّة هي التي أصبحت من الجنود التي أخرجت فرنسا بقوة الحديد والنّار، ومن بقي على قيد الحياة أصبح من المُدافعين عن العربيّة بعد الاستقلال.

◀ ولا نغادر الجزائر قبل أن نشير إلى تجربة فدّة بدأت توضع موضع التّنفيذ إلّا أنّها أجهضت قبل الأوان، وهي تجربة تعميم استعمال اللّغة العربيّة سنة 1991 م، بصدور قانون وطني عن طريق البرلمان يعمل على تعميم استعمال اللّغة العربيّة في مُختلف المجالات، وما يعجبك في هذا القانون أنّه ينصّ على التّعميم التّام لاستعمال العربيّة، ويرتبط التعميم بأجال مُحدّدة ودقيقة، ويعمّل على الاتّصال بالمُواطنين عن طريق التّشاور في وضع الكتابات المُناسبة، إضافة إلى الحدود القانونيّة المُحوّلة في المُقاضاة والغرامات. وللأسف لم تمرّ سنوات معدودات إلّا وتدخل الجزائر في دوامة عنف داخليّة، ويذهب القانون مذاهب قديماً.

ومع ذلك فقد تأسس المجلس الأعلى للغة العربية الذي أضى منارة علمية للعربية بالنشاطات التي يقوم بها، وما يبده في عالم النشر لصالح لغة القرآن.

◀ تجربة الدنان: وهي تجربة (عبد الله مصطفى الدنان) المسماة بتجربة باسل، ووسمها بـ (تعليم العربية بالفطرة والممارسة) وفي هذه التجربة تجربتان؛ وهاتان التجربتان جديرتان بالدراسة واستلها مواطن القوة فيهما؛ فالأولى تخص تحفيظ القرآن الكريم في سن مبكرة؛ بجعل التلميذ يكسب زاداً لغوياً يجعله داخل الحمام اللغوي الذي يأخذ منه الألفاظ الأساسية للغة، ثم يرددها ويستعملها في مواقف تخصه، والثانية تجعل المتعلم وسط محيط عفوي طبيعي يتكلم بسلامة دون وعي قواعد اللغة. وأقول: إن هاتين التجربتين جديرتان بالدراسة والرعاية، وإذا اعتدنا لا شك أنهما سوف تؤديان إلى نتائج ترفع من المستوى اللغوي للمتعلم العربي.

◀ كما لا ننسى أن تجربتين عربيتين أخريين (مشاريع) كانت لهما أبعاد علمية لو وضعنا موضع التطبيق؛ وهما: الرصيد اللغوي الوظيفي والرصيد اللغوي العربي، وللأسف بقي المشروعان ضمن جمع المادة اللغوية، ولم نجد مادتهما في المعاجم اللغوية ولا في الكتاب المدرسي في الوطن العربي. وهناك تجارب أخرى ناجحة في كل من هولندا والمجر والصين والهند... والعوامل المشتركة بين هذه البلاد هي:

1. الإيمان باللغة الوطنية؛ فهي اللغة المشتركة الحاملة للتراث، وهي لغة المستقبل.

2. اللغة الوطنية هي الحضارة والتنمية والازدهار والتقدم.

3. اللغة الوطنية هي الوحدة الوطنية.

وإذا ذكرنا هذه التجارب/ العينات الناجحة، فالفضل في نجاحها يعود إلى تجدد تلك الدول الوطنية وإلى التأطير الذي حصل في المجتمع المدني وراء قضية الهوية الوطنية، وما ينطبق على الهوية ينطبق على حماية البيئة وحماية التراث، وكذلك فإن التجارب العالمية في

الرقي والازدهار الذي لم يأت باللغات الأجنبية؛ لأنّ القضية اللغوية أولوية لتحقيق رهان التنمية المستدامة والوحدة الوطنية... ويجب العلم هنا بأنّ تأكيد في هذه المسألة هو من باب أنّنا يجب أن نحب لغتنا، ولا يعني هذا أنّنا ضدّ اللغات الأخرى، بل إنّ التعدد اللغوي نعمة وآية ما لم يدخل ذلك الضيم على لغتي؛ فلغتي تحمل مشاعري وتعبّر عن خوالي، وهي باب رقي وتقدمي.

◀ التجربة السورية: لا تحتاج هذه التجربة إلى تعليق؛ حيث أبانت عن نتائج باهرة من خلال الطلاب الوافدين للخارج، فهم يتميّزون أمام كلّ الذين درسوا العلوم باللغات الأجنبية، فتجربتها ليست موضع التجريب، بل هي موضع التنفيذ منذ سنة 1919م، وسورية الشاميّة، تدرّس كلّ العلوم باللغة العربيّة، وتعرف نجاحات متطوّرة في العلوم الدقيقة والعلوم التطبيقية، وهي من الدول التي لها الاكتفاء الذاتي زراعياً وبترولياً، ولم تكن من دول البترول، ويكفي أنّها كانت مُصدّرة للعلماء والمعلّمين إلى مختلف أقطار الوطن العربيّ، وسبق لها أن عمّلت على تعريب العلوم في مصر أيام الوحدة، ولكن منيت الوحدة بالخيبة، وتالتت الخيبات على كلّ دولة لم تحترم لغتها. كما يعرف عن سورية أنّها تلاحق الجديد في مجال العلوم عن طريق الترجمة، وسبق لها أن سنّت استراتيجية الترجمة في الوطن العربيّ، باعتماد سياسات ناجحة في هذا المجال من مثل الاتحاد السوفياتي واليابان وحتى دولة العدو "مشروع الترجمة الذي اعتمده الاتحاد السوفياتي سنة 1917م، ومشروع الترجمة الذي سطرته اليابان بعد البدء في الإعمار، ومشروع الترجمة لدى الإسرائيليين، والذي أسهم في تقدّم إسرائيل علمياً، وتنمية العبرية التي كانت ميّنة¹". وترى الخطط التحسينية للتعريب بأنّ السبيل الهام هو اعتماد الترجمة من مختلف اللغات، وهذا بتبني استراتيجية نقل عشرات الآلاف من الكتب العلمية والتقنية إلى العربيّة. وهكذا نعرف أنّ التّهضات اللغوية في البلدان المعاصرة اعتمدت الترجمة وسيلة من بين الوسائل المساعدة لملاحقة الجديد، وهكذا كان عند العرب في العصر العباسي.

¹. علي القاسمي، جريدة القدس العربيّ. لندن: بتاريخ: 12 تشرين الثاني (نوفمبر) العدد 6665.

◀ التجربة السودانية: تجربة حديثة، ولكنها مضمونة النجاح، فهي تعادل تجربة سورية في بعض أركانها، وما يعرف عن هذه التجربة أنها في العشرة الثانية من التطبيق؛ حيث شهد تعريب التعليم العالي النجاح في خمس جامعات بنسبة 100% في العلوم الطبية، دون الحديث عن العلوم الأخرى التي لا تدرّس إلا بالعربية. كما أنّ مبادئ التعريب فيها قام على تدرّج علمي؛ حيث يطبقون التعريب على السنة الأولى، وتخضع التجربة للتقويم والتقييم لاستخلاص مواطن القوة لتقويتها، ومواطن النقص لتفاديها. وهذا المنهج العلمي تعرف السودان قفزة علمية في مجال استعمال العربية في مختلف التخصصات، وينتج بها الكتاب المعرب، علماً أنّ من شروط المدرسين في الجامعات السودانية ما يلي:

1. إتقان دقيق للغة من اللغات الأجنبية.

2. التدريس في الجامعة لا يكون إلا باستعمال الوسائل الحديثة مثل Data-show.

3. إلزام المدرّس بمصاحبة الكيتار، واستعماله في قاعات التدريس.

6. أمم تعدّ ناجحة باللغات الأجنبية: يمكن التركيز هنا على بلد الهند، ولا يغرنكم الهند باعتبارها من القوى العظمى ومن الدول الصنّاعية، وتملك الرؤوس النووية، وهي بلد الفقر والشّتات، وأوضاعها غير مُستقرة، وتمزقها المجاعة، وفيها فوارق وقبائل مُتناحرة، والسبب يعود إلى غياب استعمال اللغة الوطنية الجامعة، وسيادة اللغة الأجنبية التي خلقت الطبقيّة، وما يتبع ذلك من انحرافات وأمراض وقيتال. وإذا ذكرنا الهند في آسيا نشير إلى دولة نيجيريا في أفريقيا التي عجزت عن إيجاد نسيج اجتماعي مُنسجم. وهذا لعدم تبنيها اللغة القومية، ونراها تعاني صراعات قبلية، كما تنتشر فيها الأمراض وبلاوي التّهرّب، ومُختلف الآفات، رغم أنّها من الدول البتروليّة المصدّرة بقوة، ولكن المُستفيدين والمُتنفذين والمحتكرين للثروات هم نخبة وطنية غير مؤمنة باللغة الوطنية، وقد ارتبطت بالخارج بحكم هيمنة اللغات الأجنبية على نفوسهم. وهنا يجب أن نعتبر من أنّ ونقول: لا يُمكن لأية أمة أن تمض إلا بلغتها القومية،

وإنّ اللّغة الأجنبيّة فاشلة في تحقيق التّقدّم والرّفاهيّة. وما ينطبق على الهند ينطبق على الدّول التي تعيش الثنائيّة أو التّعدّد اللّغويّ، فهي لم تحقّق التّميّة ولا التّقدّم.

النتائج بالجملة:

1. لا توجد لغة مُتقدّمة ولغة مُتخلفة، وإنّما يوجد قوم مُتقدّمون اهتموا بلغهم فطوّروها، وقوم مُتخلفون غرقوا في التّخلف، وبقيت لغتهم مُتخلفة، وهذا ما يراه المُختصّون "إنّ الكثير من الباحثين اللّغويّين يرى أنّه لا توجد لغة جامدّة أو قاصرة أو (بدائيّة) وإنّما يوجد قوم (بدائيّون) أو جامدون فاللّغة؛ أيّة لغة -فضلاً عن أن يكون العربيّة- قادرة دائماً على التّطوير والنمو واستنباط المُفردات والتّراكيب التي تلائم الحاجات الجديدة لدى أهلها"¹.

2. كلّ اللّغات تحتاج إلى عناية وتطوير، وتحتاج إلى مزيد من المُؤسّسات التي تعمل على تطويرها.

3. كلّ اللّغات تحتاج إلى سند دولة تعمل على الفرض والتّغريم حالة ما مسّت في جانب من جوانب الاستهانة بها.

الخاتمة: يجب القول بأنّ مسألة اللّغة -أيّة لغة- تتصلّ بالاختيارات الثّقافيّة واللّغويّة التي يجب الفصل فيها بصراحة. وهذا ما تعمل به الأمم الرّاقية، فتفصل في البداية في المسألة اللّغويّة التي لا تصبح مسألة، وقد يكون الخلاف بعد ذلك في المنهجية لا في الاختيارات الشّعبيّة. والعربيّة ليست مسألة في الحقيقة، فقد فصل فيها في ماضينا وفي حاضرنا وفي دساتيرنا، كما فصل فيها من قبل الأجهزة العربيّة؛ وبخاصّة المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم التي يجب أن ترفع العصا في وجه من عصا، إذا أرادت التّهوض باللّغة العربيّة للتّوجّه نحو مُجتمع المعرفة، ومن هنا يتحمّم علينا التّعاون البيّنّي للارتقاء بالتّعليم أولاً؛ والذي يعمل

¹. علي أحمد مدكور، تدريس فنون اللّغة العربيّة. القاهرة: 2006، دار الفكر العربيّ، ص 29.

على ترقية اللغة العربية. ولكن مع كل هذه الأرمادة تشهد العربية انتحاراً لغوياً من قبل أهلها، بل وتُحارب من قبلنا في المَقام الأول، ونعطي الفرصة للطّاعين والمُتشبثين باستعمال اللّغات الأجنبيّة، ونحن غافلون عن الانقراض الذي قد يلحقنا في الزّمن القادم. وإنّ مهمّة التّهوض بالعربيّة تقع علينا، ويتطلّب مِنّا هذا إعداد أجيال مُؤمنة بلغتها، وإعداد معلّمين أكفّياء، وتحضير الكتاب، والمترجمين، والباحثين، ومراكز البحوث والأدوات المنهجية، وتجنيد رجال الإعلام... وأروم من مسؤولينا الوعي بخطورة ما وصلنا إليه من تهاون في المسألة اللّغوية، وأدعوهم إلى تسجيل الموقف التاريخي الواعي؛ باعتماد استراتيجية واعية للفصل في المسألة اللّغوية، والتي لا رجعة في ضرورة التعريب الشّامل؛ لتحصل التّنميّة المُجمعيّة كاملة.

.التّوصيات:

.تعزيز الوعي اللّغوي والانتماء إلى الأمة ولغة الأمة الفصيحة.

.إصدار النّصوص المُلزّمة لحماية اللغة العربيّة.

.القيام بتخطيط لغوي مُتدرّج، ووضع سياسة لغوية وطنيّة وقوميّة؛ بما يولي الصّدارة للغة العربيّة.

.ضرورة اعتماد التّرجمة من اللّغات المُتقدّمة، وملاحقة آخر ما يصدر في تلك اللّغات.

اللغة العربية الماضي المحمود والمستقبل المنشود

المقدمة: ماذا أقول في موضوع (اللغة العربية الماضي المحمود والمستقبل المنشود) الذي كثر الحديث فيه منذ استفحال ظاهرة العولمة، وما تعرفه الهويات الوطنية والأصالة من تراجع والشكوك التي تلحق اللغات الوطنية؛ على أنها في طريق الانقراض، والسيطرة/ الهيمنة الثقافية التي تتنامى بفعل لغات المستعمر القديم والحديث، واندفاع المواطنين لتعليم أبنائهم اللغات الأجنبية توهماً منهم أنها سبيل اللحاق بالركب، والعبي الحضاري الذي غشي بعض النخبة الذين لا يصرون ولا يفتون إلا من اللغات الأجنبية، أليس هذا غزواً ثقافياً بقناع آخر؟ وحيث الغزو الثقافي والفكري هو أن تُزاحم اللغات الأجنبية لغة البلد أو تُجارها بالاهتمام باللّهجات، أو الدّعوة إلى البحث عن لغة مفقودة باسم إحياء المحليات. وإنّ استفحال اللغات الأجنبية – في أوطاننا- هي سيطرة ثقافية جديدة؛ بمعنى إجبار الأمة العربية أن تفكر كما تفكر أمة اللغة الأجنبية، وكلّ هذا قلب الأوضاع لغير اللغات الوطنية، ومنها اللغة العربية عبر بلدانها، وحيث استعمالها في بعض البلاد الإسلامية، ويُؤسف له أنّ مصيرها مجهول إذا لم يقع التّقييم والتّغيير. ومن هنا يجب الإقرار بواقع مرّ وهو اللامبالاة السائدة لدى عرب اليوم والتي لا مثيل لها في تاريخ العرب والعربية، لا مبالاة خلقت أزمة علاقة الأمة العربية بالعربية؛ حيث أصبحنا أمام أزمة سوء تقدير للغة العربية دون معرفة أسبابها، ودون إبداء مقاومة التّغيير، وردّ الأمور إلى نصابها، فأين التّغيير والمقاومة يا عرب اليوم؟!

وإننا لغافلون عن هذه الأمور التي قد تؤدّي إلى تدهور مكونات الثقافة العربية، وبالتالي انحطاط أحوال الأمة العربية، وهي في الحقيقة منحلّة ولكن كيف السبيل للحاق وردم الهوة التي تفصلنا عن الأمم التي سبقتنا، أليس هذا علامة من علامات التّخلف، أليس فينا رجل رشيد يقول: أفيقوا واعملوا على تغيير هذا الواقع الذي لا يجدي شيئاً، بل هو تخلف مقنّع مرحليّ يعمل على فقد الثقة في حضارتنا كاملة "... لكن ما نعرفه أنّ واحدة من علامات تخلف الأمم هي ضعف ثقتها بنفسها إلى حدّ لا تعود تتنبّه فيه لقيمة مقوماتها الحضارية، وأكثر وأسرع علامات عدم الثقة تظهر في اللغة كما يبدو، ومن المؤسف – والمستهجن في آن – أنّ دراسات النحو العربيّ في عصرنا الحالي – على سبيل المثال- لم تكن لتلقى الاهتمام والالتفات

لولا ما وصلت إليه الدراسات الغربية الأوروبية، التي بينت أهمية كنوز العربية¹. وإنه يجب العلم بأن اللغة ليست أداة اتصال، بل هي أداة تواصل تنطوي على قدر كبير من القيم الاجتماعية والتصرفات والأقوال التي نعبر بها عن مشاعرنا؛ حيث نعطي ونأخذ، نرسل ونستقبل، وبذلك يحدث التفاعل المجتمعي، وتلك من أظهر تجليات اللغة، وهذا لا يتحقق

إلا في اللغة الوطنية/ اللغة الأم، ولاحظوا معي هذه الترسمة: ↓↓

اللغة الأم = الفرد + المجتمع = الانسجام الجمعي

اللغة الأجنبية = الفرد + النخبة = الطبقة

اللغة الأم = تحقيق مصالح المجتمع = ترابط اجتماعي

اللغة الأجنبية = تحقيق مصالح الأفراد = ترابط فئوي

اللغة الأم = تحقيق العدالة الاجتماعية = سلوك واقعي

اللغة الأجنبية = تحقيق الفئوية = الحؤول بين الحق وأصحاب الحق.

وأمام ما يتهددنا من مخاطر هل سينهض باحثون بمشروع الرقي باللغة العربية لتجديد الخلف على استيعاب جهود السلف؟ وهل ستنفر نخبة مؤمنة من رواحل الباحثين لينيروا الدروب لقومهم لعلهم يستفيقون؟ وإنه إذا صحّ الفهم صحّ العمل، وإذا صحّ العمل تغير الحال، وعاد الأمر إلى مجراه. وإنّ انشغال بعض الباحثين بهذا الأمر هو انشغال بالذي صلح، فيصلح العالم العربيّ كلّهُ، والخير في أمة الإسلام وناطقِي العربية في كلّ الأكوان، وما على الله بعزيز. ولذا يستدعي الوضع المزري تقويماً استعجالياً؛ ليحصل التحصين والتمنّع من المخاطر القادمة، وهي أشدّ خطورة في جانبها النفسي؛ حيث ستأتي على إحباط كلّ؛ تجعل الفرد لا يثق في لغته، بل يعمل بشكل آلي على نُشْدان لغات أخرى بُغية السّير في منوال المعاصرة؛ كي لا يُلقب بالمتخلف. ومن هنا فأرى ضرورة التصديّ علمياً لهذه المخاطر بما يلي:

أولاً: ضرورة التّقويم: يبدأ التّقويم الاستعجاليّ للمخاطر الهويّاتية والانسجاميّة المجتمعيّة بأضعف الإيمان؛ برفع الشكوى والأهات التي جاشت بها أعماق ألمنا وحرزنا؛ مصاحبين ببلوى وأسى، وهذا لتسامحنا في الهويّة اللّغويّة التي وطّنا بها أنفسنا مُكرهين،

¹رئيس التحرير، مقدّمة مجلة عالم المعرفة. الكويت: 2006، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،

وسكتنا عن الظلم مُرغمين؛ فكأْتنا مغلوبون على أمورنا؛ لأنَّ بعضنا سَعِدَ ويسعد بهذا البلاء، فترانا بين مَدِّ وجزْرِ، مُقبلين ومُدبرين، قابلين ورافضين، وأصبحنا في موقع المغلوبين لا الغالبين، فماذا يقول الإنسان المغلوب والذي يحسَّ اغتراباً لغويّاً في وطنه فما كان عليه إلاّ أن يجيشَ بخاطره ويرفعَ الشكوى ويصدرَ الألم، ويطلبَ الهداية للذين زاعوا، ولن يبزغ العلم بما أرادوا، ولا أملك إلاّ الدعاء وأومن بأنَّه السلاح الفتاك الذي يُستجاب له وقت الشدّة، وقد أبان الرسول أهميته في حديثه "ما على الأرض مسلم يدعو الله بدعوة إلاّ آتاه الله إياها، أو صرف عنه من سوء مثلها ما لم يدعه بإثم أو قطيعة رحم. فقال رجل من القوم إذا نُكثِرُ، قال الله أكثُرُوا. رواه الترمذي. أَدعو وأشكو، ولكن هيهات فلمن تُرفع الشكوى؟ فأه من زمن انقلب فيه القلمون (رأس البرنوس) إلى الأُرجل وتَداعَى علينا بعضُ الإخوان والأصدقاء؛ فرحين بما آتاهم التغيير، من النبش في الأصاله، وقالوا: الحمد لله، فلقد تحرّرتنا لغويّاً من سلطة العربيّة. فأَيّ كلام يُقال! وأيّ أرض تسعهم؟ أتتحرّرون من سلطة العربيّة؛ وهي لغة القرآن الكريم؛ اللّغة الفُضلى التي اختارها الله لكلامه! أليس مثل هذا الكلام/ التحرّر هو الذي يؤصّل لشريعة الغاب والإرهاب! وأفضعُ الإرهاب سلبُ الحقوق اللّغويّة، أو القول بما لا يُقال في القضايا المشتركة التي لا يفصل فيها إلاّ الشعب. ألم نقرأ من يقول: راقب أفكارك لأنّها سوف تُصبح أفعالاً، وراقب أفعالك لأنّها سوف تُصبح عادات، وراقب عاداتك لأنّها سوف تُصبح طباعاً وراقب طباعك لأنّها سوف تُصبح مصيرك. ألهذا الحدّ نتعامى عن الحقيقة ونقلب الموازين دون وازع وضمير، فكيف الحال إذا انتهى السلطان والمأل إلى صاحب هذا القول الذي قيل، وهو فيه غير مصيب، ونقول له: وهل قامت دولة في العالم دون لغة البلد، فإن قامت، فهل حصلت لها قائمة بما قامت، وهل هي في قائمة الدّول التي هي في قائمة القماقم، فأعدّ حسابك أيّها القائل، فلا يمكن قيام دولة عربيّة دون لغة عربيّة يا بشر!

أرفع صوتي تعبيراً عن بلوأي لما ألمّ بي من أخوأي، وكلّ ساكت عن الحقّ شريك بلوأي، وشيطان دنياي وأخراي، فهذه شكواي أبتّها تعبيراً عمّا يعلق في النفس من أدران، وقاسمها التّعبير عمّا في نفوسنا من أحزان؛ لِمَا وصلنا إليه من التيهان، ربّاه لقد مسّنا الضرّ فهل من حنان؟ أفيقوا يا عرب تيطوان ووهران ولبنان، وكلّ من يسكن في عجمان إلى أمّ درمان، وحتى عمّان، ومن جاورهم في أرض كنعان، وإلى سلطنة عُمان، مروراً ببلاد العُربان دون أن ننسى اليمن وبلاد القيروان، ومحجّ الطّلاب في أسوان، وإلى كافة المسلمين في بلاد أذربيجان

وباكستان وبلاد التُّركمان، فنحن سواء في التَّهْمان، وعلى امتداد المكان في كلِّ الأزمان، فأنا رافع نداي هل من يخلصنا من الأدران.

أرفع شكواي الجامعة وإني لأسمع أمواجها ترتفع وفق مؤشِّر البلوى رافضة التَّسامح في الأصالة، وترى أن رافض الأصالة ناشر الرعب والخوف لا محالة، والكلمة المرعبة موت كما الفعل المرعب موت، وأشتكي وجموع النَّاس يشتكون، وهذه هي حال الإنسان مع لغته فليس متسامحاً في مَسْخِها، ولا يملك التَّغيير أحياناً إلا بالكلمة والشكوى، وكذلك ابتدأتُ بالشكوى، اقتداءً بالأنبياء الذين اشتكوا والأئمةُ يشتكون، والعلماءُ يشتكون والأوصياءُ يشكون، وجموعُ النَّاس يشتكون، فالزَّاعي والرَّعية من حيث الشكوى سيَّان، ومن حيث المؤدَّى شتَّان، ولكن الحساب غير سيَّان؛ فالنَّبِي يعقوب عليه السلام يشكو لافتقاد ولده يوسف ويخاطب أولاده: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ يوسف: 86. فأنا من هذا الصَّنْف الذي يشتكى، ولكنّه يعمل ويطمح في التَّغيير، ولا أريد الاحتقار والاعتراب ولا الاحتراب، في موضوع اللُّغة العربيَّة/ اللُّغة الوطنيَّة/ اللُّغة الأمّ؛ هذا الموضوع الذي أطبقت عليه الأرداف ووضعت في غير أماكنه؛ حيث الكلام مزدوج بين الخطاب والممارسة، فلم تُكبح فيه جماح الفضول بين استعمال اللُّغة واحترام الحقوق اللُّغويَّة للغة الأمّ، وبين إرضاء الفضول الذَّهنيِّ علمياً وفتحاً، وترقية اللُّغة الوطنيَّة واجب مقدَّس، ودون العبث بالقيِّم؛ فالأخلاق قيم، فلا ينبغي أن تحول بين استعمال اللُّغات، وبين الحقِّ المعلى للعربيَّة أية حوائل، كما لا يجوز أن يؤدِّي ذلك إلى مجازفات ومناولات تعود بنا إلى بدايات الانطلاق.

ثانياً: حفظ الحقوق اللُّغويَّة: ويمكن أن أذكر في هذه النُّقطة بالحقوق اللُّغويَّة للطفّل؛ لأنَّ الهُويَّة اللُّغويَّة تتشكّل في مراحلها الأولى لدى الطّفّل؛ حيث تبني بالفعل والقوَّة، وهنا نجد ضرورة تدخّل الأسرة في نمو لغته، وينصح الباحثون أنّ تربيَّة الأطفال في المراحل الستّ الأولى يُفضّل أن تكون من الأمّ البيولوجيَّة، ومن تلاغي لغة الأب، حيث يُكسبان طفلهما لغتهما أفضل وأقوى من لغة المربيَّة، وخاصَّة إذا كانت المربيَّة من لسان أجنبيّ، واللُّغة إذا ما اضمحلت من السنَّة الصِّغار فإنّها لن تقوم لها قائمة في المستقبل، بل اقرأ عليها السَّلام. ويقول (ستيفن بنكر) "إنَّ اللُّغات تنتشر عن طريق الأطفال الذين يتعلّمونها، وحين يرى اللُّسانيُّون أنّ لغة ما لا يتكلّمها إلاّ البالغون، فإنّهم يعلمون أنّ هذه اللُّغة في سبيلها إلى

الانقراض¹. إنَّ اللُّغة حبل يشدُّ الأفراد في ما بينهم، وثقافة كلِّ أمة كامنة في لغتها وفي إبداعاتها ومعاجمها "ومن خلال اللُّغة لأيِّ مجتمع يمكن تحليل رؤية هؤلاء النَّاس للواقع الذي يعيشونه وانطباعاتهم وتلقيمهم للأحداث التي يمرُّون بها"². ومع هذا فإنَّ مراقبة مؤثِّرات لغة الطِّفل من قبل الوالديين جدَّ هامة، وهذه المؤثِّرات تعمل على تقديس لغته، كما يمكن أن تعمل على احتقارها، وهذا حسب تلك المؤثِّرات، ولذا فمراقبة التَّلغاز والحاسوب، واستعمال اللغات الأجنبيَّة، ولغة العمالة الأجنبيَّة ولغة المربيَّات الأجنبيَّات، ولغة رياض الأطفال... كلِّها لا تعمل على تجسيد الصَّواب، بل تعمل على تعلُّق الخطأ، وذلك باب من أبواب عولمة لغة الطِّفل في وقتنا المعاصر، وهذا إن لم يقع التَّوجيه والمراقبة، فهل حصَّنا رجل المستقبل من هذه المؤثِّرات "ومن منطلق هذه الحقيقة يشكُّل الأطفال في عصر العولمة المنطقة الأكثر حساسية وخطورة في ما ينطلق بالتأثيرات الثقافيَّة؛ لأنَّ الأطفال في هذه المرحلة أكثر الشَّرائح الاجتماعيَّة تعرُّضاً لوسائل الثَّقافة والميديا الحديثة التي تفرضها العولمة الرَّاحفة. فعقول الأطفال وأنظمة إدراكهم تشكُّل المنطقة الاستراتيجيَّة التي تقع تحت مطارق ثقافة العولمة السَّاعية إلى تذويب الثَّقافة العربيَّة وهدم مكوِّناتها. وهذه العولمة الثَّقافيَّة تستهدف عقول الأطفال ومداركهم وثقافتهم، وتعمل على تذويب القيم وتدمير الأسس الإنسانيَّة للوجود الثَّقافيِّ للطِّفل العربيِّ. ومن هنا يتعيَّن على العرب في مواجهتهم الحضاريَّة والثَّقافيَّة أن ينطلقوا في صراعهم الحضاريِّ من المنطقة الأكثر أهمية واستراتيجيَّة وخطورة، وهي ثقافة الأطفال كمنطلق لحماية الهويَّة والحضارة والثَّقافة"³. وهذا الفعل يشترك فيه الوالد والمعلِّم وما على مؤسَّسات الدَّول فعله؟ على مؤسَّسات الدَّولة بناء الطِّفل عقلياً بإعداد استراتيجيَّة خاصَّة بزمان العولمة؛ حيث تعمل على تربيته على حبِّه للغة العربيَّة وتعزيز الإحساس بها، وتأصيل التَّربيَّة على حقوق الإنسان وقيم الديمقراطيَّة والحوار وبثِّ روح التَّقدي وقبول الرأْي المخالف، والمبادلة في العطاء والإنتاج، والإيمان بقيم التَّغيير وبناء العقل المنفتح، وهذا كلُّه يستدعي من المؤسَّسات وضع خطة شاملة على المدى البعيد تعمل على

1. الغريزة اللُّغويَّة، تر: حمزة المزيبي. الرِّياض: 2000، ص 32.

2. بسام بركة "اللُّغة العربيَّة: القيمة والهويَّة"، مجلة العربيِّ. الكويت: 2002، العدد 528، ص 82.

3. علي أسعد وطفة "ثقافة الطِّفل العربيِّ في زمن التَّحدِّيَّات" مجلة عالم الفكر. الكويت: 2006، المجلس

الوطنيِّ للثقافة والفنون والآداب، المجلد 34، العدد 3، ص 189.

تربّية شموليّة بتأصيل ثقافته الحقيقيّة التي تعتمد على صقل شخصيته وتمكينها من منهجية البحث العلميّ تحت قيم الاحترام المتبادل القائم على الاختلاف.

وهكذا باعتبار الطّفل إنساناً يحتاج إلى رعاية من جميع جوانبها، فمن حقوقه أن يدرّس لغته، ويتشبع بها في سنواته الأولى بشكل طبيعي؛ وهي من مستلزمات الأفراد/ الأسر/ الدّول في تعليم الطّفل لغته لدرجة الكفاية قبل تعليمه اللّغات الأجنبيّة، ومن حقوقه كذلك أن يكرّم بالبنية القاعدية للغته محادثة وكتابة وعداً، وهذا ما تسعى البلدان المتقدّمة تحقيقه في منظوماتها التربوية، دون المرور على تلك المدوّنات التي تحصّنه من الاغتراب اللّغويّ الذي يجب أن توقّرها الدّولة، وهي كثيرة جداً. وإذا ذكرتُ هذا يعني أنّ الدّولة الوطنيّة ملزمة بتعليم اللّغة الوطنيّة/ اللّغة الأمّ، وتكون عينها ساهرة على ما يدرّس في المدارس الخاصّة؛ تلك المدارس التي لا تحفل بتدريس اللّغة الأمّ، وبعض المدارس تضرب عرض الحائط بمدوّنة دفتر المهام؛ ومن حقّ الطّفل أن يتحدّث بلغة يراها أو يريدّها أهله، وهذا ما لم يكن في الحسبان بأنّ من حقوق الطّفل علينا أن نعلّمه أولاً لغته (اللّغة الأمّ) في المقام الأوّل، ومن ثمّ نطلق له حرية الاختيار في اللّغات الأجنبيّة، وهذا هو الصّواب، دون تجاهل اللّغة الأمّ التي هي فوق كلّ اعتبار. كما أرى في هذا النّقطة ضرورة تجسيد الآتي:

1. إعداد الطّفل بلغته وفي لغته؛

2. إعداده سيكولوجياً وعقلياً وأخلاقياً؛

3. إعداده لمواجهة العولمة المتوحّشة؛

4. إعداده لمواجهة التّفنّيات وكيفية الإفادة منها؛

5. تحصينه من الاستلاب الثقافيّ ومن غزو الصّور؛

6. توجيهه وجهة نفعيّة في استعمال الحاسوب.

وعوداً على بدء، فأقول: إذ ابتدأتُ كلماتي بهذه الصّرخة الشّاكية، وبالألم ذي الزّفرات النّاهيات؛ فبغرض التّقويم والتّصحيح وردّ الأمور إلى الصّواب، والسّير قدماً في تحقيق التّجانس الاجتماعيّ الذي لا يحصل إلاّ باللّغة الرّسميّة، وما من أمة طلع فيها الفساد إلاّ وراءها تعدّد الألسنة والأعياد، ولا يحصل الأمن في ظلّ الاعتداء على اللّسان الوطنيّ فهو من الحقوق التي حفظها الشّرع وحقوق الإنسان المعاصرة، وكلّ اعتداء على الحقّ اللّغويّ هو اعتداء على البشر والنّاطقة، كما أنّ كلّ اعتداء تقابله الفوضى، ولا يأتي الأمان تحت وطأة

القهر وسلب الحقوق، وبخاصّة الحقّ اللّساني الذي يعطي الشخصَ القوّة والمواطنة، فلا تقدّم ولا ازدهار إذا لم تُحترم إرادة الجمهور، وهي إرادة الجماعة، والجماعة لا تتفق على ضلال -كما يقال- فالأمن الجسدي يحصل بالأمن الفكري، فهناك متلازمات كان عليها أن تحصل في سُنن الطبيعة، فلا تغيير لسنة الله، فلم لا نريح الوقت ونسير ونستريح، وكما يقول الباحث نضير الخزرجي: "هناك ملازمة حقيقيّة فعلية بين الأمن والرّفاه، فلا رفاه اقتصاديّ بوجود الفوضى، ولا رفاه اجتماعيّ بغياب الأمن، ولا نشأة طبيعية مع حضور أدوات الرّعب فالحياة لا تسمى حياةً إن لم يصاحبها الأمن؛ كالظلم من الإنسان، فهي اسم على مسعى فإن غاب الأمن أصبحت الحياة جحيماً لا يُطاق، وإن عاث الفاسد في بلد قال الفقر أنا عضيدك، وقال الكفر خذني معك، وقال القهر أنا حليفك، وقال الظلم أنا خليلك، وقالت الفوضى أنا شعارك، وقال الخراب أنا دثارك، وقالت الحياة أنا طليقتك بالثلاث". وهكذا نرى بأنّ الأمن في الحياة كالروح في الإنسان، وإن عاش المرء تحت وطأة القهر والإرهاب عاش ميّت الروح، إلّا أن ينتشل نفسه من مقبرة الحياة؛ بالوقوف أمام جحافل الرّعب بعزم ثابت، ويقول لهم: أنا الأصالة، أنا فعل الأجداد، أنا الهويّة، لا تحاولوا تهجيرني من بلدي، بل اعملوا على تجسيد أمانة الشهداء والبند الثالث من الدّستور.

وإذا وقع التّركيز في هذه النّقطة على مسألة الأمن في الحياة بصفة عامّة، فالأمن يحصل عن طريق حفظ الحقوق، وهذا ما تتغنى به الأمم نظراً لما يحصل بلغاتها من آداب على مستوى عالٍ من الرّفعة والرّقي، كاللّغة الفارسيّة والإنكليزيّة والفرنسيّة، ولكن اللّغة العربيّة لم يحصل لها هذه الرّفعة في الوقت المعاصر، رغم أنّها انمازت عن بقية لغات الأرض؛ بأنها لغة ثقافة وسلوك؛ فضلاً عمّا تقدّمه من أدب عربيّ متميز، فالذي يدرس اللّغة الإنكليزيّة من غير التّاطقين بها إنّما يطّلع على أدها وقواعدها؛ فيتمكّن من التحدّث بها أو تؤهّله لترجمة النّصوص من وإلى اللّغة الأمّ، لكن الذي يدرس اللّغة العربيّة يطّلع على معلومات أوسع تفوق دائرة اللّغة المجرّدة، فكلّ قاعدة لغويّة لها استشاداتها، أي إنّ الدّارس للغة العربيّة إنّما في واقع الحال يتنزّه في بساتين الثّقافة والأخلاق والسلوكيات والسّجيا الطّيبة على غرار قول نضير الخزرجي، والذي يواصل الحديث في قضايا الاحتكاك والممارسة اللّغويّة التي تعطي لنا الصّورة الحقيقيّة للواقع الاستعماليّ للغة العربيّة التي لها الخصوصيات فيقول: "ولاشك أنّ التّأثير سيكون أكبر لو أنّ الدّارس للغة العربيّة مارس ما تعلّمه في الوسط العربيّ، حينئذ

سيكون على احتكاك مباشر بالعربية أدباً وأدباً، تعلماً وممارسة، ولذلك تحرص الدوائر الديبلوماسية الغربية على سبيل المثال إيفاد موظفيها إلى بعض الدول العربية والسكن فيها، ليس لتعلم اللغة العربية تجرداً، بل الاطلاع على سلوكيات المجتمع وثقافته ومثله، وليس بخافٍ على أحد أنّ بعض الدول الغربية مثل أمريكا وبريطانيا استوظفت مهاجرين عرب في دورات لتعلم هذه البلدان هُيئت عندها مجتمعات عربية مصغرة (كانتونات) أدخلت فيها كادرها ليتعلم اللغة العربية لموظفيها وديبلوماسيها، ولا سيّما بعد حوادث تفجيرات 11 سبتمبر 2001م وحرب الخليج عام 2003م، واشترط المسؤولون على المهاجرين أو المتجنسين التحدث باللغة المحلية وليست العربية الفصحى، والتصرّف مع أمثالهم من المدينة الواحدة أو البلد الواحد بسلوكيات تلك المدينة لا بسلوكيات بلد المهجر؛ لأنّ الغاية من الدورات التعليمية هي الاطلاع على ثقافة وسلوكيات المجتمعات التي ورد منها المهاجر العربي، وبتعبير آخر إنّ العربية لغةً وأدباً وثقافةً وسلوكاً بدلا من أن تُرسلهم للتعلم في دولة عربية، لإدراكهم أنّ اللغة العربية ليست لغة تحدث فحسب. ولهذا فلا يستغرب المرء عندما يُشاهد سفير هذه الدولة الغربية أو تلك يتحدث بلغة ولهجة أهل البلد، أو أنّ المتحدث باسم هذه الدولة الغربية أو تلك يجيد التّطرق بسلاسة دون تكلؤ". وهكذا نرى كيف تهتم الأمم الأجنبية باللغة العربية، وكيف تنزلها المنزلة التي تفهم بها سلوك المجتمعات العربية، وتنظر إلى القيمة العلمية والحمولة الثقافية التي تكتنزها، ونحن عنها غائبون منكرون، فهل يتعظ ممثلونا في الدول الأجنبية أو في الهيئات الأممية أنّ حديثهم باللغات الأجنبية معرفة ومذلة، فهل نتعظ من فعل الأعداء؟ وهل يمكن أن تحصل لنا الصّحوة اللغوية التي نصحح فيها أوضاعنا؟

وإنّ خوفي على وضعنا اللغويّ دفعني لتوظيف مصطلحات الخوف لجعل أولي الأمر يتنبهون لخطورة عدم التّجانس اللغويّ الوطنيّ القادم، فإن لم تتحكّمه الضوابط والقوانين، فهو قنبلة موقوتة ضاغطة؛ سوف تفجر الصّمت المخيم على الحياة اللغوية والثقافية والفكرية، فما أقساک أيها الخوف، فهل من رجاء، وما أصعبك أيها الفزع، فهل من أمان، وما أمرُك أيها الخشيّة، فهل من طمأنينة، وما أظلمك أيها الوجل الذي لا تختلف عن الهؤل، وليتك تبقى بعيداً عنّا أيها الفزع، وأستعيذك أيها الرّوع فقد سبقك الرّعب، فكفى الدّعر والرّهبة، فنحن ننشد الاطمئنان استقراراً واستمراراً.

وإننا لنعلم علم اليقين بأنّ الدّولة الإسلاميّة في عصورها الأولى سادت واستأسدت؛ لأنّها عمّمت الأمن اللّغويّ بسلطة العلم الذي وُهب للعربيّة، حيث وقّعت الحكمة على لسان العرب بالأصالة اكتساباً، وبالاستعراب تعلّماً وقناعة، فكانت العصبية العربيّة مفتاح الحضارة؛ كما كان الأمن اللّغويّ حضارة وبناءً وتعميراً، وكان الأمان أساس الملك، عدلت فأمنّت فنمت... ومن الأمان أمانة وأمن، ومعناه الاطمئنان، ومبالغته أمان: رجلٌ صوّام... حتى قالوا: آمن من حمام مكة. وقال عزّ من قائل: ﴿وَضْرِبْ لَنَا مِثْلًا قَرِيهًا كَانَتْ أَمْنَةً مَطْمَئِنَةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ﴾ النحل 112. ﴿ثم أنزل عليكم من بعد الغمّ أمانةً نعاساً﴾ آل عمران 154، فاللغة أمانة؛ فإذا ضيّعت الأمانة فانتظر الساعة.

وإنّ الماضي المحمود والمستقبل المنشود هو الأمن اللّغويّ الذي يعني قوّة القانون التي في يد السلطة لفرض ما جاء في الدّستور؛ من الحماية اللّغويّة التي تعدّ بالنسبة للمواطن حماية هويّاتية، فيشعر بالأمان عندما يسمع لغته يتلاغى بها في كلّ موقع، بل عندما يسمعها على أفواه مسؤوليه، وهناك يحسّ بالقيمة المضافة التي تعطيها اللّغة الوطنيّة للفرد والانسجام الجمعيّ للسّاكنة. وهل يتحقّق الانسجام الجمعيّ إذا وقع التّسامح اللّغويّ لدرجة التّسيّب، فأين موقعنا من هذه المحدّدات للدّول المتجانسة وغير المتجانسة في ترسيمة (كارول إيستمان)¹:

دول متجانسة لغويّاً (متقدّمة)	دول غير متجانسة لغويّاً (متخلّفة)
مناطق صغيرة	مناطق واسعة
كثافة سكانية عالية	مجتمعات زراعيّة
مجتمعات صناعيّة	درجة قليلة من التّمدن والتّحضّر
متحضّرة وتمدّنة جداً	غير متطوّرة اقتصادياً
متطوّرة اقتصادياً	معدّل الدّخل الفرديّ والقوميّ قليل
كثرة عدد منسوبي الدّراسات العليا	قلّة عدد منسوبي الدّراسات العليا
التّجانس الدينيّ	عدم التّجانس الدينيّ
مستقلة سياسياً	مستقلة سياسياً حديثاً

¹ ع/فواز محمد الرّاشد العبد الحق "مريّيات التّخطيط اللّغويّ عرض ونقد" مجلة مجمع اللّغة

العربيّة. الأردن: 1996، العدد 51، ص 125.

لم تكتمل نمواً وتطوراً	نمت وتطوّرت واستقرّت
نظام تسلّطيّ	الاستقلال الدّستوريّ
القيادة الفرديّة	القيادة الجماعيّة

وإذا وقع الاستدلال بمقولة إيستمان، نجد أنفسنا في الخانة الثانية؛ يعني أنّ مستقبلنا مجهول ومصيرنا سوف تحمله الرياح إذا لم يقع الاستدراك، فهل يمكن أن يقع الاستدراك؟ افتراضياً يمكن أن يقع الاستدراك بالتّخطيط اللّغويّ؛ يعني دراسة علاقة اللّغة بالمجتمع، ومدى تأثر كلّ منهما بالآخر، وتعامل الفرد مع اللّغة التي هي إرث الجميع، وكان في منظورنا أن يحصل التّعاون بالعمل على إنجاح مخطّطات التّخطيط اللّغويّ بتطبيقات اللّسانيات، وهذا يحصل عن طريق: الإصحاح اللّغويّ/ التّقييس اللّغويّ/ تحديث المفردات/ وضع المصطلحات/ دخول عالم الحاسوب. ولنا تجارب دول انطلقت من الصّفر، وعلى مدى ثلاث عَشْرينات أصبحت متقدّمة، وهذا بتخطيط مضبوط فقط، من مثل:

- مسح احتياجات الوطن الاستعجاليّة؛
- استقدام الكفاءات الأجنبيّة للإفادة منهم؛
- الاعتماد على اللّغة الوطنيّة؛
- تأسيس الجمعيات العلميّة؛
- إجراء التّجارب الدّائمة وتحسينها المتواصل؛
- الاعتماد على الكفاءات الوطنيّة في التّطبيق؛
- قبول التّقد والتّفعيل داخله بغية التّطوير...

ولا يعني هذا تبنيّ تجربة أو دعاة دولة ناجحة 100 %، لأنّ لكلّ بلد خصوصياته، فمراعاة البيئة التي يجري فيها التّخطيط أمر ضروري، كما أنّ مراعاة الفكر العلميّ التّغييري الذي طرحه النّخبة العلميّة والسّياسيّة أمر أشدّ أهمية، وهذا لا يمكن أن ينجح عن طريق الاستيراد أو الاستنساخ، بل عن طريق الإبداع، والإبداع ألاّ تكون صورة طبق للآخر، ولا يكون بلغة الآخر، كما أنّ الإبداع لا يندسك تراثك ولا لغتك. ومن هنا فإننا نرى هذه الدّول التي حصلت فيها الطفرة التكنولوجية كان ذلك بفعل الدّات الوطنيّة التي أبدعت ضمن لغاتها، فانفتحت على الخارج انفتاحاً انتقائياً ولم يُنسها ذلك المحافظة على تراثها ولا على لغتها، بل

زادت تمسكاً بمقومات الأجداد، وذلك ما أعطاها إلهام الإبداع. وهل يمكن أن يحصل عندنا في العالم العربي؟

من الصّعوبة بمكان أن يحصل هذا عندنا، حيث أبانت التجارب على أنّ دُولاً عربيّاً لم تعرف الاستعمار، وأنّ دُولاً عربيّةً أخرى أضحي عُمر استقلالها يقرب للقرن، ولكن الأمور تتراجع باستمرار، ولم تحافظ تلك الدّول حتى على مكتسبات القرن التّاسع عشر/XIX، بينما عُمر الدّول النّاميّة غير العربيّة لا يتجاوز الخمسين سنة، فحققت النّجاح، والدّول العربيّة لم تعرف النّهضة، فالخلل يكمن في الجانب التّفسيّ، فنحن لا نريد التّغيير. بالفعل يمكن أن نقول إنّنا لا نريد التّغيير؛ حيث إنّ البحث العلميّ في أوطاننا لم يولّ حقّه، كما أنّ ما هو معمول به لم يقدّم نتائج يمكن التعويل عليها، أو لم يقدّم نتائج يرتاح لها الفكر العربيّ، فالاستنساخ حالياً أجدى من الإبداع، كما أنّ الفكر الخرافي لا يزال يعيش في أمخاينا، ونرمي لغتنا بعدم العلميّة. إذاً لا مجال للعمل فيها وبها، فلا يأتي التّغيير إلّا بلغتنا. وهذا ما أصبح في أذهاننا، فعدمنا العزيمة والتّغيير. ولكن لا نعدم التّغيير إذا توقّرت شروطه وهذه الشّروط تحقّقها القيادة السّياسيّة، إذا وقع اهتمامها بالبحث العلميّ وأعطت سلطة العلم أهميّة أكثر ممّا تعطيه للسّياسة، وذلك ما يعطي للأمة الأمان، ويضمن ازدهارها، فالبحث العلميّ أمان، وقوّة الأمة تحصل بتطبيقات العلوم "السبيل الوحيد للحفاظ على قوّة الأمة وضمان رفاه شعبنا باستمرار يكون بفضل نتائج العلم... إنّ الأمم لا تزدهر إلّا بتطبيق العلم... إذا أردنا أن نقيم بلدنا على أساس أمين ونضمن ازدهاره في المستقبل ونجعله في مستوى الأمم المتقدّمة فإنّ أفضل ما نفعله هو زيادة معرفتنا وعدم إضاعة أيّ وقت في تنمية البحث العلميّ"¹. ونرى الأمم التي ارتقت كان بالبحث العلميّ؛ وكان بفضل القيادة السّياسيّة التي جسّدت سلطة الأمن اللّغويّ الذي لا مفرّ منه، يعني لا مفرّ من تعميم لغة البلد، ويعني كلّ هذا أنّ كلّ إبداع يكون ضمن دائرة لغة البلد.

إذاً لا يمكن أن يحصل الإبداع عندنا بغير لغتنا، ولا تحصل التّنميّة البشريّة بلغة الأخر، فهنا نشير إلى القرار السّياسيّ في مجال تعميم اللّغة العربيّة بتمكينها في مختلف المواقع، وما ضاعت الأمة إلّا بسبب ضياع كيانها اللّغويّ. لذا كان الأجدر الخروج بقرار إلزاميّ عربيّ

¹. كلمة قالها رئيس وزراء اليابان سنة 1886. ع/عبد المجيد نصير "التّعريب ضرورة تنمويّة" مجلة الموسم

الثّقافيّ. الأردن: 1991، منشورات مجمع اللّغة العربيّة الأردني، الموسم الثّقافيّ التّاسع، ص 17.

من مصدر جامعة الدول العربيّ في المسألة اللّغويّة لحلّ كلّ الإشكالات، والتي بدورها تُخرج أولادنا من عُق المسألة اللّغويّة بأمان، فمثله يعدل الأمن المائي والغذائيّ.

وإذا وقع التأكيد على البحث العلميّ بمعنى التّركيز على المستقبل المنشود، فماذا أعدنا لهذا المستقبل المنشود؟ يجب العلم بأنّ اللّغة ليست محايدة، فهي مرآة للتّركيبة العقلية لمجتمع ما، فتؤثّر تأثيراً حاسماً في تشكيل عقل المجتمعات التي تستخدمها، كما تطبع فكر ناطقها بطابعها وصفاتها وإيقاعاتها. وإنّ اللّغة محرّض التّفكير ومحرّك الاجتهاد والتّجديد، ووسيلة التّفاهم والإقناع، ومفتاح الإقلاع الحضاريّ، ولهذا ما كان يجدر بنا أن نتيه أو ندوب في الشكوى والشكاية والتّشاكى، فالعربيّة الآن بحاجة إلى من يخدمها لا من يندب عليها، بحاجة إلى استعمالها وتخليصها من المحنّطين والرافضين كلّ تغيير، فمن مصلحتنا أن يحصل تطویرها، وهذا من مصلحة الدّين الإسلاميّ كذلك، فلا يجب أن يلعب المتحرّجون على وتر الدّين، ويعلقون كلّ اجتهاد في العربيّة مساس بالدّين، فالعربيّة بحاجة إلى تطوير في بناها القاعدية، وفي بعض أصولها. نعم نتمسّك بجذورنا التاريخيّة التي تصلنا بامتدادنا الجغرافيّ الطّبيعيّ، ولكن من حقّنا أن نقول: نريد العيش وسط الحضارة بمرجعيّة حديثة؛ فأبأؤنا عبّدا الطّريق، وعلينا استكمالها وتحسينه، لا البقاء على ما كان دون تجديده مراراً، فالعربيّة ليست ملكاً لرجال الدّين... ولكنّها ملك للذين يتكلّمونها من الأمم والأجيال، وهذا ما تراه مدرسة القياس من أنّ اللّغة العربيّة مقدّسة، لكنّها ملك للنّاس لا أنّ النّاس ملكها. ومن هنا أقول: إنّ القدسيّة للغة العربيّة كونها تحمل مرجعيّة القيم؛ فالقيم القرآنية متعدّدة تحثّ على العدل والإحسان والتّبي عن المنكر والبغي والأمر بالمعروف، فهي قيم وحكم تؤلّف في مجموعها خلق المسلم، وكان الرسول خلقه القرآن، والقيم من الثوابت. وهذا كلّه يسوّغ لي أن تكون نظرتي صافية إلى المستجدات في نطاق التقيّد بالقيم أو الأخلاق، أو قواعد حقوق الإنسان، ومنها الحقوق اللّغويّة، وهذا مدعاة لدقّ ناقوس الخطر عليها، والدفع بهاجس النهضة إلى الظهور؛ هاجس تطوير العقل العربيّ الذي أثاره الطهطاوي والكواكبي وعبد الحميد بن باديس، ومولود قاسم... فلا يقبل الآن بحراس الماضي على الحاضر، كما لا يجب أن يقع الاهتمام بالكلمات أكثر من المعاني، وبالمعاني أكثر من الأفعال، ولا نبقي نردّد:

ونحن البحر نملؤه سفينا

ملأنا البرّ حتى ضاق عنّا

كلام يدعو للهزء، قاله عمرو بن كلثوم في معلقته الشهيرة، فلقد اشتهرنا بالعنتريات والتّهويشات والجعجعات التي لا تخرج الطّحين، فالجنازة كبيرة والميت...، فهل نبقى دائماً في ثقافة المبالغة ولغة التّهويل، نقول ولا نفعل ﴿يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون...﴾². إنها دعوة إلى إعادة النّظر في القواعد الأساسيّة للعربيّة لتصبح أداة فعّالة لتفجير طاقات العقل العربيّ المحتبسة في هيكل اللّغة المقدّس، إنّها دعوة التّحديث والاهتمام بالفصحى ونحوها، وإنّا لو استبقيناها كذلك فسوف تموت فوق صخور عاتية حيث الكيّتار يلاحق المستجدات، ويرمي بكلّ لغة لا تقبل المتغيّرات، ولذا من واجبنا جميعاً أن ندقّ ناقوس الخطر لما لمستقبلها من تشاؤم، ونعقد من أجلها المؤتمرات، ونخلص في البحث العلميّ؛ لنصل إلى الإتقان اللّغويّ والتخصّص العلميّ بالبعد عن الفكر القبليّ وثقافة الأذن، والدخول في حضارة اليقين بكلّ إيجابيّة. حريّ بنا أن نفتح اللّغة العربيّة، وفتحها يعني حياتها إذا احترمت الأصول، فليس لأحد أن يمنعنا أن نضيف إليها لفظاً جديداً أو ندخل فيها أسلوباً معاصراً ما لم يفسد الأصول، ولولا هذا لما نمت اللّغة، وما استطاعت أن تفي بمتطلّبات أهلها التي تتجدّد بتنوّع الأزمنة.

لا يحتاج العارف إلى حصافة لما يعلم من الحظوة التي أعطاها العرب للغتهم؛ وهذا لحسّهم بالدور الخطير الذي تلعبه في حسم الكثير من المواقف سواء تعلّق الأمر بسوء توظيفها أو بحسن استثمارها؛ حيث كان الشّعور في صميم الحياة العربيّة يلعب الدور المهمّ عندما يتكئ على لغة راقية مؤثّرة للإقناع أو الإمتاع، فتكامل فيه المستوى الجماليّ الإبداعيّ بالمستوى الحجاجيّ، أليس هو من جنس التأسيس، فلو حاولنا أن نجسّد مقولات السلف في هذا الجنس لوجدنا أنفسنا عاجزين ومنهريين بما قيل أيام الفاقة والنقص، فكيف حالنا أيام الدّعة والپترول؟ ويبدو لي بأنّ كلّ هذا يضعنا في مواجهة حقيقيّة مع مشاكلنا، ويدفع بنا إلى الحراك لعلّنا نجد مكاناً لأنفسنا في كوكب الغدّ، مع لغتنا التي لا تبخل بالعطاء إذا خُدّمت. وهكذا فإنّ العربيّة في واقعنا اليوم بحاجة إلى تفعيل وتحريك وفق استراتيجيّة معاصرة، فهي تطلب منّا التّحرّك للنظر في قضايا خمس مستعجلة، وهي:

1. القضية الأولى: المحافظة على اللّغة العربيّة: ما هي السبل للمحافظة على اللّغة العربيّة؟ نضع في الاعتبار بأنّ المحافظة على اللّغة بمثابة المحافظة على الأرض؛ لأنّ اللّغة هي التي تعطي لك البقعة التي تضع فيها أقدامك، وهي التي تعطي لك الشّخصيّة، والمحافظة على

الشخصية تكون عن طريق زرع القدوة، فإن يكون الكبار قدوة للصغار، فإذا وقع تمجيدك للغتك أمام أولادك فذلك الذي يكون في تصرفاتهم. ولا تقف المحافظة عند القدوة، بل تتعدى إلى التمثيل فيها وبها من حيث الاستعمال والعمل من أجلها، وتكون المحافظة بإجلالها وذود الدخيل عنها، فكما يقول (هو شي مينه): حافظوا على صفاء لغتكم كما تحافظون على صفاء عيونكم، ولا تستعملوا كلمة أجنبية وأنتم تستطيعون استعمال كلمة محلية من لغتكم.

ونفرد في هذه القضية بعض الأمور التي رأيت ضرورة التذكير والتنبية إليها، وهي: لا يمكن أن تقوم دولة عربية بدون لغة عربية، فلم تقم التنمية البشرية في مجتمعات متقدمة بلغات أجنبية، ويشهد على ذلك الواقع في كوريا، اليابان، هنغاريا، المجر، جورجيا، ماليزيا... وقد يحسب البعض أنه يمكن أن تحصل التنمية الاقتصادية باللغة الأجنبية، فأقول يمكن ذلك ولكن تأمل معي هذه الشبكة واستخلص وحدك النتيجة:

التنمية البشرية	التنمية الاقتصادية
تحصل باللغة الأم	تحصل باللغة الأم وبغير اللغة الأم
تكافؤ الفرص	الغلبة للرأسمال
تنمية أفقية وعمودية	تنمية عمودية
يحصل الرخاء العام	يحصل الرخاء مع الفقر
ينعدم الفقراء	يكون الفقراء
كوريا/ اليابان/ ماليزيا/ المجر/ هنغاريا... نماذج	جنوب أفريقيا/ سنغافورة نماذج
تحصل الصناعة المحلية	طغيان الصناعة الأجنبية وتعدّد رأس المال
انعدام الطبقيّة	وجود الطبقيّة
وسيلة النهوض للشعوب الفقيرة	وسيلة ازدهار رأس مال الدول الاستعماريّة
يحصل الأمن العام	تحصل الاضطرابات

فعلى الشعوب العربيّة أن تنشُد التنمية البشرية التي لا تكون إلا بتحقيق الآتي:

1. الديمقراطية الفعلية تنظيراً وتطبيقاً؛

2. التعليم الإلزامي المجاني الحكومي؛

3. عدم فتح المدارس الخاصّة أو الثّانويات أو الجامعات.

وكان من الضّرورة التّأكيد على مسألة التّربيّة والتّعليم فهي أسّ الخروج من التخلّف الذي نعيشه الآن في أوطاننا العربيّة، فلا استثمار إلّا في التّعليم، فلو أنّ الدّول العربيّة استثمرت في تحسين أداء التّعليم باللّغة الوطنيّة، فلا يأتي جيل إلّا ويكونون على رأس البحث العلميّ في كلّ بلاد العالم، وتتقدّم كلّ الدّول العربيّة، شرط التخلّي عن الهيمنة التي تعود للغات الأجنبيّة.

2. القضية الثّانيّة: محاربة الغربة اللّغويّة: بالفعل تعيش العربيّة غربة لغويّة في الاستعمال، وفي عدم تدريس العلوم بها، فكيف لها أن تستعمل أو تمجّد أو تترقّى وقد مُنع عليها الميدان الحيوي؛ ميدان العلوم، ألا يؤدّي إلى غربة اللّسان، فغربة اللّسان سوف تعقّبها غربة الدّين، وإنّ أشدّ أنواع الغربة؛ الغربة اللّغويّة، وهي من غربة الحضارة، ألا تلاحظون الوضع العامّ كيف أصبح فيه النّاطق بالعربيّة غريباً، وعلماء العربيّة غرباء، والجهل في تنامٍ وازديادٍ، والعلوم أُفرغت من مضمونها، وجُرّدت من مكنونها، والنّاس ناكبون عن العلم، مُتضايقون من أهله، فأصبحت العربيّة في زماننا مهجورة مزهود فيها، فأنتى لنا تغيير الوضع إذا لم يُخرجها القرار السّياسيّ إلى الاستعمال، وأنتى لنا من تقدّم العربيّة إذا لم تنل المجال، وكيف يكون لها المجال، وقد طفا الكيل في الميزان بفعل الأجنبيّات التي أخذت المجال. فالغربة باقية بتسويق الأجال، ومن همّة الأمر لم يعمل على تغيير الأحوال، ولذا تبقى العربيّة تعاني الإهمال، فهل يمكن أن نجلي الغربة وليس لنا بال "فهي تعاني من انصراف المتكلّمين العرب إلى اللّغات الأجنبيّة بدعوى أنّها لغات الانفتاح على العالم، وانصراف طائفة أخرى إلى لهجات إقليميّة لإحياء ثقافات محليّة، وانصراف طائفة ثالثة إلى اللّهجة العاميّة الدّارجة بدعوى أنّها لسان الخطاب الشّعبيّ والتّداول اليوميّ"¹ وهل سيكون التّغيير بجرة قلم أم بطلب الرحمن ودعوة العرب إلى تغيير الرّهان، ومحاربة الغربة في الأذهان. وفي مسألة الغربة اللّغويّة كنت دائماً أسرد نموذج اليهود، وكيف اهتموا بلغتهم؛ فأليعازر بن يهودا 1922م وضع أول معجم عبريّ في 17 جزءاً وقال: إنّ اللّغة الأمّ (العبريّة) لا بدّ أن تكون في اللّسان لا في الورق، وتكون هي اللّغة الوحيدة فقط، وقد بدأ إليعازر بتطبيق هذا المبدأ، فكان هو وأسرته لا يتكلّمون إلّا من خلال مفردات ذلك المعجم الذي أخذ أغلب كلماته من العربيّة، بل اقتفى أثر

¹. عبد الرّحمن بوزراع وآخرون، اللّغة وبناء الدّات. قطر: 2004، كتاب الأمتة، العدد 101، ص 51.

المعاجم اللغوية العربية تصنيفاً وصناعة، وأثر الطبقات العربية الكبرى. والظريف في الأمر أنّ اليهود لم يحزنوا حزناً شديداً على أيّ حبر من أحبارهم أو سياسيمهم حزنهم على أليعازر. لأنّه أعاد لهم لحمهم عن طريق اللّغة العبريّة، فلقد بكاه اليهود لمُدّة ثلاثة أيام بكاء حاراً. ويؤدّي بي هذا المقال للعروج على تاريخ ألمانيا التي كانت فيها ثلاث لغات: عليا، وسطي، دنيا. وقد عمل الأخوان غريم Grimm على إيجاد لغة مشتركة وحدت ألمانيا بشكل جماعيّ، وخلقت الانسجام الجماعي، فلما أسقط الألمان جدار برلين أخرجوا ورقة مالية قيمتها 1000 مارك وعلى ظهرها صورة الأخوين غريم. فماذا نستنتج؟ نرى كم للغة الوطنيّة من القيمة الجماعية التي تعمل على توحيد المواطنين، وكم تعطي هذه الشّعوب للعلماء واللّسانيين الذين يعملون على الانسجام الجماعيّ من قيمة وطنيّة وتمجيد ما له مثيل، فلم يضع الألمان صورة بسمارك على العُملة رغم أنّه موحد ألمانيا، كما لم يبك اليهود بن غوريون وهو مؤسس دولة اليهود، وما حزنوا عليه حزنهم على إليعازر. كما تذكر لنا كاتب التّاريخ بأنّ ألمانيا في سنة 1917م تبرّعت لليهود ببناء معهد زراعيّ في حيفا، ووضعت له مقرّراته باللّغة الألمانيّة، فقام اليهود بثورة عارمة وقالوا: إمّا أن تكون مقرّراته باللّغة العبريّة أو يرحد المعهد؛ فنحن لسنا بحاجة إلى معهد يطمس لغتنا. والظريف المهمّ في المسألة أنّ اليهود يولون العربيّة كلّ الحفاوة والتّقدير؛ لأنّهم يغرفون منها العلوم، وبها عملوا على تطوير لغتهم التي أصبحت لغة التّدريس في كلّ مراحل التّعليم فلقد مكّنت العربيّة العبريّة من أدوات الإبداع والخلق والعلم، والعبريّة الآن هي اللّغة الرّسميّة التي يفتخر بها اليهود والشّتات على أنّها الضّامن الجماعيّ لمختلف الجاليات اليهوديّة، ولن يحصل لهم الانسجام الجماعيّ إلاّ بالعبريّة فهي التي تقوّي وجودهم "ويستعمل العبريّة حوالي سبعة ملايين ونصف في إسرائيل والشّتات، ولا يزالون يجتهدون من أجل أن تقوّي اللّغة الكيان السّياسي وترفده بما يحتاج إليه؛ ليرتبط بالأرض، على غموض في موطن النشأة اللّغويّة وشائبة في الأصول"¹ وقد افتخروا أمام الفرنسيّين بأنّهم بدؤوا بتوظيف الإعلام الآلي في معجمهم التّاريخيّ سنة 1959، وفرنسا بدأت حوسبة معجمها التّاريخيّ سنة 1981م، والفضل في كلّ ذلك إلى العربيّة التي جعلوها مرجعاً علمياً. وأريد أن أقول في هذه النّقطة بأنّ مسألة التّحسيس بوزن العربيّة وعلاقتها بالمعارف والعلوم المختلفة مسألة

¹. أحمد شحلان، مجمع البحرين من الفينيقية إلى العبريّة، دراسة مقارنة في المعجم واللّغات العروبيّة

(السّامية)، ط1. الرّباط: 2009، دار أبي رقرق للطباعة والنّشر، ص7.

ضرورية ومهمّة، فلا بدّ من تأكيد المسألة بكلّ جدية، وهذا ما أبانتها الأبحاث الجادة المخلصة، والآ فالعمل مبتور منذ البداية.

3. القضية الثالثة: تفعيل العربيّة في التربيّة والتّعليم: تحتاج العربيّة إلى نظرة جديدة في المنهج؛ على أنّه نظام System باعتباره حصيلة تفاعل مستمرّ لمجموعة متشابكة من العوامل، وتحقيق وحدة اللّغة في المنهج والتركيز على التّمهير، وإكساب المتعلّمين المهارات اللّغويّة إرسالاً في المحادثة واستقبالاً في الاستماع والقراءة، واختيار المحتوى الوظيفيّ الذي يؤدّي وظيفة للمتعلّم في تفاعله مع مجتمعه، والمرونة المتّسقة مع الهيكل العظمي وتنوّعه ومراحل النّمو، والتجريب قبل التعميم، والتعديل المستمرّ في ضوء دراسات الميدان. كما تحتاج العربيّة في أهدافها إلى إكساب المتعلّم المهارات اللّغويّة، وتنميّة القدرة على التّفكير العلميّ والتّحليل والتّقد والحوار. كما يطلب من أهدافها إيراد المعارف وتنميّة أساليب التّفكير، بمنهجية شموليّة منطقية، وفي طرائق تلقينها يطلب منها المرونة في اختيار طرائق التدريس في ضوء الأجواء العلميّة والتّربويّة ومستويات المتعلّمين، وعلى مختلف الأنشطة أن تحقّق الهدف التّعليميّ والواقعيّة والقابليّة للتّنفيذ، وفي التّقويم الاتّسام بالصدّق والثبات والموضوعيّة، وفي الكتاب المدرسيّ دسامة في المحتوى واللّغة والتدرّج والإخراج.

2. القضية الرابعة: اللّغة العربيّة لغة علميّة: فنعم إنّ اللّغة العربيّة هي الهويّة الوطنيّة التي أقامت لنا صرحنا الحضاريّ والعلميّ والتّاريخيّ، وهي عمادنا في الوقت المعاصر، ولكننا نروم منها التّفدّم في مجالات حيوية اقتصادية؛ باعتبار التّنميّة البشريّة لن تقوم في أمة من الأمم دون اعتمادها على لغتها الوطنيّة، لغة لها التّفعيل في الاقتصاد والمال ومختلف العلوم. ومن وراء هذا نستهدف من العربيّة في وقتنا المعاصر خطاباً علميّاً في خصوصياته في مجال المصطلحات العلميّة، والمختصرات، والكتابة العلميّة، وميدان التّقنيّة والتّقانة، والمعلومات، والتّرجمة الآليّة... والكشف عن واقع البحث العلميّ باللّغة العربيّة، وكيفية تفعيل اللّغة العربيّة لمسايرة المستجدات التّقنية والعلميّة وما تدرّه المعلومات من تقانة معاصرة. وكان لا بدّ من تشخيص الواقع اللّغويّ العلميّ في ذات اللّغة العربيّة ولذاتها باعتبارها لغة لها تراث علميّ قديم، وقد استجابت أصولها للمواصفات العلميّة في ما مضى من الزّمن، وقعد بها الحال في عصرنا الحاضر، فإلى أين يعود السّبب في هذا التّراجع؟ أيعود إلى غياب البحث العلميّ في كليّاتنا؟ أو إلى ضعف المرجعيّة العلميّة؟ أو إلى الاتّكاليّة على ما

تدرّج لغات الغربيين؟ أو إلى بيئات مراكز البحوث العلميّة العربيّة؟ أو الاعتماد على نقل البحث العلميّ الغربيّ لا استزراع في أوطاننا؟ أو إلى العمى الحضاري الذي أسبغته علينا العولمة اللّغويّة؟ أو إلى تفریطنا في الأخذ بأسباب الحضارة؟ أو يعود إلى تقصير النّخبة العربيّة في عدم الاهتمام بالهويّة اللّغويّة؟ أو إنّ الخلل يكمن في نقص الإمكانيات الماديّة؟

3. القضية الخامسة: اقتحام عالم الحوسبة: وإنّهُ لا مفرّ من تفعيل العربيّة في مجال التّقنيات المعاصرة، والغوص في عالم البرمجة والبرمجيات، وخوض غمار اللّسانيات الحاسوبية. وهذا الميدان هو الذي يكسبنا رهان إنتاج الآلة، فبدل استيرادها يحصل صنعها وبإتقان، كما يكسبنا رهان النديّة والاطمئنان، والثقة في اللّغة العربيّة بكلّ أمان، فالعلم ليس ملكاً للغة من اللّغات، فلا وطن له، رغم أنّهُ يستورد، لكن لا يستوطن، بل إنّهُ يزرع ويحصد في كلّ بلد، وكلّ بلد يعطي براءة اختراع لمنتوجه. وإنّ قوّة أية لغة تكمن في قدرتها على التّعاش مع العصر الذي تعيش فيه، وعلى التّأقلم مع مفرداته، واستيعاب مستجداته، فالعربيّة الآن بحاجة للانتقال من الوصف إلى التّوصيف، وهذا بتضافر الجهود والأعمال بين اللّغويين والحاسوبيين في مشاريع تنموية لغويّة لإنتاج برامج الأنظمة اللّغويّة للعربيّة التّطبيقيّة على مستوى الصّوت والصّرف والتّحو والدّلالة والمعجم والتّرجمة الآليّة والكتابة العربيّة، وتطوير تلك المحاولات والتّجارب¹ التي أسّست للعلاج الآلي والحوسبة. وإنّ كلّ هذه التّجارب أبانت على أنّ العربيّة تحمل في ذاتها خصيصة حوسبيّة لا مثيل لها في لغات العالم، أي إنّ خصائصها قابلة للتّعاش مع الحوسبة "واللّغة العربيّة بناء رياضي فريد، لا يتوافر في لغة أخرى، فأسلوب الاشتقاق الفريد من الأفعال والأسماء بنسق رياضيّ دقيق يتيح لها استيعاب أيّ مصطلح جديد، والتّعبير عنه بطريقة تلقائيّة بسيطة تقترب من العامّة قبل الخاصّة، بل وتطويع مثل هذا المصطلح إلى موسيقاها الخاصّة بما يتّفق مع الأذن العربيّة السليمة، ويضاف إلى ذلك قوانين رياضيّة واضحة لإضافة السّوابق واللّواحق لأيّ كلمة بما يضيف إلى

¹. تجارب كلّ من: إبراهيم أنيس/ محمود السّعران/ نهاد الموسى/ مازن الوعر/ داود عبده/ نبيل علي/
عبد الرّحمان الحاج صالح/ محمد مراياتي/ محمود فهري حجازي/ إبراهيم بن مراد/ وفاء محمد كامل/
سالم الغزالي/ الأخضر غزال/ محمد الحنّاش/ إسماعيل صيني/ يحيى هلال/ الفاسي الفهري...

معناها ولا ينقص منه¹". وهذا البناء الفريد من نوعه جعلها تتصدّر في الأبحاث الخاصّة بعلم الكبتار، وفي البرمجيات المعاصرة. ولذا يستفيد منها المبرمجون من خصائصها الاشتقاقية في تعرّف الذكاء الاصطناعيّ على مقام الكلمة من خلال سياقها.

تلكم إشكالات خمس (قضايا) يقتضيها التفعيل في ذات العربية، وربّما التّغيير اللّغويّ، وهذا قبل النّديبة والشّكاية، فنسعى -نحن الباحثين- خوض فِعْل الحداثة، وما يقتضيه المقام العلميّ الذي يحمل طابع الاقتضاب والإحصاء والتّعمية والتّشفير واستعمال الآلات والتّرسيمات، وما تحمله من الذّكاء الاصطناعيّ الذي يعمل على الفهرسة والتّنظيم والاستعادة والتّبادل التّرجميّ الآليّ... هي مستحدثات/ مستجدات اللّغة العربيّة لتعيش عصرها، فبقدر ما نبيكها نريدها عاملةً معاصرةً فاعلةً، وبهذا يمكن أن نحميها من عوادي الدّوبان، فنكون بذلك أعدنا لها الواقع المحمود لمستقبل منشود، ونكون قد حقّقنا الأمن اللّغويّ والأمان، ودفعنا عن البلاد العربيّة شرّ الهجران، وطموحات أعداء هذا الرّمان.

¹. علاء الدّين العجموي "المعالجة الآلية للّغة العربيّة بين الواقع والتّحدّيات" الموسم الثّقافيّ

التّاسع عشر. الأردن: 2001، منشورات مجمع اللّغة العربيّة، ص 71.

أمن اللسان من أمن لغة الأمة دور التعليم والإعلام في تحقيق أمن اللغة العربية

أستهدف من هذه الكلمة إبراز دور التعليم والإعلام في المحافظة على الهوية اللسانية وتعزيزهما كوسيلتي اتصال وتواصل؛ تعملان على الانسجام الجمعي بما تُرسخانه من منظومة فكرية تعمل على التوحد في الرؤى والتصور المُستقبلي، هذا في المنظور الجماعي وأما في المنظور الفردي، فإن المدرسة تعمل على ترسيخ المواطنة اللغوية الخاصة بما لها من منهج ومنهجية، والإعلام يعمل على تقديم التفاعل مع الآخر بالمحافظة على الخصوصية داخل الجماعة، حيث لغة الإعلام تعيش مُختلف التداخلات والاحتكاكات والممارسات في سياقاتها الطبيعية أو الاصطناعية، تتفاعل وتنفعل/ تأخذ وتُعطي، وتعمل على نشرها على نطاق واسع. ومن ذلك نجد لغة الصحافة تعمل على أداء وظيفتها بممارسة قواعدية في بعض المقامات، وبالخرق اللغوي في مقامات أخرى، وأحياناً باستقبال اللفظ الأجنبي. فهل المدرسة ولغة الإعلام تعملان على ترقية اللغة أم تعملان على هدمها؟ ولذا سيقع التركيز على المدرسة والإعلام لما يُشكلانه من تأثير في المجتمع: بناء اللغة في المرحلة القاعدية في الطفل (المدرسة) ونشر اللغة الصحيحة في الاستعمال العام (الإعلام). وهذا الثنائي يشكلان أثراً كبيراً في ترسيخ الهوية اللسانية، وفي ذات الوقت يعملان على تحبيها والعمل بها ودفعها إلى التطوير المنهجي العلمي، وهذا ما يدخل في باب الترقية اللغوية.

ومن المعروف أنّ المجتمع لن يكون مُنسجماً إذا توزعت لغاته، أو تعددت رؤاه؛ فالرؤى أفكار، واللغة تجميع لتلك الأفكار، واتفاق في الهدف باختلاف وسيلة الوصول للهدف. ولذا تعمل الشعوب المتحضرة على توحيد لغة التواصل؛ ليحصل الانسجام الجمعي، من خلال تخطيط السياسة اللغوية المبنية على الاستراتيجية ذات الأبعاد الثلاثة: المُستعجلة. المتوسطة المدّة. البعيدة المدّة، إضافة إلى التخطيط التربوي الذي تُستقى مُعطياته من التخطيط العام، أو تخطيط السياسة اللغوية. وقبل التفصيل في الأمر، أريد تحديد بعض المفاهيم ذات العلاقة بالموضوع، وهي:

1. تحديد المصطلحات: أحدد المصطلحات ذات العلاقة بالأمن اللغوي؛ لتتضح

المفاهيم في البداية:

1/1. الأمن اللغوي: من الأمان = أمانة وأمن، ومعناه الاطمئنان، ومبالغته أمان: رجلٌ

صَوَام... حتى قالوا: آمِن من حَمَامِ مَكَّةَ. وقال عَزَّ من قائل: ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ

أَمَنَةً نُنَاسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِنْكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ

يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ

يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ

الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ

الصُّدُورِ ﴿ عمران 154، فاللغة أمانة؛ فإذا ضُيِّعت الأمانة فانتظر الساعة. الأمن اللغوي

هو أمنٌ لسانِيٌّ على غرار ما انشغل به رجالُ البيئة في حماية الكرة الأرضية، فحياتنا مُهدّدة

دونها، إن لم يقع تخليصُها من فساد الإنسان ﴿ وإذ قال ربُّك للملائكة إني جاعلٌ في الأرض

خليفةً قالوا أتجعلُ فيها مَنْ يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدسُ لك قال

إني أعلم ما لا تعلمون ﴿ البقرة 30. فإذا كان الناس يشكون من هذا الفساد الذي سببه

الإنسان في الطبيعة، فذات الإنسان له آثاره السلبية على اللغة التي هي أداة تواصله، وكان

عليه أن يحميها من الدمار والحوادث اللغوية، ولا يعمل على إدخال الضيم عليها، ولا يفضل

بعضها على البعض تعسفاً، ويكون واقعياً وبعيداً عن كلّ المؤثرات؛ ليقف بنفسه على

الحقيقة التي لها باب واحد، وتؤتى من طرائق مُتعدّدة. وإننا لنعلم علم اليقين؛ بأنّ الدولة

الإسلامية في عصورها الأولى سادت واستأسدت؛ لأنّها عمّمت الأمن اللغويّ بسُلطة العلم

الذي وُهب للعربية، حيث وَقَعَت الحكمة على لسان العرب بالأصالة اكتساباً، وبالاستعراب

تعلماً وقناعاً، فكانت العصبية العربية مفتاح الحضارة؛ كما كان الأمن اللغويّ حضارةً وبناءً

وتعميراً، وكان الأمانُ أساسَ المُلك، عَدِلْتَ فَأَمَّنْتَ فَنَمَت...

2/1 الأمن اللساني: مرادف للأمن اللغوي، في مُقابل أنّ المُحدّثين يستعملون (الأمن اللغوي) والمُعاصرين يستعملون (الأمن اللساني) وكلاهما يتعلّقان بموضوع استعمال اللّغة وحمايتها بشقّي الأساليب، ولكن يبدو أنّ الخلاف جاء من التّرجمة: La sécurité langagière يقابلها الأمن اللّغوي، وأما La sécurité linguistique يقابلها الأمن اللّساني. فلا فرق بينهما إلّا في المصطلح من حيث الحدّثة والمعاصرة.

3/1 التّمكين اللّغوي: هو نوع من الحماية اللّغويّة؛ باعتبار ما يُعطى للّغة من مكانة وتمكينها حقّها في مُحيطها؛ يعني تمكينها لدى السّاكنة أو لدى أهلها، أو عند النّاطقين بغيرها، فهو نوع من الحماية بما لها من مكانة قانونيّة واستعماليّة، وبما لها من سُنن وتشريعاتٍ ولهذا نجد (محمود السّيد) يستعمل كلمة (التّمكين للّغة العربيّة) ويعني به إعادة الاعتبار لها في مُحيطها، وفي كلّ مجالّاتها لتكون لها السّيادة.

4/1 تعميم استعمال اللّغة العربيّة: يعني العمّل على أن تنال اللّغة العربيّة مساحاتٍ في كلّ المجالّات، وأن تكون لها السّيادة في المُجتمع؛ باعتبارها لغةً التّلاخي في كلّ المناحي. ومن هنا تُقيم بعضُ الدّول مُؤسّسات تهتمّ فقط بهذا الأمر، وهذا على غرار فيل الجزائر في تأسيسها المجلس الأعلى للّغة العربيّة، ويستهدف هذا المجلس التّنسيق مع القطاعات غير المُعربيّة، لاستعمال اللّغة العربيّة، وتعميمها بدل استعمال اللّغة الفرنسيّة، وكذلك فعلت موريتانيا في تأسيسها (مجلس اللّسان العربيّ) ويؤدّي تقريبا نفس مهام المجلس الأعلى للّغة العربيّة في الجزائر؛ وهما نوع من أنواع حماية اللّغة العربيّة من اللّغات الأجنبيّة (الفرنسيّة) على وجه الخصوص.

5/1 التّعريب: هو استبدال اللّغات الأجنبيّة السّاندة في مُختلف دواليب الدّول العربيّة باللّغة العربيّة، وبخاصّة في التّربيّة والتّعليم. ولذا جاءت كلمة (التّعريب) من (عرب). وهذا ما تقوم به الدّول العربيّة، عن طريق المُؤسّسات التي وضعتها مثل المَدارس والجامعات والمجامع اللّغويّة.

تعليق: إنّ المُصطلحات الخمسة التي وقع الاحتجاج بها في هذا الموضع تتعلّق بِبُعد من أبعاد الأمن اللّغويّ، ورأيت ضرورةً إدراجها لمعرفة التّقارب بينها بخصوص الأمن والأمان الذي تنشده الدّول من خلال تمكينها للّغتها دزءاً للحروب اللّغويّة، وسيراً إلى مشاريع أعمق؛ لأنّ المسألة اللّغويّة يجب أن تُحسَم من البداية، وإلّا سوف تبقى الشّعوب تدور في أسئلة

الهوية اللغوية، وتُطرح أمثال: مَنْ أكون؟ ما هي لغتي الحقيقية؟ إلى أين أنتهي؟ ... أسئلة لا مخرج لها، وتؤدي إجاباتها إلى التشكيك في المجتمع، وتشبيك العقْد.

وبخصوص اللغة العربية؛ فإنها لغة الحضارة والتراث الإنساني، ولغة كُنَّب وأجاد بها العربُ وغير العرب، فهي أحقُّ بأن تكون لغة العالم، بله الحديث عن لغة العرب والمسلمين. هذه اللغة التي لها بنيانٌ مرصوصٌ بين اللغات، ولكن في وقتنا الحالي نُعلّق عليها كلّ نقیصة؛ وكأنّ كلّ عيبٍ أو تأخيرٍ في العربية هو عيب في الحضارة العربية الإسلامية، أليس لنا أن نتداعى للرفع من القيمة المضافة التي تملكها هذه اللغة؟ ألم يحن وقتُ النهضة بعد كي نستفيق وسط عوالم التهميش ومخططات التغيير؟ أليس في مقدورنا التغيير نحو الإيجاب؟ ألا يمكن التفعيل في ذاتنا وبذاتنا اللغوية؟ تلُكم افتراضات وأسئلة تنتظر الجواب إذا حصل الحراك والوعي الجمعي للغة العربية التي تن من أهلها الذين فقدوا ثقمتهم في أنفسهم وفي لغتهم، فما سايروا اللغات، وما تقدّموا بالأجنبيّات، وما حصلت لهم الطّفرات، فهم تبع في كلّ الحالات. أليس هذا ما جعل اليونسكو تُخصّص يوم 18 ديسمبر من كلّ عام سمته (يوم اللغة العربية)؟

2. مَهْدَدَات الأَمْن اللّغويّ: لكي يحصل الأَمْن اللّغويّ، علينا إدراك مَهْدَدَاتِهِ ودراسَتها للخروج بوسائل الوقاية. ويبدو لي بأنّ المَهْدَدَات لا تخرج عن:

12. ضعف أداء العربية: وهذا مفصول فيه لعدّة عوامل، وهي أنّها ليست لغة علمية في الواقع الاستعمالي، ولا تُمارس في الأسرة، ولا في المحيط، ولا يحصل فيها تطويرٌ في مناهجها التدريسية إلا في الأمور السطحية، ويضاف إلى هذا عدم إيلاء الأهمية للعربية وسط الزحام الإنكليزي/الفرنسي، والعنى الحضاريّ الذي جعل العرب ينهرون باللغات الأجنبيةّة.

22. طغيان اللغات الأجنبيةّة: وهذا ما حصل في كلّ الدّول العربية؛ إذ نجد لغة المستعمر هي الفضلى والتي تنال مقامها في دواليب الدّولة، رُغم ما تنصّ عليه النصوص والدساتير والمواثيق ومختلف النصوص التشريعية من مقام اللغة الرسمية، ولكن كل ذلك مُوجّلٌ إلى زمنٍ لاحقٍ.

3. التّهجين اللّغويّ: هو واقع جديد يفرض استعمال لغات محليةّة؛ بالمزج بينها وبين اللغات الأجنبيةّة أو العربية الفصحى، ويُسمّيه البعض: العرنسي/العربيّ... وهذا ما هو

حاصل الآن في وسائط التّواصل الاجتماعيّ من كتابات sms بالحرف اللّاتينيّ والمّضمون العربيّ الخليط ويمكن أن يحصل التّهجين عن طريق توظيف المحلّيات والفصحى والأجنبيّات، وهو نوع من التّخليط اللّغويّ الذي يدخل في القهر اللّغويّ، والمسألة الآن نعيشها في بعض القنوات العربيّة، وبخاصّة الفضائيات الجديدة. وهذه مسألة جدّ خطيرة سوف تُلجّق الأضرار اللّغويّة في واقع لغتنا الفصيحة، ويؤدّي بالعربيّة إلى تهديم بناها الدّاخلية.

42. ضعف أداء لغة الإعلام: يعدّ الإعلام السّلطة الرابعة/ السّلاح/ القوّة الرابعة؛ بما يملكه من وسائل التّوجيه، وفي نظري هو السّلطة الأولى في التّفعيل؛ حيث يستطيع توجيه السّلطات الأربع السّابقة، بل يفوقها في التّأثير؛ وبخاصّة في هذا الوقت الذي تزداد وسائل الإعلام توسّعاً وتنوعاً، فباتينا Face bock و Twitter و Youtube و Safety Care و RemoteCalle Service و QuickRemote... وكلّ هذه الوسائط لها جمهور عريض من الشّباب المُستعمل لها بشكل دائم، تُرى كيف يكون الموقفُ إذا فسدت ألسنة تلك الفئة العريضة من المجتمع، فئة الشّباب التي عليها العول؟ أليس ذلك انهزاماً وتدهوراً لنا وللغتنا التي نقول: إنّها من المُقدّسات/ العربيّة خطُّ أحمر، أين القدسيّة في هذا التّسامح؟ أين اللّغة التي تُعدّها الدّساتير العربيّة من الثّوابت؟

تعليق: ومن هذا المُنتلق، فإنّ اللّغة العربيّة أصبحت قضيّة وعي بالمنطق الطّبيعيّ للنّصوص القانونيّة؛ والتي بقيت دون تطبيق، وتحتاج منّا -نحن العرب- إلى إعادة النّظر في هذا التّخلّي عن خدمتها، ويعني ترك خدمة الشّأن العامّ، والعربيّة من الشّأن العامّ، تحتاج منّا إلى العودة للعمل ببنود الدّساتير العربيّة التي تضع العربيّة في المُقدّس والثّابت الذي يجب أن يُخدم بالقوّة والفعل، فهناك الدّستور، وسيادة القانون ضمن منظومة مُجمّع عليها؛ رغم أنّ في هذه المنظومة نجد دولاّ عربيّة تقرّ بوطننة الألسنة المحليّة، ولكنّها تقرّ باللّسان الأحاد الجامع الرّسميّ الذي كان على الحكومات السّهر عليه وترقيته. ومن هنا فعلى السّياسات العامّة في الأوطان العربيّة الوعي بالقضيّة في إطار حرية الأفراد وسيادة القانون، وهي مُعادلة بسيطة كان على المدرسة ووسائل الإعلام ترجمتها في الميدان، وهذا ضمن التّعامل الإيجابيّ مع الأطراف المعنيّة، وبروح من المسؤوليّة والوطنية. فمن هنا نلتبس من الحكومات العربيّة سنّ قوانين إضافية، وإصدار مراسيم من شأنها العمل على الحماية القانونيّة، وضمان الإمكانيات الماديّة لتقوم بدورها في التّنميّة الشّاملة لبلداننا، وهذا وجه

من أوجه حماية اللّغة العربيّة، وفي ذات الوقت هو اطمئنان من المُهدّات. اطمئنان حصل عند أسلافنا، وكيف لا يحصل اليوم عندنا!

إنّ النّظر في أعمال السّلف واجب، فهم انتصروا بهذه اللّغة وسادوا، وما عجزوا عن تبليغ مقصود، ومع ذلك لا نكون كما كانوا ولن نكون، فهم هم، ونحن لسنا هم، ولن نكون كما كانوا، فما كانوا فيه مُوافقين لفكرنا وواقعنا قبلناه وسررنا به وشكرناهم عليه، وما كانوا غير مُوافقين نعذرهم، ولا نقوم بما قاموا به. ومن خلال هذا كلّه يجب أن نعيّ بمسؤولياتنا من أجل أصالتنا وتعميق الوعيّ بلغتنا، ونعمل على التّأصيل لها بقوة، كي لا تظهر في كلّ مرّة المسألة اللّغويّة، وكان علينا -نحن النّخبة-:

1. التّمسك بالعادات والتّقاليد الإيجابيّة؛

2. عدم الخوف على المصالح الخاصّة؛

3. الاقتناع بالمشروع العامل عليه؛

4. وضوح صورة البديل؛

5. عدم تصوّر الفشل.

3. عرض الموضوع: كثر الحديث عن الأمن اللّغويّ منذ استفحال ظاهرة العولمة، وما تعرفه الهويّات الوطنيّة من تراجع، والشّكوك التي تلحق اللّغات الوطنيّة، والهيمنة الثقافيّة التي تتنامى بفعل لغات المُستعمر القديم والحديث، واندفاع المُواطنين لتعليم أبنائهم اللّغات الأجنبيّة والعربيّ الحضاريّ الذي غشيّ بعض النّخبة الذين لا يصرون ولا يفتون إلاّ من اللّغات الأجنبيّة... أليس هذا غزواً ثقافياً بقناع آخر؟ وحيث الغزو الثقافيّ والفكريّ هو أن تُزاحم اللّغات الأجنبيّة لغة البلد أو تجارها، أو الدّعوة إلى البحث عن لغة مفقودة باسم إحياء المحليّات. وإنّ استفحال اللّغات الأجنبيّة -في أوطاننا- هي سيطرة ثقافيّة جديدة؛ بمعنى إجماع الأمة العربيّة أن تُفكّر كما تُفكّر أمة اللّغة الأجنبيّة، وكلّ هذا قلب الأوضاع لغير صالح اللّغات الوطنيّة، ومنها اللّغة العربيّة عبر بلدانها، وفي بعض البلاد الإسلاميّة، ويُؤسف له أنّ مصيرها مجهولٌ إذا لم يقع التّقويم والتّغيير. ومن هنا يجب الإقرار بواقع مُرّ؛ وهو اللامبالاة السّائدة لدى عرب اليوم، والتي لا مثيل لها في تاريخهم؛ لا مبالاة خلقت أزمة علاقة الأمة العربيّة بالعربيّة؛ حيث أصبحنا أمام أزمة سوء تقدير للّغة العربيّة دون معرفة أسبابها، ودون إبداء مقاومة التّغيير، وردّ الأمور إلى نصابها، وهذه علامة من علامات التّخلف... لكن

ما نعرفه أنّ واحدة من علامات تخلف الأمم هي ضعف ثقّتها بنفسها إلى حدّ لا تعود تتنبّه فيه لقيمة مُقوّماتها الحضاريّة، وأكثر وأسرع علامات عدم الثّقّة تظهر في اللّغة كما يبدو، ومن المؤسف - والمستهجن في آن- أنّ دراسات النّحو العربيّ في عصرنا الحالي -على سبيل المثال- لم تكن لتلقّ الاهتمام والالتفات؛ لولا ما وصلت إليه الدّراسات الغربيّة الأوربيّة، التي بيّنت أهمية كنوز العربيّة¹. وإنّّه يجب العلم بأنّ اللّغة ليست أداة اتّصال فقط، بل هي أداة اتّصال وتواصل تنطوي على قدر كبير من القيم الاجتماعيّة والتّصرّفات والأقوال التي نعبّر بها عن مشاعرنا؛ حيث نعطي ونأخذ، نرسل ونستقبل، وبذلك يحدث التّفاعل المُجتمعيّ، وتلك من أظهر تجلّيات اللّغة، وهذا لا يتحقّق إلّا في اللّغة الوطنيّة/ اللّغة الأمّ، ولاحظوا معي هذه التّرسيمة:

اللّغة الأمّ	= الفرد + المُجتمع = الانسجام الجَمعيّ؛
اللّغة الأجنبيّة	= الفرد + النّخبة = الطّبقيّة؛
اللّغة الأمّ	= تحقيق مَصالح المُجتمع = ترابط اجتماعيّ؛
اللّغة الأجنبيّة	= تحقيق مَصالح الأفراد = ترابط فنويّ؛
اللّغة الأمّ	= تحقيق العدالة الاجتماعيّة = سلوك واقعيّ؛
اللّغة الأجنبيّة	= تحقيق الفنويّة = الحؤول بين الحقّ وأصحاب الحقّ.

وأمام ما يتهدّدنا من مخاطر، هل سينهض باحثون بمشروع الرُّقي باللّغة العربيّة لتجديد الخلف على استيعاب جهود السّلف؟ وهل ستنفر نخبة مؤمنة من رواحل الباحثين لينيروا الدّروب لقومهم لعلّهم يستفيقون؟ وإنّّه إذا صحّ الفهم صحّ العمل، وإذا صحّ العملُ تغيّر الحال وعاد الأمرُ إلى مجراه. وإنّ انشغال بعض الباحثين بهذا الأمر هو انشغال بالذي صلح فيصلح العالم العربيّ كلّهُ، والخير في أمة الإسلام إذا صلحت، وفي ناطقي العربيّة في كلّ الأكوان إذا صلحوا، وما على الله بعزير إذا شاؤوا الإصلاح. ولكن نرى التّدهور يتسارع والوضع يسوء وينهار، والحال على غير المرام، ولذا يستدعي الوضع المُزريّ تقويماً استعجالياً؛ ليحصل التّحصين والتّمعّن من المخاطر القادمة، وهي أشدّ خطورة في جانبها النّفسيّ؛ حيث ستأتي على إحباط كليّ؛ تجعل الفرد لا يثقّ في لغته، بل يعمل بشكل آلي على نشدان لغات

¹ رئيس التحرير، مُقدّمة مجلّة عالم المعرفة. الكويت: 2006، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون ن

أخرى بغية السير في منوال المعاصرة؛ كي لا يُلقَّب بالمتخلف. ومن هنا فأرى ضرورة التصدي علمياً لهذه المخاطر بما يلي:

أولاً: تفعيل العربية في التربية والتعليم: تحتاج العربية إلى نظرة جديدة في المنهج؛ على اعتباره حصيلة تفاعل مستمرٍ لمجموعة متشابكة من العوامل، وتحقيق وَحْدَةِ اللُّغَةِ في المنهج وإكساب المتعلمين المهارات اللغوية إرسالاً في المحادثة، واستقبالاً في الاستماع والقراءة، كما تحتاج العربية في أهدافها إلى إكساب المتعلم المهارات اللغوية، وتنمية القدرة على التفكير العلمي والتحليل والنقد والحوار. ويطلب من أهدافها إيراد المعارف، وتنمية أساليب التفكير بمنهجية شمولية منطقيّة، وفي طرائق تلقينها يطلب منها المرونة في اختيار طرائق التدريس في ضوء الأجواء العلمية والتربوية ومستويات المتعلمين، وعلى مختلف الأنشطة أن تحقق الهدف التعليمي والواقعية والقابلية للتنفيذ، وفي التقويم الاتساق بالصدق والنّبات والموضوعية وفي الكتاب المدرسيّ دسامة في المحتوى واللغة والتدرّج والإخراج. وهكذا باعتبار الطّفل إنساناً يحتاج إلى رعاية من جميع جوانبها، فمن حقوقه أن يدرّس لغته، ويتشبع بها في سنواته الأولى بشكل طبيعيّ؛ وهي من مُستلزمات الأفراد/ الأسر/ الدّول تعليم الطّفل لغته لدرجة الكفاية قبل تعليمه اللّغات الأجنبيّة، ومن حقوقه كذلك أن يكرّم بالبنية القاعدية للغته مُحادثة وكتابة وعداً وهذا ما تسعى البلدان المتقدّمة تحقيقه في منظوماتها التربوية، دون المرور على تلك المُدونات التي تحصّنه من الاغتراب اللّغويّ الذي يجب أن توقّره الدّولة. وإذا ذكرتُ هذا يعني أنّ الدّولة الوطنيّة مُلزّمة بتعليم اللّغة الوطنيّة/ اللّغة الأمّ، وتكون عيها ساهرةً على ما يُدرّس في المَدارس الخاصّة. والمهمّ أن يتسلّح الطّفل في مراحلها القاعدية باللّغة الأمّ، وتأخير تعليم اللّغات الأجنبيّة إلى ما بعد التّحكّم في آليات لغته؛ في حدود العامّين أو الثلاثة، ومن ثمّ نطلق له حرية الاختيار في اللّغات الأجنبيّة، وهذا هو الصّواب، ومن ثمّ تجسيد الآتي:

1. إعداد الطّفل بلغته وفي لغته؛
2. إعداده سيكولوجياً وعقلياً وأخلاقياً؛
3. إعداده لمواجهة العولمة المتوحّشة؛
4. إعداده لمواجهة التّقنيات، وكيفية الإفادة منها؛
5. تحصينه من الاستلاب الثقافيّ، ومن غزو الصّور؛

6. توجهه وجهة نفعية في استعمال الحاسوب.

ثانياً: حفظ الحقوق اللغوية للطفل: إن الهوية اللغوية تتشكل في مراحلها الأولى لدى الطفل؛ حيث تُبنى بالفعل والقوة، وهنا نجد ضرورة تدخل الأسرة في نمو لغته، وينصح الباحثون أن تربية الأطفال في المراحل الست الأولى يُفضّل أن تكون من الأم البيولوجية ومن محاكاة لغة الأب والأم، حيث يُكسبان طفلهما لغتهما أفضل وأقوى من لغة المربية وخاصة إذا كانت المربية من لسان أجنبي، واللغة إذا ما اضمحلت من السنة الصغار؛ فإنها لن تقوم لها قائمة في المستقبل، ومآلها الانقراض، ويقول (ستيفن بنكر / Steven Penker) "إن اللغات تنتشر عن طريق الأطفال الذين يتعلمونها، وحين يرى اللسانيون أن لغة ما لا يتكلمها إلا البالغون، فإنهم يعلمون أن هذه اللغة في سبيلها إلى الانقراض"¹. إن اللغة حبل يشد الأفراد في ما بينهم وثقافة كل أمة كامنّة في لغتها وفي إبداعاتها ومعاجمها "ومن خلال اللغة لأي مجتمع يمكن تحليل رؤية هؤلاء الناس للواقع الذي يعيشونه، وانطباعاتهم وتلقيمهم للأحداث التي يمرّون بها"². ومع هذا فإن مراقبة مؤثرات لغة الطفل من قبل الوالدين جدّ مهمّة، وهذه المؤثرات تعمل على تقديس لغته، كما يمكن أن تعمل على احتقارها، وهذا حسب تلك المؤثرات، ولذا فمراقبة التلفاز والحاسوب، واستعمال اللغات الأجنبية، ولغة العمالة الأجنبية، ولغة المربيات الأجنبية، ولغة رياض الأطفال... كلها لا تعمل على تجسيد الصواب اللغوي، بل تعمل على تعلق الخطأ، وذلك باب من أبواب عولمة لغة الطفل في وقتنا المعاصر، "ومن مُنطلق هذه الحقيقة، يشكّل الأطفال في عصر العولمة المنطقة الأكثر حساسية وخطورة في ما ينطلق بالتأثيرات الثقافية؛ لأنّ الأطفال في هذه المرحلة أكثر الشرائح الاجتماعية تعرّضاً لوسائل الثقافة والميديا الحديثة التي تفرضها العولمة الزاحفة. فعقول الأطفال وأنظمة إدراكهم تشكل المنطقة الاستراتيجية التي تقع تحت مطارق ثقافة العولمة الساعية إلى تذويب الثقافة العربية وهدم مكوّناتها. وهذه العولمة الثقافية تستهدف عقول الأطفال ومداركهم وثقافتهم، وتعمل على تذويب القيم وتدمير الأسس الإنسانية للوجود الثقافي للطفل العربي. ومن هنا يتعيّن على العرب في مواجهتهم الحضارية والثقافية أن ينطلقوا في صراعهم الحضاري من المنطقة الأكثر أهمية واستراتيجية وخطورة، وهي ثقافة

¹. الغريزة اللغوية، تر: حمزة المزيني. الرياض: 2000، ص 32.

². بسام بركة "اللغة العربية: القيمة والهوية" مجلة العربي. الكويت: 2002، العدد 528، ص 82.

الأطفال كمنطلق لحماية الهوية والحضارة والثقافة¹". وهذا الفعل يشترك فيه الوالد والمعلم، وما على مؤسسات الدولة فعله؟ على مؤسسات الدولة بناء الطفل عقلياً بإعداد استراتيجية خاصة بزمان العولمة؛ حيث تعمل على تربيته حبه للغة العربية، وتعزيز الإحساس بها.

وإذا وقع التركيز في هذه النقطة على مسألة لغة الطفل، فيعني التركيز على الأمن في الحياة بصفة عامة؛ فالأمن يحصل عن طريق حفظ الحقوق اللغوية، وهذا ما تتغنى به الأمم نظراً لما يحصل بلغاتها من آداب على مستوى عالٍ من الرفعة والرقي؛ كاللغة الإنكليزية والفرنسية والإسبانية والفارسية والألمانية، ولكن اللغة العربية لم تحصل لها هذه الرفعة في الوقت المعاصر، رغم أنها انمازت عن بقية لغات الأرض؛ بأنها لغة ثقافة وسلوك؛ فضلاً عما تقدمه من أدب عربي متميز ينطلق من لغة الطفل، فالذي يدرس اللغة الإنكليزية من غير الناطقين بها إنما يطلع على أدبها وقواعدها؛ فيتمكن التحدث بها أو تؤهله لترجمة النصوص من وإلى اللغة الأم، ويستهدف كثيراً فئة الأطفال، فهم العمود الفقري في ترسيخ اللغة بمختلف أنماطها لكن الذي يدرس اللغة العربية يطلع على معلومات أوسع تفوق دائرة اللغة المجردة التي هي في مقدور الطفل؛ أي إن الدارس للغة العربية إنما في واقع الحال يتنزه في بساكنة الثقافة والأخلاق والسلوكيات والسجايا الطيبة دون المساس بصلب لغة الطفل، أو الممارسة العفوية للغة؛ أي بعيد عن لغة القاعدة التي نحن بحاجة إلى ترسيخها في منظومة فكر التلميذ (الطفل) باعتبار لغته تأتي من وسط طبيعي عفوي مباشر. ولذا؛ فإنه إذا ما وقع الاهتمام بلغة الطفل؛ بمعنى سيجنا دائرة الخوف من حروب اللغات وتضييق الرؤى، فهو الأمن اللغوي المنشود والذي يعني في ذات الوقت حماية هوياتية فيشعر الفرد بالأمان عندما يسمع لغته يتلاعى بها في كلّ موقع، بل عندما يسمّعها على أفواه مسؤوليه، وهناك يحسن بالقيمة المضافة التي تعطيها اللغة الوطنية للفرد والانسجام الجمعي للساكنة. وهل يتحقق الانسجام الجمعي إذا وقع التسامح اللغوي؟ يصعب أن يحصل الانسجام الجمعي إذا كان بالمحليات أو بالأجنبيات، وهذا ما أظهرته الدراسات، فالدول المنسجمة لسانياً دول

¹ علي أسعد وطفة "ثقافة الطفل العربي في زمن التحديات" مجلة عالم الفكر. الكويت: 2006، المجلس

مُتقدِّمة، والدَّول غير المنسجمة لسانياً دول مُتخلفة، وإيكم صُنافة علمية أجزاها (كارول إيستمان)¹:

دول مُتجانسة لغوياً (مُتقدِّمة)	دول غير مُتجانسة لغوياً (مُتخلفة)
مناطق صغيرة	مناطق واسعة
كثافة سكانية عالية	مُجمعات زراعية
مُجمعات صناعية	درجة قليلة من التمدن والتحضّر
مُتحضّرة ومُتمدنة جداً	غير مُتطوّرة اقتصادياً
مُتطوّرة اقتصادياً	مُعدّل الدّخل الفرديّ والقوميّ قليل
كثرة عدد منسوبي الدّراسات العليا	قلّة عدد منسوبي الدّراسات العليا
التّجانس الدينيّ	عدم التّجانس الدينيّ
مُستقلة سياسياً	مُستقلة سياسياً حديثاً
نمت وتطوّرت واستقرّت	لم تكتمل نمواً وتطوّراً
الاستقلال الدّستوريّ	نظام تسلّطيّ
القيادة الجماعية	القيادة الفردية

وإذا وقع الاستدلال بمقولة إيستمان، نجد أنفسنا في الخانة الثّانية: يعني إنّ مُستقبلنا مجهول ومُصيرنا سوف تحمله الرّياح إذا لم يقع الاستدراك، فهل يُمكن أن يقع الاستدراك؟ يُمكن أن يقع الاستدراك بالتّخطيط اللّغويّ وبتطبيقات اللّسانيّات في كلّ من: الإصلاح اللّغويّ/ التّقييس اللّغويّ/ تحديث المُفردات/ وضع المُصطلحات/ الغوص في عالم الحاسوب. ولنا تجارب دول انطلقت من الصّففر، وعلى مدى ثلاث عَشريات أصبحت مُتقدِّمة، وهذا بتخطيط مضبوط فقط، باعتماد الأهمّ قبل المُهمّ، من مثل:

◀ مَسح احتياجات الوطن الاستعجالية؛

◀ استقدام الكفاءات الأجنبيّة للإفادة منهم؛

◀ الاعتماد على اللّغة الوطنيّة؛

◀ تأسيس الجمعيات العلميّة؛

¹ ع/ فواز محمّد الرّاشد العبد الحقّ "مرثيات التّخطيط اللّغويّ عرض ونقد" مجلّة مجمع اللّغة

العربيّة. الأردن: 1996، العدد 51، ص 125.

◀ إجراء التجارب الدائمة وتحسينها المتواصل؛

◀ الاعتماد على الكفاءات الوطنية في التطبيق؛

◀ قبول النقد والتفصيل داخله بغية التطوير...

ولا يعني هذا تبني تجربة دولة ناجحة 100 %، لأن لكل بلد خصوصياته، فمراعاة البيئة التي يجري فيها التخطيط أمرٌ ضروري، كما أنّ مراعاة الفكر العلميّ التغييريّ الذي تطرحه النخبة العلميّة والسياسيّة أمرٌ أشدّ أهميّة، وهذا لا يمكن أن ينجح عن طريق الاستيراد أو الاستنساخ، بل عن طريق الإبداع؛ والذي لا يكون بلغة الآخر. ومن هنا؛ فإننا نرى دولاً حصلت فيها الطفرة التكنولوجيّة كان ذلك بفعل الذات الوطنيّة واللغة الوطنيّة، وما كانت مُغلقة على ذاتها، بل انفتحت على الخارج انفتاحاً انتقائياً، ولم يُنسبها ذلك المحافظة على تراثها، ولا على لغتها، بل زادت تمسكاً بمقومات الأجداد، وذلك ما أعطاها إلهام الإبداع. وهل يمكن أن يحصل عندنا في العالم العربيّ؟ من الصّعوبة بمكان أن يحصل هذا عندنا، حيث أبانت التجارب على أنّ دولاً عربيّاً لم تُعرف الاستعمار، وأنّ دولاً عربيّة أخرى أضحت عُمر استقلالها يقرب للقرن، ولكن الأمور تتراجع باستمرار، ولم تُحافظ تلك الدّول حتى على مكتسبات القرن التّاسع عشر/XIX، بينما عُمر الدّول التّاميّة غير العربيّة لا يتجاوز الخمسين سنة (50) حققت النّجاح، والدّول العربيّة لم تعرف النهضة، فالخلل يكمن في الجانب التّفسّي؛ فنحن لا نريد التّغيير؛ حيث البحث العلميّ في أوطاننا لم يولّ حقّه، وما هو مَعمول به لم يقدّم نتائج يمكن التّعويل عليها، فالاستنساخ عندنا أجدى من الإبداع، كما أنّ الفكر الخرافيّ لا يزال يعيش في أمخاخنا، ونرمي لغتنا بعدم العلميّة، إذ لا مجال للعمل فيها وبها، ولا نعلم أنّه لا يأتي التّغيير إلّا بلغتنا.

ولكن لا يجب أن نياس، فإذا وفرنا شروط النّجاح، يحصل التّغيير، وهذا في أهمّ مجال وهو البحث العلميّ، وهو ما يُعطي للأمة الأمان. فالبحث العلميّ أمان، وقوّة الأمة تحصل بتطبيقات العلوم "السبيل الوحيد للحفاظ على قوّة الأمة وضمان رفاه شعبنا باستمرار يكون بفضل نتائج العلم... إنّ الأمم لا تزدهر إلّا بتطبيق العلم... إذا أردنا أن نقيم بلدنا على أساس أمين ونضمّن ازدهاره في المُستقبل ونجعله في مُستوى الأمم المُتقدّمة، فإنّ أفضل ما نفعله

هو زيادة معرفتنا، وعدم إضاعة أيّ وقت في تنميّة البحث العلمي¹. ونرى الأمم التي ارتقت كان بالبحث العلمي، وبفضل القيادة السياسيّة التي جسّدت سلطة الأمن اللّغويّ، ويعني هذا لا مفرّاً من تعميم لغة البلد، فهنا نشير إلى القرار السياسيّ في مجال تعميم اللّغة العربيّة بتمكّينها في مُختلف المَواقع، وما ضاعت الأمة إلاّ بسبب ضياع كيائها اللّغويّ. لذا كان الأجر الخروج بقرار إلزاميّ عربيّ من مصدر جامعة الدّول العربيّة؛ والتي قد تُخرج أولادنا من عنق المسألة اللّغويّة بأمان.

تعليق: وإذا وقع التّأكيد على البحث العلميّ، بمعنى التّركيز على الأمن اللّغويّ، فماذا أعددنا لهذا الأمن اللّغويّ؟ يجب العلم بأنّ اللّغة ليست مُحايدة، فهي مرآة للتّركيبة العقليّة لمُجتمع ما؛ فتؤثّر تأثيراً حاسماً في تشكيل عقل المُجتمعات التي تستخدمها، كما تطبع فكر ناطقها بطابعها وصفاتها وإيقاعاتها، فلا يجب أن ننتبه في البحث عن الحلول المعجزة، بقدر ما هي في أيدينا؛ فالعربيّة الآن بحاجة إلى من يخدمها لا من يندب عليها، بحاجة إلى استعمالها وتخليصها من المحنّطين والرّافضين كلّ تغيير، فلا يجب أن يلعب المُتحمّزون على وتر الدّين، ويعلقون كلّ اجتهاد في العربيّة مَساس بالدّين، فالعربيّة بحاجة إلى تطوير في بناها القاعديّة، وفي بعض أصولها. نعم نتمسّك بجذورنا التّاريخيّة التي تصلنا بامتدادنا الجغرافيّ الطّبيعيّ، ولكن من حقّنا أن نقول: نريد العيش وسط الحضارة بمرجعيّة حديثة؛ فأباؤنا عبّدوا الطّريق، وعلينا استكمالُه وتحسينه، لا البقاء على ما كان دون تجديده مراراً، وهذا ما تراه مدرسة القياس من أنّ اللّغة العربيّة مُقدّسة، لكنّها ملك للنّاس لا أنّ النّاس ملكها.

ومن واجبتنا جميعاً أن ندقّ ناقوس الخطر لما للمُستقبل لغتنا العربيّة من تشاؤم، ونعقد من أجل أمنها المُؤتمّرات، ونخلص لها في البحث العلميّ؛ لنصل إلى الإتقان اللّغويّ والتّخصّص العلميّ؛ بالبُعد عن الفكر القبليّ وثقافة الأذن، والدّخول في حضارة اليقين بكلّ إيجابيّة. وحرّيّ بنا أن نفتح اللّغة العربيّة، وفتحها يعني حياتها الدائمة، فليس لأحد أن يُمْنعنا أن نضيف إليها لفظاً جديداً، أو ندخل فيها أسلوباً مُعاصراً ما لم يفسد الأصول، ولولا هذا لما نمت اللّغة، وما استطاعت أن تفي بمتطلّبات أهلها التي تتجدّد بتنوّع الأزمنة.

¹. كلمة قالها رئيس وزراء اليابان سنة 1886. ع/ عبد المجيد نصير "التعريب ضرورة تنمويّة" مجلة

الموسم الثقافيّ. الأردن: 1991، منشورات مَجْمَع اللّغة العربيّة الأردنيّ، الموسم الثقافيّ التاسع، ص 17.

ثالثاً: الاهتمام بلغة وسائل الإعلام: لا يحتاج العارف إلى حصافة لما أولاه العرب من حظوة للغتهم؛ وهذا لحسبهم بالدور الخطير الذي تلعبه في حسم الكثير من المواقف، سواء تعلّق الأمر بسوء توظيفها أو بحسن استثمارها؛ حيث كان الشعر في صميم الحياة العربيّة وكان شعر الشاعِر هو إظهارهم لما يحملُه من مفاخرهم. هذا الشعر الذي لعب الدور الهامّ عندما يتكئ على لغة راقية مؤثرة للإقناع أو الإمتاع، فتكامل في ذلك المستوى الجماليّ الإبداعيّ بالمستوى الحجاجي، وكوّننا سلطان اشتغال اللّغة في جنس الشعر الذي كان أرقى فنون القول، فهل هذا متن الضياع، أليس هو من جنس التأسيس، فلو حاولنا أن نجسّد مقولات السلف في هذا الجنس لوجدنا أنفسنا عاجزين ومنهين بما قيل أيام الفاقة والنقص، فكيف حالنا أيام الدّعة والپترول؟ ويبدو لي بأنّ كلّ هذا يضعنا في مواجهة حقيقيّة مع مشاكلنا ويدفع بنا إلى الحراك لعلّنا نجد مكاناً لأنفسنا في كوكب الغدّ، مع لغتنا التي لا تبخل بالعطاء إذا خُدمت.

وهكذا فإنّ العربيّة في واقعنا اليوم بحاجة إلى تفعيل وتحريك وفق استراتيجيّة مُعاصرة تأخذ وسائل التّواصل الاجتماعيّ، لتكون وسيلة إظهاريّة، وتُعبّر بلغة راقية فصيحة؛ وصولاً إلى وضع ركائز التّليغ الرّشيدة في بناء لغويّ متنوّع؛ حسب ما تقتضيه كلّ وسيلة من تلك الوسائل. ومن هنا يبدو لي بأنّ على المدرسة ووسائل الإعلام التّحرّك للنّظر في قضايا خمس مُستعجلة، وهي:

1. القضية الأولى: الاعتزاز اللّغويّ: هو المحافظة على اللّغة، ويعني المحافظة على الأرض؛ لأنّ اللّغة هي التي تُعطي لك البُقعة التي تضع فيها أقدامك، وهي التي تُعطي لك الشّخصيّة، والمحافظة على الشّخصيّة تكون عن طريق زرع القُدوة. فإذا وقع تعزيزك للغتك أمام أولادك؛ فذلك الذي يكون في تصرفاتهم. ولا يقف التّعزير عند القُدوة، بل يتعدّى إلى التّمثيل فيها وبها من حيث الاستعمال والعمل من أجلها، ويكون التّعزير بإجلالها وذود الدّخيل عنها، فكما يقول (هو شي مينه) "حافظوا على صفاء لغتكم كما تحافظون على صفاء عيونكم ولا تستعملوا كلمة أجنبيّة، وأنتم تستطيعون استعمال كلمة محليّة من لغتكم". لا يمكن أن تقوم دولة عربيّة بدون لغة عربيّة، فلم تقم التّميّة البشريّة في مجتمعات مُتقدّمة بلغات أجنبيّة، ويشهد على ذلك الواقع في كوريا، اليابان، هنغاريا، المجر، جورجيا، ماليزيا... وقد

يحسب البعض أنه يمكن أن تحصل التّمنية الاقتصادية باللّغة الأجنبيّة، فأقول يمكن ذلك ولكن تأملْ معي هذه الشّبكة، واستخلص وحدك النتيجة:

التّمنية البشرية	التّمنية الاقتصادية
تحصل باللّغة الأمّ	تحصل باللّغة الأمّ، وبغير اللّغة الأمّ
تكافؤ الفرص	الغلبة للرأسمال
تنمية أفقيّة وعموديّة	تنمية عموديّة
يحصل الرّخاء العامّ	يحصل الرّخاء مع الفقر
ينعدم الفقراء	يكون الفقراء
كوريا/ اليابان/ ماليزيا/ المجر/ هنغاريا... نماذج	جنوب أفريقيا/ سنغافورة نماذج
تحصل الصّناعة المحليّة	طغيان الصّناعة الأجنبيّة، وتعدّد رأس المال
انعدام الطّبقية	وجود الطّبقية
وسيلة النهوض للشّعوب الفقيرة	وسيلة ازدهار رأس مال الدّول الاستعماريّة
يحصل الأمن العامّ	تحصل الاضطرابات

ولهذا على الشّعوب العربيّة أن تنشُد التّمنية البشريّة التي لا تكون إلاّ بتحقيق الآتي:

1. استعمال اللّغة العربيّة في كلّ مناحي العلوم؛
 2. تطبيق الديمقراطيّة الفعليّة تنظيراً وتطبيقاً؛
 2. تجسيد التّعليم الإلزاميّ المجانيّ الحكوميّ؛
 3. تشديد صارم في فتح المّدارس والثّانويات والجامعات الخاصّة.
- وترون بأنّ المسألة كلّها تدور في التّربية والتّعليم؛ فهي أسّ الخروج من التّخلف الذي نعيشه الآن في أوطاننا العربيّة، فلا استثمار إلاّ في التّربية والتّعليم، فلو أنّ الدّول العربيّة استثمرت في تحسين أداء التّعليم باللّغة الوطنيّة، فلا يأتي جيل إلاّ ويكونون على رأس البحث العلميّ في كلّ بلاد العالم، وتتقدّم كلّ الدّول العربيّة، شرط التّخليّ عن الهيمنة التي تعود للّغات الأجنبيّة.

2. القضية الثّانية: مُحاربة الغربة اللّغويّة: بالفعل تعيش العربيّة غربةً لغويّةً في الاستعمال وفي عدم تدريس العلوم بها، فكيف لها أن تُمجد أو تترقّق وقد مُنع عليها الميّدان

الحيوي؛ مِيدان العلوم، ألا يُؤدِّي ذلك إلى غربة اللّسان، فغربة اللّسان سوف تعقبها غربة الدّين، وإنّ أشدّ أنواع الغربة؛ الغربة اللّغويّة، وهي من غربة الحضارة، ألا تلاحظون الوضع العامّ كيف أصبح فيه التّاطق بالعربيّة غريباً، وعلماء العربيّة غُرباء، والجهل في تنامٍ وازديادٍ، والعلومُ أُفرغت من مضمونها، وجُرّدت من مكنونها، والنّاس ناكبون عن العلم، مُتضايقون من أهله فأصبحت العربيّة في زماننا مَهْجُورة، فأثى لنا تغيير الوضع إذا لم يُخرجها الفرار السّياسي إلى الاستعمال، وأثى لنا من تقدّم العربيّة إذا لم تنل المجال وكيف يكون لها المجال، وقد طفا الكيل في الميزان، بفعل الأجنبيّات التي أخذت المجال. فالغربة باقية بتسويق الأجال، ومَن يهّمه الأمر لم يعمل على تغيير الأحوال، ولذا تبقى العربيّة تُعاني الإهمال، فهل يمكن أن نجليّ الغربة، وليس لنا بال "فهي تعاني من انصراف المُتكلّمين العرب إلى اللّغات الأجنبيّة بدعوى أنّها لغات الانفتاح على العالم، وانصراف طائفة أخرى إلى لهجات إقليمية لإحياء ثقافات محليةّة، وانصراف طائفة ثالثة إلى اللهجة العاميّة الدّارجة بدعوى أنّها لسان الخطاب الشّعبيّ والتّداول اليوميّ"¹ وهل سيكون التّغيير بجرّة قلم أم بطلب الرحمن، ودعوة العرب إلى تغيير الرّهان، ومحاربة الغربة في الأذهان. وفي مسألة الغربة اللّغويّة كنت دائماً أسرد نموذج اليهود، وكيف اهتموا بلغتهم؛ ف (إليعازر بن يهودا ت 1922م) وَضَعَ أولَ مُعجم عبريٍّ في سبعة عشر (17) جزءاً وقال: إنّ اللّغة الأمّ (العبريّة) لا بدّ أن تكون في اللّسان لا في الورق، وتكون هي اللّغة الوحيدة فقط، وقد بدأ (إليعازر) بتطبيق هذا المبدأ، فكان هو وأسرته لا يتكلّمون إلّا من خلال مُفردات ذلك المعجم الذي أخذ أغلب كلماته من العربيّة، بل اقتفى أثر المعاجم اللّغويّة العربيّة تصنيفاً وصناعة. والطّريف في الأمر أنّ اليهود لم يحزنوا حزناً شديداً على أيّ خبرٍ من أخبارهم أو سياسيّهم حُزّهم على (أليعازر)؛ لأنّه أعاد لهم لحمّتهم عن طريق اللّغة العبريّة، فلقد بكاه اليهود لمدّة ثلاثة أيام بكاءً حاراً. وتؤدّي بي هذه الكلمة للعروج على تاريخ ألمانيا التي كانت فيها ثلاث لغات: عليا وسطي و دنيا. وقد عمل الأخوان (غريم / Grimm) على إيجاد لغة مشتركة، وحَدّثت ألمانيا بشكل جماعيّ، وخلقت الانسجام الجماعيّ، فلما أسقط الألمانُ جدارَ برلين سكّوا ورقة مائيّة قيمتها 1000 مارك وعلى ظهرها صورة الأخوين غريم. فماذا نستنتج؟ نرى كم للّغة الوطنيّة من القيمة الجماعيّة التي تعمل على توحيد المواطنين، وكم تعطي هذه الشّعوب للعلماء واللّسانيّين الذين يعملون

¹ عبد الرّحمن بوزراع وآخرون، اللّغة وبناء الذات. قطر: 2004، كتاب الأمة، العدد 101 ص 51.

على الانسجام الجمعيّ من قيمة وطنيّة وتمجيد ما له مثيل، فلم يضع الألمان صورة بسمارك على العُملة رغم أنّه مُوحّد ألمانيا، كما لم يبكّ اليهود (بن غوريون) وهو مُؤسس دولة اليهود. كما تذكر لنا كتب التاريخ بأنّ ألمانيا في سنة 1917م تبرّعت لليهود ببناء معهد زراعيّ في حيفا، ووضعت له مقرّراته باللّغة الألمانيّة، فقام اليهود بثورة عارمة، وقالوا: إمّا أن تكون مقرّراته باللّغة العبريّة أو يرّحل المعهد، فنحن لسنا بحاجة إلى معهد يطمس لغتنا. والطريف المهمّ في المسألة أنّ اليهود يُؤلّون العبريّة كلّ الحفاوة والتقدير؛ لأنّهم يغرفون منها العلوم، وبها عملوا على تطوير لغتهم التي أصبحت لغة التدريس في كلّ مراحل التعليم. فلقد مكّنت العبريّة العبريّة من أدوات الإبداع والخلق والعلم، والعبريّة الآن هي اللّغة الرّسميّة التي يفتخر بها اليهود والشّتات على أنّها الضّامن الجمعيّ لمختلف الجاليات اليهوديّة، ولن يحصل لهم الانسجام الجمعيّ إلاّ بالعبريّة فهي التي تقوّ وجودهم "ويستعمل العبريّة حوالي سبعة ملايين ونصف في إسرائيل والشّتات، ولا يزالون يجتهدون من أجل أن تقوّ اللّغة الكيان السياسيّ وترفده بما يحتاج إليه؛ ليرتبط بالأرض، على غموض في موطن النّشأة اللّغويّة وشائبة في الأصول"¹ وقد افتخروا أمام الفرنسيّين بأنّهم بدؤوا بتوظيف الإعلام الآلي في معجمهم التاريخيّ سنة 1959، وفرنسا بدأت حوسبة معجمها التاريخيّ سنة 1981م، والفضل في كلّ ذلك إلى العبريّة التي جعلوها مرجعاً علمياً. وأريد أن أقول في هذه النّقطة بأنّ مسألة التّحسيس بوزن العبريّة، وعلاقتها بالمعارف والعلوم المختلفة مسألة ضروريّة ومهمّة، فلا بدّ من تأكيد المسألة بكلّ جديّة، وهذا ما أبانته الأبحاث الجادّة المُخلصة، وإلّا فالعملُ مَبْتور منذ البداية.

3. القضية الثالثة: اللّغة العبريّة لغة علميّة: فنعم إنّ اللّغة العبريّة هي الهويّة الوطنيّة التي أقامت لنا صرحنا الحضاريّ والعلميّ والتاريخيّ، وهي عمادنا في الوقت المُعاصر، ونروم منها التّقدّم في مجالات حيويّة اقتصاديّة؛ باعتبار التّنميّة البشريّة لن تقوم في أمة من الأمم دون اعتمادها على لغتها الوطنيّة. ومن وراء هذا نستهدف من وسائل الإعلام خطاباً علمياً في خصوصياته في مجال المُصطلحات العلميّة، والمختصرات، والكتابة العلميّة وميّدان التّقنية والتّقانة، والمعلوميّات والترجمة الآليّة... والكشف عن واقع البحث العلميّ باللّغة العبريّة وكيفيّة تفعيل اللّغة العبريّة لمُسايرة المُستجدات التّقنية والعلميّة، وما تدرّه المعلوميّات

¹ أحمد شحلان، مَجَمع البحرين من الفينيقيّة إلى العبريّة، دراسة مُقارنة في المُعجم واللّغات العروبيّة

(السّاميّة)، ط1. الرّباط: 2009، دار أبي رُقراق للطباعة والنّشر، ص7.

من تقانة مُعاصرة. وكان لا بدّ من تشخيص الواقع اللّغويّ العلميّ في ذات اللّغة العربيّة ولذاتها باعتبارها لغة لها تراث علميّ قديم، وقد استجابت أصولها للمُوصفات العلميّة في ما مضى من الزّمن، وقعدَ بها الحالّ في عصرنا الحاضر، فإلى أين يعود السّبب في هذا التّراجع؟ أيعود إلى غياب البحث العلميّ في كليّاتنا؟ أو إلى ضعف في المرجعيّة العلميّة؟ أو إلى الاتّكاليّة على ما تُدرّز لغات الغربيّين؟ أو إلى بيّات مراكز البحوث العلميّة العربيّة؟ أو الاعتماد على نقل البحث العلميّ الغربيّ لا استزاعه في أوطاننا؟ أو إلى العنّى الحضاريّ الذي أسبغته علينا العولمة اللّغويّة؟ أو إلى تفرّطنا في الأخذ بأسباب الحضارة؟ أو يعود إلى تقصير النّخبة العربيّة في عدم الاهتمام بالهويّة اللّغويّة؟ أو إنّ الخلل يكمن في نقص الإمكانيّات الماديّة؟

3. القضية الزّابعة: خوض عالم الحوسبة: وإنّه لا مفرّ من تفعيل العربيّة في مجال التّقنيات المُعاصرة، والغوص في عالم البرمجة، وخوض غمار اللّسانيّات الحاسوبيّة. وهذا الميّدان هو الذي يُكسبنا رهانَ إنتاج الآلة، فبدل استيرادها يحصل صنعها، كما يكسبنا رهان النديّة والاطمئنان، والثقة في اللّغة العربيّة بكلّ أمان، فالعلم ليس ملكاً للغة من اللّغات، فلا وطن له رغم أنّه يُستورد، ولكن لا يُستوطن، بل يُزرع ويُحصد في كلّ بلد، وكلّ بلد يعطي براءة اختراع لمنتوجه. وإنّ قوّة أية لغة تكمن في "قدرتها على التّعايش مع العصر الذي تعيش فيه، وعلى التّأقلم مع مُفرداته، واستيعاب مُستجداته، فالعربيّة الآن بحاجة للانتقال من الوصف إلى التّوصيف، وهذا بتضافر الجهود والأعمال بين اللّغويّين والحاسوبيّين في مشاريع تنمويّة لغويّة لإنتاج برامج الأنظمة اللّغويّة للعربيّة التّطبيقيّة على مُستوى الصّوت والصّرف والنحو والدلالة والمُعجم والتّرجمة الآليّة والكتابة العربيّة، وتطوير تلك المحاولات والتّجارب"¹ التي أسست للعلاج الآليّ والحوسبة. وإنّ كلّ هذه التّجارب أبانت على أنّ العربيّة تحمّل في ذاتها خصيصة حوسبيّة لا مثيل لها في لغات العالم، أي إنّ خصائصها قابليّة للتّعايش مع الحوسبة "واللّغة العربيّة بناء رياضيّ فريد، لا يتوافر في لغة أخرى، فأسلوب الاشتقاق الفريد من الأفعال والأسماء بنسق رياضيّ دقيق يُتيح لها استيعاب أيّ مُصطلح

¹. تجارب كلّ من: إبراهيم أنيس/ محمود السّعران/ نهاد الموسى/ مازن الوعر/ داود عبده/ نبيل علي/

الحاج صالح/ مُحمّد مراياتي/ إبراهيم بن مراد/ وفاء محمد كامل/ سالم الغزالي/ الأخضر غزال/ مُحمّد الحناش/ محمود إسماعيل صيني/ عبد الله الوشي/ امحمد صافي المستغاني/ يحيى هلال/ الفاسي

جديد، والتعبير عنه بطريقة تلقائية بسيطة تقترب من العمامة قبل الخاصة، بل وتطويع مثل هذا المصطلح إلى موسيقاها الخاصة؛ بما يتفق مع الأذن العربية السليمة، ويضاف إلى ذلك قوانين رياضية واضحة لإضافة السوابق واللواحق لأي كلمة بما يضيف إلى معناها ولا ينقص منه¹. وهذا البناء الفريد من نوعه جعلها تتصدر في الأبحاث الخاصة بعلم الكپتار، وفي البرمجيات المعاصرة.

النتائج: خلصت في هذه الكلمة إلى جملة النتائج وهي:

1. الإقرار بمجموعة من النقصات وهي:

نقص في المرجعية العلمية.

ضمور أدوات البحث في اللغة العربية، وعدم إقامة معرفة لسانية متقدمة.

عجز المعريين عن تدبير شؤون العربية.

عدم التغلب على إشكال علاقة التراث بالحدثة.

عدم اعتماد المعريين على مرجعيات ومناهج واضحة.

2. الإقرار بمجموعة من المحاسن، وهي:

اللسان العربي يجمعنا: تؤكد المعطيات والممارسات اللغوية أنّ العرب موحّدون

باللسان العربي بسجلاته وأساليبه، ولا يتعدّد التواصل بينهم على العموم؛

بروز اللغة العربية كلغة شاملة: ولقد شكّلت العزوبة اللغوية تحوّلاً في تاريخ اللغة

العربية؛

العربية لغة تواصل عالمية لكتلة بشرية هامة؛ تهيئ مستعملها للاستفادة من خبرات

هذا الوضع اللغوي المتميز؛

قوة العربية في قوة بعض قنوات الإعلام، وهذا ما يجعل منها سلعة مربحة لا مبخوسة،

ومما يؤكد حيويتها كذلك أنّها لغة الإعلام الدوليّة بفضائيات عربية واسعة الانتشار والتأثير؛

¹ علاء الدين العجموي "المعالجة الآلية للغة العربية بين الواقع والتحديات" الموسم الثقافي التاسع

عشر. الأردن: 2001، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، ص 71.

وهذا ما يُسمَع ويُشاهد في قنوات: الجزيرة، والعربيّة، والحرّة، وأبو ظبي، وBBC وART وMBC...

.التوصيات:

- 1.مُطالبة الدّول العربيّة للاستثمار في التّنميّة البشريّة.
2. تحريك وسائل الإعلام في تخصيص حصصٍ ثقافيّة وندواتٍ؛ بخصوص ترقية اللّغة العربيّة.
3. ضرورة استصدار القرار المُلزم بالتّعريب الشّامل، وتحديد آجال الانتهاء منه.
4. تعريب المَعارف الكونيّة، التّجريدية والتّقنيّة على الخصوص.
5. تفعيل المؤسّسات والمَجامع العربيّة، والسّرعة في علاج الظواهر المُخلّلة بسوء أداء العربيّة لوظائفها التّعبيريّة والعلميّة.
6. العمل بالمشاريع الكبرى، والخروج بقرار عربيّ بخصوص الأعمال العربيّة المشتركة على غرار المعجم التّاريخيّ للّغة العربيّة والدّخيرة العربيّة.

كيف نَسْتِثْمِرُ فِي اللِّغَةِ العَرَبِيَّةِ؟

المقدِّمة: سؤال وجيه، أقدم -من خلال الإجابة عليه- بعض الأفكار التي بصرتُ بها، وأراها تعمل على جعل العربية تُنشدُ في ذاتها ولذاتها؛ لما لها من ثروة لغوية وأدبية وعلمية تجعلها لغةً مطلوبةً، بل يُنشدُ وُدُّها في كلِّ الميادين، نظراً للخصوصيات التي تتوقَّر عليها هذه اللِّغة، والموقع الجغرافي لأهل هذه اللِّغة. وهذه الخصوصيات ينذرُ أن تجدها مجتمعةً في لغة واحدة، ففي العربية مُجتمعةٌ وكاملةٌ. ولكن لماذا لم تكن هذه اللِّغة -التي تجتمع فيها هذه الخصوصيات- علميةً على غرار اللغات العلمية المعاصرة، ولا تجتمع فيها كلَّ الخصوصيات المذكورة في العربية؟ ولماذا لم تكن لغةً اقتصاديةً يحصل فيها الاستثمار على غرار لغات الاقتصاد؟ هنا المشكلة؛ لأنَّ الوعي بهذه اللِّغة لم يحصل لدى أهلها، ولم يقع الاهتمام بها، ولم تُستعمل من قبل أهلها في المصالح الحيوية، كما ضاقت سُبُل البحث فيها في الأمور العلمية، ولذا لم تكن من لغات العلم في الوقت المعاصر، فَتَحَوَّلَ عنها أصحابها لعدم الاستثمار فيها، ولم تُطلب من الأجانب لعدم استعمالها من أهلها.

وإنَّ موضوعَ الاستثمار في اللِّغة ذو أبعاد استراتيجية معاصرة؛ لما يحمله من ربط اللِّغة بالاقتصاد؛ والذي يُسهم في الرِّفع من شأنها، وفي سرعة انتشارها، مثل العملة القوية تُحقِّق مكاسب اقتصادية، وتُجَرِّ معها لغتها، وهذا ما تفعله فرنسا وأمريكا في نشر لغاتهما في العالم؛ ليتحقَّق لهما المزيد من النَّفوذ والطلب والمردود المادي. وكذلك كان العربُ في الجاهلية يلتزمون أسواقهم التجارية؛ وفيها يحصل التباري في نَسجِ الشَّعر؛ ذلك الشَّعر الذي حقَّق أموالاً كبيرة (ظاهرة التكبُّب بالشَّعر) فتحوَّلت القصيدة إلى حَدَثٍ اقتصاديٍّ مطلوب، ومن ثمَّ أصبحت صناعةً للارتزاق. وبذلك وصلت كلمات العربية إلى بورصة سوق عكاظ وذو المجاز والمجنَّة، وصلت أشعار العرب وبدأت تُستثمر في بورصة القِيمِ الشَّعرية، حتى أصبح غيرُ الشَّعراء يصنعون الشَّعر من أجل نيل الأموال، كما ارتقت العربية في تلك الأسواق التي تُعجَّ بمختلف العروض، والعربية وسيطة بين المتفايضين. ولم يقف الأمر عند هذا الحدِّ، بل إنَّ قانون السُّوق في الإسلام يخضع للحسبة، فَلَهُ بنود في كُتب الفقه، وتُرَاعَى فيه سيرُ المصالح

المُرْسَلَة؛ للوصول إلى المُعامَلات التي يجب أن تكون في المُدن الإسلاميّة. وهذه المُعامَلات فيه الوجه القانوني؛ وهو استعمال اللّغة الواضحة المؤدّيّة لغرض البيع والشّراء، والوجه الاقتصاديّ وهو التّنافس في الجودة وخفض السّعر، فكان كلّ ذلك مسطرة مطاطيّة تُراعي تطوّرات العصر حتى نتج عن ذلك نظام الماجرّيات، والوجه الأخلاقيّ حصل الاستثمار في العربيّة التي قبلها غير العرب، وأحلّوها منزلة فوق لغاتهم، أحبّوها فأبدعوا فيها وبها، واستثمروا في بناء المدارس والخُلوات، وأقاموا صرح المشيخات، ونتج عن ذلك ثروة المعرفة التي قامت على تبادل الكلمات، ومن ورائها حصلت المنفعات، لما لها من استثمارات، في كلّ البلدات، وجاءت من ورائها العُمَلات.

وانّه جاء وقت العودة إلى الاستثمار في اللّغة العربيّة، بقياس هذا العصر على الحاضر؛ لأنّ عصرنا ليس بعصر بيع الشّعْر، بل بطرح لغة الشّعْر إلى التّداول، فهل يمكن أن تكون لغة الاقتصاد والمال، ويقبلها الآخرون، ولذلك علينا الخروج من تقوقعنا، وفهم آليات التّطوّر الحتميّة، والعودة إلى الماضي لا يكون إلّا بما يحمل من حضور معاصر. ولهذا، فالتّفكير في مشروع الاستثمار في العربيّة هو مشروع التّهبّئة الثانيّة، واللّغة العربيّة أداته، وأنّ الاستثمار في تعليمها وتعلّمها وتوظيفها استثمار ذو مردودٍ ماديٍّ ومعنويٍّ، وذو حركة دائريّة تنتهي حيث تبدأ، واللّغة مردودٌ أخلاقيٌّ وحضاريٌّ وثقافيٌّ وإنسانيٌّ ووجوديٌّ، وهذا ما لا يمكن وزنه بالمال. فلا أجمل ولا أعظم من الاستثمار في هذا اللّسان الذي صنّف فيه الموالى روائع الكتب، وقال فيه المؤلّدون أغرّ الأشعار، وجال فيه اليهود في الطّب، وبرع فيه المازيغيّون في النّحو... ومن وراء ذلك يُلاحظ تلك العلاقة القويّة التي ربطت قوّة الأمّة وتمكينها في الأرض بقوّة اللّغة على السّنة أبنائها والنّاطقين بها، وكان ذلك بمثابة الفتح للدين وللّغة العربيّة. ولكن في وقتنا الحالي قد لا يصدق تمكين الأرض من قوّة اللّغة، وتمكين العربيّة قوّة لعودة مجد أهلها، ويصدق علينا قول الشّاعر الذي يقول:

غريبُ الوجهِ واليدِ واللّسانِ

ولكنّ الفتى العربيّ فيها

في وقتنا المعاصر مُعطيات جديدة، وأراها يمكن أن تكون من آليات التمكن للغة العربية، وهي قنوات كثيرات يمكن الاستثمار فيها، كما يمكن أن تتعاقد في مشاريع مُعاصرة، وبنظريات مُعاصرة، وبفكر مُعاصر؛ بدءاً من رفع المضايقات التّقنيّة التي تعيشتها في بعض بُناها اللّغويّة؛ وُصُولاً إلى دخول عالم التّقانة من منظور الأخذ، ثمّ الإضافة، وتسجيل بصمة الحضارة، وهذا ليس بالمُستحيل أو بالمُستبعد، وقد يحصل ببناء استراتيجيّة جماعية، وعن طريق مؤسّساتنا العربيّة التي تُدفع لها الأموال من ضرائبنا، فالأحرى بها أن تهض، وتفتح علينا مشاريع التّهوض، وتنجز استراتيجيات العمل العربيّ المشترك لجعل هذه اللّغة مصدر الطّلب.

وسوف أقترح الخطوط العامّة لتلك الاستراتيجية عبر مباحث هذا العمل، ولكيفيات استغلال مختلف القنوات؛ رفعاً من سويّة هذه اللّغة، وجعلها لغةً علميّة، فيُستثمر فيها. ولا يحصل ذلك إلاّ بالاستثمار القوي في تلك القنوات، وهذا ما قامت به اللّغات التي كانت مُتخلفة¹ مثل العربيّة ولكنها تقدّمت بفعل الاستثمار الجمعيّ في مختلف القنوات. وكان الحزم أوّل علامات الخروج من التّفق ثمّ ما تبعه من مُخطّطات تنمويّة؛ وفيما تنال اللّغة العربيّة موقعها في مشاريع الاستثمار في البناء أو في الاقتصاد؛ على اعتبار أنّ اللّغة لها جانب الاقتصاد المعرفيّ الذي يُبنى على الاستثمار.

. المبحث الأوّل: معنى الاستثمار: يرتبط مصطلح الاستثمار / Investissement بالجانب الاقتصادي؛ ويعني في ما يعنيه لغة واصطلاحاً، أنّه من فعل (ثَمَرَ) وهو شيء يتولّد عنه شيء مُتجمّعاً: ثَمَرَ الرجلُ ماله = أي أحسنَ القيامَ عليه. ثَمَرَ اللهُ ماله = نَمَاه. مالٌ ثَمِرٌ = مُبارك. اُثْمَرَ القومُ = كَثُرَ مالُهُم. اسْتَثْمَرَ = طلبَ التّنميّةَ والزيادةَ والكميّة والنوعيّة، الاستثمار من فعل (ثَمَرَ) هو الطّلب وتوجيه المُدخّرات نحو استخدامات تؤدّي إلى إشباع حاجة أو حاجات اقتصاديّة. ويؤكّد هذا المجمعيون بأنّ الكلمة من (ثَمَرَ) الشّجَرُ. ثَموراً: ظهر ثمره. وَثَمَرَ الثّبيء: نَضِحَ وكَمَل. ويقال: ثَمَرَ ماله: كَثُر. ثَمَرَ له: جمع له الثّمَر. اُثْمَرَ الشّجَرُ: بلغ أو ان

¹ . ينظر كتابي (الاهتمام باللّغة الأمّ - العبرة من الفرنسيين-) . قيد الطّبع.

الثَّمار. وأثْمَرَ الشَّيءُ: أتى بنتيجته. ويقال: أثْمَرَ ماله: كَثُرَ. وأثْمَرَ القَوْمَ: أَطْعَمَهُمْ. ثَمَرَ الشَّجَرُ ثَمْرًا واثْمَرَ اللَّبَنُ: بدا زبده. واثْمَرَ ماله: نماه. استثمرَ المالَ: ثَمَرَهُ. وأثمرَ الزَّيْتُ: اجتمع عند مَخْض اللَّبَنِ. ويقال: قد أثمرَ مِخاضُكَ. ثَمَرَ النَّبَاتُ: نفِضَ نَوْرَهُ وعقد ثَمْرَهُ. ومن الشَّواهد: قال ابن الرُّومي:

لك في تدبير، ولله قبله سيثمر لي ما أثمر الطَّلَعُ حائطاً

وقال ابن المعتز:

وغرسٍ من الأحباب غُيِّبَتْ في الثرى فأستقيه أجفاني بسياج وقاطرٍ
فأثمر همًّا لا يبيد وحسرةً لقلبي تجنمها بأيدي الخواطر

الاستثمار: استخدام الأموال في الإنتاج؛ إما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية، وإما بطريق غير مباشر كإشراء الأسهم والسندات¹. وفي الفرنسية: Investissement. Emploi de capitaux visant à accroître la production d'une entreprise ou à améliorer sa rentabilité ; ensemble des capitaux, des biens, ainsi investis. Placement de fonds : un investissement rentabilité.

وعلى العموم، فإنَّ الاستثمار يعني ذلك الجزء من الدَّخْل المُدخَّر الذي لا يُنْفَق على الاستهلاك يُحوَّل إلى استثمار بُغية الإتيان بالفائدة والزيادة. أو هو المبلغ الفائض من الاستثمار باعتباره الوفرة المُدخَّرة التي تأتي بالربح الإضافي، كما يعني تحقيق التوسُّع والانتشار والسمعة العالميَّة. وفي عُرف المُختصِّين الاقتصاديين هو "حيازة أملاك عقاريَّة أو منقولة، معنويَّة بهدف إنتاج أملاك أو خدمات أو إعادة بيعهم، وجني ربح مستقبليٍّ منهم" والمُستثمر Investisseur: شخص مستقلٌّ يَستثمر أمواله في القيم المنقولة. وينبغي ألا نخلط بينه وبين المُضارِب الذي يُجري معاملات صغيرة، وحاصل سندات صغيرة. من بين

¹. مجمع اللُّغة العربيَّة، المعجم الوسيط. القاهرة: 1972، الجزء 1، مادة (ثمج).

المستثمرين الكبار الخواصّ يمكن تمييز المنتمين إلى فئة (المال القديم) والمنتمين إلى فئة (المال الجديد).

المال القديم: مستثمرون تتفاوت ثروتهم المالية من ثلاثة ملايين إلى عشرات الملايين وانتقلت من جيل إلى جيل بنّية التوظيف.

المال الجديد: مستثمرون تتفاوت ثروتهم الماليّة من واحد إلى ثلاثة ملايين أورو، جاءت من عمل جيلهم فقط¹. وفي الجانب الاقتصاديّ؛ فالاستثمار ضمان استخدام الأموال ذات الصّفة الاقتصاديّة في عمليّة إنتاجية تؤدّي إلى زيادة في الإنتاج وحصول الأرباح. والاستثمار في نظام العولمة يعني الغلّبة والقوّة، وقوّة الدّول تُقاس بقدرتها على الاستثمار. الاستثمار مصطلح ماليّ يتعلّق باستخدام الأموال في الإنتاج، إما بشكل مباشر = بيع وقبض. وإما عن طريق الأسهم والسّنّدات، وإما عن طريق المشاريع، ويحمل المصطلح في ذاته الجهد والتّفاعل البشريّ مع المادة.

الاستثمار مصطلح ماليّ كما رأينا؛ يتعلّق باستخدام الأموال في الإنتاج، إما بشكل مباشر = بيع وقبض. وإما عن طريق الأسهم والسّنّدات، وإما عن طريق المشاريع، وتحمل الكلمة في ذاتها الجهد والتّفاعل البشريّ مع المادة. وفي تعريف آخر، إنّ الاستثمار هو كلّ عمل يُحرّك فيه رأسُ المال، فيعود بالفائدة "هو إنفاق ذلك الجزء من الدّخل الذي لا يُخصّص لشراء السّلع والخدمات التي تفي المتطلّبات الاستهلاكيّة مباشرة، بل الذي يؤدّي إلى زيادة وسائل إنتاج تلك السّلع والخدمات لذلك"². ويتقوّى الاستثمار بحسب الطّلب وقوى السّوق، كما يستدعي الاستثمار التّخطيط الذي يهدف إلى تحقيق نموّ مُستمرّ وخاليّ من التّقلّبات، ويتطلّب وجود آلاتٍ وأصولٍ ومناهجٍ؛ كي لا تحصل الانتكاسة من تقلّبات السّوق وعالم

¹. جوزيف أنطوان+ ماري كابيو هوار، قاموس الأسواق المالية، تر: أمال ليلي بريس. الجزائر:

2010م، مطبوعة Eurl Pages Bleues. Internationales De Boeck Université
Belgique.

². رئاسة الجمهوريّة السّوريّة، الموسوعة العربيّة، ط1. دمشق: 2000، هيئة الموسوعة،

المجلّد الثّاني، ص 76.

المنافسة. وهذا أمر اقتصاديّ بحت، ولكن كيف يمكن تطبيقه على اللّغة؟ أو كيف تكون اللّغة مصدراً من مصادر الدّخل الفرديّ والدّخل القوميّ؟

إنّ منطق اليوم هو منطق العرّض والطّلب، ومنطق سوق البيع، فكيف للّغة أن تجرّ دخلاً على الدّولة، وبتعبير عربيّ، كيف نجعل العربيّة مصدراً يتجاوز مدخول البترول في دُولنا العربيّة؛ بحيث يُطلب وُدّها، كما يُطلب البترول حالياً؟ يمكن أن نبدأ القول بالطرف المُعطي، فهو المُتحمّك في السّوق، فإذا كانت ممارساته التّجاريّة تتمّ بالعربيّة، وعقوده بالعربيّة، فالزّبون يخضع له ويستعمل لغته، هذا في المقام الأوّل، وفي المقام الثّاني، هناك الكثير من القنوات التي يمكن أن تتدخّل في جعل العربيّة تُطلب في الاستثمار؛ بدءاً من الوعي باستعمالها، ثمّ الممارسات السّياسيّة وما يتبع ذلك من إمضاء الاتّفاقات والعقود والتّعامل النّدي مع الآخر، وكلّ ما له علاقة بأمور الهويّة والمواطنة التي تلزم فيها الزّبون مُراعاتها، إن لم تفرض من المُعطي على المستهلك "حقيقة إنّ موضوع الاستثمار في اللّغة؛ سواء أكانت هذه اللّغة هي لغة المستثمر، أم كانت لغةً أخرى؛ فهي موضوع ذو أبعاد وعلى درجة كبيرة من الأهميّة والعُمق؛ لارتباطها بقضايا أخرى مثل الهويّة والدين والتّاريخ والجغرافيّة والمجتمع والأناسة؛ يعني هذا الارتباط أو التّرابط أنّ موضوع اللّغة والاستثمار فيها يمكن أن يكون مدخلاً لكلّ القضايا التي تمثل أبعاداً استراتيجيّة لأمة من الأمم¹. هذا في حُكم الافتراض، ولكن في حُكم الواقع، فإنّ الأمر يختلف عندنا -نحن العرب- فعندما نتحدّث عن جدوى اللّغة العربيّة في اقتصاد اليوم، لا بدّ أن نكون موضوعيين في الإجابة عن الأسئلة التّاليّة: هل يوجد استعمالُ العربيّة في بيئاتها العربيّة؟ كيف تُقلع العربيّة وتزدهر في محيط غير موظّفة فيه؟ هل للعربيّة دورٌ في مجال المعاملات التّجاريّة؟ وهل يتمّ تدريس العلوم بالعربيّة في الجامعات العربيّة، وهل تستعمل كلغة أساس في مراكز البحوث المتقدّمة؟ تلکم بعض الأسئلة الحاملة لإشكاليّة اللّغة العربيّة في الاقتصاد، وهي أسئلة الاستثمار

¹. حسين بن علي الزّراعي "الاستثمار في اللّغة العربيّة من خلال اقتصاديات اللّغة" منشورات

مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدّولي لخدمة اللّغة العربيّة. الرّياض: 2015، سلسلة

(مباحث لغويّة) ص 14.

المعاصر ونروم أن تتغيّر نظريّاتنا ونظرّتنا للغة العربيّة من خلال واقع يفرض علينا إنشاء تنمية مستدامة باللغة الوطنيّة الجامعة. ومراعاة لذلك، يجب الإقرار بأنّ الجهود العربيّة ما زالت قاصرة على إيفاء اللغة العربيّة حقّها، وما زالت تتطلّب المزيد من العناية، وأنّ العرب لم يُولوا اللغة العربيّة ما تستحقّه من اهتمام كافٍ، ولم تكن جهودهم مُوحّدة لرأب الهوة النّاجمة عن الفجوة الرّقميّة. كما يجب مصارحة أنفسنا بأنّ المؤسّسات الاقتصاديّة في أوطاننا العربيّة تعمل على تهجين العربيّة، دون مراعاة الأبعاد الخطيرة النّاجمة عن ذلك، كوننا أمة نستقبل ولا ننتج. ومن هذا الباب فإنّ معالجة أمر التّهجين في المؤسّسات الاقتصاديّة من الأهميّة بمكان، وأرى أن يكون بسنّ القوانين المتعلّقة بالاستيراد، والتّحقّظ على المسميات، ومرافقة ذلك بحملات تشجيعيّة تعزّز مكانة العربيّة في نفوس أبنائها. وكذلك من الفطنة اعتماد سياسة للتّعريب ملزمة للمؤسّسات الاقتصاديّة في إعلاناتها وفي منتجاتها، ولا شكّ أنّ ذلك سوف يجد صعوبة في البداية، ولكن يزول بالإقناع والتّوجيه. وفي هذه النّقطة، أرى أنّ أبرز ما يعضد العربيّة في التّهوض حالياً هي:

في المرحلة الأولى العمل بالثنائيّة اللّغويّة في تعليم العلوم والتّكنولوجيا والطبّ لمُدّة

لا تقلّ عن عشر (10) سنوات؛

إيلاء الإنكليزيّة مكانة مهمّة في المرحلة الثّانويّة؛

تطبيق قوانين البلد على المدارس الخاصّة؛

تعميم وجود المعاهد الخاصّة بتكوين المعلّمين؛

البحث العلميّ التّطبيقيّ في اللّغة العربيّة وتعليمها؛

فرض العربيّة في كلّ ما هو إشهار وإعلان؛

إحياء التّخاطب العفويّ باللّغة الفصيحة.

وهذه الأمور مُستنبطة من تلك الأبحاث الميدانيّة التي خرجت بها مُدونة بيروت الصادرة عن (مؤسّسة الفكر العربيّ) والموسومة (لنهب بلغتنا) لعام 2012م. ولكن لا نعدم التّهوض

الثاني بالاستثمار في لغة الطفل العربي؛ وهي النقطة الأساس، لأن الاستثمار في لغة الطفل، يعني استثمار في القاعدة، وفي لغة القاعدة التي تبقى راسخة، ويعني كسب جيل يستعمل لغته، فلا يضيع، ولا تختلف رؤاه. وتكون البداية من عدم المغامرة في الازدواجية اللغوية في المرحلة الابتدائية، فهي تعيق عملية التشبيك اللغوي في اللغة الأم، ومن ثم العمل دائماً بأسلوب الإصلاح وإصلاح الإصلاحي، والدراسي هو شيء طبيعي، فلكل إصلاح نهاية ونقائص، ثم زيادة عدد حصص اللغة العربية في المنهاج الدراسي، وما يتبعها من عقد الندوات والمؤتمرات التحسيسية للمعلمين وللمُدرِّسين، ومتابعة التقويم المستمر لكل مجرى تربوي، ولا ننسى الاستثمار في معاجم الأطفال؛ ونروم من الاستثمار أن يكون مستوفياً لمعاجم عصرية؛ مستوفية لحاجات الطفل المُلحّة، معاجم تتفادى التركيز على كثرة المترادفات والمتضادات، وتستعمل ألفاظ العصر وتراكيبه، وتُبنى على أسس علمية، حسب متطلبات الصناعة المعاجمية الحديثة.

المبحث الثاني: اللغة والاستثمار: يُعرّف علماء الاقتصاد اللغة بأنها (رصيد) يُستثمر في تنمية البشر؛ باعتبار اللغة والاقتصاد وجهين لعملة واحدة، فلا يزدهر الاقتصاد في ظل غياب اللغة، ولا تزدهر اللغة في ظل ركود الاقتصاد، فهما متلازمان في مجال التسويق، وقوة الاقتصاد معيار تقدّم الأمة وسيادتها، وبالتالي سيادة لغتها.

إنّ اللغة ترتفع قيمتها بالاستعمال، كما ترتبط بالنشاط الاقتصادي، إلى الدور الذي تلعبه في الإنتاج والاستهلاك والتبادل. فاللغة قيمة *Valeur* ومنفعة *Utilité* ولهذا تُوزن قيمتها بالاستعمال وبالشغل والطلب عليها. والنشاط اللغوي نشاط اقتصادي وحسن الأداء، وتقديم الجودة في الخدمات والتنافسية في العرض، وهذه هي محاور الاقتصاد اللغوي، ورؤية السوق للغة. وعلى هذا نشهد في الوقت المعاصر زيادة الطلب على المؤنكلين كما يشهد الطلب على المفرنسين في بلاد المغرب، وفي فرنسا على الذين يتقنون الإنكليزية... لأنّ اللغة رأسمال بشري مرتبط بالمرود المادي، وبالدخل الفردي للإنسان، وبالحركة الاقتصادية التي يحدثها ذلك الإنسان. ففي منظورها فإنّ قيمة السلعة تحيل إلى القيمة الاستعمالية+ القيمة التبادلية، ومن ورائها قيمة الربح، واللغة رأسمال كبير تأتي بتبعات اقتصادية كبيرة

"لم ينتبه المختصون في اللغة إلى أنّ ما يخوضون فيه من إشكالات حول وضع اللغة ومنها وسياستها وتعليمها له تبعات اقتصادية. وقد عُني عدد من الاقتصاديين ومختصي الاقتصاد اللغويّ مؤخراً بتطوير الاشتغال بدقة على العلاقة القويّة بين الاقتصاد واللغة أو اللغات، وتحديد موضوع العلم الجديد وإشكالاته الأساسيّة ومناهجه، وأكّد عدد من منظري السياسات اللغويّة باتجاهاتهم المتعددة ضرورة العناية بالاعتبارات الاقتصادية¹". وهكذا ينظر الاقتصاد إلى اللغات من حيث هي عمّلات البيع والشراء واستغلال المنتج، وعلى أنّها رأسمال يبحث عن الاستثمار.

وإنّ اقتصاد المعرفة يعتمد في الدّرجة الأولى على الرأسمال المُمثّل في مُنتجات الباحثين الفنيّة في مجال الذكاء الاصطناعيّ المُجسّد في الآلات المُعاصرة بدل الاقتصاد اليدويّ القديم، وهذا للحصول على المعرفة التي تُوظّف بهدف تحسين الأداء، وخلق تنميةّ مُستديمة، والسّير مع العصر. وأهمّ ركيزة يعتمدها اقتصاد المعرفة هو تطوير التّربيّة والتّعليم المُصاحب للنظريات المُعاصرة. ولذا يُستثمر بقوة في عقول الطّلبة منذ تنشئتهم لإنتاج المعرفة وتطويرها واستخدامها في كلّ الميادين. وهذا التّطوير يُركّز على اللغة لتؤدي دوراً تواصلياً على مختلف المستويات، ولتحقّق الجودة الشّاملة في كلّ عمليات التّواصل "حيث إنّ الاتّصال اللغويّ الفعّال عامل حاسم في بناء الكفاية الاقتصاديّة التي تعتمد على كفاية المعلومات واستعمالها في وضع جداول، وفي حلّ المشكلات الاقتصاديّة وعقد الاتّفاقيات، واتّخاذ القرارات الرّشيدة"². ومشكلتنا -نحن العرب- في أنّنا تحوّلنا عن استعمال لغتنا، باستعمال اللّغات الأجنبيّة، دون أن نعرف كم نخسر يوماً من الملايين بسبب أنّ لغتنا ظلّت على جمودها، وأنّ أداءنا اللّغات الأجنبيّة ضعيفٌ. فالقضيّة واضحة، في أنّنا وبطواعيّة

¹. عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغويّة في البلاد العربيّة بحثاً عن بيئة طبيعيّة عادلة

ديمقراطيّة وناجعة. بيروت: 2013، دار الكتاب الجديد، ص 249، 250.

². عبد الرّحمن عبد الهاشمي + فائزة محمد العزاوي "استثمار نظام اقتصاد المعرفة في الجودة

الشّاملة لتعليم اللغة العربيّة" كتاب المؤتمر. الإمارات العربيّة المتّحدة: 2014، أعمال المؤتمر

الدّوليّ الثالث للغة العربيّة، عدد (الاستثمار في اللغة العربيّة ومستقبلها الوطنيّ والعربيّ والدّوليّ)

العدد 3، ص 15.

لم نَقمُ باللازم تجاه الرابطة القوميّة، وهي اللّغة التي تجمّعنا، ولم نهتمّ باللّغات الوطنيّة التي تعمل على الدّفع بالاقتصاد إلى مسار مُتقدّم، وقد يعصب علينا الدّفع بها من منظور أننا نخدم لغة ليست من لغاتنا.

وعلى العموم، في هذا الوقت نحتاج إلى الاستثمار في اللّغة القوميّة؛ ولو من باب تغليب الكمّ على النوع/ والإكثار من المشاريع؛ ولو بعناوين متقاربة، والعمل بفرق البحث وتحت إمرة مرجعيّة وطنيّة أو عالميّة، وتكثيف الإنتاج ذات العلاقة بالتربيّة والتعليم، والتّمكن والإغداق بالقوة في اللّغة الجامعة. ومن هنا، فإنّ ما استثمرناه فيها لا يكون غالباً عندما يُنفق الإنسان ماله من أجل الاستثمار في اللّغة التي تُصالحه مع جاره ومجتمعه ووطنه، ولا يعيش الغربة اللّغويّة في محيطه، كمنفي في وطنه. ومهما تُنفق الدّول العربيّة على تعليم وتعلّم العربيّة فهو لا شيء ورخيصاً جداً؛ لأنّ ذلك الإنفاق لم يذهب سُدى، حيث سيعمل على توحيد التّفكير، والوصول إلى قواسم مشتركة في الفهم والتّألف البيئيّ. وهذا هو الاقتصاد المعرفيّ الذي يأتي بالجانب المعنويّ والماديّ، ويكون في أوّله مادياً، لكن نتائجه تدخل في الوعي الجمعيّ الذي يعمل على الدّفع باقتصاد البلد إلى الأمام، وعدم التّسامح في العمل، بل يحصل التّفاني في خدمة الشّأن العامّ، ويكون شريكاً في عمليات الإنتاج، وبخاصّة عندما يحدّثه صاحب المعمل أو المدير بتلك اللّغة التي تُحصّيه أنّه شريك لا أجير، فيحصل التناغم بين الأجساد (العمال) والرؤوس (المسؤولون) وهذا هو تحقيق الجانب المعنويّ الذي يأتي بطول الزّمن.

ومن هنا، فنحن بحاجة إلى الإدراك التّامّ والوعي البيّن، بأنّ العربيّة الفصيحة وحدها هي لغة الإجماع، ولغة توحيد الوطن والأوطان، وليست مُجرّد لغة نتحدث بها وفيها في كيفية الاستثمار وأنّ الإنفاق على اللّغة العربيّة مُكّلف ولا يأتي بالمردود "إنّ الإنفاق الماليّ من قبل الدّولة على كلّ ما من شأنه إصلاح أوضاع اللّغة العربيّة وتمكينها، وحلّ جميع مشكلاتها المتعدّدة في المجالات العلميّة والتّعليميّة والتّربويّة والتّواصلية والإعلاميّة والثّقافيّة... إلخ، والتّمكن لها وجوداً وفاعليّة في جميع شؤون الحياة، وعلى كلّ المستويات، وفي كلّ القطاعات دون استثناء، يؤدّي إلى إحداث تأثيرها وفعاليتها وتحقيق وظائفها الحيويّة في حياة الأفراد

والمجتمع في مجالات الحياة المختلفة، ويتيح لها أفضل الظروف في جميع قطاعات الدولة والمجتمع، لتحدث أثرها الإيجابي في كل المستويات وفي كل الأوقات¹. ولكن بكل أسف، تعدّ اللغة العربيّة ثروة اقتصادية مبخوسة على يدّ أبنائها، في الوقت الذي يتّجه العالم بقوة إلى الاعتراف باللغات الوطنيّة، وهذا ضمن نظرية النّمو الجديدة التي تُقرّ بأنّ التّنميّة الوطنيّة لا تتمّ إلاّ باللّغة الأمّ، وهذا ما يقول به العالم الأمريكي (روبرت لولو) "إنّ الاستثمار في تعليم اللّغة الأمّ في المجالات التّقنيّة يعدّ استثماراً مثالياً طويل الأجل؛ تتعاضد فوائده في حال استثمارها المؤسّسات التّعليميّة والثّقافيّة بشكل حسن". ويقول المستشار الألماني (ويلي براندت): إذا أردتُ أن أبيعك بضاعتي؛ يجب أن أتحدّث بلغتك، وإذا أردتُ أن تبيع بضاعتك فعليك أن تتحدّث الألمانيّة. ومن هنا، يتوجّب علينا استثمار اللّغة العربيّة في تطويرها وضبط نظريّاتنا اللّغويّة والثّقافيّة، وتوحيد خطابنا الثّقافي؛ بما يتوافق مع المناهج العالميّة الحديثة، كما يستوجب علينا الوضع إعادة النّظر في توحيد الخطاب الثّقافيّ من خلال النّظرية العربيّة. لماذا كلّ هذا الإصرار على التّعامل باللّغة العربيّة في مجتمعنا العربيّة؟ لأنّه استثمار في التّنميّة البشريّة التي لا زوال لها، بل هي تنمو وتنتج، فلا خسارة فيها مثل الاستثمار في السلع. فبالاستثمار في اللّغة يحصل الانتقال من حضارة المعاني إلى حضارة المباني، واللّغة كلّما زاد عدد المتكلمين بها زادت قيمتها، وكلّما وقع عليها الطّلب غلا ثمنها، وكلّما تُرجم منها زادت عظمتها، وكلّما تُرجم إليها توسّعت أساليبها، وكلّما وقع الإعلانُ بها ارتفع ميزانها، وكلّما نما إعلامها زادت قيمتها.

وكان عليّ حقاً القول، بأنّه كلّما نما الاقتصادُ، كلّما انتشرت لغّة المنتج، وكلّما حظيت اللّغة بإقبال كلّما روّجت للمنتج. ولكن، فكما يعمل الاقتصاد بما فيه من صناعة وتجارة على ترويج اللّغة؛ يعمل كذلك على تازيم مفهوم الهويّة اللّغويّة للمستهلك، فاللّغة والاقتصاد والسّوق تربطهم علاقة جدلية؛ إذ يطور أحدهما الآخر، ويروج له، إلاّ أنّ اقتصاد السّوق

¹ محمد بن حسن الزّبير "الاستثمار في اللّغة العربيّة لتحقيق الأمن الفكريّ للفرد والمجتمع" كتاب المؤتمر. الإمارات العربيّة المتّحدة: 2014، أعمال المؤتمر الدّوليّ الثّالث للّغة العربيّة، عدد (الاستثمار في اللّغة العربيّة ومستقبلها الوطنيّ والعربيّ والدّوليّ) العدد 3، ص 513.

أحياناً والعولمة يفسدان على اللّغة قيمتها التّداوليّة المحليّة، ويهجنّانها إذا لم تكن في الاستعمال، ليحصل بذلك القضاء على الهويّة والخصوصيّة. ومن هنا نقرّ بأنّ محيطنا الاجتماعيّ العربيّ لا يستعمل اللّغة الفصحى/ الفصيحة/ الوسطى، حيث اكتسحته العولمة بألفاظ /Fast-food/ Week-end/ Pas de crédit/ Merci/ bye Bey/ Au revoir/ A toute/ Mobile/ Cafétéria/ ... زائد اللّهجات المحليّة التي لا يقع التّواصل بها حتى في البيئة الواحدة، بلهّ الحديث من دولة عربيّة لأخرى، وما يعلن عنه في الألواح الإشهارية، وما تعجّ به وسائل التّواصل الاجتماعيّ، بما فيه تلك الحروف اللاتينيّة التي تعمل بها الهواتف من الجيل القديم، أو الذي يسوّق في بلاد المغرب؛ لأنّ الوسيط التّجاريّ يعمل لصالح الفرنسيّة، فنحن لا نأتي بالبضاعة من منتجها، بل يجب أن تمرّ عن وسيط فرنسيّ يعطي لها صبغته اللّغويّة. فهذا الوضع الاقتصاديّ الهشّ والمهترئ ولا يخدم لغتنا، إن لم نقل: إنّه يهدّدها ويقتل اللّغات الوطنيّة. صحيح إنّ المنتج مرتبط بلغة بلده الأصليّ، ونحن لا ننتج، فنحتاج على الأقلّ إلى الاهتمام بالصّناعة الحرفيّة البسيطة والتّركيبية، ثمّ الإنتاج النّسي، وصولاً إلى الإنتاج الكلّي مئة بالمئة. ولهذا علينا أن نتدرّج في تطوير الاقتصاد العربيّ، وبخاصّة في ميادين البترول، وفي منتجنا الوطنيّة، أليس الأخرى أن تحمل تسمياتها من خلال ثقافتنا، ونقدّم للسّائح أكلاتنا بأسمائها، ونفتخر بلغتنا، وهذا من متطلّبات السّوق المحليّ، لا الذهاب إلى السّوق المفتوح الذي ندوب فيه "وهكذا، فلا بدّ من تطوير الاقتصاد العربيّ بغية الرّقي باللّغة العربيّة ونشرها، فلا توجد لغة أرق من لغة أخرى، ولا أنسب منها لاقتصاد أو تجارة معينين، وإنّما الحضارة والتّقدّم هما اللّذان يحكمان على اللّغة بالازدهار أو الجمود، وتصبح اللّغة ضمن السّوق المفتوح على مصراعيه للمنافسة"¹. وهكذا نرى بأنّ السّوق المفتوحة في وقتنا المعاصر ليس في صالح لغتنا، فلم نُعدّ القاعدة التي جعلنا نقف بالندّ أمام اللّغات

¹ يونس بلحسن استعمال اللّغة داخل الوسط الاقتصاديّ (الأسواق الممتازة أنموذجاً) كتاب

المؤتمر. الإمارات العربيّة المتّحدة: 2015، المؤتمر الدّوليّ الرّابع للّغة العربيّة، العدد 8، ص

المتقدّمة، والعُهدَة في أن نعمل على الإنتاج، وبذلك نضمن موقعنا في خريطة العالم. ويستثمر في اللّغة لما لها من شبه بالعملَة، والقواسم المشتركة تتمثّل في:

"أولاً: يستلزم النّقد لتسهيل تبادل السّلع أو الأصول الماديّة، ومثله تستعمل اللّغة لتسهيل تبادل المعرفة أو الأصول الفكريّة التي هي الآن أساس الاقتصاد المعرفيّ الجديد.

ثانياً: يشكل النّقد رصيد الأُمّة وثرتها التّقديّة والماديّة، ومثله تمثل اللّغة للأُمّة ثروة لغويّة.

ثالثاً: العملة تصكّ وكذا اللّغة والمشرف على صكّهما هو الدّولة.

رابعاً: إنّ قيمة النّقد تزيد بالتداول وبالعملة المحليّة، وكذلك قيمة اللّغة تزيد بالتداول بها عبر التّعليم باللّغة الوطنيّة.

خامساً: للنّقد قيمة وظيفيّة أو قيمة استعماليّة تتمثّل بالنّقود الورقيّة التي ليس لها قيمة بحدّ ذاتها وقيمة أخرى سلعية تتمثّل بالنّقود الذهنيّة أو الفضيّة مثلاً التي لها قيمتها الدّاتيّة، والأمر سيّان بالنّسبة للّغة التي لها قيمة وظيفيّة تتمثّل بلغة الحياة اليوميّة، وقيمة سلعيّة تتمثّل باللّغة العلميّة والتّكنولوجيّة التي لها قيمة إنتاجيّة بحدّ ذاتها.

سادساً: كما يحصل تضخّم لغويّ مع ازدياد النّقد وانخفاض قدرته الشّرائيّة يصيب اللّغة تضخّم يتعدّد فيه المصطلح العلميّ حتى تضيق قيمته.

سابعاً: إنّ لوحدة العملة في دولة ما أو مجموعة ما مكاسب اقتصاديّة كبيرة، وكذلك لوحدة اللّغة¹. ولهذا، لا بدّ من الاستثمار في اللّغة الوطنيّة، وهي عمليّة تحسينيّة ومردود جيّد، وتقوم على التّواصل الاقتصاديّ النّاجح.

¹ زينب جابر "الاستثمار في التّرجمة؛ استثمار في العربيّة. تداعيات استراتيجيات التّرجمة على اللّغة واقتصادها" كتاب المؤتمر. الإمارات العربيّة: 2014، المؤتمر الدّوليّ الثّالث للّغة العربيّة، عدد (الاستثمار في اللّغة العربيّة ومستقبلها الوطنيّ والعربيّ والدّوليّ) العدد 3، ص 263.

وبذا، نرى بأنَّ سكَّ العُملة لا يختلف عن سكِّ اللسان، فاللسان عملة التّفكير، والكلمات تُسكَّ كما تُسكَّ العُملات، وكلام الإنسان العادل كما يقال كالفضة الخالصة، فهنا يحصل الاقتران المتكامل بينهما. التّقد= اللّغة. اللّغة= التّقد، فهما متكاملان، فوحدة اللّغة من وحدة التّقد يعني وحدة السّوق. والسّوق له لغة مشتركة مستمدّة من الواقع الاستعمال المتداول، وهي تحمل دلالات واضحة في البيع أو في الإعلان، فهي موحّدة داخل السّوق، واللّغة بدورها تنمي النّاس في ما بينهم؛ لأنّها وسيلتهم للتّبادل المقبول على نطاق عامّ، وبالمقابل يتفاعل النّاس ويتوحّدوا في أيّ تشكيل لجماعة مهما اختلفت مكانتهم الاجتماعيّة أو الشّخصيّة أو المكانيّة. ومن هنا، نرى اللّغة توحدهم مثلما توحد النّقود السّوق "النّقود واللّغة موضوعان يتّسم البحث فيهما بدرج من العمق والتّجريد توازي في عموميّة استعمالهما، وهما مرتبطان أحدهما بالآخر، ويبدو أنّهما يقومان على أسس مشتركة. فثروة المعرفة الإنسانيّة كلّها تقوم على تبادل الكلمات... ومن ناحية أخرى، فإنّ كلّ كنوز الحياة المدنيّة والاجتماعيّة ترتبط بالنّقود بوصفها معيارها العامّ"¹. وهكذا، لا تنفصل اللّغة عن النّقود إذا كانت مستعملة، وكما قيل: اللّغة وضع واستعمال، فلا تحصل المنفعة للعامة إلّا بالتّداول، وكذلك اللّغة لا يكون لها وزن إلّا إذا كانت في الشّارع وفي كلّ مكان، وعند ذلك يكثر عليها الطّلب.

. المبحث الثّالث: الاستثمار واللّغة العربيّة: عرفنا بأنّ الاستثمار هو تجارة+ دخول مال= ربح/ خسارة. كما يُساوي الاستثمار = تنميّة الموارد البشريّة والماديّة، وهو بدوره مُناقصات وعُروض. كيف نجعل اللّغة العربيّة لغة استثماريّة؟ إنّ الاستثمار هو نشاط تجاريّ بغرض الرّبح، وما تقوم به مؤسّسات من مثل المجلس الدّولي للّغة العربيّة هو

¹. فلورياس كولماس، اللّغة والاقتصاد، تر: أحمد عوض، مجلة عالم المعرفة. الكويت: 2000،

المجلس الوطنيّ للثقافة الفنّون والآداب، عدد 263، ص 9.

استثمار[♥] يحقّق الرّيح لأصحاب الفكرة، ثمّ يعمل على استقطاب الكفاءات، ويجمع النّاس على مُطارحة المشاكل اللّغويّة، ومن ثمّ يعمل على تقديم الحلول، وهذا حاصل في كلّ اللّغات، فإذا رجعنا إلى تاريخنا القديم، فنرى العرب أنّهم استثمروا في اللّغة العربيّة التي أخذت مجاري في كلّ العالم، عن طريق الفتوحات الإسلاميّة التي صاحبها تعليم الدّين الإسلاميّ، وحصلت للّغة العربيّة مواقع لم تكن تتحكّم فيها سابقاً. فكانت هذه المعادلة. الاستثمار = تعليم الدّين الإسلاميّ + نشر الإسلام + تعليم العربيّة = حصول الفتوحات الإسلاميّة. وحصول الفتوحات كان يعني = خروج العربيّة من شبه الجزيرة العربيّة، ونشرها في مدائن غير عربيّة، وتخلي الكثير من اللّغات عن خطّها وتبنيّ الحرف العربيّ. وحصل كلّ هذا في مبدأ الأمر عن طريق التّجار، وهذا هو الجانب الاقتصاديّ اللّغويّ، فلولا التّجارة التي أسست لطريق الحرير، ما جاءت لغة Lingua franca ولغة طريق الحرير فيها الكثير من الألفاظ عربيّة. هذا الطّريق الذي يسر حركة السّلع والقوافل التّجاريّة؛ فشكّل أهمّ محور من محاور التّواصل بين الحضارة العربيّة والحضارة الصّينيّة والفارسيّة، وكانت تجارة الحرير سبباً للاحتكاك، فهو استثمار ذلك العصر، وكذلك الحال بالنّسبة للإنكليزيّة المعاصرة، فلولا التّجارة الدّولية لضاقت الإنكليزيّة. إذ إنّ الاقتصاد عامل من عوامل انتشار اللّغة، ومن هنا، فإنّ الاستثمار اللّغويّ = تقديم خدمات للباحثين + تقديم بيانات + تقديم الأجود + نشاط اقتصاد لغويّ. واللّغة التي يحصل فيها هذا النوع، هي مَطْلوبة ومَرغوبة، فتُطلب عن طريق الدّفْع الماديّ من أجل امتلاكها، بل تُعدّ ثروةً وقيمةً مُضافةً في الشّخص المُتقن لها.

نحن الآن في زمن الحثّ عن المنفعة الاقتصاديّة، فهل اللّغة العربيّة نتدبّر بها أغراضنا في مجال المالية والبنزسة، ومن حقّنا أن نسأل عن قيمتها في سوق التّداول، وعن الجدوى والتّفعية في قضاء كلّ المآرب... وتأتينا إجابات ليس لصالح لغاتنا، وهذا ما يدفعنا إلى البحث عن طرائق تطويرها وجعلها لغةً اقتصاديّة؛ لأنّ المسألة هنا مرتبطةٌ بسؤال التّنميّة، هل

♥. أشير بأنّ المجلس الدّولي للّغة العربيّة قد عقد مؤتمره السنويّ الثّالث في دبي عام 2014، تحت عنوان (الاستثمار في اللّغة العربيّة ومستقبلها الوطنيّ والعربيّ والدّوليّ). وقد أُمدت من تلك المجلّدات الستّ التي خرج بها المؤتمر.

يمكن أن تكون لنا تنمية مُستديمة بغير لغتنا؟ ولكي تكون العربية لغة الأسواق والمعاملات كان علينا الحديث عن مجموعة من الركائز، وهي:

"اقتناعنا بأن لغتنا ليست حَكراً على عِرْقٍ أو حضارة؛

.إصرارنا على ضرورة الفصل بين اللّغة والدين؛

.تفعيل الانتماء العربيّ في زمن العولمة والحداثة وزمن اغتيال اللّغة العربيّة؛

.الإيمان بضرورة انفتاح اللّغة العربيّة على اللّغات الأخرى والثّقافات المختلفة؛

.تفعيل دور المجامع اللّغويّة والعلميّة؛

.وضع معاجم جديدة تعتمد مقاربات سهلة وبسيطة وقادرة على محاكاة لغة متعلّم

العربيّة؛

.إنشاء مراكز جامعيّة للأبحاث اللّغويّة والتّربويّة؛

.استغلال الحرف العربيّ مُحَقِّراً فنّيّاً ليجذب الأجنبيّ؛

.حلّ مشكلة الازدواج اللّغويّ التي تشكّل عقبة في التّعليم؛

.إعداد معلّم العربيّة لغير النّاطقين بها ضمن سياسة عربيّة متكاملة؛

.تطوير المناهج وطرائق التّعليم وتيسيرها وفق المستويات؛

.إيلاء تعليم العربيّة لغير النّاطقين بها اهتماماً خاصّاً؛ لما تشكّله العربيّة من موقعها

العالميّ وضرورة أن تلحق الدين الإسلاميّ¹. هي ركائز عامّة، وتعضد بعضها. وإنّ العربيّة

ليست بعِرْقٍ ولا بدمٍ ولا بأبٍ، بل من تكلمّ العربيّة فهو عربيّ، ومن خدّم العربيّة فهو عربيّ،

¹. سلمى عطا الله "استثمار اللّغة العربيّة في تعليم الناطقين بغيرها" كتاب المؤتمر. الإمارات:

2014م المؤتمر الدّوليّ للّغة العربيّة، عدد (الاستثمار في اللّغة العربيّة ومستقبلها الوطنيّ والعربيّ

والدّوليّ) العدد 6، ص 151-165 (بتصرّف).

والذين خدموا العربيّة من غير العرب أكثر من العرب، فلا نستعجب الأمر، وما حصل من نهضة عربيّة معاصرة كان بفضل المسيحيين في بداية القرن الماضي، وأنّ ذلك ساير النهضة، ولكنّه لم يساير التّميّة.

لقد كشفت الدّراسات المُعاصرة بأنّ التّميّة مُرادفة للنّهضة، والنّهضة تكون بتقديم الأفكار، والتّميّة كذلك. النّهضة حركة اجتماعيّة، والتّميّة حركة اقتصاديّة مالية، فيمكن للنّهضة أن تقوم باللّغة الأجنبيّة، بينما التّميّة لا تقوم إلاّ اللّغة الوطنيّة. ويمكن أن نستعرض للقارئ كيف تحصل التّميّة ناقصّة أو ضعيفّة، بل يأتي من وراء ذلك التّخيب المجتمعيّ، وهذا ما هو حاصل في بلد الهند، فهي تملك "أكبر نظم التّعليم العالي في العالم، إذ إنّ عدد جامعاتها أكثر من 600 وعدد كليّاتها يتجاوز 33000 وهي توفّر التّعليم لأكثر من 20 مليون طالب. بيد أنّ النسبة المئويّة للهنود الذين هم في سنّ الانتساب إلى الكليات، والذين يتابعون دراستهم بعد إنهاءهم المرحلة الثّانويّة مُنخفضة مُقارنة بعددهم في دول أخرى. وإنّ نسبة إجماليّ المُسجّلين في التّعليم العالي تُعادل في الهند 17,9 في المئة، وفي الصّين 26,8 في المئة، وفي الولايات المتّحدة 94,8 في المئة"¹ ولماذا هذا الانخفاض في الهند، ولم يكن يحدث في الصّين مثلاً وهي أكثر من الهند سكاناً؛ لأنّ الهند تدرّس بلغة غير لغتها؛ فالتّعليم عندها نخبويّ، عكسه في الصّين وفي الولايات المتّحدة، فهو تعليم وطنيّ وباللّغة الوطنيّة. ولذا، فمن منطق العقل؛ فإنّ التّميّة الشّاملة والمتوازنة هي تلك التي يحصل فيها التّكامل بين جميع الجوانب، ويعمّ نفعها على المجتمع، وتفضي إلى إسعاد الفرد وتنميّة قدراته، والرّفع من مستوى وُعيّه، ويكون كلّ ذلك بلغة أهل البلد. كما أنّ التّميّة تتطلّب رأسماليّاً بشريّاً مكوّناً، وسواعداً تبني وتعمل وتنجز، وتقوم على جانب الرّأسمال المعرفيّ القائم على الإنتاج والاستيراد، والمزج بينهما والتّماسك الاجتماعيّ للمحافظة على المكتسبات وزيادة تنميتها. ونحن -في الحقيقة- لا نقوم على نشدان التّميّة باللّغة العربيّة؛ بسبب:

1. التّشجيع على تعلّم اللّغات الأجنبيّة.

¹ مؤسّسة الكويت للتّقدّم العلميّ، مجلة العلوم. الكويت: 2015، المجلد 31، العدد: 2/1، ملفّ

(التّعليم في العصر الرّقيّ) ص 13.

2. اشتراط اللّغات الأجنبيّة في التّوظيف.
3. عدم استكمال مراحل تعريب المواد العلميّة في الجامعات العربيّة.
4. الطّلبة الأجانب الوافدين إلى بلاد العربيّة يتعلّمون اللّغات الأجنبيّة بدل العربيّة.
5. العمالة الأجنبيّة لا يشترط عليها تعلّم العربيّة.
6. تشجيع بعض الجامعات الطّلبة الذين يعودون إلى المصادر الأجنبيّة أكثر من المصادر العربيّة.
7. عدم الحديث عن الاستثمار اللّغويّ، وعدم جعل اللّغة في برامج الحكومات العربيّة موضع استثمار.
8. فتح المجال للتّعليم الخاصّ، وكثيره لا يدرس باللّغة العربيّة.
9. الترخيص للقنوات النّاطقة باللّهجات.
10. التّرخيص للجرائد المكتوبة باللّغات الأجنبيّة.
11. قبول التّدريس في البلاد العربيّة ببرامج أجنبيّة.

ولهذا بخست لغاتنا، لأنّه لم يقع استعمالها، ولم يقع التّفكير في ربط اللّغة بالتّميّة، حيث أبدلنا لنا المستعمر لغتنا بلغته، وقبلنا الخدعة التي تقول: إنّ العربيّة لغة أدبية، ولن تكون لغة العلم، فليس من الضّروريّ البحث عن لغة علميّة، فهي موجودة في لغة المُستعمر. ولم تكن لنا العبرة في استنطاق التّاريخ؛ بأنّ اللّغات أعماراً، وللغات أدواراً، وللغات مجالات، وللغات حَزْماً، وكيف سادت العربيّة حتى عصر الضّعف، ألم تكن العربيّة علميّة في عصر (عبد الملك بن مروان) الذي استثمر في الجمع بين المال والقرار. وفي عصرنا الحاضر نملك الوفرة من المال، ونملك النّوايا الحسنّة، فهل نملك القرار؟

. المبحث الرّابع: قنوات الاستثمار: هناك ميادين كثيرة ذات العلاقة ببناء الدّولة المركزيّة أو غير المركزيّة، يمكن أن تتعاضد معاً، وإذا انفصمت عُراها تصبح عمليّة التكامل لا تسير كما ينبغي، بل تعمل على تأخير عمليات النهوض. ولهذا سوف يقع التّركيز على القنوات التّالية:

قناة الاستثمار في ميدان التربية والتعليم: إن الشعوب التي نهضت مؤخراً كان شغلها الأول هو الاستثمار في التربية والتعليم، وهو استثمار في التنمية المستدامة لمواجهة تحديات تدريس اللغات الوطنية، وكان ذلك ضرورياً ومُستعجلاً، وهذا يربط التنمية التربوية بالتكنولوجية المعاصرة، مع الاحتفاظ بالأصالة في بعدها الروحي والأخلاقي، وتعزيز بُعد اللغات الوطنية التي لا تحصل التنمية بدونها، وهذا بغية إعداد مُجتمع متماسك أصيل مُتكيف مع المُتغيرات والنمو المُستمر. ولذلك كان تعليم اللغة الوطنية جزءاً من الاستثمار في الرأسمال البشري، ولكي يكون ذلك ناجحاً في العربية علينا رفع المُعيقات التالية أولاً:

1. تواكل أهلها على من يخدمها دون غيرهم.
2. ضعف المشاريع، وعدم متابعة تطبيقها إن وُجدت.
3. عوائق في السياسة اللغوية والتربوية.
4. رفع النخبة يدها عن الإسهام في تحسين الوضع الاجتماعي.
5. عدم تشجيع المبادرات.
6. عدم تفتح العربية على الشركات والأنشطة ذات العلاقة بالمال.
7. قبول الهيمنة اللغوية من قبل اللغات الأجنبية.

وبعد رفع هذه المُعيقات، علينا استكناه تجارب استثمار الأمم في لغاتها، من مثل: العمل بنظام تقديم المنح للأجانب لتعلم العربية، وضع الطالب مع الأسرة لمدة سنة (Emersion linguistique) ليتعلم اللغة كما هي عند ناطقها الأصليين، وفتح المخابر اللغوية بما لها من أدوات حديثة في الديدكتيك، وتعليم العربية بنظام مُكثف (مخابر الأصوات) وجعل المتعلم يتعلم اللغة عن طريق النديّة اللغوية، وإلزام كل الشركات باستعمال اللغة الأم، وإقحام المسجد في هذه المسألة، إلى قناة الأعلام التي تعمل على نشر العربية. وكل ذلك يتم بنظريّة علمية، وتخطيط على الأمد الثلاث، بغية استكناه كل ما له علاقة بالوعي الجمعي. ولكي نقوم بإصلاح وضعنا التربوي، ونجعله موضع استثمار يحتاج منا إلى إصلاح الخطاب الثقافي، وإلى بناء استراتيجية توحيد الخطاب الثقافي الذي يقوم على هيكله المعتقدات، والتعاطي مع الغزو الثقافي الخارجي. ومن هنا، فإنّه من الضروريّ بمكان الاهتمام باستخدام اللغة العربية

في كلِّ التَّعاملات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفنية، وفي كلِّ المجالات، والعمل على الدعاية للعربية، وكذلك الاهتمام بالفنون الشعبية سعياً إلى تحقيق نظام جامع مترابط ومتواصل؛ من أجل تحقيق التعامل البيئي واضحاً ومبنيّاً على قيم وأخلاق ومواطنة، وتوحيد توجه الأجهزة الثقافية بعيداً عن الإفراط والتفريط. ولكي يحصل ذلك كذلك نحتاج إلى نظرية عربية لغوية تربوية تعمل على تطوير مفهوم التعليم؛ ليعود إلى أصالته كرسالة، وإلى مفهومه الحقيقي لبناء الإنسان بما يجعله قادراً أن يبني ويُعمر.

ولنبداً الاستثمار في لغة الطفل، والعبرة في ديننا الحنيف، عندما جعل الرسول ﷺ فداء الأسرى من كفار قريش بتعليم عشرة (10) أطفال من أبناء المسلمين القراءة والكتابة، وكان ذلك بدل الفداء بالأموال، بل أعلى ذلك من شأن العربية، ورخص من قيمة المال التي تقدّم في الفدية. ومن هنا نرى أهمية الاستثمار في تربية أطفال اليوم، وهم رجال الغد، هم ثروة الأمم والشعوب، ولهذا تُوجّه إليهم العناية الخاصة؛ لأنّ قوة الأمم تُقاس بمدى التحكم في الأطفال، ومنحهم درجات الوعي والرفاهية، وقال (بندتو كروتشي) "اذكروا دائماً أننا إذا قرّنا لأطفال الأمة وشبابها الفرصة لتنمية قدراتهم، وإذا استطعنا أن نقدّم لهم المعرفة الكافية التي تمكّنهم من إدراك ما يجري حولهم بكلّ ما فيه من حسنات وسيئات، فقد أوجدنا جيلاً من الشباب يستطيع أن يقود بلاده نحو مستقبل أفضل فالشباب هو الحاضر وهو المستقبل، وهو ثروة البلاد التي لا تنضب"¹. فلا شك أنّ الاستثمار في الجيل الجديد يمثل قيمة رمزية وثروة كبيرة، وبخاصة إذا كان ذلك في صالح النظرة المستقبلية؛ حيث إنّ مستقبلهم سيعتمد على المعرفة والتّقانة أكثر من اعتمادنا نحن على التعليم التقليدي؛ لذلك يجب على مدارسنا إعداد تلاميذ لهذا المستقبل بشكل جيّد؛ لأنّ قدراتهم العقلية سوف تُعطي من القوة الاقتصادية للبلد. ولهذا، فإنّ الاهتمام بلغة الطفل هو استثمار في التنمية البشرية المعاصرة، ونعلم بأننا نعدّ جيلاً جديداً له مُعطياته وتطبيقاته التي يتعامل بها، فهو طفل رقمي، وسوف يأتي المستقبل باختراعات عجيبة. فكان لا بدّ من الاستعداد

¹. أبو شنب/ ميساء أحمد، تكنولوجيا تعلّم اللغة العربية في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي.

لهذه الاختراعات بالتحكم في برامج المحاكاة الافتراضية، واستخدام التقنية لتحسين التعليم؛ كي نضع تجسيراً رقمياً غير متقطع، ويقع الاستثمار بقوة في الألعاب اللغوية، أو في كتب القصص المبنية على الشخصيات، أو في ألعاب الفيديو التي تخصهم، أو في الدُمى التعليمية... وكم تعمل كل تلك الوسائل الرقمية على إكساب الطفل لغةً سهلةً جيّدةً؛ حيث تجعله يغمس في تلك اللعبة، ويتكلم مثلما يتكلم الصغار الممثلون "ماذا يمكن للألعاب حقاً أن تعلّمك؟ هناك مثال معروف جيّداً في فنلندا، لقد لاحظ الباحثان أنّ الصبيان الفنلنديين يتحدثون الإنكليزية أفضل من البنات الفنلديات، وسبب هذه الملاحظة التي وثقتها العديد من الدراسات هي أنّ الصبيان يلعبون ألعاب فيديو أكثر؛ ولأنّ الألعاب باللّغة الإنكليزية، فإنّ اللاعبين أصبح لديهم مفردات أكثر. والنقطة هنا هي أنّ الصبيان لم يجلسوا ليتعلّموا الإنكليزية، بل تعلّموها وهم يستمتعون¹". وإني أرى الفرصة ذهبية في الاستثمار في هذا المجال، ومراعاة تلك الابتكارات القادمة خلال الأعوام التي تفاجئنا بالمزيد، كما أنّ التطبيقات المعاصرة على مستوى الهاتف النقال Mobile learning apps بما له من تطبيقات التعلّم والبرمجيات الأخرى التي تتطور باستمرار تُمكن الأطفال والتلاميذ من اكتساب معارف بيانية؛ تكسيهم التعامل مع الواقع الافتراضي، وهم الذين يلعبون ويُبحرون بسهولة في هذه الأجهزة التي لا تفارقهم. ولهذا أرى بأنّ مستقبل التعليم الرقمي ضروري، وعلينا الاستثمار في الأبحاث ذات العلاقة بالأعمال المسلية والتعامل مع الأشياء الحقيقية. وأنّوه بحق بتلك الجهود التي يقوم بها الباحث (نبيل علي) في البرمجيات العربية في معالجة اللّغة العربية في التشكيل الآلي، وفي الصّرف الآلي، وفي بناء قواعد البيانات المعجمية. وكذلك جهود الأستاذ (نهاد الموسى) الذي يسعى إلى نهضة لغوية، نهضة يستثمر من خلالها في المُستجدات الجديدة الخاصّة بالشّباب، وجهود بعض المؤسسات ذات العلاقة بالبرمجيات التعليمية. وما أحوجنا إلى أمثال هؤلاء، وإلى أولئك الذين نذروا أنفسهم في خدمة الغرب، وهربوا من مجتمعهم الذي لم ينصفهم، نحن بحاجة إليهم للعودة إلى أوطانهم لخدمته. نحن

¹ مؤسّسة الكويت للتقدّم العلمي، مجلة العلوم. الكويت: 2015، المجلد 31، العددان 2/1، ص

بحاجة إلى باحثين معلّمين يحملون مفاتيح المعرفة والعلوم، باحثين مختصّين في لغة الأطفال وأدب الأطفال في عصر العولمة.

إنّ النظرة التربويّة الحديثة إلى الطّفل يجب أن تكون من باب أنّه منظومة مفتوحة قابلة للتعلّم والنمو، ففي داخله كنز مدفون ومهارة ووجدان وقيم، يحتاج إلى مدرّس ناجح لإخراجها إلى واقع الإبداع. ومن هنا تتبيّن لنا أهمية إسناد تعليم هذه النّاشئة إلى كفاءات جدّ عالية في العلم وفي التّربيّة مثلما تفعل (كندا) فلا تُوظّف دكتوراً من أعلى طراز في التّعليم الابتدائيّ إلاّ إذا أخضع للتّجريب التربويّ ومتطلّبات علم النّفس، والممارسة المهنيّة لسنوات، لكن توظّف ذات الدّكتور بسهولة إذا أراد ممارسة التّعليم في الجامعة. ولهذا نحتاج إلى معلّم له ثقافة عربيّة تقوم على العلوم والأخلاق والقيم النبيلة والأصالة وقبول الآخر. إلى معلّم يُلقّن هذا الجيل أفكار هذا الجيل، إلى معلّم يصنع هذا الشّباب وفق آمالهم ورغباتهم؛ وذلك ما يجعلنا ندخل مجتمع المعرفة مثل البشر المتقدّم، ونرفع لعنة البلاد المتخلّفة.

وعليّنا أن نفيد من فعل هذه الدّول، فنجدها تُنفق وتستثمر بسخاء على المرحلة القاعدية، ولا تهتمّها الأموال؛ لأنّها سوف تدخل في العائد الاقتصادي في لاحق من الزّمان. فهي تستثمر في البشر؛ بالعمل على نمو الوعي الثّقافيّ المجتمعي، عن طريق الصّناعات الثّقافية والاهتمام بالحرف اليدويّة، ولا تقبل بهجرة الكفاءات؛ فتعمل على ترضيتها للإفادة منها، لا تهجيرها. ولهذا يجدر بنا مراجعة منظوماتنا الفكرية بهدف تحرير الثّقافة العربيّة من الاستلاب الحضاريّ عبر صناعة الثّقافة الوطنيّة، باحترام الهويّة والخصوصيّة، وحبّ الوطن، والدّفاع عن المواطنة، مع رعاية القائمين على خدمة العربيّة.

قناة الاستثمار في مخابر اللّغات، والتّعليم المكثّف: يوجد تقريباً في كلّ المؤسّسات التربويّة وبخاصّة الجامعيّة منها، مخابر اللّغات، ومعهد لتعليم اللّغات، ووحدات بحث في تعليم اللّغات، فإذا حصل الاستثمار في هذه الوحدات في صالح العربيّة، لا شكّ أنّه سوف تحصل نقلة نوعية في أنّ العربيّة تجد لها موقعاً. ففي بلاد المشرق يمكن أن تمسّ هذه الوحدات الأجنبيّ الوافدين: عمال/ خبرات/ أساتذة/ مهندسين... والمشكلة أن تستثمر في

تدريس العربية فقط. ويمكن أن تدرّس اللّغات الأجنبيّة للعرب لا للأجانب. وفي المغرب العربيّ يمكن استثمار هذه الوحدات أو المراكز في تعليم العربية لأساتذة العلوم ليُعرّبوا موادّهم، ولينتجوا في لغتهم العربية، كما تستثمر في تعليم العربية للأفارقة وهم من الكثرة. ولكن المفارقة أنّ هذه المخابر موجودة، وعملها شبه معطلّ، ومَن يُستثمر فهو يُستثمر في تعلّم الفرنسيّة/ الإنكليزيّة، وهي عكس النّصوص المنشئة لها.

يمكن لهذه المخابر والمعاهد والوحدات أن تكون فاعلة في محيطها بالتّعليم، وخلق فضاءات التّعليم، وإنجاز مشروعات في اللّغة العربيّة، أو في إنجاز أعمال في لغات التخصّص، أو القيام بالتّعريب لمن يهّم الأمر. والقضية في هذا المجال، يمكن لها أن تلعب دور مكاتب دراسات، فتستثمر مع الباحثين ومع الخواصّ ومع الطّلبة في إنجاز أبحاثهم، وتساعدهم في البحث عن المراجع، وعن قاعدة البيانات، وفي أعمال الطّباعة، وما له علاقة بالبحث الأكاديمي. وأقف في هذه النّقطة بأن يقع التّوجيه إلى المشروعات الخامّ التي تنتظر من يبحث فيها، وهي كثيرة. وإنّ الاستثمار في العربية لا يجب أن يقف عند حدود التّمّي، أو التّبكي، أو الافتراض، أو يجب الذي يجب، أو اقتراح ما لا يمكن أن يقع أو يتحقّق، بل العبرة في الاستثمار أن يكون في تلك المشاريع التي تدرّ الأرباح الطائلة على مُنفذها "... وبناء عليه، فإنّ اللّغات يمكن أن تعدّ مشروعات استثمار رأسمالي بالمعنى الحرفي وليس بالمعنى المجازي، وأهمّ الاستثمارات التي تساهم في تحسين الانتفاع اللّغويّ وهي ما يلي:

1. تصنيف المعاجم للاستعمال العامّ، وكذلك معاجم المصطلحات في مجالات محدّدة.

2. برامج معالجة النّصوص.

3. التّرجمة الآلية.

4. الذّكاء الصّناعي، وبشكل محدّد إنشاء نظم المعلومات وبنوك المعلومات.

5. تحسين الاتصال بين الناس والآلة؛ أي تطويع لغات الكومبيوتر للغات الإنسانية¹.

وفي هذا المجال، يمكن أن نطرح بعضاً من هذه المشاريع؛ للنظر في قيمتها الموضوعية، وفي ما يمكن أن تُديره من قيمة مُضافة للغة العربية. ومشاريع أخرى للنظر في خلفيات تعطيلها، فأين الخلل في مشاريع كانت فكرة ولا تزال؟ أين الخلل في مشاريع بُدئ العمل فيها منذ عشرات السنين دون نتيجة ولا مردود؟ أين الخلل في مشاريع استنزفت من ميزانية الدولة أموالاً دون بديل إيجابي؟ أين الخلل في تلك لمشاريع الوهميّة التي يتغطّى بها أصحابها، وهي لا تزال تراوح مكانها؟ أين الخلل من تلك المشاريع العملاقة التي لم تُفرق بما هو مطلوب من وسائل الإنجاز؟... ويمكن أطرح للقارئ مجموعة منها، وعليه أن يعمل النَّظر، وقد يعمل على حلّ بعضها، أو اختيار إشكالية مشروع مستقبلي/ أطروحة بحث/ مدونة عمل يقوم على إنجازها بما يمكن أن يفيد به تنمية البحث في العربية.

1. مشاريع المجامع اللغوية والعلمية العربية.
2. مشاريع جمعيات حماية اللغة العربية.
3. مشاريع الجمعيات اللسانية.
4. مشاريع معاهد الترجمة.
5. مشاريع/ الدراسات الأكاديمية المتخصصة.
6. مشروع المعجم التاريخي في كلّ من: اتحاد المجامع اللغوية+ مشروع المعجم التاريخي في قطر.

7. مشروع الذخيرة اللغوية.
8. مشروع المكنز العربي.
9. مشاريع مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربية.
10. مشاريع مؤسسات التحقيق.

¹. فلورياس كولمبارس، اللغة والاقتصاد، تر: أحمد عوض، مجلة عالم المعرفة. الكويت: 2000،

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عدد 263، ص 86.

11. مشاريع المجلس الدولي للغة العربية.
12. مشاريع مكتب تنسيق التعريب في المعاجم الموحدة/ المعجم التفاعلي.
13. مشاريع معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
14. مشاريع الأكاديميات العربية.
15. مشاريع المركز العلمي والتقني لترقية اللغة العربية.
16. مشاريع المجالس العليا للغة العربية.
17. مشاريع مؤسسة الفكر العربي.
18. مشاريع الألكسو.
19. مشاريع اليونسكو.
20. مشاريع الأفراد في بلاد العرب.
21. مشاريع الأفراد في بلاد الغرب.
22. مشاريع المؤسسات العلمية: التراث+ صخر+ العالمية+ باسم...
23. مشاريع الدول الإسلامية في خدمة العربية.
24. مشاريع مخابر اللغات.
25. مشاريع حوسبة العربية.
26. مشاريع الشركات الكبرى.
27. مشاريع وحدات البحث.
28. مشاريع المعاجم الفردية والجماعية.
29. مشاريع الجامعات العربية.
30. مشاريع الجامعات الإسلامية والغربية.
31. مشاريع من أمثال (افتح يا سمسم/ باسم).
32. مشاريع مختلف الفنون ذات العلاقة بترقية اللغة العربية.
33. مشاريع المسلسلات التاريخية الكبرى.
34. مشاريع التعريب في كل من: العراق/ الجزائر/ الأردن.

35. مشاريع الرّصيد اللّغويّ الوظيفيّ.
36. مشاريع مراصد المصطلحات العلميّة.
37. مشروع الرّصيد اللّغويّ الإعلاميّ.
38. مشروع لجنة التّمكين للّغة العربيّة في سورية.
39. مشاريع اللّجنة الوطنيّة الأردنيّة للّهوض باللّغة العربيّة للتّوجّه نحو مجتمع المعرفة.
40. مشاريع الّهوض بالعربيّة الصّادرة عن قمتي جامعة الدّول العربيّة في العامّين: 2008 في سورية، و 2009 في قطر.
41. مشاريع سدّ الفجوة الرّقميّة لكلّ من:
- وزارة الاتّصالات المصريّة في المحتوى العربيّ الرّققيّ.
 - مشاريع السعوديّة في: الحفاظ على الهويّة والتّراث/ تعزيز تطوّر صناعة المحتوى الرّققيّ العربيّ في حاضنات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات.
 - مشاريع مؤسّسة الكويت للتّقدّم العلم.
 - مشاريع الحكومات الإلكترونيّة.
 - مشاريع هيئة الحكومة الإلكترونيّة بمملكة البحرين.
 - مشاريع مؤسّسة محمد بن راشد آل مكتوم.
 - مشروع تطوير أرشيف رقمي للنصوص العربيّة.
 - مشروع جائزة عمان الرّقميّة.
 - مشروع المؤتمر الوطني لصناعة المحتوى الرّققيّ العربيّ <http://acnc.sy/site/acnc>
 - مشاريع المعالجة الآليّة للّغة العربيّة.
 - مشروع اللّجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغرب آسيا (الإسكوا).
 - مشاريع إنجاز المكانز باللّغة العربيّة.
 - المكانز الدّولي للّغة العربيّة.

- مكانز نيملار.
- مكنز العربية العلمية العامة General Scientific Arabic Corpus
- مكنز العربية المعاصرة المنطوقة.
- مشروع برامج التشكيل والتصحيح الآلي.
- برامج تلقيب ووصف أجزاء الكلام.
- برامج التحليل الصّرفي.
- برامج التنقيب في النصوص.
- برامج معالجة الكلام المنطوق.
- برامج الترجمة الآلية.
- مشروع رقمنة المعاجم اللغوية.
- مشروع قاعدة معطيات المعجم التاريخي.

هذا غيض من فيض، فهناك مشاريع بُدئ العمل فيها وتوقّفت، وهناك مشاريع أفكار، وهناك مشاريع افتراضية، وهناك مشاريع قيد الإنجاز، وهناك مشاريع في النهاية... فالأخرى بهذه المخابر أو المراكز أو معاهد تدريس اللغات أن تتحمّل رسالتها البحثية، فهي تتلقى دعماً من الدولة، فما هو المنتج الذي يقابل به تلك الأموال التي تصرف في المخبر، وإلى أين تذهب الأموال، وما نوع المردود؟

قناة الاستثمار في تعليم العربية للأجانب: إنّه بُعد استثماري كبير في هذا الوقت الذي تعرف فيه العربية توسّعاً في القارات الخمس، وما يعكسه واقع العولمة من إسلاموفوبيا، والتطرّف، والإرهاب، والربيع العربي. ولهذا فالعربية دخلت سوق الاستثمار من هذه البوابة المعرفية والفكرية، ولما تُمثله من أهمية تجارية تفرضها مُعطيات النفط والبتترول. معطيات معاصرة حديثة فيحتاج الأجنبيّ التعامل معها بمُعطى أهلها، ومُعطى الأهل هو التّعرف على اللغة العربية. ومن هنا أضحت العربية مُعطى تجارياً من غير أهلها لمعرفة أهلها؛ في خصائصهم، وفي تفكيرهم وفي طرائق عيشهم، أضف إلى ذلك مُعطيات التبادل التجاري

والديبلوماسية والسياسة، وفتح شركات الاستثمار أو فروع الشركات، وما يتبع ذلك من أمور الجوسسة. كما أنّ البلاد العربيّة أرضٌ بكَرٌ، وفيها الكثير من الثروات الباطنيّة، فتحتاج إلى الاستثمار في كلّ شيء، فهي سوق واسعة؛ وهذه السّوق تحتاج إلى معرفة اللّغة العربيّة لتبادل المصالح المرسلّة.

وفي هذه النّقطة يكون التّركيز في الاستثمار في العمالة الكبيرة التي تُوجد حالياً في دول الخليج، ووصلت إلى ثمانية (8) ملايين آسيوي، فإذا وقع استثمار في هؤلاء الثّمانيّة ملايين؛ يعني استثمار في ثمانية مليون أسرة آسيويّة؛ ويعني فتح كبير للّغة العربيّة في آسيا. ونفس الشيء في الكثير من البلاد العربيّة التي تَفد إليها اليدُ العامّلة. وهذه تحتاج إلى تعليم العربيّة، أو فرض تعلّم العربيّة، أليس ذلك مَدْخلاً للاستثمار؛ يُفيد منه المعلّمون والمُترجمون وباعةُ الكتب... ألا يحتاج ذلك إلى:

.دورات تكوينيّة مدفوعة الأجر؛

.دورات إغماسيّة مدفوعة الأجر؛

.الدّورات اللّغويّة المُكثّفة؛

.الإقامات عند العائلات...

هو استثمار ماديّ، وفي ذات الوقت استثمار في تحسين الأداء اللّغويّ للعربيّة، عن طريق استحداث طرائق جديدة، ومناهج مُتطوّرة. وهناك تجارب ناجحة جداً، يمكن العمل بها من مثل:

.النّجاحات التي حقّقها المُستشرقون في التّحكّم في اللّغة العربيّة.

.نجاحات معهد بورقيبة بتونس في تعليم العربيّة لغير النّاطقين بها.

.نجاحات معهد الخرطوم الدّولي لتعليم اللّغة العربيّة لغير النّاطقين بها.

تجربة برامج تعليم اللّغة العربيّة للناطقين بغيرها في دار زايد للثقافة الإسلاميّة بدولة الإمارات العربيّة المتّحدة.

تجربة المدينة التّعليميّة الاستثماريّة لتعليم اللّغة العربيّة.

تجربة جمعية (اقرأ) في الجزائر.

تجربة معهد إيران للّغات في إيران/ قم.

تجربة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة.

تجربة مركز تعليم العربيّة في الجامعة الإسلاميّة العالميّة بماليزيا.

تجربة تعليم اللّغة العربيّة في الجامعة الإسلاميّة بالنيجر.

تجارب معاهد تدريس العربيّة في الصّين.

تجارب استثمار باكستان في تعليم العربيّة.

...

وبعني كلّ هذا؛ تحقيق التّوسّع والانتشار والسّمعة العالميّة، كما يعني أنّ العالم العربيّ سوف تتجّه إليه الأنظار، وأنّ الدّول الأجنبيّة سوف تَستثمر في تعليم وتطوير العربيّة، مع ما يُصاحب ذلك من روابط التّواصل، ونشر الإنتاج العربيّ في حضارة غير الحضارة العربيّة، وإجراء دراسات تقابليّة مع اللّغات الأخرى، وقد يصل ذلك إلى إسقاط نظريات عربيّة على نظريات الآخرين أو العكس، ويستفيد الطّرفان. ولهذا، هناك شروط متلازمة تستدعي وضع سياسة استثماريّة شاملة؛ تُرسم من خلالها الخطوات اللازمة التي تحقق استثماراً ناجحاً، بدءاً من الإنسان العربيّ إلى اللّغة العربيّة وطرائق تعليمها، ثمّ العمل على ترويجها واستثمارها. ولهذا نحتاج إلى:

تحقيق الوعي اللّغويّ والثّقافيّ والحضاريّ؛

تنفيذ مخطّطات لغويّة وتربويّة بهدف إنجاح عمليات الاستثمار؛

.وضع استراتيجيات مدروسة تصون اللّغة العربيّة وتُرغّب فيها.

والعبرة في تعليم العربيّة لغير الناطقين من بلد الصّين الذي قال فيه الرّسول ﷺ "اطلبوا العلم ولو في الصّين" الصّين الآن بلد عملاق، نهض مُؤخراً؛ يحوي أكبر الجامعات العالميّة، وفيه أقسام للأدب العربيّ. وفيه مجمع اللّغة العربيّة الذي تأسّس في العامّ 1985. وفي الصّين تمّ إنشاء قسم تخصص اللّغة العربيّة في خمس جامعات إقليميّة، وأغلبها في المناطق الواقعة غرب الصّين؛ حيث وجود القوميات المسلمة. في الصّين فُرص التّوظيف لمتعلّمي العربيّة سهلة. في الصّين تجارب ناجحة لتعليم العربيّة للصّينيين؛ وقد أثبتت فعاليتها عبر المترجمين، وعبر تلك البطاقات التي يرسلونها بالعربيّة مع سلّهم الكثيرة. الصّين بلد عجيب يجب كسب جانب الصّينيين الماديّ والمعنويّ واللّغويّ؛ باعتبارهم سوقاً مستقبلية كبيرة. ومن هنا يحسن بنا استثمار العربيّة في توسّعنا التجاري مع الصّينيين؛ باعتبارهم ثاني أكبر دولة في العالم مساحة، وأول دولة من حيث السّكان، ومن الدّول الخمس الدّائمة العضويّة في مجلس الأمن، ولغتها من اللّغات الستّ في الأمم المتّحدة، ودولة رأسماليّة تنشد الاستثمار في الدّول الفقيرة، وترمي إلى خلق أسواق استهلاكيّة لمنتجاتها. وإنّ الصّينيين الآن ينظرون إلى العرب على أنّهم طاقة كبيرة، ولذلك استثمروا في تدريس العربيّة في بلادهم، وكانوا يعلمون أنّهم سوف يخرجون إلى العالم العربيّ، وأنّ سلّهم سوف تغزو أسواقه. ولهذا حصلت لهم تجربة ناجحة في الاستثمار في اللّغة العربيّة؛ تجربة تجب علمنتها وتسويقها وتحديثها، ولا يكون ذلك إلاّ بالعمل على توسيع التبادلات العلميّة والثّقافيّة والتقنية مع الصّين، إلى جانب المصالح المرسلّة في الاقتصاد والتّجارة بشكل تضمن تحسن العلاقات وديمومتها. وبذا يمكن توظيف القيمة الاقتصاديّة العربيّة في استخدامها في عالم التّجارة مع كلّ الأجنبيّ؛ حتى تسهم في قهر الفقر والجهل من خلال عائداتها. وهذا الأمر يتطلّب الدّراية بمعرفة فلسفة التّسويق، وكيفيات التّسويق، وكيفيات التّرويج، ومرادفات التّأكيد... وهذا كلّ موجود في الخصائص البلاغية للّغة العربيّة.

. قناة الاستثمار في المخطوطات: أدرجت ضرورة الاهتمام بالمخطوطات، ويمكن

الاستثمار فيها، نظراً لما يكتنزه العرب من ركام من المخطوطات، فهم الأمة رقم واحد في هذا

المجال، وتاريخهم حافل بالتقايش القديمة والمخطوطات المكتوبة في ورق البردي، إلى تلك المدونات القديمة التي تعود إلى أكثر من 20 قرناً... وتُعدّ من الاكتشاف الذي يحتاج إلى التثمين. علماً أنّ المخطوطات في أوروبا تُقدّر قيمتها بالملايين، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإنّ هذا مدعاة إلى البحث في هذا التراث لاستكناه ما تحمله من علوم وما تكتنزه من حكمة الأولين، وهو اكتشاف يحتاج إلى تقدير هذا الرمز القديم. وهكذا، يُعدّ اكتشاف المخطوط عُملة نادرة، والعُملة النادرة لا تُقدّر بثمن، أضف إلى ذلك ما تعكسه المخطوطات من أصالة وتاريخ. والمخطوط يُعدّ من التّاريخ وله قيمة اعتبارية ورمزية للمجتمع يعتزّ به، ولا يخضع للمساومة؛ باعتباره كنزاً مشتركاً وذا قيمة تاريخية، فثمنه أكبر من كلّ تقدير. ونعرف أنّ الأُمَّة العربيّة تكتنز تراثاً كبيراً، وهو من فِعْل الأجداد الذين سادوا وكانوا أُمَّة العالم. وحقّ علينا العودة إلى ما تركه السّلف من ذلك المكنوز لنعتبر منه ونُفيد. بل ولنجعله في الوقت المعاصر عُملة نستثمرها. ويكون ذلك بالتنبيه إلى ما تكتنزه الأُمَّة العربيّة من كنوز الأجداد، والتعرّف على المدونات القديمة للإفادة منها، وفهرسة ما بقي لم يُفهرس، ومواصلة توجيه الطّلبة للتحقيق. ومن وراء هذا؛ فإنّ البحث في المخطوطات عبارة عن استثمار لغويّ نشيط؛ يشكّل مصدراً إنتاجياً لمؤسّسات ثقافية حيث:

تُبرّم عقود التّحقيق؛

تُبرّم عقود المراجعة والطّبع؛

يشكّل البحث في المخطوط مصدرَ حراك ثقافي؛

يحصل التباري في التّحقيق.

وهناك من يرى أنّ الاستثمار في المخطوطات يحصل عن طريق القنوات التالية:

1. تثمين المخطوطات التي بحوزة ملاكها وشراءها منهم للحفاظ عليها.

2. فتح مراكز المخطوطات، وتزويد الباحثين بنُسخ وصُور منها بمقابل مادي.

3. تحقيق مخطوطات اللّغة، وعرضها على جهات تتولى طباعتها مقابل مكافآت مادية.

4. التّعاقد مع دور النّشر والطّباعة لنشر الكتاب وتسويقه من خلال معارض الكتب الدّوليّة والمحليّة والمشاركات الثقافيّة بين الدّول.

5. ترجمة تلك المخطوطات إلى لغات أخرى.

6. الحصول على الشّهادات العليا كالماجستير والدكتوراه من خلال تحقيق مخطوطة لغويّة تحت إشراف أساتذة متخصصين.

7. تشكل حركة التّحقيق والطّباعة لتلك المخطوطات حراكاً ثقافياً بين المثقّفين خاصّة، مع سهولة وسائل التّواصل الاجتماعيّ.

8. تدريس تلك المخطوطات المحقّقة في المناهج الدّراسيّة للمدارس والجامعات أو جعلها مصادر للتّدرّيس والبحوث المقرّرة للطلّاب¹.

قناة الاستثمار في الإعلام: إنّ لوسائل الإعلام دوراً هاماً في إعادة الاعتبار لثقافتنا ولغتنا العربيّة بشكل خاصّ، وفي التّصدّي لحملات التّشويه والسُّخريّة من عدم احترام قواعد هذه اللّغة، ومن تقزيمها، وتدنيّ مُستواها في استعمال العامّيات إلى درجة سخيّة، وإدراج مفردات بسيطة لا محلّ لها في الاستعمال، لا سيّما عند الإعلاميين الشّباب، فنرى الغرابة اللّغويّة تخرج من كلامهم؛ فكأنّهم لم يُعدّوا لمهنة الإعلام التي ترقى باللّغة ولا تُنزل بها. ويؤسف له أنّ بعض القنوات لا تتكلّم إلاّ الهجين اللّغويّ، وذلك ما يزيدُها ضعفاً على ضعف. ولكن ما يؤسف له وبمرارة، فإنّ ذات الإعلامي المذيع الذي يُشبع العربيّة أخطاءً، لا يتجرأ أن يخطأ في اللّغات الأجنبيّة، فيعدّ نفسه، ويصحّح الأخطاء، ويتحرّز ويتحرّج قبل إذاعة ما يذيعه، فأية عُقدة هذه، ولماذا هذا الإسفاف اللّغويّ في عربيّتنا؟ وهذا أقول: إنّ الإعلام يعتمد أساساً على اللّغة في مخاطبة الجمهور، فإنّ اللّغة تتأثر أيّما تأثير بالعملية الإعلامية، فقد

¹. إبراهيم بن حسن بن سليمان البلوشي "استثمار التّراث اللّغويّ المخطوط (المخطوطات العمانية نموذجاً) كتاب المؤتمر. الإمارات العربيّة المتّحدة: 2014، أعمال المؤتمر الدّوليّ الثّالث للّغة العربيّة، عدد (الاستثمار في اللّغة العربيّة ومستقبلها الوطنيّ والعربيّ والدّوليّ) العدد 3، ص

تزداد رُقياً وقد تنهار، وكلّما ارتقت لغةُ الإعلام ارتقت لغةُ المجتمع، وهذا أمرٌ بديهيٌّ مُقرّر. وليحصل هذا بالقوّة والفعل، نطرح أسئلةَ دور الإعلام في خدمة الشّأن العامّ؛ فنقول: هل إعلامنا ارتفع إلى مستوى حَمَل رسالة الخدمة اللّغويّة؛ وهي خدمة الشّأن العامّ؟ وهل إعلامنا تَجاوَزَ مرحلة الانفصام بين الشعارات والممارسات؟ وهل قدّم ما يُسهّم في التّهوض اللّغويّ وفي بناء الوعي الجماعي؟ كيف يُصبح الإعلام درعاً ضد ما يهدّد هُويتنا اللّغويّة؟ وكيف يردّ على كلّ ما يحدق بالعربيّة باعتبارها وعاءاً للثقافة وأبرز مقوّمات الأُمّة؟

هي إشكالات إعلامية كبيرة تحتاج إلى الوعي بأهميّة رسالة الإعلام؛ حيث يشكّل دوراً في التّهوض باللّغة العربيّة، وهنا تتبدّى جدلية اللّغة والإعلامي في أوضح صُورها في تلك المنافع المتبادلة التي يقدّمها كلّ منهما للآخر. ومن هنا فإنّ السلطة الرابعة -في الحقيقة- لها تأثير أكبر من السلطة الأولى، في ما يخصّ التّحكّم في الرّأي؛ هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإنّ الإعلام له سلطة اقتصادية في ظلّ العولمة، وهي قوّة اقتصادية وسلطة ضاغطة، وازدادت هذه القوّة تجبراً مع انتشار قوّة الصحافة والإذاعة والتّلفاز والشّابكة على اعتبار أنّ الإعلام يبني البورصات، كما يعمل على إعلاء الكُلُفات، أو تبخيس البضاعات "... فالإعلام مؤسّسة اقتصادية تعنى بأسواق المال والإعلام، وهو نافذة لوجوه الاستهلاك والتّرويج والإعلان، وهو كذلك واجهة للثقافة والفكر والفنّ والسّياسة، وهو فاعل في التأثير على الجوانب التّربويّة والإنسانيّة العميقة، وهو متّصل بالأفراد جميعاً في المجتمع على اختلاف اهتماماتهم واختصاصاتهم وأعمارهم"¹. إذاً ينال الإعلام في تلك القنوات مكانةً مهمّةً فيفعل فعل الخميرة، فهو "محور اقتصاد الكبار، وشرط أساسي لتنميّة الصّغار، وما يؤكّد محورية الإعلام في حياتنا المعاصرة ذلك الاهتمام الذي تُحظى به قضايا في الفكر الفلسفيّ والتّنظير الثّقافيّ المعاصر محافظاً كان أو ثورياً، حدائياً كان أو ما بعد الحدائ"². ومن هنا، فإنّ هذا

¹ . اللّجنة الوطنيّة الأردنيّة للتّهوض باللّغة العربيّة، صورة اللّغة العربيّة في وسائل الإعلام والاتّصال. الأردن: 2014 (عمل فريق) ص 20.

² . نبيل علي، الثّقافة العربيّة وعصر المعلومات، مجلة عالم المعرفة. الكويت: 2001، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون، العدد 344، ص 265.

الدور الهامّ لو يقع استثماره في تطوير وسائل الإعلام؛ بالحرص على أن تقدّم صورة مُشرفة للعربيّة أمام النّاس؛ عن طريق حسن الأداء للحوارات والمسلسلات والتّمثيلات بالفصححة، وفي تحرير الأخبار والبرامج الثقافيّة والعلميّة والتّعليميّة، وفي إذاعتها وتقديمها للمشاهد والقراء، والاستثمار في عقد دورات تدريبية وتعليمية للمذيعين والمذيعات، ومُعدي البرامج المتنوّعة الخاصّة بالمهارات الأساسيّة في اللّغة "يجب مراعاة الأوضاع الكونيّة والطّموحات الاجتماعيّة عن الاستثمار في اللّغة العربيّة، ويجب أن يكون أهمّ ما يشرب إليه المستثمر هو ضمان الإبلاغ والإقناع والتّواصل في المنطوقات أو المكتوبات العربيّة؛ بحيث تظلّ الحيويّة المتوقّعة قائمة ودائمة بين المُنتج والمُستفيد. وأما في ما يتعلّق بشعائر الله وشرائع الدّين الإسلاميّ عند الحديث عن الاستثمار الدّوليّ في اللّغة العربيّة، فلا بدّ من ضبط أوضاع النّاس البينيّة وأعرافهم الموروثة وأحوالهم الشّخصيّة إحقاقاً لمصالحهم العامّة قبل الخاصّة، وإحكاماً لامتثال أوامر الله فيهم، واجتناب نواهيهِ بالتّدريج، ويشكّل الانجذاب الشّدّة والعنف والإكراه أو القساوة أو الاضطهاد، وبدرجة لا تسلب الإسلام حرمتَه التّالدة المعتمّدة"¹. بالفعل للإعلام دور في توجيه الرّأي العامّ، ألاّ يمكن أن يُسهم في القضاء على الأميّة، ويزيد من مساحة الوعي، ويدرّ على اللّغة العربيّة أساليب جديدة، ألاّ يمكن أن يقع استغلال القنوات النّاطقة بالفصححة لبناء ثقافة الإعلام المبني أو المُعلي، ثقافة بناء المعلومات التي يزداد ثمنها يومياً؛ حيث هي سلعة استثماريّة تعمل على التّأثير والتّوجيه لو يقع استغلالها. وقد خلصت اللّجنة الوطنيّة الأردنيّة للتمّوض باللّغة العربيّة إلى "إذا كان الإعلام بهذه الخطورة، وكانت اللّغة أداته، فإنّه لمن الجدير بالاهتمام والبحث في رصد لغة الإعلام، ومحاولة تلمّس ما طرأ عليها، وما طرأ عليها من تغيّير في التعابير، والأساليب والظواهر وما أخذ يعترتها من لحن، وابتعادها عن المستوى المقبول في الصّحة والمقبوليّة، ثمّ تقديم رؤية حول كيفية الارتقاء بالعربيّة في وسائل الأعلام". هكذا الإعلام يمكن الاستثمار فيه؛ علماً أنّ التّمكين للّغة

¹ محمد عبد الرّشيد قاموس "الاستثمار الدّوليّ في اللّغة العربيّة لساني لا لوني وعامّ لا خاصّ" كتاب المؤتمر. الإمارات العربيّة المتّحدة: 2014، أعمال المؤتمر الدّوليّ الثالث للّغة العربيّة، عدد (الاستثمار في اللّغة العربيّة ومستقبلها الوطنيّ والعربيّ والدّوليّ) العدد 3، ص 566.

لا يحصل إلا بهذه القنوات المهمّة، ألم يقل صلاح الدّين الأيوبي لجنوده "إنّ انتصاركم لم يكن ليحصل لولا قَلَمُ القاضي الفاضل" فتأمّلوا ذلك الرّبط بين اللّغة والسيّف، وأنّ اللّغة تتحكّم في السيّف؛ حيث يمكن أن تترك السيّف في غمده، كما يمكن أن تميله للجهة التي وجّهت له. ولذا يجدر التّركيز على ضرورة الاستثمار في لغة المُذيعين والإعلاميين والمُشرفين "تعتمد المؤسّسات الإعلاميّة لتحقيق أرباحها الاستثماريّة بشكل أساس وبديهي على توسيع رقعتها الانتشاريّة. وبالحدّث عن خدمة ترجمة البثّ المباشر، فهي تستهدف المشاهد الناطق باللّغة الإنكليزيّة في العالم الغربي، ونعرف أنّ أعداداً كبيرة من العرب والمسلمين يعيشون ويقيمون في الغرب؛ البعض لا يتكلّم العربيّة، والبعض الآخر يتكلّمها دون إتقان، ولكن هذه المسألة؛ أي إتقان اللّغة من عدمها لا تتعارض مع تبيّي الكثير منهم لمواقف يعكسها الإعلام العربيّ أكثر من الإعلام الغربي بحكم أنّ الإعلام العربيّ - كما يفترض - يصرّو نبض شارع أكثر مما يفعل الإعلام الغربي"¹. وهكذا لو يقع الاستثمار في لغة الإعلام، ألا يعمل ذلك على رفع مستوى الأداء اللّغويّ، ألا يحصل تقريب بين المستوى المتقدّم والمستوى الفصيح، ألا يعمل ذلك على التّصحيح اللّغويّ وتفادي الأخطاء، ألا يكون ذلك مدعاة إلى نيل صحافيينا المكانة اللائقة في الإعلام المُحتَرَف.

. قناة الاستثمار في خطبة الجمعة: إنّ نجاح خطبة الجمعة تعتمد على مضمونها المُرتبط بالشواهد، بالإضافة إلى حسن الأداء. ولهذا نريد إماماً واعياً بإعداد خطبة الجمعة تُناسب الدّين الإسلاميّ ومقام المسجد والحضور، وبذلك تتشرف العربيّة. ولهذا، على الإمام مُراعاة الاستهلال المُوجز والمُعَبّر، ثمّ الوضوح وحسن الإلقاء، وعدم الوقوع في الأخطاء، وهذا كلّ من العوامل التي تعمل على استقطاب المُصلين عَرَباً كانوا أو غير عَرَب، ناطقين بالعربيّة أو باللّغات الأخرى. وعليه، كان الوعي بضرورة "تطوير المناهج منذ مراحل التّعليم الأساسيّ، وتطوير المعلّمين الذين يتولّون التّعليم في المرحلة الأساسيّة على يدّ فئة أكثر وعياً

¹. هند بنت سعد بن عبد العزيز الراشد "الاستثمار الإعلاميّ والإخباريّ من خلال التّرجمة" كتاب المؤتمر. الإمارات: 2014، المؤتمر الثّالث للّغة العربيّة، عدد (الاستثمار في اللّغة العربيّة ومستقبلها الوطنيّ والعربيّ والدّوليّ) العدد 6، ص 602-603.

وثقافة بالمناهج والأصول من خريجي معاهد وكليات التربيّة، وتطوير المدارس على أساس السّاحة الدّراسيّة؛ بإنشاء نماذج تطبيقية ووسائل إيضاح ثابتة ومبينة داخل تلك السّاحة، وتطوير التّلاميذ مع تطوّر الإنسان، ووجود وسائل التّعليم والثّقافة المتطوّرة في متناول الجميع، وعلاج المشاكل التّعليميّة ومنها الدّروس الخصوصيّة؛ فهي ليست مشكلة تعليمية فحسب، بل هي مشكلة اقتصادية واجتماعيّة وأخلاقيّة وقيميّة، وتطوير التّعليم يضمن القضاء عليها قضاء مبرماً¹. وإنّ اللّغة الفصيحة تحصل عبر طرائق عديدة، ولكنّ الطّريقة المثلى هي الطّريقة الفطريّة التي يكتشف فيها الطّفل قواعد لغته، ويشبك في ما بينها بصورة تلقائيّة (ممارسة عفوية) ثمّ طريقة المعرفة اللّغويّة التي تحصل في المدرسة عن طريق التّدريس (ممارسة محضّة) ثمّ التّطبيقات الدّائمة والملازمة لكلّ آليات القواعد. ومن هذا الباب، نحن بحاجة إلى الاستثمار في تلك النّاشئة الصّغيرة التي تقصد الكُتاب، لتتعلّم بعض الآيات والأحاديث، في تلك الوقفات القرآنيّة وفي التّجويد ونطق الحروف نطقاً صحيحاً... وكلّها من المُمهّدات للإتقان اللّغويّ الذي يساعده في المراحل التّعليميّة اللاحقة. ومن هنا، تكمن براعة الإمام في كونه قدوة في أداء الصّوت اللّغويّ وفي التّلوين فيه للتأثير على نفسيّة المتلقين أثناء توصيله الدّروس أو الخطبة المسجديّة. ولهذا نحتاج إلى إمام مدرّس يعرف كيف يستثمر في هذه النّاشئة؛ لأنّها الجهاز القاعديّ الذي يحيي أمننا اللّغويّ. نحتاج إلى إمام يعمل بطريقة (عبد الله الدّنان) في تعليم العربيّة بالفِطرة والممارسة، وإلى تجربة (باسل) النّاجحة، إلى إمام يقوم على تأسيس قاعدة ضبط لغويّة في العربيّة. ولماذا وقع التّأكيد على تجربة الدّنان؟ لأنّي أعرف نجاح هذه التّجربة التي أعطت ثماراً أوّليّة في البرنامج المعروف (افتح يا سمسّم) وهو استثمار في اللّغة الجامعة؛ يعني استثمار في لغة القاعدة التي تعني بناء لغة الطّفل. وما عرفه هذا البرنامج من نجاح، عرفه برنامج (طيور الجنّة) وكذلك برنامج (حديقة النّحو) فكانت هذه البرامج تركّز على حسن الأداء والضّبط العلميّ الدّقيق، واستعمال الكلمة

¹ محمد السّعيد عبد المؤمن "استثمار اللّغة في ضبط التّظريّة الثّقافيّة وتوحيد الخطاب الثّقافي" كتاب المؤتمر الإمارات العربيّة: 2014، المؤتمر الدّوليّ الثّالث للّغة العربيّة، عدد (الاستثمار في اللّغة العربيّة ومستقبلها الوطنيّ والعربيّ والدّوليّ) العدد 3، ص 494-495.

في مكانها، ومعرفة متغيّراتها، وأضدادها، واستعمالها في مختلف المقامات والأساليب، ونعرف ما تشكّله اللّغة من أهميّة خاصّة في هذا الطّور.

قناة الاستثمار في التّرجمة: أرى أنّ الاستثمار المُستعجَل في التّرجمة يكون عن طريق الأخذ من اللّغات المتقدّمة إلى العربيّة، ومن العربيّة إلى اللّغات الواسعة الانتشار، وبخاصّة اللّغات المُعتمدّة لدى الهيئات الأُممية؛ باعتبار التّرجمة وسيلة المعرفة، ولها أثر إيجابي على تنمية الاقتصاد الإقليمي، ونحن نتعامل مع هؤلاء الكبار، فهم الآن يُسيطرون على العالم بلغاتهم وبما لهم من مقام في الأمم المتحدة، أضف إلى ذلك ما له علاقة بالقطاع السّيّاحي، واستقطاب الاستثمارات الأجنبيّة. ولهذا، فالمسألة تُعالج عن طريق الدّول العربيّة التي كان عليها وضع استراتيجيّة في التّرجمة؛ تخدم اللّغة العربيّة وثقافتها عن طريق بناء مشاريع التّرجمة على الأمد الثالث؛ تحدّد فيها خطّة عمل استراتيجيّة؛ تلاحظ فيها أهمية اللّغة والتّرجمة في بناء الأُمّة العربيّة، ضمن برامج قوية. وعلى الدّول العربيّة تحمّل مهنة المترجم والتّحكّم فيها، بإخراجها من المترجمين الذين غالباً ما يلبّون طلب الرّبون، دون مراعاة الجودة، وسعيّاً إلى تحقيق الرّبح الماديّ، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، على الدّول العربيّة أن تنشئ مركزاً مهتمّاً بالتّرجمة، وتضع فيه شروط النّقل الانتقائي؛ بما لا يسيء إلى العربيّة، وترسم فيه سياسة أمن لغويّة تسمح لها بالتّسلح اللّغويّ في عصر أضحت فيه الكلمة حارّةً وصعبةً وقاطعةً.

إنّ التّرجمة استثمار قديم معاصر، والمُتقن للّغة الثّانيّة تدرّ على صاحبه تحسّناً اجتماعيّاً، ويكثر عليه الطّلب، بل تُطلّعه على أفكار الغير، فيكون أفضل من المُتقن للّغة الواحدة، ولهذا، فنحن لم نستثمر في ها الباب، وكم نخسر يومياً بسبب عدم الاهتمام بالتّرجمة، والترّدّد في تعريب التّعليم العالي، ومن هذه الخسائر نرى:

1. تأخّر أمتنا علميّاً وحضاريّاً، وتقدّم الأمم الأخرى علينا.

2. وتشتّت طاقات علمائنا في غير لغتهم الأمّ، فلا إبداع إلاّ عبر اللّغة الأمّ.

3. وظهور التّبعية في التّعليم الجامعيّ الأعلى غير المجدي.

4. وهجرة العقول العربيّة المبدعة إلى الخارج وخسارة الأمة لها.

5. وانقطاع الصّلة بين حاضر الأمة وتراثها العلميّ، فتصبح الأمة بلا ماضي.

6. وانعدام الإبداع العلميّ؛ لأنّه لا يتمّ إلاّ بالّلغة الأمّ.

7. وركود حركة التّأليف العلم في العربيّة وعدم تطويرها.

8. وانحراف الأمة عن الأهداف السّامية في تدريس العلوم.

9. ودراسة بعض الموادّ العلميّة التي لا تنبع من مشكلاتها الاجتماعيّة¹.

وهكذا، يُلاحظ على السّوق الاستثماريّ للترجمة عند العرب في أنّه ليس في نموّ يُوازي التّقدّم المعاصر، وما هو موجود لا يعالج المسائل الحديثة، ولا تحصل الترجمات العلميّة إلاّ في القليل القليل، وما يُترجم لا يحصل إلاّ من لغتين فقط، ولذا لم تكن التّرجمة عمليّة مُربحة.

يمكن للترجمة أن تكون عملاً مُربحاً ينشدها المختصّون لكسب المزيد من الأموال، عندما نجعلها عصب الحياة الحديثة، ولذا، فالمطلوب الاستثمار فيها، عبر إتقان العربيّة وإتقان اللّغة المترجم منها، والإلمام بالعلوم العصريّة. وفي هذه النّقطة نقول: إنّ من الضّروريّ أن يقع الاستثمار في التّعريب، وهو باب من أبواب التّرجمة الواسع؛ يعني أن تنال العربيّة موقعها الطّبيعي، ولكن لا يعني الانغلاق، فلا ننسى ضرورة إتقان لغة علميّة واحدة، ولتكن الإنكليزيّة لأنّها لغة العولمة، ولغة العلم المعاصر، وعلى المترجم أن يجمع بين إتقان لغته الأمّ، واللّغة الإنكليزيّة، والتّخصّص الذي يريد أن يترجمه أو يعرّبّه. ولقد أصبحت الإنكليزيّة الآن تنشر في ذاتها؛ حيث لها صدى متمكّن، وهي لغة المعرفة من خلال حجم المخزون المعرفيّ المتوقّر فيها؛ فقد تنامي نفوذها مع العولمة، وظهرت أهميتها لما لموقعها في العلوم، وطبيعة الموادّ المادية وغير المادية. وتتوقّر بعض اللّغات على العلوم، ولكن إذا

¹. قدري طوقان حافظ، تراث العرب العلميّ في الرياضيات والفلك. القاهرة: 1954، ص 77.

لم تمر على قناة الإنكليزية لا يصبح لها مقام، وراها الطريق الحصري إلى المعرفة، وبالتالي هي طريق التنمية، ومع هذان فلا نقول: إنَّ التَّحَكُّم في الإنكليزية هو الحل، بل من الضروري تعلّم لغات أخرى، وبخاصّة اللّغات الوطنيّة؛ لأنّ التَّنمِيّة لا تكون بغير اللّغات الوطنيّة

وإنّه بإمكان التّرجمة أن تعمل على تحريك الطّاقات شبه نائمة؛ لتصبح عمّالة نشطة؛ تُسهم في الاستثمار البشري وفي الاستثمار في: التّرجمة/ التّرجمة الآليّة/ إنتاج البرمجيات/ سدّ الفراغات في محرّكات البحث/ سدّ الفراغات في برامج الكتابة مثل المدقّق اللّغويّ/ حوسبة المعاجم، وفي البرمجيات العامّلة على الحرف العربيّ وأجهزة الكيتار "ومما لا شكّ فيه أنّ حقل الحوسبة والبرمجيات المتعلّقة بالتّطبيقات اللّغويّة هو حقل استثماريّ خصب ومورد اقتصاديّ مهمّ، لكنّه مُعطلّ أو شبه مُعطلّ في ما يتعلق باللّغة العربيّة وتطبيقها. والعالم العربيّ اليوم عليه أن يلتفت بجديّة إلى هذا الرّافد الاقتصاديّ، فسيكون يوماً إن صحت التوقعات عصب الاقتصاد العالميّ والمشروعات الاستثماريّة التي تنحو هذا المنحى، هي في حاجة إلى قدرة اقتصاديّة تمويلية عالية، ومن ثمّ عقد شراكات اقتصاديّة بين القطاعين العامّ والخاصّ للنهوض بهذه التّوعيّة من الاستثمارات ومواكبة الطّموح الحوسبيّ والبرمجيّ والاقتصاديّ العالميّ"¹.

قناة الاستثمار في السّياحة: تُعدّ السّياحة واجهة البلد، وهي ميدان ثري بإمكانه أن يدرّ كثيراً من العُملة الصعبة إذا أُحسن استغلاله، كما أنّ السّياحة صناعة خدماتية، فتحتاج إلى لغة خدماتيّة، وتحتاج إلى تطويرها واستعمالها حتى تبلغ الهدف. ولهذا، فاللّغة يمكن أن تأخذ حيزاً في القطاع السياحيّ في تحقيق تنمية سياحية فعّالة؛ تتفاعل مع الموروث التّاريخيّ والثّقافيّ للبلدان العربيّة التي لها مواطن سياحيّة كبيرة ومتنوّعة: جبال/ صحاريّ/ متاحف/ آثار/ أماكن تاريخيّة/ مكتبات/ ناديّ/ دور الثّقافة/ القصور/ آثار تاريخية، وبمعناه العلميّ؛ فهي ظاهرة ثقافيّة وتنمويّة، رغم ما تعانيه الدّول العربيّة من ضعف الهياكل ونقص آداب

¹ عبد الرّحمن حسن البارقي "الاستثمار في اللّغة العربيّة والثّقنيات الحاسوبية" منشورات مركز

الملك عبد الله بن عبد العزيز الدّوليّ لخدمة اللّغة العربيّة. الرّياض: 2015، عدد (الاستثمار في

اللّغة العربيّة) سلسلة مباحث لغويّة 3، ص 128.

الضيافة والمعاملات، وآداب الديبلوماسية، وخدمات تعبانة، ووسائل عتيقة، إلا بعض الخدمات في مصر وتونس والمغرب ودي. فالبلاد العربية ليست في مستوى تقديم الخدمات بصورة جيدة ومتقنة، ولهذه تعطلت العربية في السياحة العربية، ولا تنافس اللغات الأجنبية، لما لأفواج السياح ليسوا عرباً، والسيّاح العرب قليل، أضف إلى ذلك أنّ تبعات السيّاحة اللغوية ناقصة، بدءاً من الدليل، والخرائط العربية والأدلة الجيبية، وأدلة الترجمة كلّها تُعدّ باللغات الأجنبية، ولم نفكر ذات يوم أن يكون ذلك باللّغة العربية. كما لم نعمل بالطريقة المألوفة أو التركية، فكلّ الأدلة بلغتها، واللافتات في الأماكن السياحية بلغتها، وبذلك تترك السائح يتدبّر أمره، إن لم نقل إنّهُ يستعمل لغة البلد مُجبراً، ويعود إلى بلده حاملاً الكلمات والمسكوكات اللغوية، وذلك مكسب إضافي للبلد؛ في أنّه عمل على نشر لغته عن طريق السيّاحة، وما ينطبق على الشارع ينطبق على الخدمات الملحقة في: الطيران، وفي الفنادق، وفي الشوارع...

لا أركز الحديث في واقع استعمال العربية في السيّاحة العربية، فهو واقع مهترئ، بقدر ما أهدف سبل النهوض باللّغة العربية في المؤسسات السياحية، ولا يعني الانغلاق على العربية؛ بل لا بدّ من استعمال اللغات الأجنبية، وهذا يعني إظهار لمنتوجنا السياحي، والتعريف به، ولكن دون التفریط في لغتنا العربية، وجعلها تنافس اللغات، وبداية تحضير الاستثمار في المعاجم الآلية الجيبية في المصطلحات وفي المسكوكات اللغوية المتقابلة، وفي الخرائط الأثرية، وخطوة وراء خطوة يخرج قطاع السيّاحة من التهميش، وتكتسب العربية أهمية لا في بلادها، بل يمكن أن تنال موقعاً حتى في البلاد الإسلامية وفي الأندلس، ولا يكون ذلك إلا عبر استراتيجية سياحية لغوية تهدف إلى النهوض باللّغة العربية، وتمكينها في القطاع السياحي، وأضّم صوتي للذي يقترح:

1. وضع سياسة لغوية سياحية واضحة على الصّعيد العربي، وإصدار القرار السياسيّ اللازم لتطبيق هذه السياسة وفق تصوّرات نظرية وتطبيقية.

2. توفير منظومة قانونية تُلزم استعمال اللغة العربية في المجالات السياحية، ومطالبة الشركات الفندقية العالمية العاملة في البلاد العربية بوجوب التعامل بالعربية أولاً، ثم باللغات الأجنبية.

3. إعداد معجم عربيّ جامع لكلّ المصطلحات السياحية على غرار معاجم اللغات الأجنبية الأخرى؛ بحيث يشمل تعريب الألفاظ، والأسماء؛ والمعاني، والمفاهيم، والأمثلة، والنماذج، والرؤى، والحوارات، حتى يمكن استثماره بفعالية في التنمية اللغوية، ويستوعب كلّ الموضوعات المتداولة في الفنادق والمطاعم ووكالات السفر، والإرشاد السياحي، وفي المطارات والقطارات والأسواق.

4. ضرورة استحداث مصطلحات سياحية عربية في كلّ ما يتعلّق بالخدمات السياحية (شراب، إيواء، نقل، مشتريات...).

5. ترجمة المراجع الأجنبية المتخصصة بالفكر السياحيّ إلى اللغة العربية، وذلك لما للترجمة من إغناء وإثراء للغتنا ومعارفنا وثقافتنا، وتسهيل الاطلاع على ما أنتجه الفكر البشري دون الحاجة إلى إتقان اللغات الأجنبية التي كتبت بها.

6. فتح آفاق البحث اللغويّ الخاصّ بالسياحة، ولا سيّما في الجوانب التطبيقية والوظيفية.

7. العمل المشترك بين كلّ من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلكسو Alecso والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة إيسيسكو / Isesco ومنظمة السياحة العربية، والمجلس الدوليّ للغة العربية، والمجامع اللغوية، والجمعيات العلمية المعنية باللغة العربية، والأجهزة العربية الوزارية المتخصصة، ومركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدوليّ لخدمة اللغة العربية، بغية الدعوة إلى استعمال اللغة العربية ونشرها في القطاع السياحيّ.

8. التنسيق مع شركات التقنية والبرمجيات من أجل تعريب وتطوير الأنظمة الإلكترونية بالحجوزات في المنشآت السياحية والسلاسل الفندقية.

9. اشتراط إتقان العَامِلِينَ الأَجَانِبِ فِي المُنشآت السَّيَاحِيَّةِ لِللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بِالْحَدِّ الذِّي يُمَكِّنُهُم مِنَ التَّعَامُلِ مَعَ مَحِيْطِهِمْ، وَتَطْوِيرِ البَرَامِجِ التَّعْلِيمِيَّةِ اللُّغَوِيَّةِ لَهُمْ¹.

المبحث الخامس: تحقيق الأمن العام: إنَّ تطوُّر اقتصاد المعرفة يتطلَّب تربيَّة العقل الإنساني تربيَّة مدرسيَّة شاملة قادرة على استخدام المعرفة، والبحث عن حماية أطفالنا من الوقوع أسرى ثقافات غير عربيَّة، ولهذا، فإنَّ التمكن اللُّغَوِيَّ للُّغَاتِ الوَطَنِيَّةِ هو المدخل الأساس لإعداد الفرد الصَّالِح، وتحقيق فاعليته الإنتاجيَّة، وأمنه اللُّغَوِيَّ، وفي هذا يدخل استعمال اللُّغَةِ الأُمَّ الذِّي هو تحقيق الأمن الفكري للفرد وللمجتمع، ولكن كيف تحقِّق العربيَّة الأمن العام؟ كان لا بدَّ من استراتيجيَّة جدَّ متطوِّرة للتغلُّب على الأميَّة والجهل، وتعميم التَّعليم المجاني على كلِّ فرد من أفراد البلاد العربيَّة. وفي هذا يدخل مخاطبة النَّاس بما يفهمون، ومعاملة الإدارة بلغة القوم، وعدم خلق النخبويَّة بإعلاء اللُّغَاتِ الأجنبيَّة. ولهذا نرى ضرورة عدم تغييب العقل في التَّعامل مع اللُّغَات، وعدم تهميش اللُّغَةِ الأُمَّ (العربيَّة الفصيحة) لدى المجتمع، وعدم تبخيس اللُّغَاتِ الوَطَنِيَّة. وأمام وضعنا الحالي، فإننا بحاجة إلى تفادي خطر الفكر السَّلبي، ومن الضَّروريِّ تحقيق عوامل التَّفكير الإيجابيِّ؛ ليحصل تحقيق الأمن؛ والذي هو استثمار إيجابيِّ في المواجهة بالحلول الجذريَّة للمشاكل اللُّغَوِيَّة، وهذه الحلول يمكن إجمالها في:

1. الاستثمار بالقوَّة في اللُّغَةِ الأُمَّ.

2. الاستثمار في اللُّغَاتِ الوَطَنِيَّة.

3. الاستثمار في لغة أجنبيَّة واحدة راقية علميًّا.

4. العمل على تحقيق وظيفة اللُّغَةِ الرِّسميَّة.

¹ . ياسر هاشم عماد الهياجي "اللُّغَةُ العَرَبِيَّةُ فِي مَوْسَّساتِ القِطَاعِ السَّيَاحِيِّ، الواقع وأفاق التَّمكين" كتاب المؤتمر. الإمارات العربيَّة المتَّحدة، المؤتمر الدَّوليُّ الرَّابِعُ لِللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، العدد 9، ص 370-371.

وإنّ التّمكين اللّغويّ ضروريّ ومُستعجل؛ لأنّهُ يعني الاستثمار في الفكر والوعي وفي العلم والثّقافة، وفي تنميّة الإنسان، كما يعني الاستثمار في تحقيق الإنتاجية المطلوبة في واقعا المعاصر. ولهذا، نروم وضع سياسات، وسنّ قوانين، وإعداد أنظمة من شأنها العناية التامة باللّغة الجامعة، وبذل الاستثمارات الضخمة وبلا تردّد في مشاريع خدمة العربيّة؛ ووصولاً إلى إصلاح تعليم اللّغة العربيّة، وإعداد معلّمها إعداداً جيّداً، وتأهيلهم تأهيلاً أكاديمياً، وتعريب التّعليم في كلّ مراحلها، وإعداد استراتيجيّة شمولية لتعميم استعمال العربيّة، وتحديث المعجم اللّغويّ، وتفعيل المؤسّسات المجمعيّة وفق آليات العصر، وإنشاء هيئات/ هيئات وطنيّة تنتج المشاريع وتعمل على تجسيدها في واقع الأمة العربيّة. وإنّ كلّ هذه الأعمال تعني في ما تعنيه تحقيق الأمن العامّ، وهو تحقيق الأمن الفكريّ للفرد والمجتمع، ولهذا يجب إدراك مغزى تلك المقولة التي ترى بأنّ الأمة تضعف بضعف لغتها، ومعنى الضّعف هو ضعف في فاعليتها، ويعني ضعف في انسجام المجتمع، وضعف الانسجام؛ يعني خلق قلاقل وطنيّة؛ ويعني اللّأمن.

. دور رجال الأعمال العرب في الاستثمار في اللّغة العربيّة: أنحو في هذه النّقطة منحي مُناشدة رجال الأعمال العرب، بأن يكون لهم مبدأ الاستثمار في اللّغة العربيّة من جوانبها المتعدّدة: الوطنيّة والقوميّة والحضاريّة والاقتصاديّة، لا أن يُقارنوها بالإنكليزيّة، ولا بلغات العلم الأخرى، والأحرى بهم أنّ بعض السّلح تحتاج إلى اللّغات الأجنبيّة، وبعضها إلى اللّغات المحليّة فقط. ومن هنا، فيكون لهم المبدأ الوطنيّ الذي يعدّ اللّغة العربيّة الرأسمال البشريّ العربيّ، ويتعاملون بتلك اللّغة؛ ليكون لها عائد اقتصاديّ ومردود وطنيّ، والأحرى الاستثمار فيها بقوّة؛ لأنّها عامل التّهوض المستقبلي. ولنا العبرة بأنّه كان أهمّ حافز يقوم به أرباب الأعمال في إسرائيل، فهم يدفعون سنويّاً مبالغ ضخمة من أجل الاستثمار في العبريّة، ويدفعون ذلك بطواعيّة ورضا، كما أنّ الشّركات الوطنيّة العبريّة تُسهم بقسطها، وكذلك تدفع الشّركات الأجنبيّة المستثمرة في إسرائيل أقساطها؛ لأنّ اليهود يؤمنون بأنّ العبريّة لغة ذات قيمة رأسماليّة لغويّة عاليّة، رغم أنّ زبائنها (المستعملون) قليلون، والطّلب محليّ وضيق جداً، ولكن هي اللّغة العبريّة المقدّسة التي لا تفرط فيها، وهي لغتهم التي تميّزهم. ومن هنا،

أين نحن يا أرباب العمل من هذا الفعل، وأرى أن يجمعنا "المبدأ العام الذي ينبغي أن تخضع له كلّ الدول العربيّة وكلّ المجتمعات الناطقة بالعربيّة هو ألاّ تغيب العربيّة من أيّ مكان، وأيّ ميدان إطلاقاً من جهة، وربط اللّغة العربيّة من جهة أخرى، بالعلم والتكنولوجيا، فلا نهوض للّغة إلاّ بهذا الرابط. كما هو الحال في العصر الرّاهن؛ بحيث إنّ ما يؤخذ من الغرب الآن يبقى التعرّف إليه واستثماره قائماً باللّغة الأجنبيّة عند عامّة النّاس، وفي مختلف الفئات والميادين"¹. ومن هنا يمكنهم الاستثمار في عديد المجالات، بتخصيص بعض الميزانيات لترقية اللّغات الوطنيّة.

أليس في العربيّة منفعة اقتصاديّة تُشجّع رجال الأعمال، وأهل الاقتصاد، ورجال المال العرب على دعم لغتهم؟ بلى هناك منافع كبيرة في الاستثمار في اللّغة العربيّة؛ لما لها من حضور فاعل في الوقت المعاصر، ونودّ من رجال الأعمال العرب أن يأخذوا هذه المسألة في باب خدمة الشّأن العامّ. فليّم لا يوجّهون إلى تحقيق أموال في خدمتها عن طريق اقتراح مشاريع تعود عليهم بالفائدة أولاً، من مثل: سنّ جوائز ومكافآت مالية لمن يقدّم أحسن عمل في تطوير العربيّة، تغطية نفقات الندوات والمؤتمرات، إرسال الطّلبة في منح علميّة للخارج... ولو يعلم رجال الأعمال العرب ما في آفاق الاستثمار في اللّغة العربيّة من منافع، لما تأخّروا في تقديم المشاريع، بل يبادروا في وضع استراتيجيات تعمل على الاعتزاز بها، ويقترحون مشاريع الاستثمار من السّياحة بمختلف وجوهها: الدّينيّة/ السّياسيّة/ الثّقافيّة/ العلميّة... وإلى تسخير القنوات الإعلاميّة لتحفيز الأجنبيّ على حبّ العربيّة، ونهج منهج التقارب النّفعيّ في أيّ عمل استثماريّ معاصر ضمن مبادئ التّجارة: استثمار = ربح لا خسارة.

ما رأي رجال أعمالنا لو يتولّون المهمّة، وينشئون مشروعات لغة رجال الأعمال، ألاّ يُسهمون في التّغلب على التّخلف، ألاّ يطوّرون البنية التّحيّة لبني ذويهم، ألاّ يعطون المردود النّفعيّ للبشر في التّرقية الاجتماعيّة. ولكن يبدو لي بأنّ رجال/ أرباب الأعمال عندنا معذورون، يحتاجون إلى الثّقة في اللّغة العربيّة التي لا يسمعونها، وليس لها موقع في لغات العالم، فهم لا

¹. مؤسّسة الفكر العربيّ، لنهض بلغتنا، ط1. بيروت: 2012، ص 285.

يستثمرون أموالهم في شيء مجهول العواقب، وبالطبع؛ فالرأسمال الجبان لا يُغامر ولا يُقامر لصالح أمر غير مضمون، بينما رجال الأعمال في الغرب يستثمرون في اللغات الوطنية وفي تعليم اللغات الأجنبية، وفي إنشاء المدارس، كما يستثمرون في إنتاج أنظمة الوب web وفي برمجيات التعليم، وبرمجيات الترجمة الآلية، فهم يطلقون برامج، ويفتحون برامج. وإنّ رجال الأعمال في الغرب هم الذين استثمروا في برامج: Séesame Street، وبرنامج (تكيّف أو متّ Adapt or die) وبرنامج (المعرفة قوّة) ... وهم يؤمنون بأنّ التعليم المتميّز يمكن أن يحدث تحوّلاً في حياة النّاس، فهم تواقون لمواجهة التّحدّيات والمغامرات، ولهذا يوجّهون شركاتهم في منح المال من أجل البرامج المتطوّرة.

الخاتمة: عليّ تأكيد مسألة اللّغة بأنّها وسيلة لتحقيق فوائد ربحية، كما تكسب مزيداً من المستعملين والناطقين، كما تعمل على تحقيق أهداف حينية ومستقبلية، فاللّغة العربيّة تابعة لمنتوجنا: الغاز/ الفوسفاط/ الشّمس/ البترول/ المناجم/ اليدّ العاملة... اللّغة العربيّة رابع لغة متداولة في العالم؛ ولغة 1,5 مليار من البشر، وهي موجودة في كلّ القارات، ولغة 75 مليون من مستعملي الشّابكة، وتحوز الرتبة الثانية عشرة في الشّابكة، وينطق بها 422 مليون من أهلها، وبلاد العرب تحتلّ الرتبة الأولى للجاليات الآسيوية. فالعبرة الأولى، من كلّ هذا من الضّروريّ الاستثمار في العربيّة بغرض تعزيز الهويّة والانتماء، واتقاء حرب اللّغات، ونشر الدّين، وتبادل الجوانب الاقتصادية، كما يمكن أن يكون الاستثمار لأغراض علمية أو إحقاقية. والعبرة الثانية، في وقتنا الحالي من بريطانيا وتدرّ عليها الإنكليزية في الدّاخل ما لا يعطيه البترول في دولة عربيّة لها الرتبة الأولى في التّصدير. فالبترول زائل، واللّغة العربيّة في زيادة وعلماً يكثر الطّلب. والعبرة الأخرى، فلو أنّ الدّول العربيّة عملت بمبدأ:

"اشتراط إتقان قدر مناسب من اللّغة العربيّة للعمالّة الوافدة إلى البلدان العربيّة؛

افتتاح مراكز ثقافية في السّفارات العربيّة تقدّم فيها دورات تعليمية باللّغة العربيّة

للخبراء والمتخصّصين الراغبين في العمل في الوطن العربيّ مدفوعة الأجر؛

اشتراط ترجمة كلّ ما يكتب على البضائع المستوردة إلى اللّغة العربيّة، وعدّ هذا

المطلب شرطاً للتفاعل التجاري مع الشّركات والدّول المُصدّرة، ولا أحسب أنّ دولة أو شركة

ترفض هذا الطّلب، وتُفَرِّط باستثمارات ضخمة مقابل مطلب صغير لا يُكَلِّف مبالغَ ضئيلة¹. ماذا تكون النتيجة؟ لا شكَّ أنّ تغيّرات في البنية العربيّة تحدث، وأنّ عوائق عدم الإقلاع تزول، وسيحصل التّهوض. ولكن هل أولت الحكومات العربيّة الصّدارة للغتها العربيّة الجامعة؟ ويبقى السّؤال مطروحاً. والعبرة المشكلة لو أنّ دول الخليج تشتت على العمالة الأجنبيّة إتقان العربيّة على كلّ عامل يريد العمل في الخليج، ليكون ذلك للعربيّة فتح كل من: الهند والبنغلاديش والفلبين وسريلانكا والصّومال وإندونيسيا وماليزيا والحبشة... ولكن إخواننا في الخليج يأتون بهذه العمالة، ويشترطون عليهم إتقان الإنكليزيّة وليس العربيّة، ولذلك يتعلّمون الإنكليزيّة في البلاد العربيّة، وكذلك تعمل شركات الطّيران من مثل: القطريّة/ الإماراتيّة/ الخليجيّة/ اليمنيّة/ الكويتيّة... بل تستقطب الطّيارين والمُضيفات الآسيويات، ولا تقبل بالمُضيفات العربيّات، فيا للمصيبة، فكيف يمكن الاستثمار في العربيّة والعرب يهجرونها. إنّ العربيّة لغة مثل اللّغات تأخذ وتعطي، تقبل الاستثمار، وتعيش بالاستثمار، تقبل التّرقية، وتقبل المشاريع. ومن هنا، فإنّ التّبعيّة علينا أفراداً ومجتمعات ودولاً، فهل حرصنا على أن تعود العربيّة إلى وضعها وإلى استعمالها في بلدانها. إنّ العربيّة تئن، وتحتاج منّا إلى الاستثمار بكلّ ما يعني الاستثمار من دلالة ومعانٍ، تحتاج إلى تمكين يعمل على تحسين الاقتصاد وبها ومن خلال المشروعات التّعليميّة الرّبحيّة وغير الرّبحيّة، وتكون مُتاحة للجميع، والعمل في فرق لجعل عمليات التّعلّم تحدث بطريقة فاعلة لا منفعة، وبنظام مُصمّم بدقة قادر على تعزيز نتائج التّعلّم.

¹. حسين بن علي الزّراعي "الاستثمار في اللّغة العربيّة من خلال اقتصاديات اللّغة" مجلة مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدّوليّ لخدمة اللّغة العربيّة. الرياض: 2015، عدد (الاستثمار في اللّغة العربيّة) سلسلة مباحث لغويّة (3) ص 22-23.

تكنولوجية التعليم والعملية التعليمية ♥


Technology



Education



كلمات لا بدّ منها: تغمزني السعادة وأنا في جامعة (جيلالي اليابس) بسيدي- بلعباس للمشاركة في الملتقى الدولي حول (تكنولوجيا التعليم والعملية التعليمية) بدعوة كريمة من رئيس مخبر (تجديد البحث في تعليمية اللغة العربية في المنظومة التربوية الجزائرية) وتبادرت إلى ذهني تلك الميادين الثلاثة التي خصصتها (المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير

التكنولوجي  للأعوام 2015-2018، فوجدت هذا الموضوع يندرج في أهم ميدان وهو (التربية والتعليم) على اعتبار أنه من الميادين التي تُشكل رهان التحديات المعاصرة؛ بهدف الرفع من مردودية التربية والتعليم. وليس على أنه الرهان فقط، بل هو التحدي الذي يجب أن تكسبه الجزائر للدخول في مجتمع المعرفة، ولا يقل شأنًا عن الميدانين الآخرين هما:

1. ميدان الطاقات المتجددة والبيئة.

2. ميدان البحوث في علوم الطب.

ولهذا أحسن الإخوة في المخبر اختيار البحث في هذا الموضوع؛ حيث الشعوب الفقيرة والضعيفة مثلنا نهضت بعدما رسمت خططاً للهوض بميدان التربية والتعليم، وأنفقت عليه بسخاء، فخرجت من التخلف وأصبحت الآن تعيش مجتمع المعرفة، وليس ذلك ببعيد ما نسمع ونقرأ عن تلك القفزات النوعية التي سجلتها: فنلندا والسويد والمجر وكوريا الجنوبية

♥. أعدت المداخله للملتقى الدولي حول (تكنولوجيا التعليم والعملية التعليمية) الذي سينجزه

مختبر (تجديد البحث في تعليمية اللغة العربية في المنظومة التربوية الجزائرية) بجامعة جيلالي اليابس،

بسيدي-بلعباس، يومي: 16-17 أفريل 2015.

وسنغافورة وماليزيا واليابان... ونرى جامعاتها تتصدّر الرُّبب الأولى عالمياً، كما أنّ منتوجها التقني يغزو أسواقنا، ولغاتها في سوق التّداول بالقوّة والفِعْل، وتُنشد في ذاتها.

.المُقَدِّمة: لا أخفي عليكم بأنّه لما طُلِبَ مِنّي تقديمُ مُداخلةٍ افتتاحيةٍ في هذا الموضوع، رأيتُ أنّ تكونَ حولَ مُحدّداتِ العنوانِ ومُتعلّقاته، وتكونَ عامّةً، ورأيتُ كذلكَ ضرورةَ ربطِ العملياتِ التّعليميةِ التّكنولوجيةِ بالحديثِ عن ضرورةِ استعمالِ تلكِ الآلاتِ، وتوظيفِ التّقاناتِ، والتفنّنِ في الإضافاتِ في كلّ مراحلِ التّعليمِ: تربيّة. تعليمِ عالي. تكوينِ مهني؛ لأنّه لا يكفي أنّ نملكَ تجهيزاتٍ وهي تقريباً للعرضِ دونَ أن يكونَ لها أثرٌ في الاستعمالِ الجيّدِ وفي الإضافة؛ لأنّ عصرنا قدّمَ لنا هذه المنتوجاتِ، وهي صنيعُ الفعلِ الحضاري، ومُصمّمةٌ للاستعمالِ والتّطويرِ، ومن الضّروريّ أنّ نَتّخذها آلياتَ نوعيةٍ لتسهيلِ علميّاتِ التّدريسِ.

إنّ التّعليمِ المُعاصرِ هو تعليمٌ بالآلاتِ بِمُساعدةِ وسائلِ العرضِ، وطرائقِ التّعليمِ المُبرمجِ، وهو لا يتطلّبُ حضورَ المدرّسِ، ويُسمّى عن الفرنسيّين Enseignement automatisé، كما يُستعملُ في هذا المجالِ ذالكِ التّعليمِ المُسمّى بالتّعليمِ المُسيّرِ بالحاسوبِ / Enseignement géré par ordinateur ويُعرّفه معجمِ علومِ التّربيّةِ "استعمالِ حاسوبٍ لمعالجةِ النّتائجِ والبطاقاتِ والبرامجِ والامتحاناتِ لا لتعليمِ التّلاميذِ، ويمكنُ أن يشملَ هذا التّوع من التّعليمِ برمجةَ وسائلِ، وكذا طرائقِ التّعليمِ التي تستعينُ بالمعالجةِ الآليةِ للمعطياتِ"¹ وهذا ما ننشدهُ في أعمالنا التّدرّسيةِ؛ بحيثِ يمكنُ للأستاذِ استغلالَ بياناته، ونتائجِ الدّراساتِ، وتحليلِ المحتوىِ وبرمجتها حاسوبياً، وهذا ما نسعى أن يكونَ فيه التّكوينُ بالنّسبةِ لطلابنا، فلا ننظرُ إلى امتلاكِ الكمّ الكبيرِ من الأجهزة؛ بقدرِ ما ننظرُ إليها من خلالِ كيفيةِ استغلالها والعملِ على تطويرها، ونشهدُ الآنَ على مُستوىِ الجامعاتِ ذلكَ الرُّكامِ الآلي، وفي المَكاتبِ، وفي المَخابِرِ، وفي المَخازنِ وبعضِ الآلاتِ أصبحتُ خُرْدَةً؛ ولم تُستخرجِ من رُزومها حتى انتهى زمنُ استعمالها.

والآنَ لم تُصبحْ تلكِ الآلاتِ من الخيالِ أو صعوبةِ الامتلاكِ والتّشغيلِ، فهي في كلّ يومٍ تعملُ على التّحسينِ في استعمالها والتّيسيرِ في وظائفها، وتبتعدُ في كلّ يومٍ عن تلكِ الصّعوباتِ

¹. عبد اللّطيفِ الفاربيِ وآخرون، مُعجمِ علومِ التّربيّةِ، مُصطلحاتِ البيداغوجيا والديداكتيكِ، ط1.

الرّباط: 1994، سلسلة (علومِ التّربيّةِ 9-10) مَطبعةُ النّجاحِ الجديدةِ ص 108.

التي ظهرت فيها أول مرّة. كما أنّها الآن أصبحت وسائلَ في مُتناول الجميع؛ بما تعرفه أسعارها من تنافس، وأضحّت تزدادُ وتتنوّعُ في السّوق، وتلاحقك بكلّ ما تحمله في ذاكرتها، وهي أكثر من ضرورة بما تقدّمه من مَهارات وما تسهّله لنا من خدمات. هي أجهزةٌ مُعولّمةٌ تابعةٌ لحضارة الحاضر فليست ملكاً للغة، وإن كانت الإنكليزيّة قد وُصفت بها وحملت الكثير من مُصطلحاتها، ونحن في عصر من يملك المعلومة وآلة المعلومة؛ فهو يملك السّلطة، ويفرض اللّغة، وما يصحب تلك اللّغة من منتوجها الآلي، علماً أنّ المجتمع الذي لا يصنع هذه الآلات، فإنّه لن يستطيع توظيفها توظيفاً كاملاً لغياب مجتمع المعرفة.

بالفعل، هناك إغراق المؤسّسات الجامعيّة بهذه التّجهيزات، وفتح الشّابكة وما ينتج من بيانات Wifi وبنوك المُعطيات... ومن خلال ذلك طرحتُ مجموعةً من الأسئلة الأولى:

. هل بالفعل نتحكّم في هذه الآلات التي لا نُنتجها، ولا نُشارك في وضع برمجياتها؟

. وهل نتعاملُ بها على أساس أنّها آلاتٌ مساعدةٌ في تأدية مهامنا التّربويّة، أم نتعاملُ بها على أساس بديل للآلة البرازيلية القديمة؟

. هل نعتبرها من الوسائل التّرفهية ويُستفاد منها في حالة النّشوة؟

. وهل نعمل على إضافات تحسّينيّة في برامجها؟

. وهل نتقن فنّ الأمن المعلوماتي فيها؟

1. عرض الموضوع: هناك بعض المُحدّثات ذات العلاقة بالموضوع يجب الوقوف عندها، ونحن نتحدّث عن مُصطلح (تكنولوجيا) التي تعني عموماً التّقنية والفنّ والمهارة والسّرعة وتقريب المادة بطريقة سهلة، ويدخل فيها كلّ ما له علاقة باستعمال الوسائل التّقنية. وأما (تكنولوجيا التّعليم) فهي فرعٌ من تكنولوجيا التّربيّة، ويتصلّ بذلك تكنولوجيا المعلومات، والتّعليم المُبرمج والتّعلّم الإلكتروني، والتّعلّم بالحاسوب. وقد تطوّرت هذه التّكنولوجيا تطوّراً مُذهلاً، ونشهد فيها استعمال التّقانات الجديدة التي لا تنتهي. ولذا يجب الوقوف عند هذه المصطلحات كي لا يقع اللبس بينها، رغم ما يقع بينها من تبادل المواقع، والذي يهّمنا في هذا المقام هو الوقوف عند تعريف (تكنولوجيا التّربيّة) وتعني "... طريقة منهجية في التّفكير والممارسة، وتعدّ العمليّة التّربويّة نظاماً متكاملأ تُحاول من خلاله تحديد

المشكلات التي تتصل بجميع نواحي التعليم الإنساني وتحليلها، ثم إيجاد الحلول المناسبة لها لتحقيق أهداف تربوية مُحدّدة، والعمل على التخطيط لهذه الحلول وتنفيذها وتقييم نتائجها وإدارة جميع العمليات المُتصلة بذلك. تكنولوجيا التّربية هي إدارة مصادر التّعلّم وتطويرها على وفق منحنى النّظم وعمليات الاتّصال في نقل المعرفة. أما (تكنولوجيا التّعليم) فهي نظام فرعي من تكنولوجيا التّربية وُبعد من أبعادها ووفقاً لسيلزوريتشي (1994) فإنّ أغلب المُنتمين للمجال حالياً يستخدمون المصطلحين استخداماً متبادلياً¹. إذاً موضوعنا لهذا الملتقى يتعلّق بتكنولوجيا التّعليم الذي هو فرع من تكنولوجيا التّربية، ويعني بدوره بالبحث في مشاكل التّعليم بتوظيف آليات العصر لإيجاد الحلول التّربويّة في كفاءات تلقين الدروس بتوظيف آليات بديلة سهلة تعمل على تقريب المادة للمتلقي، وتكون بديلاً للسبورة والطبشور والوسائل التقليديّة القديمة.

ومن خلال هذا نقول: إذا كان التّدريس في معناه العامّ يعني تبليغ المهارات والأهداف باستعمال وضعيّة تربويّة مُعيّنة، فإنّ التّدريس باستعمال الأجهزة يتعلّق بتوظيف أدوات تعليميّة لتبليغ الدرس من مثل: E A O Enseignement assisté par ordinateur وهنا يتعلّق بتفاعل بين مُتعلّم وحاسوب فقط، أو بين مُتعلّم ومعلّم يُدير الحاسوب، وهذا التّعليم يأخذ أشكالاً مُتعدّدة، وهو سريع التّغير؛ بما يُوظّف من برمجيات التّدريس، فهناك الشّفافات، والشّرائح، والأنظمة الشّبكية الجاهزة. وهناك تَعَلُّم مُبرمج E P O Enseignement programmée par ordinateur وهو الأكثر شيوعاً؛ وهذا البرنامج "عمل مُفردنّ سواء بالنّسبة للمُتبع أو بالنّسبة لوتيرة التّعلّم، يُعامل فيه الخطأ كإجابة من إجابات أخرى، ليس كغلط، كما يتمّ فيه تدعيم الإجابات الصحيحة وتثبيتها فورياً"². وهناك تعليم شبه تقليدي، وهو تعليم سَمْعِي-بَصْرِي Enseignement audio-visuel وتُستعمل فيه بعض الأدوات التكنولوجية بصورة كاملة أو جزئية، ويتعلّق الأمر بتقنيات الرّبط بيت السّمع والبصر. وفي الوقت الحالي هناك برمجيات مُنوّعة في الشّابكة تقوم بنفس الوظيفة، وكلّ برمجية لها مسارات ومنهجيّات مُتعدّدة. والزّمان كفيف بمنتجات تتلاحق، وكلّها تُنشدُ وُدّ

¹ عن موقع Wikipedia.org بتاريخ 22 فبراير 2015.

² عبد اللّطيف الفاربي وآخرون، مُعجم علوم التّربية، مُصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك، ط1.

الرّباط: 1994 سلسلة (علوم التّربية 9-10) مطبعة النّجاح الجديدة ص 104.

المُستعمل وبالمجان، بل تُقدّم له تسهيلات نوعية، وتُلاحقه في قاعات الدروس، وفي المنزل، وفي السّفَر، وحيث يتّواجد باستعمال برمجيات الاختصاص، وبمراعاة الحال والمقام والمكان؛ فبمجرد كتابة الطّلبة تأتي السّلعَة المطّوّبة، وبالتّنافس الكبير.

1/1. تكنولوجيا التّعليم: إذا كان تعريف التّكنولوجيا تعني التّقنية والفنّ والمهارة في استعمال الأجهزة والوسائل التّقنية، وجعلها تتفاعل مع وعي الإنسان بما يعمل على تسهيل مهمّته، وضبط وقته، وحسن تقديم خدماته، فإنّ الوعيّ بها من حيث ضبط البرمجيات وتأطيرها في التّعليميات، وتغييرها في الدّهنيّات أكثر من ضرورة لما سوف تُقدّمه من تغيير، وما تتركه من أثرٍ، ولهذا استفرّقت هذه التّكنولوجيا مُربين وعُلماء، ودعتهم إلى الخروج من النمط التّقليدي إلى عالم اللّمس، والعيش في عالم الرّقمنة بما له من تواصل فعّال وسريع، وما يفرضه من مُعطيات أن تكون أو لا تكون، وبما أثبتته تلك التّقنيات من نجاعة ونجاح من خلال الاستعمال، وما خلّصت إليه تلك الدّراسات من النّتائج والأثر حول تكنولوجيا التّعليم "... خلّصت الدّراسات إلى أنّ الوسائط الرّقميّة تُراهن بصفة عامّة وفي جميع مجالات استعمالها، ومن بينها التّعليم على الفعالية والفورية وكثافة المعلومات والتّفاعلية، وتوفر لهذا الغرض مؤثّرات صوتية وبصرية بالإضافة إلى السّرعة والحركة والتّكيّف والإضافة والحذف وسهولة الاستدساخ"¹. وكان الأمر واضحاً بأنّه يجب أن نكون، وليس لنا إلاّ خيار أن نكون في عالم التّكوين والتّكوّن، وإلاّ سوف نخرج من الجغرافية، كما خرّجنا من الحضارة؛ لأنّ عالم اليوم هو عالم تكنولوجيا الإعلام والتّواصل بمُعداته الجبّارة، وبما يحمله من تكنولوجيا رقميّة، وبِقدراته الهائلة وبإمكانياته اللامحدودة، وبالجديد الدائم.

2/1. العمليّة التّعليميّة: يدخل فيها تكنولوجيا التّعليم التي وفّرتها تكنولوجيا الإعلام والاتّصال، ويعني ذلك انخراط ذاتي للمُتعلّم النّاتج عن تفاعله مع برنامج ديداكتيكي، في برامج اللّسانيات التّطبيقيّة الذي هو فرعٌ من علوم اللّغة يبحث في التّقابل اللّغويّ. تحليل المحتوى . تعليم اللّغات . علم اللّغة النّفسي . علم اللّغة الاجتماعيّ . اللّسانيات الحاسوبية . صناعة

¹. محمد خرياش "تكنولوجيا الإعلام والتّواصل في التّدرّس والتّعلّم: وجهة نظر" مجلة دفاتر التّربية والتّكوين. الرّباط: 2010، المجلس الأعلى للتّعليم، العدد (3) مطبعة النّجاح الجديدة بالدار البيضاء،

المعاجم . التّرجمة . علم اللّغة التّطبيقيّ . علم اللّغة النّظريّ وينشطر عنه: علم الأصوات+ علم الدّلالة+ علم القواعد+ علم اللّغة التّاريخيّ.

وإنّ العمليّة التّعليميّة التّطبيقيّة في هذا المجال تتعلّق بالطّابع الاجتماعيّ، وبتحسين الاستعمال اللّغويّ، وإيجاد الحُلُول لمشاكل المجتمع اللّغويّة والاتّصاليّة والكتابيّة. وهذا لتحقيق أهداف اللّسانيات التّطبيقيّة، وهي:

1. حلّ المشكلات اللّغويّة.

2. تيسير تعليم اللّغات.

3. تصحيح الأخطاء.

4. ترقية الأداء اللّغويّ.

5. حماية اللّغات.

وهكذا تتعامل العمليّة التّعليميّة مع هذه الوسائط من خلال التّخطيط والإعداد والتّنفيد في العمليّة التّعليميّة-التّعلّميّة، وتعمل في انسجامٍ مع العناصر البشريّة لتحقيق الارتقاء بالتّعليم في إطار تفاعلٍ مُتبادلٍ. وعندما نتحدّث عن توظيف هذه التّكنولوجيات في التّعليم؛ نتحدّث عن وجود أجهزة+ مُستعمل مُتقن+ مُستعمل ذكي يعمل على التّطوير+ مُستعمل يُحافظ على أمن المعلومات+ طالب مُتعلّم، ويلحق بها حاسوب/ حقيبة رقميّة/ سبورة تفاعليّة/ مجّهار/ عتاد معلّوماتي/ الشّابكة/ البوابات الإلكترونيّة/ بنوك المُعطيات/ التّطبيقات... وهذه كلّها تحتاج إلى استثمارها في تكنولوجيا العمليّة التّعليميّة.

وانطلاقاً من هذا، بدأت تتشكّل بيداغوجياً تكنولوجيا الإعلام والتّواصل وتأخذ منبعها من علوم التّربيّة بما قدّمته من فتوحات علميّة ولما لها من مُرونة الملاءمة في مختلف الاستعمالات، ووفق الاختيارات وقناعات المدرسين، وكيف تتفاعل هذه الوسائط على مستوى المُمارسة في علاقتها بالأهداف المُتوخاة من العمليّة التّعليميّة. ولكن ليس كلّ مَطْلُوبٍ مَرْغُوباً، وليس كلّ مَرْغُوبٍ مَطْلُوباً، وفي ذلك قناعاتٌ واختياراتٌ وأرضياتٌ معرفيّةٌ وغاياتٌ، وفي هذه الغايات يقع التّنافس كما يقع التّنافر، ومن خلال ذلك تُطرح أسئلةٌ

التكنولوجيات التربوية نفسها. كما يمكن أن نشير بأن هذا الفعل سبق أن ظهر في الراهن الثقافي والأدبي الذي انفتح على مسار التحديث، انفتح على تقانة العصرنة التي تأتي في مقدمتها الثقافة التكنولوجية بوسائطها الرقمية، وحصل ما يُسمى بالأدب الرقمي؛ ويعني ذلك ممارسة إبداعية مُفترنة بشروط وثقافة وتقنية خاصة. وهذا ما نروم الاشتغال به في مجال التربية والتعليم لتحقيق استعمال اللوازم الحديثة، والعمل على تفعيل منطوق الملاءمة بخصائص العربية، دون التسامح في المعيار، بمُراعاة مقبولية الاستعمال. ولا أخفي بأنه سَكَنِي هاجسُ تطوير العربية والذي لا يأتي إلا من:

.رجال التربية والتعليم: الذين نروم منهم أن يلاحقوا عصرهم، ويعملوا على استنبات خطاب معرفي تعليمي لأدبيات الأدب الرقمي وجهازه المفاهيمي بخطاب يضيء أدباً وعلماً؛ يساعدان على مواكبة تحولات اللغة في حواملها الرقمية. ومن هنا فاستعمال التقانات تحيين للدروس وللإبداع وللمنهج التلقين؛

.رجال الإعلام: بما يستعملون من وسائل حديثة مُسايرة للمُستجدات والإبداع فيها؛ لتجد العربية محلها فيها. رجال الإعلام الذين يعملون على تقديم التقود على المنجز المعرفي بخطاب إعلامي يضيء عوالم الحداثة بهذه اللغة.

2. أسئلة التكنولوجيات التربوية:

1. ما هي آثار هذه التكنولوجيات على التعليم؟

2. ما هي آثارها على دور المعلم والمتعلم؟

3. كيف يمكن لهذه التكنولوجيات أن تُطور المتعلم الناجح؟

4. كيف تُسهم هذه الوسائل في تحقيق منظومة تربوية مُعولمة ذات جودة؟

6. ما هي السبل الكفيلة للوصول إلى مدرسة النجاح؟

إنَّ عالم اليوم يعيش تحت وَقْع العولمة، وعلى وَقْع انتصار ديمقراطية السوق وقد تظهرت حياتنا العملية بامتلاء الفضاء الخارجي بالأقمار الصناعية والسواتل، واستيطان الأراضي بالكوابل، مع توفير ملايين من بنوك المعلومات في مُجتمع شبكي، وهناك تحوُّل

جَوْهَرِيٌّ فِي إِطَارِ تَغْيِيرِ الذَّهْنِيَّاتِ وَعَدَمِ تَحْصِينِ الْأَفْكَارِ، وَاضْمِحْلَالِ سُلْطَةِ الدَّوْلَةِ الوَطْنِيَّةِ، وَتَنْجِهَ مَعَالِمِ العَصْرِ إِلَى مُجْتَمَعَاتِ المَعْرِفَةِ المَبْنِيَّةِ عَلَى "المَعْلُومَاتِ وَالمَعَارِفِ وَالتَّكْنُولُوجِيَّاتِ وَشَبَكَاتِ البَحْثِ وَالتَّطْوِيرِ مُتْكَامِلَةِ الأَبْعَادِ، مَنظُومَةِ الطَّبِيعَةِ مُتَشَابِكَةِ العِنَاصِرِ فَإِنَّهَا لَتُطَالِ الاِقْتِصَادِ أَوْ المَجْتَمَعِ أَوْ الفِكرِ أَوْ السِّيَاسَةِ أَوْ مَا سِوَاهَا كَلَّ عَلَى حِدَةٍ، بَلْ أَيْضاً مَنظُومَاتِ القِيَمِ وَالهُويَاتِ وَالتَّمَثُّلَاتِ وَالسَّلُوكَاتِ، وَقَبْلَ كَلِّ هَذَا وَذَلِكَ، مَنظُومَةُ اللُّغَةِ بِاعْتِبَارِهَا النَّاظِمِ الرَّمْزِيِّ لِكُلِّ هَذِهِ المُسْتَوِيَّاتِ مُجْتَمَعَةٌ أَوْ بِمُفْرَدِهَا المُعَبَّرُ عَنْهَا وَالفَاسِحُ لَهَا فِي سَبِيلِ الفِعْلِ وَالتَّفَاعُلِ"¹. كَمَا لَا نَنْكُرُ دَوْرَهَا فِي نَسِيحِ العَمَلِيَّةِ التَّعْلِيمِيَّةِ-التَّعْلِيمِيَّةِ، وَنَجَاحِهَا مَرهُونٌ بِتَوْفِيرِ هَذِهِ التَّكْنُولُوجِيَّاتِ، وَمَرهُونٌ بِمَعْرِفَةِ اسْتِعْمَالِهَا اسْتِعْمَالاً مُفِيداً مُضِيْفاً، وَهَنَّاكَ مِنْ يَرَى أَنَّ هَذِهِ الوَسَائِلَ خَلَقْتَ أَرْزَمَةً تَرْبِوِيَّةً، بَلْ كَانَتْ مِنْ بَيْنِ عَوَامِلِ فَسْئَلِ بَعْضِ المَنظُومَاتِ التَّرْبِوِيَّةِ "... الَّتِي يَجْمَعُ المُخْتَصِّصُونَ عَلَى اعْتِبَارِهَا كَأَحَدِ العَوَامِلِ الأَسَاسِيَّةِ الَّتِي أَدْخَلْتَ نِظَامَنَا التَّعْلِيمِيَّ فِي أَرْزَمَةِ البِنْيُوتِ، فَانْعَدَامِ هَذِهِ الوَسَائِلِ أَوْ التَّوْظِيفِ العِشَوَائِيِّ وَالغَيْرِ المُعْقَلِنِ لَهَا، وَغِيَابِ الوَعْيِ بِمَاهِيَّتِهَا وَأَدْوَارِهَا وَمُرْتَكِزَاتِهَا التَّفْسِيَّةِ وَالبِيدَاغُوجِيَّةِ وَالدَّيْدَاكْتِيكِيَّةِ هُوَ الَّذِي يَعْوَقُ نَجَاحَ المَنظُومَةِ التَّعْلِيمِيَّةِ، وَيَحُدُّ مِنْ فِعَالِيَّتِهَا"². فَإِذَا وَصَلْنَا إِلَى هَذِهِ الأُمُورِ، فَتَكُونُ إِجَابَاتُ الأَسْئَلَةِ بِمَا نَرَاهُ فِي الوَعْيِ الجَمْعِيِّ للأَفْرَادِ، بِمَلاحِظَةِ أَنَّ التَّرْبِوِيَّةَ الرِّقْمِيَّةَ عَمَلَتْ عَلَى انْكَسَارِ رَقْمِيٍّ نَخْبُويٍّ، فَأَضْحَتْ العَامَّةُ تَتَعَامَلُ مَعَ الإِدَارَاتِ الحُكُومِيَّةِ إلكترونيّاً، وَأَبَانَتْ بَعْضُ الدَّرَاسَاتِ عَنِ تَقْلِيصِ أُمِّيَّةِ الشَّفْرَةِ فَالكَثِيرِ مِنَ الأُمِّيِّينَ يَسْتَعْمَلُونَ الهَوَاتِفَ، بَلْ حَتَّى الهَوَاتِفِ الذَّكِيَّةِ، بِالإِضَافَةِ إِلَى اسْتِعْمَالِ المُصْطَلَحَاتِ العَمَلِيَّةِ المُصَاحِبَةِ لَهَا، وَهَنَّاكَ مَعْرِفَةً بَسِيْطَةً بِبَرْمِجَةِ السَّاعَةِ الرِّقْمِيَّةِ فِي الأَذَانِ فِي الإِيقَاطِ... وَفِي ذَاتِ الوَقْتِ عَمَلَتْ عَلَى بَعْضِ التَّحْرِيفِ وَهَذَا مِنْ فِعْلِ بَعْضِ آيَاتِهَا التَّنْمِيْطِيَّةِ الَّتِي تَعْمَلُ عَلَى خَرْقِ الهُويَاتِ وَالثَّقَافَاتِ وَالتَّعَدِّيِّ عَلَى اللُّغَاتِ، لِأَنَّ مَنوَجَ هَذَا العَصْرِ مِنَ الآلَاتِ حَظِيَّ بِاهْتِمَامِ مُفْرَطٍ عَلَى حِسَابِ المَضَامِينِ الرِّقْمِيَّةِ، وَعَلَى حِسَابِ القِيَمِ وَالخُصُوصِيَّاتِ، وَكَثُرَتْ

¹. يحيى البحياوي "اللغة العربية والإنترنت ومُجتمعات المعرفة في ظلّ العولمة" مجلة اللّغة والتّواصل. 2011 منشورات معهد الدّراسات والأبحاث للتّعريب، ص 213.

². العربيّ عكروش "الوسائل التّعليميّة: من العشوائيّة العائقة إلى العقلانيّة الفاعلة" مجلة علوم التّربيّة. الرّباط: 2000، مطبعة النّجاح الجديدة بالدار البيضاء، المجلد الثّاني، العدد التّاسع عشر (19) ص 111.

المعلومات التي قتلت المعلومات، وظهرت السرقات، والعمل بالسطحيات Couper - Coller ولم يقع التفريق بين الأداة كوسيلة والبيداغوجيا كفعل فاختلفت الأمور عند البعض منّا؛ بتحويل هذه الآلات عن مَقْصِدِهَا. فهل خسرتنا -نحن العرب- في هذا الرّخم المعلوماتي؟

لا يقع الجزم بالخُسران، ولا النفي بالفُقدان، بل وقع التنبيه للرُشدان، فكان المقصدُ بثَّ التّغيير في الولدان، لمُسايرة الحداثان، والتنبيه إلى ضرورة أن نكونَ أولاً نكون، أن نكون بهويتنا اللّغويّة أولاً؛ لأنّ قيمة اللّغة تُقاس بما يُنجز فيها من منشورات علميّة رصينة، وبراءات اختراع، وبنوك المُعطيات، وعدد المواقع في الشّابكة، وعدد مُزودي الخدمات، وعدد البوابات، وعدد المُبحرين فيها "وعلى الرّغم من غنى العربيّة وثرائها، كتابةً ونحواً وإبداعاً لفظياً وثروةً لفظيةً وكثافةً في المضمون؛ فإنّها تعاني اليوم كمحصلة بالأساس من أزمة حقيقة ليس من حيث كونها وسيلة اتّصال وتواصل، أو وعاء رموز وتمثّلات ومُعتقدات، ولكن تحديداً من حيث قصورها البنيوي في إنتاج المعرفة وتوليدها وترويجها على مستوى بني جلدنها كما على المستوى العالميّ، سيّما في ظلّ تزايد مدّ العولمة اللّغويّة... لدرجة دفعت البعض إلى اعتبار أنّها تكاد تُصبح عالقة ثقافيّة مُستديمة"¹. ولذا من الضّروريّ إدماج تكنولوجيايات الإعلام والتّواصل في دروسنا الجامعيّة، ومن شأنها أن تُساعد على بناء أسس معرفيّة مدروسة، وهذا مَطْلَب مُعاصر، بل إنّ ذلك ما يعمل على تحسين العمليات التّربويّة في اللّغة العربيّة التي تُوصمُ بأنّها تكره التّكنولوجيا، وعلينا -نحن الأساتذة- التّدرب على حسن توظيفها وممارستها، وبرمجة دروسنا عبرها وكان الأجدر بنا -نحن المُشرفين- تطبيقها على طلابنا القادمين على المناقشات في ضرورة استعمالها في مناقشاتهم.

والحقيقة أنّ تكنولوجيا التّعليم كانت وَخْزاً للضمير نحو نشدان التّغيير، ولا بدّ من الإقرار بأنّ عدم استعمال الوسائط التّكنولوجية هي نقيصة، ويظلّ الأستاذ هو العنصر الحيّ والفاعل في العمليّة التّعليمية فلا بدّ من صناعته صناعةً مُحكّمةً وتمكينه من تكوين مُستمرّ على المدى المُستعجل؛ ليصبح أستاذاً ناجحاً مُرُقّمناً وذلك ما يضمن الفعاليّة والمردوديّة في العمل التّعليمي، وهو الذي سيُحقّق مهنة صناعة التّدريس، ويجعلها واضحة

¹. نبيل علي، الثقافة العربيّة وعصر المعلومات. الكويت: 2001، سلسلة عالم المعرفة، العدد

الأهداف والغايات، وقابلةً للتقويم، ومُتكيِّفةً مع الزّاهن، وقابلةً للتّطوير ومُستعدّةً لتوظيف هذه التّكنولوجيات، ويدخل كلّ ذلك في الأمن اللّغويّ الذي تنشده كلّ الشّعوب.

ويمثل ذلك الأستاذ المُعاصر تَرْفَع لُغْتَنَا هَامَتَهَا، ونحن نرفع رايةً هذه اللّغة فكيف يمكن التّعلي بها والمُنافحة من أجلها بمنظّمٍ تقليديّ، وكيف نجيب أولئك الذين يقولون: إنّهمْ لا يزالون في لغة الجنازات والشّعور والأدب، إنّهمْ لا يعيشون عصرهم، وكيف نردُّ ونقول: إننا رقمييون مُعاصرون مُبدعون وناجحون، فلا بدّ من قرْن القول بالفعل.

3. إكراهات الحاضر: لا ننكر أنّ هناك مُفارقَاتٍ مُعاصرةً تولّدت مع الحياة المُعاصرة في ظواهر التّعقيد والتّركيب في شتّى المسائل، فالمجتمع المُعاصر له تركيبه وطقوسه وعلاقاته المُتداخلة والتي يصعبُ التّفريقُ بينها في بعض الأحيان، وقد ظهرتُ حديثاً في أشكال وصُورٍ مُختلفة، وتفرض التّغيير والتّنميط؛ بفعل الثّورة الرقميّة، وتضع العالمَ أمام تحديات وأسئلة جديدة في عصر العِلْم والتّقانة وثورة المعلوماتيّة، وغزو الفضاء، واقتحام المُحيطات وعصر التّفجّر المَعْرِفي. كما أنّ الزّمن المُعاصر يفرض التّفاعل مع الغير ضمن عولمةٍ لا تُراعي الخُصوصيات، فنرى الشّد والجذب بين الغالب والمغلوب، وفي الأخير نحن مغلوبون على أمورنا، لأننا لم نُسهِم في تقانات الشّبكة، لم نُشارك في صنْع هذا المصير المحتوم؛ لتحقيق معادلة الاندماج العولميّ ضمن الخُصوصيّة. وإنّ قانونَ القويّ غيّر الموازين، فحوّل طبيعتها إلى المنفعة، وقلّب مَعَالِمَ الرّيح والخسارة وأحياناً يغلب الفشل على الفوز، بله الحديث عن تلك الأسئلة التي نبقى حيارى في الردّ عليها، أسئلة تُطرح في وضع أضغى شبيهاً بطوفانٍ عاثٍ يُجرف بقوّته الخارقة مُجتمعات مُشكّكة في هُوياتها، ويخلق أزمةً في القِيَم في عالمٍ مُتغيّر، أزمة تغريب القِيَم في ظلّ العولمة، وأزمة الاختراق التي تحمل صراع الثّقافات.

ولكن ما دور في إكراهات الحاضر؟ ذلك ما نروم أن نجيب عنه، بأنّ التّنافس لا بدّ أن يكون رغم تخلفنا، وتخلّفنا ليس قدرأ لا يُرفع، إكراهات الحاضر يمكن التّغلب عليها بمسيرة المُستجدات العولمية التي لا يجب محوّها من روزنامة يومياتنا، فأن تفكّر في الحلول خير من هجران الحديث عن مسار العصر لأنّ واقع العصر لا يريد الفراغ، ولا يترك المكان للشّعور، فأن تساير الأحداث، وإلا ستكون من التّاريخ الأسود الذي هو مخصّص للضعاف.

إكراهات العصر هو جعل العربيّة تعيش عصرها بما لها من خصوصيات وما لها من مضايقات، فأن نعمل على فتح تلك المضايقات الدّاخلية والخارجية لجعلها تستجيب للآلات، تستجيب للمختصرات تكون لغة علميّة في نحوها وصرفها وفلسفتها. ولن يكون ذلك إلّا بمسلك المدرسة المعاصرة التي يقوم عليها معلّم مُعاصر، ومُسيّر حديث، ومنظام جديد، وفريق من الباحثين النّشيطين العامّلين على الحدائنة والتّطوير، ويحتاج كلّ هذا إلى ثقافة معاصرة تقبل الأخذ والعطاء.

4. التّحدّيات التّربويّة الحاضرة والمستقبلية: هي كثيرة، ولكن يمكن التّركيز على: توفير التّعليم وتعميمه وإجباريته، وتحسين قاعدة العامّلين في التّربيّة، وتطوير التّجهيزات، ومراعاة النّمو الديمغرافي الذي تُصاحبه زيادةٌ في الأميّة. وإلى جانب هذه التّحدّيات، يمكن الحديث عن ذلك الفراغ الذي نعانیه في:

. الفجوة العلميّة بيننا وبين الشّعوب المتقدّمة.

. الفجوة الرّقميّة الواسعة.

. كثرة وسائل الإعلام وتعدّد لغاتها.

. مزاحمة اللّهجات للّغات الرّسميّة.

. البطالة والإجرام والعنف.

. الغزو الثّقافي المُقلّع للهوية.

والسّؤال الجوهري: كيف نُعدُّ جيلاً يقف أمام هذه التّحدّيات؟ هذا ما يجب التّفكير فيه، بل تعود الكلمة للنّخبة التي تُقدّم القراءات العميقة لمن يُهمّه الأمر علّه يصنع القرار. وأهمّ نقطة جامعة في هذا المجال، هي مسألة تخطيط السّياسة اللّغويّة والتّربويّة، فإذا وقع

التّخطيط العقلي والمنطقي، لا شكّ أنّ عوامل التّجّاح مُحقّقة¹. ولهذا كان علينا العمل بما يلي:

1. التّخطيط التّربوي العلميّ القائم على الكمّ والتّوع في كلّ المجالات.
2. بناء مناهج جديدة تُساير تلك التّطوّرات.
3. إعداد معلّمين أكفّياء.
4. إجراء البحوث التّربويّة الميدانيّة.
5. قبول المُراجعة والتّقويم.

ومن ثمّ نطرح سؤالاً آخر وهو: ماذا نعلّم للتّلميذ المُعاصر؟

كلّنا يعرف أنّ هذا الجيلَ يختلف في قلبه عن سلفه، فهو جيلٌ سريعٌ سرعة الزّمن المُعاصر، جيلٌ له نظرةٌ مُغايرةٌ لنظرتنا أيام كُنّا شباباً، ولهذا أصبح جيلٌ اليوم: التّلميذ/ الطّالب المُعاصر مَرَكز اهتمام البحث التّربوي، فإذا أردنا الوصول بالمُجتمع المُعاصر إلى المستوى الأفضل، علينا الاهتمامَ بالطفّل/ بالطّالب المُعاصر؛ فهو ليس مثل الطّفّل/ الطّالب القديم. الطّفّل/ الطّالب المُعاصر مُزوّد بكثير من آليات الدّكاء، ويعرف حقوقه، ولا يقبل الضربَ ويُعلّم أبويه بما يجري بينه وبين معلّمه. الطّفّل/ الطّالب المُعاصر طفّلٌ/ طالبٌ مُشاكسٌ ومُناقشٌ وأحياناً مُناقضٌ، لا يقبل حشوّه بالمعلومات، وله متطلّباته التي لا تنتهي، فهو يريد توجيهه على تنميّة تفكيره، ومُحادثته والاستماع إلى رغباته، ومُناقشته ومُقابلته وجهاً لوجه، وإقناعه بالحجّة، وإشراكه في الدرس... ولهذا، فالمعلّم المُعاصر عليه أن يُشرك تلميذه/ طالبه، ويخلق له الجوّ المناسب للتعلّم، ويُشركه في طرح الأسئلة والإجابة عنها، وعلى المعلّم المُعاصر أن يكون واعياً بالنّموا المعرفي والوجداني والزّماني للطفّل/ للطّالب المُعاصر ومدى قابلية هذا الأخير، وقدراته واستعداداته.

ووفقَ منظور التّربيّة والعولمة، نجد فيهما الطّفّل/ الطّالب المُعاصر يتوزّع بين الهويّة والتفتّح، بين الثّبات والتّغيير، بين ثنائيّة الأصالة والمعاصرة/ الاتباع والاستلاب... كما يعيش

¹. ينظر: صالح بلعيد، السّياسة اللّغويّة والتّخطيط اللّغويّ في الجزائر: الواقع والمأمول. مقالة غير

منشورة. أُلقيت في اليوم الدّراسيّ حول (السّياسة اللّغويّة والتّخطيط اللّغويّ) بجامعة سعيدة، يوم: 11

مارس 2015.

على وقع التّجديد التّربوي، وأحياناً يُعلن تمرّدُهُ ضدّ المسكوكات التّواهي، والمحفوظات الأوامر، والكليشيهات البرّاقة، والشّعارات الزائفة التي لا تأتي بالنتيجة. الطّفل/ الطّالب المُعاصر يكرهُ الاستعبادانيّة والأبوانيّة والپوليسانيّة، ولا يقبل القهر، ولا الأوامر الزّجرية... وفي ظلّ هذه المُستجدات، هل يمكن للمعلّم/ للأستاذ أن يعملَ على تحقيق أبعادها؟ وهل يستطيعُ ركوب الثّورة التّنويرية التي تتطلّب تعبئةً للجهود ومُشاركةً عامّةً وتقبلاً للآخر، وتسامحاً لغويّاً؟

كلّنا معنيون بالمسألة، ولكن المعلّم/ الأستاذ يتحمّل الجزء الأكبر والعاقبة ولهذا عليه أن يضطلع بدوره في تقديم الحقائق، ويخرج من التّعليم التّقليدي إلى التّعليم التّكنولوجي، وهذا يتطلّب منه حسن احتواء المعلومات، وامتلاك الدافعية ولن يكون له ذلك إلا إذا كان باحثاً نشطاً، ومُصمِّماً لأنشطة تعليمية، وعاملاً على توفير الوسائل والتّقنيات اللازمة. وهنا يدخل عالم التّكنولوجيات الحديثة في العمليّة التّربويّة، باستخدام الآلات والأجهزة التّعليمية، لتسهيل مَهارات التّدريس. ولا يحصل ذلك لدى معلّم الجيل الماضي، ولهذا نحتاج إلى معلّم/ أستاذ الجيل لتعليم الجيل.

بالفعل، ماذا يمكن أن نعمل أمام تلك التّحدّيات الدّاعية لفعل التّغيير، وفي نظرنا هو فعل عقوق، وهذا ما غرّسته مدرسته الهيمناتية، ويبدو لي بأننا سوف نشهد المزيد من التّسامح في كلّ شيء، هناك عولمة إيديولوجية في بنية اقتصاديّة إعلامية مالية، ومن خلالها سنشهد جموح أولادنا اللامحدود، وسنبشّر بزمان قادم تلعب فيه

اللّوحة



الثّورة



الفيسبة



اليوتوبية



السمارتفونية



الشّابكة



دور التّوجيه، بما ترفعه من أحلام وريديّة، وتطلّعات ورهانات وأدوار في دفع العديد من الشّباب إلى الثّورة على منظوماتهم، وعلى قيّمهم، فماذا أعدنا للتّحوّل القادم؟ وهناك إنذارات كثيرة تتمثّل في تبخيس التّاريخ والتّنكّر للأجداد والعيش في التّناقضات، والمسّ بالمُقَدّسات، وسوف نعيش رأسماليّة مُتوحشةً وأولادنا يرغبون في ذلك، بل يرفع بعضهم النّعرات القبلية والنّزاعات الطائفية والدعوة إلى الانفصال، أو هدم ما تمّ بناؤه، فماذا أعدنا كي لا يقع ذلك الويل؟ وكان يجب رسم أبعاد التّصدّي، أو وضع الحدود الكبرى التي نسعى ألاّ يخرج منها أولادنا، ونعمل على تحقيقها، وهذا بن:

"لمحافظة على الحياة الإنسانيّة وتطويرها وتجديدها باستمرار نحو الأحسن بما يُلائم التّطوّرات والحاجيات والمتطلّبات والمستجدات.

. التّدرب على الحياة الاجتماعيّة، واكتساب عادات العيش مع الآخر في تعاونٍ وتضامن وتكاملٍ جماعيّ بغضّ النّظر عن اختياراته ومُيوله وعقيدته...

. التّدرب على الديمقراطيّة، وتعلّم ممارسة الحرية والمسؤوليّة، واكتساب الوعي الاجتماعيّ والاستقلال الدّاتي...

. اكتساب مهارة التّكيّف مع الحياة الواقعيّة دونما استسلام أو تفريط في المبادئ والاختيارات التّحريرية واستشفاف آفاق المستقبل نحو حياة مأمولة مَطْلُوب المُساهمة في بنائها، وجعلها حقيقةً ملموسةً من خلال فِعْلِ النّاسِ وذكائهم وفكرهم في جوّ من الحُرّية والمسؤوليّة...

. اكتساب دُرّة ممارسة الأنشطة الخلاقة والخيال المُبدع، والتّخطيط للمُنجزات المُفترض تحقيقها...

. البحث الدّووب في أسباب الإعاقة الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وأسباب التّخلف والتّصدّي لها بالبحث والدّراسة والمُواجهة دون تردّد، مهما كانت، وكيفما كانت، وفي مختلف الظروف.

امتلاك القدرة على حلّ المشكلات بمختلف أنواعها، والتدرب على كفايات التفكير...¹

ومن خلال هذه المُحدّثات نجد التّربيّة والتّعليم تُسهم في عمليات التّغيير التّقافيّ السّلي، أو ربّما تقلّل من الصّدّامات، كما نجد عامل تكافؤ الفرص مُطبّقاً، وما يتبع ذلك من ديمقراطيّة التّعليم، ونكون بذلك قد جسّدنا التّوسّط بين هذه المُفارقات الكبيرة، والتي لا يجب أن نُعلّقها على المدرسة وحدها، وإنّ تتحمّل الجزء الأكبر في ذلك. وتحمّل المدرسة العبء الأكبر في إشكالين مهمّين؛ وهما:

1/4. إشكال المنهج التّعليمي، إنّ مناهجنا تنطلق من الرّؤى العربيّة الوطنيّة، ومن الرّؤى الكونية؛ لإكساب المُتّمدّرس المعرفة بما يتوافق وعمره العقليّ وبطرائقٍ حديثة، وإشباع حاجاته العامّة بالعلم والثّقافة، وإكسابه مُختلف المهارات التي تجعل منه رجل المستقبل، هذا في المستوى النّظري، ولكن في التّطبيق عكس هذا، فنجد تناقضاً بين المأمول والواقع، ولذلك تُصنّف بلادنا تريبياً في الدّول المتأخّرة ونرى مدرستنا الحاليّة ما تزال تعيش بين ثقل الماضي، وكهولة الحاضر، فقد دخلت مُنعرجاً حرجاً، وما تزال تعيش وضعيّة اللاتطابق Inadéquat بين مُخرجاتها وقطاعات الشّغل، وتجلّى ذلك في عدم كفاية المردودية المُتمثّل في الضّعف اللّغويّ والبطالة، مع ما يُسجّل من مُعضلة الأميّة التي لا تزال جراحات عميقة في وطننا، و7 مليون أمّي ليس بالمسألة الهيّنة، بل هو ما يطرح سؤالاً كبيراً حول نجاعة النّظام التّربوي، وتلك الخُطط التي وُضعت للقضاء على الأميّة، ولم تستطع تقليص العدد، ومتى تحينُ ساعةُ الدّيمقراطيّة ويصل الجميعُ إلى أنوار المعرفة؟ ومتى نريخُ رهانَ مُجتمع المعرفة؟ ولريح "رهان مجتمع المعرفة؛ يقتضي تحديناً سياسياً حقيقياً، يُحدّد الاختيارات الكبرى والاستراتيجيات المُناسبة لبناء المواطن/ الإنسان وفق رؤية واضحة ولغات مُحدّدة. وأيضاً اقتصاد يضع في صلب أولوياته تأهيل الصّناعة الوطنيّة بأيادٍ وطنيّة، وكذا بلورة مشروع ثقافيّ/ قيميّ مُرتبط بهوية البلد يُعزّز من القيم الأصليّة وفي نفس الوقت

¹ المحجوب حبيبي، في الثّورة الاجتماعيّة والتّغيير والتّجديد في التّربيّة والثّقافة أولاً... المغرب: 2010،

مطبعة المتقي برينتر بالمحمّديّة، ص 13.

مُنفتح على الثقافات الأخرى، بنفس استيعابي تواصلِي، غير مُستلب¹. ويُضاف إلى ذلك ضحالة ما يحمله المنهج المدرسيّ من مُفردات ومفاهيم لا تعمل على الرقيّ بفكر التلميذ، بقدر ما تُعيقه عن النَّظر إلى الأمام، وتغرس فيه النَّظرة الماضوية بكلّ ما يحمله الماضي من مساوئوما كنّا نتعلّمه من مسكوكات عفا عليها الزّمان (سيروا على قَدْر ضُعفاؤكم) والمسألة الأدهى أنّ المنهج التّعليمي في كثير من المَقامات مُستورد من بلاد غير بلادنا، ويريد المسؤولون أن يُطبّقوه على مُجتمع لا يَتَمَسَّى وأرضيته المعرفيّة، ولا مع سلوكه الوطنيّ، ولا مع تاريخه، ولا مع حضارته، وكأنيّ بهم يريدون تنميّطه وفق أفكار الآخرين، وعلى أساس ذلك هو التّنوير.

2/4. إشكال تكوين المعلم. من أسباب ضعف المستوى اللّغويّ لدى التّلاميذ ضعف المعلم في المَقام الأوّل؛ لأنّ المعلم النّاجح هو الذي يصنع المنهج، ويوجد المحتوى، ويبدع في طرائق التّلقين، فهو قُطْب الرّحى كما يُقال "يعدّ المدرّس قُطْب الرّحى في العمليّة التّربويّة، وإليه يرجع الفضلُ في نجاحها غالباً، أو يرجع إليه السّبب في إخفاقها في الأعمّ الأغلب؛ إذ مهما تكن المناهج مبنية على أُسس علميّة، فإنّها لا تحقّق أغراضها إلّا إذا كان يقوم بتطبيقها مُدرّس كفيّ، ويمكن أن يُرمّم المدرّس إذا كان كفيّاً ومُتمكناً بعض التّعثرات في المناهج حتى لو لم تكن مبنية على أُسس علميّة واضحة"². إنّ المعلم المُعاصر يعيش في عالم رقميّن خلال تعامله مع العِلْم والمعارف الجديدة، والتّلاميذ لهم مُستويات مُتباينة في استعمال الأجهزة، فهم مُقبلون على الحاضر والمُستقبل، فهل المعلم سيعمل على التّغيير لملاحقة مَعلومات عصره ويكون رقميّاً؟ وهل يتأقلم مع التّقانات المُعاصرة في الوقت الذي يلعب التّلاميذ هذه الأشياء لعباً مُريحاً، فأين محلّ المعلم منها؟ علماً أنّ الكثير من المعلمين لا يَمَسُّون مفاتيح هذا الأجهزة المُعاصرة، فهنا الخلل، وكيف يمكن أن تتمّ عمليات التّحويل والتّغيير والتّنوير والتّوجيه والتّثقيف بمحرّك لا يقبل الشّحن، بمعلم لا يستجيب. بالإضافة إلى الدّور المَنوَّط به تربويّاً؛ وهو التّوجيه والإرشاد والتّعزيز والتّشجيع والبحث، فهل يقوم

¹.رشيد جرموني "المنظومة التّربويّة المغربيّة ومجتمع المعرفة تحديات ورهانات" مجلة علوم التّربيّة.

الرّباط: 2011المعاهد، العدد السّابع والأربعون، ص 127.

².محمود السّيد، دراسات تربويّة. دمشق: 2010، وزارة الثّقافة/ الهيئة العامّة السّوريّة للكتاب، ص

المعلم بهذه الأطوار؟ والسؤال المعاصر: كيف يُتَلاَقَى القصورُ في تأهيل المعلم، أو في صنع معلم الغد؟ ولتأهيل المعلم لا بد أن يكون العملُ ضمن المُعطيات التالية: التمكن من المادة - وتمثل المنهج التربوي - واعتماد المرونة في اختيار طرائق التدريس - والتركيز على التطبيقات - والعمل بأسلوب التشجيع والتعزيز - والقدرة على التعامل مع التقنيات المعاصرة - والقدرة على تفهم نفسية التلاميذ واحداً واحداً - القدرة على توظيف مناهج التقييم.

5. المعلم في عالم متغير: إن معلم هذا القرن تنتظره مهامٌ عديدة، ومنها القضاء على ضعفه اللغوي والعلمي، والحاسوبي، ويكونُ مُنتجاً ومؤلفاً، ويعمل على ترقية تلاميذه في الدافعية والتعلم، وفي المشاركة الإيجابية، ويعمل على التغيير الإيجابي. ومن هذا التحليل يمكن القول: إن هذا المعلم الذي يعيش في واقع متغير، عليه أن يلعب دورَه، ويؤدي وظيفته، كما يجب العلم بأنه إذا حصل تكوين المعلم تكويناً جيداً، يمكن التغلب على كثير من المضايقات المعاصرة، فهو محرك العملية التعليمية، بل هو الذي يصنع المجتمع وفق تطلعاته، ووفق المحافظة على خصوصياته. فإذا على المعلم أن يزرع في تلاميذه ما يلي:

ثقافة الهوية والمواطنة: على المعلم أن يكون واعياً بمسألة الهوية التي تحتاج إلى تحصين لتكون مانعة؛ لأن هويتنا مغزوة بثقافة أورو متوسطة؛ ثقافة فرنسية "فالشّرة تستدعي أخذ هذه الإكراهات بعين الاعتبار، خصوصاً وأنها باتت حاضرة في حياة الأوطان مثلما هو الحال بالنسبة للبلدان المغاربية؛ ذلك أننا عندما نفهم ألياتها. كما نحاول نحن هنا، فإن ذلك سيمكّننا من تديرها عوض تحمّل تبعاتها، بل وإدارتها على النحو الذي يُتيح أحسن استفادة مُمكنة مع الحدّ من تداعياتها وآثارها السلبية"¹. وعن طريق زرع ثقافة الهوية يمكن أن نتصدى للتنميط، على أساس احترام الخصوصيات، ولا يعني الانغلاق، بقدر ما يعني الأخذ والعطاء بصورة ندية. فالرّهان مأمول في إيجاد التوازن بين الخصوصي والكوني/ المحلي والعالمي، وعلى المُثل العليا أن تكون ظاهرةً على المستوى الأخلاقي النظري، حيث يظهر الدّين في الأمل والعمل.

¹ أحمد مُعتصم "اللغات المغاربية في مواجهة التفوق الثقافي الأورومتوسطي" تر: البشير تامر، مجلة

المدرسة المغربية. الرباط: 2011، منشورات المجلس الأعلى للتعليم عدد (اللغات في المدرسة

المغربية) العدد (3) ص 65.

. ثقافة تعزيز المواطنة اللغوية: إنَّ التَّربيةَ المُعاصرة والعولمة اللغوية لا تُقدَّسان اللغةَ الأمَّ/ اللغةَ الأُمَّةَ بقدر ما تنظران إلى نفعية ومردود اللغة، كما تنظران للغة بما لها من علمية ووظيفة، كما أنَّ مُجتمع المعرفة يتطلَّب رأسملاً معرفياً؛ يدير المدرسة المُعاصرة وفق إكراهات اليوم والمستقبل، وضمن مُضايقات التَّقانات للخروج بسند تربوي يتوافق وخصائص العربية. ووفق هذا المنظور، ما مقام العربية في الرأسمال المعرفي الذي تفتقر فيه إلى الحدود الدنيا؟ وهذا ممَّا يطرحه الطُّفل المُعاصر الذي يرى لغته بعيدةً عن الاستعمال في القطاعات الحيوية؛ لأنَّها تقوم عليها مدرسة هزيلة؛ لا زالت تعيش على مُخلفات الماضي، ولم تدخل عصر التكنولوجيا بعد. غابت التَّقانات المعاصرة عن مدرسة تعلِّم العربية وبالعربية، فما مقام اللغة الأمَّ/ اللغة الأُمَّة التي تُضيقُّ على التلميذ الحدود؛ حيث يُعتبُ المحيط الخارجي إلى التَّعليم العالي فيجد تلك الثنائية، وغلبة الفرنسية، وقلة وجود اللغة الأمَّ في الوسائل المُعاصرة، وفي العِلْم الحديث، فيقع حائراً مُتسائلاً: كيف قضيت اثنتي عشرة (12) سنة بلغة أصبحت لا أتواصل بها اليوم، فهل هي لغة قديمة، ولماذا ولا أستفيد بها من تقنيات العصر؟ هنا تبدو الحيرة، ويظهر القلق، ومن ثمَّ الشكُّ، وعند ذلك تُطرح أسئلةُ اللغة:

. ما فائدة لغة لا تُؤكِّلني الخبز؟

. ما قيمة لغة لا أتواصل بها مع شخص يخالفني اللسان؟

. ما بيان لغة لا تتفق في الميزان، وميزان الحال هو التَّقانة...؟

ومن هنا تبدأ ملامح الخُصوصية في الاضمحلال أمام لغة العولمة التي ما استطعنا فيها البروز، وما تركت فينا لغة الهيمنة ممَّا يحوز، وكان القهرُ اللغويُّ الفرنسيَّ السببَ في المآل، إلى ما نحن عليه من حال. ويلاحظ اللبيبُ كيف تنهار اللغات الأمَّ أمام لغات العِلْم، ويظهر بُعدُ المآل في الوعي بمأزق التَّنميط فلا جدالَ بعد ذلك بأنَّ اللغة العربية بما لها من مقام أصبحت لا تُنشد في ذاتها فما العمل؟

وإنَّ الجامع الأكبرَ في كلِّ هذا هو سؤالُ الهوية اللغوية، والآن نعيش زمنَ ضياع الهويات، هويتنا اللغوية في خطر؛ ولإنقاذها من الخطر، كان علينا ترقية هذه اللغة لتكون علمية،

وللنفاذ إلى مصادر المعرفة؛ وإذا عمَلنا بهذه الأمور سوف تتقلَّصُ الفجوة الرقمية، وتنال العربية مقامها في أوطانها أولاً، ثم بين اللغات العالمية ثانياً، وفي مواقع التواصل الاجتماعي دائماً. وأمام التّعثر في التواصل العادي، وأمام الكثير من المضايقات، إلى أين تسير الأمور، وتبقى معنا ثلاثة اختيارات:

1. "القطيعة مع الآخر، واختيار سجن الآخر (السلفية).

2. القطيعة مع الأنا، واختيار سجن الآخر (التغريب).

3. القول بالتفاعل وما يقتضيه من ثمن (التوفيق)¹.

وفي الحقيقة لَسنا في موقع الاختيار، ولا بدّ من تدخّل أولى القرار، لأنّ العربية في ذاتها لغةٌ طبيعيةٌ وعلميةٌ، وهي لغتنا وقدرنا، وكلّ لغة وقع الاهتمام بها تترقّى، ولكنّ المُعطيات الحضارية المعاصرة، وفعل العولمة يسعيان للقضاء على اللغات الوطنية، فهل يعني ذلك الرضوخ والاستسلام للأمر الواقع؟ يجب الوعي بأنّ العرب جميعاً لا حياة لهم بدون هويتهم اللغوية المُمثلة في العربية وكان عليهم العمل على أن تكون حاضرة كأداة ووسيلة الوجود، وبدونها لا يسأؤون جناح بعوضة، وبدونها لا يصلون إلى صنع إبرة. وما سمعنا بأنّ مجتمعاً تقدّم بلغة أجنبية بتاتاً. إذاً لماذا لا نقصد طريق تعميم استعمال العربية في مواطنها، ونغلق هذا الملفّ بصورة نهائية، لماذا لا نطرد من أنفسنا فعاليات وتوجهات الفرنكفونية والكمنويلثية، ونصبح مثلنا مثل الشعوب التي تُقدّس لغاتها، وهي مُحترمة بلغاتها، لماذا نحن العرب نكرات في هذا المجال.

وقبل الختام يحتم عليّ المقام استعراض بعض التوصيات التي أقرت في كثير من المناسبات العربية ومن خلال منظمة اليونسكو، في مجال التربويات خاصّة، بالتركيز على عالم التكنولوجيا، والتي خرجت بها توصيات المؤتمرات، فنرى التّنصيب على ضرورة استحداث تَخَصُّصات علمية ضمن المناهج الجامعية تُواكب التّقنيات الحديثة مثل هندسة اللّغة على نحو يسهم في تطوير تقنيات مُعالجة اللّغة، وتذليل العقبات التي قد تعترض

¹ محمد الشيباني "الطفل العربي بين اللّغة الأمّ والتّواصل مع العصر: أبعاد المسألة وإطارها المنهجي"

تطوّرها على الصّعيد التّقني الرقعيّ. فإذا ألقينا نظرةً على إعلان دُبّيّ 25 نوفمبر 2012 حول (لنهنض بلغتنا) نراه ينصّ في باب (اللّغة العربيّة وتحديات العالم العربيّ) على أهمية استعمال التّكنولوجيا المُعاصرة في التّعليمات، وهذا عبر المواد التّالية:

32. العمل المنهجي والدّؤوب على رقمنة اللّغة العربيّة، وإثراء المحتوى الرقعيّ عبر إنشاء مركز عربيّ يُعنى باللّسانيات الحاسوبية، ويحرص على ترسيخ أُسس ومعايير تلتزم بها جميع الدّول العربيّة لضمان إنشاء بنية عربيّة شاملة تدعّم جميع المَشاريع والمُبادرات، وتحوّل دون ضياع الجهود والموارد المالية في مشاريع مُتكرّرة، أو تمنع عمليّة التّكامل في تحقيق الأهداف الرئيسيّة لرقمنة اللّغة العربيّة، وإثراء المحتوى العربيّ.

33. التّشديد على أهمية مُعالجة مسألة المحتوى الرقعيّ العربيّ من خلال نظرة مُتكاملة، تأخذ بعين الاعتبار طبيعّة الخصائص التي تُسهم بها البيئّة العربيّة وطبيعّة الآليات المطلوبة لإنشاء المحتوى وخزنه في المُستويات الرقميّة، وتداوله وعرضه ضمن شبكات المعلومات المحليّة، وشبكات الإنترنت مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثقافيّة والقانونيّة ذات الصّلة بهذا الموضوع.

34. دعوة الحكومات العربيّة مُجتمعاً، وبالتّسيق في ما بينها؛ لأن تتحمّل مهمّة توفير المناخ المناسب لدعم صناعة المحتوى الرقعيّ من خلال طرح مُبادرات عربيّة لرعاية الابتكار في هذا القطاع ومنح مقاعد دراسيّة في المؤسّسات الدوليّة الرّصينة للمُتميزين في مجال رقمنة اللّغة العربيّة ومُعالجة المحتوى الرقعيّ.

35. العمل على مُواكبة التّطوّر السّريع في عالم النّشر الرقعيّ، وحشد الموارد اللازمة للاستثمار في هذا المجال الجديد، وتوظيف مهارات الأطفال والشّباب في التّعامل معه في مجالات التّربيّة (اللّوح الذكي) وكُتب المُطالعة قراءةً واستماعاً.

كما أنّ مشروعَ لاستشراف مستقبل اللّغة العربيّة يثير ضمن خمس عشرة قضية أساسية هي واقع اللّغة العربيّة، ويؤكّد بصفة خاصّة:

.المستقبل الرقعيّ للغة العربيّة.

.اللّغة العربيّة ومناهج التّعليم ما قبل الجامعيّ.

كما يثيرهما كبيراً، ويعتبره من قلق العربيّة، في عدم إيلاء العرب تكنولوجيا التّعليم أهمية، ويأسف المشروع على تمسّك العرب بالتّقليديّة في تدريس اللّغة العربيّة، بينما تدرّس في بعض البلاد العربيّة الموادّ العلميّة بالعربيّة، وباستعمال هذه التّكنولوجيات، فيقول: ماذا يُضير مدرّس اللّغة العربيّة من خلع رداء الماضيّة، واستعمال تكنولوجيات التّعليم في تدريس النّحو والبلاغة والقرآن والحديث. أفي ذلك عيب أو محافظة على نمط ترسّخ في الأذهان، ولا يريد به بديلاً¹.

ومن المؤكّد أنّ مجامعنا اللّغويّة تضطلع بمسؤوليّة علميّة وحضارية في الدّفاع عن العربيّة وتحديثها وإنعاشها بتكنولوجيا التّعليم، وتلوح أضواءً إيجابيّة من هنا وهناك، وتظهر مبادراتٌ للنّهوض من جديد على ضوء المقولة (أشعلُ الشّمعَة بدل البقاء في الظّلمة) وتظهر خطوات إيجابيّة على مستوى استخدام العربيّة في وسائل التّواصل والتّعليم، رغم بعض الهفوات. والمطلوب منّا هو توظيف هذه الرّوح الجديدة من خلال تضافر الجهود، وتنسيق المبادرات وحشد الأدوار لمزيد من العمل الجماعيّ للنّهوض مرّة ثانيّة، والوقوف نداءً مع مُنتجي هذه التّكنولوجيّة الرّقميّة التي بدأ العمل على استنباتها في أوطاننا والعمل على تطويرها.

. الخاتمة: أملٌ من خلال هذه الكلمة الافتتاحية أنّ أحرّك الإحساس في نفوس الحاضرين والمُهتمين بضرورة صناعة المُدرّس النّاجح والجامع بين التّراث والحداثة؛ مُدرّس مُرَقَمَن، وأن نُوقّق من خلال ذلك في الوصول إلى الرّأسمال المَعرفي لتجسيد مُجتمع المعرفة. وإنّه إذا أرَدنا مُعاصرةً لمدرستنا وجامعاتنا لا بدّ من التّأسيس للمضامين الرّقميّة الجديدة؛ بدل التّأسيس والإصرار على مناهج عفا عليها الزّمان، وكلّ هذا يحتاج إلى إنتاج أفكارٍ وإلى جهودٍ الكثير من الهيئات تَفادياً لما يُمكن أن يَنْتُج من مُضايقات غير مُرضية، وتَفادياً لكلّ فِشَل. ومن هذه الجامعة أرومٌ أن تخرِج دعوةً صريحةً للاهتمام باستخدام المحتوى الرّقمي في الجامعات الجزائريّة، ويقدم إلى مديرية البحث العلميّ بوزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ. وأصدُقُكم القول: إنكم سوف تُسجّلون رَقماً مُضافاً في خدمة الشّأن العامّ، إذا جاءت المبادرة من جامعة سيدي بلعباس؛ جامعة الباحث (جيلالي اليابس) الذي أفتى نفسه

¹. ينظر: مؤسّسة الفكر العربيّ، لنهض بلغتنا مشروع لاستشراف مُستقبل اللّغة العربيّة. بيروت:

يخدم البحث، جامعة بلعباس التي لها رُتْبُ الصِّدَارَةِ فِي التَّصْنِيفِ فِي الْجَامِعَاتِ الْوَطْنِيَّةِ،
ويبدو لي أَنهَا لَا تَتَوَافَى فِي الْاِحْتِفَاطِ بِذَاتِ الرُّتْبِ، وَأَنْ تَكُونَ جَامِعَةً افْتِرَاضِيَةً مُرَقَّمَةً.

.الاقتراحات:

1. مواصلة البحث في هذا الموضوع، مع التّخصيص في لاحقٍ من الملتقيات.
2. تبّيّ جامعة سيدي-بلعباس إجباريّة استعمال التّقانات المُعاصرة في تقديم الدّروس الجامعيّة.
3. ضرورة إدخال مادة الإعلام الآلي ضمن المواد الدّراسيّة في شُعب الأدب العربيّ.
4. اقتراح مشروع إنجاز المُعجم التّربوي الرّقعيّ.
5. اقتراح مشروع إنجاز مُصطلحات الأدب الرّقعيّ.
6. ضرورة تكوين كلّ الأساتذة في استعمال التّكنولوجيات ذات العلاقة بإلقاء الدّروس،
ومن لا يريد ذلك يُحال على التّقاعد.

مُهَدَّدَاتُ الأَمْنِ المَعْلُومَاتِيّ، وَسُبُلُ الحِمَايَةِ♥



المُقَدِّمَة: إنّ الموضوعَ المُختارَ لهذا المُؤتمرِ الدَّوليِّ الثَّالثِ الذي تُنجزه (مُنظمةُ المُجتمعِ المدنيِّ الدَّوليةِ لِقيَمِ المُواطَنةِ والتَّنميّةِ والجِوارِ -إيكسو-) هو موضوعُ السَّاعةِ، ويفرضُ نفسَه بِالحاحِ، إذ يَخصُّ بالبحثِ موضوعَ (الأمنِ المَعْلُومَاتِيّ والمُجتمعيّ: أيّةُ رُؤى وُوسائِلِ وُفاعلة) وهذا يهدفُ تطويقَ التَّعدّيِّ على المِلِكِيّةِ الفِكريّةِ، وتقليصِ تنامي الجِرمِةِ المَعْلُومَاتِيّةِ، مع ما يَصحُّها من المَخاطِرِ المُهدِّدةِ للبشرِ في يومها وفي أسرارها وفي خصوصياتها، بسببِ هذا التَّشبيكِ المُعاصرِ. ونرى طرافةَ الموضوعِ في ما يُقدِّمُهُ المُؤتمِرُونَ من اقتراحِ سُبُلِ وإِجرائاتٍ وقائِيّةِ، أو إنتاجِ أفكارٍ تَمنعُ حدوثَ ما يُخِلُّ بالأمنِ المَعْلُومَاتِيّ أو المُجتمعيّ، والتي تُهدِّدُ المُجتمعاتِ في مُنجزاتها الإبداعيّةِ، وفي براءاتِ الاختراعِ؛ حيثُ القضيّةُ الجوهريُّ هل من سبيلِ لإنتاجِ برمجياتٍ أو إعدادِ مَوانعِ، أو اقتراحِ سُبُلِ وقايةِ تكبِحِ جِماحِ المُعتدينِ، بل وتفضيحهم.

لقد وقع تخصيصُ هذا الموضوعِ في ظاهرةِ الأمنِ المَعْلُومَاتِيّ، وتقديمِ مُهدِّداتِهِ الواضحةِ، ومن ثمّ تمَّ اقتراحُ سُبُلِ الوقايةِ. وحاولنا إشباعها بحثاً، من خلالِ التَّحليلِ الذي

♥.أعدَّ البحثُ للمؤتمرِ الدَّوليِّ الثَّالثِ حولِ (الأمنِ المَعْلُومَاتِيّ والمُجتمعيّ: أيّةُ رُؤى وُوسائِلِ فاعلة؟) الذي سُنجزه منظمةُ المجتمعِ المدنيِّ الدَّوليّةِ لقيَمِ المُواطَنةِ والتَّنميّةِ والجِوارِ. بالرباط: أيام 15-17 ديسمبر 2015.

ارتأيناه، والخروج بنتائج تُقدّم إلى من يُهمّه الأمر؛ لوضع المُستلزمات الوقائية كي لا يقع الانحلالُ العلمي والأخلاقي من تَسامُحنا في قضايا السّطو، ومن ثمّ اختلال في القيم، الذي يُوَدّي إلى اختراق المواقع الحسّاسة. وبعملنا هذا يمكن أن نقول: إنّه سوف نصل إلى اكتشاف بعض الثّغرات البرمجية في أنظمة الحواسيب، كما قد يصل بنا الموضوع إلى تعزيز ثقافة الحماية المعلوماتية الأخلاقية قبل كلّ شيء، فهي باب تقديم آليات التّحصين، ولا بدّ من وضع أساليب أو برامج مُتقدّمة لمحاضرة الظّاهرة الخطيرة؛ لأنّها قرصنة في صورتها الفجّة. وكم تصرف الدّول لمحاربة ما له علاقة بالجريمة المعلوماتية/ الفيروسات المعلوماتية/ وضع الشّفرات/ رصد القرصنة المعلوماتية... فخلال العامّ 2001 صرفت الولايات المتّحدة الأمريكيّة أكثر من 11% من الميزانية المُخصّصة لتكنولوجيا المعلومات في أوجه ذات العلاقة بوقاية البيانات والمعلومات؛ بحيث اعتُبرت الولايات المتّحدة الأمريكيّة من الدّول الأولى التي عملت على إنشاء صندوق تحسّين وتفعيل الوقاية المعلوماتية على شبكة الإنترنت؛ تركّزت بالتّالي كلّ الجهود الحكومية على تطوير مُخطّط الوقاية المعلوماتية الافتراضي على المستوى القومي، والذي يهدف إلى تمكين كلّ الأمريكيين من وقاية مجالاتهم على الفضاء الافتراضي¹. ولذا كان على المجتمع العالميّ إعلان الحرب على المُعتدين في مجال المعلومات، بالزّجر والقرع والسّجن قبل أن يكون بالوعي والوعظ، وإن كان الوعي المعلوماتي أهمّ مُقوّمات الأمن المعلوماتي.

وهكذا يعالجُ الموضوعُ هذه الظّاهرة العصرية التي تعرف توسّعات في كلّ الميادين، وتُنذر بتحدّيات جمّة؛ حيث تعرّضت الشّبكة مراراً إلى اختراقات، وإلى اعتداءات رقمية، وهجمات فيروسيّة، فإذا كان الحالُ على هذا الوضع، ما موقعنا -نحن العرب- في ظلّ هذه الاختراقات الصّعبة التّحكّم فيها، أو التنبؤ بها، وما العمل بعد وصول الغوّاصين أو المُبحرين في الشّبكة إلى كلمة السرّ "تكمّن خطورة القرصان أو المُخرب عند الوصول والدّخول إلى بيان أو كشف الحسابات المالية. هذه الأخيرة تدخل ضمن الإجرام الاحترافي، ولا يمكن إلاّ للخبراء في ميدان الحواسيب من اقتفاء آثارهم ومُطاردتهم. إلاّ أنّ عملهم لا يخلو من إيجابيات؛ حيث

¹. موسى زمولي "مساهمة العلماء العرب في علم التعمية (الشّفرة) ومشكل الوقاية المعلوماتية على شبكة الإنترنت" أعمال ندوة. الجزائر: 2007، منشورات المجلس الأعلى للغة العربيّة، ندوة (اللغة العربيّة في تكنولوجيا المعلومات) جرت النّدوة في: 28-29 ديسمبر 2002، ص 90.

إنهم يذكرون في بعض الأحيان المُستخدمين بمسألة الأمن والوقاية على شبكة الإنترنت¹. وقد جرت اعتداءات في هذا المجال بشكل كبير، ويمكن أن نمثل ببعض منها في دولة الجزائر:

الهيئة	المخرّب (القرصان)	نوع الدخول/ الضّرر
المجلس الاقتصادي والاجتماعيّ	غير معروف	ضّررٌ طفيفٌ
وزارة التّربية الوطنيّة	غير معروف	ضّرر طفيف
إدارة الجمارك الجزائريّة	غير معروف	ضّرر طفيف
وزارة البريد والمواصلات	مرتين مخربين من المغرب	ضّرر كبير (خطير)
التلفزيون والإذاعة الوطنيّتين	غير معروف	ضّرر طفيف
نظام الصّحافة	غير معروف	ضّرر طفيف ²

والمهمّ في المسألة أنّ آلات كثيرة هي في استعمالنا اليومي، بما لها من جمالٍ وصِغَرٍ ومهارةٍ وسُرعةٍ تقديم خدمات، ولكن لا نحتكم فيها إلى آليات التّحصين والأمن بصيغة كافية، وقد بدأنا تشغيلها في بيوتنا وفي إدارتنا تحت بند (العولمة والحكومات الإلكترونيّة) ونستغلّها في أبحاثنا في تبادل المعلومات عن بُعد، أو النّسخ والتّحميل، ويقع الاعتمادُ عليها بشكل كبير، أضف إلى ذلك ما نستعمله اليوم من أنظمة شبكية في المواصلات، وفي البنوك، وفي البريد، وفي تعاملنا الشّبكي مع الخارج، دون تحيين أنظمتها الحمائية. وهنا الخطر كلّ الخطر، والخطر يأتي من عدم وضع آليات الأمن في زمانها، وكذلك يكمن الخطرُ في استعمال آليات قديمة وأصبحت الآن لا تُجدي نفعاً، والقضية الهامة أنّنا لم نُحصّن خصائصنا بوسائل الحماية الأكثر أمناً، أضف إلى ذلك أنّ الخطرَ لا يأتينا إلاّ من الغرب، عن طريق توظيف ذوينا في الاستيلاء على ما ليس لهم، أو القيام بالتّخريب عن قُرب أو بُعد، والغرب إذا أراد فِعْلَ الخطر يبيعُ لك الآلة العجيبة، وفي ذات الوقت يضحُّ لك مجموعةً من العقبات لتبقى مُقيداً به، وتعلّق به في كلّ حين وعن طريقها يستطيع أن يدخُلَ إلى أسراركَ، ويعرفَ مَخزُونَكَ.

¹. المصدر السّابق، ص 113.

². المصدر السّابق، ص 114.

وفي الحقيقة لقد انكشفت مُعطيَاتنا، والغربيون يَرُوننا عن بُعد بالسَّاتلات وبالبرمجيات التي لا حدودَ لها، وعن طريق الأقمار الصنَاعِيَّة يعرفون خبايا ثُكنَاتنا، ونحن نكتب على واجهاتها قاصدين السَّرِيَّة: ممنوع التَّصوير، أليس هذا مَهْرَلَة، وهم يعرفون مُحتويات مخازن الأسلحة في عمق أراضينا التي نزعِم أَنها مُحصَّنة! فماذا بَقِيَ لنا أن نَسْتُرُه؟ بالفعل، إِنَّ الغربَ بفعل الآلات المُعاصرة: يُراقبنا عن بُعد، ويعرف أسرارنا، لأننا لا ننتج هذه الآلات، فنحن ننقلها عندما نشترها من بيئتها الأولى إلى بيئتنا، فهو نوع من التَّقل المبتور "لأنَّ التَّكنولوجيا (كلَّ التَّكنولوجيات) إِنما هي إفراز لمحيط عامّ، لثقافة، لمنظومة قيم، وللغة؛ وهي مُصمَّمة بالتَّالي وفق ذلك، وعلى خلفية من مستوى مُعيَّن من النَّمو والحضارة قائمين يتفاعلان. مع ذات التَّكنولوجيا في إطار دورة إنتاجية مُستمرة ومُتكاملة، كيف إذن بنقل التَّكنولوجيا إياها إلى فضاء مُتخلف قد لا تجد التَّكنولوجيا (المنقولة) إليه المحيط بإعادة استنباتها أو توطئها، أو تعظيم الفائدة من توظيفها؟ ... وهذا نَقْلٌ مُنقُوص، ومن ناحية ثانية؛ لأنَّ ما يتمّ نقله في الغالب الأعمّ، إِنما التَّقنية والأجهزة والأعتدة، في حين المعارف تبقى بِدُول المُنشَأ ملكاً فكرياً أو صناعياً للمُكتشف للمُصمَّم أو للمصنِّع... ثمَّ هو، من ناحية ثالثة، نقل قد يترتب عنه تشويه للبنية القائمة أو للتَّنظيمات السَّائدة، إذ لا يمكن المُراهنة على التَّقنيات المعلوماتية مثلاً لتكريس مبدأ المُرونة الإدارية، إذا لم تكن المَساطر مُيسَّرة قبلياً، والعلاقات القائمة أفقياً... وهكذا. لهذا الاعتبار (ولغيره دون شكّ) فالذي أفرزه ذات (التَّقل) إِنما واقع اختلال حقيقي وواقع تبعية تكنولوجية مُستمرة، لا تزال مُعظم دُول العالم الثَّالث والوطن العربيّ تئن تحت وطأتها وإكراهاتها¹. هي إذاً تبعية تكنولوجية بكلِّ المقاييس، وهذه التَّبعية كما تمسّ الجهاز في صناعته، تمسّ البرمجيات المُستعملة. وممَّا يزيد في تعميق التَّبعية ضعف البنى التَّحتية المُستقبلية وهشاشتها، وتدني القُدرة على سيطرة الآلة سيطرة كاملة، بله الحديث عن الإضافة التي لا تكون إلّا في أمور لا تُذكر. ولهذا يصعب علينا التَّحكُّم فيها أو توظيفها التَّوظيف الأمثل، ولا دمجها في الاقتصاد أو تبيئتها في الأذهان، ولا يمكن أن يحصل

¹. يحيى البيحاوي "اللغة العربية والإنترنت ومجتمعات المعرفة في ظلّ العولمة" مجلة اللّغة والتّواصل. الرّباط: 2007، منشورات معهد الدّراسات والأبحاث للتّعريب، بجامعة محمد الخامس، ندوة (اللّغة والتّواصل) 5-6 نونبر 2007، ص 222-223.

ذلك إلا بتطويعها من خبراتنا بتعريب أنظمتها، ونُظْم اشتغالها، وأشكال ارتباطها وجانها الأمني.

يجب الإقرار بأن هناك تحديات عميقة في قضايا التّقنيات المُعاصرة في العربيّة، وكان علينا العمل على رفع هذه التّحدّيات، كما نقرّ بأنّ العربيّة تعيش أزمة لغويّة؛ فهي في محلّ العولمة لا تتواصل بشكل جيّد مع التّيّارات الرّمزية، وبيانات المعارف، ولا تُجاري أنماط التّشابك الآلي، وباتت في آخر سُلّم التّصنيفات في شبكة المعرفة. والخلل في ضعف قواعد المعلومات، وكأنيّ بها ترتكن إلى أنماط الصّرف والدّلالة والمعجم والنّحو فقط، فلا تعيش إلاّ هذه المستويات اللّغويّة، فأضحت رهينة هذه القاعدة القارّة رهينة بعض القرارات المّجمعيّة المُحيطّة، رهينة الفجوة الرّقميّة الكبيرة، رهينة العجز الدّاخلي لأصحابها في تخلفهم واكتهاهم في شباهم، رهينة منظومة مُكتملة بكاملها؛ منظومة شبه مشلولة، واللّغة "لا يمكن أن تُعطي إلاّ بالقدر الذي يستطيع أبنائها منحها، وحلّ معضلاتها بإزاء المعرفة أو التّكنولوجيا أو الشّبكات الافتراضية، هو من حلّ معضلتها أولاً وأخيراً بأرض الواقع". وأمام هذا يقع الإقرار بأنّ الأمن المّعلوماتيّ شبه مُغيّب؛ حيث لا نقوم إلاّ بتفعيل الأمن المُصاحب للآلة، أو مُضادات الفيروسات، وفي ذات الوقت لا نقوم بدعم الحفاظ على حماية ما تحمله من مخزون خاصّ له الكثير من السّرية، علماً أنّ لكلّ من الحاسوب/ الدّولة/ الأشخاص/ المنظومات... أسراراً، فكيف يتمّ حفظها بيّسر وتأكيد. للأسف لا نعمل على تقديم الوقاية اللّازمة لما نُخزّنه في هذه الآلات المُريحة السّهلة الخّطرة، فأين موقعنا من الحرب القادمة التي تكون حرب أّعمار صناعية، وحرب أسرار ومعلومات، وما تملكه الدّول من تقانات، فيإلى متى نبقى بلاداً تُصدّر إلينا البضاعة التي لا نتحكّم فيها مئةً بالمئة؟

1. مُهدّدات الأمن المّعلوماتيّ: يبدو لنا أنّ أسباب هذه الظّاهرة تكمن في العديد من مكامن النّقص، ونُسميها مُهدّدات الأمن المّعلوماتيّ، وقد بصّرنا ببعضها، وإليكم صورها في هذا التّحليل:

1/1. عدم تنصيب أجهزة وقائية مُتطوّرة: إنّ العالم الآن يعيش هذه الآفة المُعاصرة، وكان عليه أن يحتويّ بأدوات وقائية مُتطوّرة بتطوّر الأجهزة، وبتطوّر علم التّعمية، فلا بدّ من إجراءات الوقاية الجاهزة من حيث تركيب الفيروسات المُضادة لكلّ عمليّة دخيلة، وإنشاء

ملفات إضافية بديلة يعود إليها صاحبها حالة تَلَف المَلَقَات في جهاز الكِيتار، وجعل كلمة السِّر مُشَقَّرَة يصعب الوصول إليها، ويقع تحديثها كلَّما استجدَّ جديدٌ. ولا نقف عند هذا الحدِّ، بل تستوجب القرصنة المعلوماتية تنصيب أنظمة وقائية معيارية؛ وهي من الأنظمة الوقائية الحديثة التي تعتمدُ نظامَ ISO، وهناك أنظمة أخرى عالية جداً في الحماية، مثل الإمضاء الإلكتروني، أو اللّجوء إلى استعمال الأنظمة المُتطوِّرة المُعتمَدة من قبل الشَّرَكَات الصَّنَاعِيَّة للحواسيب، أو الشَّرَكَات المُنتجة للبرمجيات، مثل برنامج حماية منتج Microsoft Security Platform وأرضية الأمان لشركة IBM. والقيام بأعمال الصِّيانة والوقاية الافتراضية، وهذا بتخصيص بعض الأوقات لتجريب مختلف الاستعدادات لمحاربة الدّخيل.

2/1. سوءُ تدير استعمال الوسائل الحديثة: إنّ المشكلة في هذا الأمر يعود إلى سوء استخدام الوسائل الحديثة، فقد وقع استغلالها من جانب تسهيل الخدمات، وبخاصّة في قضايا البحث عن معلومة فيكفي فتح مُحرِّك بحث، وطَلَب معلومة يأتيك كماً منها، ويعمل الباحث عند ذلك على نسخها دون أخذ المطلوب فقط، أو التّحقيق من صِدْقِها، ودون إخضاعها للمصدر الذي عاد إليه الموقع؛ وبخاصّة أنّها في كلِّ مرّة تُعدَّلُ، وهنا المشكلة، فنجد بعض المُدَوِّنات عبارة عن أفكار لا ترقى إلى أن تكونَ خواطرَ، وهذا ما لم ينتبه إليه بعضُ الباحثين في أنّهم يقتبسونها بسهولة، ويُعوّلون عليها في أبحاثهم التي تتطلب الدقّة والعلميَّة والإضافة، ينقلون ويرؤن ذلك من الحضارة والتّسهيل، بل من متطلّبات العصر. نعم قد نقول ذلك، وفي ذات الوقت نعلم أنّ بعضها أعمالٌ سطحيةٌ تُخيف، ولا تعمل على الإضافة، بله الحديث عن إفساد البحث العلميّ في صورته المطلوبة: التّحرُّز والتّحرُّج والدقّة والإتيان بالجديد.

إنّ الآلات المُعاصرة مُتعة ونعمة، وكذلك أوجدت، ولكنّها إذا استُغِلَّت لغير ما وُضِعَتْ له تُصبح نِقمة، بل تُصبح السّيِّدة المُتَحَكِّمة في صاحبها. نعم للآلات فوائدُ جَمَّةٌ لا تُنكر؛ تعمل على تخزين المعلومات بِيسر ودون حجم، تعمل على تيسير البحث، وتقديم الخدمات للباحث، وقد غَمَرَتْه بفيضٍ من التّيسيرات التي كانت في الماضي تتطلّبُ جهودَ سنوات، وهذا من المفيد، وكما لها المَضار. وفي هذه النّقطة نشير إلى بعضها بصورة سريعة، نبدوها من مظاهر التّحرُّش الإلكتروني، وما يحمله من مخاطر في عصر التّبادل الحرّ للمعلومات إلى حدِّ

يفوق قدرتنا على السيطرة عليها، ومع الاستعمال المفرط لتكنولوجيا الاتصالات، والانتشار الكبير لتطبيقات المحادثة الفورية على أجهزة الهواتف الذكية وعلى Skype فتبرز إشكالية (التحرّش الإلكتروني) كأحد أبرز الاستخدام السيء للشبّابة، وهناك من تعرّض لهذا، بل هناك من ابتُزّ في أمواله، وهُدّد في حياته، فأصبحت هذه الآلة مُجرماً مُتوحشاً. ولا ننسى أنّ مواقع تكشف خصوصيات الأفراد، وهذه المواقع اصطادات الكثير من المراهقات، وأوقعهنّ في شراك ومضايقات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نرى هذا الحاسوب الأصمّ كم يجعل مستعمله غيباً، أو يرّبي فيه البلادة وعدم التفكير. جهاز وظيفي يمارس التخلّف فينا، ونحن نقبل به، جهاز يعمل على إبعادنا من لغتنا العربيّة، بحيث يأتينا بمحارف لاتينيّة، ونقبله، كما نقبل الجهاز المحمول اللاتيني فقط، جهاز يمارس فينا الفرنكفونيّة دون أن نشعر، ونقبل به، جهاز له محاسن لا تُذكر، وننسى معايبه، جهاز يُطلّعنا على الكون، ولكن يريدنا أن نُهدر هويتنا، ونحن نقبل به "وهذا الأمر مثال واضح على بعض سلبيات عاصفة العولمة التي لا تحترم ثقافات الشعوب ودورها في تعزيز معالم التخلّف الآخر/ اللغويّ الذي تتعرّض لها مجتمعات العالم الثالث. ولعلّ أهمّ معالمها أن أصبحت اللّغة الوطنيّة اللّغة الثانية أو الثالثة في الاستعمال الشّفوي أو الكتابي؛ علماً بأنّ اللّغة أيّ لغة، تتخلّف بحسب درجة عدم استعمالها، وتنمو وتتطوّر وتبلغ أوجّ نضجها باتّساع استعمالها"¹. كما نعرف أنّ قنوات عملت على تدمير الذات الوطنيّة، وأسهمت في الثورات المحليّة التي خرّبت البلاد، وأزهقت الأرواح، إضافة إلى مُختلف أشكال التّواصل الاجتماعيّ التي لا حدود لها؛ حيث أصبح لها امتداد غير محدود؛ ففي كلّ بيت حاسوب؛ غرضه - في الأصل - تقديم الخدمات، وكسب المعلومات، والسّعة في البحث عن الإفادات، لكن هل استغلّ لهذا الغرض؟ كما أنّ الشبّابة وسيلة اتّصال مُتاحة للكثير، ويزداد عدد المنخرطين فيها، وتمدّ الغوّاص بما لا عين رأت، ولا خَطَرَ على قلبِ بشر، فهل عرفَ الغوّاصُ فنّ العوم، ويخرج في كلّ مرة سالماً؟

ومع هذا الانفجار المعلوماتي، هناك هناتٌ كثيراتٌ تُعطيها وتديرها آلة الأعجوبة الثامنة، من مثل: الدّخول فيها دون رقابة، ومنح الحرية المطلقة للمُستعمل، واستغلالها استغلالاً غير أخلاقي، والتعرّض لخصوصيات النّاس، ونقد السّلطة، والدّعوة إلى

¹ محمود الدّوادي، الازدواجيّة اللّغويّة الأمانة ارتباك الهويّة وتصدّعها @ المغرب والمشرق. com. تونس:

2013، منشورات تبر الرّمان، ص 131.

المُظاهرات... وأهمّ ظاهرة خطيرة هي نشر مَعلومات مُغرِضة، والبحث في أسرار النَّاس، وتحريف المعلومات أو قرصنتها، وتحويل الأموال، وانتهاك المِلْكِيَّة الفِكْرِيَّة "... فالإنترنت يمنح فرصة أخذ الكلمة بدون استئذان، بل ويمكن أن يصحب رأيه بالصَّورة الحيَّة وذلك بوضع شريط فيديو فوق شبكة يوتوب Youtub. وإذا كان التَّواصل السَّمعي يخضع لخط تحريري ولرقابة ذاتية على ما يمكن أن يُقال، وما لا يُمكن أن يُقال، فإنَّ عالمَ الأنترنت لا يخضع لأية رقابة؛ كلُّ قولٍ مُمكن، وكلُّ صورةٍ مُمكنةٌ من معلومةٍ مَثوقٍ منها أو معلومة مغلوبة... إذن هناك ديمقراطية إلكترونية تجمع بين الإعلام والمُحادثة والتفاعل السَّريع عبر الكتابة والصَّورة، وبدون حدود¹". هي مَخاطر الآلات التي صاحبتِ العولمةُ المُمثَّلة في: . المركزية الغربيَّة. تنميط العالم. فرض/إملاء أسلوب العيش. الاتجاه نحو فقدان الاستقلال. التَّدْمِير الثقافيّ La déculturation فرض منطق القوَّة وغلبة الغرب. تجفيف منابع ثقافات الشَّعوب... وهي عبارة عن تحرُّك آلي معاصر لا يبقى فيه إلَّا الكبار، ولغة الكبار عولمة وضعت الآلة تنحو نحو العبادة "... هذه العبادة الجديدة للتَّقنية؛ هيأت الأمم والنَّاس للخضوع برضى واستسلام لخيارات الغرب وأوامره وشروطه، وهي التي جعلت الموقف من الغرب يتحوَّل من لا مرغوب فيه إلى مرغوب فيه بل إلى مطلوب. وهكذا جعلنا العولمة الغربيَّة أمام تحديات حقيقية. إنَّها جعلنا نندمج في عمق تجربته، ونختزل تطلَّعاتنا المستقبلية في حاضره²".

أيُّها المحفلُ العلميّ: إنَّنا لسنا في أحسنِ حالٍ؛ تحدياتٌ جسامٌ تنتظرنا، والحياة تكره التَّأخير، وكلَّ تأخير يُقابله التَّخَلُّفُ، كما لا نقبل أن تكونَ الصُّعوباتُ والمُضايقاتُ مدعاةً إلى الهروب أو الانعزال، فإذا قلنا هذا الكلام حول مُضايقات الآلات المُعاصرة؛ لا يعني إنَّنا لسنا مع العالم، بل هي دعوة للتَّصدي للعولمة بالخصُوصية، والانغماس داخلها بوعي وبمسؤولية؛ إيماناً منَّا بأنَّ العولمةَ فرصةٌ جيِّدةٌ لنا، وحافزٌ هامٌّ غير مُعوَّق ولا مَعيق، وهي

¹.رحمة بورقية "الحركات الشَّبانية والآنترنت" مجلة الأكاديمية. الرِّباط: 2013، مطبعة المعارف الجديدة،

مطبوعات الأكاديمية الملكية المغربية، العدد الثَّلَاثون (أحاديث الخميس) ص 59-60.

². محمد أمزيان "التَّوفيق بين الموروث الحضاريّ والتطلَّعات المستقبلية" مجلة الأكاديمية. الرِّباط:

1998، مطبعة المعارف الجديدة، أعمال ندوة تطوان: 26-27 شعبان 1417 هـ/ 6-7 يناير 1997، عدد

(مستقبل الهويَّة المغربيَّة أمام التَّحديات المعاصرة) ص 66-67.

مَعْرَكَةٌ مُعَاصِرَةٌ عَلَيْنَا كَسْبَهَا، بَدَلُ أَنْ نَكُونَ مِنَ الْمُتَبَاكِينَ أَوْ النَّاعِينَ لِنُحْرِزَ النَّصْرَ فِي الْمَعْرَكَةِ الْمُعَاصِرَةِ، فَلَا نَلْعُنُ الظَّلَامَ، بَلْ نَشْعَلُ الْفَتِيلَ، وَإِنَّمَا لِمَسْئُولِيَةِ فَرْدِيَّةٍ وَجَمَاعِيَّةٍ وَوَطَنِيَّةٍ وَقَوْمِيَّةٍ، بَلْ إِنَّمَا مَهْمَةٌ شَاقَّةٌ، وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ مُسْتَحِيلَةً.

3/1. عدم الاحتياط الأممي المبدئي: إنَّه لا يخفى على الحُضُور؛ بأنَّ ظاهرة السَّطو/ السَّرْقَةِ فِي البُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ، وَادِّعَاءِ نَتَائِجِهَا الْمَعْرِفِيَّةِ، أَصْبَحَتْ الْآنَ بِفِعْلِ الشَّابِكَةِ مَهَارَةً وَشَطَارَةً وَصِنَاعَةً، فِي الْوَقْتِ الَّذِي نَعْلَمُ أَنَّ مَالَ هَذَا الْأَمْرِ، إِذَا تُرِكَ دُونَ عِلَاجٍ، أَوْ دُونَ وَضْعِ قَوَانِينِ صَارِمَةٍ رَدْعِيَّةٍ، سَيَكُونُ لَهُ تَبْعَاتٌ خَطِيرَةٌ عَلَى الْمَعْرِفَةِ، وَيَنْذِرُ بِسَحْبِ الثَّقَّةِ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمَوْسَسَاتِ الْمَسْئُولَةِ عَنِ الْمَعْرِفَةِ. وَإِنَّهُ إِذَا وَقَعَ السَّكُوتُ عَنِ السَّرَقَاتِ؛ يَعْنِي قَبُولَنَا بِانْتِهَاكِ حَقِّ الْآخَرِ، كَمَا يَعْنِي الْحُكْمَ عَلَى الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ بِالْجُمُودِ، وَالْعُودَةَ إِلَى الْعَيْشِ فِي عَصْرِ الظَّلْمَاتِ وَالْاجْتِرَارِ وَالْمُخْتَصِرَاتِ، وَاخْتِصَارِ الْمُخْتَصِرِ.

يُؤَسِّفُ لَهُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّنَا -نَحْنُ الْمَشْرِفِينَ- تَأْتِينَا أبحاثُ الْمَاجِسْتِر/ الْمَاسْتِر/ الدَّكْتُورَاه/ مَقَالَاتٍ لِلنَّشْرِ/ مَقَالَاتٍ لِلتَّقْوِيمِ... بَعْضُهَا مَنَسُوخَةٌ نَسَخًا كَامِلًا؛ إِلَّا فِي الْمُقَدِّمَاتِ وَالْخَوَاتِيمِ، وَبَعْضُهَا مَسْرُوقَةٌ فِي أَجْزَائِهَا دُونَ إِشَارَةٍ، وَبَعْضُهَا فِيهَا الْقَلِيلُ مِنَ التَّصَرُّفِ، بَعْضُهَا مِنْ تَرْجُمَةٍ وَاعْتِبَارِهَا مِنَ الْإِبْدَاعِ، بَعْضُهَا تُصَنَّفُ فِي الْعَمَلِ الْعَلَنِيِّ Couper-coller، بَعْضُهَا يَغِيبُ فِيهَا مَوَاصِفَاتُ الْبَاحِثِ النَّاجِحِ، وَاحْتِرَامِ عَمَلِ السَّابِقِ... وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ أَبَانْتَهُ بَعْضُ الْأَبْحَاطِ الَّتِي وَقَعَ تَجْمِيدُهَا بِسَبَبِ فِعْلِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُخَلَّةِ بِأَخْلَاقِ الْبَاحِثِ، بِسَبَبِ الْغَشِّ وَالسَّطْوِ وَمَا يَتْبَعُهُمَا، كَلَّ هَذَا يَحْصُلُ، وَدُونَ وَازِعٍ ضَمِيرٍ يَقُولُ: لَيْسَ مِنَ الْأَخْلَاقِ اقْتِبَاسُ/ تَبْيُّهُ أَفْكَارَ لَيْسَتْ لَكَ/ الْغَشِّ حَرَامٌ/ مِنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا/ لَمْ يُجَرِّمِ طَالِبٌ بِسَبَبِ ذَلِكَ... حَالَاتٌ كَثِيرَةٌ لَيْسَ مِنَ السَّهْلِ السَّيْطِرَةَ عَلَيَّهَا؛ لِأَنَّهَا بَدَأَتْ مِنْ حَرَمِ الْجَامِعَاتِ، وَمَاذَا نَقُولُ بِالنَّسْبَةِ لِغَيْرِ الْجَامِعِيِّينَ أَوْ الَّذِينَ لَا وَازِعَ لَهُمْ وَلَا أَخْلَاقَ، وَمَاذَا نَقُولُ بِالنَّسْبَةِ لِلْمُدَوَّنِينَ، فَهَلْ يَجُوزُ لَهُمْ ذَلِكَ بَعْدَمَا طَفَأَ الْكَيْلُ فِي حَرَمِ الْجَامِعَاتِ، وَيَدْخُلُ كَلَّ هَذَا فِي الْإِنْحِدَارِ الْأَخْلَاقِيِّ لِلْمُتَعَلِّمِينَ الْجَامِعِيِّينَ وَبِامْتِيَازٍ، فَهَلْ مِنْ حُلُولٍ؟

وَإِنَّهُ بَاتَ مِنَ الْمُسْلِمِ بِهِ أَنْ يَتَمَّ تَحْدِيدُ أبعادِ الْمَشْكَلَةِ الَّتِي تَأْخُذُ مَوْقِعَ الْخَطَرِ، فَمَعَ مَا يُقَالُ، فَإِنَّنَا لَا نَعِيشُ الْخَطَرَ، وَلَكِنْ عَلَيْنَا التَّفَكِيرَ فِي الْإِحْتِيَاظِ/ تَدْبِيرِ الْأَمْنِ قَبْلَ حَدُوثِ الْخَطَرِ، بَدَأَ مِنْ تَبْيُّهِ وَسَائِلِ الدَّفَاعِ عَنِ الْأَمْنِ الْمَعْلُومَاتِي، كَمَا نُدَافِعُ عَنِ الْأَمْنِ الْغِذَائِيِّ

والعسكريّ، لما له من بُعد في نسخ وفسخ وتدمير وقرصنة كلّ ما تمّ بناؤه، أو حجبّه، أو نظّمه، أو تخزينه، أو إنتاجه... ومن ثمّ تجريم الفاعلين بهذه السّياسة التي تجعلنا نُراوح مكاننا، فأين الإضافة، وأين احترامُ حقّ الآخر، وأين القوانينُ التي تصوّن حقّ التّأليف.

هذا على مستوى الغشّ/ السّطو/ السّرقة بأنواعها من جهد الآخرين، وتمتدّ المسألةُ إلى قضايا أعمق في استعمال هذه الآلات عندما تُوظّف لغير ما أُنتجت له، ومن هنا فالوقاية خيرٌ من العلاج، وبات الأمرُ الذي يجب وَعَيْه، بأنّ مسألة الأمن المعلوماتي هي قضيتنا جميعاً، فالْمُستقبل مُهدّده أمثال هذه المشاكل التي يقوم بها بعض المُتطرفين الذين لهم امتدادات وشبكات وكارتلات عالمية، فإذا لم نَقم بالتّحسيس وبالتّعبئة والتّدريب على توظيف مُختلف المناهج لحماية الخُصوصيات، وبتقديم الرُّؤى والوسائل الفاعلة؛ فإننا سوف ندخل في فوضى علميّة وأخلاقية، ونقطع سُبُل التّطوّر والحضارة، ونعيش مرحلة البدائية، فهل يمكن أن يحصل ذلك؟ أو هل يمكن أن نعودَ في مُعاملاتنا إلى نظام العدّ على الأصابع؟ ونعيش عصرَ الورق، والملقّات والإضرابات، ومساحات من مخازن المعلومات على الورق، ونحن لا ننتج الورق، كما أنّنا لا ننتج هذه الآلات بما لها من إجراءات، وفي كلا الأمرين نعيش مرحلة الخطر.

وكان علينا التّهويلَ من هذا الأمر من منظور الاحتياط الأمني المبدئي؛ كي يقع التّحرّز لما سوف يكون أو قد لا يكون، وبخاصّة أنّ أنظمة الشّبكات المعمول بها في دَوْلنا عتيقة، وسهلة الاختراق، بل هي من وضع الغربيين. ويجب العلم بأننا من الدّول الأضعف في التّصنيف العالميّ من حيث الأمن المعلوماتي، فالعراق آخر بلد يعلّق القائمة، وتأتي بعده الدّول المغاربية؛ نظراً لتفشي القرصنة والتّقليد والبرمجيات الخبيثة ودون رقيب. فنحن لَمّا نضع أمن المعلومات ضمن الاهتمامات المعاصرة، رغم أنّنا وضعنا بعض القوانين لكن دون تطبيق، ودون رقابة، وما يُباع في أسواقنا من وسائل التّقليد أكثر من أن يُحصى. وهناك كلام كبير وكثير في هذا المجال، والواقع يقول: إنّنا لم نُعرّز قوانين الأمن المعلوماتي بالجديد، ولم نستثمر في مجال الأمن، فما مصيرنا في لاحقٍ من الزّمان؟

4/1. انغماس الشّباب في شّبكات التّواصل الاجتماعيّ: ولقد أوجدت التّقانات المُعاصرة منظومات وشبكاتٍ علاقاتٍ معرفيّة وعلميّة من كلّ أنواع العلوم والفنون التي تجعلك مُنغمساً فيها باستمرار، لما لها من مُغريات قد لا تراها في الواقع، وبخاصّة ما يتعلّق



بمُغريات الشَّبَاب، بما تقدّمه له من صُور العَرِي وما يلحق ذلك من المُفاجآت. والمهمّ إنّ هذه الشبّكة لها شبكات مُتعدّدة، وكلّ واحدة أحدثتُ كمّاً من العلاقات المُتشابكة المترابطة المُتداخلة، وعَمَرَت العالم بِدِفْقِ مَعْلوماتي يصعب السّيطرة عليه، أو إيقافه، فلا يختلف "اثنان اليوم أنّ من أبرز سمات عالمنا الرّاهن التّركيب والتّداخل والسّرعة وجسامته وكبّر الآثار التي تتركّب عن التّصرفات بسبب ذلك، ومن هنا، فإنّ من مُقتضيات العيش في العصر الرّاهن القدرة على استيعاب هذه السّمات من جهة، ثمّ القدرة على التّجاوب معها بفعالية وإيجابيّة من جهة ثانية¹". وهذه الأمور هي من تحوّلات هذا الجيل، ومن أسلوب العيش الجديد، وهذا الانغماس الكلّي لشبابنا وصلّ درجة العبادة، بل أصبحت الآلة لا تُفارق، فأضحى عبداً لها. ويبدو لي بأنّ أهمّ نقطة في هذا المجال، هو تسامُحنا في توجيهه إلى حسن الإفادة في استخدام هذه التقانات، وإهمالنا تدريس مادة الأخلاق.






لقد سقط الشَّبَاب المُعاصر في الأحوال؛ بعد إحصام الأسرة عن دورها التّربوي، فأضحت ضدّ التّربيّة، ورمت بالمهمّة للمدرسة، في الوقت الذي كانت قد تقاسمت هذه المهمّة بالتّراضي والمألوف "وكان المعهود المألوف هو أن تدفع الأسرة والمدرسةُ كلتاهما في الاتّجاه ذاته، وأن تضطلعوا بتحقيق المَهْمَة ذاتها. والحال أنّ هذا التّحالف "الطّبيعي" ظاهراً قد انقطع. فالتطوّرات التي شهدتها الأسرة مُؤخراً تدفعها إلى أن تتنازل للمدرسة عن دورها القديم في الإعداد للحياة الاجتماعيّة لدى أبنائها، وتدفعهم في الوقت ذاته إلى مقاومة ذلك

¹ أحمد عبادي "التّخليق بالأُسوة، رصد لآليات التّخليق بالأنموذج وإجراءاتها مقاربة مقارنة" ندوة الأكاديميّة. الرّباط: 2014، مطبعة المعارف الجديدة، منشورات الأكاديميّة الملكيّة المغربيّة، ندوة: عدد (تخليق الحياة العامّة في المغرب) 21-22 محرم 1435 هـ/ 25-26 نونبر 2013، سلسلة "الندوات" ص 298.

الزرع وقواعده المؤسسية باسم القيم العاطفية العائلية¹ كما أنّ المدرسة فاضلت بين المواد؛ في التدريس وفي التوجيه، كما عملت على تصنيف المواد الإنسانية والاجتماعية في خانة المواد الإضافية أو من سقطت المواد، علماً أنّها الحاملة للأخلاق والقيم والتوجيه نحو الجوانب الإنسانية العاملة على التسامح والتعاطف ونبذ الكراهية والدمار، وهي وحدها التي نظرت للعلم من جانبه الإنساني، بينما وقع التركيز على العلوم الصّرفة على اعتبار أنّها عامل اللّحاق بمقتضيات العصر؛ علماً أنّها لا تحمل إلاّ المادة ثمّ المادة، وأحياناً تعمل على إلغاء الأخلاق والدّواعي الفطرية. إضافةً إلى نقص المشاريع في تخليق الحياة الاجتماعية، وهي عامل مهمّ في التربيّة التي تزرع الحضارة، فما قامت حضارة إلاّ على الأخلاق. ولضعف الأخلاق رأينا قافلة الفساد ماضيةً في طريقها، غيرَ عابثةٍ بالمبادئ الأخلاقية، ويعود هذا إلى عامل نقص الوازع الدّيني والأخلاقي، وغياب الرّدع.

أين تلك الغضبّة العربيّة الشّديدة من أصحاب القرار؟ أين من ينتصر للمنطق؟ لا الرّجز يُطوّق المشكلة، ولا الوعظُ يحلّ المُعضلة، هذا في المقام الأوّل، وفي المقام الثّاني، من يلتجئ إلى هذا؟ بكلّ أسف يلتجئ إلى أسلوب السّطو الفكري المُتعلّمون والشّباب، فهل المُتعلّمون والشّباب المُعاصرون تقضُّهم هذه المشكلة؟ بالطبع لا، وهنا مَكمن الفراغ الروحي الذي يعيشه هذا الجيل؛ جيل عمِل على تهاوي الحدود، وفتح نوافذ الوُورْد، وأخذ من الشّابكة بلا قيود، فهو معذور في هذا الوجود؛ جيل الفسبَكة  والتّوترة 

والدّردشة  والتّغريدة  واللّويحة  وعبّرَ مختلف وسائل التّواصل الاجتماعيّ التي تبتّ أغلب ما فيها باللّغات الأجنبيّة، بل إنّها تُدخِل على لغتنا مُقترضات ومُلخصات هي من الهَجين المرفوض، وفي هذا المجال يقول الباحثُ صابر الحباشة: "غيرتي على العربيّة الفصحى وخوفي عليها من غزو المقترضات الأجنبيّة، واتّسع دائرة الدّخيل والمُؤلّد والمُحدثات لم يكن مَدعاة للدّعر أو الوقوع في (العمى المنهجي) أي عندما يتخلّى الدّارس عن الموضوعيّة المنهجيّة ليقع في تحيّر سافر للمعيارية على حساب

¹ مجموعة من المؤلّفين، أوضاع التربيّة وشروطها، تر: نصيرة مرّوة، ط1. بيروت: 2014، مؤسّسة الفكر

العربيّ، سلسلة (محاولات Les essais) ص 7.

الاستعمال، فهذا الموقف يُجافي تيارَ حياة اللّغة، فالاستعمال دوماً سابق للقاعدة، والقاعدة تستنبط على ضوء الاستعمال¹. فما هي الحماية من هذا القول المُعولم الذي يمحو خصوصياتنا اللّغويّة، ويمحو المعيار اللّغويّ، وقياسَ الشّاهد على الغائب؟ أيدخل هذا في خلق لغة جديدة؟ أم في الاقتصاد اللّغويّ؟ أم في الانحدار الشّاقولي؟ أم في إعلان لغتنا خطّها الانقراضي؟

يمكن أن نقول: إنّ الثّورات العربيّة/ الرّبيع العربيّ أظهرت كمّاً من المُدوّنين والهواة العاملين على نسج الشّعارات السّيّاسة تحت بند استعمال اللّغة العربيّة، وما يُسجّل عليهم أنّهم اعتمدوا اللّغة العربيّة فقط، وهذا في الحقيقة شيءٌ جميلٌ ويوحى لنا بأنّ العربيّة مُتمكّنة في الشّباب، وأنّ الهويّة العربيّة هي التي تدفعهم لرفع شعار التّغيير، وأنّ لغة الشّعار السّيّاسيّ في كلّ المظاهرات عربيّة؛ مأخوذة كذلك من ثوابت الهويّة والانتماء؛ بوصفها معلّماً من معالم الوعي الثّقافيّ والسّيّاسيّ رغم ما فيها من تدجين، وهذا في مقام العربيّة لمن المحاسن التي تُسجّل على المُدوّنين. نعم حصَلَ هذا بالقوّة والفعل، ولكن لغة تلك الشّعارات مُخزية ضعيفة، بسيطة، لا تُربي الذّوق اللّغويّ... وما يمكن أن يُسجّل على صانعيها/ مُدوّنيها أنّهم يُحسنون صنْعها، ويتقنون بفاعلية استخدام وسائل العصر، وهذا ما أبانتها الكثيرُ من الدّراسات، ولكنّها لا ترقى إلى عمل تأصيل اللّغة، بل لَمِن المُخزي على رافعيها أن يحملوا لغةً ركيكةً هي لغتهم، فالثّورة تبدأ من تحسين لغة التّغيير "... الشّباب الثّائر والمتعلّم، وهي عماد العمليّة التّغييرية، وصانعة الشّعارات السّيّاسيّة أظهرت أنّها تتقن بفاعلية استخدام وسائل الاتّصال العصرية (مثل يوتيوب) وتوظيفها، مُستجيبية بذلك لقيم العصر ووسائله، وهذا ما يفسّر دورها البارز والمؤثّر في إطلاق الدّعوات إلى التّظاهر، فضلاً عن إنتاج الشّعاراتية المطلوبة، بوجهها الشّفاهي والمُدوّن، ووضعها بتصرّف الجمهور الذي يتناقلها ويُرّوجها عبْر وسائل الاتّصال الحديثة²". لقد أنتجت تلك الشّعارات فيضاً مُصطلحياً من عبارات دخيلة يصعب توقيفها، وترى الشّباب يُعيدون رواية لغة الشّارع في شكل آخر، وهو شكلٌ له قابلية

¹. "قراءة لكتاب الشّباب ولغة العصر: دراسة لسانيّة اجتماعيّة" مجلة إضافات. بيروت: 2012، العددان:

18-17، ص 201 (بتصرّف).

². نادر سراج "الشّباب والتّغيير في العالم العربيّ لغة الشّعار السّيّاسيّ، المصّامين والدلالات، مجلة اللّغة

والهويّة، ط1. قطر: 2013، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّيّاسات، ص 344-345.

لدى المُستمع، وسهل التّداول عبر الفضائيات والمواقع والرّسائل النّصية، لكنّها غير علميّة، ولا تدخل في جوانب المعيار، ولا تعمل على ترقية الذوق اللّغويّ، ولا نجد لها المحلّ في الأبواب النّحوية. كما أنّ الشّابكة تخلط في الاستعمالات اللّغويّة، فنعيش لغة sms مرّة، ولغة arabishe مرّة، ولغة chat langage مرّة، وهو غزو ثقافيّ جديد أو هو نزوع مُتمادٍ للخروج من أعراف اللّغة، وبعيد عن مُستويها المعروفين. وإنّ النّظرية القائلة (الجهد الأدنى) تحققت لدى هذه الفئة؛ ولكنّها باعوجاج؛ حيث بات الأمر يُنذر بالخطر، وهذه تُؤثّر على سلامة أمننا اللّغويّ؛ حيث تنتقل من المستوى الشّفاهي إلى المُدوّن دون تعديل يُراعي الخصوصيات اللّغويّة للعربيّة. هي مغالاة في إضعاف لغتهم وتهجينها عن طريق خلط تراكيبها ومفرداتها وأصواتها، هي تعميّةٌ جديدةٌ لا تسير باللّغة إلى الأمام، فما العمل بهذه اللّغة الجديدة؟

وإنّ السّؤال الجوهريّ يتمحورُ في مآل وكيفيات استخدام اللّغة الأمّ من قبل الجيل الشّاب في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات الذي باتت فيه أدوات التّواصل وتقنيات المعلوماتيّة، ومواقع التّواصل الاجتماعيّ منابرٍ رحبةً مُتاحةً لعمليات تواصلهم اليومي ودردشتهم وتغريداتهم ووسائلهم النّصية sms، فهل نُحوّلهم عن موقعهم الجديد في استعمال اللّغة استعمالاً سليماً؟ لا يمكن ذلك، إنّ لم نقل من الصّعوبة، بل الأحسن أن يحصل التّوجيه السّليم، وأن تخضع تلك المُدوّنات للدراسة، واستخلاص القواسم المشتركة التي توضع لها الحدود اللّغويّة. كما يمكن أن نقول: إنّ تلك التّغريدات تعود في أصلها إلى ضعف/ نقص الهويّة اللّغويّة لدى فئات الشّباب، فهم لم يتحصّنوا في المدرسة بما فيه الكفاية لاستعمال لغويّ صحيح. بل ربّما هؤلاء الشّباب ينطقون من واقع مرّ يدعو إلى غرس الثقافة الوطنيّة التي تناسيناها بفعل المُعاصرة التي ننظر إليها على أنّها الآلة فقط، وهذا ما يجب أن يُراعى في تخطيطنا، بل كان يجب أن تناقش مسألة اللّغة العربيّة، مناقشة عامّة لما لها من تأثير في تهميش فئات كثيرة من المجتمع، إن لم يكن ذلك هو تغييب لغته التي هي العمود الفقريّ في الهويّة التي لها تراتب عامل: اللّغة. الدّين. التّاريخ. المرجعيّات المُعاصرة.

ونؤكّد بما لا يدعُ مجالاً للمراجعة، بأنّ هذه المُظاهرات والاضطرابات الشّبانيّة في شبكات التّواصل الاجتماعيّ صورةٌ عن التّبعية في حياتنا اليوميّة مما يُشاهد من تهميش لغتنا العربيّة، ومِمّا نُعامل به من قلة الجهود التي تُبذل لرفدها، وما يُبذل من مال لنشر الأجنبيّات أكثر، ويساعده في ذلك غياب التّوعيّة، وعدم مُعالجة المُشكلة من جذورها، بغياب

المنظومات الاجتماعية، ومنها منظومة القيم. أين منظومة القيم؟ أين ترسيخ المفاهيم المُستحدثة في مكامن الهوية؟ أين البحث عن الموقع المُساوي للغة الأمّ مع لغات العصر؟ فأين موقعنا -نحن الباحثين والمُربين والأولياء- من هذا الدفق الشّابكي "أين موقع الأهل والأقارب والمُربين في بيئات العمل من هذا الفيض التعبيري الجديد؟ وما هو دور وسائط التّواصل الاجتماعيّ في نقل وتعميم المصطلحات الشّبانية المُستجدة؟ وأين موقع دور لغتنا الأمّ منها؟ وكيف تقوم التّراخيات بين الطّرفين الأساسيّين في المجتمع؛ أين الآباء وذويهم؟ وهل ثمة كيانان ثقافيّان ولغويّان ينسب أحدهما نفسه إلى فئة المُطلعين والمُجددين والحداثويين، والآخر إلى فئة الرّاشدين والنّاضجين والكلّاسيكيين¹. إنّ لغة هذا الجيل من استعمالهم الخاصّ في التّواصل الاجتماعيّ لا يُعول عليها؛ لأنّها لا تشكّل نسقاً مُتجانساً، ولا نسقاً لغويّاً مقبولاً يمكن الرّكون إليه، بقدر ما تُؤدّي إلى التّعمية والضعف اللّغويّ، جيل Fast-food وشباب sms وجيل ثقافة تسطيح الأفكار، باستهلاكات لغويّة لا تُغني ولا تُفضي إلى عمل جيّد، شباب حاولوا تجاوز واقعهم بسُهولة، وسابقوا الرّمان لإيجاد موطن قَدَم لهم في عصر العولمة، ووظّفوا مواردَهم اللّغويّة البسيطة عبر لغة هسّة، فأين الحصانةُ للغة الضّاد؟

وهكذا نرى الأمر واضحاً ويُندر بالخطر، فمع ما تقدّمه هذه التقانات من إيجابيات، هناك بعض السّلبات ذات العلاقة بالانحراف اللّغويّ، وما يتبع ذلك من التّهمّان، وما يحزّ في النّفس ما نراه من ضعف الأخلاق تجاه هذا الوافد الجديد، فوقع التّسامح، وانمحت الحدودُ، وفَسدت الأخلاق؛ علماً أنّ الأخلاق نماء وشرف، وسمة وتقدّم، وإصلاح وحضارة. الأخلاق حريّة، وتعايش، وتسامح، وقبول الآخر، وإقرار بالحقّ في الاختلاف.

صالحُ أمرِك للأخلاق مرّجعه فقومُ النّفس بالأخلاق تستقيم

5/1. تعاملنا مع العولمة في جانبها المهدّد: ما فهمه الشّباب المُعاصر أنّ العولمة باب الشّطارة والسّابق هو الفائز، والمغلوب يبقى دائماً مغلوباً، والغالبُ يبقى دائماً مُتفوقاً، والفاهم من لا يحتكم إلى القانون، والدّكي من يقوم على السّطو في مُلك غيره، والقرصنة شبه مُباحة، والتّصرّف في أموال النّاس حلال... ولم تُفهم العولمةُ في معناها العامّ على أنّها إقامة

¹ نادر سراج "الشّباب ولغة العصر: تغريد أو تجديد؟" مجلة حوليات. بيروت: 2014 مجلة اللّجنة الوطنيّة

اللّبنانية لليونسكو، العدد الثّاني، ص 16.

النظام العادل في المجتمع العالمي، والتنافس الشريف، وتبادل الخبرات، واستفادة الشعوب من بعضها، والتحكّم في تكنولوجيا الإعلام المتقدمة؛ حيث تُقاسُ عظمة الدول باتّساع ما تستحوذ عليه من فضاء جغرافيّ واسع الامتداد، وعولمة الثقافة التي يُراد لها أن تُصبح نموذجاً فكرياً، ترتكزه في العقول والضّمائر والأشرطة والفضائيات وفي شبكات الإشهار لحصول التّنوع والنماء والزّقي... وكان يجب أن تُفهم العولمة في جانبها الإيجابي على أنّها مُوضحة العصر لا مفرّ منها، ولا يمكن مُواجهتها إلاّ بالانخراط فيها، باعتبارها عالميةً.

إنّ العولمة التّقاء الحضارات، وبناء مجتمع عالمي مُتمّط يسعى للرّفاهية وينشد الكمال، العولمة هي الاستفادة ممّن هم أفضلُ ممّا عملاً ودرايةً، والأخذ عنهم بإدخال تكييف يُراعي الخصوصية في كلّ مناحيها، ولذا كان علينا اكتساب خبرات الغرب من باهها الواسع، بدءاً من المُنجزات المادية إلى الخبرات الفكرية وكيفيات الإنتاج؛ لنحتكم عند ذلك بالتّصرّف والتّكيّف "... ظاهرة العصر وسمته، وأنّ الوقوف في وجهها أو مُحاولة تجنّبها أو العزلة عنها، إنّما هو خروج على العصر وتخلف ما وراءه. وعلينا أن نسارع إلى دراسة عناصر هذه العولمة، وفهم مُكوّناتها والتّنبية لاتّجاهاتها، ثمّ علينا أن نتعامل معها من موقع الثقة بالنّفس والإدراك العميق لخصائص ثقافتنا، واستخراج كوامنها الأصيلة وجواهرها الحقيقيّة، وتعريضها للتّفاعل مع تلك الثقافة العالميّة الواحدة: أخذ وعطاء. ولا يجوز لنا أن نقف مكتوفي الأيدي، عاجزين عن القيام بعمل حقيقيّ وفعلٍ أصيل¹". إنّ العولمة تعني في ما تعني العالميّة، كما تعني أيضاً التّغيير الإيجابي، وملاحقة مُستجدات العصر، فأين السّاعة العربيّة؟ أين التّاريخ الهجريّ؟ أين اللّباس التّقليديّ؟ أين البرنوس، وأكل الكسكس، وحلق الرّؤوس؟

لا يمكن أن ننكر أنّ خطاب العولمة يظهر فيه بعضُ الفرض، أو هو خطاب حتميةٍ في بعض المَقامات، ولا خيارَ للضعيف مع ذلك الخطاب إلاّ الانصياع له، وإلاّ فمصيبره الانقراض، هذا موجود بالقوّة، ولكنّه ليس موجوداً بالفعل، فهناك مُناداة بالحفاظ على

¹ ناصر الدّين الأسد "الهويّة والعولمة" أعمال ندوة. الرّباط: 1997، منشورات الأكاديميّة الملكيّة المغربيّة، أعمال ندوة حول (العولمة والهويّة) 27-29 ذو الحجة 1417 هـ / 5-7 مايو 1997، سلسلة "الدوريات" ص 62.

الهوية في إطار عدم تفسّخها، وعدم كون الفرد نسخةً لغيره. فنحن الآن نعيش عصرنا بمقتضيات التغيير، وهي طبيعية، نعيش عصرنا في مصرنا دون أن نكون تابعين لغيرنا، ودون فقدان شخصيتنا، ولم نذُب في صِنوننا، كما يقول مولود قاسم الذي يقابل بها الأصالة، أن يكون الإنسان ابنَ عصره، مع البقاء على أديم مَصْره، دون أن يُصبح نسخةً غيره، وتعني لا إغلاق الأبواب والنوافذ، ولا إزاحة السقوف والرُفوف، كما يقرن الأصالة (بالإنية) ويعرفها "ذلك الوعي الجاد بالذاتية والشخصية، وهي تلك الإنية التي يتكلم عنها ابن سينا، والتي تتلخّص في أنه كان قد تصوّر نفسه مُعلّقاً بين السماء والأرض، وأنّ جسمه قد انثُرَ منه وفي حكم العدم. ولم يبقَ له في تلك اللحظة وهو بين عالمين إلا ذلك الوعي الحادّ بوجوده، وشعور بذاته المتميّزة، القائمة بذاتها، المستقلة عن غيرها، وهذا التّصوّر لابن سينا هو الذي كان الأصل في ذلك الكوجيتو الديكارتي المعروف الذي يقول: أنا أفكر إذن موجوداً".¹ وباعتبار العولمة لا تُهددني، ما دامت لا تمسّ شعوري وكرامتي، ولا تمنعني من الصلاة، ولا نحو ذلك من أداء مناسك الحجّ كما قال عبد الهادي بوطالب² فإنّها مقبولة أو مَحمودة نظراً لما تقدّمه من وسائل حديثة تعمل على اللّحاق، والخروج من قوقعة الماضي. وإني لأرى العولمة تعمل على ممارسة يومية واعية وبكلّ مسؤولة، وأراها تقوم على تنمية المجتمع، وتقييم له أسس التّعامل والتّفاعل العالِيّ في ضوء احترام الرأْي والتّسامح والتّعاون والتّنافس السّلي الشّريف، فهذا ليس من المُهدّدات، ولا تعمل على التّركيعات، بل هي من التّحسينات.

6/1. التّفريط في الهوية وفي الخُصوصيّة: إذا كانت العولمة تُهددني، فإنّها تتطلّب مِنّي

المُواجهة، ويبدو لي بأنّ مُواجهة العولمة بالهوية وبالتّميّز وبالندية ستكون مُمكنة، بمواجهة إعطاء الأوليّة للإصلاح الاجتماعيّ المصّحوب بالمشاريع التّعليمية والتّثقيفية والتّنمويّة والنّهضوية، دون الخروج عن السّرب أو الجماعة. إنّ العولمة نهضة حضارية توقظنا وتعمل على تحريكنا برجة قويّة كي نكون في هذا الكون، وننالَ موقعنا في هذه الأرض، فهل تحتاج إلى مُواجهة؟ أو ما هي المُواجهة المطلوبة لمن تعمل على إنهاضنا؟ فإذا قبلنا بالمُواجهة، نعود

¹ وزارة الشؤون الدينيّة والأوقاف، مولود قاسم نايت بلقاسم المُفكر الجزائريّ الموسوعيّ. الجزائر: 2013،

منشورات وزارة الشؤون الدينيّة والأوقاف، سلسلة أعلام الجزائر (1) ص 116.

² "هل استطاعت العولمة أن تهدر الهوية؟" أعمال ندوة الرباط: 1997، مطبوعات الأكاديمية الملكيّة

المغربيّة، ندوة (العولمة والهوية) 27-29 ذو الحجة 1417 هـ/ 5-7 مايو 1997، سلسلة "الدورات" ص 67.

إلى نقطة البداية، لماذا تأخرنا وتقدّم غيرنا؟ تأخرنا بسبب عدم الاهتمام بالمنافع العموميّة، ولا مُراعاة للتنظيمات الحديثة، ولا الاهتمام بتحريك الفكر من قيد عدم الاحتكاك بالغير، ومن قيد سلبيات الماضي، ورفض الغرب، والبعد عن كلّ مُستجدّ يُعيد النّظر في الماضي، وأنّ الماضي مُقدّس لا يُمسّ.

نعم، أُقرّ بأنّ العولمة تعمل على إضعافِ الهُويات القومية، ومحو صفات التّميّز للشّعوب الضّعيفة وفرض الثّقافة القطبية الأحاد، وهُويتنا -نحن العرب- ليست مُحصّنة في هذا الجانب، وبخاصّة في عدم التّواصل بلغتنا في كثير من الجوانب؛ ويعني افتقاد الانتماء والهوية، وهذه مُشكلة داخلية فرَضها العربُ على أنفسهم، وكانوا نكراتٍ في العالم؛ حيث لا يريدون التّواصل بلغتهم، فليس الأمرُ يعود للعولمة، بل إنّ العربيّة لها موقع مُتقدّم بين لغات العالم العَشر، ولكنّ العرب لا يبيغون هذا، فهم يتسامحون في أهمّ ركيزة في الهوية، وهي الهوية/ المواطنة اللّغوية، ولا يدرون أنّه لا هوية عربيّة بدون لغة عربيّة، ولا لغة عربيّة بدون هوية عربيّة "... ومن هذه الهُويات هوية مجتمعنا العربيّ مُتمثّلة في لغته التي تعدّ محو ثقافته ومن ثمّ فإنّ الخطر ينصبّ على اللّغة، وما كانت اللّغة والهوية إلّا وجهين لعملة واحدة، فهما خاصيتان إنسانيتان، والإنسان في جوهره ليس إلّا لغة وهوية، اللّغة فكره ولسانه، وفي الوقت نفسه انتماؤه، وتلك هي حقيقته وهويته¹". وتبقى العربيّة أهمّ عاملٍ باعتبارها هوية ثقافية مُوحدة تعمل على الانسجام الجمعيّ، وتؤدّي إلى الأمان؛ لأنّها الحاضن والمعبّر عن الثّقافة والحضارة والقيم والأخلاق التي تعامل الناطقون بها. ولكن بكلّ واقعية نقول: نحن فرطنا في اللّغة العربيّة، يعني فرطنا في هويتنا؛ حيث الهوية ترتبط في المقام الأوّل باللّغة، وهو ارتباط جدليّ، وقبلنا بالتعدّد اللّغويّ الأجنبيّ، ونعرف أنّه عندما تتعدّد الهُويات تنقلب إلى تفتيت في الأذهان، وهو مدخل إلى تفتيت في الأوطان "الهوية واللّغة، موضوعان مُرتبطان يتفاعلان في السلوك الفردي والاجتماعي داخل الأوطان، يؤثر كلّ منهما في الآخر، قوة وضعفاً. إذا قويت الهوية قويت اللّغة، وإذا ضعفت الهوية ضعفت اللّغة. اللّغة تعبير عن الهوية طبقاً للقول المشهور (تحدث حتى أراك) وقد تحدّث الله في الوحي حتى تُعرف هويته. وتعني كلمة

¹. محود أحمد السّيد، الهوية ولغة التّعليم في البلاد العربيّة، ط1. دمشق: 2013، مجمع اللّغة العربيّة

بدمشق، ص 9.

(لوجوس) في المسيحية كما هي الحال في إنجيل يوحنا الكلمة والهوية والوجود في آن واحد، والعروبة ليست بأبٍ أو أمّ، كما هو في الحديث الشهير، إنّما العروبة هي اللسان¹.

إنّ الهوية هي تلكم الخصوصيات والمَلامح التي تتكوّن منها شخصية الإنسان، وتُعطى له صفة التميّز؛ هي خصوصية تحقّق مجموع القيم التي تكيف وعيّه وتطبع إرادته وشخصيته، وما اكتسبه الإنسان عبّر تراكم الزّمان، وامتداد التاريخ بكلّ ما صنعه وحدّث فيه من عوامل ومؤثرات. وتبرز في الخصوصية الهوية والتّشبه بها؛ وذلك خير ما يتسلّح به الإنسان. وفي الهوية تظهر اللّغة وعاء تواصل، وبوتقة فكرٍ ورمزٍ وجود، مع ما يرفدها من لهجات ولغات وطنيّة. كما تأخذ الخصوصية أبعاداً أخرى من مثل المُواطنة والوطنية، والشّعور بالانتماء إلى فضاء مجتمعي بصورة تحفظ كرامته. كما أنّ الهوية لا تعني التّصنيف والتّقييد والثّابت الذي لا يتغيّر، بل إنّ الهوية تقبل الأخذ كما تعطي، وتقبل التّكيف، وهكذا فالهوية لا تكون ثابتة، بقدر ما نقول: إنّها لا تخرج عن مجال مقوماتها المفتوحة باعتبارها مساراً تاريخياً متحرّكاً تُتيح النّقد والاختيار الحرّ، وتقبل التّقدّم والرّقي، كما تفسح المجال لمسيرة العصر والاعتناء به. إنّ الهوية تتعايش مع الواقع، ومع الهويات الأخرى بصيغة الجدل:

فعل. ⇔ انفعال
تأثير. ⇔ تأثير
قياس الحاضر ⇔ الحاضر.

وكما رأينا، فإنّ الهوية لا تقبل الانغلاق المؤدي إلى العرقية أو المذهبية المقيّنة أو الاستقلال عن الآخر، ولا تزرع الخلاف والشقاق والعنصرية والعصبية، بل تعمل على تعميق البحث في مختلف القضايا المعاصرة، وتقوم على دراستها ومُحاولة الإفادة منها في حدود ما يتمشى مع الخصوصية، علماً أنّ موروثنا الحضاري تشكّل عبر خليط من الثقافات، والتراكمات، والخبرات، وأنماط السلوك، والتفاعل مع المُجتمعات، وكثير من الديانات، إلى أنّ وصل الآن إلى حضارة عربيّة إسلامية بمظاهرها الثقافيّة التي ترفدها اللّغة العربيّة،

¹ حسن حنفي "الهوية والاعتراب في الوعي العربي" مجلة تبيين. قطر: 2012، المركز العربي للأبحاث ودراسة

والدين الإسلامي، والقيم المتوارثة من الأجداد، والعرف المقبول دينياً، والتقاليد والقيم النبيلة التي أضحت مميزات متكيفة مع الواقع المتغير. ثبات بعض المفاهيم في الصورة، وتغيرها في الدلالة...

7/1. سوء تدير ثقافة الاختلاف: إن التميز لا يعني العيش في جزيرة منعزلة، بل هي الخصوصية الجامعة التي تجعل الشخص مواطناً يحترم الجيرة، وقبل العيش المشترك، ويقر بالتنوع الإنساني وبالتعددية والاختلاف في إطار الوحدة الوطنية، والتعاون والتفاهم الإنساني. وإنه لمن الحكمة تدير التنوع ضمن الخصوصية بصورة ديمقراطية، بعيدة عن كل مظاهر الإقصاء والتهميش، وذلك ما يضع حداً للاستبداد والفساد، وخرق لحقوق الإنسان، ووصولاً إلى بناء دولة مدنية؛ وهي بيت الجميع.

ومن هنا تقتضي المصلحة والمصالحة الوطنية تدير مختلف الهزات اليومية برضا وطواعية، وردم الخلافات المذهبية، والتبرؤ من كل مظاهر الانحراف اللاأخلاقي بما يحمله من صور الهدم والفساد والتخلف. وهكذا رأينا موروثنا الحضاري في تميزه وفي وحدته المتنوعة، والاختلاف الموجود فيه هو اختلاف في القراءات المتعددة وليس اختلافاً في الأصول أو في المنطلقات، هو اختلاف في الرأي والاجتهاد وهو سنة جيدة، بل ذلك ما يكسب شرعية النصوص، وقابليتها للتمدد والتمدن وقبول التكيف، علماً أن كل مظاهر الاختلاف كانت تتجه إلى التصحيح والتأصيل، كما يقول الشاعر أحيحة ابن الجلاح بن الحريش الأوسي ت 130 ق هـ:

عندك راضٍ، والرأي مختلف

نحن بما عندنا، وأنت بما



2. سبل الحماية: تأخذ الحماية

أشكالاً متعددة، وتبدأ من ضمان حماية انقطاع الكهرباء، وضمان عدم تعطل الأجهزة وبقاء المعلومات آمنة وفي سرية تامة، عن طريق منطوق (Logiciels) أو عن طريق متعهدين يخدمون ضمان الأسرار، إلى غاية

الاطمئنان على الأسرار مهما كان نوعها، ومن ثم يمتد الاطمئنان إلى التعامل المصلحي بصورة

أخلاقية؛ حيث يطمئن المواطن في أجهزة الدولة، وفي البنوك، وفي أمواله المودعة... وعند الاطمئنان تحصل الثقة في الدولة، ويعرف أنها دولة لا تزول بزوال الرجال، وهي دولة الحق والقانون، واليكم بعض السبل الجزئية:



1/2. ضرورة وضع جهاز (إدارة أمن المعلومات):

إنّ التّقنيات التي وصل إليها الإنسان المعاصر لا يمكن أن تتواصل وتستمرّ دون أمن المعلومات، وبخاصّة ما له علاقة بالبنوك وأنظمة الرادار والأقمار الصناعية، والآلات الموجهة عن بُعد، فلا بدّ من حماية

في أعلى درجات الحماية، ولهذا تقوم كلّ الدول بضمان مَعلوماتها عن طريق جهازها المُتخصّص؛ حيث تكون المَعلومات في سرّية لا يصل إليها إلا أعلى مسؤول في الدولة، ويكون ذلك لأغراض تتطلّبها المصلحة الوطنيّة ومثل هذا كلمة السرّ في القنابل النوويّة، وما يمكن أن تُخرجه الدولة من سلاح في حالات الضّرورة القصوى، فلا يَعْرِف سرّها إلا رئيس/ ملك/ سلطان/ أمير البلد. كما أنّ الدول المتقدمة تُدرّس أمن المعلومات، وتندب لها مُتخصّصين، وتضعهم حُماة الدولة، وتُسلّحهم بكلّ ما يعمل على الحفاظ على السّرية. تضع الدول المتقدمة مادة (أمن المعلومات) في العلوم العلميّة التي تسلّح بها المتخصّصين لمقابلة ما قد يحصل من كوارث في الاختراق المَعلوماتي "أمن المعلومات علم حديث يعمل على توفير الحماية للمعلومات من المخاطر التي تُهددها أو الاعتداء عليها، وذلك من خلال توفير الأدوات والوسائل اللازم توفيرها لحماية المعلومات من المخاطر الدّاخلية أو الخارجيّة، والمعايير المُتخذة لمنع وصول المَعلومات إلى أيدي أشخاص غير مُخوّلين عبر الاتّصالات ولضمان أصالة وصحة هذه الاتّصالات"¹. وعلى هذا الجهار أن يعمل بسياسة تهويل مسألة الأمن المَعلوماتي التي قد تُؤدّي إلى كوارث وطنيّة من مثل: الوصول إلى كلمات السرّ للأفراد في أموالهم ومعلوماتهم، والوصول إلى الأبواب المُغلقة في السّجون، أو إلى مفاتيح التّكليف المركزي، أو أجهزة الحرائق، ونُظُم الكاميرات... وكلّ ما يُخلّ بمنظومة الشّبكة المؤدّية إلى ما لا تُحمد عقباه. وبالنسبة للكوارث الأجنبيّة، هو الوصول إلى الخلط في أمور الطيران المدنيّ،

¹ google, ar. Wikipedia.org بتاريخ 15 جانفي 2015

ونظام التّواصل العالميّ في المُبادلات التّجارية، ونُظُم التّحويلات، وإلى تلك الأنظمة المُعوّلة في الأقمار الصّناعية... وكلّ ذلك سوف يُهدّد البشريّة قاطبةً، فيلّى أين المصير؟

2/2. مواصلة الجهود العلميّة في الحماية العالية: بعدما تبيّنت بعض الاختلالات في الشّابكة من مثل غلق/ إيقاف الحكومات للشبكات بمنع قانوني أو غير قانوني، تعمل الشّركات المطوّرة للوب WEB بحيث لا يمكن قطع الاتّصالات حتى في الهجمات النوويّة، كما لا يمكن إيقاف ضخّ المعلومات مهما عملت الحكومات من وسائل المنع. ويكون هذا من الحلول التي رآها الباحثون في المستقبل القريب "وثمة حلّ بديل وشيك الظهور على شكل شبكات عُروية Mensh Networks لا سلكية، وهي نُظُم بسيطة تربط المستخدمين النهائيين معاً. وتلتفتّ ألياً على إجراءات الإيقاف والرقابة¹". إنّ مهندسي (الوب) يعملون على الحدّ من سلطة الرقابة، ومن الاطلاع على حريات النّاس أثناء استعمالهم للشبكة، إضافة إلى عدم الدّخول في المنازعات بين المُستخدمين وأصحاب القرار.

ويأتي هذا في إطار النّفاذ إلى حرية استخدام الشّبكة دون الإضرار بالآخرين، ومن هنا يرون أنّه لا سبيل إلى ازدهار تطبيقات الوب والبيانات المترابطة، وتقانات الوب المستقبلية الأخرى إلاّ بحماية المبادئ الأساسيّة التي تقوم عليها الشّابكة، وهي السريّة. وعلى العموم ثمة تطوّرات مهمّة بدأت تتحقّق، والمزيد من الجهود يمكن أن تحلّ قضايا رئيسة من قبيل حماية الخصوصية، ونشر الثقة. ومع هذا فهناك أسئلة مُختلفة يجب مُعالجتها، وهي أسئلة ذات خصوصية أمنية تؤثر على القيم الاجتماعيّة من مثل حماية الخصوصية في الشّابكة، وحقوق الملكية الفكرية، والأمن المعلوماتي الذي يمكن أن يتشظى عنها الوب.

ويبدو لنا بأنّ هذه الانشغالات فحلّها قريب، ويمكن أن يُعطي حلولاً نوعية في ما يخصّ خصوصيات النّاس، وعدم الجوسسة على مكالماتهم، وعدم المسّ بأفكارهم... ونطمئن إلى البحوث القادمة التي لا شكّ أنّها تعمل على الحدّ من كلّ التّجاوزات. وإنّ القرن الواحد والعشرين قرن الطفرات العلميّة، لا شكّ أنّه ينتج أفكاراً لمعالجة بعض الإشكالات التي كانت الشّبكة عاملاً في تدهور بعض القيم، وهي من تفاعلات عالم (الوب) ومن أمثلة ذلك

¹. ينظر: الوب الظّل، مجلة العلوم. الكويت: 2012، المجلد 28، العددان 5-6.

المعاملات المالية والطبية والاجتماعية والتعليمية لكل فرد منّا، وقد كانت فرصة لانتحال الشخصية، وإزعاج الآخرين وابتزازهم وتهديدتهم.



3/2. وضع أنظمة حماية المعلومات في الأجهزة:

وهذا ما يقوم به المختصون في قواعد البيانات، وفي كفاءات التحصين، بدءاً من شعار CIA الذي يعني السرية Confidentialité والتكامل Intégralité والتوافر a viabilité وصولاً إلى تقديم برمجيات ضابطة

أو مكتشفة لكل سطر، وتحضير أمن المعلومات قبل وقوعها، وذلك بالتأمين المادي للأجهزة، وتركيب مضادات للفيروسات، وتحديث أنظمة مراقبة للشبكة، هذا في المقام الأول، وفي المقام الثاني، أن يحصل الوعي في الوعي الأمني عن طريق سياسة أمنية تظهر في إدارة المخاطر أو في مسببات المخاطر والوقاية المبدئية، بوضع آليات الضبط المنطقي المستخدمة في البرمجيات والبيانات لرصد ومراقبة الوصول إلى نظم المعلومات المحوسبة.



3. الحق في أمن الملكية الفكرية، وتجريم

القرصنة الفكرية: إن الملكية الفكرية هي إبداع العقل من الإنتاج والاختراع، تبدأ من مخرج فكر الشخص الذي يضم المصنّفات الأدبية والفنية والرّسوم والأفلام والتّمثيل والتصميمات الهندسية، وكلّ ما يُنتجه الإنسان وما يدخل في

(براءة الاختراع). ولقد سنّت الأمم المتحدة يوم السادس والعشرين (26) من أبريل من كلّ سنة يوماً للملكية الفكرية، وأقامت الكثير من الدّول وكالات/ مكاتب تختصّ بحماية الملكية الفكرية، وتضمن حقّ المؤلف، وتحافظ على أسرار منتوجه وعلاماته المميّزة. وفي الحقيقة فإنّ المنتج الفكري محييّ بالقوانين الوطنية والعالمية، وهذا بغية السير للإمام، وتمكين المنتجين كسب المزيد من الإبداع، ولكن كلّ هذا يحصل في الافتراض، ولهذا نجد القرصنة والسّطو ماثلة للعيان في تعاملنا اليومي، دون رقيب ودون وعي ووازع، وهذا من خلال سهولة الوصول إلى المنتج الفكري عن طريق الشّبكات التّواصلية التي أدارتها لنا الآلة الحديثة.

إنَّ القرصنة (السَّرقة/ السَّطو/ نسخ ولصق) الفكرية هو الاعتداء على حقِّ الغير، ولذا فمحاربتها لُزومية، تبدأ ممَّا يقدِّمه الفرد من وسائل الفرد من مجهود، إلى محاربة أجهزة الدولة هذه القرصنة كآفة، والعمل على كشف أعمال تلك الشبكات فرض عين. ومن الواجب علينا تجفيف منابع القرصنة حيثما كانوا، وتكثيف جهود الدعاة والعلماء ودوائر الحكومات لمحاربة هؤلاء المُتطرفين، وعلينا أن نعرف أبعادَ وأشكالَ السِّلح المُستعمل ضدهم. ولا نعدم استعمال الأجهزة الإعلامية والتَّعليمية على وجه الخُصوص في نشر الوعي والفكر المُعتدل، ولكن لا يجب مُعالجة المسألة في كلِّ مرَّة بـ (التَّسامح) و(عفا الله عمَّا سلف). إنَّ القرصنة الفكرية تطرَّفُ لا بدَّ أن تُحارب بقوة، وعلينا المُواجهة لكسب المعركة، ولا نراوح على عادتنا القديمة في ترك الأمور تمور، حتى لا يبقى إلا الويل والتَّبور.

وما يمكن أن يقع التَّركيز عليه في هذه التَّقطة؛ هو حقُّ أمن المعلومة المُنتجة، وتعود لصاحبها الذي يُخوِّل له القانون التَّصرُّف فيها فقط، أو بترخيص منه، أو من عائلته إذا كان في عداد الموتى، أو بتقادم الزَّمن، أو بما تنصَّ عليه القوانين. ولهذا نروم سنَّ قوانين تجريم السَّطو على الملكية الفكرية؛ كي يسير العالمُ إلى الأمام، وإلاَّ نبقى نعيش على الفهلوة، والغلبة، والسَّطو، بل قد يتدخَّل المال الفاسد لشراء المنتج وتبئيه، فلا يسير البحث العلمي خطوة أبداً، وهذا ما يجب أن تحاربه الأمم؛ لأنَّه دعوة إلى الفُرْملة والتَّأخُّر، والبقاء في تراوح، وفي ذات المكان الذي تَرَكْنَا فيه السَّلف.



4/2. استهزاء الوازع الديني:

نستهزأ الوازع الديني في علاج الاختلاف في نمط العيش والتفكير، وفي اختلاف الذوق واللغات، وفي محاربة السيطرة على منتج فكر الآخر... وهو مظهر من مظاهر التكامل العولمي في إطار الخصوصية الإيجابية.

ومن المُستحسن أن نستظهر الوازع الديني في هذا الجانب؛ في استقراء صفحات من القرآن؛ بغية الوقوف على منطلقات المسألة الدينية كما هي في مصدرها، وكما ترسَّخت في السُّنة، وتناقلتها الأجيال صافيةً، ومُورست بانطباعٍ ويُسرِّ حسب الأرضية المعرفية لكلِّ المسلمين، باختلاف مذاهبهم وأوطانهم، وذلك هو ما يُمكن أن يأتي بالنتائج عن طريق المَوْعظة الحسنة؛

بأنه ليس من الحلال الاعتداء على حق الغير، ومن الحرام إزهاق النفوس ومن العيب الاطلاع على الخصوصيات، ومن الأشياء التي جرّمها الإسلام التّعدي على الآخر دون حق ومن الأشياء التي حقّقها الإسلام عدم إفشاء أسرار الناس... كما نعتد الوازع الديني للخروج من عبء بعض المُدونات التفسيرية التي خرجت عن مقاصد القرآن؛ فالقرآن كتاب هداية وصلاح وتضامن ومحبة وإصلاح وتسامح، علينا أن نعتمه منهج إصلاح وصلاح. القرآن مسلك من مسالك التغيير الإيجابي؛ باعتباره كلاماً مُتعالياً سماوياً حياً دائماً، ومقصده الإصلاح والنضال تحت المنظومات الحضارية، ولهذا ينبغي أن يُقرأ على أساس خصوصياته ومراميه في التطور البشري، وسعياً إلى مواصلة الكمال، واتساع المعرفة دون حتمية وجبرية مُتحكمة في الإنسان، ودون قُطع للإنسانية، ودون اعتداء، ومن سنّة الله الاختلاف، والهداية لله، فلا إكراه في الدين، لست عليهم بمُسيطر. وعلينا أن نقارن مع ما يحدثه بعض المسلمين من مشاكل في الدّاخل والخارج بما قاله أبو العلاء المعري في الفقيه والمُرشد الديني وولاية الشيخ:

وكم من فقيهٍ حَبَطَ في الضلالة وحجته فيها الكتاب المُنزّل

والغاية من هذا الوازع:

1. اعتماد المقاربات الإصلاحية في الفكر الإسلامي.

2. ربط ضرورة التغيير والتهوض بالسّنن الكونية والمجتمعية.

3. الاهتمام بالمعرفة والتعليم.

4. الدعوة إلى السلم ونبذ العنف ومنع استخدام السلاح.

5. التأكيد على العلنية في الأفكار في القول والعمل.

6. رفض المشروعات السرية.

7. المطلوب هو الأمة الراشدة قبل الحكم الراشد.

وعلى الواعظ أو المرشد أو العامل على الوعي تقديم الحلول، وهذا هو الأهم في المسألة، وتكمن الكثير من الفجوات في هذا الأمر في:

• عدم العمل على سدّ الفراغ الروحي أولاً، فالفراغ سمّ قاتل للإيمان؛

• عدم اعتماد المرجعية الفكرية والدينية والقدوة الصالحة؛

• عدم متابعة الأهل لأبنائهم أثناء توظيف الأجهزة.



5/2. أخلاق المجتمع: الأخلاق ليست فطرية،

بل هي مكسب ثقافي يحصل عليه الإنسان بالجهد وبالتعلم والممارسة، وهي قوام كلّ تعايش وتقدّم، والأخلاق تعني الأسوة الحسنة، والمسلك الحسن في التربية والتعليم والتثقيف، كما تعني مسلك

القانون والقضاء وسلطة الدولة فلو سلكننا هذه المسالك لأفلحنا في حياتنا، فيزع بالأخلاق ما لا يزع بالقرآن أحياناً، أو بالتهديد باعتبار الأخلاق تعني في ما تعني التعليم والتوعية.

نستظهر الأخلاق إلى جانب الوازع الديني؛ لأنّ الأخلاق تقوم مقام الدين، فأمة بدون أخلاق مصيرها الزوال. الأخلاق قيمة مضافة في كلّ الأديان، بل من المتفق عليه. الأخلاق منظومة إنسانية حملتها كلّ الحضارات، وهي التي أقامت صرحها في المجتمعات المتقدمة في الماضي والحاضر، فأعطني أمة كافرة متخلقة أعطتك أمة مسلمة غير متخلقة. الأخلاق عماد البناء والإضافة، ويكون العبرة منها من الرسول ﷺ على أنه النموذج، ومن الصحابة والتابعين ومن السلف الصالح، ومن فعل أجدادنا المؤجدين والمرابطين والسعديين... والذين خلّفوا الانسجام الجمعي الذي بقينا فيه أمة واحدة. أخلاقنا تبدأ من الاحترام والتعاطف والتواؤد، وعدم الاعتداء على حقّ الآخرين...

ورغم ما يُمكن أن يُقال في مسألة الأخلاق، نقرّ بأنّه وقع التخلي عن التربية الإسلامية، فاضطرب التعليم، وتنصّلت الأسرة عن وظيفتها التربوية، فتعقدت المسائل، كما تنصل المجتمع عن التّشبّث بالقيم والعادات والموروث القديم، فتغيّرت السلوكيات، إلى جانب ضعف السياسة الإعلامية على ما يشكّله الإعلام من أهمية وتأثير وفاعلية، وما يحمله من

وسائل مُعاصرة مُنافسة، فغابَ الوازِعُ كما غابتِ التَّربيَّةُ والالتزامُ بأخلاقِ المواطنة " ... إنَّ التَّخْلِيْقَ هو تعليم وتوعية والتزامُ بأخلاقِ المواطنة، أو بعبارةٍ أُخرى تخليق الحياة العامَّة هو العمل على جعل المواطنين بصفة عامَّة والمسؤولين عن مصالح العباد خاصَّة يستوعبون ويعون قيم المواطنة، ويلتزمون بها في الحياة العامَّة والخاصَّة وفي قيامهم بالواجبات، وتحملُ المسؤوليات وتؤدي الأمانات¹". وهكذا تبني الأمم حضارتها على الأخلاق:

إِنَّمَا الْأَخْلَاقُ مَا بَقِيَتْ فَإِنْ ذَهَبَتْ أَخْلَاقُهُمْ ذَهَبُوا

الأخلاق لا تلتقي مع الدِّمار، ولا تقبل الانهيار، لأنَّ سمةَ الأخلاق حبُّ المكان والزَّمان، وحبُّ البشر وطلبُ العيش. الأخلاق حبُّ الوطن والمواطنة؛ لأنَّ الوطنَ هو الذي تُصاغُ في إطاره التَّنمِيَّةُ البشريَّةُ وهو الأرضية التي تُقرَّرُ كلُّ مناحي التَّنمِيَّةِ العامَّة، والتَّفاني في خدمته واجبٌ عَيْنيٌّ، والحرص على تقدِّمه أيضاً واجبٌ عَيْنيٌّ، فلا يفعل المواطن بوطنه ما لا يقبل أن يفعلهُ غيره، فالوطن يعلو فوق كلِّ الاعتبارات الدَّاتية والمصالح الخاصَّة، ولا يُزدري ولا يُهان، ولا يُوضع تحت الحذاء، فذلك خيانة للأمة "لا غلو في الدِّين، إنَّما الدِّين أخلاق وقيم، وكما يقول المصطفى محمد ﷺ "إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ" فَإِنَّ التَّدِينِ وَاللِّتِمَامَ بِتَعَالِيمِ الدِّينِ تَمَثُّلٌ لِلأَخْلَاقِ الحميدة. وحينما تكون بذرة الصِّفات الحميدة مُتأصِّلةً في عمق النَّفس الإنسانيَّة يتوق صاحب هذه النَّفس لمعرفة الصَّواب؛ فيبحث عن الدِّين الحقَّ، ويسلك الطَّريق المستقيم، وما الدِّين إلاَّ حسن تعامل مع الخالق وحسن خُلُق العباد ونبذ الشرِّ وحبِّ الخير. هذه الثوابت مهددة الآن بما يُنشر من الإباحيات في شتى مناحي الحياة في الفضائيات والأنترنت وبرامج الغرب، وقد يلامسها الإنسان في تعاملاته الاقتصادية والبنوك الرِّبوية. فلا يستطيع أن ينجو منها وإن تحرَّز، وهنا لا ندعو إلى الغلو ورفض كلِّ جديد يلتزم أدب منهج

¹. إدريس خليل "العرض التمهيدي" ندوة الأكاديمية. الرباط: 2014، مطبعة المعارف الجديدة، ندوة الأكاديمية الملكية المغربية في: 21-22 محرم 1435 هـ/ 25-26 نونبر 2013، عدد (تخليق الحياة العامَّة في المغرب) سلسلة "الندوات" ص 26-27.

الدّين، ولكن نرى المستقبل ضبابياً إذا لم تستجله جهود أبناء هذه الأُمَّة لتحديد للأجيال معالم الطّريق¹.



6/2. عدم رفض العولمة والتّماهي في الخُصوصية: لا ننتقل من أنّ العولمة أخطبوطٌ يُطوّق الجميع، ويُهيمن على السّاكنة الأرضية، ويقفز على الحواجز والقيود، بل إنّ العولمة خيارٌ مُعاصرٌ تجري في أسواقنا وفي عقولنا، وكلّ خطاب أو عمل مُضاد مآله

الفسل، ومُقاومتها لا تكون إلّا في إطار التّفاعّل الدّاخليّ، ومن ثمّ السّعي للتمييز. كما أنّ وقوفنا مندهشين من العولمة هو استلاب مقوّمات حضارتنا، وتغريب تراثنا، والتّقليل من شأنه، والسّعي إلى هندسة جديدة، فلا بدّ أن نتفاعل ونتحرّك للخروج من السّلبية المقيّنة، وتبني مشاريع تتلاءم ومعطيات العصر، وهذا مجازاة للعولمة "... أو نتبني مشروعاً حضارياً جديداً يتلاءم مع هذه المُتغيّرات بالعمل على تموّع أمتنا في منظومة صناعة المعرفة والحضارة الكونية، ونحن على أبواب الألفية الثالثة، ثمّ ماذا أعدت هذه الأُمَّة لمواجهة عديد الرّهانات لحماية الهويّة من الذوبان والمسح وفقدان آليات مكوّناتها الجوهرية؛ حيث أصبح ذلك أحد مظاهر أزمات عصرنا اليوم عبر عديد الأمم والشّعوب وليس فقط الأُمَّة العربيّة². وإنّه لا خوف من العولمة؛ فهي الحرّية والهويّة؛ فهي تعمل في الأساس بمبدأ حرّيتك تنتهي عند بداية حرّيتي، وهويتي نابعة من الحقّ في التّميّز والاختلاف مع الآخر، وكلّ خلاف مع الآخر يستدعي الحوار النّدي، وكلّ تقريب بين المُتخالفين يُتيح الفرصة للتّعارف والتّواصل وإزاحة الغام التّطرّف والتّدمير. وكأني بالعولمة تُؤسس لمرتكزات المجتمع المدنيّ في العمل التّطوعي والاستقلالية، وخدمة المصلحة العامّة، وعدم استعمال العنف، والإيمان بالاختلاف

¹ محمد عبد الباري القدسي "المُسلم بين تعاليم الدّين ومُستجدات العصر" أعمال ندوة. ليبيا: 1430 من ميلاد الرّسول ﷺ / 2000 إفرنجي، منشورات جمعية الدّعوة الإسلاميّة العالميّة، عدد (التّاريخ الإسلاميّ وأزمة الهويّة) ص 348.

² عبد الجليل التّميمي "أية استراتيجية للهوية القومية تجاه العولمة" أعمال ندوة. ليبيا: 1430 من ميلاد الرّسول ﷺ / 2000 إفرنجي، منشورات جمعية الدّعوة الإسلاميّة العالميّة، ندوة (التّاريخ الإسلاميّ وأزمة الهويّة) ص 63.

وبنسبية الرأى، والتسامح، ورفض التطرف، أو كما يقول Alain Minc هي العولمة السعيدة (La mondialisation heureuse) وهي مقبولة بالنسبة للعالم كله وليس لفرنسا وحدها، فهي درجة عالية من الممارسات التي لا بدّ منها أن تكون لدى كلّ البشر؛ بتحطيم أسرار الحماية التقليديّة. أو كما قال فتحي التّركي في كتابه (La stratégie de l'identité) فإنّه لا بدّ من الإقرار بضرورة أن نعرف من نحن؟ وماذا نمثّل في هذا العالم، ولا بدّ أن ننتمي لمجموعة ما. ولهذا لا بدّ أن ننتمي إلى المجموعة العالميّة، فيجري علينا ما يجري على الكلّ، ولكن في حدود حماية الهويّة والخصوصية، وهذا بن:

. الإدراك الواعي للسيرورة التاريخيّة لمجتمعنا المتغذي بقيم الانفتاح؛

. العمل على إنشاء قواعد معلومات ذكية على مستوى الشّابكة، وملئها بالثّراث والمُستجدّ؛

. إعادة النّظر في أداء الإعلام، وبخاصّة ما لع علاقة بالبرامج الثّقافيّة؛

. تفعيل المدرسة لأداء دورها المركزيّ في تثبيت معالم الهويّة، وكيفيات التّكيّف؛

. التّفكير في إقامة تجمعات اقتصاديّة وثقافيّة ومعرفيّة كبرى في دول المغرب، وفي الدّول العربيّة تكون منطلقاً للندية والخصوصية؛

. التّفاني في خدمة المواطنة؛ لنكون أمة أداء الواجبات قبل طلب الحقوق، ونعمل على ترسيخ العدالة والاستثمار في البشر؛

. وضع الثّقة في نفوسنا، وفي هويتنا الحضاريّة على اعتبار أنّ المخزون القديم عندنا والإبداع المعاصر هما الخلفية للهوية الفاعلة.

ومع هذا الإقرار الضّروريّ في التّماهي في العولمة، فإنّه من الأهميّة بمكان أن يحصل التّماهي في الخصوصية التي تعني الوجود والذّات، وتبدأ من تعميق التّقدم التكنولوجي والإعلامي، والعمل على رسم سبُل التّنميّة الشّاملة، وإقامة استراتيجيات مُستعجلة، ومُتوسطة المدى، وطويلة المدى، مصحوبة بالمشاريع الكبرى ضمن: الاعتزاز باللّغة العربيّة. ربط الأجيال بالعقيدة. السّماع للرأى المخالف. العيش معاً. بناء ثقافة الحوار. تبادل

المصالح المرسله . وضع سياسات للفراغ الذي تعيشه هذه الأجيال. وإنّ التماهي في الخصوصية لا بدّ أن يحصل لتحقيق الذات عن طريق الإبداع والتّميّز والاختلاف، ومقياسها تقديم الأفضل، وحسن العمل، وتضافر الجهود البناءة، فلا تفريط في الوديعة، لتحقيق أمانة الاستخلاف في الأرض.

وهكذا الفعل الحديث المتوازي، وهو أن تظهر الخصوصية في التّحصين من جهة، وفي التّواصل من جهة ثانية، ويُعوّل في هذا المنحى على وسائل الإعلام أن تقوم بدورها في التّفريق بين الدّفاع عن الحقّ وعن تحرير الأوطان، وعن إجلاء الاستعمار الذي يعني الاغتصاب، والدّفاع عن محو الصّورة القاتمة في تشويه الإسلام عند الغرب، وعدم الأخذ ببعض النّماتج المتطرفة على أنّها الصّورة الفعلية للإسلام والحديث عن ثقافة البناء التي تُخالف ثقافة التّدمير، وعن حقّ الشّعوب في امتلاك التّكنولوجيا، وبناء ثقافة التّعاون العالميّ ضمن هذه الخصوصيات. . التّرجمة من اللّغات الأجنبيّة إلى اللّغة العربيّة . احترام العقيدة السّميحة، وأداء شعائرها. عدم الشّعور بمركّب ضعف. الاحتكام إلى أرض خاصّة محدودة في المكان.



7/2. تفعيل المثقف النّخبة: إنّ كلمة

(المثقف) قد تُطلق على كلّ شخص يُشقّر الحروف، ويقرأ الجريدة، ويتابع الأخبار، ولكن المثقف المقصود في هذه الورقة ليس هو ذلك، بل هو المثقف النّخبة الفاعل والمؤثر، ويزر دوره في الحياة اليوميّة والدائمة وفي التّوجيه. ونقرّ بأنّها نخبة قليلة من هؤلاء يتواجدون،

وكثير من مثقفينا تدرجوا وأصبحوا لا يؤدّون إلاّ دوراً ثانوياً وضعيفاً، فيتركون الكرسيّ شاغراً، ويتولّى أشباه المثقفين مقاليد القرار، ومن ثمّ يضعون مشاريعهم دون استراتيجيّة ودون خريطة طريق واضحة، وهذا ما يفسّر غياب استراتيجيّة مَدروسة لحماية المُرتكزات الأساسيّة للهوية في هذه المتغيّرات السّريّة الرّهيبه، وهذا بسبب غياب المثقف المرجع على غرار ما يشاهد عند غيرنا. أين ذلك المثقف النّخبة الذي يضع نفسه "كلاعب مهمّ في إدارة دقّة كثير من الأزمات التي يعيشها المجتمع؛ تنظيراً وتقريراً وتثويراً وتبريراً للممارسات التي تُطرح

كخيارات لمستقبل المنطقة¹. إنَّ المثقف المقصود هو ذلك الشَّخص الفطن الذي يُحسن التَّفكير، ودوره في المجتمع هامٌ؛ باعتباره مُسرِّعاً ومُبشِّراً بالمشروع، وهو صاحبُ قضيةٍ ويحمل الشَّأن العامَّ. وإنَّه لضميرُ المجتمع، وذلك ما يُؤَهِّله لحمل همومه وحلِّ صعوباته، فالمثقف هو: أنا أفكر = أنا أمارس التَّوجيه "فالمثقفون البارزون تربطهم علاقات رمزية بزمانهم، فهم يمثلون في وعي الجماهير العريضة معاني الإنجاز والشَّهرة وذيوع الصَّيت، وهي قيم تستطيع الجماهير تعبتها لصالح الكفاح الدائر أو لصالح مُجتمع تُحاصره الصَّعاب والتَّحديات²". وعلى عاتق المثقف مسؤوليةٌ كبرى، باعتباره يُؤسِّس لمبادئ التَّغيير، ويبني المُجتمعات، ويُعطي الطَّاقة المُتجدِّدة، ويغرس مَحامد الأخلاق، ويمنح المعرفةَ والوعيَ الجمعيَّ، ويقدم مشاريع التَّنميَّة، ويعمل على بناء الإنسان ضمن الإرادة الدَّاتية، هذا في المفترض. ومن من مهام المثقف في إطار الأمن المعلوماتي تقديم الأفكار التي تعمل على الانسجام الجمعي، وترشيد الضالين للعودة إلى ضميرهم في عدم قبول التَّخريب، والعمل على نزع الألغام اللُّغويَّة التي قد تُؤدِّي إلى حروب اللُّغات، أو ما يلحق اللُّغة من اغتراب الهويَّة، وذلك ما يساعد على اغتراب الفكر بعد اغتراب الوجود، وكلُّ اغترابٍ هو خروجٌ عن السَّكة، خروجٌ عن المسار العامَّ، وكلُّ خروجٍ يعدُّ نقيضةً في هوية ولغة القوم. تلك رسالة هامة تعلق برقبة المُثقف النخبة الذي يخدم الشَّأن العامَّ، ويتفاني في تقديم الخدمات لغيره، في إطار الإيثار والإيثار، ثمَّ الإيثار.

8/2. ربط أمن اللُّغة العربيَّة بالانسجام الجمعي:

سأربط الموضوعَ في هذه النِّقطة بمسألة حماية الأمن اللِّساني؛ وذلك بإعادة الاعتبار للغة العربيَّة والوفاء باستحقاقاتها الأساسيَّة والتَّشجيع على دراستها وتطويرها وترسيخها، وجعلها قادرة على التَّعبير عن كلِّ المتطلَّبات الحياتيَّة وجعلها مُتفاعلةً مع اللُّغات الأخرى: عطاءً وأخذاً، واعتماد التَّرجمة من خلال الانفتاح على المعارف



¹. مسفر بن علي الفحطاني، سؤال التَّدبير رُؤى مَقاصديَّة في الإصلاح المدني، ط1. بيروت: 2014، الشبكة

العربيَّة للأبحاث والنَّشر، ص 115.

². جيرار لوكليرك، سوسيوغيا المُثقفين، ص 87.

والعلوم واستيعابها. وهذا ما يجعلها مَطْلُوبَةٌ في البحث العلميّ، فإن لم يحصل فيها فعلٌ الطَّلَب، ستبقى القرصنة قائمةً، وهي موجودة الآن في صورة المُنادين بالاهتمام باللّهجات، وهذه خطورة ودعوة إلى تجزئة المجزأ، وإثها لدعوة مُتَعَفِنَةٌ وَخَطِيرَةٌ "تشهد هذه المرحلة الحساسة في الصِّراع اللُّغويّ الرّاهن عمليّة اغتيال وقتل بطئٍ للغة العربيّة التي هي لغة القرآن الكريم، وهذه العمليّة تجري بمستويات مُتعدّدة أهمّها:

1. فصل هذه اللّغة عن التّخصّصات ذات الطّبيعة العلميّة في الجامعة.

2. تهميش اللّغة العربيّة عن القطاعات الأكثر حيوية ومردودية في الاقتصاد الوطنيّ.

3. تقوية اللّهجة الدّارجة، والتّمكين الإعلامي لها، وأكبر مظهر لذلك هو الإذاعات التي وقع التّرخيص لها، وبعض الصّحف المشكوك في خلفياتها وأهدافها¹ إنّها زعزعة في الأمن اللّساني، هذا من جهة ومن جهة أخرى، أن يقع الرّبط بين اللّغة العربيّة والدين الإسلاميّ الذي أبقاها وطوّرها، ولولا الدين لأصبحت لغاتٍ، فالإسلام من مُستلزمات العربيّة، وإلى جانبه كلّ التّراث الذي تعاضّم وتنامى إلى أن أصبح عندنا الآن الزّاد الذي نعزّز به، بل هو سلاحنا المعاصر الذي نفتخر به، ولا تتوقّر عليه أيّة لغة وهنا مكّمّن صلاح هذه اللّغة وبقاؤها من الخالدات "إنّ التّراث الفقهي والفكري لدينا -فيما يتّصل بعلاقة العربيّة بالقرآن- سلاح في أيدينا، في الأوضاع اللّغويّة المُعاصرة، سواء داخل العالم العربيّ أو خارجه علينا أن نجرب استخدامه. وإنّ القرآن نفسه بإيقاعه الصّوتيّ وجاذبيته الخاصّة، ومكانه من ثقافات هذه الشّعوب التي ما زال بعضها يبني أبجديته وأشكال حروفه وكتابته. وعمل الخبثاء -وما زالوا يعملون بجدّ- على تغيير هذا الوضع، وإن كانوا لا يستطيعون محو تأثيره الوجداني في ضمائر هذا الشّعوب مهما أنفقوا من جهد ومال (فسينفقونها ثمّ تكون عليهم حسرة، ثمّ يغلبون بإذن الله)²."

¹. سلمان بونعمان، التّهضة اللّغويّة وخطاب التّلهيج الفرنكفوني في نقد الاستعمار اللّغويّ الجديد حالة المغرب. بيروت: 2014، مركز نماء للبحوث والدّراسات، سلسلة: مُراجعات في الفكر العربيّ المعاصر (6) ص 184 (بتصرّف).

². حسن محمود الشّافعي "الرّبط بين القرآن والعربيّة أهمّ وسائل تحقيق الأمن اللّغويّ" أعمال الملتقى الدّوليّ. الرّياض: 2014، كلية اللّغات والتّرجمة بالتعاون مع مركز الملك بن عبد العزيز الدّولي لخدمة اللّغة

إنَّ التَّعدُّدَ اللُّغويَّ مَقبولٌ وجيِّدٌ، ونحن في دُولنا المغاربية لدينا لغة رسميّة، ولغات وطنيّة، وتواصل بها دون أن تُدخل الواحدة منها الضيِّمَ على الأخرى، وما ينقصنا هو سنّ سياسة تحفظ حقوق اللّغة الرّسميّة ومكانها المفضّال، عن اللّغات الوطنيّة التي هي أدوات تواصل في مجتمع ضيق، مع العمل على مُعاملة اللّغات الأجنبيّة مُعاملة اللّغات أجنبيّة بالفعل؛ أي أن تحصل الاستفادة منها، ولا تكون اللّغة العاديّة التي تنافس اللّغات الوطنيّة كما هو مُشاهد اليوم في المُعاملات الرّسميّة والعاديّة. وبكلّ أسف لم نستطع الخروج من شرنقة لغة المُستعمر القديم، بل لم نستفد من تجارب الشّعوب النّاجحة التي خرجت من لغة المُستعمر بأقلّ الخسائر، بل أبدعت بلغاتها وفي لغاتها، وحصل لها التّقدّم عمّا كانت عليه أيام استعمال اللّغة الأجنبيّة¹. ويجب العلم، ونحن نعلم أنّ لغة الخطاب الجمعي لا تخرج عن اللّغة العامّة، وهي لغة الفلاح والعامل والمدير والطيار والمهندس والمسؤول، وهذا ما يمحي كلّ آثار النخبويّة المُتعالية، ويعيد اللّحمة بين أبناء الوطن الواحد مهما كانت رُتبهم، فلا يُعقل أن نستمرّ في أن يكون البلد يُقاد برؤوس لا تفهم لغة الشّعب، أو أن يكون الشّعب لا يفهم لغة الرّؤوس.

. الخاتمة: ما أكثر العِبَر، وما أقلّ الاعتبار، نحن الضّعاف، علينا الاستفادة من التّكنولوجيا الحديثة وعلينا الإفادة من التّجارب النّاجحة، وبخاصّة من الغرب الذي يُنتج الحضارة، ومن أفكاره التي تبني المجتمع المدنيّ، بدل تَبَيُّننا أفكار القبيلة والعشيرة والدوّار. وإننا بحاجة إلى مُجتمعات مدنيّة كثيرة تعمل على التّوجيه والتأطير؛ مُجتمعات جادة تضع في جداول عملها برامج مقاومة العنف وتجريم القتل والتدمير، واعتماد ثقافة السّلام؛ بتعطيل التّسلح والتّسليح، والعمل على غلبة العنف عبر تفعيل الجوار، وكذلك مقاومة الأزدراء والاستكبار، واستضعاف الآخر.

العربيّة. مُلتقى جامعة نايف الأمنيّة: 9-11 سبتمبر 2014، مُلتقى (دور التّعليم والإعلام في تحقيق أمن اللّغة العربيّة) ص 44.

¹. ينظر كتابنا: هكذا رقيّ الفرنسيّون لغتهم، فهل نعتبر؟. الجزائر: 2014، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة، بتيزي-وزو. الجزائر.

وإنه لا بدّ من بثّ أفكار الاعتبار ممّا قد يحصل من تمادي المتطرفين في خلخلة نظام الشبكات، إن استطاعوا الوصول إلى بعضها، فلنصوّر أنهم خربوا في شبكة الطيران المدنيّ، فكم من طائرة مُعلّقة في السّماء في كلّ ساعة. طائرات بالآلاف تسبح في الفضاء الخارجي، فكم من روح تُزهق، كم من بشر تذهب دماؤهم بالمجان، وسيُسالون بأيّ ذنب قُتلتم، فيقولون: هكذا أراد المُتطرفون، تصوّروا كم سنة نعود إلى الوراء؟!

وبعد بثّ أفكار الخطر والوعيد، يمكن أن نبثّ أفكار التّسامح الموروثة من قبل السّلف الصّالح، وإنّ هذا الجيل يحتاج إلى هذه الأفكار المُهدّئة، ويحتاج إلى مُرافقة، وإلى إخراجهِ من الفراغ، جيل يحتاج إلى أفكار التّزاهة والإخلاص والوفاء والصّدق والمُروءة، جيل يحتاج إلى مُشاهدة اقتران القول بالفعل، وهذا ما كان يسبّب الكثر من القلق، جيل يحتاج إلى التّوعيّة الدّائمة في الاهتمام بدروسهم ومُستقبله، بدل الانغماس الدائم في استعمال هذه الآلة التي تجعله بليداً في التّفكير، عبداً في السّلوک، مُتخلّفاً في الذّهن إن لم يحسن توظيفها في ما أُعدت له، ولا بدّ من الوعي بكلّ خصائص التّقنية المعاصرة.

ولماذا قلتُ كلّ هذا؛ لأنّ الحربَ القادمةَ حربُ معلوماتية مُخالفة وبأسلحة صامتة، ومن هنا لا بدّ من الوعي المعلوماتي؛ وهو ضرورة مُطلقة مدعومة برؤية نقدية ثاقبة تنطلق من تشخيص عيبيّ دقيقٍ تناضل في سبيل وعي ثقافيّ جديد، ذاك قدر المثقّف العربيّ، وهو اليوم مُتأكد ملحاح كأشدّ ما يكون التأكيد والإلحاح، كما قال عبد السّلام المسدي "وإنّ التّحدي الكوني الجديد يضعنا في كلّ لحظة على عتبات عصر من الاستعمار المعلوماتي الجديد وهو الاستعمار الثّقافيّ المُتشابك مع العولمة الاقتصادية والمُتضافر مع أممية القرار الدّولي ذي الاتّجاه المُتفرد. إنّه استعمار ثقافيّ يختلف كلياً عن حركة الاستعمار الثّقافيّ الذي واكبت حملة الاختلالات في القرن التّاسع عشر ومطالع القرن العشرين؛ حين كانت الدّول الغربيّة تبحث عن المجالات الحيوية لثورتها الصّناعية فتتقن بقرع التّبشير الحضاري والرّسالة التّمدينية. والخطر الأكبر في هذا هو أنّنا نحن العرب لم نتسلّح له بما يكفي من الاستعداد، فالثقافة المعلوماتية ما زالت تخطو حُطّها الأوّل في بُناها الاجتماعيّة الأساسيّة"¹. وإنّي أمل

¹. عبد السّلام المسدي، الهوية العربيّة والأمن اللّغويّ، ط1. قطر: 2014، المركز العربيّ ودراسة

أن يأتي يومٌ سيمتد في وجداننا ضميرٌ حيّ، ويضل طريقه إلى إرساء ثقافة السّلام بدل الحرب، ويقدم كرامة الإنسان واحترام الخُصوصية.

أليس السّلام غرضنا لمواصلة بناء الحضارة؟ ولكن كيف السّبيل لبلوغ ثقافة مُفتحة يرغب بها الجميع؟ وهل بإمكاننا إحياء منظومة القيم، ونشر الفضائل العامّة التي أفرد لها التّراث البشريّ مساحةً كبيرةً في مجال ترقية الإنسان، وتفعيل المنطق لتقويض الإنسان القديم، ووضع برامج تدعيم التّميّة البشريّة؛ تقوم على مبادئ تعترف بالتّنوع، وتقصي ذهنية الإلغاء.

وإننا في صفوف المُتطلعين إلى عالم التّفاهم والتّقارب المعرفي، وإلى التّحاور الثّقافي والتّواصل الحضاري، والتّعايش والتّسامح، ولهذا علينا الإسراع للتغلّب على المشاكل الدّاخلية بكلّ أنواعها، وعلى الغرب أن يقبلنا بخصوصياتنا، كما نقبله بخصائصه، ويمحو الاستعلاء والاعتداء والهيمنة، ونروم منه أن يسير مع الحداثة الإلكترونيّة بعفوية وبوعي وتبصّر.

.المُقتراحات:

. إيلاء منظومة التّربيّة والتّعليم أهميّة معاصرة، والاهتمام بالمناهج الدّراسيّة، وتطعيمها بتعاليم الدّين بما يُوازن بين متطلّبات الحياة، ومتطلّبات الأخلاق.

. الأخذ بالأسوة الحسنة، والاطلاع على التّجارب النّاجحة، والتّحفيز على خدمة الشّان العامّ.

. الارتقاء بفكر المُتعلّمين إلى تحمّل المسؤوليات، وانتهاج العمل بصيغة المُواطنة، وعدم التّعدي على الآخر.

. تكثيف اللّقاءات الجوّارية بخصوص أخلفة المجتمع.

. تجريم التّعدي على الآخر أو استعلام العُنف أو المُباغته، أو المُخادعة، سواء بالكلام أو القرصنة أو بالإرهاب.

. تجريم كلّ ما يخلّ بالأمن العامّ، وغرس ثقافة (حريتك تقف عند بداية حرية الآخر).

- .تفعيل مؤسسات الملكية الفكرية لمحاربة ظاهرة السرقات بكل أنواعها.
- .التفاعل مع مستجدات العصر وآلاته، وسنّ ضوابط الاستخدام السليم.
- .دعوة المختصين لوضع برمجيات صارمة لكشف كل تعدٍ على أفكار الآخرين.
- .معاملة المتعدي على الأمن المعلوماتي مُعاملة المُجرم، وتطبيق أحكام القانون عليه.
- .دعوة من يُهمهم الأمر إلى غلق المواقع الإلكترونية المخلة بالحياة العام.

دور المنظمات القطرية والإقليمية في التعريب ♥

. المقدمة: إنَّ سبب اختياري البحث والكتابة في موضوع (دور المنظمات القطرية والإقليمية في التعريب) يستند إلى الدور المهمّ والمؤثر للتنظيمات المدنية في الوقت المعاصر، أو ما يسمّى بدور المجتمع المدني في صيغه المعتمّدة حالياً. وهذه الجمعيات أو المنظمات تشكلّ قوة تأثير وتجديد وتحسيس في بلاد الغرب؛ حيث أصبحت طرفاً شريكاً للحكومات؛ وهذا باقتراحها للمشاريع، وتوجيهها للبرامج، وعملها على تقديم النصائح، وأحياناً تدخلها في عملية المراقبة المستمرة للحكومات، ومن ثمّ تقدّم التقارير إلى من يُهمّه الأمر؛ لتسوية الوضعيات غير العادية، وإذا تعدّ عليها الحال؛ فإنّها تعمل على تجديد الفئات المجتمعية ليبقى لها الصّوت الجماهيريّ والمُساندة العامة قائماً وذا أثرٍ. ومن هنا فدورها لا يُستهان به في كلّ المجالات، بله الحديث عن المجال اللغويّ الذي ينال الإجماع من كلّ الفئات المجتمعية، على أنّ المواطنة اللغوية مَسعى الجميع، وفي أفكارهم نظرياتهم كما يقال؛ فإنّه لا يوجد شعب يتنكر للغته، ولا يوجد شعب يُهين لغته، ومن ذلك يقولون: لا كرامة لمواطن يحتقر لغته، ولا حرية لشعب لا يستعمل لغته، فتعيس الشعب الذي لا يُبجل لغته.

وبالنسبة لهذه المنظمات/ الجمعيات في بلاد العرب بصفة عامة، فإنّها لم تظهر إلاّ مؤخراً، وبظهورها اهتمّت بالجوانب الاجتماعية أكثر من الجوانب الثقافية، كما أنّ قوانينها جدّ ضيقة، أضف إلى ذلك جمود العرب في الصّيغ القديمة من حيث إهمّ لا يتعاملون مع هذه الجمعيات في صورتها المطالبية، على اعتبار أنّ الحكومات هي المسؤولة عن كلّ التبعات الخاصة بالتنمية اللغوية وما يلحق بها من إقامة المؤسسات التربوية. وأما ما له علاقة باللّغة العربية فإنّه لم تظهر الروح المطالبية بمكانتها الاجتماعية إلاّ مع الاستعمار الذي حاول أن يقضي على اللّغات الوطنية؛ حيث فرّض لغته بالقهر، ومن هنا وُجدت بعض المطالب التي

♥ أعدّ البحث للتدوّة الثامنة لاستخدام اللّغة العربية في التعليم العالي في الوطن العربيّ. تنظيم مركز التعريب والترجمة والتأليف والنشر بسورية، بالتنسيق مع المجلس الأعلى للّغة العربية في الجزائر+ مركز البحوث العلمية لتطوير اللّغة العربية. الجزائر: 13.12.11 تشرين الأوّل (أكتوبر) 2010م.

تنادي بإعادة اللغة العربية إلى وضعها الطبيعي. وبذا تنادى العرب منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي إلى ضرورة إحياء اللغة العربية التي هي عزهم ومجدهم التليد.

لقد منّ الله على العرب بأن منحهم اللغة العربية لغة تواصلهم ولغة كلامه المبين، وهو فضل منه، كما كانت عندنا -نحن المغاربة- من اختيار الأجداد، ونعم الاختيار، ولكن وقع التهاون في شأنها في العقود الأخيرة بعد خروج فلول الاستعمار، ولم نهتم بالآثار الثقافية التي زرعها حقداً ونكايّة، وخاصّة الجوانب اللغويّة التي تعطي الصدارة للغة المستعمر، وكان علينا جميعاً (مسؤولون، جمعيات، حكومات مؤسسات) العمل على تغيير الوضع، والدفاع عن اللغات الوطنيّة بكلّ ما أوتينا من وسائل، وصاحب كلّ ذلك التهاون في مسألة كُنّا نظنّ أنّها من سقط المتاع، وهي اللغة التي كُنّا نراها على أنّها وسيلة اتصال لا غير، كما كانوا يقولون لنا في المدارس، وزاد الطين بلّة ذلك الفشل الذي مُنيت به بعض الدّول العربيّة في تعميم استعمال اللغة العربيّة؛ بل ربّما كان الدّافع القويّ لقبول بعض التنازل، أو قبول ما يطرح من شكوك في اللغة العربيّة، وأسهم الضعف العلميّ الذي تشتكيه العربيّة في تعميق تقديم التنازلات لصالح اللغات الأجنبيّة، وذلك ما خلق الفكر التبعي الذي لحق بعضنا جزء الاستعمار الثقافيّ الذي ما يزال يُعشّش في أذهاننا. وهذا كلّه يدعونا إلى القول: إنّ ملف اللغة العربيّة في وقتنا الحالي يجب أن تحتويه مظلات الجمعيات المدنيّة، وأراها جديرة بأن تساعد وتقرح الحلول التي قد تفضي إلى الخروج من عقدة طال أمدها. فمُنذ أربعينات القرن الماضي لمّا نخرج من بوتقة المُناداة بالتعريب دون تقديم مُستزيد، فلم نتقدّم الخطوات العلميّة الرّصينة التي تجعلنا مثل شعوب العالم التي تعزّز بلغاتها. ومن هنا أقول: ارموا باللّغة العربيّة للجمعيات؛ فسوف تجعلها من الأولويات، وتصونها من السّلبيات، وتقدّمها على السّياسيات، وتطوّرها مثل اللّغات الرّاقيات، وسوف تفلح في صدّ المُلمّات، على لغة المُعجزات، مَهما كثرت عليها الهجّومات. ولذا فإنّ جزءاً مُهمّاً من التّعويل يقع على هذه المُنظّمات؛ وبخاصّة في مجال العمل على تجنيد مُختلف الفئات الاجتماعيّة في مجال التعريب.

ولهذا أقول مرّة أخرى: لقد أثرت مُقاربة هذا الموضوع والدّفاع عنه، إيماناً بأنّ مُستقبلنا -نحن العرب- مُرتبط باللّغة العربيّة في صورتها الفصيحة، والأحرى بنا ربح الوقت، فلمّ التّأخير، ولماذا لا نربح الوقت ونقدّم ما يرفع هذه اللّغة لتكون في مُستوى طموحاتنا، وأمل

من المسؤولين على تعميم استخدام العربية في التعليم العالي في الوطن العربي أن يستمعوا لما يطرحه المجتمع المدني من قضاياها العامة والخاصة، وبالذات في ما يتعلق بالمواطنة اللغوية/الهوية اللغوية لما لها من أثر بين في الهوية بصفة عامة.

إذاً إن دور هذه المنظمات القطرية/الجمعيات في المجتمعات المتقدمة مهم لما تشكل من قوة اقتراح وضغط؛ حيث تتدخل في كل مواقف السلطة بالإقرار أو بالتعديل أو بالرفض، ومن هنا فإن السلطات في المجتمعات الديمقراطية تُشرك ممثلي المجتمع المدني في أخذ القرار بالمبادرات والاقتراحات، بل يُستشارون أحياناً في قرارات قد تكون من حق السلطة التنفيذية فقط؛ لأن في نظرهم أنّ العودة إلى توسيع الاستشارة باب من أبواب الإشراف في تحمل المسؤولية، بل هو باب كبير من أبواب الديمقراطية، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإنهم يرون بأنّ الحلول الحقيقية تكون بين الناس، وفي ما يفكر فيه المجتمع الفعلي، وما يأمله الشباب الطامح، ولا تكون الحلول في الأماكن المنعزلة، ولا في ما تفتي فيه النخب المتعالية عن أوطانها، أو تلك النخب المهاجرة التي تفترض أشياء من خلال مُحيط غير مُحيطنا، كما لا تكون الحلول مما يصدر من الفنادق الفخمة، ولا من تلك الفئات التي لا تعيش هموم المجتمع، بل ولا تكون الحلول في كثير من الكتب غير المتخصصة "حلول بعض المشاكل ليست في بطون الكتب ولا في الصالونات الثقافية، وإنما في العمل بين الناس"¹. ومن هنا فإنّ العمل الجوّاري يعني الاتصال بالمُحيط والناس، ومعالجة ما يُطرح من صعوبات، فيحتاج إلى تكاتف الجهود لحلّ الإشكال، أو تقديم استشارة أو نصيحة بطريقة سلمية تُفيد المجتمع بصفة عامة، ولم يحصل ذلك إلا بما تملكه تلك المنظمات من قوة تأثير وتنظيم وتجنيد وتأييد المجتمع للدفاع عن قضاياها وقضاياهم التوجّهات الكبرى للوطن². ومرة أخرى يجدر بي أن أقول: إنّ الدول العربية لم تعرف دور هذه الجمعيات بصفة عامة إلا مؤخراً، دون الحديث عن جمعيات حماية/الدفاع عن اللغة العربية، كما لم تعرف ما يسمى التجنيد أو التحسيس بأهمية اللسان الوطني/اللغة العربية، ولم تنقل انشغال المثقف في المجال اللغوي إلا مؤخراً؛ ولذا لم نعرف -نحن العرب- نظام هذه الجمعيات في شكلها

¹. محمد عثمان الخشت، المجتمع المدني، ط1. القاهرة: 2004، وزارة الثقافة المصرية، الهيئة العامة

لقصور الثقافة، سلسلة الشباب، رقم 8، ص 5.

². ينظر: صالح بلعيد، في الأمن اللغوي، فصل: الجمعيات المدنية ودورها في تعزيز الانتماء اللغوي.

الحقيقيّ إلا عن طريق الاحتكاك بالمنظّمات الغربيّة، وقد أُفدنا منها كثيراً. وفي المسألة اللّغويّة لم تنشغل هذه المنظّمات في شغلها الحقيقيّ، وهي العمل على ترقية/ تطوير اللّغة العربيّة في مجال التّحسيس والتّجنيّد والتّعليم؛ حيث كانت الدّول العربيّة تحمّل على عاتقها مسؤوليّة ترقية/ تطوير اللّغة العربيّة؛ فأقامت لها المدارس والمؤسّسات والهيّات، وكانت تخصّص ميزانية معتبرة للتّعليم بصفة خاصّة؛ إضافة إلى تعميم العربيّة في بعض القطاعات من مثل: قطاع التّربيّة والتّعليم، وقطاع العدالة، وقطاع الإعلام. ومن ذلك عرفت نقلات نوعية في سورية والعراق ومصر والجزائر والأردن، وعرفت نجاحاً في دولة سورية خاصّة، فكانت تجربتها رائدة ناجحة، ولكنّها تجربة يتيمة لأنّها لم تُعضد بمثيلاتها في الدّول العربيّة الأخرى، رغم ما شهده التّعريب من نجاح في أرض الكنانة قبل القرن العشرين؛ حيث تعرّب الطّب في أبي زعل، ولكن حصلت انتكاسة شاقوليّة، وفشلت تجربة التّعريب في العراق وفي الجزائر، وتوقّف مسار التّعريب في المملّكة الأردنيّة الهاشميّة، ولم تعمل الدّول العربيّة الأخرى على العمل بمبادرة تعميم استعمال العربيّة، وهذا يعود لغياب سياسة لغويّة واضحة محدّدة زماناً ومناهجاً، وضاعت آمال المواطن العربيّ في المسألة اللّغويّة التي احتوته اللّغات الأجنبيّة، وأصبح التّلميذ عندنا ضائعاً بين الأصالة التي تعني عنده التّمسك باللّغة العربيّة، ويعني ذلك التّخلف في منظور بعض الحدّاثيين، والحضارة التي تعني التّمسك باللّغات الأجنبيّة، ويعني ذلك التّقدّم في منظور تلك الفئة. وإنّا نتحسّر لما آل إليه الوضع اللّغويّ لا هو شرقيّ ولا هو غربيّ، وضاعت اللّغة العربيّة في منفاها الدّاخلي، وتفرّق دمهّا بين دول مفرنسة، ودول مؤنجلزة، وبقيت العربيّة في المتاحف مُحطّطة، بقيت تنتظر الخلاص والنّجدة، تنتظر أولي العزم من الرّجال.

ولقد كان الأخرى بنا اعتماد طريقة أخرى، وهي إشراك المُجتمَع المدنيّ في مسألة البحث عن الهويّة اللّغويّة، فعليه العول للخروج من (التّراوح في المكان الذي بدا على منهاج الدّول العربيّة) رغم ما أُعطي لموضوع التّعريب من أهميّة مُنذ أكثر من نصف قرن، ولم نصل إلى حلّ يُنهي المُشكل. وباتت الضّرورة تفرض علينا تغيير أسلوب عمل، واعتماد خطّة مُشتركة بين مؤسّسات الدّول والمنظّمات الجماهيريّة التي تقترح وتساعد على التّطبيق. فما هي الحلول المُجدية بعدما سُدّت الأبواب في وجه اللّغة العربيّة في وقتنا المُعاصر أو في عصر العولمة التي لا تقبل إلا باللّغات المُنتجة للعلم الملموس، والعربيّة لا تنتج هذا العلم حالياً،

فهل نتركها تهش فيها الأنبياء، ألا يمكن إشراك المُجتمَع المدنيّ علّه يبدي ما يمكن أن يكون عاملاً من عوامل الخروج من النَّفق. ذلك ما يمكن التّفصيل فيه في الفقرات التّالية:

1. توضيح: في هذا البحث مزجت بين دور المُنظّمات القُطريّة في مجال الاهتمام باللّغة العربيّة، وبين التّجارب النّاجحة التي قامَت بها بعض الدّول بمُساعدة المُنظّمات المحليّة؛ وهذا بغية توجيه مجموعة من الرّسائل لمن يُهمّه الأمر، وهي:

1/1. إنّ التّجارب النّاجحة ورائها مناهج حديثة، وإرادة فدّة، ورجال مُؤمنون، وسواعد عاملة، وأفكار نيّرة، وحكومات صادقة، ومُخططون واعدون، واقتصاد قويّ؛

2/1. إنّ التّجارب النّاجحة استطاعت تحصيل الهويّة اللّغويّة، وحققت الأمن القوميّ والثّقافيّ واللّغويّ عن طريق التّحسيس والتّجنيد، مع تعاضد مُختلف أجهزة الدّولة في هذه العمليّة لما للدّولة من سلطة وقوانين ردع.

3/1. لدينا تجارب ناجحة في بعض الدّول العربيّة ولكن في غير تعميم استعمال اللّغة العربيّة؛ حيث صدّق العزمُ والحسَمُ في إلزام السّائقين استعمال حزام الأمان في ظرف قياسيّ لوجود الصّرامة والغرامة، ورأينا كيف احترم السّائقون السّرعة لوجود أجهزة رادار، وكيف مُنع الباعثُ من استعمال الكيس البلاستيكي الأسود.

4/1. لدينا النّجاح الذي لقيه التّعريب في سنوات المدد القوميّ، حيث نال بعض المساحات التي تربّعت عليه اللّغة العربيّة الآن، ولقد حصل في ذلك الوقت تكاملٌ بين القول والفعل، فحصل النّجاح.

5/1. لدينا تجارب ناجحة حالياً في كلّ من سورية والسّودان، وفي بعض الجامعات في كلّ من ليبيا واليمن، وفي بعض المدارس العُليا في الجزائر.

إذا يأتي تأكيد الرّبط في هذا الموضوع بين الجمعيّات والتّجارب النّاجحة من باب الدّعوة إلى أهميّة العمَل الجوّاري في الحفاظ على المُواطنة اللّغويّة، وإنّه ما تحقّقت تجربة جيّدة إلّا ووراءها مُجتمَع مدني له أفكار مستقبلية تعمل على التّغيير، مُجتمَع ينتج الأفكار، مُجتمَع يهّمه خدمة الشّأن العامّ، ولا يمكن أن يحصل النّجاح لمُجتمَع مدني وحده، بل إنّ تعاضد

أجهزة الدولة لا بدّ منها، ولا يمكن أن يكون النّجاح كاملاً شاملاً إلا بتوافق الكثير من الأطراف، وبخاصّة الجهاز التّنفيذي للإدارة.

بالنسبة للعرب يمكن أن يكون لنا ميثاق أو قانون شرف يُعتمد من كلّ العرب في القضية اللّغويّة، وسوف يأتي عليه الزّمان ويصبح قانوناً مُحترماً محمياً من الجميع، والمُهمّ الإيمان بالقضيّة اللّغويّة أولاً، ثمّ المُبادرة ثانياً. وإنّ مسألة اللّغة في المّقام الأوّل تحتاج إلى توعية المُواطن بأهميّة لسانه، وما يقدّمه اللّسان من سيادة، إضافة إلى أنّ التّنميّة في كلّ بلاد العالم لم تحصل باللّسان الأجنبيّ بتاتاً. فيجب أن ننقل إلى المُواطن العربيّ بأنّ العرب نكّرات بين الأمم، أمّة العرب تقرّ في دستورها على رسميّة العربيّة وتعمل باللّغات الأجنبيّة، أمّة العرب لا تقرن القَوْل بالفعل، أمّة العرب أكرمها الله بلغة كلام العرب فننكرت للغة تحمل كلام الله.

أقول: إذ وقع التّركيز على دور هذه المُنظّمات/ الجمعيّات، فهذا ليس عبثاً، فإنّي أقرأ وأسمع بأذني وأربط الموضوع بمجموعة من التّجارب النّاجحة في ترقية استعمال لغاتها في التّنميّة، وهي تجارب عمليّة للأمم الرّاقية في مجال الاعتزاز باللّغة الوطنيّة، والدّفاع عنها من قبل الجمعيّات المدنيّة (المُجمّع المدنيّ) حيث استطاعت تلك الجمعيّات أن تؤثر وتوجّه الرّأي العامّ، بله الحديث عن التّأثير في صاحب القرار، وإذا فالرّهان على المُجمّع المدنيّ هو من البدايات التي تنبني عليها فلسفة التّنميّة بالمُجمّعات المُعاصرة في الاهتمام باللّغات الوطنيّة، وبتفعيل الحراك المدنيّ في جوانبه التّنمويّة "التّنميّة الشّاملة والمُستديمة لن تتحقّق إلا بتفعيل المُجمّع المدنيّ"¹ والمُجمّع المدنيّ يتولّد عنه مُجمّع ديمقراطيّ.

2. تجارب الأمم النّاجحة في ترقية استعمال لغاتها في التّنميّة: إنّ الغرض من ذكري

لهذه التّجارب هو الوقوف عند النّقاط التّالية:

لا تنميّة اقتصاديّة دون تنميّة بشريّة؛

لا تنميّة بشريّة دون الاهتمام بالتّربيّة والتّعليم؛

¹ مُحمّد عثمان الخشت، المُجمّع المدنيّ. القاهرة: 2004، وزارة الثّقافة ووزارة الشّباب، شركة الأمل

للطباعة والنّشر، ص 6.

لا تقدّم في التّربيّة والتّعليم دون استعمال اللّغة الوطنيّة؛

. النّتيجة: لا تقدّم نوعيّ دون تطوير اللّغة الوطنيّة، ولا تقدّم للعرب دون استعمال

اللّغة العربيّة.

هكذا يلاحظ القارئ بأنّي أحطت المَوْضوع من جوانبه التّمهيدية، وكان عليّ أن أتحدّث عن بعض التّجارب اللّغويّة النّاجحة؛ لاستكناه مواطن القوّة فيها، بغية فهم واقع الأمور في المسألة اللّغويّة، وكيف حصلت النّجاحات عند هذه الأمم، وما هو السرّ الذي جعلها تنجح في تعميم استعمال لغاتها، وكيف ارتقت بلغاتها، ولم ترتقِ بلغة غيرها. فاليكّم بعضاً من تلك التّجارب النّاجحة:

◀ تجربة الحكومات الفرنسيّة/ المُجمّع الفرنسي: لقد تشبّع الفكر الفرنسيّ باللّغة الفرنسيّة التي هي عظمتها وقوّته، فعمل ذلك الفكر على أن تكون الفرنسيّة فوق كلّ اعتبار، فلها كلّ التّقدير والعظّمة، فأخرجت الثّورة الفرنسيّة الرّجال اليعاقبة/ Les Jacobites الذين ثاروا وأرادوا التّغيير ووصلوا إلى سُدّة الحكم، وبالفعل عمّلوا على التّغيير، كما كرّسوا أعمالهم في مجال اللّغة الفرنسيّة الجامعة/ ile-de-France بمبدأ: لغتي هي حياتي. وأريد الوقوف عند اليعاقبة الفرنسيّين الذين حمّلوا فكر التّنوير للّغة الفرنسيّة، وكان مُنطلقهم الثّوريّ في الميّدان الثّقافيّ إنشاء نظام عامّ للتّعليم بالفرنسيّة لا غير، ومبدؤهم المَعروف حمل اللّاءات الثّلاث: لا للهجات. لا للّغات المحليّة. لا للهجين اللّغويّ.

ولقد وقف اليعاقبة في تجسيد شعارهم: الحرية والإخاء والعدالة، بالسّعي لتخليص اللّغة الفرنسيّة من اللّهجات التي لم يستطع الإقطاع فرض لغة آحاد يلتقي عليها كلّ الفرنسيّين. وهذا العمل هو الذي أدّى بالفرنسيّين إلى الاعتزاز بالصّفاء المنشود في لغتهم، ولا يرضون بأيّ خدش في لغتهم ولا في الحديث عمّا يشين لغتهم، بله الحديث عن دور المؤسّسات التّربويّة التي تعمل جاهدة على الصّفاء اللّغويّ الذي يطبع اللّغة الفرنسيّة بدءاً من المدرسة إلى الجامعة مُروراً بالشارع، وبما يحيط الفرنسيّ من هويات، فكلّ خطأ لغويّ يُعتبر عندهم تعديّة على الهويّة الفرنسيّة. وهذا العمل يعتبر عندهم بمثابة التّحدّي الفرنسيّ المُجمّع عليه بالسّعي أن تكون الفرنسيّة هي الوطن مثلما قال ألبير كامو/ Albert Camus: الفرنسيّة هي وطني، وقال بعده آخرون: اللّغة الفرنسيّة هي روح الأُمّة، ومتى افتقدت الأُمّة روحها فقدت

وجودها. وهكذا تفعل الأمم المَحَبَّة للغتها، فكم من جمعيَّة، وعديد من المُؤسَّسات أقامها الفرنسيون من أجل حماية اللُّغة الفرنسيَّة في داخل فرنسا وفي ما وراء البحار، وبنفقات كبيرة جداً، مَعَ إغراءات تشجيعيَّة مُهمَّة، وكم من قانون سنَّ من أجل استعمالها دون غيرها، وكلَّ متعدٍ يغرَم بغرامات مالية، والمُهمَّ أن يبقى للفرنسيَّة الوهج والمجد والانتشار والاستعمال الجميل. ولا حظوا مَعِي هذه القوانين:

En France, la loi Toubon 94-665 du 04 août 1994 stipule dans son article premier :

Langue de la République en vertu de la Constitution, la langue française est un élément fondamental de la personnalité et du patrimoine de la France.

Elle est la langue de l'enseignement, du travail, des échanges et des services publics. *Elle est le lien privilégié des États constituant la communauté de la francophonie.*

L'article 3 stipule : *Toute inscription ou annonce apposée ou faite sur la voie publique, dans un lieu ouvert au public ou dans un moyen de transport en commun et destinée à l'information du public doit être formulée en langue française.* Cette loi est la traduction concrète du principe constitutionnel selon lequel la langue de la République est le français. Enfin, l'article 22 mentionne : *Chaque année, le Gouvernement communique aux Assemblées, avant le 15 septembre, un rapport sur l'application de la présente loi et des dispositions des conventions ou traités internationaux relatives au statut de la langue française dans les institutions internationales.*

ثمَّ أليست الجمعيَّات المدنيَّة في فرنسا هي التي فرضت يوماً سنوياً لإجراء (امتحان في الإملاء) يشارك فيه كلَّ الفرنسيين، وتسند جائزة ذات قيمة عالية لمن لم يرتكب/ يُحدث

خطأً في الإملاء، بل إنَّ الدَّولَ الفرنسيَّةَ منذ نابوليون كانت تعمل وتُناضل من أجل قطب (الفرنكفونيَّة) للحفاظ على لغتها ونشرها خارج فرنسا. وإنَّ المُجتمَعَ المدنيَّ في فرنسا كان حريصاً كلَّ الحرص على أن تنال الفرنسيَّة المَوقِعَ العلميَّ والاستعماليَّ والانتشاريَّ، ويبقى أنَّه كان يساعد دولته أيام كانت تضع القوانين، وتغرّم المُواطنين، بل أحياناً يحصل التَّهديد بالسجن، فكانت قوانينها صارمةً مُلزِمةً على الجميع، كما كانت الجماهير تهبّ رجلاً واحداً في وجه من يُحدِث الخطأ في الفرنسيَّة، بل يصل الوزير المُخطئ إلى تقديم استقالته من الحكومة. وكان الإعلام يشكّل قوة ضغط في هذا المجال، بل كان يلزم المُجتمَعَ المدنيَّ في قضايا المُواطنة بصفة عامَّة.

◀ تجربة دولة الكندا (مقاطعة الكيبك الناطقة بالفرنسيَّة) وهي تجربة مُتميّزة في الدِّفاع عن اللُّغة القوميَّة؛ بمُقاواة المُعتدين على اللُّغة، وفرض الفرنسيَّة في وسائل الإعلام، والعمل بالترجمة الفوريَّة في الأشرطة والأفلام، وإسناد الجوائز القيِّمة للمُتفوقين في الفرنسيَّة كلَّ سنة، وعقد المهرجانات المُمجَّدة للفرنسيَّة في كلِّ المُناسبات العامَّة، وتخصيص أسبوع كامل للاحتفاء باللُّغة الفرنسيَّة، ونصب لوحات في الشوارع تقول: إنني أحب اللُّغات جميعاً، ولكنِّي أفضل لغتي. بل يصل بمُقاطعة الكيبك أن تتشدّد أكثر في المسألة لما لهيمنة الإنكليزيَّة واكتساحها كلِّ المجالات، وبذلك يصل بها الأمر بساكني مُقاطعة كيبك إلى المُطالبة بالاستقلال عن الكندا الأمَّ للحفاظ على اللُّغة الفرنسيَّة، وتفشل في الاستفتاء الذي جرى منذ سنوات، ومع ذلك فإنَّها لا تزال تشبِّث تلك المُجموعات الناطقة بالفرنسيَّة حُباً فيها وفي من يستعملها.

◀ وفي سلطنة بروناي يتدخّل المُجتمَع المدنيّ بقوة لدى السُلطان لمنع مُستخدم اللُّغة الأجنبيَّة من الاحتكاك بالجمهور، وفي كلِّ سنة يخصِّصون أسبوعاً وطنياً لا يحصل الحديث فيه إلا باللُّغة الوطنيَّة وفي كلِّ الأماكن ودون رقيب، وهذا تطبيقاً لإيمانهم وشعارهم المعروف: اللُّغة الوطنيَّة إذا لم أمارسها أنا لا يمارسها غيري. وأما اللافات والإشهار وكلَّ ما يلصق في الشَّارع أمام المَلأ فممنوع باللُّغات الأجنبيَّة مُطلقاً وبصرامة. وهذا ما يقوم به المُجتمَع من فرض قوة تطبيق القانون. وللمُجتمَع المدنيّ دور مُتميّز في هذه السلطنة؛ حيث أعطت الحكومة السُّلطات الواسعة للمُجتمَع في اقتراح برنامج الدِّراسة، واقتراح أوقات الدِّراسة

والعطّل السنوية التي تتغيّر بتغيّر المُستجدات. ونجد المُجمّع البسيط في هذه المَمْلَكة يَغير غيرَ كبيرة على لغته التي لم تكن لغة علميّة، ويسعى بكلّ ما أوتي من قوة ومال أن تترجم كلّ الأعمال العلميّة إلى لغته، ويوفد الطّلاب إلى بلدان أوروبا، ويطلبهم بالعودة كلّ عطلة مُتطوِّعاً في تقديم ما أتى به من الخارج، وينقل المَعلومات الجديدة إلى لغته.

◀ ويمكن الإشارة إلى نموذج آخر ناجح من دولة السّويد، فنجد في هذا البلد المُنظّمات/ الجمعيّات المدنيّة تبني علاقة شراكة مع الدّولة؛ حيث تتبادل معها الرّقابة على اللّغة؛ بإبداء النّصيحة، وتعمل المُنظّمات/ الجمعيّات على حُمَاية الأفراد من اللّغات الأجنبيّة، ومن اللّغة الضّاغطة (اللّغات العلميّة) وتعمل على إزالة الفساد اللّغويّ في الميدان، بل تغرم الجمعيّات أصحاب المحلّات على ما يبدو من خطأ في واجهات محلّاتهم، كما تعمل بقوة مع وزارة البيئة؛ فاللّغة الملوّثة عندهم مثل البيئة الملوّثة، وهم المَعرومون باخضرار الطّبيعيّة، وكذلك يريدون أن تكون لغتهم دائماً خضراء ربيعيّة مُنتجة، كما تساعد تلك المُنظّمات الدّولة على تقديم الخدمات العامّة والرّعاية اللّغويّة في جانبيها المدنيّ عبر التّعليم في البيوت، ومحو أميّة الأجنبيّ، ومكافحة كلّ أشكال التّلوث الذي يلحق بلغتهم، وتقديم إغراءات مالية من أجل تعليم السّويدية، والعمل على إدخال الأجنبيّ في مراكز تحسين المُستوى، بل في التّوسّط لدى السّلطات للحصول على منّح دراسية، والمُهمّ كسب زبون اللّغة السّويديّة. وفي السّنوات الأخيرة أدخلوا تعلّم وحُسن استعمال السّويديّة في الحصول على الجنسيّة.

◀ ويمكن سرد تجربة ناجحة قامت بها كورية الجنوبيّة، التي انطلقت سنة 1962م وكانت كورية أفقر دولة في آسيا، ولم يتجاوز الدّخل القومي في ذلك العامّ 87 دولاراً، وكانت تعاني من التّخلف، وترتفع فيها نسبة الأميّة، وتفتقر إلى المَصادر الطّبيعيّة والمّواد الإنتاجيّة اللّازمة لعملية التّنميّة الاقتصاديّة. ومع ذلك فقد انتهجت السّياسة التي أوصلتها الآن إلى الرّيادة، وكانت مُركّزاتها ما يلي:

1. الاستثمار الكبير في التّعليم، بإنشاء المُؤسّسات التّعليميّة والمهنيّة، وتحسين مّواد التّعليم التي تواكب عملية التّنميّة الاقتصاديّة، وكلّ ذلك باللّغة الكوريّة لا غير؛

2. بثّ روح الطّموح والمُنافسة في التّعليم؛

3. رعاية الحكومة للنَّخب والإطارات بالتَّشجيع والإغداق الماديِّ والمَعنويِّ.

ولقد حصل كلُّ ذلك بفضلِ العواملِ التَّالية:

. عاملِ المؤسَّسات التَّربويَّة؛

. احتكارِ المؤسَّسات التَّربويَّة من الدَّولة؛

. عاملِ القيادة الرَّشيَّدة، وسياسة الخطوة خطوة؛

. صياغة سياسات لغويَّة تنمويَّة رائدة، مُتعاضدة مع الخطط الاقتصاديَّة؛

. اتِّخاذ القرارات المُناسبة في الأوقات المُناسبة؛

. تفعيل أدوات السِّياسة في مجال التَّربيَّة والتَّعليم؛

. الإخلاص والتَّفاني في خدمة القضايا الوطنيَّة، ومِنها اللُّغة الوطنيَّة؛

. مُساندة الشَّعب والفعاليات الشَّعبية للسياسات الحكوميَّة.

ويجدر بنا أن نشير بأنَّ اللُّغة الكورية واحدة مُوحَّدة، لا تحوي ثنائيَّة أو ازدواجيَّة، فهناك لغة واحدة مَفهومة من الجميع، هي ذاتها في المَدْرسة والجامِعة والسَّارِع والسَّوق، وهذا ما كان يُعبَّر عن وحدتهم وانتصارهم ومَصيرهم المُشترك.

◀ ويمكن ذكر التَّجربة اليابانيَّة، وإنَّ السِّرَّ في هذه التَّجربة يكمن في التَّهوض اليابانيِّ من الصَّفْر، فبعدها دَمَّرتها الحرب الثانيَّة، أعادت النَّظر في بناء الإنسان اليابانيِّ وفق خصوصياته المُرتبطة بتراث أجداده، وعملت على التَّهوض بصفة عامَّة؛ باعتماد إدارة يابانيَّة رشيَّدة وفق الخطوات التَّالية:

. إدارة الجودة العاليَّة؛

. إدارة التَّعليم بجودة عاليَّة؛

. العمل في فرق؛

. الاهتمام بالفرد اليابانيِّ؛

اعتماد خطط مُرتبطة بزمان مُحدّد؛

الاستثمار بقوة في التّعليم، ومن بينها التّنشئة والتّربيّة الاجتماعيّة والتّحديث في مناهج التّعليم وأنظمتها الإدارة. ولقد غدا المعلّم اليابانيّ يحظى باحترام كلّ الفئات الاجتماعيّة لما له من مكانة تعلو الجميع. وأريد الوقوف في هذه النّقطة، حيث تُولي البرامج الحكوميّة كلّ الاهتمام بتكوين المعلّم تكويناً مُتميّزاً، على اعتبار أنّه من الفئة الأرقى في المُجتمع من حيث المكانة الاجتماعيّة، ومن حيث الراتب الذي يحصل عليه؛ حيث يتعدّى راتبه راتب الوزير في الحكومة. ومن أهمّ ملامح وخصائص التّعليم اليابانيّ ما يلي:

1. يستمد النّظام التربويّ اليابانيّ أهمّ مُقوماته من طبيعة مُجتمعه وروح أمته واحتياجات وطنه، ولا يأتي انعكاساً لنماذج تربويّة خارجيّة.

2. يستمد النّظام اليابانيّ نهضته الحديثة من جذوره ومُؤسّساته وتقاليده المُتأصّلة والقائمة بالفعل ولم يدّمها أو يهملها بدعوى قدمها وتقليديتها.

3. يعدّ التّعليم في اليابان خدمة وطنيّة عامّة وواجباً قومياً يتجاوز أيّ جهد فرديّ أو فئويّ خاصّ، وأنّه في مناهجه ومُقرّراته وتوجيهاته يُمثّل عامل التّوحيد الأهمّ لعقل الأُمّة وضميرها منذ مراحل التّعليم الإلزاميّة الأولى، إذ لا يسمّح فيه بتعدديّة المناهج والفلسفات التربويّة.

4. لم تأخذ اليابان بالتّزعات الليبرالية والسيكولوجية الغربيّة، بل ظلّت مُتمسّكة بقيم الانضباط المُوجّد في الفكر والسلوك، رغم الضّغط المُعاكس من الاحتلال الأمريكيّ، ورغم التّقد الغربيّ لها.

5. نقطة القوّة الأساسيّة في النّظام التربويّ اليابانيّ ليست جامعاته، إنّما معاهده التّقنيّة المتطوّسة التي تمثّل عموده الفقريّ، والممارسة العمليّة التّدرّبيّة هي أهمّ وأبرز واجبات اليابانيّ منذ طفولته عندما يقوم بتنظيف صفه ومدرسته إلى ما بعد تخرّجه عندما يبدأ من جديد التّدريب الوظيفيّ في برامج إجباريّة قبل أيّ مناصب ثابت، أما الفتاة اليابانيّة فإنّ أهمّ وظيفة لها هي نجاحها في أسرتها؛ فيقدّم لها برامج تربويّة عمليّة ضمن النّظام التربويّ الرّسميّ كيف تصبح زوجة ناجحة.

6. استطاعت اليابان أن تجمع بين شعبية التعليم وأرستقراطيته العلمية الفكرية، بمعنى أن التعليم أُتيح للجميع في قاعدة الهرم التربوي لتزويد الأمة بالأيدي العاملة المتعلمة، لكنّه اقتصر في مستوى القمة على القلة المُمْتَازة عقلياً والمُتفوّقة في مواهبها لتخريج النخبة القيادية والقادرة على مواجهة التّحدّيات.

7. لم تأخذ اليابان ولم تنهر باللغات الأجنبية المُتقدّمة، وحسّمت معركة اللّغة تعليمياً وحياتياً منذ البداية. فمن المعروف أنّه لا يمكن لأمة أن تبدع علمياً إلاّ بلغتها الأمّ، ولا يستمع العالم لأمة تتحدث بلغة غيرها.

8. وفق النّظام التربويّ الياباني بين مركزيّة التّوجيه ولا مركزيّة التّنفيذ في مُعادلة مُتوازنة.
9. تعدّ مهنة التّدريس من المهن المربحة اقتصادياً، فمن بين خمسة يابانيين يتقدّمون لمهنة التّدريس يفوز واحد منهم فقط بشرف المهنة وامتيازاتها المعيشية. وقد أدّى ذلك إلى الحفاظ على مُستوى نوعي مُتفوّق للتّعليم اليابانيّ، أدّى بدوره إلى تنمية نوعيّة في العمليّة التربويّة بأسرها.

10. لم تُنسَق اليابان وراء نزعة تحويل الثقافة العامّة للأمة إلى منشط من مناشط الإعلام كما حدث في كثير من بلدان العالم الثالث، بل بقت مهمة دعم الثقافة العامّة في اليابان من مسؤوليات (وزارة التّربية والعلوم والثقافة)¹. وتعليقي البسيط على هذه التجربة تتمثّل في أنّ اليابانيين يقرنون كلّ تقدم علمي لا يخرج عن المزج بين الأصالة والحداثة، والحداثة لا تعني الانبساط للغير، بل هو استيعاب لأفكاره مع محالة تكييفها وفق خصوصيات البلد.

◀ ونقرأ عن تجربة رائدة وناجحة كذلك، وهي التجربة الفيتناميّة: فاللّغة الفيتناميّة مُقدّسة عند أهلها ولا تحتاج إلى نقاش في توظيفها، بل يفتح ملف مناقشة في كيفية تحسينها، والبحث عن أحسن الطّرائق لتبليغها. ولقد استطاعت دولة الفيتنام خلال عشر سنوات أن تقضي على الأميّة بفضل الخطة التي اعتمدها الحكومة والميزانية المُخصّصة للتّعليم والتّدريب الابتدائيّ. كما أنّ الصّندوق المُخصّص للتّعليم الابتدائيّ الذي تبرّع به المُجتمع بعامّة

¹. عن موقع Google بتاريخ: 5 جويلية عامّ 2010.

والأفراد بخاصة يعادل الميزانية التي خصصتها الدولة للتعليم الابتدائي. ولا نغادر التعليم في الفيتنام لنعلم بأنها انتصرت بالاهتمام بالتربية، وتخلص فلسفة التربية والتعليم عند الفيتناميين في:

1. إعلاء قيمة الاستقلال؛

2. عدم الخضوع ورفض الاستسلام؛

3. عدم تصديق أذوبة ميزان الغلبة عند الغرب.

لقد كان التعليم في الفيتنام ركيزة أساساً للمقاومة، فالتعليم ليس نظريات فقط، بل منهج حياة، وأسلوب مقاومة وطريقة كفاح. ولذلك عملت على استحداث مناهج التعليم وفق الخطة التالية:

1. إدخال مقررات التربية الوطنية والعسكرية؛

2. تشجيع البحوث التي تتناول موضوعات الحروب والنضال من أجل الحرية؛

3. إدراج موضوعات المواطنة وحقوق الإنسان؛

4. التحديث المستمر لطرائق التدريس؛

5. توظيف مختلف الأجهزة المعاصرة والوسائل التقنية في التربية؛

6. الإقبال على تعلم اللغات الأجنبية، وبخاصة الإنجليزية، وليست على حساب اللغة

الوطنية.

◀ ولدينا تجربة مهمة يمكن الحديث عنها، وهي التجربة الماليزية، هذه التجربة اللغز، أو الوصفة الماليزية السحرية. وما يعرف عن تجربة ماليزية أنها اهتمت بالتربية والتعليم الذي أدى بها إلى إيجاد فرد بسيط بساطة المجتمع الماليزي في أسلوب حياته؛ حتى ارتفع دخل الفرد لأكثر من ستة عشر ضعفاً خلال العشرين سنة الأخيرة. فماليزية الأمة التي انطلقت في سنوات الثمانينيات، وكانت تسعى لقيام أمة موحدة يحكمها الشعور بالمصير المشترك، بغية بناء مجتمع ديمقراطي؛ تسوده الأخلاق والقيم والاحترام المتبادل، وإلى بناء مجتمع علمي تقدمي

مُنْتَج ومُبدِع ومُبتَكِر، مُجْتَمَع يَهْتَم بِالْآخِرِينَ وبِالسُّنَنِ الْعَامِّ؛ يَعْمَلُ عَلَى الْمَحَافِظَةِ عَلَى الْبَيْئَةِ، وَيَسْعَى دَائِماً لِتَحْقِيقِ تَنْمِيَةٍ شَامِلَةٍ مُتَوَازِنَةٍ بِأَبْعَادِهَا التَّرْبَوِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ. وَهَذَا كُلُّهُ بِاعْتِمَادِ الْعَشْرَةِ النَّقَاطِ الْمُقَدَّسَةِ، وَتَعَدُّ سِرَّ نَجَاحِ مَالِيَّةِ:

1. الْاهْتِمَامُ الْكَبِيرُ بِالتَّعْلِيمِ الْعَامِّ وَالجَامِعِيِّ وَالتَّقْنِيِّ وَالمِهْنِيِّ لِضَمَانِ مُخْرَجَاتِ تَلْبِيٍّ مُتَطَلِّبَاتِ التَّغْيِيرِ؛

2. التَّرْكِيزُ عَلَى التَّنْمِيَةِ الْبَشَرِيَّةِ وَزِيَادَةِ مَعَارِفِ وَقُدْرَاتِ وَمَهَارَاتِ وَأَخْلَاقِيَّاتِ الْعَمَلِ؛

3. التَّرْكِيزُ عَلَى تَهْيِئَةِ أَفْرَادِ الْمُجْتَمَعِ لِمَرْحَلَةِ التَّغْيِيرِ عَلَى تَحْرِيرِ أَفْرَادِ الْمُجْتَمَعِ مِنَ التَّخَلُّفِ وَالْفَقْرِ وَالْأُمِّيَّةِ؛

4. إِيجَادُ ثِقَافَةِ الْحَوَارِ وَالتَّعَايِشِ؛

5. فَتْحُ الْمَجَالِ لِلشَّرَاكَاتِ وَالمُسْتِثْمَرِينَ الْأَجَانِبِ؛

6. التَّرْكِيزُ عَلَى الْاِعْتِمَادِ عَلَى الدَّاتِ، وَعَدَمِ التَّبَعِيَّةِ لِلْبَنُوكِ الْأَجْنَبِيَّةِ؛

7. السَّعْيُ الدَّائِمُ لِاِكْتِشَافِ الْمَوَاهِبِ وَتَطْوِيرِهَا، وَإِيجَادِ الْبَيْئَةِ الْمُنَاسِبَةِ لِلْعَمَلِ وَالْإِبْدَاعِ؛

8. الْعَمَلُ بِالتَّحْفِيزِ وَالتَّشْجِيعِ وَالحِزْمِ؛

9. زَرْعُ الْوَلَاءِ وَالْإِخْلَاصِ فِي الْعَمَلِ؛

10. تَحْدِيثُ الْأَنْظِمَةِ وَالسِّيَاسَاتِ الْإِدَارِيَّةِ الْمَرِنَةِ وَتَطْوِيرِهَا.

◀ وَهَنَّاكَ تَجْرِبَةُ الْمُجْتَمَعِ الْإِسْرَائِيلِيِّ الَّذِي أَحْيَا لُغَتَهُ مِنَ الْعَدَمِ، وَيَعْتَزُّ الْإِسْرَائِيلِيِّ بِاسْتِعْمَالِ لُغَتِهِ فِي الْعُلُومِ، بَلْ لَا يَرَى إِلَّا لُغَتَهُ الَّتِي هِيَ اللُّغَةُ الْأُمُّ لِكُلِّ الْبَشَرِ، وَيَجِبُ أَنْ تَعْطَى لَهَا تَرْسَانَةٌ مِنَ الْقَوَانِينِ وَالحِمَايَةِ كِي تَصْبِحَ لُغَةُ الْعَالَمِ لِشَعْبِ اللَّهِ الْمُخْتَارِ. كَمَا نَجِدُ فِي إِسْرَائِيلِ جَمْعِيَّةَ حِمَايَةِ اللُّغَةِ الْعِبْرِيَّةِ تَلْقَى كُلَّ التَّشْجِيعِ وَالحِمَايَةِ الْقَانُونِيَّةِ، وَلَهَا الدَّعْمُ الْمَادِي الْغَزِيرُ مِنَ الْمَهَاجِرِينَ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ تَشْجِيعاً لِلْفَتْهِمِ، كَمَا أَنَّ فِعْلَ الْمَدْرَسَةِ وَالجَامِعَةِ وَالحُكُومَاتِ الْمُتَتَالِيَّةِ لَا تَتَسَامَحُ فِي الْمَجَالِ اللَّغَوِيِّ بَتَاتاً، وَيَرِبُطُونَ وَجُودَهُمْ بِوُجُودِ

لسانهم الذي يعدّ عندهم أفضل الألسنة على الإطلاق، وعلى اليهود في مختلف البلدان العمل به، وعدم احتقاره، والدِّفاع عنه مادياً وعلمياً وأدبياً.

◀ ولنا مثال في اللّغة العربيّة عن دور (جمعية العلماء المسلمين في الجزائر) أيام الاستعمار الفرنسي؛ حيث عملت كلّ ما وسعها الجهد في عدم الذوبان في المُجمَع الفرنسي؛ بالاهتمام بالعربيّة وتدريسها وتعميم التّعليم بها، ونشطت في البداية على مُستوى الزّوايا، وتركت لنا تلك الزوايا ذلك الإرث الذي نعتزّ به الآن وهو عماد التّمسك باللّغة العربيّة. ولدينا عيّنات من دور هذه الجمعيّة التي زرعت العربيّة في كلّ ربوع الوطن، بتعاوض الكشافة الإسلاميّة، فنقلت الهمّ إلى كلّ الفئات المُجمّعيّة، فأصبح للعربيّة حُماة دافعوا عنها في الثّورة على المُستعمر الفرنسي وعلى لغته، ويكفي أن نشير بأنّ أكثر من 150 من القادة الكبار للثّورة الجزائريّة درسوا في كنف هذه الجمعيّة التي زرعت فيهم الوطنيّة باللّغة العربيّة. ولقد استطاعت تلك الجمعيّة أن تعبئ الشّباب الجزائريّ بالوطنيّة، وأسست معهد ابن باديس الذي حوى تلك الفئات من الشّباب المُسلم، ولما أقفل المعهد بأمر من فرنسا لأنّها رأّت فيه الخطورة عليها؛ كونه يُعلّم العربيّة، أرسل المعهد طلابه إلى جامع الزّيّتونة والأزهر، وتخرّج الكثير من القادة من هذه الزّوايا والرّباطات الدّينيّة، وكلّهم ثاروا ضد فرنسا، وضد سيادة لغة فرنسا في الجزائر.

◀ ولا نغادر الجزائر قبل أن نشير إلى تجربة فدّة بدأت توضع موضع التّنفيذ إلّا أنّها أُجهضت قبل الأوان، وهي تجربة تعميم استعمال اللّغة العربيّة سنة 1991م، بصدور قانون وطني عن طريق البرلمان يعمل على تعميم استعمال اللّغة العربيّة في مُختلف المُجالات، وما يعجبك في هذا القانون أنّه ينصّ على التّعميم التّام لاستعمال العربيّة، ويرتبط التّعميم بأجال مُحدّدة ودقيقة، ويعمل على الاتّصال بالمواطنين عن طريق التشاور في وضع الكتابات المناسبة، إضافة إلى الحدود القانونيّة المُحوّلة في المقاضاة والغرامات. وللأسف لم تمرّ سنوات معدودات إلّا وتدخل الجزائر في دوامة عنف داخلية، ويذهب القانون مذاهب قديماً. ومَعَ ذلك فقد تأسّس المجلس الأعلى للّغة العربيّة الذي أضحي منارة علميّة للعربيّة بالنّشاطات التي يقوم بها، وما يُبدعه في عالم النّشر لصالح لغة القرآن.

◀ ولنا تجربة ناجحة الآن؛ وهي تجربة (عبد الله مصطفى الدنان) المُسمّاة بتجربة باسل، ووسمها بـ (تعليم العربيّة بالفطرة والمُمارسة) وهاتان التّجربتان جديرتان بالدراسة واستلها مواطن القوة فيهما؛ فالأولى تخصّ تحفيظ القرآن الكريم في سنّ مُبكرة؛ بجعل التلميذ يكسب زاداً لغويّاً يجعله داخل الحمام اللّغويّ الذي يأخذ منه الألفاظ الأساسيّة للغة، ثمّ يردّها ويستعملها في مواقف تخصّه، والثانيّة تجعل المُتعلّم وسط مُحيط عفويّ طبيعيّ يتكلّم بسلامة دون وعي قواعد اللّغة. وأقول: إنّ هاتين التّجربتين جديرتان بالدراسة والرّعاية وإذا اعتمدتا لا شكّ أنّهما سوف تؤدّيان إلى نتائج ترفع من المُستوى اللّغويّ للمُتعلّم العربيّ. كما لا ننسى أنّ تجربتين عربيّتين أخريين (مشاريع) كانت لهما أبعاد علميّة لو وُضعا موضع التّطبيق، وهما: الرّصيد اللّغويّ الوظيفيّ والرّصيد اللّغويّ العربيّ، وللأسف بقي المشروعان ضمن جُمع المادة اللّغويّة، ولم نجد مادتهما في المعاجم اللّغويّة، ولا في الكتاب المدرسيّ في الوطن العربيّ. وهناك تجارب أخرى ناجحة في كلّ من هولندا والمجر والصين والهند... والعوامل المُشتركة بين هذه البلاد هي:

1. الإيمان باللّغة الوطنيّة؛ فهي اللّغة المُشتركة الحاملة للتراث، وهي لغة المستقبل؛

2. اللّغة الوطنيّة هي الحضارة والتّنميّة والازدهار والتّقدّم؛

3. اللّغة الوطنيّة هي الوحدة الوطنيّة.

وإذا ذكرنا هذه التّجارب/ العيّنات النّاجحة، فالفضل في نجاحها يعود إلى تجنّد تلك الدّول الوطنيّة وإلى التّأطير الذي حصل في المُجتمع المدنيّ وراء قضية الهويّة الوطنيّة، وما ينطبق على الهويّة ينطبق على حماية البيئة وحماية التّراث، وكذلك فإنّ التّجارب العالميّة في الرقي والازدهار الذي لم يأت باللّغات الأجنبيّة؛ لأنّ القضية اللّغويّة أولوية لتحقيق رهان التّنميّة المُستديمة والوحدة الوطنيّة... ويجب العلم هنا بأنّ تأكيدنا في هذه المسألة هو من باب أنّنا يجب أن نحبّ لغتنا، ولا يعني هذا أنّنا ضدّ اللّغات الأخرى بل إنّ التّعّد اللّغويّ نعمة وآية ما لم يُدخل ذلك الضيّم على لغتي؛ فلغتي تحمل مشاعري وتعبّر عن خوالي، وهي باب رقي وتقدّم.

وإنّ مشكلتنا اللّغويّة في العالم العربيّ يعود إلى أنّنا نفتقد سياسة لغويّة رشيدة، سياسة لغويّة تعطي لكلّ اللّغات مقامها، كما أنّ ملف اللّغة العربيّة بقي في أيدي السّلطة، وبين بعض النّخبه المُعيّنة، ولم ينزل إلى الطّبقات الشّعبيّة، إضافة على غياب الجُرأة في طرح هذا الموضوع بالشفافية وقبول الرّأي المُضاد والعمل بالمصلحة العامّة. ومن هنا يجب الوعي اللّغويّ بمسألة اللّغة، فإنّ في كلّ التّجارب النّاجحة أسراراً هامة، ويمكن استخلاص هذه الأسرار في ما يلي:

1. وجود إرادة سياسية تحترم الثّوابت والمبادئ الوطنيّة، وتعمل على تحقيقها؛

2. الاستثمار في التّميّة البشريّة، وربط ذلك باللّغة الوطنيّة، وبالتّميّة الاقتصاديّة؛

3. الاتّكال على الإطارات والنّخب الوطنيّة؛

4. توقّر الإدارة والإرادة النّمودجية؛

5. معرفة المهارات التّربويّة، والتّأهيل السّريع في ميدان الاختصاص؛

6. امتلاك استراتيجيّة ونظرة مستقبلية؛

7. توقّر الخطّة على الأمد الثّلاث؛

8. التدرّج في التّطبيق؛

9. قبول النّقد والتّراجع عن الخطأ؛

10. استمرار التّقويم للتّحسين.

وتبقى هذه التّجارب مهمّة، ولكن يجب القول بأنّ مسألة اللّغة تتصلّ بالاختيارات الثقافيّة واللّغويّة التي يجب الفصل فيها بصرامة من قبل الأجهزة العربيّة؛ وبخاصّة المُنظمة العربيّة للتّربيّة والثّقافة والعلوم/ ALESCO التي يجب أن ترفع العصا في وجه من عصا، إذا أرادت التّهوض باللّغة العربيّة للتّوجّه نحو مُجتمع المَعرفة، فلا بدّ من إشراك الدّول العربيّة في مجال الاهتمام باللّغة العربيّة بغية تحصين الهويّة وتحقيق الأمن اللّغويّ، ومن هنا يتحتّم علينا التّعاون البيّنيّ للارتقاء بالتّعليم أولاً والذي يعمل على ترقية اللّغة العربيّة.

3. منهجية البحث:

. الغرض من البحث: أردت من خلال هذا العمل الوقوف عند دور الجمعيات/ المنظمات العاملة على استعمال اللغة العربية في الوطن العربي، وصولاً إلى اقتراح أدوار مُعاصرة، للدفع باللغة العربية إلى مواقعها من خلال استمالة دور المُجتمَع المدنيّ وكسبه مادياً ومَعنويّاً، فإذا استطاعت هذه الجمعيات التأثير فيه سيكون لها الدور المُهمّ الرقيّ الثقافيّ والعلميّ في التّنميّة البشريّة، وفي تحريك آليات اللّغة ضمن دواليب الحكومات العربيّة.

. مكان المدوّنة: تمكّنت من توزيع استبانة في كلّ من الجزائر وتونس والمغرب، والإمارات، وكان التّوزيع محدوداً وضيّقاً؛ حيث استهدفت فقط تلك النّخبة التي يمكن أن تُفيد، فئة يعوّل عليها في تقديم أفكار صالحة للمُجتمَع العربيّ، وعلى صاحب القرار أن ينظر في مَنْتوج هذه النّخبة.

. منهجية التّحليل: لقد نقلت الردود دون تصرّف، ولكيّ جمعتها ضمن إطار عامّ يستهدف الفكرة الرّئيسة التي وقع التّركيز عليها.

. التّعليق: بعد النّقول التي استقيتها من الاستبانة، كان عليّ كباحث أن أعلق بما أراه يخدم التّوجيه الذي تبنيته في هذا؛ وهو العمل على تحسيس أولي الأمر بضرورة الاهتمام باللّغة العربيّة، وتُعطي لها الأهميّة التي تُعطى للأُمور السّياسيّة؛ لأنّ المسألة اللّغويّة مُرتبطة كذلك بالأمن اللّغويّ.

. تقديم الخلاصات: وهي مجموعة أفكار من الموضوع الذي عالجتُه، ويمكن للقارئ أن يكفي بتلك الحوصلات، للوصول إلى معرفة التّوجهات العامّة للموضوع، أو للبيانات التي وردت في الاستبانة. كما علّقت عقب كلّ سؤال بما أراه مُناسباً علمياً بصفتي باحثاً مُهتماً بمسألة التعريب.

4. تحليل الاستبانة: بنيت الاستبانة لتستجيب للأفكار التي أطمح أن تتحقّق في هذه الجمعيات لما لها من تأثير فعليّ في المُجتمَع، ولما تشكّله من قوّة في عصر العولمة، وبدأت بوادرها تظهر في المُجتمَع العربيّ بصورة مُحتشمة، ويبقى أنّ هذا الاحتشام أوله قَطُر ثمّ ينهمر. والذي نعمل عليه كباحثين أن نصرّ على فعل الجمعيات ذات الخصوصيات الثّقافيّة بأنّ

تواجدها وعملها أكثر من ضروري، فبات حرياً بنا تشجيعها والانخراط فيها ومدّها بأسلوب العمل.

1. التعرف على المُستجوب:

عدد الذين وصلت إليهم الاستبانة 70 شخصاً مُهتماً، وعدد الردود أربعة عشر رداً (14) ولقد توزعت الإجابات كما يلي:

- | | |
|---|------------------------|
| 3 | .رئيس جمعية: |
| 5 | .باحث: |
| 4 | مُهتمّ بقضايا التعريب: |
| 2 | .شخصيّة علميّة: |

.تعليق: أشير بأنّ الشريحة الاجتماعية التي وصلتها الاستبانة من الوزن الثقيل علماء؛ كما أنّ الردود جاءتنا من ذات الشخصيات الخيرة بشؤون اللغة العربيّة؛ فهم من القامات الكبيرة في البلاد المغاربية والخليجيّة، ولذا لا نعدم الإجابات التي عملت على تقديم المُقترحات ذات الشأن العامّ.

2. التعرف على الجمعيّات:

.اذكروا الجمعيّات التي تعرفونها في مجال الدّفاع/ حماية اللّغة العربيّة؟ جمعنا ما ورد في الإجابة عن هذا السّؤال كما يلي:

- 1.الجمعية الجزائرية للدّفاع عن اللّغة العربيّة؛
- 2.المُنظمة المغربيّة للدّفاع عن اللّغة العربيّة؛
- 3.الجمعية السّعودية العلميّة للّغة العربيّة؛
- 4.المجلس العالميّ للّغة العربيّة؛
- 5.جمعية حماية اللّغة العربيّة بالقاهرة؛

6. جمعية حماية اللغة العربية بالشارقة؛

7. الجمعية المصرية لتعريب العلوم؛

8. جمعية عديدة بجنيف؛

9. جمعية لسان العربية بالقاهرة؛

10. جمعية المُعجمية العربية بتونس؛

11. جمعية (فعل أمر) بلبنان.

تعليق: إنَّ التَّنبيه إلى أهميَّة المُمارسة الجمعيَّاتية في ترمية الوعي اللغويِّ ضروريِّ، وتمكين النَّخب من تجربة العمل الاجتماعيِّ التطوُّعيِّ مهمِّ، والمهمُّ منها الالتزام بالنَّهج الذي رسمته، وتطبيق البرنامج المُستطَّرة في أهدافها، والعمل بمبدأ المُشاركة في فاعلية المُجتمع المدنيِّ. وإنَّ القضية اللغويَّة لا تُقاس بقلَّة أو بكثرة الجمعيات، والمهمُّ في الوقت الحاضر الخروج من المكاتب، وعدم الاكتفاء بالتَّنديدات المُتلاحقة والنَّهوض كذلك من وراء أجهزة الكبتار، وإرسال الإبراقيات. نروم من المُنظَّمات/ الجمعيات التَّحسيس بخطورة ما آلت إليه أوضاع العربية في أوطانها، والعمل على تجنيد المُواطنين وراء تحقيق أهدافها في ترميم استعمال اللغة العربية.

ماذا تعرفون عن أهداف هذه المُنظَّمات/ الجمعيات بصفة عامَّة؟ يمكن استخلاص

الإجابات التَّالية:

الدِّفاع عن اللغة العربية، والسَّعي لترقيتها، والعمل على تعريب العلوم، مع إصدار المنشورات العلميَّة ذات الصِّلة بأهدافها، وإقامة الندوات العلميَّة.

تعليق: إنَّ من أهداف هذه الجمعيات في أصلها حماية مُستهلك اللغة من التَّلوث الأجنبيِّ، مثلها مثل جمعيات النَّفع العامِّ، وهدفها التَّعاون والتَّكافل والتَّماسك والرَّغبة الوجدانيَّة في المشاعر الدَّافئة للتَّوحد، ونُسهم في تقوية الانتماء العروبيِّ من خلال الاستمتاع بالتَّفاعل الحميميِّ للتَّأكيد على التَّفاعل المُتبادل، كما تسعى أهدافها إلى تنشئة وعي المُواطنة لغويًّا وقيماً ومُمارسة لدى النَّشء من أجل تحقيق الاندماج الوطنيِّ في قضاياها

اللغوية، بل القضايا المصرية. ولكن هذه الجمعيات تواجهها آليات العصر، والدّهنيّات المعاصرة، إضافة إلى التّضيق عليها في بعض المواقع، فلم تستطع مخاطبة الجمهور عن قرب، وما استطاعت تقديم التّفسيرات والتّأويلات لكلّ الأحداث، وما ارتبطت بالنّظام التّربويّ باعتباره من أهمّ النّظم الاجتماعيّة؛ حيث يقوم على إعداد الفرد وتهيئته لمواجهة المستقبل، وما قدّمت خلاصة المبادئ الكبرى للهوية الوطنيّة.

. هل تعرفون تجارب ناجحة لفعل هذه المنظّمات/ الجمعيات في خدمة التّعريب؟ لكلّ جمعية دور تودّيه في مجال خدمة اللّغة العربيّة، ويبقى أنّ لها بعض النّقائص هي التي أخلت بفعلها، من مثل التّواكل وعدم التّزول إلى الميدان، لكن يشهد بأنّ جمعية حماية اللّغة العربيّة بالشّراكة لها دور مُتميّز في هذا الوقت، وربّما يقرب إلى فعلها ما تقوم به المنظّمة المغربيّة لحماية اللّغة العربيّة. وأما التّجارب فيظهر عملها في الميدان، فهي حاضرة في كلّ المحافل العلميّة، وبخاصّة في الشّابكة/ الإنترنت. والمُشكلة في هذه الجمعيات أنّها لا تملك بقوة تلك النّخبة الموجهة، فمسؤولوها من النّاس البسطاء، فيحتاجون أن يعضدوا بالنّخبة المُنتجة للأفكار، نخبة عربيّة تحسّ بها جماهير الدّول العربيّة.

. تعليق: من المعروف أنّ الدّول العربيّة الوحيدة في العالم التي لا تعمل بلغتها العربيّة، مع بعض الدّول المتخلّفة، فكان يكفي أن تأخذ التّجربة النّاجحة من إسرائيل التي أحييت لغتها التي هي في الأصل تعتمد لحدّ الآن على الاستفادة من اللّغة العربيّة، ونحن ليس لدينا الثّقة في هذه اللّغة، ونرى فيها النّقص، بل نرممها بكلّ عيب، وهي لغة راقية نوعيّة، كان ينشدها غيرنا وما يزالون يأخذون منها. وأما التّجربة الرّائدة في هذا المجال هي تجربة (جمعية العلماء المسلمين في الجزائر) في أربعينيات القرن الماضي التي استطاعت أن توصل العربيّة إلى أقصى الأماكن، وإلى أعالي الجبال، وتلك اللّغة التي هيأت المُجاهدين الذين استعادوا هوية الوطن. ولنا تجارب أخرى لهذه الجمعيات من مثل: المنظّمة المغربيّة للدّفاع عن اللّغة العربيّة، وكذلك جمعية حماية اللّغة العربيّة بالشّراكة، فهاتان الجمعيتان تتصدّران المواقع في كلّ ما له علاقة بحماية العربيّة.

. ما الصّعوبات التي ترونها عائقة في ضعف أدائها الميدانيّ؟ ترى الإجابات بأنّ جملة الصّعوبات تتمثّل في عدم وجود الرّعاية المطلوبة من الحكومات، وضعف بعض مسؤوليها،

وعدم التّضحّيّة في التّجنيد الكليّ للجماهير، وهذا لغياب القرار السّياسيّ الذي تجتهد داخله هذه الجمعيّات.

تعليق: من السّهولة بمكان أن تتطوّر أيّة لغة إذا وقع الاهتمام بها، فمثلاً يقع الاهتمام والتّجنيد من قبل الدّولة بتطبيق قانون المُرور، كان يُمكن أن يقع ذلك إذا صدقت النّوايا والعزائم. ولكن كلّ هذا لن يكون مجدداً إذا لم ترفع العوائق القانونيّة والإداريّة عن نشاط هذه الجمعيّات، وهذا ما جعل الميّدان غير مؤطّر في هذا المجال؛ لأنّ كلّ نشاط تخلق له ترسانة من الصّعوبات. وبذات نرى أنّ ضعف الأداء يكمن في رفع القيود المفروضة عليها على أساس أنّها تُمسّ قضايا من صلاحية الحكومات، ومن هنا لا تستطيع هذه المنظّمات فعل أيّة حركة إلاّ برفيب. وإنّه لا يُمكن لهذه الجمعيّات أن تؤدّي دورها المنوط بها في ظلّ القيود، كما لن تؤتي الأهداف المرجوة ثمارها إلاّ إذا توفرت لها الإمكانيّات الماديّة والبشريّة التي تجعل نجاح الجمعيّة في أداء دورها عملاً لا يرجى به إلاّ الأجر والثّواب من الله تعالى، إذ إنّ نشر العربيّة وحمايتها إنّما يدخل في صميم حديث النبي ﷺ "خيركم من تعلّم القرآن وعلمه" ومن أجل ما يعلم عن القرآن هو فهم معناه، ولا يُمكن ذلك إلاّ من خلال تعلّم العربيّة السليمة الصّحيحة.

3. دور المنظّمات/ الجمعيّات في التّعريب:

. للمنظّمات/ للجمعيّات دور مهمّ في ترقية اللّغة العربيّة، ربّوا هذه الأدوار حسب أهمّيّتها، بوضّع الأرقام تراثيباً في الخانات؟ جاءت الردود لتقول: إنّ لهذه الجمعيّات أدواراً مهمّة، وفي هذه الأدوار توجد أولويات، كان على الجمعيّات أن تعطي السّابق أهمية على اللاّحق وفق التّراتب التّالي:

- 1 - التّعبئة:
- 2 - تنشيط المحاضرات:
- 3 - التّحسيس:
- 4 - التّطوّع:

- 5 - تقديم الدّراسات والأبحاث:
- 6 - تقديم النّصح:
- 7 - مساعدة الدّولة على استكمال عمليّة التعريب:
- 8 - تقديم المّسرحيات:

تعليق: أجمعت الإجابات على أنّ (التّعبئة) تحتلّ الرّتبة الأولى في المقترحات الثّمانيّة، ويبدو لي أنّ مستندهم في ذلك يعود إلى أهمية التّجند في القضايا اللّغويّة التي تحتاج فعلاً إلى التّعبئة والتّحسيس والتّطوّع؛ حيث تعتبر من مكّونات الحياة الاجتماعيّة، والأفراد يعتمدون في تسيير حياتهم وقضاء حوائجهم على المنافع التي توقّرها على أشكال العمل التّعبويّ والتّطوّعي التي ينظّمها العرف الاجتماعيّ والتّقاليد ومتطلّبات المصالح المرسلّة، ممّا يعني بالضرّورة الانطلاق في إطار سيّرة فعل تجنّيديّ، ومن وازع طوعيّ لخدمة الهويّة الوطنيّة. وينبغي لهذه الجمعيّات التّحسيس بمسألة اللّغة العربيّة، وأنّ لها خصوصيات تختلف عن كلّ اللّغات، وهذا ما ينبغي أن يتجسّد في المّسجد والمدرسة والجامعة والمصنع وهو لحمّة المسلمين كما قال نضير الخزرجي "وهذا ينبئ عن إدراك الآخر لأهمية لغة الضّاد في شدّ لحمّة المسلمين، وعليه فإنّ أية دعوة لإلغاء اللّغة العربيّة من قاموس الشّعوب هي في واقعها دعوة للفصل بين المّجتمع والدين ودعوة لإبعاد المسلمين عن القيم والمثّل التي سطرّها القرآن الكريم الذي ﴿نزل بلسانٍ عربيّ مبين﴾ الشّعراء: 195 فاللّغة في واقعها ليست محلّاً للتّفاخر بقدر ما تحمله من قيم ومثّل عليا، فالتّفاخر هو في المثّل والسلوكيات لا في أصل اللّغة، فكلّ لغة محترمة والناطقون بها محترمون، حية كانت أو ميتة، عالميّة كانت أو محليّة، مسموعة كانت أو مقروءة، وقد خلق الله النّاس مُتنوّعين في كلّ شيء، بل إنّ قيمة الحياة في التّنوع والتّعدّد بكلّ أشكاله من جنس وعرق ولغة، والعبرة في المؤدّي، فمراد القرآن هو الائتلاف لا الاختلاف، والتّحالف لا التّخالف، والتّعارف لا التّفاريف، كما يعبر القرآن الكريم بقوله تعالى في الآية 13 من سورة الحجرات ﴿يا أيّها النّاس إنّنا خلّفناكم من ذكّرٍ وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم إنّ الله عليّم خبير﴾¹. ويمكن الإشارة في هذا

¹. نضير الخزرجي، alaralakhar@hotmail/com. بتاريخ: 2 يناير 2010.

المجال بأنّ العيّنة وضعت في المرتبة الثانية (تنشيط المحاضرات) وهذا ما يشكلّ الوعي اللّغويّ الذي يجب أن تعمل الجمعيّات على ترسيخه في مجتمعنا، لتصبح العربيّة جزء من اهتماما كلّ النّاس، بل تكون مثلها مثل الأمور السّياسيّة. وما استغربته أنّ (تقديم المسرحيات) احتلّ الرّتبة الخيرة؛ علماً أنّ الدّول التي اهتمّت بلغاتها كانت تُنزل (المسرحيات) النّاطقة باللّغات الوطنيّة مكانة عالية لارتباطها بالأطفال، وكان غرضهم في ذلك هو تمكين اللّغة في نفوسهم. ويقول عبد الفتاح صبري "إنّ دور الجمعيّات في المرحلة الرّاهنة يمثّل أساساً في مُجتمع تتجّه آلياته إلى الاعتماد على مُؤسّسات المُجتمع المدنيّ، وذلك ضمن منظومة مُبتغاة تحاول ترسيخ التّشارك والحرية كي تنطلق مكامن الإبداع في كافة مناحي الحياة، ونبد القيود المفروضة على أيّ حراك اجتماعيّ أو اقتصاديّ أو سياسيّ لتنتقل كافة المُؤسّسات والأفراد بالمُجتمع نحو آفاق أكبر من الرّقي والتّقدّم".

4. المنظّمات/ الجمعيّات وعلاقتها بمؤسّسات الدّولة:

. ماذا تقترحون من علاقة المُنظّمات/ الجمعيّات تجاه مُؤسّسات الدّولة لخدمة

اللّغة العربيّة؟

- علاقاتها بالمُؤسّسات العامّة على ترقية. تطوير اللّغة العربيّة: أجمعت الإجابات على ضرورة التّحاور مع مُؤسّسات الدّولة، والعمل على تنسيق الجهود في مجال ترقية اللّغة العربيّة.
- علاقاتها بالمجامع العلميّة واللّغويّة: على الجمعيّات أن تستفيد من التّراكم العلميّ للمجامع، ومن هنا فعليها أن تقيم علاقة عضوية بالاستفادة والإفادة في كلّ حين.
- علاقاتها بالحكومات: عدّم الدّخول في صراعات، بل تدعو الإجابات إلى كسب ودّ الحكومات لخدمة الهويّة اللّغويّة.
- علاقاتها بمؤسّسات التّشريع: محاولة التّغلغل لإقناع النّواب بوجهات نظرهم، والعمل على تنسيق الجهود بغية تفعيل القوانين.
- علاقاتها بالإعلام: الانفتاح على الإعلام ضرورة مُعاصرة، ولا من كسب رجال الإعلام ليكونوا لسان حال العربيّة، ومحاولة خلق حالة نقاشية وطنيّة للدّفاع عن العربيّة، وهذا التعريف الرّأي العامّ بأنّ التعريب أمر ممكن وسهل.

- علاقاتها بأصحاب القرار السياسي: تقديم مقترحات عملية للهوض بالعربية، قبل خلق جهات تخلق منها صراعات قد لا يؤدي إلى نتيجة.

. تعليق: كان على الجمعيات أن تُفهم الرأى العام بأن استقلال البلاد العربية دون استعمال العربية ناقص جداً، لأن اللغة تُعادل الأرض، فأين الاستقلال اللغوي الذي يتزامن مع استرجاع الأرض، ولهذا حان الوقت لحمل رسالة العربية وغرس الاعتزاز بها في نفوس أبنائها، والعمل على التوعية بأهمية اللغة العربية لكونها لغة روحية ورسمة للمسلمين والعرب، ووضع آليات لتسييج المجتمع وحمايته من الدّاخل اليومي، ونشر الوعي في المجتمع في ما يتعلّق بهذا الخطر من خلال المحاضرات والندوات والمطويات التوعوية، والسعي لدى المؤسسات العلمية لخدمتها علمياً، ولدى المؤسسات التشريعية لاستصدار قوانين وتشريعات لحماية اللغة العربية في مؤسسات المجتمع، ومناشدة أجهزة الإعلام للاحتفاظ بدورها الريادي في حماية العربية ورفعها، وحثّ وزارات التربية على إنتاج منهاج يُحبّب العربية في نفوس التلاميذ، وتحبيب القراءة في العربية وبالعربية، وجعل القراءة عادة يومية... وهكذا يجب أن نفهم بأن العربية في الوقت الحاضر هي مصدر عزنا، فحمايتها مسؤولية الجميع. وفي ذات الوقت نحن في موقع يُحسد عليه، كان علينا أن نحبي العربية من الضعف الذي يشين بها، والبحث في سبل النهوض بها، وفي النهوض بطرائق تعميمها لمواجهة التحدّيات المعاصرة، وعلى الجمعيات التنسيق بين وسائل الإعلام والتربية والأوقاف لدعم العربية في مختلف المواقع.

5. ما يخصّ تفعيل منظمات/ جمعيات حماية اللغة العربية:

. ما هي المقترحات التي تقدمونها في مجال تواصل الجمعيات مع المؤسسات التربوية؟ توقيع شراكة مع المؤسسات التربوية، وتنشيط أمسيات ثقافية وفعاليات علمية، والعمل على تقديم جوائز للتلاميذ والطلبة بتنظيم مسابقات ثقافية، والمساهمة في إعداد البرامج المختصة في نشر الثقافة العربية.

. كيف يمكن لهذه الجمعيات الانتقال من مرحلة إصدار البيانات إلى مرحلة رفع التحدّيات؟ التنسيق مع الفاعلين السياسيين الجمعويين.

. تعليق: يبدو أنّ الجمعيّات تحتاج إلى خبرات ومُمارسة ميدانيّة للانتقال إلى الفعل العمليّ الذي نروم منه شقّين: شقّ أول يتعلّق بما أكّده الأبحاث في قدرة العربيّة لتلبية متطلّبات المُجتمَع العلميّة والاقتصاديّة والسّياسيّة والعسكريّة، وكذلك الاستجابة لمتطلّبات البحث العلميّ والمُساهمة المُبدعة في بناء الحضارة العلميّة الحديثة، وقد استطاعت تحقيق متطلّبات المُجتمَع عبر الحقب المُختلفة، واستجابت لحاجات الحضارة، وما واكبتها من حركة التّرجمة، وشقّ ثان يتعلّق بالفعل السّياسيّ، فلكلّ سياسة قوية لها لغة قوية، فهنا تحتاج الجمعيّات إلى فطنة في تبليغ خطابها عن طريق النّخب والمنتخبين، وصولاً إلى استصدار القوانين التي تحمي اللّغة العربيّة من التّجاوزات المُشينة، وصونها من الدّخيل، وحمايتها من كلّ أشكال الإهمال والتّهميش، وإبراز مكانتها في المُجتمَع. وإنّ العربيّة هي اللّغة الخالدة التي تعطي لنا هويتنا وترسي قواعد وحدتنا، ألا هبوا لخدمتها خدمة علميّة.

. ما الخطّة التي تقترحونها لتفعيل هذه جمعيّات للزّول إلى الميدان؟ توسيع أنشطتها لتشمل ما أمكن من الشّرائح، والعمل على استقطاب أعضاء جدد كلّ مرة، وتوسيع دائرة أعضائها.

. تعليق: هذا السّؤال يتطلّب تجميع المَعلومات التّالية: لا ننكر بأنّ الوضع الحاليّ يتطلّب منّا تعلّم اللّغات الأجنبيّة، وأنّه لا مكان في المُستقبل لمن لا يجيد اللّغات، وهذا صحيح والسّبب هو علميّة هذه اللّغات، فهل لا يمكن جعل العربيّة لغة علميّة؟ وإنّ الاهتمام بالعربيّة لا يعني البعد عن تعلّم وتعليم اللّغات الأجنبيّة، بل يعني توجيه الأوليّة دائماً للعربيّة التي تترجم مُكوّنات هويتنا وثقافتنا وديننا، وهنا نقطة الرّهان الذي يجب أن تلعبه الجمعيّات مع أصحاب القرار، والذين يرون إقصاءً للّغات العلم. وكان على الجمعيّات أن تفهم الرّأي العامّ بأنّه من الضّروريّ الخروج من مُجتمَع الاقتصاد إلى مُجتمَع المَعرفة، ومن الضّروريّ استخدام الوسائط التّقنيّة الحديثة التي تتعامل بها اللّغات المتقدّمة، بمعنى إنّ هذه اللّغات الأجنبيّة لها مكانة في المُجتمَع للإفادة منها، فهي مَقبولة متى احترمت شرعيّة اللّغة الوطنيّة، ولكن لن تقوم التّنميّة باللّغات الأجنبيّة بتاتاً، فتصوّروا معي أنّ إيران بالخطّ العربيّ طوّرت أسلحة نووية، وأطلقت قمراً اصطناعياً، بينما تعيش السّينغال والبنين ومالي وساحل العاج النّاطقة بالفرنسيّة في أدنى سلّم التّنميّة على المُستوى العالميّ. ويجب التّحلّل من عُقدة اللّغة الفرنسيّة بالنسبة لنا -نحن المغاربة- فهي تعاني انهزاماً في وطنها، ونحن ما نزال نتمسك

بقشها، فلقد وصف وزير الدولة البريطاني السابق للشؤون الخارجية (كريس براينت) اللغة الفرنسية بأنها غير مجدية كلغة حديثة، واعتبر اللغة العربية أكثر أهمية منها. وأشارت صحيفة (ديلي ميل) إلى أنّ (براينت) الذي يشغل حالياً المنصب نفسه في حكومة الظل لحزب العمال المعارض، أبلغ مجلس العموم (البرلمان) أن لغات أخرى مثل الماندرين والإسبانية والبرتغالية والعربية، هي أكثر أهمية الآن من اللغة الفرنسية، ونسبت الصحيفة إلى وزير الدولة السابق لشؤون أوروبا قبل خسارة حزب العمال الانتخابات العامة التي جرت في أيار (مايو) الماضي قوله "إنّ استخدام لغة حديثة مثل الفرنسية سيكون عديم الفائدة ما لم يكن لدينا العدد الكافي من الناس الذين يتكلمون لغة أجنبية حديثة" وأضاف "نقلت هذا الرأي للفرنسيين، وأعتقد أنّهم يدركون أنّ هناك مشاكل... وأنّ الأمور تغيرت على مدى العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية، وأنّ الفرنسية لم تعد لغة الدبلوماسية كما كانت من قبل" وشدد على أنّ أهمّ اللغات المستخدمة حالياً إلى جانب اللغة الإنكليزية هي الماندرين والإسبانية والبرتغالية والعربية. وذكرت الصحيفة أنّ نواب حزب المحافظين المشارك في الحكومة الائتلافية احتجوا على تصريحات الوزير السابق، واعتبروها إهانة للفرنسيين. ويتحدّث نحو 136 مليون شخص اللغة الفرنسية في العالم، بالمقارنة مع أكثر من 220 مليون شخص يتحدثون اللغة العربية. وأما إذا مررنا إلى جامعاتنا ومعاهدنا التي تُدرّس العلوم بالفرنسية فهي في مُؤخّرة الترتيب العالمي للجامعات العالمية، بينما جامعات سورية وأردنية وتركية تتقدّمنا بدرجات، فحجّة القائلين بالإبقاء على تدريس العلوم باللغات الأجنبية واهية، ومن يصلي لهذه اللغات فهو ضال... وهناك من يرى بأنّ جمعيّات حماية اللغة العربية في وقتنا الحاضر مطلوب منها على الصّعيد المميّ تحقيق أهدافها كما تنصّ لائحته التأسيسية، وأن تترك روح بثّ الحركة إلى التّحرّك الدّاتي، والتّخلي عن فعاليات الندوات والمؤتمرات، وبثّ شعارات الحبّ للغة العربية، أعني الحبّ الصّامت الذي لن يكفي وحده، إذ عليها في المرحلة القادّمة الولوج إلى لحمّة المُجتمَع والتّحرّك بإيجابيّة لتطبيق المراسم السّامية، والقاضية باستخدام العربية فقط في جميع التّعاملات الرّسميّة في الدّوائر الحكوميّة كافة، وعليها كذلك الحركة لمراقبة التّجاوزات التي نراها في واجهة الشّوارع، فعلى الجمعيّات أن تدعو جميع فئات المُجتمَع إلى أهمية استقدام الخادّات اللّاتي يتمتّعن بإجادة العربية، وذلك حرصاً على عربيّة النّاشئة، كما عليها التّنسيق والمتابعة مع وزارة التّربيّة من أجل إيجاد وسيلة

لحماية أطفال الحضانة من التّعامل مع غير النّاطقين بالعربيّة، إذ من الملاحظ وجود عدد من التّجاوزات الخطيرة في هذا السّياق، وفي الأخير فإنّ ميدان الحراك واسع وكبير يحتاج إلى تكاتف الجهود والتّنسيق بين الجميع .

6. الاستراتيجية العامّة للبدائل التّوعيّة:

ما رأيكم في ضرورة استصدار القرار السّياسي؟ نصّت كلّ الردود بأنّ حلّ مشكلة اللّغة العربيّة وعدم نيل المّكانة اللائقة بها يعود سببه إلى عدم وجود القرار السّياسي. ومن هنا فهم يدعون إلى ضرورة استصدار القرار السّياسي المّلزم، والذي يكون خاضعاً للتّطبيق، وتكوين لجنة عربيّة تتابع تطبيق القرار على أرض الواقع.

تعليق: لا بدّ في هذه النّقطة من العمل كذلك على استصدار القوانين التي تحمي العربيّة باعتبارها اللّغة الرّسميّة، وحثّ الجمعيّات على إحداث مؤسّسات مُتخصّصة في تدبير الأمور المُرتبطة باستخدام واعٍ للعربيّة، وتنميّة دور العربيّة والعمل على استخدامها في كافة الإدارات والمرفاق والقطاعات الإنتاجيّة، والكشف عن قدرتها التّعبيريّة في شتى الميادين، ونشر الوعي بأهميتها.

. ما هي الاستراتيجية المستقبلية التي تطرحونها لتفعيل المنظّمات العامّة على

تفعيل العربيّة؟

إنّ الدخول في معترك الحياة ضروري وهام، والتّنصيب على البرامج البعيدة المدّة يعني امتلاك استشراف مستقبليّ، والعمل على التّجنّد وراء المنظّمات أمر حيويّ، وذلك التّجنّد هو المؤدّي إلى العمل وبثقل وقوة على الرّفح من الأصوات المناديّة بتعجيل صدور القرار السّياسي؛ فهو سيف الحجاج الذي يفصل في التّهاون والتّردّد. وعلى الدّول أن تتكفّل قانونياً وسياسياً بشأن العربيّة، وذلك ما يكسبنا الأثمن اللّغويّ. ثمّ على الدّول مواصلة تعريب العلوم، وتوحيد المصطلحات في كلّ المجالات.

تعليق: إنّ الاستراتيجية الكبرى في هذا المجال تعود إلى المدرسة؛ وهي الجوّ الطبيعيّ لممارسة اللّغة العربيّة، ولهذا من الضّروريّ الاهتمام بها لحلّ المشكلة اللّغويّة المُسيطرة على واقعنا اللّغويّ، ويتطلّب اتّخاذ تدابير في إكساب تلاميذنا العربيّة، وهذا بتحقيق

الانسجام بين المدرسة والمُجتمَع، وبين المدرسة ووسائل الإعلام، والأهمّ من هذا أن تعمل المدرسة على صياغة أنماط لغويّة فصيحة تمارس في دورة الحياة اليوميّة، ولا يكفي أن نلقي اللّوم على المُجامع اللّغويّة/ المُجالس العليا وحدها في التّقصير بخدمة العربيّة؛ فيستطيع المعلّم أن يسهم في الاهتمام باللّغة العربيّة. ولكن هل عملت مدارسنا على:

1. غرس مَحَبّة العربيّة والافتخار بها؛

2. الاعتزاز بأُمجاد الإسلام والعروبة في الماضي والحاضر؛

3. تقويم السّنة التّلاميذ والعمل بالتّدريج على تضييق الهوة بين الدّارجة والفصحى؛

4. تنميّة خبرات المُتعلّمين وقدراتهم وتمكّينهم من تنظيم أفكارهم عند بحث مَوْضوع ما؛

5. تنميّة قدرات التّلاميذ على إدراك نواحي الجمال والتّناسق والتّظام؛

6. تزويدهم بما يكسبهم القدرة على تفهّم سلوك النّاس وأحوالهم، وإدراك قيم الأشياء

وصحة الحكم عليها.

كلّ هذا لم يحصل، ومن هنا يتطلّب منّا إيجاد آليات جديدة، ووفقها نُعيد صياغة منظومة تربويّة قويّة رائدها الأخلاق والعلم، وكذلك كانت مدارسنا في سِوَالف زمانها، فأعطت العباقرة الذين تفتخر بهم الأمم الإسلاميّة.

كيف تصوّرون دور المُنظّمات/ الجمعيّات المدنيّة في مجال خدمة اللّغة العربيّة/

التّعريب على المُستوى؟

- الإقليمي: تكوين أقطاب وطنيّة فاعلة.
- الجهوي: تكوين أقطاب عمليّة على المُستوى الجهويّ.
- العربيّ: تفعيل دور جامعة الدّول العربيّة لمناقشة أمر الهويّة اللّغويّة في الوطن العربيّ.

تعليق: شحّت الإجابات في هذه الأسئلة، بل عادت بعض الاستبانات فارغة عن هذا

السّؤال المستقبليّ، وكنت أمل أن يطرح المُستجوبون المشروع المُستقبليّ للتصوّرات التي تراها النّخبة المغاربيّة في دور الجمعيّات على المُستوى القطريّ، فالجهويّ، وصولاً إلى

المستوى العربيّ. وأرى أنّ اللّغة العربيّة الآن هي التي تُوحّدنا، ما دُمنا نحافظ على الفصحى، وكان بودّي أن تطرح قضية الدّوارح التي هي استعمال محدود، وغير مرغوب فيها على كثير من المستويات، ومن هنا كان علينا تعليق الأمل في أنّ الإعلام يحدّ من توظيفها، وصولاً إلى المستوى البسيط للّغة الفصيحة، فهي قاسمنا ووحدتنا ولم تتحد ألمانيا في ماضيها التاريخيّ لولا التّوحد اللّغويّ الذي قام به الأخوان غريم Grimm، وكذلك فرنسا التي وحتّها لغة جزيرة فرنسا Ile de France، وكذلك اللّغة العبرية الآن هي التي تجمع الشتات اليهودي. فاللّغة العربيّة الفصحى هي الوسيط بين العرب جميعهم، بل هي الحبل السّري الذي يحافظ على حياتهم؛ فإذا انقطع هذا الحبل فاحكمّ عليهم بالفناء.

ما هي المُقترحات العامّة التي تقدّمونها لهذه المُنظّمات/ الجمعيّات لإخراج العربيّة من المأزق الحاليّ؟ ضرورة تعديل الاستراتيجيات حتى تتماشى مع التّحوّلات الطّارئة، والتّخلّص من الخطاب المُتطرّف والمُنحاز والذي يلغي الآخر، والقيام بعمليّات التّرجمة بشكلٍ مكثّف في مجالات المعرفة، والتنسيق مع كلّ الفاعلين المدنيّين والسّياسيّين.

تعليق: إنّ المُجتمَع المدنيّ مُطالب أن يضع يده في يد كلّ العامّلين على التّهوض باللّغة العربيّة ومساعدتها في القضاء على سلبياتها حتى يعود لها دورها المأمول في مواجهة تحديّات العصر وتحقيق التّهضة العلميّة والثّقافيّة والإعلاميّة والأدبيّة والفنيّة المطّوبة. ومطلوب من هذه الجمعيّات تقديم الحلول والمشاريع، لا تقديم النّقائص، ورفعها إلى السّلطات، دون تشمير السّواعد لتقديم ومعالجة القضايا، وهذا دور سلبّي، فنروم إحداث قطيعة بين ممارسات بعض الجمعيّات الاستزاقية، وممارسات الجمعيّات ذات النّفع العامّ، وذات الأهداف البناءة الدّاعية للمحافظة على الهويّة الوطنيّة في كلّ أبعادها. والقطيعة يحدثها المُستهلك للّغة، فهو الذي يفرّق بين جمعيّة استزاقية، وجمعيّة تُؤمن باللّغة العربيّة على أنّها لغة العلم والبحث فيجب الاهتمام بها، والعمل من أجل تحيينها وتخليصها من بعض الشّوائب.

5. الخاتمة: إنّ المُجتمَع المدنيّ العربيّ ينظر إلى مُؤسّسات دولته: مدارس/ جامعات/ مجامع ويفترض أنّها تعمل على خدمة اللّغة الوطنيّة، فيحترم هذه المُؤسّسات، كما يُشيد ويعترف ويُقدّر جهود الجمعيّات العامّلة على حماية العربيّة؛ لأنّ اللّغة والأمة متعادلان

ومتلازمان، وحياء الأمم تقوم على لغتها، بل إنَّ قلب الشَّعب ينبض في لغته، وروح الشَّعب يكمن في لغة الآباء والأجداد. ومن هنا فلا مبالغة إذا قلنا: إنَّ مسألة التهاون في اللُّغة العربيَّة يعود إلى العرب الذين لم يُزلوا هذه اللُّغة منزلتها، فالعيب فينا، فنحن العقب نكيد لهذه اللُّغة كما قال الرافعي ت 1937م:

أمُّ يكيد لها من نسلها العقبُ
كانت لهم سبباً في كلِّ مكرمة
ولا نقيصة إلا ما جنى النَّسبُ
وهم لنكتبها من دهرها سببُ
سلموا الكواكب كم جيل تداولها
ولم تزل نيرات هذه الشَّهب

نحن العرب لم نكن في مُستوى هذه اللُّغة ولا في مُستوى حنكة الأجداد[♥]، ومن هنا يطلب منا الواقع المعاصر فعل التَّغيير، بوعي لغويّ عربيّ جديد، والتَّعامل بِفِقه المصالح المُرسلة للدِّفاع عن مبدأ تعميم اللُّغة العربيَّة في كلِّ المواقع، وفي مُختلف التَّخصّصات. ويكون المنطلق من تصحيح الخطأ الأوَّل وهو تجميد عمليَّة استكمال التَّعريب، فلا بدَّ أن يقع رفع التَّجميد لهذه اللُّغة التي هي قسيمنا جميعاً، فهي ليست نتاجاً ثقافياً فحسب، ولا لغة تواصل يومي فقط، بل هي لغة تواصل روحيّ، ومن الأمور الشَّرعيَّة التي هي أقوى منها وأغلب على الطُّباع من الرِّسوم والعادات "والمسلم في تواصله الرُّوحي بالعربيَّة لا ينفك عن وعي لغته بصفتها أداة إعجاز الرِّسالة التي يدين بها"¹. ومن هنا؛ فإنَّ اللُّغة التي نطبع بها في اليوم الواحد أطناناً من الصَّحف والكتب، فضلاً عن المنشورات الرِّقميَّة، ويؤمن بها البثُّ الإذاعيّ والتلفزيّ، وتتداول بها وكالات الأنباء، فتصوِّروا ملايين العرب والمسلمين يتجمهرون حول

[♥] يكفي أن نضرب مثلاً عن بعض مُمثلي الدَّول العربيَّة في الخارج، والذين يفترض أن يكونوا ناطقين مُجيدين للعربيَّة، وللأسف لم يحصل ذلك. وإنَّ الدَّول العربيَّة تنفق على استعمال اللُّغة العربيَّة في الأمم المُتحدة وفي كلِّ المُنظَّمات العالميَّة ملايين من الدَّولارات، والغرابة في هذا الأمر أن أغلب مُمثلي الدَّول العربيَّة في هذه المُنظَّمات يتحدَّثون بكلِّ اللُّغات إلا اللُّغة العربيَّة، والأكثر غرابة أننا نستمع للسِّفراء الأجانب في البلاد العربيَّة يتكلمون العربيَّة بطلاقة، وأنَّ أكثر مُمثلينا في الخارج إذا تكلموا بالعربيَّة غرَّبوا لسانهم، ألا يصدق فيهم قول من يقول: من لم ينشأ على أن يحبَّ لسانه، فقد استخفَّ بتراث أمته، واستهان بخصائص قوميته.

¹ عماد محنان "مشكلة الهويَّة بين الأمم والمفهوم والواقع" مجلة الحياة الثقافيَّة. تونس: 2010، وزارة

الثَّقافة والمُحافظة على التَّراث، العدد 213، ص 19.

عشرات القنوات العربيّة مثل الجزيرة الإخبارية، والوثائقية، والرياضية، وقناة العربيّة، وقناة اقرأ، بالإضافة إلى قنوات أخرى مُستعربة كـ BBC وفرنس 24... كما أكّد الأستاذ (الفا سي الفهري) في مُحاضرة له حول (دور العربيّة في عالم مُتغيّر) فيقول: "... إنّ اللّغة العربيّة تعرف اليوم تقدّماً، وتتصدّر الرّتب الأولى للغات الكونية، وأنّ موجباتها أكثر من نواقصها. فقد ارتفع عدد مستعمليها بالإنترنت من 2.5 مليون سنة 2000 إلى 61 مليون مُستعمل الآن؛ أي بنموّ يقرب من 2500%. وهي أعلى نسبة نمو عالميّة على الإطلاق. وإذا كانت العربيّة تحتلّ المرتبة السابعة عالمياً على الإنترنت الآن، فإنّه من المُرتقب أن تنتقل إلى المَرتبة الثالثة أو الرابعة عالمياً في العقد المُقبل. كما أكّد الباحث أنّ العربيّة لغة الفضائيات العربيّة الواسعة الانتشار، ولغة التأثير في الإعلام الإسلاميّ والدوليّ، وأنّ الصّحف المُعربة تصل إلى أربعة أضعاف مبيعات الصّحف باللّغات الأجنبيّة على الأقلّ. فاللّغة العربيّة تمتاز بعدديتها وتداولها، وبوجود سوق عربيّة داخلية واعدة، وبإقبال إسلامي لا مثيل لها في كلّ اللّغات وفي الأديان السّماويّة الأخرى، وهذا رغم تواضع صناعة المُحتوى في البلدان العربيّة الذي يعود أساساً إلى النّقص في الأطر المُتخصّصة في إنتاج المُحتوى، وشحّ في المَوارِد، ونقص في التّعاون العربيّ العربيّ، أو التّعاون العربيّ الإسلاميّ الخ... ومَعَ ذلك تبيّن المؤشّرات الإجمالية على أنّ اللّغة العربيّة لغة الاقتصاديّ المعرفيّ، وهي سلعة مُربحة، ومنتوج مستقبلي متصاعد، وأنّ تديرها يجب أن يستفيد من هذا المُعطى... وتحدّث كذلك عن نقائص اللّغة العربيّة التي تعود في مُجملها إلى تقصير مُتكلّميها ومُستعمليها أكثر مما تعود إليها. فتأهيلها يتطلّب تأهيل أهلها أولاً، كما أنّ تقدّم اللّغة العربيّة يتطلّب مُعالجة النّقص الموجود في مرجعيّتها العلميّة؛ فالمجالات العربيّة، مثلاً غير مصنّفة دولياً ونادراً ما نجد مجلة عربيّة علميّة محكّمة تحكيماً فعلياً، وما ينتج مثلاً في اللّسانيات العربيّة يسوده التّهوّر والتّسيّب، وقليل من هذه المؤلّفات يصمد، كما أنّ هناك غياباً للنّقد الموضوعيّ والمُراكم، وهناك عدم احترام للأمانة والأخلاقيات العلميّة. وترتيب الجامعات العربيّة ومراكز البحث العربيّة (سواء كانت تعتمد اللّغة العربيّة أو اللّغات الأجنبيّة) يأتي في أسفل التّرتيب العالميّ... وهذه النّواقص كلّها تعود إلى المُعربين وليس إلى العربيّة؛ فالمُعربون يعانون من سوء التّنظيم والتّشّتت، والعجز عن تدير شؤونهم، فلن تستقيم الأمور اللّغويّة ما لم يتغيّر وضع أهل هذه اللّغة في فكرهم وفي

منهاجهم وفي طريقة عملهم وتعاملهم؛ وخاصّة استباق النَّقائص في لغتهم، وهو أمر يشكّل عُقْدة في نفوس المُعْرَبِينَ، أو النَّاطِقِينَ باللسان العربيّ، فسبحان مُقَلِّبِ الأحوال!".

وإذا عُدنا إلى لغة التّدريس في الجامعات، فنجد لهذه اللّغة مكانة وقيمة مُضافة في العالم، لذا تُستعمل في كلّ الجامعات العالميّة، فهي لغة تراث وحضارة ولغة دين وعلم، كما لم يعد الكلام مجدياً في علميّة لغة ما على حساب لغة أخرى، أو صعوبة لغة على لغة ثانيّة، ولكن الذي يتحدّث عنه المُختصّون العرب هو التّصوّرات الكبرى للعرب في انتخاب خيارات المُستقبل، وفي تقديم أفكار مُعتدلة وقابلة للتّجسيد، وهذا ما يجب أن تعمل الحكومات العربيّة؛ حيث يجب أن تستمع لعلمائها ونُخبها، ولا يجب أن يغلق باب الحوار، وإذا بني الجدار بين النّخبة والسّلطة فإنّ ذلك ما يميّز في الشّعوب روح العقل، ويدعو إلى عدم احترام الشّأن العامّ، وإلّا فما قيمة الأفكار الخلاقّة مع أناس يراعون في السّلبيّة، ولا يفارق الإهمال بنيتهم النّفسيّة، وينظرون الحلّ من الخارج، أو ينتظرون حتى يفرضها عليهم المُجتمع بقوة.

أعود لتأكيد دور المُنظّمات/ الجمعيّات التي يجمعها عقد أخلاقي قبل أن يكون عقداً قانونياً، وهذا العقد الأخلاقي يتمثّل في الدّفاع عن قضية مُؤمّن بها، وهذه الجمعيّات تناضل لتحقيق التعرّيب مع الفاعل السّياسيّ طبقاً لنصوص الدّساتير وباقي القوانين. وعليها مواصلة الجهود من أجل تطبيق الأهداف التي نصّت عليها، وهذا بعمليات التّطوُّع والتّضحية بالوقت، وما يلحق ذلك من أشكال التّحسيس والتّعبئة. ونذكر بأنّ الجمعيّات ليس لها صفة الفرض، بل لها صفة اقتراح الأفكار بواقعيّة وعلميّة وذكاء، والعمل على التّجنيد الميدانيّ، وفرض الأمر الواقع، ومن هنا يُعوّل عليها في تغيير الوضع إلى الأحسن، إذا كانت صادقة في نواياها وفي تحقيق أهدافها، ولا يأتي تحقيقها إلّا بالتّجنيد والسّهر ومتابعة التّحسين.

ولا يعني هذا أنّنا نعدم الدّفع الإيجابيّ للدّول العربيّة، بل هناك تراكمات وصعوبات تعلق بالجوانب الاقتصاديّة والتكنولوجية والسّياسيّة، فالدّول العربيّة غارقة في قضايا كبيرة عالميّة، إضافة إلى هموم المواطن اليوميّة في مجال التّنميّة، فالأحرى بمُختلف الجمعيّات حصر صعوبات اختصاصها، وتقديم دراسات دقيقة لصاحب الحُكم، وعلى ضوءها ربّما يُصدر (صاحب الحُكم) القرار السّياسيّ الذي يفصل في المسألة.

ونعود إلى مسألة القرار السياسي؛ حيث أكدت كل الإجابات، وترى أنه الوجهة المنتظرة للأمة العربية من فئاتها الحاكمة، ولقد دلت التجارب العربية والعالمية على فائدة القرار الذي حسم كثيراً من المسائل التي كانت محلّ جدال، وفصل في مسائل التردد والخوف من خوضها. ومن هنا؛ فيقول العرب في المسألة اللغوية أن يصدر قرار حاسم لصالح اللسان العربي الذي يجب أن يعود إلى وضعه الطبيعي، وتكون الدول العربية مثلها مثل الشعوب التي تحترم لغاتها، وتصونها من العبث، وتعمل بها في كل مرافقها داخلياً وخارجياً. ولا نكتفي بهذا، ويبدو لي بأنّ العربية في وقتنا المعاصر تحتاج إلى جهود النخبة العربية والوطنية، وإنزال خطاب جديد من النخبة الوطنية، ومن جمعيات حماية اللغة العربية؛ وأن يجعل الخطاب من اللغة العربية مسألة/ قضية عالمية لما تحمله هذه اللغة من حضارة إنسانية فاعالم كله مطالب بحماية هذا الإرث الحضاري الذي تزخر له العربية، فحمايتها واجب عربي وإسلامي، وواجب عالمي كذلك. ومن هنا فإننا في هذا الوقت نحتاج إلى العمل بفقهاء المصالح المرسلّة؛ فقه حبّ اللغة العربية بوعي، والعمل على رعايتها بمنهج علمي، والدفاع عنها بذكاء، والتجنيد من أجلها بمنطق، ولا بدّ من طرق أبواب جديدة، وإعادة النظر في منهج العمل وفي الطرائق المتبعة، وعلينا تجنيد الفضائيات العربية والغربية التي لها المصادقية، ولها جمهور يثق فيها، وتشكيل جمعيات حماية اللغة العربية في كل الدوائر والولايات والمحافظة والبلديات، ومطالبتها بالنزول إلى الأحياء والشوارع، وإلى كلّ الفئات الاجتماعية، والعمل على تجنيد الشباب للصدّ لفكرة التغريب، ودعاة هجران العربية، ولا بدّ كذلك أن يتجنّد دعائنا إلى سدّ الدرائع بأقوال بعضهم "... إنّ تعلم العربية فرض عين على المسلم كالصلاة والصيام سواء بسواء، ويتأسس ذلك على كون العبد لا يحقّ له الصلاة بغير القرآن إلا إذا عجز عجزاً يمنعه من أن يؤدّي فرض الصلاة بالعربية؛ فعليه حينئذ أن يؤدّيها كما يتيسر له، فالدين يسرّ لا عسر فيه، كما أنّ الإسلام كشرية تدخل في تفاصيل حياة المسلم مقدّمة إليه على طبق من العربية، ومن ثمّ فهي المقدّمة الأساسيّة لفهم الدين واستيعابه، وإنّ الإسلام كدين ليذهب هباء سدى بغير العربية". وكما نقرأ عن من يقول "... ومن هنا تظهر ضرورة الاهتمام بالعربية بفصاحتها وطلاقتها، إذ يعدّ ذلك خطوة جادة وقيمة في مواجهة مظاهر وثقافة العنف والتطرّف التي بدأت تسود بعض أوساطنا نتيجة الفهم اللغوي والفقهي القاصر

لبعض آيات القرآن الكريم وأحاديث النبي ﷺ وغيرهم كثير من هؤلاء الدعاة الغيورين على العربية؛ فكان الأحرى بهم أن يُنزلوا خطاباً واقعياً حول إهمال ومُعانة اللّغة العربيّة في واقعنا، والحديث عن دور المُواطن في حماية لغته، وما هي الطرائق التي يسلكها لحماية لغة أجداده، وكان عليهم تنوير المُجتمع العربيّ بترك ملف اللّغة العربيّة دون علاج. إنّ للمسجد دوراً مهمّاً ووعظياً في حمل وعي لغويّ لتبليغ هذا الانشغال إلى كافة المُواطنين بأنّ كلّ تسامح لغويّ يؤدي إلى تقديم تنازل. ومن هنا يجب الوعي بالمسألة اللّغويّة بأنّ للعلماء وللفنّانين وللشّعراء والمدّاحين والمدرسين... دورهم المُتميّز والمُهمّ بضرورة التّنادي لحلّ المسألة بطريقة عقلانية والإجماع على ضرورة حمل خطاب جديد في إنزال العربية المنزلة الخاصّة كلّغة دين وعلم وعمَل. وهناك أشياء أخرى يأتي بها الظرف عندما يقع التّجنيد لهذه المسألة، وهذا ربّما يكون حافزاً على فعل التّغيير، وإعادة الأمور إلى نصابها، ووضع العربية في صدارة المشاكل التي تحتاج بالفعل إلى تقديم الحلول الجذريّة كي نغلق ملفّها، ونمُرّ إلى عوامل أخرى تنتظرنا، وهي كثيرة في أوطاننا، وما التّخلف إلّا مظهر من مظاهر التّهاون في التّسامح اللّغويّ على وجه الخصوص.

6. الحصاد العامّ: إنّّه بعدما أبانت بعض التجارب الميدانيّة للدّول العربيّة عن فشلها في التّعريب، أو في سياسة تعميم استعمال اللّغة العربيّة، وفي توقيف مسار التّعريب جزئياً أو كلياً، وبعد التّردّد المُلاحظ على مُستوى الحكومات في الدّول العربيّة، وبعد التّشكيك في القضايا اللّغويّة نتيجة التّكتلات الرّاهنة، والرّهان على اللّغات الأجنبيّة على أنّها المنقذ والخلاص، بات الأمرُ شبه ميؤوس منه من بعض الحكومات العربيّة، وعلى المُواطن العربيّ أن يفدي لغته، فبقي مجال الجمعيّات الفاعلة التي نعقد عليها الأمل في أن ترمي باللّغة العربيّة للشّارع، فلا شكّ أنّ الشّارع سوف يلتقطها وتحتضنها عامّة الشّعب أكتعهم وأبصعهم، وسوف تعمل الجمعيّات على تطويرها، ولكن هل تكون هذه الجمعيّات في مُستوى فرض العربيّة على صاحب القرار ليصنع القرار.

¹ ع/ مُدونة عصام أبو الدّهب "اللّغة العربيّة بين ضرورة حمايتها وأهميّتها وجهود جمعيّة حماية اللّغة

العربيّة" مَوقِع google.fr بتاريخ: 13 جوليّة 2010.

يمكن أن نقول: إنّ الوضع في عالمنا العربيّ ليس هو ذاته في العالم الغربيّ؛ حيث تستطيع الجمعيّات المدنيّة تجنيد جيوش من النّاس من أجل المُطالبَة بالحقوق، ونحن في عالم نحتاج إلى سرّ تجنيد هذه الفئات، ولن يكون ذلك بمَعزل عن مُشاركة الشّعب همومه وأفراحه ومعرفة طموحاته. إنّنا في أوضاع جدّ مزريّة، فحكوماتنا تعيش مُضايقات داخلية في التّناميّة، ومُضايقات خارجيّة في بقاء لغة الاستعمار القديم هي المسيطرة، فالدّول المستعمرة انسحبت عسكرياً، لكنّها تريد بنا ومِنّا التّبعية اللّغويّة، تريد مِنّا أن نبقى أوفياء للغاتها، ولذا تعمل بكلّ ما أُوتيت من أجل بقاء السّيادة للغاتها، وتهدّدنا بسحب المُساعدات الماديّة، وإن لم يحصل ذلك تهدّد بتشجيع بعض الفئات بالمُنّاداة بالحقوق اللّغويّة لبعض الجزر اللّغويّة في أوطاننا، أو تدعوننا إلى مُراجعة منظوماتنا، وتنادي بغياب الدّيمقراطيّة، وحقوق الأثليّات، والدّعوة إلى الانتخابات الحرّة...

ولكن يجب الوعي بأنّ الأمر مفصول فيه في كلّ دول العالم، إلّا عندنا -نحن العرب- ففي المسألة اللّغويّة بات الأمر واضحاً أنّ أيّ بلد لا يمكن له أن يرتقي في ظلّ استعمال لغة أجنبيّة، وأنّ التّناميّة في كلّ ميادينها لا يمكن أن تحصل باللّغة الأجنبيّة، وهذه هي المسألة التي يجب أن يفهمها المُواطن، وهي الرّكن العتيد الذي يجب تبليغه من خلال هذه الجمعيّات. وبات الأمر حريّاً بها أن تعمل على تهدئة المُواطن بأنّ الخير كلّ الخير لا يكون إلّا في لغة البلد. وأما التّجارب النّاجحة لا يمكن أن تكون هي ذاتها، فلعلّ تجربة أسرارها، ولا يمكن أن تحقّق ذات النّجاحات في مُحيط غير مُحيطها، ومع ذلك يُمكن استكناه بعض مُتعلّقاتها:

1. للعرب تجربة رائدة ناجحة، ويمكن احتذاء مَناولها بتكييف بسيط، وهي التّجربة

السّوريّة؛

2. كلّ التّجارب لها نقاط قوّة، ونقاط ضعف، فالأحرى الاستفادة من نقاط القوّة،

وتفادي نقاط الضّعف؛

3. التّركيز بصفة عامّة على المَشَاريع التّربويّة التّهضويّة؛ لأنّها باب التّقدّم والحضارة؛

4. كلّ التّجارب النّاجحة اهتمت بترقيّة اللّغة الوطنيّة؛ وهي الشّخصيّة والهويّة، ولم تقمّ

نهضة في كلّ التّجارب إلّا باللّغة الوطنيّة؛

5. ترقية اللغة الوطنية يتعلّق بالاهتمام بالتربية والتعليم؛
6. الاستثمار في الإنسان عامل نجاح الشعوب التي ارتقت مؤخراً؛
7. اعتماد خطط واضحة مُرتبطة بالاقتصاد؛
8. اعتماد سياسة لغوية واضحة، باستشراف المستقبل؛
9. لا مانع من المراجعة، ولكن لا للتراجع؛
10. لا مانع من الاستئناس بالتجارب الناجحة، ولكن لا للاستنساخ؛
11. الانضباط والصرامة والمتابعة والتقويم؛
12. اعتماد آجال مُحدّدة في كلّ خطة وطنية ضرورة لازمة؛
13. عدم الاستسلام أو الخضوع للمشكّكين أو التّابعين للسياسات التي تريد التبعية اللغوية؛
14. تعاضد وتكاتف مُختلف أجهزة الدولة لنجاح عملية تعميم اللغة الوطنية؛
15. الانفتاح على اللغات الأجنبية بما يفيد اللغة الوطنية؛
16. احتياج الدول العربية في هذا الوقت إلى قرار سياسي ملزم في المسألة اللغوية.

وهكذا نرى الاتفاق على ضرورة استصدار القرار السياسي الملزم بالتعريب/ تعميم استعمال اللغة العربية، علماً أنّ القرار السياسي سبق أن أخذ في بلد الفيتنام وأعطى نتائج مثمرة، حيث أمر الرئيس (هو شي مينه) بمواصلة تعليم الطب بالفرنسية، في السنة التي وقع فيها الاستقلال، بعد إلحاح المختصين، وأمرهم الرئيس بمواصلة التدريس بلغة المُستعمر على أن تجري الامتحانات باللغة الفيتنامية نهاية السنة، وكانت تلك سنة استثنائية انتهت بتعميم الفيتنامية في كلّ العلوم وفي ربوع دولة الفيتنام، وكانت نكسة كبيرة بالنسبة لأصحاب التفوذ لصالح لغة المستعمر. وعلى العموم هناك قرارات سياسية حصلت/ اتُخذت في كثير من الدول وقد حلّت مشاكل مُستعصية، والفضل فيها يعود للقرار السياسي بالفعل والقوة.

وبالنسبة للمنظمات/ للجمعيات، للأسف حالياً لا نحتكم إلى جمعيات حماية اللغة العربية حماية علمية، فنجد هذه الجمعيات/ المنظمات الإقليمية العاملة على حماية اللغة العربية ليس لها دور تأثيري في المجتمع مثلما للجمعيات المدنية النشيطة دور تنويري تثويري على مستوى التثقيف وحماية المستهلك. فحمايتها مناسباتية ومنافحاتية وانطباعاتية، والسبب في هذا أنّ بعضاً من أعضائها لا ينزلون إلى الميدان ولا يعملون على التجنيد المستمر للفئات المجتمعية، وبعضهم من الفئات المنتفعة التي لا تدفع ضريبة العرق والمال والدم، وتريد من القيادة السياسية صنع القرار؛ لكي تحصل على الربح والاستقرار. ولذا فإنّ الدور المنوط بهذه الجمعيات -في لاجئ من برامجها- مرتبط بمجموعة من الاحتياجات التي تبديها مهمة؛ وهي:

1. تحتاج هذه الجمعيات إلى استجلاب النخب الوطنية في كلّ المواقع، والعمل على احتوائها والاستفادة من أفكارها، وتحسيسها بمسؤولياتها الوطنية في مجال اللغة العربية؛
2. تحتاج هذه الجمعيات أن تكون حلقات وصل بين العلماء المختصين، وبين أفراد المجتمع من خلال أبحاث ودراسات تقرب لهم ما أعلق عليهم، وتدني منهم ما بعد علمهم إدراكه؛
3. تحتاج هذه الجمعيات إلى منهجية عمل معاصرة، بالترؤل إلى الميدان، ودفع ضريبة العرق في الميدان لاستمالة المواطن، والعيش معه في صعوباته؛
4. تحتاج هذه الجمعيات إلى التحسيس والتجنيد والتواجد في مختلف المواقع، مثلما تفعل الكشافة حتى تحقيق كلّ مطالبها، ويجب أن تتواجد في الشوارع وفي المدارس وفي الإدارات وفي موقع القرار بصورة دائمة.
5. تحتاج هذه الجمعيات إلى استراتيجية عمل في أبعادها الثلاثة، والعمل على تجسيدها وفق ما تتطلبه منهجية الانتشار في مختلف الأوساط؛
6. تحتاج هذه الجمعيات إلى كسب ودّ مختلف أجهزة الدول العربية، وفي كلّ المواقع للحصول على مواقع الانتشار، ومن خلالها يقع التأثير في المجتمع، وفي مختلف الفئات الاجتماعية؛ وخاصة المنتخبين والفاعلين العلميين والسياسيين المحنكين؛

7. تحتاج هذه الجمعيّات كسب وُدّ الإعلام؛ فما من قضية ساندها الإعلام إلّا وأفلحت، وصار لها أنصار. ألم يجنّد الأعلام جماهير واسعة لكرة القدم، ألم يعملّ الإعلام على التّعبيّة ومُناصرة فريق من الفرق؛

8. تحتاج هذه الجمعيّات إلى استلهاّم تجارب الأمم النّاجحة في الاهتمام بلغاتها، وإلى تجارب المُجتمَع المدنيّ الغربيّ الذي استطاع فيها الإنسان الغربيّ البسيط أن يصل إلى مَوقع القرار، ويكون فاعلاً، وهذا من خلال الفعل التّنويريّ الذي يأتي من العمل الميدانيّ في كلّ المواقع.

9. تحتاج الجمعيّات إلى تجارب ناجحة، لكن لا يجب أن تكون صورةً طبق الأصل للجمعيّات في الغرب، ومن الضّروريّ أن يحصل فيها تكييفٌ يراعي الخصوصيّات التي يتحكّم فيها المُجتمَع العربيّ من حيث: البُعد الوطنيّ والعربيّ والعالميّ، ومُراعاة البُعد التّاريخيّ والدّينيّ والأخلاقيّ والثّقافيّ والحضاريّ، كما لا ننسى البُعد المعاصر، وبُعد الدّيمقراطيّة، وفعاليّة المُجتمَع المدنيّ.

10. تحتاج كلّ الجمعيّات ذات التوجّه الثّقافيّ أن تتعاوض من أجل استصدار القرار السّيّاسيّ المُلزم لتعميم استعمال اللّغة العربيّة؛ والذي يقضي على الشكّ والخوف والتردّد.

المُلحق

تيزي وزو في: 10 أيار (ماي) 2010

الأستاذ الفاضل:

بصفتكم رئيس جمعيّة الدفاع/ حماية اللّغة العربيّة؛

بصفتكم باحثاً وتملكون الرّأي الحصيف في قضايا ترقية اللّغة العربيّة؛

بصفتكم مهتمّاً بقضايا التعريب في الوطن العربيّ؛

بصفتكم شخصيّة علميّة لها أفكار تعمل على تقديم بدائل نوعيّة؛

بصفتكم تملكون استراتيجية هادفة تعمل على إنزال العربية الصدارة في بلدانها من خلال تمكينها في مختلف المجالات.

نلتبس منكم الإجابة عن هذا التسأل/ الاستبانة الذي أعدناه لإنجاز بحث ميداني بتكليف من المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق، حول: دور المنظمات القطرية والإقليمية في التعريب.

ولكم الشكر سلفاً.

1. التعرف على المستجوب:

- .رئيس جمعية:
- .باحث:
- .مهتم بقضايا التعريب:
- .شخصية علمية:

2. التعرف على الجمعيات:

اذكروا الجمعيات التي تعرفونها في مجال الدفاع/ حماية اللغة العربية؟

1.

2.

3.

4.

5.

6.

ماذا تعرفون عن أهداف المنظمات/ الجمعيات بصفة عامة؟

هل تعرفون تجارب ناجحة لِفِعْل هذه المُنظّمات/ الجمعيّات في خدمة التّعريب؟

ما الصّعوبات التي ترونها عائقة في ضعف أدائها الميداني؟

3. دور المُنظّمات/ الجمعيّات في التّعريب:

للمُنظّمات/ للجمعيّات دور مهمّ في ترقية اللّغة العربيّة، رتّبوا هذه الأدوار حسب

أهميّتها، بوضع الأرقام ترتيباً في الخانات المُقابلة لكلّ مقترح؟

- التّحسيس:

- التّطوُّع:

- التّعبئة:

- تنشيط المحاضرات:

- تقديم المسرحيات:

- تقديم النّصح:

- مساعدة الدّول على استكمال عمليّة التّعريب:

- تقديم الدّراسات والأبحاث:

4. المُنظّمات/ الجمعيّات وعلاقتها بمؤسّسات الدّولة:

ماذا تقترحون من علاقة المُنظّمات/ الجمعيّات تجاه مؤسّسات الدّولة لخدمة اللّغة

العربيّة:

— علاقتها بالمؤسّسات العامّة على ترقية اللّغة العربيّة:

— علاقتها بالمجامع العلميّة واللّغويّة:

— علاقتها بالحكومات:

— علاقتها بمؤسّسات التّشريع:

— علاقتها بالإعلام:

— علاقتها بأصحاب القرار السّياسيّ:

5. ما يخصّ تفعيل منظمات/ جمعيات حماية اللّغة العربيّة:

. ما هي المُقترحات التي تقدمونها في مجال تواصل الجمعيات مع المؤسسات التربويّة؟
. كيف يمكن لهذه الجمعيات الانتقال من مرحلة إصدار البيانات إلى مرحلة رفع التّحدّيات؟

. ما الخطّة التي تقترحونها لتفعيل نزول هذه الجمعيات للميدان؟

6. الاستراتيجية العامّة للبدائل التّوعويّة:

. ما رأيكم في ضرورة استصدار القرار السّياسي؟
. ما هي الاستراتيجية المستقبلية التي تطرحونها لتفعيل المنظمات العاملة على تفعيل العربيّة؟

. كيف تصوّرون دور المنظمات/ الجمعيات المدنيّة في مجال خدمة اللّغة العربيّة/
التّعريب على المُستوى؟

- الإقليمي:
- الجهوي:
- العربي:

. ما هي المُقترحات العامّة التي تقدّمونها لهذه المنظمات/ الجمعيات لإخراج العربيّة من المآزق الحالي؟

الشّكر كلّ الشّكر على تعاونكم الثّمين.

تكون الإجابة على ذات الورقة، ويمكن إرسالها عن طريق:

- التّاسوخ: 00 213 771 52 86 99

- البريد الإلكتروني: salahbela@maktoob.com

تعليم العربية للناطقين بغيرها -اقتراح خطة تعليم-

المقدمة: يعدّ تعليم العربية للناطقين بغيرها من ضروريّات الحياة العصريّة، لما لها من أهمية بالنسبة للأفراد والمؤسّسات في المجتمع العربيّ والدوّليّ، فهي تمثّل أحد اللّغات العالميّة المنتشرة في عدّة بقاع من العالم، وتتوزع بالغلبة البشريّة بين بعض دول قارة آسيا، وبعض دول شمال أفريقيا، ويسهم بذلك تعليمها للناطقين بغيرها، بشكل كبير في ربط هذه الدّول بغيرها من دول العالم؛ من النّاحية الدّينيّة، والسياسيّة والاقتصاديّة، والعلميّة، اعتمادا على الوظائف الّتي تؤدّيها اللّغة العربيّة في هذه المجتمعات.

أولا- وظائف اللّغة العربيّة في المجتمع الدّوليّ: تكتسب اللّغة العربيّة قيمتها في المجتمع الدّوليّ، من وظائفها في هذا المجتمع، فهي لغة دين، وسياسة، واقتصاد، وعلم، وهذه الوظائف مجتمعة تجعل من العربيّة أداة في يد متعلّمها من غير النّاطقين بها للاعتبارات التّالية:

1- العربيّة لغة دين: تكتسب اللّغة العربيّة قيمتها الدّينيّة في المجتمع العربيّ والدّوليّ، ومن كونها لغة رابع الكتب السّماوية، الّتي شرّعت لعقيدة الإسلام، والّتي يسمح تعليم اللّغة العربيّة وتعلّمها بنشرها باعتبارها رسالة عالميّة.

2- اللّغة العربيّة لغة سياسة: تكتسب اللّغة العربيّة كذلك قيمتها السياسيّة في المجتمع العربيّ والدّوليّ، من كونها لغة حوار سياسيّ بامتياز، يمكن اعتمادها لحلّ النزاعات السياسيّة في الشّرق الأوسط خاصّة، عن طريق تعليمها للدّبلوماسيين، وأعضاء هيئة الأمم المتّحدة، ومَن يسهرون على رعاية السّلام في المجتمع الدّوليّ.

3- اللّغة العربيّة لغة اقتصاد: تكتسب اللّغة العربيّة كذلك قيمتها الاقتصاديّة في المجتمع العربيّ والدّوليّ، من كونها أداة للاستثمار الاقتصاديّ، باعتبارها تمثّل لغة سبعمئة مليون ناطق مثالي (لغة أمّ) (700000000) ولغة ملياريّن (2) و (600000) متلاغ بها في صلواتهم وبعض المصالح المرسلّة. وعلى هذا الأساس يُمكن تعلّمها/ تعليمها للمجتمع

الدّوليّ، إلى جانب اعتمادها أداة للتّسويق المنتوجات في الدّول العربيّة، من خلال تعليمها لرجال الاستثمار، والتّجارة، والصّناعة. كما يمكن تعليمها للناطقين بغيرها، من استثمارها في جلب العمالة الأجنبيّة لتوفير اليدّ العاملة في البلدان العربيّة.

4- اللّغة العربيّة لغة علم: تكتسب اللّغة العربيّة كذلك قيمتها العلميّة في المجتمع العربيّ والدّوليّ، من كونها أداة لتحصيل المعرفة، باعتبارها قد مثّلت في مرحلة من تاريخها، لغة حضارة أدبيّة وفكريّة وعلميّة طويلة خمسة قرون خلت، وتظهر قطبيّة العربيّة (العربوفينيّة) في مجال العلوم في علوم الأدب وعلوم الشريعة، اللّذين يُمكن تعلّم العربيّة فيهما الباحثين، من تنمية قدراتهم المعرفيّة حول طبيعة هذين العلمين.

ثانيا- تعليم العربيّة للناطقين بغيرها تقيّم الجودة وتحسين الأداء: يطرح تعليم اللّغة العربيّة للناطقين بغيرها عدّة إشكالات من حيث الجودة، وتحسين الأداء، منها مراعاة المستويات، وطبيعة المحتويات، والمناهج التّعليميّة، والمعاجم الوظيفيّة، والنّصوص التّعليميّة، وغيرها ممّا يسهم في تطوير عمليّة التّعلم وتحسين جودة التّعليم:

1- مراعاة المستويات التّعليميّة: يستلزم تطوير التّعليم بصفة عامّة، وتعليم العربيّة للناطقين بغيرها بصفة خاصّة، ومراعاة المستويات التّعليميّة للمتعلّمين، من حيث المراحل العمريّة التي تعكس القدرات المعرفيّة للمتعلّمين؛ فالمتعلّم دون سن العاشرة، تختلف قدراته المعرفيّة، عن المتعلّم الذي يبلغ العشرين من عمره، والذي يبلغ الثّلاثين يختلف عن كليهما في قدراته المعرفيّة، وهكذا دواليك.

2- طبيعة المحتويات: يستلزم تعليم العربيّة للناطقين بغيرها التدرّج في المادة العلميّة التي تتضمنها المحتويات التّعليميّة، بما يتوافق مع قدرات المتعلّم حسب كلّ مرحلة، حيث يبدأ المحتوى التّعليميّ مثلا في عرض المادة العلميّة المتعلّقة بقواعد العربيّة، بتعليم الجمل البسيطة أوّلا ثمّ الجمل المركّبة.

3- تطوير المناهج التّعليميّة: يستلزم تعليم العربيّة للناطقين بغيرها، تحديث مناهج التّعليم وفق مستجدات البحث في تعليميّة اللّغات، وهذا لمواكبة أحدث المناهج التّعليميّة

التي تعمل على تحسين جودة التّعليم. ويستوجب تطوير المناهج التّعليميّة استهداف مهارات التّعلّم الأربع: الاستماع+ الحوار+ القراءة+ الكتابة.

4- اعتماد المعاجم الثنائيّة: يستلزم تعليم العربيّة للنّاطقين بغيرها اعتماد المعاجم المزدوجة اللّغة، التي تربط بين اللّغة الأم واللّغة العربيّة بالنّسبة للنّاطقين بغيرها، وهذا لما تلعبه اللّغة الأم من دور في تعليم اللّغة الثنائيّة، وترسيخ معاني الألفاظ الخاصّة بها.

6- اعتماد النّصوص الوظيفيّة: يستلزم تعليم العربيّة للنّاطقين بغيرها اعتماد النّصوص الوظيفيّة التي تتوافق وطبيعة المتعلّمين، ومستواهم العلميّ، وقدراتهم المعرفيّة، ومن نماذج هذه النّصوص نصوص الحياة اليوميّة، والحوارات، والمحادثات، والمقالات الصحّفيّة، والعلميّة.